

الصَّغِيْرَةُ الْقَانُونِيَّةُ

لِلْعَقْدِ الرَّسْمِيِّ وَالْعُرْفِيِّ

لِلْأَسْتَاذِينَ

مُهَيَّجٌ مُسْتَرْفِي
الْحِجَابِ أَمَامَ النَّفْسِ

سَيُؤْتِي وَهْيَ
الْحَيَّ بِالْمُسْتَفَادِ الْعَالِي (وَالْمُخْتَلَطِ سَابِقًا)

الطبعة الثامنة
١٩٩٠



الصَّيْغُ الْقَانُونِيَّةُ لِلْعَقُودِ الرَّسْمِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ

لِلْأَسْتَاذِينَ

مُهَيِّمِي
الْحِجَابِ أَمَامَ النَّفْسِ

سَيُومِي وَهَبِي
الْحَيَّ بِالْهَيْئَةِ الْعَالِيَةِ (وَالْمَحَلِّاتِ)

الطبعة الثامنة

١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الى المحاماة

محنة الكفاح والكرامة والحرية والتضحية

ومنهما

الى المستغلين بالقانون المتصليين برجاء

تَصَدِّقُ

محاضرة صاحب المعالي الدكتور محمد كامل موسى باشا

وزير العدل ورئيس مجلس الدولة سابقا

مدير جامعة فؤاد الأول

هاجات الناس لا تنقضي أبداً . ولم يعد إنسان هذا الزمان كغيره للعسبة هاجاته الأولى بل لقد زادت مطالبه على قدراته
في مراتب التهنيد والتعريف وتكملة أدراكه ووقته الحديثة الحية منه سبباً بارزاً فاهم . حتى لقد ما كان يعتبر من الكماليات لا يعرف
معدوداً في القصر وما يتألفه .

ولذلك كان من الطبيعي أن تخلق حركة الإعمال نشاطاً لا يقف عند حده ولا يعرف لحد ، وأن تخرج مظاهره انشغال وضع
بمآلاته وتشتت آفاقه .

وكان من الطبيعي أن تخلق الأوضاع الاجتماعية وتغير أن تشا بك عدلات الناس بعضهم ببعضه وتدخل شؤونهم بعضها في
بعضه وتتعارض مصالح مع مصالح وتخالف وجهات مع وجهات من أثر المنافسة التي أوجبتها سنة العسبة والنسابة في حركة الحياة
فكثرت بين الناس المواقعات والكلاف والقيود والتعقيدات وكثرة مضامير الأعمال وما دون النشاط والتأخرت على تحقيق الطامح
والعمال استجابة لغريزة الإحتياز .

وهذه الحال من شأنها أن توجب القصور في التعامل ببعث الثقة والإطمئنان واستقرار العامود
ومنه هناك أن تكون إلى البيئة الحظية لأنها لا تفتأ تصح بالواقع وكان لتوتر العقود غملاً وشأن
ولهذا فإن المزلتف النفس الذي أفتد منه سيئة هاجت شديدة في دنيا التعامل . فقد عني وضعه العاضدون بأن
يفتأه كل ما عسى أن يحتاج إليه في يومنا هذا منه التمازج والعقود على خدمات أو أعما .

والآن فقل من فريم " ألا يكون لك سنة أصغر خير من أن يكلك سنة كبير " فإن هذا المزلتف الذي يبيع
لن التعامل يكون سنة مما شئت الله لا جرم أن مزلتف على القد جليل النفع عليهم القوم به سنة لأضعف بما أسير من هذه
سكورة

محمد كامل موسى

تقديم

لحضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير محمود فني حذيتك

نفيت المبادئ الأساسية

تزوجت العاصمات وتعددت ووضعت التشريعات الضابطة لها . وكان لابد من ملء هذه العظام هذه التشريعات حتى يكون من التعامل معها . وغير هذا فإن إخراج من التعامل طباقاً لأحكام القانون الذي يحكم هذا التعامل بموجب مطالعة هذا القانون ونظم قواعده على الوجه الزيادة الشرح من وضعه ، كما يستوجب ملء هذه العظام التي الواجب اتباعها لاستيفاء الوضع الذي يتم وضع من التعامل . وكل هذا يقتضي جهداً وزناً ، وربما خفي على محرمات التبع بعض أحكام قانونية أولها على غير وجهها الصحيح فيخرج استيعاباً فيضرب للبطون وفي ذلك من لغير بالعامومة ما لا يخفى

وقد رتب المؤلفان هذا النص وبنوا من لغيرها النفس وعرضا على أن يكون محرمات بالغة العبرة ليكون أول مؤلف قانوني من نوعه .

وهذا الكتاب يحوى على منيع عملية من العقود الرسمية والعرفية الشائعة الاستعمال في القطر المصري وفقاً لظلال العربية قوام المؤلفان في ميادئها أن تكون وفقاً لأحكام هذه القوانين مع الإشارة إلى المواد الواجبة التطبيق وبيان زواجر الواجبة لاتباع واستيفاء تلك القسج

ومراعى المؤلفان وضع هذه المصنف باللغتين العربية والعرفية لتعم الفائدة ويسهل الرجوع إلى عباراتها من المؤلفات الأجنبية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك .

فالمرجع بوضع هذا كتاب المؤلفان قد مؤلفها كبير أستاذ الفقه الذي كان يسهر بها بالعلماء أفراداً وشركات وقضى على حيرة بها بالأسان كيفية صريح طلبات التمتع العقارى لتسعى صفوف التفرقات والعاصمات والمقرون وسبق التمتع فهو كما جدير بالتقدير بغيره بغيره الممارس خاصة وكل مشغل بالقانون عامة كما تفسر المشرقات والمؤسسات والأفراد والمجلة فهو مرجع لجميع القانونيين للعقود الرسمية والعرفية سهل المأخذ والمقروم . فبإلله التوفيق للمؤلفين وبالله ما مضت أيديهم ما خيرا الجزاء

محمود فني حذيتك

تقديم

الطبعة الاولى من الكتاب

للأستاذ الفاضل فكرى حسن أغا المحامى

عضو مجلس نقابة المحامين

يسعدنى السعادة كلها ان اتولى فى هذه الكلية الموجزة تقديم هذا المصنف الفذ فى بابيه والذي جاء فى وقت الحاجة اليه كى يسد ثغرة واسعة ما برحت مملئة فى مكتبتنا العربية .

ولئن كانت تقاليد المؤلفين فى الجيل الذى تقدمنا قد جرت على ان يخطوا مصنفاتهم بمدائح لها ولهم ما بين منظومة ومنثورة اطلقوا عليها اسم التقايط فما تصدت بهذه الكلية شئنا من هذا المعنى . وما بالزميلين السكريمين من حاجة اليه وحسبها علمها معرباً بنفسه عما يستحقه من حمد وتكدير غنياً بذاته من كل مدح أو اطراء .

ولقد كان من حظى ان اتابع خطوات الزميلين مدى عابدين فى انشاء التصنيف وفى فترة الاخراج فليست من كلب مبلغ ما بذل من جهد وانفاق من وقت وتحملنا من مشقة .

ولعل من اسباب تيسر هذه المتابعة ان احسد المؤلفين الكريمين كان ولم يزل صديقى وزميلى طالباً ومحامياً مررت فيه الجد والمثابرة لا ينشد الراحة ولا يبالى التعب فى عمل يفسطلح به ان يأخذ على عاتقه اتياهه على احسن ما يرجو دقة وعناية .

ولا يفوتنى ان اتوه هنا بها صنعه الزميلان من التريث فى الاخراج انتظارا لصحور القانون المدنى الجديد حتى لا يخرج مؤلفهما الا كاهلا وانفيا غير مشوب باى نقص يؤخذ عليه وقد حالفهما التوفيق .

ولا ريب عندى ان كل مشتغل بالقانون سواء من حضرات الزملاء المحامين او من رجال الاعمال والاداريين سيفتبط ايها اغتباط بهذا المؤلف النفيس وسيجد فيه ان شاء الله خير المعين ونعم المساعد الامين .

وما كان لى — شهد الله — ان انتقم بكلمتى هذه بعد ان نحدث عن هذا الكتاب استاذى الكبيران معالى الفكتور كابل مرسى بلثا وسعادة الاستاذ جندي بك وأرسلها قولة الحق وحديث الصدق وهما من عرفنا وعرف الناس جيئما رسوخ قدم وسعة مادة فى فقه القانون المدنى .

بيد انى لا اتريد فى الاذلاء بطوى اقتداء باستاذى وإبراء لىمنى من شهادة لا ابيع نفسى كتمانها وانا امرها صريحة صادقة واجبة الاداء .

فلا يؤخذ على احد جرائى هذه نما برحت احفظ « لا يفتى ومالك فى المدينة » .

وعندى ان خير ما اختم به هذه الكلمة انما هو ارجاء التهنئة الخالصة للزميلين السكريمين بعظيم صنيعهما ولجيل ختمتهما سائلا لهما من المولى السكريم جزاء الخير وخير الجزاء ان شاء الله .

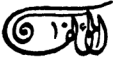
فكرى حسن أغا

مقدمة الطبعة الثامنة

ونحن نقوم بإعادة مؤلفنا « الصيغ القانونية للعقود الرسمية والعرفية » لا يسعنا إلا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير للسادة الزملاء المحامين ورجال القانون والمشتغلين به بما أولونا من ثقة بالغة تمثلت في السرعة التي نفذت بها الطبعة السابعة من هذا المؤلف .

ونحن إزاء ذلك نبذل جهوداً مضاعفة حتى نخرج الطبعة الثامنة متضمنة كافة التشريعات المستحدثة في أسلوب عملي حتى يلاحق السادة المشتغلون بالقانون هذه التطورات في القانون .

والله ولى التوفيق ،،،



يناير ١٩٩٠

مقدمة الطبعة السابعة

ونحن نعيد طبع هذا المؤلف للمرة السابعة نشعر بعرفان الجميل ذلك بتقدير السادة الزملاء المحامين ورجال القانون والمشتغلين به لهذا المؤلف إذ لم يمض على الطبعة السابقة إلا مدة وجيزة مما يؤكد أننا على الطريق نحو خدمة العدالة بأيسر السبل وإننا نساهم فعلاً في تحقيق ذلك .

والله ولينا وولى جميع العاملين

المؤلف

ابريل سنة ١٩٨٧

مقدمة الطبعة السادسة

ونحن نقوم بإعادة طبع مؤلفنا « الصيغ القانونية للعقود الرسمية والعرفية » لا يسعنا إلا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير للسادة الزملاء المحامين ورجال القانون والمشتغلين به لما أولونا من ثقة بالغة تمثلت في السرعة التي نفذت بها الطبعة الخامسة من هذا المؤلف . ونحن إذاء ذلك نبذل جهوداً مضاعفة حتى تخرج الطبعة السادسة متضمنة كافة التشريعات المستحدثة مصاغة في أسلوب عملي حتى يلاحق السادة المشتغلون بالقانون هذه التطورات في القانون .

والله ولي التوفيق ،،،

المؤلف

يناير سنة ١٩٨٥

مقدمة الطبعة الخامسة

كان لإقبال السادة الزملاء ورجال القانون والمشتغلين به على إقتناء مؤلف « الصيغ القانونية للعقود الرسمية والعرفية » إقبالا نفدت به الطبعات السابقة حافظاً لنا على أن نعيد طبعه والزيادة عليه بالقوانين التي صدرت قبل هذه الطبعة حتى يكون في الاستطاعة ملاحقة هذه التشريعات والقوانين ليكون ذلك في متناول اليد دون ما إرهاق للبحث والتتقيب عنها حتى لا يكاد المرء أن يلاحق هذه القوانين ونكون بذلك قد أغنيناه عن هذه المشقة . ومن أهم القوانين والتشريعات التي نضيفها في هذه الطبعة هي القوانين الآتية :

١ — القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .

٢ — القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء .

٣ — القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

والمادة ١٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار الضرائب على الدخل .

هذا إلى أننا أعدنا صياغة العقود المتعلقة بشركات الأستثمار نتيجة ما طرأ على القوانين الخاصة بها من تعديلات حتى تتواءم الصيغة القانونية مع ذات القانون وتعديلاته .

والله نسأل أن يوفقنا دائماً في خدمة جميع المشتغلين بالقانون مع تقديم واجب الشكر لهم جميعاً على تأييدهم وحسن استقبالهم لهذا المؤلف .

مارس سنة ١٩٨٣

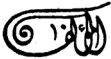
المؤلف

مقدمة الطبعة الرابعة

لم يكن في نيتنا أو قصدنا إصدار هذه الطبعة من هذا الكتاب في هذا الوقت بالذات وإنما كان العزم أرجاءها إلى حين تطوير القوانين المخلفة بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية الأمر الذي نادى به الرأي العام باعتقارها المصدر الرئيسي للتشريع بحيث لا يكون ثمة نص في القانون يخالف مبادئها الأصولية ، ولكن استطلاعة الوقت الذي يستلزمه هذا التطوير وإقبال رجال القانون والمشتغلين به على هذا الكتاب ونفاذ الطبعة الثالثة منه في وقت قصير ، اشعرنا بالحاجة الملحة إلى أن يكون هذا الكتاب في متناول اليد .

وواقع الحال أن هذا الكتاب ليس مجرد صناعة عقود وانفاذات تجري بين الناس وإنما هو دراسة قانونية مختصرة لكل العقود تقريباً يضم كل عقد منها أركانه التي لا يقوم إلا بها وشروطه التي تبعد عنه شبهة الفساد ويبين حقوق كل طرف والتزاماته المترتبة على العقد تحتضع المنازعات والالتصية التي قد تنشأ عن عقد لم تكمل فيه أركانه أو شرائطه القانونية السليمة ، وبذلك يجد المشتغل بالقانون أو المتصل به حاجته تربية ميسرة فلا يلجأ في كل مرة إلى كتب الفقه والمراجع المطولة التي يستغرق البحث فيها وقتاً هو أروع ما يكون إليه ، وقد بنوه معها القصد فيفضل أو يزل ، وقتاً لله جميعاً شر الخطأ والزلل ونسأل الله أن نكون قد أسهنا جزء يسير في طريق الحق والصواب ونحمد الله حسن الثواب .

أغسطس سنة ١٩٨١



مقدمة الطبعة الثالثة

ان موضوع هذا الكتاب ليس غريباً على رجال القانون او المشتغلين والمتصلين به نتيجة تعاملهم ومعاملاتهم فهو يكاد يجيع بين دفتيه ما يمكن ان يدور من عقود او اتفاقات بين الناس في صياغة مستفدة الى اصولها القانونية في غير قصور او اطالة في غير جدوى ، وانما يضع حقوق كل طرف في خط متواز مع الالتزامات المترتبة عليه ، فلا غبن ولا جور لواحد على الآخر بل الطرفين في الحقوق والواجبات سواء ، وبذلك توضع الامور في نصابها الصحيح ، وهذا يؤدي بالتتابع الى منع كثير من المنازعات او الامتضية التي يلجا اليها في العادة لعدم وضوح الحق امام صاحبه .

وكما قدما في الطبعتين السابقتين الصيغ القانونية للعقود الرسمية والعرفية الأكثر تداولاً ، وكما نبني التريث في اصدار الطبعة الثانية انتظاراً لما قد يطرأ من تعديلات في القوانين القائمة وتتكذلك ولكن شدة الطلب على هذا المؤلف بعد نفاذ طبعته الاولى اضطرنا الى اعادة طبعه بعد ادخال كثير من الصيغ القانونية والطلبات القضائية التي اثبتت العمل الحاجة اليها في ذلك الوقت .

اما وقد استقرت الاوضاع بعد ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧٠ وبعد النصر العظيم في حرب العاشر من رمضان واخضعت المسيرة طريقها القويم من انفتاح اقتصادي على كل الدول وازالة معوقات الاستثمار الداخلي والخارجي وانشاء مناطق حرة ومعالجة النقص والتناقض في بعض القوانين القائمة والعمل على ازالة اسباب النزاع الناشئ عن تلك القوانين ، قد راينا من الواجب علينا اعادة طبع هذا الكتاب باضافات كثيرة وجديدة وعلى سبيل المثال العقود الناشئة عن قوانين الاستثمار والاسكان والايجار والفرائب وهذه كلها امور جديدة في التعامل بين الناس المنبها على قدر ما هذا الى الفكر القانوني السليم ووضحنا بين دفتي هذا الكتاب في صورة عقود وطلبات بحيث يجد المشتغل بالقانون او المتصل به كل ما يعن له تحت بعرة ييسر لا يحتاج منه الى مراجع مطولة قد يتوه معها القصد والله نسال تصمد السبيل ونكون عند حسن الظن بما نتيجته لكل متعامل ان يكون سنده صحيحاً مثبتاً لحقه وليكون له خير معين .

والله ولينا وهو ولي التوفيق .

ابريل سنة ١٩٧٧ .

المؤلف

مقدمة الطبعة الثانية

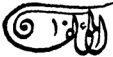
حمدا لله وشكرا اذ وفقنا سبحانه وتعالى الى اخراج مؤلفنا هذا في الصيغ القانونية للمعقود الرسمية والعرفية سنة ١٩٥٠ بالوضع الذي تقدمناه به وقتئذ ولقد سعدنا حقبا بما لقيه عملنا المتواضع هذا من تقدير اخواننا المحابين والمشتغلين بالقانون بل وغير المشتغلين بالقانون من شركات وهيئات وجماعات وانفراد يتصلون بالقانون من بعدد في معاملاتهم وتصرفاتهم التي ينظمها هذا الكتاب .

ولقد بلغت سماعتنا ذروتها بكثرة الاقتبال عليه نتيجة الحاجة الملحة اليه حقبا حتى احتل مكانه بمكتبة كل مشغل بالقانون او متصل به ولو عن بعد وتعدى ذلك حدود الجمهورية العربية المتحدة الى جميع انحاء الامة العربية المترامية الأطراف فكثر طلباتها مما ادى الى انفاذ الكمية المطبوعة مع كثرتها في وقت قصير عاصر قيام جمهوريتنا العربية المتحدة مما اضطرنا الى التريث في اصدار الطبعة الثانية انتظارا لصدور القوانين المعدلة ولكن الحاج السادة المشتغلين بالقانون في طلب مؤلفنا هذا دعانا الى اصداره في نوبه الجديد ليسد حاجة طلابيه بعد ما ادخلنا عليه من الصيغ والطلبات التي اثبت العمل الحاجة اليها .

وتدعو الله ان يستمر النفع بمؤلفنا هذا وان نكون كما كنا عند حسن ظن الاخوان جميعا .

والله ولي التوفيق .

اول مايو سنة ١٩٦٢ .



مقدمة الطبعة الأولى

باسم الله نبدا مجهودنا هذا ونقدمه لحضرات الزملاء المحابين وجميع المشتغلين بتحرير العقود الرسمية والعرفية . وهو مؤلف بذلنا فيه الجهد الكبير والوقت الطويل حتى اخرجناه بهذه الصورة ونترك الحكم عليه لحضرات القارئین ، لم نغفنا الاشارة الى النصوص القانونية المتعلقة بكل محرر او عقد ، خصوصا بعد صدور القانون المدنى وقانون المرافعات الجديدين والقوانين الحذيفة الأخرى التى صدرت حتى آخر ديسمبر ١٩٤٩ حتى يسهل الرجوع الى الاحكام والقواعد التى تضمنتها القوانين والتى يلزم مراعاتها فى هذا العمل .

وقد راعينا فى وضعه ان يكون متفقا مع تعليمات مصلحة الشهر العقارى والتوثيق وكافة التعليمات والمنشورات الادارية للمصالح الأخرى المتصلة اتصالا وثيقا بهذه المحررات والعقود مستعملين الالفاظ القانونية نفسها التى استعملها المشرع ، مع الاشارة الى النصوص والقوانين حتى يغنى ذلك عن البحث الطويل فى المجموعات والمراجع القانونية والتعليمات والمنشورات فى النواحي المتعددة التى جمعها هذا المؤلف الذى لا غنى عنه لمن يتصلون بالحياة القانونية والتعامل بين الافراد والهيئات والجماعات بمصر وسائر البلاد العربية ، داعين الله ان تكون عند حسن ظن الزملاء ، وان تحوز قبولهم هذه الباكورة التى هى ثمرة خبرة اتصلت نحو ربع قرن من الزمان ، والله يهدينا جميعا طريق الرشاد .

مايو سنة ١٩٥٠

الله

الباب الأول

الفصل الأول

طلبات الشهر العقاري

تطبيقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦

Requêtes à l'Administration de la Publicité Immobilière en Application
de la Loi No. 114 de l'Année 1946

الصيغة رقم ١

طلبات لمهوريات الشهر العقاري (١)

بيع ، هبة ، وصية ، رهن تأميني ، رهن حيازي ، حوالة ، شطب ، وقف ، حكر ، إيجار لمدة تزيد عن
تسع سنوات ، مخالصة عن إيجار لمدة تزيد عن ثلاث سنوات وأمثال هذه العقود والحركات .

عن عقارات مبنية وأراضي بناء

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière Concernant la Vente, Donation, Testament, Prêt
Hypothécaire, Gage Immobilier, Cession, Mainlevée, Wakf, Hekr, Location pour une
Durée dépassant Neuf Ans, Quittance de Loyers pour une Période dépassant Trois Ans et Autres

..... طلب شهر مقدم لمهورية الشهر العقاري بجهة
..... السيد رئيس مكتب الشهر العقاري بجهة
..... بعد التحية — نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع عقد
..... ببلغ
..... صادر من
..... بن او بنت سن الجنسية الديانة

(١) ملاحظات :

- ١ — يحرر طلب الشهر من أربع نسخ .
- ٢ — إذا كان أحد المتعاقدين اجنبى يحرر الطلب من سبعة نسخ وتولى لمهورية الشهر العقاري المختصة
اخطار كل من :
(أ) قسم بكافة تهريب النقد .
(ب) قسم مكافحة النهب من الضريبة بمصلحة الضرائب .
(ج) الرقابة العامة للنقد ببنك فرع
- ٣ — وإذا كان أحد المتعاقدين اجنبى غير مقيم يتعين ايداع الناتج من الصفقة في حساب مجيد بأحد البنوك
باسم الاجنبى غير المقيم .
- ٤ — يراجع القانون ٨١ لسنة ١٩٧٥ الذى منع الاجانب من تلك عقارات الا في حالات خاصة ويشترط موافقة
أمانة مجلس الوزراء ما لم تكن عقودهم قد ثبتت تاريخها قبل العمل بهذا القانون .

المهنة محل الإقامة (الصفة إذا لزم الحال) .

المصالح

..... بن أو بنت الجنسية
..... مهنة (الصفة إذا لزم ذلك) .
..... ويتفرع كل من المتعاقدين أنه لا يخضع هو ولا أحد أفراد عائلته لأحكام الحراسة ولا لقانون الكسب غير مشروع .

بيان العقار

..... نوعه المسطح الإجمالي
..... الشارع ورقم العقار
..... البلد والقسم والشيخة والمحافظة

الحدود

.....
.....
.....
.....

أصل الملكية : ألت ملكية العقار ، موضوع هذا المحرر الى الصادر منهم ، بطريق

التكليف : وهذا العقار مكلف باسم

الحقوق العينية : كما أنه خال من كافة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، غيبا عدأ

التحسين والتعامل خارج التحسين (او داخل التحسين)

توكيل (اختياري) : يوكل المتعاقدان السيد
في تسليم وتسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقاري .

توقيعات الصادر منهم توقيعات الصادر لهم او لصالحهم المحرر توقيع الوكيل /

الصيغة رقم ٢

طلبات للمورية الشهر العقاري

عن نفس العقود والمحررات الواردة بالصيغة رقم ١

إذا كان موضوع التعامل أطينا (١)

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière Applicables aux Mêmes Actes Enumérés à la
Formule No. 1, s'il s'agit de Terrains Agricoles.

طلب شهر مقدم للمورية الشهر العقاري بجهة

السيد رئيس مكتب الشهر العقاري بجهة

بعد التحية : نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع عقد

ببلغ

(١) ملاحظات :

- ١ - يمكن أن يقدم الطلب من أحد اصحاب الشأن او من وكيل احدهم .
- ٢ - محظور على الأجنبي أن يتملك أرض زراعية ما لم تكن قد ألت اليه بالميراث .

بين أو بنت الجنسية الديانة المهنة

محل الإقامة الصفة (إذا لزم ذلك)

.....

بيان الأطباء

س	ط	ف	اسماء الأحواض وأرقابها	أرقام القطع	الحدود والأطوال

- ۲۲ -

الصيغة رقم ٣

طلبات للمبويات الشهر العقاري

صحيفة دعوى ، مرسى مزاد ، شفعة ، حكم نائل للملكية او مقرر لها ، حكم حيازة او حبس المين ، حكم اشهار افلاس ، اوراق التنفيذ ومحاضر التسليم ، اختصاص .

عن عقارات مبنية وارضى بناء

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière.

Assignation, Adjudication, Prémption, Jugement Attributif ou Déclaratif de Propriété, Jugement de réintégration ou de Retention, Jugement de Faillite, Actes d'Exécution et P. V. de mise en Possession, Affrètement.

Applicables aux Immeubles Construits et Terrains de Construction.

..... طلب شهر مقدم للمبوية الشهر العقاري بجهة

..... السيد رئيس مكتب الشهر العقاري بجهة

..... بعد النصية نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع

..... ملين جنينه

..... نوع المحرر المطلوب شهره قنية الحكم او الدين

..... بيان الحكم او السند واجيب التنفيذ

..... ما يثبت نهائية الحكم في الحالات التي نص عليها القانون

الملاح

..... بن او بنت بن سن الجنسية

..... الديانة المهنة محل الإقامة

..... الصفة (اذا لزم ذلك)

.....

ضد

.....

..... بيسان العقار

..... نوعه المسطح الاجمالي

..... الشارع ورقم العقار

..... البلد والقسم والشارقة والحانطة

الحدود

اصل الملكية (في احكام صحة التعاقد وما يملئها) آلت ملكية العقار موضوع هذا المحرر الى المصادر
ضدهم بطريق

التكليف (في احكام صحة التعاقد وما يملئها)
الحقوق العينية (اذا امكن معرفتها)
التحسين التعامل خارج التحسين (او داخل التحسين)

توكيل (اختياري) يوكل المصادر لصالحهم المحرر السيد او من يوكله
سيادته في تسليم وتسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقاري .

توقيع الوكيل

توقعات المصادر لصالحهم المحرر

الصيغة رقم {

طلبات للموريات الشهر العقاري

من نفس الأحكام والعرائض وأوراق التنفيذ الواردة بالصيغة رقم ٣

فيها يختص بالأطيان

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière pour les
Mêmes Jugements, Assignations et Actes d'Exécution Enumérés
à la Formule No. 3, s'il s'agit de Terrains Agricoles.

طلب شهر مقدم للمهورية الشهر العقاري بجهة

السيد رئيس مكتب الشهر العقاري بجهة

بعد التحية : نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع

نوع المحرر المطلوب شهره قيمة الحكم او الدين

بيان الحكم او السند واجب التنفيذ

ما يثبت نهائية الحكم في الحالات التي نص عليها القانون

لمصالح

..... بن او بنت الجنسية الديانة المهنة
 محل الإقامة الصفة (اذا لزم ذلك)
 ويقر الطالب انه لا يملك في جميع أنحاء الجمهورية اطميانا تزيد مساحتها على النصاب المسموح بملكه لها بمقتضى
 قوانين الإصلاح الزراعى بما في ذلك القدر موضوع الطلب الحالى .

مستند

بيان الاطيان

..... مس ط غدان الناحية المركز المحافظة
 المساحة الاجمالية

مس	ط	ف	اسماء الأحيواض وأرقامها	أرقام القطع	الحدود والاطوال

اصل الملكية (في احكام صحة التعاقد وما يماثلها) آلت ملكية الاطيان موضوع هذا المحرر الى الصادر
 خدمهم بطريق

التكليف (في احكام صحة التعاقد وما يماثلها)

الحقوق المعنية بها في ذلك حقوق ارتفاع الرى والصرف (اذا لمكن معرفتها)

توكيل اختياري : يوكل الصادر لصالحهم المحرر السيد او من يوكله
 سيادته في تسليم وتسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقارى .

توقيع الوكيل

توقعات الصادر لصالحهم المحرر

Construits et les Terrains de Construction.

- ۲۷ -

أصل ملكية المورث لكل عقار

الكلف

الحقوق العينية المقررة على كل عقار

تاريخ شهادة بصلحة الضرائب ورقمها

ملیم جنیہ

رسم الايلولة المستحق

ملیم حنیہ

التحسين التعامل داخل التحسين (او خارج التحسين)

توكيل (اختياري) قد وكل الموقعون على هذا السيد في تسليم وتسلم هذا

الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقاري .

توقعات اصحاب الثمان

توقيع الوكيل

الصيغة رقم ٦

طلبات للموريات الشهر العقاري خاصة بشهر

حق ارث عن اطفال

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière

Publicité du Droit d'Héritage Concernant les Terrains Agricoles.

طلب شهر حق ارث مقدم للمأورية الشهر العقاري بحجة

السيد الرئيس مكتب الشهر العقاري بجهة .

بعد التحية — نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع شهر حق أرث عن

المورث المطلوب شهر حق ارثه

..... المن

... المهنة ..

... بن او بنت .

..... تاریخ

..... محل الإقامة

الديانة

الجنسية ..

بيان أسماء الورثة

الجنسية الديانة

من المسن

• بن او بفت . . .

... - 1

الإقامة .

— ۲ —

... - 7

— 8

• • • • • — 6

بيان الاشهاد الشرعى او الحكم المثبت لحق الارث

بيان الاطيان المملوكة للمورث

س ط عدان

المساحة الاجمالية .. الناحية .. المركز .. المحافظة

س	ط	ف	اسماء الاحواض وارقاتها	ارقام القطع	الحدود والاطوال

اصل ملكية المورث

التكليف

تاريخ شهادة مصلحة الضرائب ورقها

مليم جنيه

رسم الايولة المستحق

مليم جنيه

ما دفع منه

توكيل (اختياري) تد وكل الموقعون على هذا السيد في تسليم وتسليم هذا
الطلب والاوراق المؤيدة له لكتب الشهر العقاري .

توقيع الوكيل

توقيعات اصحاب الشأن

الصفة رقم ٧

طلبات للموريات الشهر العقاري

شهر وصية عن عقار مبنى أو أرض بناء

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière

Publicité d'un testament concernant des immeubles construits
ou des terrains de construction.

طلب شهر وصية مقدم للمهورية الشهر العقاري بجهة
السيد رئيس مكتب الشهر العقاري بجهة
بعد التحية - نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع اقرار شهر وصية .

صادرة

من المرحوم بن وجنسيته وديانته
والتولي بجهة بتاريخ

المصالح

السيد بن بن وجنسيته وديانته ومقيم
بموجب

بيان العقار الموصى به

نوع العقار المسطح الإجمالي
الشارع ورقم العقار
التقسيم والشيخا والبلد والمحافظة

الحدود

اصل ملكية المورث للعقار

التكليف
الحقوق المعينة المقررة على العقار
تاريخ شهادة مصلحة الضرائب ورقمها
رسم ضريبي التراكمت والابلولة المستحقة على الايوال الموصى بها
ما دفع منه
التحسين : التعامل خارج التحسين (أو داخل التحسين)
توكيل (اختياري) قد وكل الموقع على هذا السيد في تسليم وتسليم هذا
الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقاري .

توقيع الوكيل

توقيع صاحب الشأن

الصيغة رقم ٨

طلبات للمهورية الشهر العقاري

شهر وصية عن اطيان

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière

Publicité d'un testament concernant des terrains agricoles.

..... طلب شهر وصية مقدم للمهورية الشهر العقاري بجهة
 السيد رئيس مكتب الشهر العقاري بجهة
 بعد التحية - نرجو اعطائنا البيقات المساحية اللازمة لتحضير مشروع اقرار بشهر وصية
 صادرة
 من المرحوم بن وجنسيته وديانته
 والمتوفى بجهة بتاريخ
 لصالح
 السيد بن بن وجنسيته وديانته ومقيم
 بموجب

بيان الاطيان الموصى بها

..... المساحة الاجمالية الناحية المركز المحافظة

س	ط	ف	اسماء الأحيواض وأرقامها	أرقام القطع	الحدود والأطوال

أصل ملكية المورث

.....
 التكليف

 تاريخ شهادة مصلحة الضرائب ورقمها
 رسم ضريبي التركات والايولة المستحقة على الاموال الموصى بها
 ما دفع منه
 التحسين : التعامل خارج التحسين (أو داخل التحسين)
 توكيل (اختياري) قد وكل الموقع على هذا السيد في تسليم وتسليم هذا
 الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقاري .
 توقيع صاحب الشأن
 توقيع الوكيل

الصيغة رقم ٩

مطلبات للموريات الشهر العقارى

قسمة العقارات المبنية وأراضى البناء

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière

Partage des Immeubles construits et des Terrains de Construction

طلب شهر مقدم للمورية الشهر العقارى بجهة

السيد رئيس مكتب الشهر العقارى بجهة

بعد التحية - نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع عقد قسمة بين كل من :

بن أو بنت سن المهنة الجنسية الديانة
الاقامة

و بن أو بنت سن المهنة الجنسية الديانة
الاقامة

و

بيان العقارات المراد قسمتها

نوعها المسطح الإجمالى س متر

الشارع وأرقام العقارات

البلد والقسم والتسليخة والمحظظة

الحقوق

ما يخص الطرف الأول

بيان المقار س متر

المسطح الإجمالي متر

الحدود

.....
.....
.....

ما يخص الطرف الثاني

بيان المقار س متر

المسطح الإجمالي متر

الحدود

.....
.....
.....

ما يخص الطرف الثالث

بيان المقار س متر

المسطح الإجمالي متر

الحدود

.....
.....
.....

اصل ملكية هذه الاعيان : آلت ملكية الاعيان الموضحة اعلاه للمتقاسمين بطريق

التكليف : وهذه المقارات مكلفة باسم

الحقوق العينية : وهذه المقارات خالية من كافة الحقوق العينية ايا كان نوعها فيما عدا

التحسين : التعامل خارج التحسين (او داخل التحسين)

المعدل : قدرت المقارات موضوع هذه القسمة ببلغ .. والجزء الذي خص كل من

المتقاسمين ببلغ .. وببلغ الخ .. وعلى ذلك سيُدفع الطرف .. الى

الطرف .. ببلغ .. كيعمل

توكيل (اختياري) يوكل المتقاسمون السيد .. او من يوكله سيادته في تسليم وتسليم هذا

الطلب والاوراق المؤيدة له لكتب الشهر العقاري .

الوكيل

المتقاسمون

الصيغة رقم ١٠

طلبات للموريات الشهر العقارى

قسمة اطيان

Requêtes au Bureau de la Publicité Immobilière

Partage de Terrains Agricoles

..... طلب شهر مقدم للمهورية الشهر العقارى بجهة

..... السيد رئيس مكتب الشهر العقارى بجهة

..... بعد التحية - نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع عقد قسمة بين كل من :

..... بن او بنت .. سن .. المهنة .. الجنسية .. الديانة ..

..... الاتساب ..

..... و .. بن او بنت .. سن .. المهنة .. الجنسية .. الديانة ..

..... الاتساب ..

..... و .. بن .. سن .. المهنة .. الجنسية .. الديانة ..

..... الاتساب ..

بيان الاطيان المراد قسمتها

س ط فدان

..... المساحة الاجمالية .. الناحية .. المركز .. المحافظة ..

س	ط	ف	اسماء الأوصاف وأرقامها	أرقام القطع	الحدود والأطوال

بيان الاطيان التي خست الطرف الأول

مس ط خدان
المساحة الاجمالية الناحية المركز المحافظة

مس	ط	ف	اسماء الأحواض وأرقامها	أرقام القطع	الحدود والأطوال

بيان الاطيان التي خست الطرف الثاني

مس ط خدان
المساحة الاجمالية الناحية المركز المحافظة

مس	ط	ف	اسماء الأحواض وأرقامها	أرقام القطع	الحدود والأطوال

بيان الاطيان التي خست الطرف الثالث

مس ط خدان
المساحة الاجمالية الناحية المركز المحافظة

مس	ط	ف	اسماء الأحواض وأرقامها	أرقام القطع	الحدود والأطوال

اصل ملكية هذه الاطيان : آلت ملكية الاطيان الموضحة اعلاه للمتقاسمين بطريق

التكليف : وهذه الاطيان مكلفة باسم

شريعة القانون .. في السنة ..

الحقوق المبنية بما في ذلك حقوق ارتفاع الرى والصرف : وهذه الاطيان خالية من كافة الحقوق المبنية اياً كان نوعها خيما عدا

المعمل : قدرت الاطيان موضوع هذه القسمة ببلغ

المتقاسمين ببلغ .. وبلغ الخ .. وعلى ذلك سيدفع الطرف .. الى الطرف ..

ببلغ .. كعمل ..

توكيل (اختياري) يوكل المتقاسمون السيد .. او من يوكله سياذته في تسليم وتسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقارى .

الوكيل

المتقاسمون

الصفحة رقم ١١

طلبات للموريات الشهر العقارى

مقايضة (بدل) عقارات مبنية وارضى بنساء

Requêtes à l'Administration de la Publicité Immobilière

Echange d'Immeubles Construits et terrains de Construction

طلب شهر مقدم للمورية الشهر العقارى بجهة ..

السيد رئيس مكتب الشهر العقارى بجهة ..

بعد التحية — نرجو اعطائنا البيانات المساحية اللازمة لتحريير مشروع عقد مقايضة (بدل) بين : ..

انفراد الطرف الأول

.. بن او بنت .. السن .. المهنة .. الجنسية .. الديانة ..

محل الاقامة : ..

أفراد الطرف الثاني

.....
.....
.....
.....
.....
.....

بيان العقار المتنازل عنه بطريق البذل من أفراد الطرف الأول
نوعه المسطح الإجمالي س متر
الشارع ورقم العقار
البلد والقسم والشيخة والحفاظة

الحدود

.....
.....
.....
.....
.....
.....

أصل ملكية هذا العقار : آلت ملكية العقار الموضح أعلاه للطرف الأول بطريق
التكليف : وهذا العقار مكلف باسم
الحقوق المعينة : كما أنه خال من كافة الحقوق المعينة أيا كان نوعها فيها عدا

بيان العقار المتنازل عنه بطريق البذل من أفراد الطرف الثاني
نوعه المسطح الإجمالي
الشارع ورقم العقار
البلد والقسم والشيخة والحفاظة

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100
 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200
 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300
 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400
 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500
 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600
 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700
 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800
 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900
 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000
 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 103

.....

الحقبة المنيعة : كما أنه خلال الحقبة المنيعة لا يكون نموها متساوياً

ملک جنبہ

المعدل : قوم العقار المتنازل عنه من الطرف الاول بمبلغ والعقار المتنازل عنه من الطرف

الثاني ببلغ وعلى ذلك سيدفع الطرف الى الطرف الآخر مبلغ كمعدل

الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقارى .

الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقاري .

امضاء الطرف الاول

Echange de Terrains Agricoles.

السيد رئيس مكتب الشكر المقام بحجة

بعد الصلاة - في ظل الشجرات المظلة التي تزينها الوردية والياسمين - في انتظار

.....

... .. من أم بنت من العفة الجنسية الديانة

..... : الأتلة :

* * * * *

بيان الاطيان المتنازل عنها بطريق البذل من افراد الطرف الثانى

س ط خدان
المساحة الاحتمالية الناحية المركز المحافظة

مس	ط	ف	اسماء الأحياء وأرقامها	أرقام القطع	الحدود والأطوال

أصل ملكية هذه الاطيان : آلت ملكية الاطيان الموضحة أعلاه للطرف الثامن، بطريق

التكليف : وهذه الاطيان مكلفة باسم

ضريبة القدان في السنة

الحقوق العينية : (بها في ذلك حقوق ارتفاق الرى والصرف) وهذه الاطيان خالية من كافة الحقوق العينية ايا كان نوعها فيما عدا

المعدل : قدرت الاطيان المتنازل عنها من الطرف الاول بمبلغ والاطيان المتنازل عنها من الطرف

مليم جنيه مليم جنيه

الثاني يبلغ وعلى ذلك سيدفع الطرف الى الطرف الاخر مبلغ كمعدل

توكيل (اختياري) بوكل المتعاقدون السيد او من يوكله سياحته في تسليم وتسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب الشهر العقاري .

الصيغة رقم ١٣
نموذج ٢٨ مكرر

التمردات السابقة وتاريخ ظهور كل منها	تاريخ البيع الحالي	بيان عقد نقله وتاريخ ظهوره وأصل تين مضمونه	موضوع التمرد	اسم المائل منه التمرد ودفنائه ومهنته
				اسم المائل لماله التمرد ودفنائه ومهنته

الصيغة رقم ١٤
طلب استخراج كشف نظري
Requête d'une Vision Hypothécaire

السيد أمين مكتب الشهر العقاري بجهة
مقدمه
يرجو اجراء كشف نظري بالتصرفات والتسجيلات المشهورة .

ضمم

اولا : (١) بن عن المدققين
ثانيا: (ب) بن عن المدقة من
عن العقار الكائن
بشارع رقم شياخة قسم مركز محافظة
او بناحية مركز محافظة (اذا كان العقار اطيان زراعية)
وتفضلوا بقبول غائق الاحترام .
توقيع الطالب

الصيغة رقم ١٥
طلب استخراج شهادة تصرفات عقارية
Requête d'un Certificat Hypothécaire

السيد أمين مكتب الشهر العقاري بجهة
مقدمه
يرجو اعطائه شهادة عقارية بالتصرفات والتسجيلات المشهورة .

ضمم

اولا : (١) بن عن المدقة من
ثانيا: (ب) بن عن المدقة من
الخ
عن العقار الكائن
بشارع رقم شياخة قسم مركز محافظة
او بناحية مركز محافظة (اذا كان العقار ارضا زراعية) .
وتفضلوا بقبول غائق الاحترام .
توقيع الطالب

الفصل الثاني

العقد الرسمي
L'Acte Authentique

الصيغة رقم ١٦

ديباجة عقد رسمي (١)

Formule d'un Acte Authentique

انه في يوم
بمكتب توثيق بمصلحة الشهر المعنوي .
املأنا نحن بوثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور .
ويحضر كل من :

١ —
٢ —
شاهدين حائزين لجبيـع الصفات القانونية المطلوبة ومثبتين لحقيقة شخصية الحاضرين طبقا لنص المادتين ٧ و ٨ من قانون التوثيق .

حضر كل من :
أولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .

ثانيا : (ب) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثان .

ثالثا : (ج) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثالث .

رابعا : (د) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف رابع .

(١) ملاحظة : يمكن الاستغناء عن شاهدي الاثبات اذا كان افراد التعاقد يحملون جميعا ما يثبت شخصيتهم -
بطاقة اثبات شخصية او جواز سفر- وهذه الملاحظة تنطبق على الصيغ التالية .

اقر المتعاقدون باهليتهم للتصرف وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

تذكر المواد

وبما ذكر تحرر هذا العقد وصدق منا وبعد تلاوته على الحاضرين بمعرفتنا امام الشاهدين وقع عليه الجبيع معنا .

الصيغة رقم ١٧

محضر أثبات غيبة

P. V. de Constat de Défaut de Comparaitre

انه في يوم امامنا نحن بموق العقود الرسمية بالمكتب المذكور وبحضور كل من :
شاهدين حائزين لجميع الصفات المطلوبة قانونا ومثبتين لصحة شخصية الحاضر طبقا لنص المادتين ٧ و ٨ من قانون التوثيق .

حضر

السيد بن سن وجنسيته وديانته
ومقيم
وطلب منا اثبات الآتى :

بموجب ائذار رسمى على يد محضر معلن بتاريخ ائذر الحاضر السيد بن
وجنسيته وديانته ومقيم للحضور اليوم الموافق
بمكتب توثيق ما بين الساعة والساعة للتوقيع على مشروع عقد
الصادر منه للحاضر (او الصادر من الحاضر له) واستلام او دفع المؤشر عليه بصلاحيته للشهر
بتاريخ طلب رقم مامورية الشهر العقارى بجهة مشروع عن المقار
الكائن بـ قسم وبسطحه
ببين الحدود والمعالم بمشروع العقد وقد سجدت الرسوم المستحقة على مشروع العقد وتقدرها
بخزانة مامورية الشهر العقارى بـ بتاريخ بالقسمية رقم
مراجعة

وحيث أن السيد لم يحضر في الميعاد المحدد رغم إذاره رسميا بالإنذار سالف
الذكر المعلن بتاريخ ورغم المناداة عليه مرارا وفي فترات متعددة بصوت عال بمعرفة حاجب المكتب
ما بين الساعة والدقيقة والساعة والدقيقة

الحفل

طلب منا الحاضر تحرير هذا المحضر اثباتا لغيبة السيد وبعد اطلأنا على مشروع عقد
والإنذار المنوه عنهما حررنا هذا المحضر بناء على طلب الحاضر اثباتا لغيبة السيد
وبما ذكر تحرر هذا المحضر وبعد تلاوته بمعرفتنا على الحاضر أمام الشاهدين أمضاه الجميع معنا .

الفصل الثالث

المقد العرني

L'Acte sous Seings Privés

الصيغة رقم ١٨

صيغة عقد عرني

Formule d'un Acte sous Seings Privés

أنه في يوم

محرر في تاريخه بين كل من :

أولا : (أ) . . . بن . . . سن . . . ومهنته . . . وجنسيته . . . وديانته . . .

ومقيم . . .

طرف أول . . .

ثانيا : (ب) . . . بن . . . سن . . . ومهنته . . . وجنسيته . . . وديانته . . .

ومقيم . . .

طرف ثان . . .

ثالثا : (ج) . . . بن . . . سن . . . ومهنته . . . وجنسيته . . . وديانته . . .

ومقيم . . .

طرف ثالث . . .

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف واتفقوا على الآتي :

(تدون بنود العقد طبقا لما اتفق عليه المتعاقدون)

وتحرر هذا العقد من . . . نسخة مطابقة تسلم كل من المتعاقدين نسخة منها للعمل بموجبها بعد مراجعتها
بنفسه وموافقته على كل ما جاء بها من اشتراطات والتزامات .

الباب الثاني

البيع

(م ١٨٨ - ٨١ محتى)

الفصل الأول

بيع العقارات

VENTES IMMOBILIÈRES

الصيغة رقم ١٩

عقد بيع ابتدائي لعقار مبني

Acte Préliminaire de Vente d'un Immeuble Construit

انه في يوم
حرر في تاريخه ، بين كل من :
اولا : (١) بن سن البالغ من العمر سنة ومهنته وجنسيته
وفيلقته ومقيم بائع ، طرف اول .
ثانيا : (ب) بن
مشتري ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف واتفقا على ما يأتي :

١ - موضوع البيع : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية الطرف الاول
(١) الى (ب) الطرف الثاني القابل لذلك ، العقار الموضح بعد :

ملاحظة : في حالة وجود اكثر من بائع واحد او مشتري واحد يستبدل النص المذكور اعلاه بالنص الاتي :

« باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد ، وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية وبطريق التضامن والتكافل
فيما بينهم ، فريق الطرف الاول الى فريق الطرف الثاني ، القابلين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم »
العقار الموضح بعد :

١ - بيان العقار

(يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه)
مع كل ما يتبع ذلك من بلحقات وبشتملات دون استثناء شيء ، وهذا العقار مكلف باسم
مكلفة رقم سنة

٢ - الملكية : يقر الطرف الاول (١) بأن ملكية العقار موضوع هذا البيع ، آلت اليه بطريق
بموجب

٣ - الحقوق العينية : يضمن الطرف الاول (١) أن العقار المبيع خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والوقف والحكر وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة او خفية ، بما عدا
.....

كما يقر أنه حائز لهذا العقار دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ولم يسبق له التصرف فيه وإن العقار كامل المرافق العامة ولا يخضع لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بغرض مقابل التحسين او تخضع لمعامل التحسين (وقد اتفق المتعاقدان على أن يتحمل « البائع او المشتري » بهذا المقابل) .

(وإذا كان العقار المبيع مبنيا حديثا يمكن اضافة : كما أن مباني هذا العقار مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها وليس عليها اى حق امتياز لصالح المفاوضين الذين تولوا تشييدها ولا تخضع ارضه لاحكام قانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠) كما أنه ليست عليه اية استحقاقات لهيئة التاليفات الاجتماعية .
مليم جنييه

٤ - الثمن : تم هذا البيع وقيل بشن اجمالي وجزائى قدره فقط دفع منه (ب) الى (ا)
مليم جنييه
عند التوقيع على هذا العقد مبلغ فقط ويعطى له (ا) بموجب هذا مخالصة
نهائية عن المبلغ المذكور . اما باقى الثمن وقدره فيتمتع (ب) بدفعه الى (ا) يوم التوقيع على
عقد البيع النهائى المحدد له مدة اقصاها يوم بمكتب توثيق .

ملاحظة : اذا كان قد اتفق على عدم دفع باقى الثمن جسيمة عند توقيع عقد البيع النهائى ، فيذكر الاتى :

« يحتفظ الطرف الاول (ا) بحق امتياز البائع عن باقى الثمن ويحق له اجراء القيد اللازم على العقار المبيع لحفظ هذا الحق بمصروفات على عاتق المشتري (ب) .

٥ - غرق المساحة : بما أن موضوع البيع عقار مبنى فاذا اتضح وجود زيادة او عجز في المساحة المقررة
فلن يكون لذلك اى تأثير على البيع او على الثمن المتفق عليه .

٦ - ايراد العقار : يضمن الطرف الاول (١) أن الإيجار الشهري الحالي للعقار المبيع هو
(يذكر اذا كان الإيجار قديماً ولم يخفض بعد) بما في ذلك شريئتي البلدية والدفاع (او شريئة البلدية) وأن قيمة
العوائد والخير وشريئتي البلدية والدفاع السنوية للعقار ومتوسط المصروفات الأخرى شهريا
وقد لوحظ هذا التقدير في تحديد ثمن البيع من جانب المشتري ويعتبر جوهريا في التعاقد نظرا لأن العقار قد اشترى
بتقصد الاستغلال (١) .

(١) ملاحظة استقرت الاحكام على عدم تخفيض الثمن اذا كان الفرق غير ذي بال .

٧ - المعاينة : يقر (ب) ويعترف بأنه عين العقار المبيع بموجب هذا العقد المعاينة التامة التافية للجباله شرعا وانه قبله بحالته الراهنه دون ان يحق له الرجوع على (ا) بشئ بسبب ذلك .

٨ - انتقال ايراد العتقار : لـ (ب) الحق في تحصيل ايراد العتقار كما عليه تحمل جميع التزاماته ابتداء من وعلى (ا) تحويل عقود الإيجار لـ (ب) ابتداء من التاريخ المذكور كما عليه ان يسهل تحويل التالينات لعدادات المياه والنور باسم (ب) او بمساعدته على دفع تالينات جديدة باسمه قبل قيامه هو بسحب تاليناته .

٩ - مستندات الملكية : يقر (ب) بأنه تسلم من (ا) المستندات التي تثبت ملكيته للعقار المبيع وطلبات الشهر العقارى موقعا عليها منها وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاعداد مشروع عقد البيع النهائي .

١٠ - التأخر عن التوقيع على العقد النهائي : في حالة امتناع أحد الطرفين عن التوقيع على عقد البيع النهائي في الميعاد المنصوص عليه أعلاه أى لغاية يوم على الأكثر يفسخ هذا العقد فوراً من تلقاء نفسه اذا شاء الطرف الآخر ذلك ويلتزم من تسبب في الفسخ بأن يدفع للطرف الآخر مبلغ كتعويض متفق عليه من الآن بين الطرفين وذلك بعد ثلاثة أيام من اخطاره بخطاب موسى عليه وبدون حاجة لتنبيه او انذار آخر ، وهذا التعويض لا رقابة للتضاء عليه (٢) كل ذلك مع عدم الاخلال بحق كل من المتعاقدين في رفع دعوى بصحة عقد البيع ونفاذه على الطرف المتمتع مع تحيله بمصروفات هذه الدعوى واتعابها فضلا عن التعويض .

ويمكن استبدال هذه المادة بالآتي :

لا يحق لأحد الطرفين المعول عن هذا البيع أو الرجوع فيه بأى حال من الأحوال . وفي حالة امتناع أحدهم عن التوقيع على عقد البيع النهائي في الميعاد المنصوص عليه أعلاه أى لغاية يوم على الأكثر يحق للطرف الآخر بعد ثلاثة أيام من اخطاره بخطاب موسى عليه وبدون حاجة لتنبيه او انذار آخر رفع دعوى بصحة عقد البيع ونفاذه على الطرف المتمتع مع تحيله بمصروفات هذه الدعوى واتعابها فضلا عن التعويض .

١١ - الوفاة : اذا توفى أحد الطرفين المتعاقدين قبل توقيع العقد النهائي يحق للطرف الآخر وحده اذا شاء ذلك اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه وكان لم يكن وفي هذه الحالة يرد ما دفع من الثمن للبشترى ، أما المصروفات والأتعاب التي تكون قد صرفت حتى هذا التاريخ من كلا الطرفين فلا يجوز لكل منهما الرجوع بها على الطرف الآخر .

ملحوظة : في حالة وجود أكثر من بائع واحد او مشتر واحد يضاف الآتي :

« واذا توفى فرد واحد من أحد الفريقين المتعاقدين فلا يجوز الفاء هذا البيع على ان تتخذ في أقرب وقت الإجراءات اللازمة بمعرفة ورثة المتوفى لامتثال انصام الصفقة لحسابه الا اذا طلب المتعاقد الآخر الفاء البيع فيما يخص حصصة المتوفى فقط .

وقد قبل الطرفان المتعاقدان هذا الشرط حتى لا يضطر الباقون منها على قيد الحياة الخضوع لإجراءات

(٢) يلاحظ انه رغم وجود هذا النص - فطبقا لاحكام المادة ٢٢٤ مدنى - لا يحكم بالتعويض المتفق عليه او بجزء منه على حسب الأحوال الا اذا توافرت الشروط المنصوص عليها في تلك المواد ما لم ينص في بند الثمن ان ما دفعه المشتري كان على سبيل العريون وليس من اصل الثمن وفي هذه الحالة تطبق المادة ١٠٣ فقرة ٣ مدنى التي تنص على انه اذا عدل من دفع العريون فقدمه واذا عدل من تبضه رد ضمنه ولو لم يترتب على الحصول أى ضرر .

جريدة تركة المتوفى وسداد ضريبة الايلولة المستحقة عليها ولاجراءات محاكم الاحوال الشخصية في حالة وجود قصر او عديمي الاهلية بين الورثة ، اذ ربما ترتب على هذه الاجراءات ضياع الفائدة التي كان التوقيع البلقى على قيد الحياة يرجوها في حالة اتمام هذا البيع في الميعاد المتفق عليه .

وينفذ هذا الشرط ايضا في حالة فقدان اهلية احد المتعاقدين باغلامه او اعساره او الحجر عليه .

١٢ - المحل المختار : يترك كل من المتعاقدين مراحاة باتخاذة محلا مختارا له بعنوانه المذكور بهذا العقد ؛ وجميع المراسلات والاعلانات التي ترسل له بالعنوان المذكور بالعقد الحالي او الذي تم الاخطار عنه تعتبر صحيحة وقانونية .

١٣ - المصروفات والانتداب : جميع مصروفات هذا العقد وانتدابيه ، وعقد البيع النهائي ، واستيفائه التام ؛ وكذا مصروفات الشهادات العقارية وغيرها ، على عاتق الطرف الثاني المشتري .

١٤ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ أى مادة او شرط من هذا العقد او شرحها ، يكون الفصل فيه من اختصاص المحكمة المدنية التي يقع بدائرتها العقار المبيع .

١٥ - عدد النسخ : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة للعمل بهوجبها .

الصيغة رقم ٢٠

عقد بيع ابتدائي لارض غضاء معدة للبناء

Acte Préliminaire de Vente d'un Terrain de Construction

ملاحظة : تنقل الصيغة ١٩ الخاصة ببيع عقار مبني مع التعديلات الآتية :

١ - المواد التي تلى : تلى المادتان ٦ و ٨ الخاصتان بإيراد العقار وانتقاله للمشتري ، اذا كانت الارض غير مؤجرة .

٢ - المواد التي تعدل :

(١) تعدل المادة الرابعة الخاصة بالثمن ، كالآتي :

مليم جنيه
« تم هذا البيع وقيل بسعر المتر المربع الواحد (او الفراع المربع الواحد) فيكون
مليم جنيه
مجموع الثمن دفع منه (ب) الى (أ) عند التوقيع على هذا العقد مبلغ
مليم جنيه
ويعطى له (أ) بموجب هذا مخلصنة نهائية عن المبلغ المذكور . اما باقى الثمن وقدره
فيتعهد (ب) بدفعه الى (أ) يوم التوقيع على عقد البيع النهائي المحدد له مدة اقصاها
يوم بمكتب توثيق » .

ملاحظة : اذا كان قد اتفق على عدم دفع باقى الثمن جميعه عند توقيع عقد البيع النهائي ، فيذكر الآتى :

يحفظ الطرف الاول (١) بحق امتياز البائع عن باقى الثمن ويحق له اجراء القيد اللازم لحفظ هذا الحق بمصروفات على علق المشتري (ب) على الارض المبعة وما يقام عليها من مبان

(ب) تعدل المادة الخالصة الخاصة بفرق المساحة ، كالآتى :

« بما ان موضوع البيع ارض فضاء مقدر ثمنها بحسب الوحدة ، خالثن الاجالى لها ، المذكور بهذا المقدر عرضة للتعديل بالتخفيض أو الزيادة على أساس ما يظهروه كشف التحديد الرسمى من فرق فى المساحة » .
ملاحظة : اذا كان بيع الارض بشن اجالى وجزائى ، فتتسخ المادتان ٤ و ٥ من الصيغة ١٩ بدون تغيير .

٣ — المواد التى تضاف : اذا كان موضوع البيع قطعة ارض من ضمن احد التقسيم :

(١) وكان هذا التقسيم لا ينطبق عليه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، يذكر الآتى :

يقر (١) بأن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الاراضى المعدة للبناء لا ينطبق على الارض المبعة.

(ب) وفى حالة انطباق القانون المذكور عليها يذكر الآتى :

« يقر (١) بأن التقسيم الذى تدخل ضمنه قطعة الارض المبعة ، تمت الموافقة عليه بمرسوم صادر من برقم بتاريخ نشر بعدد الوقائع المصرية رقم بتاريخ »

(ج) واذا كانت القطعة خاضعة لقائمة اشتراطات يذكر الآتى :

« يقر (ب) من جهته انه اطلع على قائمة الاشتراطات الملحقه بالتقسيم المذكور وقبلها وتمهد باحترامها » .

الصيغة رقم ٢١

عقد بيع ابتدائى لأطيان زراعية

Acte Préliminaire de Vente de Terrains Agricoles

ملاحظة : تنقل الصيغة رقم ١٩ الخاصة ببيع عقار مبنى ، مع التعديلات الآتية :

المواد التى تعدل

١ — موضوع البيع : تنسخ المادة الاولى كما هى ماعدا بيان العقار فيذكر الآتى :

بيان الأطيان

« تفكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وأرقلمها وأرقام القطع وحدود كل قطعة ، وما تشمله من مبان وسواقي وآلات وادوات زراعية وأشجار ونخيل ومواشى مع بيانها ، وبيان كل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشمولات دون استثناء شيء .

وهذه الاطيان واردة فى تكليف مكلفة رقم سنة

الفصل

« تم هذا البيع وقيل ، بسعر الفدان الواحد مليون جنيه
..... مليون جنيه
..... مليون جنيه
دفع منه (ب) الى (أ) عند التوقيع على هذا العقد مبلغ ويعطى (أ) له بموجب هذا مخالصة نهائية
..... مليون جنيه
عن المبلغ المذكور ، لما باقى الثمن وقدره فيتمتع (ب) بدفعه الى (أ) يوم التوقيع على عقد البيع
النهائى المحدد له مدة اقصاها يوم بمكتب توثيق
ملاحظة : اذا كان قد اتفق على عدم دفع باقى الثمن جميعه عند توقيع عقد البيع النهائى ، فيذكر الاثنى :
« يحتفظ الطرف الاول (أ) بحق امتياز البائع عن باقى الثمن ويحق له اجراء القيد اللازم لحفظ هذا الحق
بمصرفه على عاتق المشتري (ب) .
ج - فرق المساحة : تعمل المادة الخابسة الخاصة بفرق المساحة كالآتى :
« بما أن موضوع البيع ، اطيان زراعية ، مقدر ثمنها بحسب الوحدة ، فالثمن الاجمالى لها المذكور بهذا العقد
عرضة للتعديل بالتخفيض أو الزيادة على اساس ما يظهره كشف التحديد الرسمى من فرق فى المساحة »
ملاحظة : اذا كان بيع الاطيان بثمن اجمالى وجزائى ، فتنسخ المادتان ٤ و ٥ من الصيغة ١٩ دون تغيير .
د - ايراد الاطيان : تعمل المادة السادسة الخاصة بالايارد كالآتى :
« يتر (أ) أن الاطيان البيعة مؤجرة الى لمدة سنة بموجب عقد ايجار محرر فى
..... مليون جنيه مليون جنيه
..... بايجار سنوى قدره دفع منه مبلغ حتى اليوم وان الضريبة السنوية للفدان
..... مليون جنيه
..... وقد لوحظ هذا التقدير فى تحديد ثمن المبيع .

الصيغة رقم ٢٢

عقد بيع ابتدائى لمعيار معلق على شروط واقف

وهو شراء البائع لمعيار آخر

Acte Préliminaire de Vente d'un Immeuble Subordonné à une condition
suspensive qui est l'Achat par le Vendeur d'un autre Immeuble

ملاحظة : تنسخ جميع مواد عقد البيع الابتدائى من الصيغة رقم ١٩ الخاصة بالمعيار المبنى او رقم ٢٠
الخاصة بالارض الفضاء او رقم ٢١ الخاصة بالارض الزراعية حسب الاحوال ، على أن تستبدل المادتان العاشرة
والحادية عشر من صيغة عقد البيع الابتدائى للمعيار المبنى بالآتى :
١ - شروط واقف : من المتفق عليه بين الطرفين أن هذا البيع معلق على شراء (ب) للمعيار الكائن بجهة
..... المملوك لـ فاذا لم يتم هذا الشراء فى ظرف يوما من تاريخه اعتبر
العقد الحالى ملغى وكان لم يكن ، بمجرد انتهاء الاجل المذكور دون حاجة لاي تنبيه او انذار ، ويلزم (أ) برد
ما تسلمه من الثمن فوراً .

١ - ملاحظات :

(١) تلاحظ احكام قانون اصلاح الزراعى فيما يتعلق بتحديد ايجار على اساس ضريبة الفدان .
(٢) يتعين على المشتري تقديم اقرار للشهر المعقارى بأنه لا يملك فى جميع انحاء الجمهورية أكثر من القدر
الذى تسمح به قوانين اصلاح الزراعى بما فى ذلك القدر موضوع العقد الحالى .

١١ - التأخير عن التوقيع على العقد النهائي : في حالة تحقق الشرط الوافئ في الميعاد المتفق عليه وامتناع احد الطرفين من التوقيع على عقد البيع النهائي في مدة ٠٠ ٠٠ ٠٠ يوما على الاكثر من تحقيق الشرط الوافئ ، يفسخ العقد الحالى فوراً من تلقاء نفسه اذا شاء الطرف الآخر ذلك ويلتزم من تسبب في الفسخ بأن يدفع للطرف الآخر مبلغ ٠٠ ٠٠ ٠٠ كتعويض متفق عليه من الآن بين الطرفين وذلك بعد ثلاثة ايام من اخطاره بخطاب موسى عليه بدون حاجة لتنبية او اذار آخر ، وهذا التعويض لا رقابة للقضاء عليه . كل ذلك مع عدم الاخلال بحق كل من المتعاقدين في رفع دعوى بفسخ عقد البيع ونفاذه على الطرف المتنع مع تحيله مصروفات هذه الدعوى وانعابها فضلا عن التعويض .

الصيغة رقم ٢٢

عقد رسمى ببيع عقار

Acte Authentique de Vente d'un Immeuble

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب)
أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والعقودية (أ) الطرف الاول لى (ب) الطرف الثانى القابل لذلك العقار الآتى :

[يذكر رقم العقار والشوارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكييفه وكل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشتلات دون استثناء شئ] .

ملاحظة : واذا كان العقار اطمينا تفكر المساحة الاجمالية والنواحي والمراكز والمحافظة واسماء الاحواض وأرقالها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكييفها والالات والادوات الزراعية والسواقي والأشجار والنخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شئ .

المادة الثانية : يقر (أ) بأن العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر (أ) ايضا ان العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة او خفية ، وليس موقوفا ولا محكرا غيبا عدا
كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ولم يسبق له التصرف فيه . وان العقار كامل المرافق ولا يخضع لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بفرض مقابل التخصيص (او يخضع لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بفرض مقابل التخصيص وقد اتفق المتعاقدان على ان يتحمل البائع او المشتري « بهذا المقابل) .

ملاحظة : واذا كان هذا العقار مبنيا حديثا يمكن اضافة :

ملاحظات :

- (١) تراجع غيبا يتعلق بالشرط الجزائى الملاحظات المدونة باسفل الصيغة رقم ١٨ .
- (٢) يمكن استبدال الشرط الجزائى بالمعبرة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٠ من نفس الصيغة .

كما ان يأتى هذا العقار مطبقة للقوانين واللوائح المعمول بها وليس عليها اى حق امتياز لصالح المفاوضين الذين تولوا تشييدها ولا تخضع ارضه لاحكام قانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ كما انه ليست عليه اية استحقاقات لهيئة التأمينات الاجتماعية .

مليم جنيته

المادة الرابعة : تم هذا البيع وقبل بشن اجالى وجزاق قدره (واذا كان موضوع البيع اطيانا او ارضا فضاء يذكر سعر الوحدة مع جيلة الثمن) ويعترف (١) انه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا

مليم جنيته

العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقى وقدره دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد امانا وامام الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (١) وعليه يعطى هذا الاخير بموجب هذا للمشتري مخالصة تامة ونهائية عن ثمن المبيع جميعه .

المادة الخامسة : يقر ويعترف (ب) انه عين العقار المبيع بموجب هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وانه قبل مشتراه بحالته الراهنة دون ان يحق له الرجوع على (١) باى شىء بسبب ذلك .

المادة السادسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح (ب) المالك الوحيد للعقار المبيع ويحق له ان يقوم بتسليمه فوراً وتحصيل ايجاره كما عليه دفع العوائد وباقى الضرائب القانونية والمصروفات كل ذلك ابتداء من اليوم . ومن جهة اخرى يعترف انه تسلم من (١) جميع مستندات الملكية وعقود الايجار بعد تحويلها اليه والمستندات الاخرى المتعلقة بهذا العقار .

المادة السابعة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه واستيفائه التام على عاتق (ب) المشتري وحده .

المادة الثامنة : يقر كل من المتعاقدين انه لا يخضع هو ولا احد افراد عائلته لاحكام الحراسة ولا لاحكام قانون الكسب الفرم مشروع .

المادة التاسعة : قد وكل (ب) بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى فى تسلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه وفى اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٢٤

عقد رسمى ببيع عقار مع حفظ حق امتياز البائع
Acte Authentique de Vente d'un Immeuble
avec Réserve du Privilège du Vendeur

تفسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن ومنه وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) مشتر ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الاآتى نصه :

المادة الاولى : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية (١) الطرف الاول الى (ب) الطرف الثانى القابل لذلك ، العقار الاآتى :

بيان العقار

(يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشياخة والبلد والمحافظة والمساحة الحدود ووصف العقار وتكوينه مع تركزتيه وكل ما يفيح ذلك من ملحقات ومشتتات دون استثناء شيء) .

س ط ف

ملاحظة : اذا كان العقار اطميانا تذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وارقابها وارقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكتيفها والالات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار والنخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الثانية : يقر (١) ان العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر (١) ايضا بان العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ايا كان نوعها كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ظاهرة او خفية وليس موقوفا ولا محكرا فيما عدا كما يقر بانه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ولم يسبق له التصرف فيه وان العقار كابل المرافق العامة ولا يخضع لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بغرض مقابل التحسين (او يخضع لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بغرض مقابل التحسين) وقد اتفق المتعاقدان على ان يتحمل « البائع او المشتري » بهذا المغاليل .

كما ان مباني هذا العقار مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها وليس عليها اى حق امتياز لصالح المغاولين الذين تولوا تشييدها ولا تخضع ارضه لاحكام قانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ كما انه ليست عليه اية استحقاقات لهيئة التالينات الاجتماعية .

مليم جنيه

المادة الرابعة : تم هذا البيع وقيل بثمن اجمالى وجزا في قدره (واذا كان موضوع البيع اطميانا او ارضا فضاء يذكر سعر الوحدة مع جملة الثمن) ويعترف (١) انه تسلم قبيل اليوم خارج هذا العقد وفى غير مليم جنيه مليم جنيه حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقي وقدره دفع منه نقدا وعدا بمجلس هذا العقد اماننا وامام الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (١) مبلغ ويعطى هذا الاخير بموجب هذا مخالصة عنه وما تبقى بعد ذلك وقدره تعهد (ب) بسداده لامر (١) واذنه وبمحل اتاملته او اقالته من يحل محله بالكيفية الاتية وضمانا وتأمينا لسداد باقى الثمن الموضح اعلاه يحتفظ (١) لنفسه بحق امتياز البائع ، ويحق له اجراء التقييد اللازم لحفظ هذا الحق على العقار المبيع بمصروفات على عاتق (ب) .

المادة الخامسة : تسرى على باقى الثمن فوائد بسعر فى المدة ابتداء من تاريخ
لتسلم السداد وتذفع لأمر (١) وإفنه ويحل اقلبه او اقلبه من محل محله كل شهر
مقما او مؤخرًا « يمكن الاتفاق على عدم سريان التوائد الا فى حالة التأخير غلط » .

المادة السادسة : فى حالة تأخر (ب) فى سداد قسط من باقى الثمن او قسط من اقساط
التوائد فى مواعيد استحقاقها يحل باقى الثمن جيمه فوراً اذا شاء (١) ذلك وتسرى عليه فوائد تأخير
بواقع فى المدة مسنويًا حتى تمام السداد ودون حاجة لى تنبيه او اذار .

المادة السابعة : لـ (١) الحق فى تحويل باقى الثمن المؤجل او جزء منه لى يشاء دون التوقف على رضاء
(ب) .

المادة الثامنة : فى حالة استحقاق باقى الثمن لى سبب كان يحق لـ (١) طلب اقلبه حارساً قضائياً بدون
أجر على المقار المبيع ، ويقتل (ب) صراحة من الآن ذلك ، كما يقبل اختصام السيد قاضى الأمور
المستعجلة فى الفصل فى طلب الحراسة ، ويعمل بهذا الشرط ضد أى حائز للمقار المبيع .

المادة التاسعة : دين (١) غير قابل للتجزئة ، وعليه نكل جزء من المقار المبيع ضامن لسداد الدين جيمه
وملحقته .

المادة العاشرة : يحق لـ (ب) سداد باقى الثمن قبل ميعاد استحقاقه المحدد بهذا المقد دون أن يلزم بدفع
أى تعويض عن السداد المعجل .

المادة الحادية عشرة : يصبح باقى الثمن وملحقته مستحقة السداد فوراً ، ودون حاجة لى تنبيه او اذار
اذا شاء (١) ذلك فى الأحوال الآتية :

١ — اذا تسبب (ب) فى انقاص قيمة المقار بأى عمل كان او امتنع عن صيانته .

٢ — اذا باع (ب) المقار المذكور او نزع ملكيته جبراً لوللمنافع العامة .

٣ — فى حالة وفاة (ب) او فقدان أهليته بسبب انفلاسه او اعساره او الحجر عليه .

المادة الثانية عشرة : يقر (ب) ويعترف بأنه عين المقار المبيع بموجب هذا العقد المعاينة التابة الناقية للجهة
شرعاً ، وأنه قبل مشتراه بحالته الراعنة دون أن يحق له الرجوع على (١) بأى شىء بسبب ذلك .

المادة الثالثة عشرة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح (ب) المالك للمقار المبيع ، ويحق له أن يقوم بتسليمه
فورا وتحصيل أيجاره ، كما عليه دفع العوائد وباتى الضرائب القانونية والمصروفات كل ذلك ابتداء من
اليوم . ومن جهة أخرى يعترف (ب) بأنه تسلم من (١) جميع مستندات الملكية ومقود الإيجار بعد تحويلها
اليه والمستندات الأخرى المتعلقة بهذا المقار .

ملاحظة : يمكن الاتفاق على نسخ العقد فى حالة تأخر المشتري فى سداد باقى الثمن او أى قسط (يراجع
نص المادة ١٠ من عقد البيع الابتدائى الصيغة رقم ١٩) .

المادة الرابعة عشرة : يتر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طوال مدة سريان هذا العقد — موطناً مختاراً له
بالتعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه إخطار الطرف الآخر أو من يحل محله بذلك بخطاب موصى
عليه . وجميع المراسلات والاعلالت التي ترسل له في عنوانه الموضح بهذا العقد أو الذي يكون قد أخطر
عنه تعتبر صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

المادة الخامسة عشرة : مصروفات هذا العقد وأتعابه وكل ما يلزم لتعلم استيفائه وشهر قائمة قيد حق امتياز
البائع ، وكذا مصروفات شطب هذا القيد عند سداد باقي الدين ، تكون على عاتق (ب) وحده .

المادة السادسة عشرة : يتبر كل من المتعاقدين أنه لا يخضع هو ولا أحد أفراد عائلته لأحكام الحراسة
ولا لقانون الكسب الغير مشروع .

المادة السابعة عشرة : قد وكل كل من (أ) و (ب) بموجب هذا السيد الأستاذ
المحلى ، في تسلم صورة هذا العقد للتنفيذ الخاصة بكل منهما ، وما يلزم من الصور الأخرى وفي
اتمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٢٥

قائمة بقيد حق امتياز البائع

Bordereau d'inscription du Privilège du Vendeur

قائمة بقيد حق امتياز البائع

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقاري —

لصالح

(أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم
وموطنه المختار مكتب السيد الأستاذ المحلى —

ضد

(ب) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

بموجب

عقد بيع رسمى ، مع حفظ حق امتياز البائع ، تحرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم

ضمائنا وتأميناً لسداد المبالغ الآتية

مليم جنيه

- (١) الباقي من أصل البيع .
 - (٢) قيمة فوائد سنتين عن المبلغ المذكور بواقع في المائة سنوياً المحفوظة قانوناً .
 - (٣) تحت تقدير المصروفات الاحتمالية .
- _____ الجملة بخلاف ما هو تحت التقدير .

أهم اشتراطات العقد :

- ١ - يذكر ميعاد استحقاق باقي الثمن وطريقة تسطيطه ، اذا لزم الحال .
- ٢ - سعر الفائدة ، اذا كان قد اتفق عليها ، ومواعيد دفعها ، وفائدة التأخير ، وتبعية التعميض المشروط دفعه في حالة السداد ، قبل الميعاد ، اذا لزم الحال .
- ٣ - شرط تحويل الدين ، واستحقاقه ، في حالة بيع العقار .
- ٤ - شرط ضمان التضامن بين المشتريين في حالة وجود أكثر من مشتري .

بيان العقار

تنقل البيانات المساحية والتكليف حرفيا من واقع عقد البيع .

توقيع الطالب أو محابه

الصيغة رقم ٢٦

عقد رسمى ببيع ورهن تأميني (١)

Acte Authentique de Vente avec Constitution d'Hypothèque

نسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

- أولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
 ومقيم
- ثانيا : (ب) بن
 مشتري وراهن ، طرف ثان
- ثالثا : (ج) بن
 دائن مرتهن ، طرف ثالث

أقر المتعاقدون على أهليتهم للتصرف وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

ملاحظة : نسخ المواد الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة من صيغة عقد البيع الرسمى رقم ٢٣ وتعدل المادة الرابعة كالآتى :

مليم جنيه

المادة الرابعة : تم هذا البيع وقيل بثمن اجمالى وجزاق قدره (واذا كان موضوع البيع اطمينا أو أرضا فضاء يذكر سعر الوحدة مع جيلة الثمن) ويعترف (أ) بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقى وقدره دفع نقداً وعداً بمجلس هذا
 مليم جنيه مليم جنيه

العقد اطمينا وأمام الشاهدين ليد (أ) من ذلك مبلغ من يد (ب) وماله ومبلغ من يد (ج) الطرف الثالث وماله بناء على طلبه المشتري من أصل القرض الذى سيحصل التكلم عنه بعد وعليه يعطى (أ) لـ (ب) بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بثمن المبيع جميعه .

(١) ملاحظة : قائمة التقييد الخاصة بهذا العقد تحرر كالصيغة رقم ٢٥ .

المادة السابعة : ومن جهة أخرى يقرض بموجب هذا (ج) الطرف الثالث (ب) الطرف الثاني القابل لذلك مبلغ مليم جنيه

..... دفع لحسابه وبناء على طلبه لـ (١) كالوضع بالمادة الرابعة من هذا العقد وعليه يعطى (ب) لـ (ج) بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بقيمة القرض جميعه .

ملاحظة : تنسخ المواد من الثانية الى العاشرة من صيغة عقد الرهن الرسمى رقم (١٨٠) ويكون ترتيبها في هذا العقد من المادة الثامنة الى المادة السادسة عشرة .

المادة السابعة عشرة : ضامنا وتابينا لتبام سداد قيمة المبلغ المقرض من اصل ونوائد وتعميض ومicroفات قضائية وغير قضائية وكافة الالتزامات المترتبة على هذا العقد يرهن (ب) الدين رهنا تامينيا لصالح (ج) القابل لذلك العقار مشتراه من (١) والموضع بالمادة الاولى من هذا العقد .

المادة الثامنة عشرة : يترك كل من الطرفين الثاني والثالث بأنه تد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطنًا مختارا له بالعنوان الموضح به وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر أو من يحل محله بذلك بخطاب مومى عليه، وجميع المراسلات والاعلانات التى ترسل له فى عنوانه الموضح بهذا العقد أو الذى يكون تد اخطر عنه تعتبر صحيحة وقانونية .

الصيغة رقم ٢٧

عقد رسمى ببيع فيلا مع الأثاث

Acte Authentique de Vente d'une Villa
et des Meubles la Garnissant

ملاحظة : تنسخ جميع مواد العقد الرسمى ببيع عقار من الصيغة رقم ٢٣ ، وتعدل المادتان الاولى والرابعة كالآتي :

المادة الاولى : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وكافة الضمانات الفعلية والقانونية (١) الطرف الاول الى الطرف الثاني القابل لذلك .

اولا : الفيلا الآتي ببياتها يذكر رقم الفيلا والشارع والقسم والشاخسة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف الفيلا وتكوينها ، مع ذكر تكليفها وكل ما يتبع ذلك من ملحقات دون استثناء شئ .

ثانيا : الأثاث والمنقولات الموجودة بها وبياناتها كالآتي :

.....
.....

مليم جنيه

المادة الرابعة : تم هذا البيع وقبل بثمن اجمالى وجزا في تدره للفيلا والأثاث معا .

مليم جنيه مليم جنيه

من ذلك مبلغ للفيلا ، ومبلغ للأثاث ، ويعترف (١) بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس

مليم جنيه مليم جنيه

هذا العقد ، وفي غير حضورنا ، وحضور الشاهدين مبلغ والباقى وقدره دفع نقدا وعدا بجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين ، من يد (١) ، وعليه يعطى هذا الآخر بموجب هذا المشتري مخالصة تامة ونهائية بثمن البيع جميعه .

المصفة رقم ٢٨

قائمة

بيع عقار بالمزاد العلني الاختياري

Cahier des Charges pour la Vente à l'Amiable d'un Immeuble aux Enchères Publiques

..... انه في يوم

..... يكتب أو بجهة

سيباع بالمزاد الاختياري العقار الآتي :

١ - بيان العقار : يذكر رقم العقار والشوارع والقسم والشيخة والبلد والحافطة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكلفه وكل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشتيلات دون استثناء شيء .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كان العقار أطبائنا تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز والحافطة واسماء الاحواض وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والاموات الزراعية والسواقي والتخيل والمباني .

مع ما لهذا العقار من حقوق الارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، خادمة أو بخدومة ، هذا والمبرة غيبا يختص بالمساحة والحدود بما يظهره كشف التحديد الرسمي ، الذي سيحرر بمعرفة مأمورية الشهر العقاري .

وإذا ظهر عجز أو زيادة في المسطح ، فلا يكون ذلك سببا في إلغاء المزاو أو تخفيض الثمن .

ملاحظة : إذا كان البيع قد تم بسعر الوحدة ، تستبدل بمسألة : « أو تخفيض الثمن » عبارة « ولكن يعدل الثمن وفقا للمساحة الحقيقية » .

٢ - أسماء الملاك : وهذا العقار مملوك لم (إذا كان الملاك أكثر من واحد يستحسن ذكر كل منهم) .

٣ - أصل الملكية والمستندات المؤيدة لها : العقار مملوك للبايعين بطريق بموجب

٤ - اسم من يجري المزاو وصفته : يذكر اسم من يجري المزاو وصفته .

مليم جنبه

٥ - الثمن الاساسي الذي سيفتح به المزاو : سيفتح المزاو بثمن اساسي قدره

شروط المزاو

اولا : يعتبر دخول اي شخص في المزايدة ، انه عين العقار المعروض للبيع ، المعلنه التالية للناتية للجهة شرعا ، وانه قبل بشرائه بحالته الراهنه ، واستط كل حق له في المنازعة مستقبلا، غيبا يختص بحالة العقار ومساحته وحدوده وخلانه ، وانه اطلس على مستندات التملك واقتنع باستيفائها كما اطلع على عقود الإيجار وايصالات الموائد وعلم بها وقبل جبيع شروط هذه العقاية .

ثانيا : كل من يرغب في المزايدة يجب عليه أن يدفع قبل اثبات عطائه على قائمة المزااد تأمينا نقديا يوازي عشر عطائه والا اعتبر المطاء كان لم يكن .

ثالثا : لا يحق لمن تزايد ان يسترد قيمة تأمينه أو يتخلى عن الشراء الا اذا تزايد آخر عليه ودفع التأمين اللازم عن عطائه .

رابعا : للملاك أو من يمثلهم ، الحق في قبول أو رفض أى عطاء دون حاجة لبدء أسباب الرفض ودون أية مسئولية عليهم .

خامسا : في حالة قبول الملاك أو من يمثلهم أى عطاء يحتسب التأمين النقدي المخوف من الراسى عليه المزااد من أصل ثمن عطائه ويصبح حقا مكتسبا للملاك كما يكون على الراسى عليه المزااد دفع ما يكفل في المدة من الثمن في ظرف اسبوع من تاريخ المزااد .

سادسا : قد تحدد للتوقيع على عقد البيع النهائي ودفع الثمن مدة اقصاها شهر من تاريخ رسو المزااد ، وهى المدة الكافية لاتمام اجراءات الشهر العقارى واستخراج الشهادات العقارية وخلافه .

سابعا . يكون من حق من يرسو عليه المزااد تسلم العقار وتحصيل إيراده ، كما عليه تحصيل جميع العوائد والمصروفات الأخرى ابتداء من تاريخ توقيع عقد البيع الرسمى ودفع باقى الثمن وستحول له عقود الإيجار من التاريخ المذكور .

ثامنا : اجراءات البيع النهائي تتخذ بمعرفة الراسى عليه المزااد وستسلم له جميع مستندات التملك بحافضة على حدة ويمكن استبدال هذه المادة بالآتى :
« تعمل اجراءات العقد النهائي بمعرفة وكيل الملاك » .

تاسعا : في حالة امتناع الراسى عليه المزااد عن التوقيع على عقد البيع النهائي ودفع باقى الثمن في المدة المتفق عليها في المادة السادسة ، تضيق عليه المبالغ المدفوعة منه وتصبح حقا مكتسبا للملاك علاوة على حقهم الطبيعى في رفع دعوى بالزامه بتنفيذ هذا العقد ودفع باقى الثمن مع المصروفات والانتعاب ، كل ذلك دون حاجة لآى تنبيه أو انذار .

عاشرا : قد تحدد ببلغ كاتعاب ومصروفات هذا المزااد، يتحملها الراسى عليه المزااد، ويدفعها مع عشر الثمن ، كما تكون جميع مصروفات تحرير عقد البيع النهائي وانتعابه واستيفائه على عاتقه وحده .

الصيغة رقم ٢٩

نشرة بيع عقار بالمزااد

Avis pour la Vente d'un Immeuble aux Enchères

يشهر فلان بيع العقار الكائن بشارع بجهة ومسطحه مترا مربعا مكون من (ينكر وصفه) بشن أساسى قدره والمزايدة يوم الساعة بكتب ومستندات التملك وشروط البيع مودعة بالمكتب المذكور .

غطى راغبى الشراء معاينة العقار والحضور للتزايد ، وللمالكين الحق في قبول أى عطاء أو رفضه ، بدون ابداء الأسباب .

الصيغة رقم ٢٠

عقد رسمى بتوكيد بيع تشويه عيوب خفية

Acte Authentique de Confirmation
d'une Vente entachée de vices cachés

(م ٤٩ - ٥٠ مدنى)

نتمنح ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (١) بن سن ومهنته وجنسيته
وديانته ومقيم
ثانياً : (ب) بن
..... طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : بموجب عقد محرر بهذا الظم بتاريخ تحت رقم شهر بمكتب الشهر
المقارى بـ بتاريخ تحت رقم باع (١) الى (ب) العقار الآتى
بيانه وذلك بمبلغ دفع باكمله .

وقد اكتشف (ب) بعد تسلمه العقار المبيع عيوباً خفية عبارة عن
وهذه العيوب تنقص من قيمة العقار ، وقد أعلن (١) بذلك بانذار رسمى على يد محضر بتاريخ
نوطنة لرفع دعوى فسخ البيع ، مع ما يترتب على ذلك قانوناً .

المادة الثانية : قبل بموجب هذا (١) تجنباً لرفع دعوى الفسخ ضده ، أن يدفع مبلغ لـ (ب)
كتمويض عما ظهر من العيوب الخفية الموضحة أعلاه وقد تسلم هذا الآخر المبلغ المذكور نقداً وعدداً
بجلس هذا العقد أمامنا وإمام الشاهدين من يد (١) وعليه يعطيه (ب) بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية
بالمبلغ المذكور .

المادة الثالثة : كنتيجة لما تقدم يتنازل (ب) عن كل حق له قبل (١) خاصاً بالمعيوب الخفية المذكورة بالمادة الأولى
من هذا العقد ويقرر قبوله العقار المبيع له من (١) بصفة نهائية لا رجوع فيها : هذا ويعتبر هذا العقد
ملحقاً وبتمتاً لمعقد البيع الأصلى المشهر بتاريخ تحت رقم بمكتب الشهر المقارى
بـ

المادة الرابعة : جميع مصروفات هذا العقد وانعابه واستيفائه التام على عاتق (١) وحده .

المادة الخامسة : قد وكل (١) بموجب هذا السيد الأستاذ المحامى فى تسلم الصورة التنفيذية
من هذا العقد وما يلزم من الصور الأخرى وفى اتمام إجراءات الشهر .

الفصل الثاني

بيع المنقولات

Ventes Mobilières

الصفحة رقم ٣١

عقد بيع اثاث شقة

Acte de Vente du Mobilier Garnissant un Appartement

انه في يوم

حرر بين كل من :

أولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته
وفيلقته ومقيم طرف أول .
ثانيا : (ب) بن
..... طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتي :

١ - موضوع البيع : باع واسقط وتنازل ، بموجب هذا العقد ، وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية (أ) الطرف الأول الى (ب) الطرف الثاني ، القابل لذلك جميع الأثاث والمنقولات ، دون استثناء شيء ، الموجودة بالشقة سكنه الكائنة بـ والموضحة بكشف مرافق موقعا عليه من الطرفين ، ويصبح (ب) المالك الوحيد لهذه المنقولات ابتداء من اليوم .

٢ - الملكية : يضمن (أ) انه المالك الوحيد لجميع المنقولات المبينة ، وانها ليست بموضوع نزاع ولا محجوزا عليها من المؤجر أو غيره .

٣ - المعايينة : يقر (ب) بأنه عين المنقولات المبينة له بموجب هذا العقد ، المعينة التابعة النافية للجهالة شرعا ، وأنه قبلها بحالتها التي هي عليها الآن .

٤ - الثمن : تم هذا البيع برضاء الطرفين وقبلوها بثمن إجمالي وجزافي قدره دفع نقدا وعدا من (ب) الى (أ) عند التوقيع على هذا العقد ، ويعترف (أ) بتسليمه ويعطى عنه بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية .

٥ - تسلم المنقولات ونقلها : يعترف (ب) بأنه تسلم من (أ) مفاتيح الشقة الموجود بها المنقولات المبينة ، ويتمهد بنقل جميع هذه المنقولات بمعرفته ، وتحت مسئوليته ، في مدة لا تزيد عن يوما ، وعليه أيضا اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع حصول اضرار بحوائط الشقة وأخشابها وطلائها ، ويكون مسئولا وحده قبل (أ) عن كل تأخير في النقل أو اضرار تصيب الشقة .

٦ - المصروفات والالتعاب : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه على عاتق (ب) وحده .

٧ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها .

ملاحظة : يتبع هذا العقد كشف مفصل بالمنقولات .

الصيغة رقم ٢٢

عقد بيع سيارة مستعملة (١)

Acte de Vente d'une Auto Usagée

تاريخ العقد وساعة تحريره
اسم البائع
عنوانه
بطاقة شخصية أو عائلية أو جواز سفر رقم جهة وتاريخ الإصدار
اسم المشتري
عنوانه
بطاقة شخصية أو عائلية أو جواز سفر رقم جهة وتاريخ الإصدار
١ - موضوع البيع : باع الطرف الأول الى الطرف الثاني القابل لذلك سيارة ماركة موديل
رخصة تسيير رقم من قسم مرور تنتهي في الشكل
اللون نوع الموتور عدد السلندرات رقم الموتور
رقم الشاسيه بها راديو ماركة (او ليس بها راديو) مؤين عليها لدى
شركة رقم الوثيقة نوع التأمين سارية المفعول حتى
تاريخ / / ١٩ ..

٢ - الضمان : يضمن البائع ان السيارة المباعة مملوكة له ملكية خالصة وأنه يضع اليد عليها بصفة ظاهرة
وهادئة ومستمرة ولا ينازعه احد في ملكيته لها او يضع يده عليها وأنه ليس مستحقا عليها رصيد ثمن ولم
يقم بشأنها اى نزاع ولم يوقع عليها اى حجز تنفيذى او تحفظى او استحقاقى وانها خالية الضرائب والرسوم
الجمركية والتأمينات الاجتماعية وليست موضوع اية دعاوى تعويض عن حوادث أحدثتها ولا يوجد اى حظر
ولا اية قيود تحول دون التصرف فيها .

٣ - الماينة : يقر المشتري انه عاين السيارة المباعة المعلنة القابلة للتأمين وللجباله شرعا وأنه قبل مشتراها
بحالتها الراهنة بعد اختبارها دون أن يحق له الرجوع على البائع بأى شيء بسبب ذلك .
مليم جنيه

٤ - الثمن : تم هذا البيع وقبل بثمن اجمالى وجزاى قدره (فقط وقدره)
قام المشتري بمسداه الى البائع نقدا لحظة التوقيع على العقد ويقر المشتري بتسلمه الثمن كاملا ويعتبر
توقيعه على العقد الحالى مخالصة تامة ونهائية به .

٥ - نهاية البيع : البيع الحالى يعتبر بيعا باتا نهائيا لا يحق لأحد طرفيه الرجوع فيه لآى سبب من الاسباب .

٦ - تسلم السيارة : يقر المشتري انه تسلم السيارة المباعة تسلما فظليا وأنه اصبح المسئول وحده عنها وعن
جميع الحوادث والمخالفات التى تحدث بسببها اعتبارا من لحظة تحرير هذا العقد - اما تلك السابقة على
البيع فيسأل عنها البائع .

(١) ملاحظات :

- ١ - راجع القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى .
- ٢ - يتعين التصديق على توقيع البائع ما لم يكن البيع صادر من صاحب محل توكيل بيع سيارات .
- ٣ - يتعين تقديم عقد البيع لظم المرور المختص خلال خمسة عشر يوما .

٧ - الحراسة : يقر كل من المتعاقدين أنه لا يخضع هو ولا لأحد لفراد عائلته لأحكام الحراسة .

٨ - المصروفات والرسوم : جميع مصروفات ورسوم هذا العقد ونقل ترخيص السيارة المبيعة ووثيقة تأييدها يتحملها المشتري وحده - ويتولى المشتري بنفسه أو بواسطة من يوكله عنه اتمام الاجراءات اللازمة دون ادنى مسؤولية أو رجوع على البائع في ذلك .

٩ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم كل من المشتري والبائع نسخة منها . أما النسخة الثالثة فيتم التصديق على توقيع البائع عليها امام أحد مكاتب التوثيق ويتسلمها المشتري لاتمام اجراءات نقل الترخيص والتأمين بمعرفته وعلى نفقته .

الطرف الاول البائع الطرف الثاني المشتري

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مأبورية توثيق

محضر تصديق رقم سنة ١٩

انه في يوم
قد تم التوقيع على هذا العقد من السيد /
بطاقة عائلية او شخصية او جواز سفر رقم
وذلك امامنا نحن الموقن بالمكتب المذكور .

وهذا تصديق منا بذلك . الموقن

الصيغة رقم ٣٣

بيع محصول حديقة

Vente des Fruits d'un Verger

انه في يوم
حرر في تاريخه ، بين كل من :

اولا : (ا) بن سن ومهنته وجنسيته
وحياته ومقيم
ثانيا : (ب) بن
مشتري طرف ثان .

أقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف ، وانفا على ما يأتي :

١ - موضوع البيع : باع (ا) بموجب هذا العقد الى (ب) القابل لذلك ، جميع محصول حديقته (يبين نوع
س ط ف
المحصول) والبالغ مسطحها والكثنة بناحية مركز
محاذلة والمعروفة للطرفين .

٢ - الملائمة : يقر (ب) الطرف الثاني بأنه عين الحقيقة والائسجار التي بها ، الملائمة المناسبة للفنية للجبهة شرعا ، وأنه قبل مشتري المحصول بالحالة التي هو عليها الآن .

٣ - الثمن : تم هذا البيع برضاه الطرفين وقبولهما ، بشن اجمالي وجزافي قدره عن المحصول جميعه ، دفع نقدا وعدا عند التوقيع على هذا العقد ، من (ب) الى (ا) الذي يعترف بتسلمه ، ويمطى عنه بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية .

٤ - جنى ونقل المحصول : يقر (ب) بأنه تسلم الحقيقة موضوع هذا العقد ، ويتمتع بجنى المحصول ونقله في مدة اتصالها يوم ويكون الجنى حسب الاصول الفنية والمريعة في العرف الزراعى ، وإن يحافظ على الاشجار ويرعاها ، كما يراعى الشخص العادى ماله الخاص ، ويكون مسئولا عن كل ضرر ينتج عن ذلك ، ويحق لـ (ا) متى شاء ذلك الاشراف بنفسه أو بواسطة من ينتدبه على سير العمل .

٥ - العمال : يقوم (ب) باستحضار العمال والحراس اللازمين للمحافظة على الحقيقة ، واتهام عملية الجنى والنقل بمعرفته وبمصرفاته على عاتقه .

٦ - الحوادث والثلث : يتحمل (ب) جميع الاضرار الناتجة عن السرقات وتلف المحصول ، كله أو بعضه ، سواء اكان ذلك بسبب الغير ام التقلبات الجوية ، ولا يحق له باى حال من الاحوال طلب تخفيض الثمن المتفق عليه بسبب ذلك ، أو بسبب عجز فى المحصول .

٧ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

٨ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة ، للعمل بموجبها .

بيع حقوق معنوية

De la Vente Des Droits Incorporels

الصيغة رقم ٣٤

عقد بيع مؤلف لنشر

Acte de Vente d'un Ouvrage à un Editeur

انه في يوم

حور في تاريخه ، بين كل من :

أولا : (ا) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
شتر ، طرف ثان

لقر المتعلقان على اهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتى :

١ - موضوع البيع : باع (أ) الى (ب) القابل لذلك ، حقه المطلق المعترف به تقوينا في مؤلفه المعنون
وقد سلم له عند التوقيع على هذا العقد ، نسخة مخطوطة باليد (أو على الآلة الكاتبة) تقع في
صفحة من حجم ويسفل كل منها توقيع المؤلف .

٢ - ضمان البائع : يقر (أ) بأن هذا المؤلف من بنات فكره ، وليس منقولا من مؤلفات أخرى ولا مخالفا للأداب والنظام العام ، مما يمنعه التقنون ، ويكون مسئولا وحده مدنيا وجنائيا إذا ظهر خلاف ذلك ، كما يكون من حق (ب) في هذه الحالة اعتبار هذا العقد منسوخا ومطلبة (أ) برد ما دفع له من مبالغ فسخا من التعويضات.

٣ - طبع المؤلف وببعية : يقوم (ب) بطبع هذا المؤلف وببعية واستغلاله بكلفة الطرق المشروعة وتكون جميع مصروفات الورق والطباعة والنشر وخلافه على عاتقه وحده .

٤ - مراجعة الأصول : على (أ) مراجعة الأصول عند طبعها ، وتصحيح ما يسلم اليه منها أولا بأول في في بحر ٢٤ ساعة من تسلمها ، وأن يعمل جهده في عدم إبدال النصوص الأصلية للمؤلف المسلم لـ (ب) ، وعليه أيضا تنقيح الطبعات الجديدة مع إجراء الإضافات اللازمة لإجريات الأحوال وعليه وحده إعطاء التصريح بالطبع لكل جزء يتم تصحيحه .

٥ - الثمن : تم هذا البيع في مقابل ثمن إجمالي وجزاى قدره دفع نصفه وقت توقيع هذا العقد ، ويعترف (أ) بتسليمه ، ويعطى مخالصة عنه ، والباقي يدفع عند انتهاء طبع المؤلف وعرضه للبيع ، على ألا يتجاوز ذلك مدة من تاريخ هذا العقد ولا يحق لـ (أ) مطالبة (ب) بأى مبلغ اضافى ، أيا كان عدد النسخ المطبوعة من المؤلف اذا تكرر طبعه .

ملاحظة : ويمكن استبدال هذا النص بالآتى :

مليم جنيه

« تم هذا البيع في مقابل ثمن جزاى قدره عن الطبعة الأولى ، على ألا يزيد عدد نسخها عن

مليم جنيه

..... نسخة ، على أن يدفع مبلغ اضافى قدره عن كل ألف نسخة من الطباعات التالية ، وتنفق نصف هذه المبالغ عند الشروع في الطبع ، والنصف الآخر عند عرض الكتاب للبيع . »

ملاحظة ثانية : ويمكن أيضا الاتفاق على الآتى :

« تم هذا البيع في مقابل تعهد (ب) بأن يدفع لـ (أ) في المائة من ثمن بيع الجيلة لنسخ المؤلف المطبوع ، على ألا يقل هذا الثمن عن لكل نسخة . »

٦ - تسلم المؤلف بعض النسخ : يلتزم (ب) بتسليم (أ) نسخة من كل طبعة بدون مقابل ، ويحق لـ (أ) اهداءها لمن يشاء .

٧ - الوفاة والافلاس والاعسار : في حالة وفاة (ب) يحق لـ (أ) طلب نسخ هذا العقد ، دون حاجة لآى تنبيه أو انذار ، ويكون ورثته ضلنين في دفع جميع المبالغ المستحقة والتي تستحق ، اذا قبل (أ) الاستمرار في التعامل معهم .

- وكذا الحال اذا اقلص (ب) او اعسر او فقد أهليته .
- ٨ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ أى شرط من شروط هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة
- ٩ - الرسوم والأتعاب : جميع محروقات هذا العقد وأتعابه واستيفائه ، على عاتق (ب) وحده .
- ١٠ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف واحدة منها ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٢٥

عقد بيع رسم أو نموذج صناعي

Acte de Vente d'une Marque de Fabrique ou de Commerce

(القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية)

انه في يوم

حضر في تاريخه ، بين كل من :

أولاً : (١) بن ومنهته وجنسيته وديالته

ثانياً : (ب) بن
 ومقيم

أقر المتعاقدان على أهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتي :

١ - موضوع البيع : باع بموجب هذا وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية (١) الى (ب) ، القابل لذلك وبصفة نهائية الرسم أو النموذج (ذكر موضوعه) والمسجل باسمه بسجل الرسوم والنماذج الصناعية بوزارة التجارة والصناعة تحت رقم بتاريخ وذلك عن الدة الباقية لحياة هذا النموذج أو الرسم ، والتي تنتهى في قابلة للتجديد ممتدتين جدينتين ، كل منهما بمقدارها خمس سنوات طبقاً للمادة ٤٤ من لقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ و (ب) له مطلق الحرية في طلب التجديد أو عمنه دون تدخل من (١) أو مسئولية عليه .

٢ - مستندات تسجيل الرسم أو النموذج : يعترف (ب) بأنه تسلم من (١) عند التوقيع على هذا العقد ، المستندات الخاصة بتسجيل النموذج أو الرسم المبيع وملكيته له كما تعهد (ب) بعمل التسهيلات اللازمة للتأشير بهذا البيع بسجل الرسوم والنماذج الصناعية .

٣ - الضمان : يقر (١) بأنه المالك الوحيد للرسم أو النموذج الصناعي المبيع ، وأن هذا الرسم أو النموذج ليس محل نزاع ، وأنه لم يسبق له التصرف فيه لأى شخص ، ومن المتفق عليه بين الطرفين أن (١) لا يضمن لـ (ب) نجاح استغلال النموذج أو الرسم المبيع .

٤ - الانتفاع : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يكون من حق (ب) استغلال النموذج أو الرسم موضوع هذا البيع واستعماله ، مع منع استعمال غيره له وأخذ كافة الإجراءات القانونية ضد من يعتدى عليه .

٥ - عدم المنافسة : تمهد (١) بالسك عن استعمال الرسم أو النموذج المبيع من اليوم أو استعمال نموذج مشابه له ، أو صناعة المنتجات الخاصة بهذا الرسم أو النموذج أو الاتجار فيه ، والا يحق لـ (ب) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف هذه المنافسة غير المشروعة فضلا عن مطالبته بكافة التعميمات .

لميم جنيه

٦ - الثمن تم هذا البيع في مقابل مبلغ دفع من (ب) الى (١) عند التوقيع على هذا العقد ، ويعترف (١) بتسلمه ويعطى عنه لـ (ب) بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية .

٧ - الرسوم والأتعاب : جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه واستيفائه ، على عاتق (ب) وحده .

٨ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

٩ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٣٦

عقد بيع براءة اختراع

Acte de Vente d'un Brevet d'Invention

(القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية)

..... انه في يوم

اولا : (١) بن ومنهنته وجنسيته وديانته

ومقيم بائع ، طرف اول .

..... ثانيا : (ب) بن

..... مشتر ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان بأعليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتي :

١ - موضوع البيع : باع (١) بموجب هذا الى (ب) المقابل لذلك ، براءة الاختراع الخاصة بـ
الممنوحة له بالقرار الصادر من السيد وزير التجارة والصناعة بتاريخ والمسجلة باسمه بسجل
براءات الاختراع بوزارة التجارة والصناعة تحت رقم بتاريخ مع كل ما يترتب
على ذلك قانونا .

٢ - مستندات براءة الاختراع : يعترف (ب) بأنه تسلم من (١) عند التوقيع على هذا العقد ، المستندات الخاصة
بتسجيل براءة الاختراع وملكيته لها ، كما تمهد (١) بعمل التسهيلات اللازمة للتأثير بهذا البيع بسجل
براءات الاختراع .

٣ - الضمان : يقر (١) بأنه الملك الوحيد لبراءة الاختراع المبيعة ، وأن هذه البراءة ليست محل نزاع ، وأنه لم يسبق له التصرف فيها لأي شخص .

٤ - الانتفاع : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح (ب) الملك الوحيد لبراءة الاختراع المبيعة ، ويكون من حقه استغلالها بكافة الطرق التي يراها ، مع منع استعمال غيره لها ، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد من يعتدى عليه ، ويتمتع (١) بالرشاد (ب) عن أحسن الطرق لاستغلال اختراعه ، على أنه لا يفرض بأي حال من الأحوال ، نجاح هذا الاستغلال ، كما أن (ب) غير مسئول في حالة النسيء براءة الاختراع أو نزاع ملكيتها في الأحوال المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر .

٥ - المدة المقررة لحماية براءة الاختراع : يقر (١) بأنه عالم بأن براءة الاختراع المبيعة ، منحت بتاريخ وانها لم تستغل حتى تاريخ هذا العقد (أو أنه مضى على منحها مدة وأن المدة الباقية لحمايتها قابلة للتجديد بشروط خاصة ، مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ انتهائها طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

٦ - الثمن : تم هذا البيع في مقابل مبلغ دفع من (ب) إلى (١) عند التوقيع على هذا العقد ، ويعترف (١) بتسليمه ويعطى عنه لـ (ب) مخالصة تامة ونهائية .

ملاحظة : يمكن استبدال هذا النص بالآتي :

« تم هذا البيع في مقابل تعهد (ب) بأن يدفع لـ (١) وافئه ، ويحل اقلته أو أن يحل محله نسبة قدرها في المائة من الأرباح السنوية التي تنتج من استغلال الاختراع طول مدة حماية براءة الاختراع المبيعة » .

ويمكن أيضا الاتفاق على الآتي :

« تم هذا البيع في مقابل تعهد (ب) بأن يدفع لـ (١) وافئه ، ويحل اقلته أو أن يحل محله مبلغ كل شهر ، طول مدة حماية براءة الاختراع المبيعة ، وفي حالة التأخير في دفع قسط من القسط بعد خمسة عشر يوما من إخطار (ب) بخطاب موصى عليه يحق لـ (١) اعتبار هذا العقد مغسوخا من تلقاء نفسه مع كل ما يترتب على ذلك قانونا » .

٧ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ أي شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

٨ - الرسوم والأتعاب : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه واستيفائه على عاتق (ب) وحده .

٩ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف واحدة منها ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٣٧

عقد بيع مكتب محام

Acte de Vente d'une Etude d'Avocat

..... انه في يوم

حرر في تاريخه بين كل من :

أولا : الأستاذ (١) بن سن المحامي وجنسيته وديانته ومقيم
..... بائع ، طرف أول ،

ثانياً : الاستاذ (ب) بن سن المحلى وجنسيته وديانته ومقيم
..... يشتر ، طرف ثان .

أمر المتعقدان على اهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتى :

١ - موضوع البيع : يتنازل بموجب هذا (١) الى (ب) القابل لذلك عن مكتبه الكائن بـ ويشمل هذا التنازل عقد ابجار المكتب ، وقد وافق المؤجر على ذلك ، وجبىع الاثاث والمتنولات وملفات الدعوى القضائية التى انتهت او التى لا تزال قائمة ، الموجودة بالمكتب المبيع ، والمنكورة جبيهما بكشف مرافق .

٢ - التزامات البائع : يحل (١) (ب) محله اطلاقا نابا في جميع اعماله وحقوقه وضياناته من اى نوع كانت قبل موكله ، وعليه أن يساعد (ب) بقدر الامكان في تعريفه بملاء المكتب واعطائه البيانات اللازمة التى تمكنه من مباشرة الاعمال المتعلقة واقتضيا المنظورة ، وذلك بالتردد على المكتب بانتظام لمدة شهر في المواعيد المعتادة ، على أن (١) لا يضمن لـ (ب) استمرار العملاء على التعامل معه ، اذ يكون من حقهم الانسحاب من المكتب ، دون أن يلزموا بدفع اى شىء ، خلاف ما يكون قد تبقى عليهم من الاتعاب .

٣ - التزامات المشتري : على (ب) الاستمرار في اتمام ما بدأه (١) من الاعمال دون مطالبة اربابها بأى شىء خلاف ما تبقى عليهم من الاتعاب المتفق عليها مع (١) .

٤ - الثمن : تم هذا التنازل وقيل بشئ اجمالى وجزائى قدره دفع نقدا وعدا عند التوقيع على هذا العقد ، ويعترف (١) بتسلمه ويمعطى عنه لـ (ب) بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية .

٥ - الاستسلام : يقر (ب) بأنه تسلم المكتب المبيع بجميع محتوياته ، وقد أصبح الملك الوحيد له ، ويكون له حق الاستيلاء على جميع ايراداته من اليوم ، كما عليه تحصيل جميع الضرائب والابجار وكافة المصروفات الاخرى ، من نفس التاريخ .

٦ - موظفو المكتب : يقر (١) بأنه اخطى ، قبل اليوم ، طرف جميع موظفى المكتب وسدد لهم مرتباتهم والمكافآت المستحقة لهم واشتركتهم الى هيئة التالينات الاجتماعية عن مدة خدمتهم السابقة حتى اليوم ، ويكون لـ (ب) مطلق الحرية في استخدام من يشاء منهم بالشروط التى يراها .

٧ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

٨ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٢٨

عقد بيع عيادة طبيب

Acte de Vente d'une Clinique de Médecin

وفقاً للمادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١

انه في يوم

حرر في تاريخه بين كل من :

أولاً : الدكتور (أ) بن سن طبيب ، وجنسيته وديانته ومقيم
..... بائع ، طرف اول .

ثانياً : الدكتور (ب) بن سن طبيب ، وجنسيته وديانته ومقيم
..... مشتر ، طرف ثان .

أقرأ المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتي :

- ١ - موضوع البيع : يتنازل بموجب هذا (١) إلى (ب) القابل لذلك عن عيادته الكائنة ب ويشمل هذا التنازل عقد إجبار العيادة ، وجميع الأثاث والنقولات والأدوات الطبية الموجودة بالعيادة المبيعة ، والمذكورة جميعها بكشف مرافق .
- ٢ - التزامات البائع : يحل (١) (ب) محله احلالا تاما في جميع أعباله الخاصة بهذه العيادة وحقوقه وخصائصه من أي نوع كانت ، قبل علمائه ومرضاه ، وعليه أن يساعد (ب) بقدر الإمكان في تعريفه بهم ، وذلك بالتردد على العيادة بانتظام لمدة شهر ، في المواعيد المتتالية ورافقتة له لمرضاه في منازلهم ، على أن (١) لا يضمن لـ (ب) استمرار المصلاء على التعاون معه ، ويتعهد (١) صراحة بعدم اتخاذ عيادة أخرى له أو الاشتراك في عيادة في نفس البلد التابعة له العيادة المبيعة ، وذلك لمدة سنة ، وفي حالة مخالفته لهذا الشرط ، يكون مسئولاً عن كافة التويضات ، علاوة على حق (ب) في طلب إغلاق العيادة التي مستفح بهذه الصورة .
- ٣ - التزامات المشتري : على (ب) الاستمرار في معالجة عملاء (١) الذين تعاقدوا مع هذا الآخر على انتماء علاجهم ، دون مطالبتهم بأي شيء خلاف الباتى عليهم من الائتماب المنفق عليها مع (١) .
- ٤ - الثمن : تم هذا البيع وقبل بثمن اجمالى وجزأ في قدره دفع نقدا وعدا عند التوقيع على هذا العقد ، ويعترف (١) بتسلمه ويمعطي عنه لـ (ب) بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية .
- ٥ - الاستلام : يقر (ب) بأنه تسلم العيادة المبيعة بجميع محتوياتها ، وقد أصبح المالك الوحيد لها ، ويكون له حق الاستيلاء على جميع أراداتها من اليوم ، كما عليه تحمل جميع الضرائب والإيجارات وكافة المصروفات الأخرى من نفس التاريخ .
- ٦ - موظفو العيادة : يقر (١) بأنه أخطى قبل اليوم طرف جميع موظفي العيادة ، وسدد لهم مرتباتهم والمكافآت المستحقة لهم واشتراكاتهم الى هيئة التأمينات الاجتماعية من مدة خدمتهم السابقة حتى اليوم ، ويكون لـ (ب) مطلق الحرية في استخدام من يشاء منهم بالشروط التي يراها .
- ٧ - المصروفات والائتماب : جميع مصروفات وائتماب هذا العقد على عاتق (ب) وحده .
- ٨ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة
- ٩ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة ، للعمل بموجبها .

ملاحظة (١) نصت المادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ على الآتي :

لا ينتهي عقد إجبار المشاة الطبية بوقاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال ويجوز له ولو ورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إجبار لمن هم حق في الاستمرار في شغل العين .

الفصل الرابع

بيع منقول بالتقسيط مع الاحتفاظ بالملكية

Ventes Mobilières à Crédit avec Réserve de Propriété

الصيغة رقم ٣٩

عقد بيع راديو أو بيانو أو آلة كتابية أو سيارة أو آلة خياطة أو آلة زراعية أو ثلاجة كهربائية أو غسالة أو جهاز تكييف أو شيء مماثل بالتقسيط ، مع الاحتفاظ بحق الملكية (١)

Acte de Vente d'un Radio, Piano, Machine à Ecrire, Auto, Machine à Coudre, Machine Agricole, Frigidaire, Lessiveuse, Appareil de Conditionnement d'Air, ou un Autre Objet
Similaire à Crédit avec Réserve de Propriété

انه في يوم

حرر في تاريخه بين كل من :

أولاً : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : (ب) بن
.....
..... مشتر ، طرف ثان .

تم الاتفاق والتراضي على ما يأتي :

١ - موضوع البيع : باع (١) مع احتفاظه بحق الملكية كشرط أساسي لهذا البيع ، وبالشروط الموضحة بعد الى (ب) المقابل لذلك ما يأتي :

مليم جنيه

٢ - الثمن : قد تم هذا البيع وقبل بسعر اجمالي قدره دفع المشتري منه وقت التوقيع على هذا العقد وبإيصال على حدة ، مبلغ ويتمتع بسداد باقي الثمن للبائع ولأمره وإفنه وبمحل إقامته مليم جنيه

مليم جنيه

على اقتساط ، كل منها مبلغ تستحق الدفع في من كل بالتوالي ، ويستحق أولها في وآخرها في

٣ - تحرير سندات افنية بباقي الثمن : حرر المشتري لأمر البائع وإفنه سندات افنية بباقي الاقتساط المستحقة عليه ، مع العلم بأن تحرير هذه السندات الانفية لا يعد استبدالاً للدين أو سداداً له .

٤ - معاينة الشيء المبيع : يعترف المشتري أن الشيء المبيع حاز قبوله التام ، بعد أن فحصه وجربه ، وأنه تسلمه بحالة جيدة ، وليس له الحق في مطالبة البائع بأي شيء بسبب ذلك .

(١) ملاحظة : يراجع القانون الخاص بالشروط الواجب توافرها في المحال التي يصرح لها بالبيع بالاجل .

٥ - التخليع أو الامتناع عن دفع الأقساط : لا يحق للمشتري أن يمتنع أو يتأخر عن دفع السندات الإذنية المحررة لأى سبب من الأسباب ، خصوصا بعد اعترافه الصريح المدون بالمادة السابقة .

٦ - التأخير في الدفع ووفاء المشتري أو اغلاسه أو اعساره : في حالة التأخير في دفع قسطين متوالين في ميعاد استحقاقهما ، وكذا في حالة وفاة المشتري أو اعساره ، تحمل باقى الأقساط فوراً ، ويكون حاجة لاتذار أوتنبه وترى عليه فوائد يواقع ٧ في المائة سنوياً حتى تمام السداد .

وعلاوة على ذلك يحق للبائع اعتبار هذا العقد محسوخاً من تلقاء نفسه ، واستصدار أمر من السيد قاضى الأمور الوقتية لتوقيع الحجز الاستحقاقى التحفظى ، وإن يطلب من السيد قاضى الأمور الوقتية أمراً بسحب الشئ المبيع ، وفي هذه الحالة تصبح جميع الأقساط المدفوعة من حق البائع نهائياً ، كتعويض متفق عليه من الآن من الطرفين مقابل استغلال المشتري للشئ المبيع طوال مدة بقائه تحت يده .

٧ - حظر التصرف فى الشئ المبيع : يعترف المشتري بأن الشئ المبيع وديعة عنده ، حتى تمام سداد الثمن وملحقاته القانونية ، كما يتعهد بمصانته والعناية به عناية الشخص المعتاد .

ويتعهد المشتري أيضاً بعدم نقل الشئ المبيع أو التصرف فيه ، بأى حال ، بالبائع أو التنازل أو الرهن أو الإيجار أو الاعارة ، وتعتبر مثل هذه التصرفات خيانة أمانة ، ويحق للبائع إبطالها ضد غيره أيضاً مع حقه في اتخاذ الإجراءات المدنية والجنائية فسده وضد المشتري معاً .

٨ - أخطار مالك العقار : يتعهد المشتري بأن يخطر فوراً مالك المكان الذى سيوضع فيه الشئ المبيع ، باحتفاظ البائع للمكينة له .

٩ - حق التنازل : يحتفظ البائع صراحة لنفسه بحق التنازل عن هذا العقد والحقوق المقررة به لن يشاء دون ادنى معارضة ممكنة من المشتري .

١٠ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

١١ - النسخ : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من الطرفين واحدة منهما .

ضمان (اختياري)

يقرر (ج) الموقع افناه بأنه يضمن المشتري بطريق التضامن والتكافل ، في تنفيذ جميع مواد واشترطات هذا العقد .

المصيغة رقم ٤٠

عقد بيع اسم أو سندات بالتقسيم

Acte de Vente d'Actions

ou d'Obligations à Crédit

(القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل لبعض احكامه)

..... انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

..... اولاً : بنك (ا) الكائن بمركزه بـ والذي يمثل (يفكر اسم المدير) طرف اول .

ثانياً : (ب) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومتيم طرف ثلث .

ثم الاتفاق على ما يأتى :

١ - بموجب هذا باع الطرف الاول الى الطرف الثانى القابل لذلك (عدد من اسهم أو سندات) .
مليم جنيه مليم جنيه مليم جنيه

بسر السهم الواحد فيكون جملة الثمن دفع منه مبلغ عند التوقيع
على هذا العقد والباتى قدره يدفع على اقتساط شهرية متساوية كل منها بمبلغ
تستحق في اول كل شهر ابتداء من

٢ - تذكر أرقام الاسهم « أو السندات » المبيعة بخطاب اعتماد ، يرسل من البنك للطرف الثانى في بحر
يوما من تاريخه .

٣ - تدفع الاقساط الباقية من الثمن في مركز البنك بموجب ايصالات موقعة عليها منه . ويجوز للبنك من باب التساهل
حمل ايصالات الاقساط للمشتري ، لتحصيل قيمتها منه ، دون أن يحق لهذا الأخير أن يتمتع عن التزامه
بدفع الاقساط بمركز البنك .

٤ - في حالة توقف المشتري أو امتناعه عن سداد قسطين متواليين ، يسقط حقه في التسيط غورا ، ويكون للبنك
وحده الحق في اعتبار هذا العقد منسوخا من تلقاء نفسه ، بعد مضي ثلاثة أيام من اخطار المشتري بخطاب
موصى عليه ، ويحاسب هذا الأخير على السمر الرسمى للأسهم في يوم الفسخ ، ويصفى المركز بين
الطرفين على هذا الأساس ، ويلتزم كل منهما بسداد ما يستحق عليه للأخر كتقضية لهذه التصفية غورا
بدون ابطاء .

٥ - للمشتري الحق في دفع باقى الاقساط قبل حلول ميعاد استحقاقها، وبينحه البنك في هذه الحالة خصبا
قدره في المائة على ما يدفع بهذه الكيفية .

٦ - جميع التسهيلات المريحة أو الضمنية التى قد يمنحها البنك الى الطرف الثانى أو الى عميل آخر ،
كاعطائه مهلة للدفع أو تجديد بمفعول العقد بمعد الفأله ، لا تعد سابقة يمكن التمسك بها ضد البنك .

٧ - يحتفظ البنك بملكية الاسهم (أو السندات) موضوع هذا البيع ، وتبقى تحت يده حتى يقوم المشتري بسداد
جميع الثمن المتفق عليه ، ونتيجة لذلك لا يلزم البنك بالحصول على أمر من قاضى الأمور الوقتية ببيع الاسهم
(أو السندات) لحساب المشتري ، في حالة فسخ هذا العقد اذ نقل ملكيتها له ، معلق على سدادده جميع
الاقساط .

٨ - كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ أى شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة ...

٩ - تحرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها .

ملاحظات :

١ - تراجع الشروط الواجب توافرها للحصول على تصريح بيع الاوراق المالية بالاجل .

٢ - محظور بيع اوراق مالية ليست اسماؤها مدرجة في بورصة الاوراق المالية .

٣ - يجب أن يحرر عقد البيع من مسورتين أصليتين .

٤ - لا يجوز أن تزيد مدة تسيط الدفعات على سنتين كما لا يجوز أن يقل القسط عن خمسين قرشا .

٥ - في حالة التأخير في دفع أى استحقاق يجوز للبايع أن يبيع الاوراق المالية في البورصة لصالح المشتري
بالسعر الجارى فيها وذلك بعد مضي مهلة ٣٠ يوما من تاريخ ارسال اخطار له بذلك .

الفصل الخامس

بيـــــــــع

بالعينة — أو بشرط التجربة — أو شرط المذاق — أو الوزن — أو الكيل
Vente sur spécimen — à l'essai — sous condition de dégustation —
au poids — à la mesure

الصيغة رقم ٤١

عقد بيع بالعينة

(م ٤٢٠ مدنى)

Acte de Vente sur spécimen

- انه فى يوم
- حرر فى تاريخه ، بين كل من :
- اولا : (أ) بن سن وجنسيته وديانته صاحب مصنع
الكائن سجل تجارى رقم ومقيم
- ثانيا : (ب) بن سن وجنسيته وديانته تاجر سجل
تجارى رقم ومقيم
- تم الاتفاق والتراضى على ما يأتى :
- ١ — موضوع البيع : يتمد بموجب هذا (١) أن يورد لـ (ب) مقدار حسب العينة المزدوجة
المختومة التى قبلها ووقع عليها الطرفان ، والمحفوظة واحدهمها تحت يد كل منهما .
- ٢ — الوزن والحجم والالوان والصف والنوع .. الخ : البضائع التى يوردها الطرف الاول ، يجب أن تكون
(يذكر الوزن والحجم والالوان والصف والنوع .. الخ بحسب الاتفاق وطبيعة البضاعة) .
- ٣ — السعر : تحدد سعر البضائع التى ستورد بواقع الـ والسعر المذكور غير قابل
لأى تعديل ، مهما تطلبت أسعار هذه البضاعة فى السوق ، وهذا السعر يشمل (يذكر إذا كان يشمل
مصرفات التمنية والمسال والنقل والتأمين وغيره ..) .
- ٤ — طريقة التسليم : يتمد الطرف الاول بأن يورد البضائع التى يجب أن تكون مطابقة تماما للعينة المحفوظة طرف
كل من المتعاقدين ، فى ميعاد اتصاه على دفعت كل منها بمقدارها كل
- وتسليم البضائع يجب أن يحصل فى (يذكر محل التسليم) .
- ٥ — مسئولية النقل : تفعل البضائع بعمرة (المشتري أو البائع) وبمصرفات على علقته وتحت مسؤوليته .
- ٦ — معاينة البضائع : يحق للبشترى أن يعاين البضائع وقت تسليمها ، ولا يحق له بعد استلامها الادعاء بانها
تالفة أو غير مطابقة للعينة .

ويعتمد البائع من جهته بأن يستبدل ، في أقرب وقت ممكن ، أية بضاعة تالفة أو غير مطابقة للعينة .

٧ - دفع الثمن : يجب أن يدفع ثمن البضائع التي توزد بالكيفية الآتية
(في حالة دفع ثأمين من المشتري ، يذكر أن هذا الثأمين ، سيبقى تحت يد البائع حتى نهاية تنفيذ هذا العقد ، على أن يستنزل من ثمن آخر دفعة يتم تسليمها) .

٨ - التأخير أو الابتناع عن التسليم : في حالة التأخير في تسليم كل أجزءة من البضائع ، يكون من حق (ب) شراء الكمية التي تخلف (أ) من توريدها من السوق ، مع الزامه بفرق السعر ، إذا وجد ، فضلا عن التعويضات المترتبة على ذلك .

٩ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

١٠ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٢٢

عقد بيع بشرط التجربة

Acte de Vente à l'Essai

(م ٢١ مدنى)

..... انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

أولا : (أ) بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .

ثانيا : (ب) بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثان .

تم الاتفاق والتراضى على ما يأتى :

١ - قبل (ب) أن يشتري من (أ) (يذكر موضوع البيع) ، على أن يعلق هذا الشراء على شرط واقف ، وهو أن يحوز الشيء المباع رضاه المشتري بعد التجربة .

٢ - يقر (ب) انه قد تسلم بتاريخ اليوم ، وعند التوقيع على هذا العقد (يذكر الشيء المباع) ، وذلك لأجراء تجربته واختبار (أ) بواقفته على الشراء أو عدمه ، في مدة أقصاها من تاريخه ، فإذا انتقضت هذه المدة وسكت (ب) اعتبر سكوته قبولا منه للشراء .

٣ - في حالة قبول (ب) الشراء صراحة أو ضمنا ، كما ذكر بالمادة السابقة ، يلتزم بأن يدفع لـ (أ) ولازمه وأذنه وببطل اتامته ، ثمن المبيع الذي تحدد باتفاق الطرفين بمبلغ بمجرد انتقضاء مدة التجربة المتفق عليها غورا (أو بالكيفية الآتية) .

٤ - في حالة عدم موافقة (ب) على الشراء يتحتم عليه رد الشيء المسلم له - (أ) فوراً ، وبالحالة التي تسلمه بها ، ويكون مسئولاً مالياً وجائزياً عن ذلك ، كما يحق له (أ) وجده ، في حالة تأخر (ب) عن رد الشيء المسلم له ، اعتبار هذا التأخير منه ، موافقة على الشراء ، والزامه بدفع الثمن المتفق عليه .

٥ - يكون (ب) مسئولاً وحده عن هلاك الشيء المسلم له أو ضياعه أو تلفه طول مدة التجربة إذا كان ذلك بسببه قوة قاهرة ، أو بسبب لا يد له فيه ، كما يلزم بمصروفات الصيانة وغيرها .

٦ - في حالة وفاة (ب) أو فقدان أهليته ، بانحلاله أو اضمحلاله ، أو الحجر عليه ، قبل إبداء موافقته على الشراء ودفع باقى الثمن ، يحق له (أ) إذا شاء ذلك اعتبار هذا العقد منسوخاً من تلقاء نفسه ، مع استرداد الشيء المسلم منه - (ب) .

٧ - كل نزاع ينشأ بخصوص هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

٨ - تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من الطرفين واحدة منهما للعمل بموجبها .

المصيغة رقم ٤٣

مقصد بيع بشرط المذاق

Acte de Vente sous Condition de Dégustation

(م ٤٢٢ مدنى)

انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

أولاً : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
صاحب مصنع الكائن سجل تجارى رقم بائع طرف اول .

ثانياً : (ب) بن سن وجنسيته وديانته تاجر
سجل تجارى رقم ومقيم مشتر ، طرف ثان .

تم الاتفاق والتراضى على ما يأتى :

١ - قبل (ب) أن يشتري من (أ) عدد من على أن يطلق هذا الشراء على شرط واقف ، وهو أن تحوز البضاعة رضاء المشتري بعد مذاقتها .

٢ - يتعهد (أ) بأن يورد البضائع المتفق عليها في ميعاد اتصاه من تاريخ هذا العقد ، على دفعات كل منها بمقدارها كل وتسليم البضائع يجب أن يحصل في
(يفكر محل التسليم) ويكون نظماً بمعرفة البائع وتحت مسئوليته وبمصرفات على عاتقه .

٣ - يجب على المشتري أن يعلن موافقته على شراء كل رسالة أو جزء منها ، أو عدم موافقته بمجرد تسليمه لها .

٤ - تحدد سعر الوحدة (يفكر نوع الوحدة) من البضائع التي تحوز رضاء (ب) بواقع وهذا السعر غير قابل لأي تعديل ، مهما تقلبت أسعار هذه البضاعة في السوق ، ويدفع ثمنها فوراً أو بالكيفية الآتية

لـ (أ) فضلا عن التعويضات . وفي حالة امتناع (أ) من تسليم البضاعة في الميعاد المتفق عليه يكون لـ (ب) الحق في إجباره على تنفيذ هذا العقد وتسليمه البضاعة مع التعويض المترتب على التأخير أو اعتبار هذا العقد منسوخا من تلقاء نفسه ، دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار ، مع الزامه برد المبالغ المدفوعة منه ومثلها كتعويض متفق عليه من الآن بين الطرفين ، لا رقابة للمحكم عليه .

٧ - كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

٨ - تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من الطرفين نسخة منه ، للعمل بموجبها .

الفصل السادس

بـ

على الوثائق — محل تجارى — سفينة

Ventes sur Documents, d'un Fonds de Commerce, d'un Navire

المصيفة رقم ٥

عقد بيع على الوثائق

Acte de Vente sur Documents

انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

أولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

ثانيا : (ب) بن وثانيا : (ب) بن ومقيم

باعت ، طرف اول . مشتر ، طرف ثان .

تم الاتفاق والتراضي على ما يأتى :

١ - باع (أ) الى (ب) القابل لذلك ، البضائع موضوع سند الشحن رقم بتاريخ وهذه البضائع (أو شهادة مخازن الاستيداع بجمرك بتاريخ رقم) وهذه البضائع عبارة عن

لميم جنيه

٢ - تم هذا البيع برضاء وقبول الطرفين بسعر اجمالي وجزاقي قدره يدفع بالكيفية الآتية

٣ - تسلم (ب) وقت التوقيع على هذا من (أ) شهادة الشحن (أو شهادة مخازن الاستيداع بجمرك) الموضحة بالمادة الاولى من هذا العقد .

٤ - ابتداء من اليوم تكون مسؤولية هلاك البضاعة أو ضياعها أو تلفها على عاتق (ب) وحده ، ويقر (أ) بتنازله من الآن له من عقد التلخيص الخاص بهذه البضائع ، بحيث يحل (ب) محله فيها مع كل ما يترتب على هذا قانونا .

٥ - رسوم الجبرك ومصاريف التخليص على البضاعة ونقلها ، لا تدخل ضمن الثمن المتفق عليه بهذا العقد ، ويتحملها المشتري وحده علاوة على الثمن .

٦ - يقر (أ) ويضمن تحت مسؤوليته ، بأن شهادة الشحن (أو شهادة الاستيداع) لم يسبق له التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو غيرها .

٧ - كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

٨ - تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة ، للعمل بموجبها .

الصفحة رقم ٤٦

عقد رسمي ببيع محل تجارى (١)

Acte Authentique de Vente d'un Fonds de Commerce

(القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها)

دياجاجة العقد الرسمى من الصفحة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته

ومقيم بائع ، طرف اول .

ثانياً : (ب) بن ومهنته وجنسيته وديانته

مشتري ، طرف ثان .

اقرأ المتعاقدان باهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى

موضوع البيع : باع (أ) بموجب هذا العقد الى (ب) ، القابل لذلك ، المحل التجارى المملوك له بشوارع بيلد والمعروف بعنوان باسم والمقيد بالسجل التجارى تحت رقم

(١) ملاحظات :

- ١ - لا يجوز بيع المحال التجارية الا بعقد رسمى او عرقى ، مقرون بالتصديق على التوثيعة .
- ٢ - يجب ان يحدد في عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمادية والمهمات والبضائع ، كل منها على حدة .
- ٣ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب عن بيع المؤسسة بطلب موصى عليه ، ولا تبرا ذمة المشتري من الضرائب المتأخرة الا بعد انقضاء شهرين من تاريخ التبليغ وسكوت المصلحة .

ويشمل هذا البيع العنوان والاسم التجارى للمحل والاتصال بالملاء والسمة التجارية والرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية ، وعلى العموم كافة حقوق الملكية الصناعية والائمية المرتبطة بالمحل المبيع .

كما يشمل ايضا البضائع والاثاث التجارى والالات وجميع المنقولات المادية التى تستعمل فى استغلال المحل .

المادة الثانية

عقد الايجار : يشمل هذا البيع ايضا التنازل عن عقد ايجار المحل المبيع ، ويتمهد (١) بالحصول على موافقة المؤجر على هذا التنازل فى ظرف يوما من تاريخ هذا العقد ، والا حق لـ (ب) اعتبار هذا التعاقد مفسوخا من تلقاء نفسه فوراً ، ودون حاجة لآى تنبيه او انذار ، مع الزام (١) برد الثمن المدفوع وجميع التعويضات الناتجة عن ذلك .

ملاحظة : يمكن استبدال هذه المادة بالآتى :

« يتنازل (١) عن عقد ايجار المحل المبيع دون ضمان الحصول على موافقة المؤجر و (ب) وشأنه مع هذا الآخر » .

ملاحظة ثانية :

« يتنازل (١) عن عقد ايجار المحل المبيع ، وقد وقع المؤجر على عقد الايجار بقبوله هذا التنازل » .

المادة الثالثة

التأمينات : قد تنازل (١) الى (ب) عن جميع تأمينات استهلاك المياه والنور وعقود التأمين ضد الحريق والسرقة وغيرها ، ويلتزم (ب) ابتداء من اليوم بدفع جميع الاتساق التى تستحق للجهات المختصة بمقرعته ودون مسئولية او رجوع على (١) ، كما يقر هذا الآخر يتنازله عن السجل التجارى والرخص الخاصة بالمحل المبيع ، ويتمهد بعمل التسهيلات اللازمة للتنازل عنها رسمياً .

المادة الرابعة

الضمان : يضمن (١) ان المحل المبيع : خال من الديون ، فيما عدا ما ذكر بالكشف الموضح باسئله هذا العقد ، وانه غير مستحق عليه ضرائب او ايجار متأخر ، حتى تاريخ هذا العقد ، ويكون مسئولاً فى حالة ظهور اى شىء من ذلك .

المادة الخامسة

المعاينة : يقر (ب) بأنه عاين المحل المبيع وجميع مشتتاته ، المعاينة القابلة النافية للجهالة شرعاً ، وانه قبل شراؤه بالحالة التى هو عليها الآن ، وعليه فلا يحق له الرجوع على البائع بأى حال من الاحوال ، ولاى سبب كلن بخصوص ذلك .

المادة السادسة

الاستلام والانتفاع : يقر (ب) بأنه تسلم المحل المبيع بجميع محتوياته ، ويكون له حق استغلاله والانتفاع به من اليوم ، كما عليه تحمل جميع الضرائب والايجار وكافة المصروفات الاخرى المتعلقة به من نفس التاريخ .

المادة المصلحة

موظفو الحل وعمله : يقتر (١) بأنه اخلى قبل اليوم طرف جميع موظفي وعمال الحل وسد مرتبتهم والمكافآت المستحقة لهم عن مدة خدمتهم السابقة حتى اليوم ، وقد سلم (ب) المبالغ الموقعة عليها منهم بذلك ، ويكون لـ (ب) مطلق الحرية في استخدام من يشاء منهم بالشروط التي يراها .

المادة الثانية

المنافسة التجارية : يتمتع (١) صراحة بعدم افتتاح محل تجاري مماثل للحل المبيع بنفسه او بواسطة غيره ، او الاشتراك في محل مماثل في دائرة تطرها مترا من الحل المبيع ، وذلك لمدة سنة ، وفي حالة مخالفته لهذا الشرط يكون مسئولاً عن كافة التبعات ، علاوة على حق (ب) في طلب اغلاق المحل ، الذي يفتح بهذه الصورة .

المادة التاسعة

مليم جنيه

الثمن : تم هذا البيع برضاء الطرفين وقبولهما بثمن قدره عن الحل التجاري ، بكافة محتوياته المادية ومقوماته غير المادية ، على التتمصيل الآتي :

مليم جنيه

..... ثمن مقومات المحل غير المادية وهي عنوانه التجاري واسمه والحق في الاجارة والامتثال بالملاء والسمة التجارية والرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وكافة حقوق الملكية الصناعية والادبية والفنية المرتبطة بهذا المحل .

..... ثمن الجديك والنقولات .

..... ثمن البضاعة التي بالمحل .

..... الجملة (فقط) دفع بالكيفية الآتية :

مليم جنيه

- ١ - يعترف (١) بأنه تسلمه قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد وفي غير حضورنا .
- ٢ - دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (١) .
وعليه يعطى هذا الأخير له ، بموجب هذا ، مخالصة تامة ونهائية بثمن المبيع جميعه .

المادة العاشرة

المصروفات والالتزام : جميع مصروفات هذا العقد واتباعه واستيفائه التام ، على عاتق (ب) وحده .

المادة الحادية عشرة

التوكيل : تدوكل (ب) بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد التنفيذي ، وما يلزم من المصور الاخرى ، وفي اتمام الاجراءات .

المادة الثانية عشرة

كشف بوجودات المحل

مادة اختيارية

أرباح المحل : يضمن (١) تحت مسئوليته ، أن صافي الأرباح التي جناها من المحل المبيع بلغت
 مليم جنيه مليم جنيه
 من سنة و من سنة و من سنة ، وقد اطلع
 (ب) على دفاتر الحسابات الدالة على ذلك وسلمها له بحافظة ، مع العلم بأن هذه الأرباح انخفضت أساسا لتقدير
 ثمن المحل المبيع ، وعلى ذلك إذا انقضى لـ (ب) في مدة من تاريخ هذا العقد عدم صحة هذه البيانات
 أو بعضها حتى له طلب تخفيض الثمن المتفق عليه بنسبة المعجز في قيمة الأرباح المذكورة .

الصيغة رقم ٧

مقد رسمي يبيع محل تجارى مع حفظ حق امتياز البائع (١)
 Acte de Vente d'un Fonds de Commerce avec Réserve du Privilège du Vendeur
 (القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها)
 دياجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديلقته
 ومقيم
 ثانيا : (ب) بن سن ومهنته
 ومقيم
 مقرر ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى

موضوع البيع : باع (١) بموجب هذا العقد الى (ب) ، القابل لذلك ، المحل التجارى المملوك له بشوارع
 ببلد والمعروف بعنوان باسم والمقيد بالسجل
 التجارى تحت رقم

ملاحظات :

- ١ - لا يجوز بيع المحال التجارية الا بمقد رسمى أو بمقد عرفى مقرون بالتصديق على التوثيقات .
- ٢ - يجب أن يحدد في عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمادية والمهمات والبضائع ، كل منها على حدة .
- ٣ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب عن بيع المؤسسة بكتاب موصى عليه ، ولا تبرأ ذمة المشتري من الضرائب المتأخرة الا بعد انقضاء شهرين من تاريخ التبليغ وسكوت المصلحة .
- ٤ - يشهر عقد البيع مع حفظ حق امتياز البائع بقبضه في سجل خاص معد لهذا الغرض ، في مكتب السجل التجارى التابع له المركز الرئيسى ، وفي المكتب التابع له الفرع ، وإذا بيع الفرع وحده ، وجب القيد في كل من المكتبين كل ذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع ، والا كان القيد باطلا (انظر صيغة القيد رقم ٤٨) .
- ٥ - لا يقع امتياز البائع الا على أجزاء المحل المبيعة بالقيد .
- ٦ - لا يتقبل دعوى الفسخ لعدم دفع الثمن تلتاء الفير ، الا اذا كان قد احتفظ بها صراحة في القيد .
- ٧ - يتقبل القيد حق الامتياز لمدة خمس سنوات من تاريخه ، كما يؤمن نواتد الدين لمدة سنتين بلمتياز له نفس المرتبة التى للدين الاصلى ، ويعتبر القيد ملغى اذا لم يحدد كل خمس سنوات .

ويشمل هذا البيع العنوان والاسم التجارى للمحل والاتصال بالملاء والسمة التجارية والرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية ، وعلى وجه العموم كافة حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة بالمحل المبيع .

كما يشمل أيضا البضائع والأثاث التجارى والآلات وجميع المنقولات المادية التى تستعمل فى استغلال المحل .

المادة الثانية

عقد الإيجار : يشمل هذا البيع أيضا التنازل عن عقد إيجار المحل المبيع ، ويتعهد (أ) بالحصول على موافقة المؤجر على هذا التنازل ، فى ظرف يوما ، من تاريخ هذا العقد ، والاحق لـ (ب) اعتبار هذا التعاقد مفسوخا من تلقاء نفسه غورا ، ودون حاجة لآى تنبيه أو انذار ، مع التزام (أ) برد الثمن المدفوع وجميع التعويضات الناتجة عن ذلك .

ملاحظة : يمكن استبدال هذه المادة بالآتى :

« يتنازل (أ) عن عقد إيجار المحل المبيع دون ضمان الحصول على موافقة المؤجر و (ب) وشأنه مع هذا الأخير » .

ملاحظة ثانية : كما يمكن النص على الآتى :

« يتنازل (أ) عن عقد إيجار المحل المبيع ، وقد وقع المؤجر على عقد الإيجار بقبوله هذا التنازل » .

المادة الثالثة

التأمينات : قد تنازل (أ) الى (ب) عن جميع تأمينات استهلاك المياه والنور وعقود التأمين ضدالحريق والسرقة وخلافه ، ويلتزم (ب) ابتداء من اليوم بدفع جميع الاقساط التى تستحق للجهات المختصة بمعرفة ودون مسئولية أو رجوع على (أ) ، كما يقر هذا الأخير بتنازله عن السجل التجارى والرخص الخاصة بالمحل المبيع ، ويتعهد بعمل التسهيلات اللازمة للتنازل عنها رسميا .

المادة الرابعة

الضمان : يضمن (أ) أن المحل المبيع خال من الديون غيبا عدا ما ذكر بالكشف الموضح بأسفل هذا العقد ، وأنه غير مستحق عليه ضرائب أو إيجار متأخر حتى تاريخ هذا العقد ، ويكون مسئولا فى حالة ظهور أى شئ من ذلك .

المادة الخامسة

المعينة : يقر (ب) بأنه عاين المحل المبيع وجميع محتلاته ، المعينة الغاية النافعة للجهة شرعا ، وأنه قبل شرائه بالحالة التى هو عليها الآن ، وعليه فلا يحق له الرجوع بأى حال من الأحوال ، ولأى سبب كان على البائع بخصوص ذلك .

المادة السادسة

الاستلام والانتفاع : يقر (ب) بأنه تسلم المحل المبيع بجميع محتوياته ، ويكون له حق استغلاله والانتفاع به من اليوم ، كما عليه تحمل جميع الضرائب والإيجار وكافة المصروفات الأخرى من نفس التاريخ .

المادة السابعة

موظفو المحل وعماله : يقر (١) بأنه أخطى من قبل اليوم طرف جميع موظفي المحل وعماله ، وسدد لهم مرتباتهم والمكافآت المستحقة لهم ، عن مدة خدمتهم السابقة حتى اليوم ، وقد سلم (ب) المخالصات الموقعة عليها منهم بذلك ، ويكون لـ (ب) مطلق الحرية في استخدام من يشاء منهم بالشروط التي يراها .

المادة الثامنة

المنافسة التجارية : يتعهد (١) صراحة بعدم افتتاح محل تجارى مماثل للمحل المبيع بنفسه أو بوساطة غيره أو الاشتراك في محل مماثل في دائرة قطرها مترا من المحل المبيع وذلك لمدة سنة ، وفي حالة مخالفته لهذا الشرط يكون مسؤولا عن كافة التعويضات ، علاوة على حق (ب) في طلب اغلاق المحل الذى ينتج بهذه الصورة .

المادة التاسعة

مليم جنيه

الثنى : تم هذا البيع برضاء الطرفين وقبولهما بشن قدره عن المحل التجارى بكافة محتوياته ومقوماته غير المادية على التفصيل الآتى :

مليم جنيه

..... ثمن مقومات المحل غير المادية وهى :عنوانه التجارى ، واسمه ، والحق في الاجارة ، والاتصال بالعملاء والسمة التجارية ، والرخص ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، والرسوم والنماذج الصناعية ، وكافة حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة بهذا المحل .

..... ثمن الجلك والمقولات .

..... ثمن البضائع التى بالمحل .

..... ثمن التزامات والديون .

..... الجملة (فقط) دفع بالكيفية الآتية :

مليم جنيه

١ - يعترف (١) بأنه تسلمه قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد، وفي غير حضورنا وحضور الشاهدين .

٢ - دفع نقدا وعدا يجلس هذا العقد اماننا وأمام الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (١) ، وعليه يعطى هذا الأخير له بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية عن هذين المبلتين .

٣ - اشترط دفعه في ظرف شهر من اليوم بعد عيل النشرات اللازمة والتأكد من عدم وجود ديون على المحل المبيع أو ضرائب مستحقة عليه خلاف ما ذكر ، وإذا ظهر شيء من ذلك حق لـ (ب) أن يجبس تحت يده باقى الثمن أو تيمية ما يبنى بسداد المطلوب الغير .

٤ - تعهد (ب) بسداده لاهر (١) واخذه وبمحل اقامته أو بمحل اقامة من يحل محله ، بالكيفية الآتية : بتاريخ و بتاريخ الخ .

المادة العاشرة

حفظ حق امتياز البائع : ضمانا وتأمينا لسداد باقى الثمن الموضح بالمادة السابقة ، يحتفظ (١) لنفسه بحق

امتنياز البائع ، ويحق له إجراء التقيد اللازم بالسجل الخاص المعد لذلك بمكتب السجل التجارى على المحل المبيع وجميع مقوماته ، مادية كانت أو غير مادية ، بمصرفات على عاتق (ب) .

المادة الحادية عشرة

بأبى الثمن وغوائده : تسرى على أبابى الثمن غوائده بسعر فى المائة سنوفا ابتداء من تاريخ لنظام السداد ، وتدفق لأمر (أ) وأذنه وبمحل أقامته أو أقلية من محل محله .

المادة الثانية عشرة

الفاخر فى سداد الإقساط : فى حالة تأخر (ب) فى سداد قسط واحد من أقساط أبابى الثمن فى ميعاد استحقاقه ، محل أبابى الإقساط فوراً ، وتسرى عليها غوائده تأخير بواقع فى المائة سنوفا ، كل ذلك دون حاجة لأى تنبيه أو انذار .

المادة الثالثة عشرة

تحويل أبابى الثمن : لـ (أ) الحق فى تحويل كل أبابى الثمن المؤجل أو جزءاً منه لمن يشاء دون التوقف على رضا (ب) .

المادة الرابعة عشرة

التفويض بآبى الثمن : فى حالة استحقاق أبابى الثمن ، لأى سبب كان ، يحق لـ (أ) بعد ثمانية أيام من التنبيه على (ب) تنبيهها رسمياً ، أن يقدم عريضة للسيد قاضى الأمور المؤقتة فى المحكمة التى يوجد بدائرتها المحل المبيع ، بطلب الان أن يباع المحل المذكور بالزاد العلى .

المادة الخامسة عشرة

عدم تجزئة الضمان : دين (أ) غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من المحل المبيع ومحتوياته المادية ومقوماته غير المادية ، ضامنة لسداد الدين جميعه وملحقاته .

المادة السادسة عشرة

سقوط الأجل : يصبح أبابى الثمن وملحقاته مستحق السداد فوراً دون حاجة لأى تنبيه أو انذار اذا شاء (أ) ذلك ، فى الأحوال الآتية :

- ١ - اذا تسبب (ب) فى انقاص قيمة المحل المبيع بأى عمل كان أو امتنع عن صيانته .
- ٢ - اذا بيع المحل المذكور انقلافاً أو جبراً .
- ٣ - اذا نقل المحل أو الأثاث أو الآلات التى تستعمل فى استغلاله .
- ٤ - فى حالة وفاة (ب) أو فقدان أهليته بسبب إفلاسه أو الحجر عليه .

المادة السابعة عشرة

حق الفسخ : يحتفظ (أ) لنفسه صراحة بحق فسخ هذا العقد ، مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً قبل المشتري وغيره ، فى حالة تأخر (ب) عن سداد أى قسط من أقساط أبابى الثمن وملحقاته ، وكذا فى حالة مخالفة (ب) لأى شرط من شروط هذا العقد أو تحقق أية حالة من الحالات المنصوص عليها بالمادة السابقة .

المادة الثالثة عشرة

المصروفات والائتباب : جميع مصروفات هذا المقد وأئتمليه واستيفائه التام ، على عاتق (ب) وحده .

المادة التاسعة عشرة

التوكيل : قد وكل كل من (١) و (ب) بموجب هذا المقد ، السيد الاستاذ المحلى في
تسلم صورة هذا المقد التنفيذية ، الخاصة بكل منها ، وما يلزم من الصور الأخرى وفي اتمام الإجراءات .

المادة العشرون

كشف بوجودات الحل

.....
.....
.....

مادة اختيارية

أرياح الحل : يضمن (١) تحت مسؤوليته ، أن صافي الأرياح التي جناها من الحل المبيع بلغت
من سنة وقد اطلع (ب) على دفاتر الحسابات الدالة على ذلك وسلمها له بحافظة ، مع العلم بأن هذه
الأرياح اتخذت أساسا لتقدير ثمن الحل المبيع ، وعلى ذلك إذا اتضح لـ (ب) في مدة من تاريخ
هذا المقد عدم صحة هذه البيانات أو بعضها ، حق له طلب تخفيض الثمن المتفق عليه بنسبة العجز في قيمة
الأرياح المذكورة .

الصيغة رقم ٨

حفظتة قيد بيع محل تجارى

Bordereau d'Inscription de la Vente d'un Fonds de Commerce

١ - اسم البائع ولقبه وجنسيته وديارته وصناعته وموطنه « وإذا كان شركة فبيين عنوانها أو اسمها ونوعها
والغرض من تأليفها ومركزها العام »

.....
.....
.....

٢ - اسم المشتري ولقبه وجنسه وديارته وصناعته وموطنه « وإذا كان شركة فبيين عنوانها أو اسمها ونوعها
والغرض من تأليفها ومركزها العام »

.....
.....
.....

٣- بيان المحل التجارى :

(١) الجهة التى يوجد بها المحل التجارى ونوع عملياته والأجزاء التى ورد عليها عقد البيع .

الجهة	نوع العمليات	الأجزاء التى يتكون منها المحل التى ورد عليها عقد البيع
.....
.....
.....
.....
.....
.....

(ب) الجهات التى توجد بها الفروع التابعة للمحل التجارى — اذا وجدت — ونوع عمليات كل منها والأجزاء التى ورد عليها عقد البيع .

الجهة	نوع العمليات	الأجزاء التى يتكون منها المحل التى ورد عليها عقد البيع
.....
.....
.....
.....
.....
.....

٤- ثمن البيع :

(١) الثمن المحدد للأدوات

.....

(ب) الثمن المحدد للبضائع

.....

(ج) الثمن المحدد لقومات المحل التجارى غير المادية

.....

(د) جملة الثمن وقيمة الدفع منه والمستحق ومواعيد الاستحقاق والشروط المتعلقة بسعر الفوائد

.....

.....

(هـ) احتفاظ البائع أو عدم احتفاظه بحق الفسخ :

.....

.....

٥ - نوع عقد البيع (رسمي أو عرفي مصدق على توقعياته) تاريخه ورقته

٦ - وجود أو عدم وجود حق امتياز البائع أو رهن سابق أو أي حق عيني على الشيء المبيع بوصفه عقارا
بالتخصيص

٧ - اسم الشركة المؤمن لديها ضد الحريق

٨ - اسم المؤجر ومدة الإجارة وقيمة الإيجار السنوية ومواعيد الاستحقاق

٩ - الموطن المختار للبائع في دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التي يوجد فيها المحل التجاري

السيد المحترم رئيس مكتب السجل التجاري :

أنا الموقع على هذا بصفتي

أطلب تيد عقد البيع الموضح أعلاه في سجل بيع المحال التجارية.

توقيع الطالب أو الوكيل

تحريرا في سنة ١٩

المصيغة رقم ٤٩

نشرة بيع محل تجارى

Avis de Vente d'un Fonds de Commerce

بموجب عقد رسمي محرر بمكتب توثيق بمصلحة الشهر العقاري بتاريخ تحت
رقم باع (١) الى (ب) المحل التجاري الكتان بـ والمعروف بعنوان
سجل تجارى رقم فعلى كل دائن ، سواء استحق دينه ام لم يستحق بعد ، ان يتقدم للمشتري
بعنوانه (او لوكيله الاستاذ المحامي او المحاسب بعنوان
في ظرف عشرة ايام من تاريخه ، بالمستندات الدالة على حقيقة دينه ، والا سقط حقه ويكون للمشتري سداد باقى
الثمن للبائع ، دون ادنى مسئولية عليه .

الصيغة رقم ٥٠

عقد رسمى بمخالصة وشطب نهائى من قيد حق امتياز البائع ينقل محل تجارى

Acte Authentique de Quittance et Radiation définitive de
l'Inscription du Privilège du Vendeur grevant un Fonds de Commerce

دباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومتيم
ثانياً : (ب) بن
مدين ، طرف ثان .

أثر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلباً منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : دفع (ب) الطرف الثانى الى (أ) الطرف الأول ، المقابل لذلك ، مبلغ نقداً وعدا ،
بجلس هذا العقد ، أمامنا وأمام الشاهدين ، وهذا المبلغ عبارة عن جميع مطلوب «باتى مطلوب» (أ) قبل
(ب) ، من اصل وملحقات ، بمقتضى عقد البيع الرسمى ، مع حفظ حق امتياز البائع المحرر بمكتب توثيق
..... بتاريخ تحت رقم والذي باع بمقتضاه (أ) الى (ب)
المحل التجارى « يوضح » ، واخذ بموجبه القيد المسجل بمكتب السجل التجارى بـ
..... بتاريخ تحت رقم وعليه يعطى (أ) لـ (ب) بموجب هذا مخالصة
تامة ونهائية بجميع مطلوبة قبله .

المادة الثانية : يتر (أ) بتنازله نهائياً ، بدون قيد ولا شرط عن القيد الموضح بالمادة السابقة الماخوذ لصالحه ،
ويصرح للسيد رئيس السجل التجارى بـ ولكل موظف مختص بإجراء التأشير بما تقدم
على هامش القيد المخكور وشطبه نهائياً .

المادة الثالثة : بصرفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لإجراء التأشير الهامشى ولتتمام استيفائه على عاتق (ب)
وحده .

المادة الرابعة : قد وكل (ب) بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى فى تسلّم ما يلزم من صور هذا
العقد نيابة عنه ، وفى أتمام إجراءات الشطب .

٧ - بيانات عامة بشأن الجهاز الميكانيكي ، وعدد الآلات الرئيسية وطرازها ، وعدد الرغلاصات ، وبيانات عامة للآلات والمكينات الاحتياطية من جميع الأنواع ، وعدد المراحل - ان وجدت - وأوصافها وأعلى قوة الضغط عليها ونوع الإيقاد وطريقته .

المادة الثانية : يقر (ب) بأن السفينة المبيعة مملوكة له بطريق بموجب وأن هذه السفينة تم انشاؤها بتاريخ وقد بناها بميناء كما حددت علامات خطوط شحنها طبقا لأحكام المعاهدة الدولية الخاصة بخطوط الشحن ومنحت شهادة بذلك من إدارة التفتيش البحري بتاريخ رقم كما لها شهادة بسلامة الجهاز اللاسلكي بتاريخ تحت رقم

المادة الثالثة : يضمن (أ) بأن السفينة المبيعة مملوكة له ملكية حرة وليست موضوع نزاع ، كما أنها خالية من الرهن والاختصاص وحقوق امتياز البائع وباتى حقوق الامتياز المبينة بالقوانين البحرية ، وأنه لم يتخذ بشأنها أى إجراء من أحد غنيا عدا

المادة الرابعة : يقر (أ) أيضا بأنه اخلى قبل اليوم طرف جميع أفراد طاقم السفينة ، وسدد لهم مرتباتهم ومكافأتهم عن مدة خدمتهم السابقة حتى اليوم ، ، ويكون لـ(ب) مطلق الحرية في استخدام من يشاء منهم بالشروط التى يراها .

مليم جنيه

المادة الخامسة : يقر (أ) بأن السفينة المذكورة مؤمن عليها بمبلغ لدى شركة الكائن مركزها بجهة بموجب عقد تأمين رقم بتاريخ لمدة ، وأن قيمة القسط السنوى وقد تنازل لـ (ب) عن هذا العقد ابتداء من اليوم .

المادة السادسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح (ب) المالك الوحيد للسفينة المبيعة ، وقد تسلمها فعلا وله تشغيلها لحسابه ، كما عليه تحمل كافة الرسوم والمصروفات الخاصة بها .

المادة السابعة : يقر(ب) بأنه عاين السفينة المبيعة وجميع مشتيلاتها ، المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا ، بعد أن أجرى تجربتها ، وأنه قبل شراءها بالحالة التى هى عليها الآن ، وعلى ذلك لا يحق له الرجوع بأى حال من الأحوال ولأى سبب على البائع .

مليم جنيه

المادة الثامنة : تم هذا البيع برضاء الطرفين وقبولهما بشئنا اجمالى وجزائى قدره عن السفينة ، بكافة محتوياتها دفع بالكيفية الآتية :

١ - يعترف (أ) بأنه تسلمه قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد ، وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين .

٢ - دفع نقدا وعدا بمجلس هذا المقد لماننا ولهم الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (أ) ، أو عليه يعطى هذا الآخر بموجب هذا للبشرى مخالصة تامة ونهائية عن هذين المبلعين .

٣ - اشترط دفعه في ظرف شهر من اليوم بعد عمل النشرات اللازمة والتأكد من عدم وجود ديون مسجلة أو غير مسجلة على السفينة المبيعة ، أو ضرائب مستحقة عليها خلاف ما ذكر ، وإذا ظهر شئ من ذلك حق لـ (ب) حبس باتى الثمن أو قيمة ما ينى لسداد المطلوب الغير .

٤ — تعمد (ب) بسداده لأمر (١) وأذنه ويحل اقلته أو يحل اقلته من يحل محله بالكيفية الآتية :

مليم جنيه

..... بتاريخ

مليم جنيه

..... بتاريخ

المادة التاسعة : ضمانا وتأميناً لسداد باقى الثمن الموضح بالمادة السابعة ، يحتفظ (١) لنفسه بحق امتياز البائع ، ويحق له إجراء القيد اللازم بسجل المراكب بالمكتب المسجل به المركب أو المكتب العام للتسجيل بمصروفات على عاتق (ب) .

المادة العاشرة : تسرى على باقى الثمن غوائد بسعر فى المائة سنوياً ابتداء من تاريخ حتى تمام السداد وتدفع لأمر (١) وأذنه ويحل اقلته أو اقلته من يحل محله .

المادة الحادية عشرة : فى حالة تأخر (ب) فى سداد قسط واحد من أقساط باقى الثمن فى ميعاد استحقاقه ، تحل باقى الأقساط فوراً وتسرى عليها غوائد تأخير يواقع فى المائة سنوياً دون حاجة لآى تنبيه أو انذار .

المادة الثانية عشرة : لـ (١) الحق فى تحويل كل باقى الثمن المؤجل أجزء منه لمن يشاء دون التوقف على رضا (ب) .

المادة الثالثة عشرة : يصبح باقى الثمن وملحقاته مستحق السداد فوراً ودون حاجة لآى تنبيه أو انذار اذا شاء (١) ذلك فى الأحوال الآتية :

١ — اذا تسبب (ب) فى انقاص قيمة السفينة المبعة بأى عمل كان أو امتنع عن صيانتها .

٢ — اذا بيعت السفينة المذكورة اتفاناً أو جبراً .

٣ — فى حالة هلاك السفينة أو ضياعها أو عدم صلاحيتها للاستعمال .

٤ — فى حالة وفاة (ب) أو فقدان أهليته بسبب افلاسه أو الحجر عليه .

المادة الرابعة عشر : يحتفظ (١) لنفسه صراحة بحق فسخ هذا العقد ، مع كل يترتب على ذلك قانوناً قبل المشتري وغيره فى حالة تأخر (ب) عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن وملحقاته ، وكذا فى حالة مخالفة (ب) لآى شرط من شروط هذا العقد أو تحقق أى حالة من الحالات المنصوص عليها بالمادة السابقة .

المادة الخامسة عشرة : بمصروفات هذا العقد وأتعابه واستيفائه التام على عاتق (ب) وحده .

المادة السادسة عشرة : قد وكل كل من (١) و (ب) بموجب هذا السيد الأستاذ المحامى فى تسلّم صورة هذا العقد التنفيذية الخاصة بكل منهما ، وما يلزم من الصور الأخرى ، وفى اتمام إجراءات نقل ملكية السفينة والقيد بسجل المراكب الخاص بذلك .

الفصل السابع

بيع التركة

La Vente des Successions

(م ٧٢ — ٧٦ مدني)

الصيغة رقم ٥٢

عقد رسمي ببيع حصة في تركة

Acte Authentique de Vente d'une Quote Part Successorale

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (ا) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن
مشتري ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الاولى : توفي المرحوم بتاريخ عن ورثته الشرعيين وهم (تذكر أسماء الورثة
ودرجة قرابة كل منهم للمورث ونصيبه في التركة) كما هو ثابت من الاعلام الشرعى الصادر من
بتاريخ تحت رقم في القضية ومن الشهادة الصادرة من مأمورية ضرائب
..... قسم التركات بتاريخ تحت رقم والمشهر عنها بمكتب
الشهر العقاري بتاريخ تحت رقم (واذا كانت العقارات الموروثة
تابعة لمجاufات مختلفة يذكر رقم الشهر وتاريخه في كل مكتب) .

وقد ترك بما يورث شرعا عقارات ومنقولات واموالا منقولة وحقوقا قبل غيره ، كما توجد التزامات
وديون على التركة مذكورة وموضحة جميعها في شهادة الضرائب المتوّه عنها .

وعبأ بلى بيانها بالتفصيل :

١ — العقارات : يذكر رقم كل عقار والشارع والقسم والشياخة والبلد والمحافظة والمساحة
والحدود ووصف كل عقار وتكوينه مع ذكر تكليفه .

م س ط ف

ملاحظة : وإذا كتبت المقررات لطبقنا تذكر المساحة الإجمالية والفواحي والمركز
واسماء الاحواض وأرقابها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والأدوات الزراعية والسواقي
والأشجار والتخيل والبقية ، وما يتبع الأطلين من مراو وطرق ومسكن ، دون استثناء شيء .

٢ - المتقولات والأموال المنقولة : تحرر قائمة بالمتقولات والمصوغات والتقود والسفدات والأسم
وغيرها والجهات المودعة بها .

٣ - حقوق التركة لدى الغير : تذكر سندات الديون ونوعها وقيمتها وأسماء المدينين ، وإذا كانت
هذه الديون مضمونة بحقوق عينية توضح هذه الحقوق ، مع بيان المقررات المنقولة بها على التضمين المذكور
أعلاه ، الخاص ببيان المتقولات .

٤ - التزامات وديون التركة : توضح الديون والالتزامات التي على التركة وسبب الديون وسنداتها
وقيمتها وأسماء الدائنين .

المادة الثانية : قد باع وأسطق ونازل ، بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات العينية والقانونية ، (أ) إلى (ب) القابل
لذلك ط مشاعا في ٢٤ ط عبارة عن حصته في تركة المرحوم الموضحة بالمادة
السابقة ، بما لها من حقوق وزمات وما عليها من ديون والتزامات .

المادة الثالثة : ألت ملكية المقررات الموضحة بالمادة الأولى من هذا العقد لمورث (أ) بالكيفية الآتية : (تذكر
سندات ملكية المورث لكل عقار) .

المادة الرابعة : يتر (أ) بأنه لم يتصرف قبل اليوم في الحصة المبيعة بموجب هذا العقد أو في أي جزء منها .

مليم جنية

المادة الخامسة : تم هذا البيع وقبل بثمن إجمالي وجزافي قدره عن جميع الحصة المبيعة ، ويعترف
مليم جنية

(أ) بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد ، وفي غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ
مليم جنية

والباقي من الثمن وقدره دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أمام الشاهدين من يد
(ب) وماله ليد (أ) ، وعليه يعطى هذا الآخر له بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية عن ثمن الحصة المبيعة
جميعها .

المادة السادسة : يتر (ب) بأنه عالم بجميع محتويات الحصة المبيعة العلم النسم الثاني للجهة شرعا ، وأنه
قبل مشتراها بحالتها الراهنة دون أن يحق له الرجوع على (أ) بأي شيء بسبب ذلك ، وهو وشأنه مع
مدينين ودائنين التركة ، وغيا يخص بحقوق التركة قبل الغير فلا يضمن (أ) سوى وجودها ، كما يتر بأن
البيع الصادر منه بموجب هذا العقد نهائي ولا رجوع فيه بأي حال من الأحوال .

المادة السابعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح (ب) الطرف الثاني المالك لجميع الحصة المبيعة ، ويتر
(أ) بتنازله له عن حقه في المقود والأحكام والقيود والتسجيلات المذكورة عليه ، ويحل محله في نصيبه
فيها ، كما يصرح للسيد أبين مكتب الشهر العقاري ولكل موظف مختص بإجراء التأشير ، بما تقدم على
هاتش القيود المشهر عنها لصالح المورث ، والموضحة بالمادة الأولى من هذا العقد .

وبما ان جميع المستندات الخاصة بالتركة موجودة تحت يد باقى الورثة . فلا يحق لـ (ب) مطالبة (١) بتسليمها له ، وهو وشائه مع باقى الورثة .

المادة الثالثة : من المتفق عليه بين المتعاقدين ، ان هذا البيع لا يشمل الا حصة (١) في موجودات التركة والتزاماتها ، الموضحة على سبيل الحصر بالمادة الاولى من هذا العقد ، وعلى ذلك اذا ظهر مستقبلا اى حق او التزام على التركة خلاف ما ذكر ، فيكون حق (١) وحده ولا يدخل ضمن هذا البيع .

المادة التاسعة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه ، وكل ما يلزم لتمام استيفائه ، على عاتق (ب) وحده .

المادة العاشرة : قد وكل (ب) الطرف الثانى بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٥٣

عقد رسمى يتخارج عن تركة

Acte Authentique de Takharoug

دياجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن ومنهته وجنسينه وديالته
ومقيم متخارج ، طرف اول .

ثانيا : (ب) بن

ثالثا : (ج) بن

رابعا : (د) بن
الجميع متخارج لهم طرف ثان .

اتر المتعاقدون باهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : توفى المرحوم بتاريخ عن ورثته الشرعيين وهم : (١) و (ب) و (ج) و (د) المتعاقدون (تفكر درجة قرابة كل منهم للورث ونصيبه في التركة) كما هو ثابت من الاعلام الشرعى ، الصادر من بتاريخ تحت رقم في القضية ومن الشهادة الصادرة من مأمورية ضرائب قسم التركات تحت رقم والمشهر عنها بمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ تحت رقم (واذا كانت العقارات الموروثة تابعة لمحافظة مخططة بذكر رقم الشهر وتاريخه في كل مكتب) ، وقد ترك مما يورث شرعا عقارات ومنقولات وأموالا منقولة وحقوقا قبل غيره كما توجد التزامات وديون على التركة مذكورة جميعها في شهادة الضرائب المنوه عنها .

وفيها إلى بيعها جميعا :

١ - المقارات : يفكر رقم كل عقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والحانطة والمساحة والحدود ووصف كل عقار وتكوينه مع ذكر تكليفه) .

ملاحظة : وإذا كانت المقارات اطينا فذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمراكز والمحانطة واسماء الاحواض وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والأدوات الزراعية والسواني والأشجار والنخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شيء .

٢ - المنقولات والأموال المنقولة : تحرر قائمة بالمنقولات والمصوغات والنقود والمسنندات والاسهم وغيرها والجهات المودعة بها .

٣ - حقوق التركة لدى الغير : تفكر بسندات الديون ونوعها وقيمتها واسماء الدينين ، وإذا كانت هذه الديون مضمونة بحقوق عينية توضح هذه الحقوق ، مع بيان المقارات المنقلة بها على التفصيل المذكور أعلاه الخاص ببيان المقارات .

٤ - التزامات التركة وديونها : توضح الديون والالتزامات التي على التركة وسبب الدين وسنده وقيمتها واسماء الدائنين .

المادة الثانية : قد باع واستقط وتنازل (١) الطرف الاول بطريق التخراج وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية ، إلى أفراد الطرف الثاني القابلين لذلك حصته وتقديرها ط بشاعا في ٢٤ ط في التركة بها فيها من حقوق ، وما عليها من ديون والتزامات ، كالوضع بالمادة السابقة .

المادة الثالثة : ألت ملكية المقارات الموضحة بالمادة الاولى من هذا المقعد للمورث بالكيفية الآتية : (تفكر سندات ملكية المورث لكل عقار) .

المادة الرابعة : يتر (١) بأنه لم يتصرف قبل اليوم في أي جزء من الحصة المتخراج عنها بموجب هذا المقعد .

المادة الخامسة : من المتفق عليه بين المشتريين ، أفراد الطرف الثاني ، أن هذا البيع صادر لهم من (١) بنسبة النصيب الشرعي لكل منهم في التركة .

المادة السادسة : يتم هذا التخراج وقبل بثن اجمالي قدره عن جميع الحصة المتخراج عنها ، ويعترف (١) بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا المقعد ، وفي غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقي من الثمن وقدره دفع نقدا وعدا بهجلس هذا المقعد ايماننا وأمام الشاهدين من يد أفراد الطرف الثاني وبالمهم ، كل بقدر نصيبه الشرعي في التركة ، ليد (١) ، وعليه يعطى هذا الأخير لهم بموجب هذا بخالصة تامة ونهائية بثمن الحصة المتخراج عنها جميعا .

المادة السابعة : يتر أفراد الطرف الثاني بأنهم عالون بجميع محتويات الحصص المتخراج منها العلم التام النافق للجهالة شرعا ، وأنهم قبلوا مشتراها بحالتها الراهة دون أن يحق لهم الرجوع على (١) بأي شيء بسبب ذلك ، وهم وشأنهم مع مديني ودائني التركة ، وفيها يختص بحقوق التركة قبل الغير لا يفهم (١) مسوى وجودها ، كما يتر (١) بأن التخراج الصادر منه بموجب هذا المقعد نهائي ، ولا يحق له الرجوع فيه بأية حال من الأحوال .

المادة الثالثة : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح أفراد الطرف الثاني الملتزمين لجميع الحصة المتخارج عنها ، ويقر (١) بتنازله عن حقه في العقود والأحكام ، والقيود والتسجيلات المذكورة أعلاه ، ويظهر محله في نصيبه في كافة حقوق والتزامات التركة ، كما يصرح (١) للسيد أمين مكتب الشهر العقاري التابع له كل عقار مذكور بهذا العقد يمثل بحق عيني لصالح المورث ولكل موظف مختص بإجراء التأشير بما تقدم على هابش القيود المذكورة أعلاه .

المادة التاسعة : من المتفق عليه بين المتعاقدين أن المتخارج لا يشمل إلا حصة (١) في موجودات التركة والتزاماتها الموضحة على سبيل الحصر بالمادة الأولى من هذا العقد ، وعلى ذلك إذا ظهر مستقبلا أى حق أو التزام على التركة خلاف ما ذكر يكون لـ (١) نصيب فيه .

المادة العاشرة : مصروقات هذا العقد وأتعابه وكل ما يلزم لتبليغ استيفائه ، على عاتق فريق الطرف الثاني ، كل بقدر نصيبه الشرعى في التركة .

المادة الحادية عشرة : قد وكل أفراد الطرف الثاني بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنهم وفي اتمام إجراءات الشهر .

الفصل الثامن

بيع ملك الغير

La Vente du Bien d'Autrui

(م ٦٦ — ٦٧ مدنى)

الصيغة رقم ٥٤

عقد بتصديق مالك على بيع صادر من غيره

Acte de Confirmation par un Propriétaire de la Vente Conclue
Par un Tiers

نسخ دييابة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر (١) بن سن ومهنته وجمعيته وديانته
ومقيم
وقرر أنه اطلع على عقد البيع المحرر بهذا القلم بتاريخ تحت رقم بين
بصفته بائعا و بصفته مشتريا ، وأنه يصدق بموجب هذا على البيع الصادر من
الطرف الأول باسمه ولحسابه ، كما يقرر بهوائفته على جميع نصوص واشتراطات عقد البيع المذكور ، ويتسلمه
الفين المسمى به وتخلصه عنه ، كما يعترف بأن المشتري أصبح المالك الوحيد للعقار الموضح بمقت
البيع الرسمى سالف الذكر من تاريخ صدوره .

الفصل السابع

بيع الحق المتنازع عليها (١)

La Vente des Droits Litigieux

(١٦٩٠ - ١٧٢٠ م)

الصيغة رقم ٥٥

بيع حق متنازع عليه

Acte Authentique de Transfert d'un Droit Litigieux

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (أ) بن ومنه وجنسيته وديانته
ومقيم بائع ، طرف أول .
ثانياً : (ب) بن مشتر طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الأولى : بما أن (أ) يدين ثلاثاً مبلغ بموجب (يذكر سند الدين) ، وقد بلغت قيمة الدين من أصل وملحقات حتى اليوم مبلغ وقد رفض المدين سداد هذا الدين بمديا (يذكر موضوع النزاع) ورفع (أ) دعوى بشأنه أمام محكمة محددا لها جلسة (أو يرفع رفع دعوى به) ، فمقد باع بموجب هذا (أ) إلى (ب) القابل لذلك ، الدين المذكور المتنازع عليه بجميع ملحقاته وغوائده ، التي تستحق عليه مستقبلاً ، كما أحله محله في تحصيل الدين وفي كافة الإجراءات والتأمينات التي اتخذت بمعرفته بشأن هذا الدين حتى اليوم .

لم يم جنيبه

المادة الثانية : تم هذا البيع وقبل بشن اجمالي وجزائي قدره دفع نقدا وعدا بجلوس هذا العقد أمامنا ولأمام الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (أ) الذي يعطيه بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بشن البيع جميعه .

(١) إذا كان الحق المتنازع فيه ، قد تنازل عنه صاحبه في مقابل ، إلى شخص آخر ، فليتنازل بسنده أن يتخلص من المطالبة إذا هو رد إلى المتنازل له الشن الحقيقي الذي دفعه مع المبرومات وغوائد الثمن ، من وقت الدفع إلا في الحالات الآتية :

(١) إذا كان الحق المتنازع فيه داخلاً ضمن مجموعة أموال بيعت جزائماً بشن واحد .

(ب) أو كان شتاً بين ورقة أو ملكا وباع أحدهم نصيبه للآخر .

(ج) إذا نزل المدين للثان عنه وفاء للدين المستحق في قمته .

(د) إذا كان يتنزل مقراً وبيع لحقز المقار .

المادة الثالثة : هذا البيع صادر من (١) بدون أى ضمان سوى وجود الدين في ذمة المدين .

المادة الرابعة : يقر (ب) بأنه اشترى هذا الدين ، تحت مسئوليته وحده ، وأنه تسلم جميع المستندات الخاصة به ، وأوراق الإجراءات التى اتخذت بشأنه حتى اليوم ، بعد تحويلها اليه ، وأنه اطلع عليها وعلم ما بها .

المادة الخامسة : هذا التنازل نهائى ولا يحق لأحد الطرفين الرجوع فيه بأى حال من الاحوال .

المادة السادسة : جميع المصروفات والأتعاب التى تستلزمها إجراءات المطالبة بهذا الدين ، وكذا مصروفات هذا المقد واتعابه واستيفائه ، تكون على عاتق (ب) وحده .

المادة السابعة : قد وكل (ب) بموجب هذا السيد الأستاذ المحامى فى تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى ، وفى اعلاسه للمدين واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

الصيغة رقم ٥٦

عقد رسمى ببيع حقوق متنازع عليها

Acte Authentique de Transfert de Droits Litigieux

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
بائع طرف اول .
ثانيا : (ب) بن
.....
مشتتر طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الأتى نصه :

المادة الأولى : بما أن (١) يداين جلة عملاء له ، بموجب سندات ديون ، قيمتها الاجمالية من اصل وملحقات حتى

مليم جنيه

اليوم مبلغ مبيعة بكشف على حدة مرافق ولم يدفع العملاء المذكورون هذه الديون لاسباب مختلفة . فقد باع بموجب هذا (١) الى (ب) القابل لذلك ، الديون المذكورة المتنازع عليها بجميع ملحقاتها وفوائدها ، التى تستحق عليها مستقبلا ، كما احله محله فى سندات الديون وفى كافة الإجراءات والتأمينات التى اتخذت بمعرفته بشأن هذه الديون حتى اليوم .

المادة الثانية : تم هذا البيع وقيل بثمن اجمالى وجزاى قدره دفع نقدا وعدا بمجلس هذا المقد اباينا وأمام الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (١) الذى يعطيه بموجب هذا مخلصه تامة ونهائية بثمن البيع جميعه .

المادة الثالثة : هذا البيع صادر من (١) بدون أى ضمان منه سوى وجود الديون فى ذمة المدينين .

المادة الرابعة : يقر (ب) بأنه اشترى هذه الديون تحت مسؤوليته وحده ، وأنه تسلم جميع المستندات الخاضعة بها ولوراي الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم بالنسبة لبعضها ، بعد تحويلها جميعها إليه ، وأنه أطلع عليها وعلم ما بها .

المادة الخامسة : هذا التنازل نهائي ، ولا يحق لأحد الطرفين الرجوع فيه بأى حال من الأحوال .

المادة السادسة : جميع المصروفات والالتزام التي تستلزمها إجراءات المطالبة بهذه الديون ، وكذا مصروفات هذا العقد واستيفائه ، تكون على عاتق (ب) وحده .

المادة السابعة : قد وكل (ب) بموجب هذا السيد الأستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من الصور الأخرى وفي إعلانه للمدينين واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

الصيغة رقم ٥٧

عقد رسمى ببيع حق متنازع عليه من مدين لدائن له
Acte Authentique de Transfert d'un Droit Litigieux
Par un Débiteur à son Créancier

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : (ب) بن
بشتر طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

مليم جنية

المادة الأولى : بما أن (ب) يداين (١) بمبلغ من أصل وملحقات حتى اليوم ، بموجب حكم نهائى صادر
مليم جنية
من محكمة استئناف ويداين (١) بدوره فلانا بمبلغ بموجب (يذكر سند الدين)
مليم جنية
وقد بلغت قيمة هذا الدين الآخر من أصل وملحقات حتى اليوم مبلغ وقد رفض المدين سداداه
مدعيا (يذكر موضوع النزاع) ورفع (١) دعوى بشأنه أمام محكمة حددتها جلسة
(أو يزمع رفع دعوى به) .

نقد باع (١) الى (ب) القسابل لذلك ، الدين المستحق له قبل فلان بجميع ملحقاته وفوائده التى تستحق عليه مستقبلا ، كما أحله في سند الدين وفي كافة الإجراءات والتأمينات التى اتخذتها بشأن هذا الدين حتى اليوم .

المادة الثانية : تم هذا البيع من قبل (١) في مقابل تنازل (ب) عن الدين المستحق له قبله ، ويقر (١) بتسليمه الصورة التنفيذية من الحكم سالف الذكر الصادر ضده ، وجميع اوراق التنفيذ مؤثرا عليها من (ب) بالسداد .

المادة الثالثة : البيع الصادر من (١) لـ (ب) بموجب هذا العقد قد تم بدون أى ضمان منه ، سوى وجود الحق في ذمة الدين .

المادة الرابعة : يقر (ب) بأنه قبل هذا البيع تحت مسؤوليته وحده وأنه تسلم جميع المستندات الخاصة بالدين موضوع البيع واوراق الاجراءات التى اتخذت بشأنه حتى اليوم ، بعد تحويلها اليه ، وأنه اطلع عليها وعلم ما بها .

المادة الخامسة : التنازل الصادر من كلا الطرفين للأخر نهائى ، ولا يحق لاحدهما الرجوع فيه بأى حال من الأحوال .

المادة السادسة : جميع المصروفات والأتعاب التى تستلزمها اجراءات المطالبة بالدين المتنازل عنه من (١) الى (ب) تكون على عاتق هذا الآخر وحده ، أما مصروفات هذا العقد وأتعابه واستيفائه فيتحملها (١)

المادة السابعة : قد وكل (ب) بموجب هذا السيد الأستاذ الحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من الصور الأخرى ، وفي اعلائه للمدين واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذه .

الصيغة رقم ٥٨

عقد رسمى ببيع حق متنازع عليه يتنزل عقارا لحائزه

Acte Authentique de Transfert d'un Droit Litigieux
Grevant un Immeuble à son Détenteur

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن
مشتري طرف ثان :

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : بموجب عقد بيع رسمى مشهر بمكتب الشهر العقارى بجهة بتاريخ
تحت رقم اشترى (ب) من فلان العقار الآتى بيانه :

بيان العقار

يفكر رقم العقار والشارع والنسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكليفه . مع كل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشتقات دون استثناء شيء .

ملاحظة : وإذا كان العقار اطلاقاً تفكر المساحة الاجمالية والنواحي والمراكز والمحافظة واسماء الاحواض وارقاتها وارقام كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها دون استثناء شيء .

وقد اتضح ان هذا العقار يمثل باختصاص مشهر بمكتب بتاريخ تحت رقم لصالح (١) ضد فلان البائع بببلغ وقد رفع فلان دعوى امام محكمة محمداً لها جلسة بشأن الغاء السند القانوني المأخوذ بموجب هذا الاختصاص مدعياً (يذكر موضوع النزاع) .

وقد عرض (ب) على (١) القابل لذلك ، ان يحله محله في الدين المتنازع عليه والاختصاص المأخوذ بموجب .

مليم جنية

المادة الثانية : تم هذا التنازل واحلال المحل بببلغ اجمالي وجزاق قدره دفع نقداً وعدا بجلوس هذا العقد امامنا وامام الشاهدين من يد (ب) وماله ليد (١) الذي يعطيه بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بهذا المبلغ .

المادة الثالثة : يحل (١) الطرف الاول (ب) الطرف الثاني محله في الدين المتنازع عليه بينه وبين فلان ، وفي الاختصاص سالف الذكر المأخوذ بموجب ، ويصرح للسيد امين مكتب الشهر العقاري التابع له العقار المذكور بهذا العقد ، ولكل موظف مختص باجراء التاثير بما تقدم على هامش الاختصاص .

المادة الرابعة : هذا البيع صادر من (١) بدون اى ضمان منه او مسئولية عليه ، ويقر (ب) بانه اشترى هذا الدين تحت مسئولية وحده ، وانه تسلم جميع المستندات الخاصة به واوراق الاجراءات التي اتخذت بشأته حتى اليوم ، بعد تحويلها اليه ، وانه اطلع عليها وعلم ما بها وهو وشأته مع المدين الاصلى .

المادة الخامسة : هذا التنازل نهائى ولا يحق لأحد الطرفين الرجوع فيه باى حال من الأحوال .

المادة السادسة : جميع المصروفات والانتعاب التي تستلزمها اجراءات الاستمرار في النزاع مع المدين الاصلى ، وكذا مصروفات هذا العقد وانتعابه واستيفائه تكون على عاتق (ب) وحده .

المادة السابعة : قد وكل (ب) بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى وفي اعلانه المدين واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذه .

(١) طلب التاثير الهامشي للتحويل كالصيغة رقم (١١١) .

الصيغة رقم ٥٩

عقد رسمي باسترداد حق متنازع عليه
Acte Authentique de Retrait Litigieux

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : (ب) بن
طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الأولى : بمقتضى عقد محرر بتاريخ باع فلان لـ (أ) الطرف الأول حقا متنازعا عليه في ذمة
مليم جنيه
(ب) الطرف الثاني ، بموجب (يذكر سند الدين) بمبلغ دفع فعلا من (أ) الى فلان .

المادة الثانية : بما أن (ب) المتنازل ضسده يحق له طبقا للمادة ٦٩ من القانون المدني ، أن يتخلص من المطالبة
في مقابل أن يرد الى (أ) الثمن الحقيقي المدفوع من هذا الأخير مع المصروفات وغوائد الثمن من وقت
المليم جنيه
الدفع ، والتي بلغت مبلغ فتكون جيلته مبلغ دفعه (ب) ليد (أ) بمجلس هذا العقد
أمامنا وأمام الشاهدين ، ويعترف (أ) بتسليمه ويعطى له بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية به .

المادة الثالثة : يعترف (ب) بأنه تسلم من (أ) جميع المستندات الخاصة بالدين المتنازع فيه ، وبذلك تعتبر
ذمة (ب) بريئة منه نهائيا .

المادة الرابعة : جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه على عاتق (ب) وحده .

المادة الخامسة : قد وكل (ب) بموجب هذا السيد الأستاذ الحامى في تسلم صورة هذا العقد ، وما
يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه .

الباب الثالث

المقايضة « البذل » (١)

L'Echange

(م ٨٢ — ٨٥ مبنى)

الصيغة رقم ٦٠

عقد بذل رسمى بدون معدل

Acte Authentique d'Echange sans Soutle

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (أ) بن ومنهته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن ومنهته وجنسيته وديانته
ومقيم
طرف اول
طرف ثان

اقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : اسقط وتنازل بموجب هذا العقد (أ) الطرف الاول على سبيل التبادل لـ (ب) الطرف الثانى ،
القابل لذلك ، بكافة الضمانات الفعلية والقانونية العقار الآتى :

بيان العقار

« يذكر رقم العقار والشارع والتسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكليفه وكل ما يتبع ذلك من ملحقات بدون استثناء شئ » .

ملاحظة : واذا كان العقار اطمينا تذكر المساحة الاجبالية والنواحى والراكر والمحافظة واسماء الاحواض
وارقامها وارقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكاليفها والالات والادوات الزراعية والسواقى والاشجار
والنخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شئ .

المادة الثانية : يقر (أ) بأن العقار المذكور مملوك له بموجب

(١) تجوز المقايضة على ملكية المنقولات بشرط ألا تكون من النقود .

المادة الثالثة : يتر (أ) بأن العتار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفاً ولا محكراً ، غنياً عدا

كما يتر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : وإذا كان العتار مبنياً حديثاً يمكن إضافة :

« كما أن مبانى هذا العتار مطابقة للتوانين واللوائح المعمول بها ، وليس عليها أى حق امتياز لصالح المقاولين الذين تولوا بناءها » .

المادة الرابعة : أسقط وتنازل (ب) الطرف الثانى بدوره ، على سبيل التبادل ، بموجب هذا العقد لـ (أ) الطرف الأول ، القابل لذلك ، وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية العتار الأتى .

بيل العتار

المادة الخامسة : يتر (ب) بأن العتار المذكور مملوك له بموجب

المادة السادسة : يتر (ب) بأن العتار المذكور خال من كافة للحقوق العينية أيا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفاً ولا محكراً ، غنياً عدا

كما يتر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه (أ) .

وإذا كان هذا العتار مبنياً حديثاً يمكن إضافة :

كما أن مبانى هذا لعتار مطابقة للتوانين واللوائح المعمول بها وليس عليها أى حق امتياز لصالح المقاولين الذين تولوا بناءها .

المادة السابعة : بما أن العتارين المتبادلين متعادلين فى القيمة ، فلا يستحق كل من المتبادلين أى شئ قبل الآخر .

المادة الثامنة : يتر ويعترف كل من المتبادلين بأنه عاين العتار المتنازل له عنه بطريق البذل ، بموجب هذا العقد المعاينة التامة النافذة للجهالة شرعاً ، وأنه قبله بحالته الراهنة ، دون أن يحق له الرجوع على الطرف الآخر بأى شئ بسبب ذلك .

المادة التاسعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح كل من المتعاقدين المالك الوحيد للعتار الذى اختص به ويحق له أن يقوم بتسليمه فوراً وتحصيل إيجاره ، كما عليه دفع العوائد وباتى الضرائب القانونية والمروونات ، كل ذلك ابتداء من اليوم ، ومن جهة أخرى يعترف كل منهما بأنه تسلم من الطرف الآخر جميع مستندات الملكية وعقود الإيجار بعد تحويلها إليه ، والمستندات الأخرى المتعلقة بالعتار المتنازل له عنه .

المادة العاشرة : جميع مصروفات هذا التمدد واتما به واستيفائه التام ، يتحملها المتعاقدان ، مناصفة بينهما .

المادة الحادية عشرة : تد وكل المتعاقدان بموجب هذا السيد الاستاذ المحابى فى تسلم صورة هذا العقد التنفيذية الخاصة بكل منهما ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنها ، وفى أنمام إجراءات الشهر .

(1) ملاحظة : ينص عا إذا كان العتار مفروض عليه مقابل تحسين أم لا وعن يتحمل بمقابل التحسين « يراجع ما ورد بهذا الشأن فى صيغة البيع رقم ١٩ » .

الصيغة رقم ٦١

عقد بدل رسمي بمعدل

Acte Authentique d'Echange avec Soulte

ملاحظة : تنسخ جميع مواد عقد البذل الرسمي بدون معدل من الصيغة رقم ٦٠ مع تعديل المادتين السابعة والمباشرة منه كالآتي :

المادة السابعة : قوم العقار المتنازل عنه من (١) الطرف الأول بمبلغ والمعار المتنازل عنه من (ب)
مليم جنيه
مليم جنيه
الطرف الثاني بمبلغ وعليه يستحق الطرف قبل الطرف بمبلغ
كمعدل البذل تسدد له بالكيفية الآتية :
.....
وعليه يعطى الطرف الاول بموجب هذا العقد بخالصة تامة بمعدل البذل جميعه .

ملاحظة : اذا تبقى لأحد المتبادلين مبلغا من المعدل قبل الآخر فيضاف الآتي :

مليم جنيه
ضمنا وتأميناً لسداد مبلغ الباقي من المعدل وكافة ملحقاته للطرف قبل الطرف
..... يحتفظ الاول لنفسه بحق امتياز المتبادل عن المبلغ المذكور ، ويحق له اجراء القيد اللازم لحفظ
هذا الحق على العقار الذي اخص به الطرف بمصروفات على عاتق هذا الآخر .
المادة العاشرة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه واستيفائه التام ، يتحملها المتعاقدان بنسبة
على الطرف الاول ونسبة على الطرف الثاني .

الصيغة رقم ٦١

قائمة بقيد حق امتياز المتبادل

Bordereau d'Inscription du Privilège du Co-Echangiste

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقاري بـ

لصالح

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وموطنه المختار
مكتب السيد الاستاذ الحامى بـ

(١) ملاحظة : اذا تبقى مبلغ من معدل البذل وتاجل دفعه ، يمكن اضافة المواد من الثالثة الى العاشرة من عقد الرهن الرسمي من الصيغة رقم (١٠٤) .

د

«ب» بن من ومهنته وجنسينه وديانته
ومقيم

بـ

عقد بدل رسمى بمعدل مع حفظ حق امتياز المتبادل تحرر بمكتب توثيق تحت رقم
ضمانا وتأميننا لسداد المبلغ الآتية :

مليم جنيه

(١) باقى المعدل .

(٢) فوائد بواقع فى الملة سنويا على المبلغ المذكور لدة سنتين ، المحفوظة قانونا .

(٣) تحت التقدير المبروءات الاحتمالية .

..... الجلة فقط بخلاف ما هو تحت التقدير .

أهم اشتراطات العقد

١ - يستحق باقى المعدل دفعة واحدة بتاريخ (او يقسط كالآتى) .

٢ - وتسرى عليه فوائد بواقع فى الملة سنويا تدفع كل شهر مقدما او مؤخرا ،
وفى حالة التأخر فى دفع قسط من الفوائد يستحق الدين ججميعه مورا دون حاجة لآى
تنبيه او انذار .

٣ - للدائن الحق فى تحويل الدين او جزء منه إن يشاء .

٤ - إذا كان الملتزمون بدفع المعدل أكثر من واحد يذكر أنهم ضامنون فيما بينهم فى سداد قيمة المعدل
وبلحقته .

بيان العقار

« تنزل البيئات المساحية والتكليف حرفيا من واقع عقد البذل » .

توقيع الطالب او محاييه

الباب الرابع

القسم

Le Partage

(م ٨٢٤ - ٨٥٠ مدني)

الصيغة رقم ٦٣

عقد قسمة رسمي بدون معذل

Acte Authentique de Partage sans Soule

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

- أولاً : (أ) بن ومنهنته وجنسينته وديانته
ومقيم
ثانياً : (ب) بن
طرف ثان
ثالثاً : (ج) بن
طرف ثالث
رابعاً : بن
طرف رابع

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الأولى : يمتلك المتعاقدون فيما بينهم وبالشعاع المقاربات الموضحة أدناه :

بيان المقاربات

« يذكر رقم كل عمار والشارع والقسم والشياخة والبلد والحفاظة والمساحة والحدود ووصفه وتكوينه مع ذكر تكليفه . »

س ط ف

ملاحظة : وإذا كانت المقاربات أطياناً تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز والحفاظة وأسماء الاحواض وأرقابها وأرقام كل قطعة وحدودها والمباني والسواقي والآلات والأدوات الزراعية والأشجار والنخيل والمواشي وبيوتها مع ذكر تكليف كل قطعة مع كل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشتلات دون استثناء شيء .

المادة الثانية : يقر المتعاقدون بأن المقاررات المذكورة والموضحة بالمادة الأولى ، ملوك لهم بالكتابة الآتية :

المادة الثالثة : يقر المتعاقدون بأن المقاررات المذكورة خالية من كلغة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق، ظاهرة أو خفية ، وأنها ليست بموقوفة ولا محكرة ، فيما عدا

المادة الرابعة : اتفق المتعاقدون على قسمة المقاررات المذكورة بالكتابة الآتية :

(١) يختص « أ » الطرف الأول بالمقار

(٢) يختص « ب » الطرف الثاني بالمقار

(٣) يختص « ج » الطرف الثالث بالمقار

(٤) يختص « د » الطرف الرابع بالمقار

المادة الخامسة : يقر ويعترف كل من المتعاقدين بأنه عين الحصة التي اختص بها ، بموجب هذا العقد ، المعاينة النابتة النافذة للجهة شرعا ، وأنه قبلها بحالتها الراهنة دون أن يحق له الرجوع على باقي المتقاسمين بأى شيء من ذلك .

المادة السادسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح كل من المتعاقدين المالك الوحيد للحصة التي اختص بها ويحق له أن يقوم باستلامها فوراً وتحصيل إجرائها ، كما عليه دفع الموائد وبأى الضرائب القسائية والمصروفات الخاصة بها ، كل ذلك من اليوم .

المادة السابعة : بما أن الحصة التي اختص بها كل من المتعاقدين ، متعادلة في القيمة مع باقى الحصص ، فلا يستحق أحدهم أى معدل قبل الآخرين .

المادة الثامنة : هذه القسمة نهائية وقد تمت برضاء المتعاقدين وقبولهم وبمحض اختيارهم ، وعلى ذلك فليس لأحدهم الرجوع فيها بأى حال من الأحوال .

المادة التاسعة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه واستيفائه التام ، على عاتق المتقاسمين مراعاة بينهم .

المادة العاشرة : قد وكل المتعاقدون بموجب هذا السيد الأستاذ المحامى فى تسلّم صورة هذا العقد التنفيذية الخاصة بكل منهم ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنهم ، وفق اتمام إجراءات لشهر .

(١). ملاحظة : ينص عما إذا كانت هذه المقاررات أو احدها مغرّوض عليها مقابل تصديق أم لا وعن يتحمل بمقابل التصديق « تراجع ما ورد بهذا الشأن فى صيغة البيع رقم ١٩ » .

الصيغة رقم ٦٤
عقد قسمة رسمى بمعدل (١)
Acte Authentique d'Echange avec Soulte

نسخ جميع مواد عقد القسمة الرسمى بدون معدل من الصيغة رقم ٦٢ مع استبدال المادة السابعة بالآتى:

مليم جنيه

المادة السابعة : بما ان الحصة التى اختص بها « أ » قومت بمبلغ والتى اختص بها « ب » بمبلغ مليم جنيه
مليم جنيه والتى اختص بها « ج » بمبلغ والتى اختص بها « د » بمبلغ فعلى ذلك
يستحق الطرف قبل الطرف بمبلغ والطرف قبل الطرف مليم جنيه
..... بمبلغ كمعدل القسمة سددت بالكيفية الآتية :
ويعتبر توقيع كل من الطرف والطرف على هذا مخالصة من كل منهما بتسلمه
ما استحقه في معدل القسمة .

ملاحظة : اذا تبقى لأحد المتقاسمين مبلغ قبل الآخرين أو أحدهم ، من معدل القسمة فيضاف الآتى :
« ضمنا وتأهينا لسداد مبلغ المتبقى للطرف كمعدل القسمة قبل الطرف
..... يحتفظ لنفسه بحق امتياز المتقاسم عن هذا المبلغ ، ويحق له اجراء التقيد اللازم لحفظ هذا
الحق على العقار الذى اختص به الطرف بمصروفات على عاتق هذا الآخر » .

(١) ملاحظة : اذا تبقى مبلغ من معدل القسمة ، وتأجل دفعه ، يمكن اضافة المواد من الثالثة الى العاشرة
من عقد الرهن الرسمى من الصيغة رقم (١.٤) .

الصيغة رقم ٦٥

قائمة بقيد حق امتياز المتقاسم

Bordereau d'Inscription du Privilège du Co-Partageant

قائمة بقيد حق امتياز المتقاسم

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقاري بـ

المصالح

«أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم
وموطنه المختار مكتب السيد الأستاذ المحامي بـ

فـ

«ب» بن سن ومهنته وديانته ومقيم
.....

بـ

عقد قسمة رسمي بمعدل ، مع حفظ حق امتياز المتقاسم ، تحرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم

ضمانات وتأمينات لسداد المبالغ الآتية :

مليم جنيه

(١) باقى المعدل .

(٢) فوائد بواقع في المائة سنويا على المبلغ المذكور لمدة سنتين المحفوظة قانونا .

(٣) تحت التقدير المصروفات الاحتمالية .

..... الجملة فقط بخلاف ما هو تحت التقدير .

أهم اشتراطات العقد

١ - يستحق باقى المعدل دفعة واحدة بتاريخ (او يقسط كالاتى) .
٢ - وتسرى عليه فوائد بواقع في المائة سنويا تدفع كل شهر مقدما او مؤخرا ،
وفي حالة التأخر في دفع قسط من الفوائد يستحق الدين جسيمة غورا دون حاجة لاي تنبيه
او انذار .

٣ - للدائن الحق في تحويل كل الدين أو جزء منه لمن يشاء .

٤ - اذا كان الملتزمون بدفع المعدل ، أكثر من واحد ، يذكر انهم ضامنون متضامنون غيبا بينهم ، في سداد
قيمة المعدل وملحقاته .

بيان المقار

(تنقل البيانات المساحية والتكليف حريا من واقع عقد القسمة)

توقيع الطالب أو محاميه

بيان العقارات

المادة الثغية : اتفق المتعاقدون لحين انتام قسمة هذه العقارات بينهم قسمة نهائية ، على إجراء قسمتها مؤقنا قسمة مهايأة لكى يتمكن كل منهم من الانفراد فى استغلال جزء منها مغزاً، وقد اخصص (١) بالعقار « أوالعقارات الآتية » و (ب) بـ و (ج) بـ و (د) بـ

(1) ملاحظة : يمكن أيضا ان يتفق على قسمة المياة ، على ان يتناول الشركاء الانفاق بجميع المال المشترك، كل منهم لمدة تتناسب مع حصته .

المادة الرابعة : لكل من المتعاقدين طول مدة سريان هذا العقد استغلال العقار أو العقارات التي اختص بها بالكيفية التي يراها ، وبما أعادت له ، على أن يراعى في عقود الإيجار ألا تزيد مدتها عن نهاية أجل هذا العقد ، ولا يحتج بها على الشركاء الباقين إذا زادت عن ذلك ، وعلى كل منهم سداد جميع الموائد ومصروفات الصيانة وكافة المصروفات الأخرى الخاصة بنصيبه .

المادة الخامسة : ننظر الآن هذه القصة مؤقتة ، القصد منها تسهيل استغلال كل من المتعاقدين للحصة التي اختص بها ، فلا يجوز لأحدهم الاحتجاج بها مهما طال أمد العمل بها لطلب إجراء القصة النهائية على أساسها .

المادة السادسة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه على عاتق المتعاقدين ، كل بنسبة حصته في الملكية .

المادة السابعة : تحرر هذا العقد من نسخة ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٦٧

عقد رسمى بابقاء حالة الشبوع في عقار

Acte Authentique de Convention d'Indivision d'un Immeuble

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (١) بن ومنهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً (ب) بن
طرف ثان
ثالثاً (ج) بن
طرف ثالث
رابعاً (د) بن
طرف رابع

أقر المتعاقدون بأعليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يملك المتعاقدون العقار الآتى بيانه بواقع لـ (١) و لـ (ب) و
لـ (ج) و لـ (د) .

بيان العقار

يفكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والحافطة والمساحة والحدود ووصف وتكوين العقار مع ذكر تكلينه .

ملاحظة : وإذا كان العقار اقليتاً فنذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وأرقتها وحدود كل قطعة والمباني والسواقي والآلات أو الأدوات الزراعية والأشجار والنخيل والمواشي وبيوتها ، مع ذكر تكليف كل قطعة .

وقد آلت ملكية العقار المذكور لهم بموجب
.....

المادة الثانية : اتفق المتعاقدون ، كل فيما يخص بنصيبه ، على إبقاء حالة الشيوع قائمة بينهم في هذا العقار لمدة سنة (يجب ألا تزيد عن خمس سنوات) ، تبدأ من اليوم ، ويتمتع كل منهم وظلوه من بعده ، بعدم طلب القسمة أو التصرف في حصته بطريق البيع أو الهبة أو البذل أو الرهن أو أية طريقة كانت ، طول مدة سريان هذا العقد .

المادة الثالثة : قد وكل المتعاقدون أحدهم ، وهو في إدارة العقار المذكور طول مدة هذا العقد وتوزيع مساقي الربح عليهم ، كل بنسبة نصيبه في نهاية كل أشهر ، ويكون له في سبيل استغلال التاجر وإجراء الإصلاحات وأعمال الصيانة اللازمة ودفع الموائد والمصروفات الأخرى ورفع ما يلزم من الدعوى بالمطالبة بالإيجار والأخلاء ضد المستأجرين واستبدالهم بآخرين ، وعلى المصوم عمل كل ما يراه لازماً للحصول على أحسن غلة من العقار وله تفويض غيره في كل ما يتقدم أو يعضه (1) .

المادة الرابعة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه وشهره على عاتق المتعاقدين كل بنسبة حصته في العقار .

المادة الخامسة : قد وكل المتعاقدون بموجب هذا السيد الأستاذ المحامي ، في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى ، وفي انهاء إجراءات الشهر .

(1) ملاحظة : تستبدل المادة الثالثة بالنص الآتي ، في حالة ما إذا كان قصد المتعاقدين قد اتصرف إلى أن يستولى أحدهم — وغالباً ما يكون والدهم أو والدتهم — على ريع العقار طول مدة العقد لاعتنائه على محيشته :

نص المادة الثالثة

قد تنازل المتعاقدون لأحدهم الطرف عن ريع العقار المذكور طول مدة هذا العقد ، وعليه فله حق تسلم العقار والانتفاع به من اليوم ، على أن يقوم بسداد جميع الضرائب والمصروفات الأخرى من أي نوع كانت في مواعيدها ، كما عليه القيام بأعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة للعقار ، وأن يستعمله فيما أعيد له . ونظراً لأن اتفاق عدم القسمة لم يعمل إلا لانتفاع بريع العقار المذكور ، فيعتبر هذا العقد ملغى بمجرد وفاته .

الباب الخامس

ملكية الأسرة

Le Bien de Famille

(م ٨٥١ — ٨٥٥ مدنى)

الصيغة رقم ٦٨

عقد رسمى بإنشاء ملكية للأسرة

Acte Authentique de Constitution d'un Bien de Famille

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم
ثانيا (ب) بن
ثالثا (ج) بن
رابعا (د) بن
طرف اول
طرف ثان
طرف ثالث
طرف رابع

اقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يملك المتعاقدون العقار الآتى يملكه بواقع لـ (١) و لـ (ب) و
لـ (ج) و (د) .

وقد آل اليهم بطريق الميراث الشرعى من المرحوم مورثهم ، المتوفى بتاريخ
كما هو ثابت بالاعلام الشرعى الصادر من بتاريخ

بيان العقار

يفكر رقم العقار والشارع والتقسيم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكليفه .

المادة الثانية : اتفق المتعاقدون على ابقاء حالة الشيوخ القائمة بينهم في هذا العقد لمدة سنة (يجب ألا تزيد عن خمس عشرين سنة) ، تبدأ من اليوم ، على أن يخص هذا العقد كللكية للأسرة لمستكم الشخصى هم وورثتهم من بعدهم ، وذلك محافظة على كيان الأسرة في موطنهم الأعلى ويسقط رأسهم .

المادة الثالثة : يتمتع كل من المتعاقدين وخلفاؤه من بعده ، بعدم طلب القسمة أو التصرف في حصته ، بطريق البيع أو الهبة أو البذل أو الرهن أو خلافه ، طول مدة سريان هذا العقد .

المادة الرابعة : جميع مصروفات الصيانة والإصلاحات والعوائد وكافة المصروفات الأخرى اللازمة لإدارة هذا المنزل ، تكون على عاتق المتعاقدين ، كل بنسبة حصته في العقد ، وكذا مصروفات هذا العقد وإتعالجه .

المادة الخامسة : قد وكل المتعاقدون بموجب هذا السيد الاسفاذ المحامى ، في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من الصور الأخرى ، وفي انتام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٦٩

وصية بتخصيص عقار لسكن الأسرة

Testament Constituant un Bien de Famille à l'Usage d'Habitation

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر :

١) بن سن ومهنته وجنسينه وديانته ومقيم

أقر الحاضر بأهليته للتصرف ، وطلب منا اثبات الوصية الآتية :

أوصى الحاضر بأن يخصم العقار الكائن بـ (يذكر بيان العقار كالموضح بالصيغة رقم ٦٥) والمملوك له بطريق بموجب لسكن ورثته الشرعيين وزوجاتهم وأولادهم ، وتبقى ملكية هذا العقار شائعة بينهم ، دون أن يحق لأحدهم بيع حصته أو رهنها أو هبتها أو التصرف فيها أو طلب قسمة العقار المذكور لمدة سنة من تاريخ وفاة الحاضر .

وتكون مصروفات صيانة العقار وسداد العوائد المستحقة عليه وكافة المصروفات الأخرى ، على عاتق الورثة وخلفائهم من بعدهم ، كل بنسبة نصيبه الشرعى في التركة .

الباب السادس

ملكية الطبقات

La Copropriété par Etages

(م ٨٥٦ - ٨٦٦ مدينى)

الصيغة رقم ٧٠

عقد رسمى بشراء أرض غشاء وتنظيم ملكية طبقات عمارة
تشيد عليها من المشترين

Acte Authentique D'achat d'un Terrain Vague et de Règlement
de la Copropriété par Etages de l'Immeuble à y Eriger
par les Acheteurs

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (١) بن ومنهته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا (ب) بن
ثالثا (ج) بن
رابعا (د) بن
خامسا : (هـ) بن
سادسا (و) بن مشتركون طرف ثان .

أقر המתامتون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منّا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات القطعية والقانونية (١) الطرف الاول
الى افراد الطرف الثانى ، القابلين لذلك ، وبطريق التضامن والتكافل نجما بينهم ، قطعة الأرض الفضاء
المعدة للبناء الموضحة بعد :

بيان العقار

يذكر رقم الأرض والشارع والقسم والشيخة والبلد والحفظة والمساحة والحدود وشهادة المكلف
الدالة على ربط عوائد عليها أو عدم ربطها .

المادة الثانية : يقر (١) بأن الأرض المذكورة ملوكة له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يتر (١) أيضا بأن الأرض المذكورة خالية من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والابتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنها ليست موقوفة ولا محسرة فيما عدا

كما يتر بأنه حائز لها دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيها (١) .
مليم جنيه

المادة الرابعة : تم هذا البيع وقيل بسعر المتر المربع الواحد فيكون جملة الثمن
ويعترف (١) بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد ، وفي غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ
مليم جنيه مليم جنيه

..... والباقي وقدره دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أبائنا وأمام الشاهدين من يد
أفراد الطرف الثاني ومالهم ليد « ١ » ، وعليه يعطى لهم هذا الأخير بموجب هذا مخالصة تالية ونهائية بشئ
المبيع جيمعه .

المادة الخامسة : يتر ويعترف أفراد الطرف الثاني بأنهم علموا الأرض المباعة بموجب هذا العقد ، المأينة التالية
الثانية للجهالة شرعا ، وأنهم قبلوا مشتراها بحالتها الراهنة دون أن يحق لهم الرجوع على (١) بأي شيء
بسبب ذلك .

المادة السادسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح أفراد الطرف الثاني ، المالكين الوحيدين للأرض المباعة ،
ولهم تسليمها فوراً ، كما يترغون بأنهم تسلموا من (١) جميع مستندات الملكية المتعلقة بها ..

المادة السابعة : يتر أفراد الطرف الثاني فيما يختص بعلاقتهم بعضهم ببعض أنهم اشتروا الأرض موضوع هذا
العقد مشاعا فيما بينهم بواقع في المثة لـ (ب) و في المثة لـ (ج) و في المثة
لـ (د) و في المثة لـ (هـ) و في المثة لـ (و) ، وأن ثمنها دفع من كل منهم بهذه
النسب .

المادة الثامنة : من المتفق عليه بين أفراد الطرف الثاني ، أن القصد من شراء الأرض المذكورة هو تشييد عمارة
استغلال على مساحة قدرها مترا مربعا من مسطحها ، على أن يكون البناء مكونا من
طبقات كل منها يحتوى شقة ، كما هو موضح تفصيليا في التصميم والرسوم والواصفات الموضوعية
بمعرفة المهندس ، وقد تسلم كل من أفراد الطرف الثاني صورة منها موقعا عليها من الجميع ،
وقد قدرت التكاليف الإيجابية لتشييد هذه العمارة بمبلغ تقريبا .

المادة التاسعة : تعهد كل من أفراد الطرف الثاني بدفع نصيبه في تكاليف تشييد العمارة على اقساط
متساوية يستحق أولها في وثانيها في الخ ، وذلك ليد فلان المعين مأمورا لاتحاد الملاك
أو من يخل محله فيما بعد ، ليتولى هو دفعها لأصحاب الشأن ، وفي حالة تأخر أحدهم عن دفع قسط أو أكثر
من الاقساط في مواعيد استحقاقها ، يكون من حق باقي الشركاء أو أحدهم دفع هذه الاقساط نيابة عنه على
أن تحتسب عليها غوائد بواقع ٧ في المة مسنويا لصالح من دفعها غفلا عن التعويض ويكون له تولى
الدفع حق امتياز تاتونى على حصة المتخلف المروزة والشائعة في الاجزاء المشتركة بالنسبة للمبالغ المستحقة
عليه غفلا عن التعويضات .

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كتلت الأرض مفروضة عليها مقابل تحسين أم لا وعين يتحمل بمقابل التحسين
(يراجع ما ورد بهذا الشأن في صيغة البيع رقم ١٩) .

المادة العاشرة : اتفق أفراد الطرف الثاني على أن يختص (ب) بالطابق و (ج) بالطابق و (د) بالطابق و (هـ) بالطابق ليستغله بنفسه وبمعرفته استغلال الملاك للملك ، فيما أعد له ودون أدنى تدخل أو اشتراك من باقى الملاك ، على ألا يضر أو يعوق استغلال باقى المسالك فيما اختصوا به .

المادة الحادية عشرة : يعتبر أفراد الطرف الثاني شركاء في ملكية الأرض وأجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين الجميع ، وبوجه خاص الأساس والجدران الرئيسية والدخول والأفنية والأسطح والمصاعد والممرات والدعاليق وقواعد الأرضيات وكل أنواع الأنابيب ، إلا ما كان منها داخل الطبقات ، وهذه الأجزاء المشتركة لا تقبل القسمة ويكون نصيب كل منهم فيها بنسبة قيمة الجزء الذى له في العقار ، وليس له أن يتصرف في نصيبه هذا مستقلا عن الجزء الذى اختص به .

المادة الثانية عشرة : لكل من أفراد الطرف الثاني ، في سبيل الانتفاع بالجزء الذى يملكه ، الحق في أن يستعمل الأجزاء المشتركة فيما أعدت له ، على ألا يعوق ذلك استعمال باقى الشركاء لحقوقهم ، ولا يجوز لأحدهم أحداث أى تعديل في الأجزاء المشتركة ، بغير موافقة جميع الملاك حتى عند تجديد البناء ، إلا إذا كان التعديل الذى يقوم به أحدهم على نفقته للخاصة من شأنه أن يسهل استعمال تلك الأجزاء دون أن يغير من تخصيصها أو يلحق الضرر بالملاك الآخرين .

المادة الثالثة عشرة : على كل من أفراد الطرف الثاني أن يشترك في تكاليف حفظ الأجزاء المشتركة وصيانتها وإدارتها وتجديدها ، ويكون نصيبه في هذه التكاليف بنسبة قيمة الجزء الذى له في العقار ، ولا يحق له أن يتخلى عن نصيبه في الأجزاء المشتركة للتخلص من الاشتراك في التكاليف المتقدمة الذكر .

المادة الرابعة عشرة : على كل من أفراد الطرف الثاني دفع نصيبه في جميع مصروفات العقار من عوائد وضرائب ولجيرة بواب واستهلاك المياه وإضاءة السلم وأجر مأمور اتحاد الملاك وخلافه ، بنسبة قيمة الجزء الذى له في العقار .

المادة الخامسة عشرة : كون أفراد الطرف الثاني فيما بينهم ، اتحادا لضمان حسن الانتفاع بالعقار الذى ميسيد وحسن إدارته ، وتكون قرارات الاتحاد ملزمة لهم جميعا بشرط أن يدعوا جميعا بكتاب موصى عليه إلى الاجتماع وأن تصدر القرارات من أغلبيتهم محسوبة على أساس قيمة الأصصبة .

المادة السادسة عشرة : يكون من حق الاتحاد أن يفرض بأغلبية الأصوات تأمينات مشتركة ضد الحريق والأحداث التى تهدد العقار أو الشركاء في جملتهم ، وله في حالة هلاك البناء بحريق أو بسبب آخر أن يلزم الشركاء بتجديده ، كما له أن يأذن في إجراء أية أعمال أو تركيبات يترتب عليها زيادة في قيمة العقار كله أو بعضه ، وذلك على نفقة من يطلبه من الملاك وما يضعه الاتحاد من شروط ويفرضه من نفقات والتزامات أخرى لمصلحة الشركاء .

المادة السابعة عشرة : عين أفراد الطرف الثاني (فلانا) مأمورا للاتحاد المكون بينهم ، ليتولى تنفيذ ما اتفق عليه من مشروع تشييد العمارة وإدارتها والقرارات المستقبلية ، ويكون مسئولوا عن ذلك ، وعليه إذا اقتضى الحال أن يقوم من تلقاء نفسه بما يلزم لحفظ جميع الأجزاء المشتركة من العقار موضوع هذا العقد وحراستها وصيانتها ، وله أن يطلب باقى الشركاء بتنفيذ هذه الالتزامات .

المادة الثامنة عشرة : يظل (فلان) بصفته مأمورا للاتحاد ، أفراد الطرف الثاني الملاك إمام القضاء ، حتى في خاصتهم ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، ويجوز عزل المأمور بأغلبية الأصوات .

المادة التاسعة عشرة : قد حدد أفراد الطرف الثانى اجرا (لفلان) قدره شهريا كمأجور للاتحاد .

المادة العشرون : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه واستيفائه على عاتق أفراد الطرف الثانى ، كل بنسبة نصيبه .

المادة الحادية والعشرون : قد وكل أفراد الطرف الثانى بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى فى تسليم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من صور أخرى نيابة عنهم ، وفى اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٧١

عقد رسمى يبيع طابق أو شقة فى منزل
Acte Authentique de Vente d'un Appartement
ou d'un Etage d'un Immeuble

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيمه
ثانيا : « ب » بن
..... بائع ، طرف اول .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : باع وأسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والعقوبية « أ » الطرف الاول الى « ب » الطرف الثانى ، القابل لذلك ، ما يأتى :

أولا : شقة أو طابق رقم فى المنزل رقم بشارع بناحية (يذكر تكوين الشقة أو الطابق بالتفصيل وموقعها بالنسبة للمنزل) .

ثانيا : حصة قدرها فى المائة فى أرض المنزل وأجزاء البناء المدة للاستعمال المشترك والجدران الرئيسية والمداخل والأفنية والأسطح والمصاعد والممرات والدهاليز ، والمنزل الذى تقع فيه الشقة سالفة الذكر محدود كالآتى : (يذكر رقم المنزل ولشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود حسب كشف تحديد مأمورية الشهر العقارى) .

المادة الثانية : يقر « أ » أيضا بأن الشقة المبيعة وملحقاتها مملوكة له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « أ » أيضا بأن الشقة المذكورة وملحقاتها خالية من كافة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاع ، ظاهرة أو خفية ، فيما عدا

وان المنزل التابعة له ليس موقوفا ولا محكرا .
كما يقر بأنه حائز لها وللاحقاتها ، دون منازعة ويصفه ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيها .
ملاحظة : وإذا كان العقار مبنيا حديثا يمكن اضافة :
كما ان مباني المنزل مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها ، وليس عليها أى حق امتياز لصالح المفاوضين الذين تولوا بنائها .

المادة الرابعة : تم هذا البيع وقبل بثن اجمالى جزافى قدره ويعترف « أ » بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد ، وفي غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقى وقدره دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد لأميننا وأمام الشاهدين من يد « ب » وماله ليد « أ » ، وعليه يعطى هذا الأخير له بموجب هذا مخرصة تامة ونهائية عن ثمن البيع جميعه .

المادة الخامسة : يقر ويعترف « ب » بأنه عين الشقة المبيعة وملحقاتها بموجب هذا العقد ، المبيعة التابعة النافذة للجهالة شرعا ، وأنه قبل مشتراها بحالتها الراهنة ، دون ان يحق له الرجوع على « أ » بأى شىء بسبب ذلك .

المادة السادسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح « ب » المالك الوحيد للشقة وللحصة المشاعة المشتركة موضوع البيع ، ويحق له ان يقوم بتسليمها فوراً وتحصيل ايجارها ، كما عليه دفع الموائد وباقى الضرائب القانونية والمصروفات الخاصة بها ، كل ذلك ابتداء من اليوم ويكون دفعها للمبور انحصار بلاك طبقت المنزل السيد المتقم او من يعين بدلا منه .

وأخيرا يعترف « ب » بأنه تسلم من « أ » جميع مسندندات الملكية وعقد الايجار ، بعد تحويله اليه ، والمستندات الأخرى المتعلقة بالحصة المبيعة .

المادة السابعة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه واستيفائه التام على عاتق « ب » المشتري وحده .

المادة الثامنة : قد وكل « ب » بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كانت ارض العقار مغروس عليها مقابل تحسين ام لا وعين يتحمل بمقابل التحسين (يراجع ماورد بهذا الشأن في صيغة البيع رقم ١٩) .

المادة الثالثة: يقر « ١ » ايضاً بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، اياً كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة او خفية ، وأنه ليس موقوفاً ولا محكوماً عليها عدا
كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : وإذا كان هذا العقار مبنياً حديثاً يمكن اضافة :

« كما ان مبان هذا العقار مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها وليس عليها اى حق امتياز لصالح الذين تولوا بنائها » .

مليم جنية

المادة الرابعة: تم هذا البيع وقيل بسعر اجمالي وجزأى قدره ويعترف « ١ » بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد ، وفي غير حضورنا وحضور الشاهدين ، مبلغ والباقي وقدره دفع نقداً وعدداً بمجلس هذا العقد ايماناً وأمام الشاهدين من يد «ب» وماله ليد « ١ » ، وعليه يعطى هذا الأخير له بموجب هذا مخلصاة تامة ونهائية بشن حق الانتفاع جميعه .

المادة الخامسة: يقر ويعترف «ب» بأنه عاين العقار المبيع حق انتفاعه بموجب هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً ، وأنه قبل مشتراه بحالته الراهنة دون ان يحق له الرجوع على « ١ » أبداً شئ بسبب ذلك .

المادة السادسة: بمجرد التوقيع على هذا العقد يكون لـ «ب» الحق في تسلم العقار فوراً وتحصيل ايجاره ، ويكون عليه دفع الموائد وباتى الضرائب القانونية والمصروفات ، كل ذلك ابتداء من اليوم ، كما يعترف بشلمه عقود الإيجار بعد تحويلها اليه .

المادة السابعة: على «ب» ان يستعمل العقار بحالته الراهنة ويحسب ما اعد له ، وان يديره ادارة حسنة ، وان يبذل من العناية في المحافظة عليه وصيانته ما يبذله الشخص المعتاد ، وفي حالة مخالفته ذلك يكون لـ « ١ » الحق في نزع العقار من تحت يده ، واقله نفسه حارساً قضائياً عليه ، بدون اجر ، وقد قبل «ب» ذلك صراحة من الآن ، كما قبل اختصاص السيد تاضي الامور المستعجلة ، هذا فضلاً عن حق « ١ » في حالة خطورة المخالفة ، في اعتبار حق الانتفاع منتهياً من تلقاء نفسه ، دون ان يلتزم بدفع اى تعويض عن ذلك لـ «ب» .

المادة الثامنة: يتعهد « ١ » وورثته من بعده ، بأن يؤمروا على العقار موضوع هذا العقد ، ضد الحريق لدى احدى مليم جنية

شركات التأمين باسم «ب» بمبلغ في ظرف من تاريخه طالما كان «ب» على قيد الحياة ، وفي حالة حصول حريق ينقل حق «ب» بطريق الأولية والامتياز على ما قد يستحق من تعويض ويكون له حق استخدامه في اعادة تشييد العقار أو ترميمه .

المادة التاسعة: بمجرد وفاة «ب» يعود حق الانتفاع قانوناً الى « ١ » مالك حق الرقبة او من يحل محله ، مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً .

المادة العاشرة: مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتأمين استيفائه ، على عاتق «ب» .

المادة الحادية عشرة: تد وكل «ب» بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد التثنيئية ، وما يلزم من الصور الاخرى ثبوتاً منه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٧٣

عقد رسمى يبيع حق رقية مع الاحتفاظ بحق الانتفاع
Acte Authentique de Vente de la Nue Propriété
avec Réserve du droit d'Usufruit

تمنح ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : « ب » بن
مشتري طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد ويكافئ الضمانات النطعية والقانونية « أ » الطرف الاول الى « ب » الطرف الثانى التنازل لذلك ، حق الرقية فى العتار الآتى :

بيان العتار

يذكر رقم العتار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العتار وتكوينه مع ذكر تكليفه ، وكل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشتقات دون استثناء شئ .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كان العتار اطمينا تذكر المساحة الاجمالية والنواحى والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والأدوات الزراعية والسوائى والأشجار والنخيل والمبائى وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شئ .

المادة الثانية : يقر « أ » بأن العتار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « أ » ايضا بأن العتار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفا ولا محكرا غيبا عدا
كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : وإذا كان هذا العتار مبنيا حديثا يمكن اضافة :

« كما ان مبنائى هذا العتار مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها وليس عليها اى حق امتياز لصالح الذين تولوا البناء » .

المادة الرابعة : تم هذا البيع وقبل بثمن اجمالى وجزاى قدره عن حق الرقبة فى المقار المذكور ، ويعترف « أ » بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين ، مبلغ مليم جنيه مليم جنيه والباقى من الثمن وقدره دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد امامنا وامام الشاهدين من يد « ب » وماله ليد « أ » ، وعليه يعطى هذا الآخر له بموجب هذا مخرصة تابة ونهائية بثمن المبيع جيمسه .

المادة الخامسة : يقرر « ب » بأنه عاين المقسار المبيع حق رقبته بموجب هذا العقد ، المعاينة التامة النهائية للجهالة شرعا ، وأنه قبل مشتراه بحالته الراعنة دون أن يحق له الرجوع على « أ » بأى شىء بسبب ذلك .

المادة السادسة : بما أن « أ » احتفظ بحق الانتفاع ، فيتعهد بموجب هذا أن يستعمل المقار بحالته الراعنة وبحسب ما أعد له ، وأن يديره ادارة حسنة ، وأن يبذل من العناية فى المحافظة عليه وصيالته ما يبخله الشخص المعتاد ، وفى حالة مخالفته ذلك يكون لـ « ب » الحق فى نزع المقار من تحت يده واتامة نفسه حارسا قضايا عليه بدون أجر ، وقد قبل « أ » صراحة ذلك من الآن كما قبل اختصاص السيد قاضى الأمور المستعجلة ، هذا فضلا عن حق « ب » فى حالة خطورة المخالفة فى اعتبار حق الانتفاع منتهيا من تلقاء نفسه دون أن يلزم بدفع أى تعويض عن ذلك لـ « أ » .

المادة السابعة : بمجرد وفاة « أ » ينتقل حق الانتفاع قانونا الى « ب » مشترى حق الرقبة او من يحل محله مع كل ما يترتب على ذلك قانونا .

المادة الثامنة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتنام استيفائه ، على عاتق « ب » .

المادة التاسعة : قد وكل « ب » بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى فى تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفى اتمام اجراءات الشهر .

(1) ملاحظة : ينص عا اذا كانت لرض المقار مفروض عليها مقابل تحسين لم لا وعن يتحمل بمقابل التحسين (يراجع ما ورد بهذا الشأن فى صيغة البيع رقم ١٩) .

الصيغة رقم ٧٤

عقد رسي بيع حق الانتفاع لأشخاص

وحق الرقبة الآخرين (١)

Acte Authentique de Vente du Droit d'Usufruit
à Certaines Personnes et de la Nue Propriété à d'Autres

تنسخ ديباجة العقد الرسي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بن ومنه وجنسيته وديانته ومقيم
بائع ، طرف أول .
ثانياً : « ب » بن
ثالثاً (ج) بن
مشتري حق الانتفاع ، طرف ثان .
رابعاً (د) بن
مشتري حق الرقبة ، طرف ثالث .

أقر המתعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الأولى : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية « ٦ » الطرف الأول إلى أفراد الطرف الثاني والطرف الثالث المتباينون لذلك ، وبطريق التضامن والتكافل فيما بينهم العقار الآتي :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار وشكوكه مع ذكر تكليفه ، وكل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشتتات دون استثناء شيء .

مس ط ف

ملاحظة : وإذا كان العقار أحياناً تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز والمحافظة وأسماء الأحياء وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والأدوات الزراعية والسواقي والأشجار والتخيل والمباني وما يتبع الأحياء من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شيء .

(١) ملاحظة : يلتجأ إلى مثل هذا العقد ، إذا ما كان المشتري لم يبرق ذكورا وأراد أن يمنع المعسبة من الارث ، فيشتري حق الانتفاع له ولزوجته مدى حياتهما وحق الرقبة لبناته .

المادة الثانية : يقر « ١ » بأن العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « ١ » أيضا بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، كالأرهن والاختصاص والامتياز ويحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفًا ولا محكرًا فيما عدا

كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : وإذا كان هذا العقار مبنيا حديثا يمكن إضافة :

« كما أن مبنى هذا العقار مطابقة للتوانين واللوائح المعمول بها وليس عليها أى حق امتياز لصالح الذين تولوا البناء » .

المادة الرابعة : هذا البيع صادر لأفراد الطرف الثانى عن حق الانتفاع فخط للطرف الثالث عن حق الرقبة .

مليم جنيه

المادة الخامسة : تم هذا البيع وقبل بثمن اجمالى وجزائى قدره (وإذا كان موضوع البيع اطمينا يذكر مليم جنيه

سعر الوحدة مع جملة الثمن) عن العقار المبيع جميعه ، من ذلك ثمن حق الانتفاع ومبلغ مليم جنيه

..... ثمن حق الرقبة ، ويعترف « ١ » بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد وفى غير حضورنا مليم جنيه

وحضور الشاهدين مبلغ من أفراد الطرف الثانى ، ومبلغ من الطرف الثالث ، مليم جنيه

والباقي من ثمن حق الانتفاع وقدره مبلغ دفع نقدا وعددا بمجلس هذا العقد املانا وامام مليم جنيه

الشاهدين من يد أفراد الطرف الثانى ومالهم ليد « ١ » ، كما أن باقى ثمن حق الرقبة وقدره دفع بنفس الطريقة من يد الطرف الثالث وماله ليد « ١ » ، وعليه يعطى هذا الأخير بموجب هذا لكل من أفراد الطرف الثانى والطرف الثالث مخالصة تامة ونهائية بثمن المبيع جميعه .

المادة السادسة : يقر الطرف الثانى والثالث أنهم عاينوا العقار المبيع بموجب هذا العقد ، المعاينة النابعة من المعاينة الشرعية ، وأنهم قبلوا بمشتراة بحالته الراهنة دون أن يحق لهم الرجوع على « ١ » بأى شئ بسبب ذلك .

المادة السابعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يكون لأفراد الطرف الثانى صاحبى حق الانتفاع ، تسلم العقار فوراً وتحصيل إيجاره ، كما يكون عليهما دفع العوائد وباقى الضرائب القانونية والمصرفات ، كل ذلك ابتداء من اليوم ، ومن جهة أخرى يعترف الطرف الثالث بأنه تسلم من « ١ » جميع مستندات ملكية العقار ، كما يعترف فريق الطرف الثانى بتسليمها عقود الإيجار بعد تحويلها اليهما .

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كانت ارض العقار مفروض عليها مقابل تحسين أم لا وعن يتحمل بمقابل التحسين (يراجع ما ورد بهذا الشأن فى صيغة البيع رقم ١٦) .

المادة الثامنة : يتمهد أفراد الطرف الثاني بطريق التفضل والتكافل فيما بينهما ، أن يستعلا العقار بحاقته الراحة ويحصب ما اعد له ، وأن يديره ادارة حسنة ، وأن يبذلا من العناية في المحافظة عليه وصيقلته ما يبخله الشخص المعتاد ، وفي حالة بنفالتهم ذلك يكون له «ج» الحق في نزع العقار من تحت يدهما وأثابة نفسه حارسا قضايا عليه بدون أجر ، وقد قبل افسراد الطرف الثاني ذلك مراعاة من الآن ، كما قبل اخصاص السيد قاضي الامور المستعجلة ، هذا فضلا من حق «ج» في حالة خطورة المخالفة في اعتبار حق الانتفاع منتهيا من تلقاء نفسه دون أن يلتزم بدفع أى تعويض على ذلك لأفراد الطرف الثاني .

المادة التاسعة : يكون حق الانتفاع مشتركاً بين أفراد الطرفين الثاني بواقع للنصف بشأناً لكل منهما مدى حياتهما ، وفي حالة وفاة أحدهما تتؤول حصته للباقي على قيد الحياة ، وعلى ذلك فلا ينتقل حق الانتفاع لـ «ج» مشترى الرقبة أو ورثته إلا بوفاة صاحبه حق الانتفاع .

المادة العاشرة : يتحمل أفراد الطرف الثاني الرسوم النسبية لثمن حق الانتفاع ، كما يتحمل الطرف الثالث الرسوم النسبية لثمن حق الرقبة .

أما رسوم الشهر والحفظ وخلافه واتصالب الحماية ، فمناصفة بينهما .

المادة الحادية عشرة : تد وكل كل من أفراد الطرف الثاني والطرف الثالث بموجب هذا ، السيد الأستاذ الحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذي الخاصة بكل منهم وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنهم ، وفي اتمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٧٥

عقد رسمى بهبة حق انتفاع

Acte Authentique de Donation d'un Droit d'Usufruit

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : «أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيمه
ثانياً : «ب» بن
مشتري طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الإتي نصه :

المادة الأولى : وهب «أ» بموجب هذا العقد واسقط وتنازل بغير عوض وبدون مقابل ، مع كافة الضمانات الفعلية والقانونية ، الى «ب» الطرف الثاني القابل لذلك ، حق الانتفاع مدى حياة هذا الأخير عن العقار الآتى :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والتقسيم والشيخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكليفه وكل مايتبع ذلك من ملحقات ومشتلات ، دون استثناء شيء .

ملاحظة : وإذا كان العقار اقليانا تفكر المساحة الاجمالية والتوالى والراكر والمحافظة واسماء الاحواض وارقامها وارقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار والنخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراو ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الثانية : يقر « أ » بأن العقار المذكور ملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « أ » ايضا بأن العقار المذكور خال من كلفة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاع ، ظاهرة كانت أم خفية ، وأنه ليس موقوفًا ولا محكرًا .

المادة الرابعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يكون لـ « ب » الحق في تسلم العقار فورًا وتحصيل ايجاره ، وعليه دفع الموائد وبالقى الضرائب القانونية والمصروفات ، كل ذلك ابتداء من اليوم ، كما يعترف بتسليمه عقود الأيجار بعد تحويلها اليه .

المادة الخامسة : على « ب » ان يستعمل العقار بحالته الرانة وبحسب ما اعد له وان يديره ادارة حسنة ، وأن يبذل من العناية في المحافظة عليه وصيانتها ما يبذله الشخص المعتاد ، وفي حالة مخالفته ذلك يكون لـ « أ » الحق في الرجوع في هذه الهبة واسترداد العقار الموهوب واعتبار حق الانتفاع منتهيا من تلقاء نفسه ودون حاجة لاي تنبيه أو انذار .

المادة السادسة : بمجرد وفاة « ب » يعود حق الانتفاع الى « أ » مالك الرقبة أو من يحل محله .

المادة السابعة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتنام استيفائه ، على عاتق « أ » الواهب وحده .

المادة الثامنة : قد وكل « ب » بموجب هذا السيد الأستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من صور أخرى نيابة عنه ، وفي اتمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٧٦

عقد رسمى يبيع عقار لجهة اشخاص

على ان تؤول ملكيته في النهاية لمن يبقى منهم على قيد الحياة
Acte Authentique de Vente d'un Immeuble à Plusieurs Personnes
Comportant Convention de dévolution de la Nue Propriété
à la Survivante

نسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ٢٣

حضر كل من :

اولا «أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا «ب» بن
ثالثا «ج» بن
رابعا «د» بن
خامسا «هـ» بن مشتركون ، طرف ثانى .

اقر المتعاقدون باهليتهم للتصرف وطلبوا منا تحرير العقد الاتى نصه :

ملاحظة : نسخ جميع مواد عقد البيع الرسمى من الصيغة رقم ١٦ ، مع التعديلات الآتية :

المادة الاولى : يعزل السطر الاول من المادة كالاتى :

باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات المغطاة والقانونية « أ » الطرف الاول الى
افراد الطرف الثانى ، وبطريق التضامن والتكافل فيما بينهم ، وبواقع الثلث بالمشاع لكل منهم القابلون
لذلك العقار الاتى :

المادة السابعة : تضاف مادة جديدة بين المادتين السادسة والسابعة ، نصها كالاتى :

« اتفق افراد الطرف الثانى كشرط تحرر بينهم على استقاط حق من يتوفى منهم فى ملكية العقار المبيع ،
على ان تؤول حصته للباقيين بينهم بالتساوى ، وهكذا بحيث يصبح من يبقى منهم اخيرا على قيد الحياة المالك
الوحيد للعقار دون ائضى منازعة ، اذ يعتبر ان من توغوا قبله ، لم يكن لهم سوى حق انتفاع حال حياتهم
على انصبتهم وان هذا الحق زال بوفااتهم وانتقل الى من يبقى على قيد الحياة .

وعلى ذلك حظور على كل منهم التصرف فى حصته باى نوع من التصرفات اذ تقع مثل هذه التصرفات
باطلة ولا يحتج بها على الباقين .

(١) ملاحظة : هذا العقد يلجأ اليه فى حالات خاصة يكون غرض المتماثلين عدم ايلولة حصة من يتوفى منهم
قبل الآخرين لورثته .

الباب الثامن

حق الاستعمال وحق السكنى

Le Droit d'Usage et le Droit d'Habitation

(م ١١٦ - ١١٨ مثنى)

الصيغة رقم ٧٧

عقد رسمى ببيع عقار مع الاحتفاظ بحق السكنى

Acte Authentique de Vente d'un Immeuble
avec Réserve du Droit d'Habitation

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم بائع ، طرف اول .
ثانيا : (ب)
..... مشتر ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الاثني نصه :

المادة الاولى : باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية (١) الطرف الاول الى (ب) الطرف الثانى القابل لذلك ، العقار الاثني :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشياخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العقار وتسكيونه مع ذكر تكليفه وكل مايتبع ذلك من بلحقات ومشتلات ، دون استثناء شئ .

المادة الثانية : يقر « ا » بان العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « ا » ايضا بان العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، ايضا كان نوعها ، كالأرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاع ظاهرة او خفية ، وأنه ليس موقوف ولا محكرا ، فباعه
كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وهادئة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : وإذا كان هذا المقار مبنيا حديثا يمكن إضافة :

« كما أن مباني هذا المقار مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها ، وليس عليها أى حق امتياز لصالح المتولين الذين تولوا بنائها » .

المادة الرابعة : يقر ويعترف «ب» بأنه عين المقار المبيع بموجب هذا العقد ، المعينة العامة الثانية للجهة شرعا ، وأنه قبل مشتره بحالته الراهنة ، دون أن يحق له الرجوع على « أ » بأى شيء بسبب ذلك .

المادة الخامسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح «ب» المالك الوحيد للمقار المبيع ، ويحق له أن يقوم بتسليمه فوراً وتحصيل إيجاره ، فيما عدا الدور الأرضي المثل بحق سكن « أ » وأسرته ، كالمبين بعد ، ويكون على «ب» دفع عوائد المقار جميعه والغرائب القانونية والصروفات ، بما فيها استهلاك المياه وأجرة البواب ، كل ذلك ابتداء من اليوم ، كما يعترف بأنه تسلم من « أ » جميع مستندات الملكية وعقود الإيجار بعد تحويلها إليه ، والمستندات الأخرى المتعلقة بهذا المقار .

المادة السادسة : اتفق الطرفان صراحة على أن يحتفظ « أ » بحق سكن الدور الأرضي من المنزل المبيع هو وأسرته الخاصة أنفسهم مدى حياته وبدون مقابل ، وقد روعى هذا في تحديد ثمن المقار المبيع .

المادة السابعة : على « أ » أن يستعمل الدور الأرضي المخصص لسكناه بحالته الراهنة وبحسب ما أعدد له ، وأن يبذل من العناية في المحافظة عليه وصيانته ما يبذله الشخص المعتاد ، ويحظر عليه التنازل عن هذا الحق لأى شخص إطلاقاً مهما كانت الظروف ، وفى حالة مخالفته ذلك ، يكون لـ «ب» الحق في نزع الجور الأرضي من تحت يده واعتبار حق السكن منتهياً من تلقاء نفسه ، دون أن يلتزم بدفع أى تعويض له عن ذلك .

المادة الثامنة : يتعهد «ب» وورثته من بعده بأن يؤمنوا على المقار موضوع هذا العقد طالما أن « أ » معه على ملزم جنيه

تقيد الحياة ضد الحريق لدى إحدى شركات التأمين ببلغ في ظرف يوماً من تاريخه ، وفى حالة حصول حريق ينتقل حق « أ » بطريق الأولوية والامتياز على ما قد يستحق من تعويض ، ويحق له استخدام قيمة التعويض في إعادة تشييد الدور المحتفظ له بحق سكناه أو تربيته .

المادة التاسعة : ينتهى حق السكن المحتفظ به بموجب هذا العقد بمجرد وفاة « أ » ويكون ورثته ملزمين بإخلاء الدور المحل بالحق المذكور في ظرف شهر من تاريخ الوفاة ، والا يكونوا ملزمين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم بدفع تعويض قدره عن كل يوم تأخير ، وذلك دون حاجة لأى تنبيه أو إنذار ، وهذا التعويض لا رقابة للقضاء عليه ، فضلاً عن حق «ب» في رفع دعوى إخلاء ضدهم أمام القضاء المستعجل .

المادة العاشرة : بصرفات هذا العقد وأتعباه وكل ما يلزم لتمام استيفائه ، على عاتق «ب» المشتري .

المادة الحادية عشرة : قد وكل كل من « أ » و «ب» بموجب هذا العقد السيد الأستاذ المحلى في تسلم صورة هذا العقد التفضيحية الخاصة به ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفى انتام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٧٨

عقد هبة رسمي بمغوض لمصلحة الغير (إنشاء حق سكنى له)

Acte Authentique de Donation Grevée de Charges au Profit
d'un Tiers (Constitution d'un Droit d'Habitation)

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وأهب ، طرف أول .
ثانياً « ب » بن
بموهوب له ، طرف ثانى .
ثالثاً (ج) بن
صاحب حق السكن ، طرف ثالث .

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : وهب « أ » بموجب هذا العقد واستغنى وتنازل مع كافة الضمانات الفعلية والقانونية الى « ب »
العابل لذلك ، المقار الآتى :

بيان المقار

يذكر رقم المقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف المقار وتكوينه مع
ذكر تكليفه وكل مايتبع ذلك من ملحقات ومشتبلات ، دون استثناء شيء .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كان المقار أطيانا تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمراكز والمحافظة
وأسماء الاحواض وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي
والاشجار والنخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراو ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الثانية : يقر « أ » بأن المقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « أ » أيضاً بأن المقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، كالرهن
والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس بموقوف ولا محكراً ، فيما
عدا

(١) ملاحظة : ينص عما إذا كانت أرض المقار مغروص عليها مقابل تحسين أم لا وعن يتحمل بمقابل

التحسين (يراجع ما ورد بهذا الشأن في صيغة رقم ١٩) .

المادة الرابعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح «ب» الملك الوحيد للمعار الموهوب ويحق له أن يقوم بتسليمه فوراً وتحصيل أيجاره ، كما عليه دفع العوائد وباتى الضرائب القفونسية والمصروفات ، كل ذلك ابتداءً من اليوم ، ومن جهة أخرى يعترف «ب» بأنه تسلم من «أ» جميع مستندات الملكية وعقود الإيجار بعد تحويلها إليه ، والمستندات الأخرى المتعلقة بهذا المعار .

المادة الخامسة : تمت هذه الهبة في مقابل تمهد «ب» بموجب هذا العقد بترك الدور الأرضى من المعار الموهوب (أو كذا عدلان من الأطنان الموهوبة) لـ «ج» ما دام هذا الأخير على قيد الحياة للانتفاع به بشخصه بنفسه أو تاجيره لغيره بغير عوض وبدون مقابل ، وعلى ذلك فلا يلزم «ج» بدفع أى شيء من الضرائب أو العوائد أو مصروفات الصيانة والحراسة أو استهلاك المياه ، إذ يلتزم «ب» بها وحده ، ولكل من «أ» و «ج» حق إجبار «ب» أو ورثته من بعده على تنفيذ هذا .

المادة السادسة : في حالة وفاة «ب» يكون ورثته ملزمين بطريق التفاسين والتكافل ودون انقسام بينهم ، بالاستمرار في تنفيذ جميع تعهدات مورثهم قبل «ج» المترتبة على هذا العقد .

المادة السابعة : بمجرد وفاة «ج» ينتهى حق الانتفاع المترر له بموجب هذا العقد وتبرأ ذمة «ب» وورثته من كل التزام نحوه .

المادة الثامنة : يتعهد «ب» وورثته من بعده ، بعدم التصرف في المعار الموهوب مدى حياة «ج» ضماناً لانتفاعه وكل تصرف يصدر من «ب» عن هذا المعار يعتبر ملغى وكان لم يكن .

المادة التاسعة : يقر كل من أطراف التعاقد بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، محلاً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه أخطار الطرفين الآخرين أو من يحل محلهما بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة العاشرة : مصروفات هذا العقد وأتعابه وكل ما يلزم لتبام استيفائه ، على عاتق «ب» وحده .

المادة الحادية عشرة : قد وكل كل من الأطراف بموجب هذا السيد الحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية الخاصة به ، وما يلزم من المسور الأخرى وفي اتمام إجراءات الشهر .

الباب التاسع

حقوق الارتفاق

Les Servitudes

(م ١٠١٥ - ١٠٢٩ مذكى)

الصيغة رقم ٧٩

عقد رسمى بإنشاء حق ارتفاق بين عقارين متجاورين

Acte Authentique de Constitution d'une Servitude
Entre Deux Immeubles Contigües

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

هضر كل من :

اولا : (ا) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن
طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يمتلك « ا » العقار الآتى بيانه بطريق بموجب

بيان العقار

يفكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والحافطة والمساحة والحدود والتكليف .

ملاحظة : اذا كان العقار قطعة أرض زراعية تذكر مساحتها والناحية والمركز والحافطة والحوض ورقم القطعة وحدودها وتكليفها .

كما تملك « ب » العقار الآتى بيانه بطريق بموجب

بيان العقار

(تذكر نفس البيانات)

ورغبة منهما فى إنشاء حق ارتفاق مرور (او مائل) للخدمة المشتركة للعقارين المتجاورين ، فقد اتفقا على ترك مساحة من الأرض بمسطحها مترا مربعا محدودة كالاتى :

المادة الثانية : أخذت مساحة القطعة المذكورة أعلاه بواقع مترا مربعا من العقار الأول المملوك لـ « أ »
وحدود هذا الجزء كالآتي
كما أخذ من العقار الثاني المملوك لـ « ب » الجزء الياقي ومساحته مترا مربعا ، وحدوده
كالآتي :

المادة الثالثة : تخصص قطعة الأرض الموضحة بمعالمها وحدودها أعلاه لخدمة العقارين السالتي الذكر كحق
ارتفاق مرور (أو مطل) لمتنعمتهما المشتركة ، وعلى كل من المتعاقدين أو من يخل محلها المحافظة على النظافة
التي وضعت لتحديد هذه القطعة وعدم شغلها بما يعطل استعمالها لما خصصت له وتكون مصروفات
صيانتها مناصفة بينهما .

المادة الرابعة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه وشهره يتحملها الطرفان مناصفة بينهما .

المادة الخامسة : تد وكل كل من « أ » و « ب » بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسلم
الصورة التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى ، تلبية عنه وفي اتمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٨٠

عقد رعي بترتيب حق ارتفاق مرور

Acte Authentique de Constitution d'une Servitude de Passage

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته
وديانته ومقيم طرف اول .
ثانيا : (ب) بن
..... طرف ثان .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف وطليا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الأولى : يمتلك « أ » العقار الآتي بيانه بطريق بموجب

بيان العقار

(تنسخ البيانات من الصيغة رقم ٧٩)

كما يمتلك « ب » العقار الآتي بيانه ، بطريق بموجب

بيان العتبار

(تفكر نفس البيئات) .

ولأن العتار المبلوك لـ «ب» يقع خلف العتار المبلوك لـ « ا » ، وليس له منفذ يصله بالشارع العمومي وهو شارع فقد قبل « ا » أن يرتب حق مرور على عقاره لمنفعة عتار «ب» .

المادة الثانية : رتب « ا » بموجب هذا بصفة دائمة ومستمرة ، حق ارتفاق مرور على العتار المبلوك له عبارة من مرطوله مترا بعرض محدود كالاتي
وذلك لخدمة العتار المبلوك لـ «ب» .

لميم جنبه

المادة الثالثة : تم ترتيب حق الارتفاق المذكور في مقابل مبلغ تدفع من «ب» الى « ا » بالكيفية الآتية :

(أو في مقابل ائونة سنوية قدرها تدفع في من كل سنة) .

المادة الخامسة : يلزم « ا » وخلفاؤه من بعده ، بالحفاظة على الممر المذكور من حيث الموقع والاطوال ، كما يتعهد بعدم شغله بما يعطل استعماله لما خصص له ، وتكون مصروفات صيانة هذا الممر وتنظيفه على عاتق الطرفين مناصفة بينهما .

المادة السادسة : مصروفات هذا العقد وأتعابه واستيفائه على عاتق «ب» وحده .

المادة السابعة : تد وكل «ب» بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسلم الصورة التنفيذية من هذا العقد ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٨١

عقد رسمي بترتيب حق ارتفاق لصرف مياه

Acte Authentique de Constitution d'une Servitude d'Ecoulement des Eaux

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (ا) بن سن ومهنته وجنسيته
وديلته ومقيم طرف اول .
ثانيا : (ب) بن طرف ثان .

اقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يمتلك « ا » الاطيان الآتى بياتها :

بيان العقار

س ط ف

(تذكر المساحة الاجبالية والنواحي والمركز والحافطة واسماء الاحواض وارقابها وارقام القطع وحدود كل قطعة مع بيان تكليفها) .

وقد آلت اليه ملكيتها بطريق بموجب مقدارها وبياتها كالآتى :

(تذكر نفس البيانات) .

قد آلت اليه ملكيتها بطريق بموجب

المادة الثانية : انشأ « ا » في اطيانه الموضحة اعلاه لخدمتها في عملية الصرف ، مصرفا موصلا الى مصرف العموس ومحدود كالآتى : وقد قبل ان يسمح لـ «ب» في استعمال المصرف المذكور لخدمة اطيانه ايضا .

المادة الثالثة : رتب « ا » بموجب هذا بصفة دائمة ومستمرة ، حق ارتفاق صرف على المصرف المملوك له سالف الذكر ، لخدمة اطيان «ب» ، وكل من يحل محله في ملكيته لها ، وعلى « ا » وخلفائه النص على ذلك صراحة في عقود التصرف التى تصدر منه لغيره عن الاطيان المرتفق بها .

مليم جنية

المادة الرابعة : تم ترتيب حق الارتفاق المذكور في مقابل مبلغ دفع من «ب» لـ « ا » بالكيفية الآتية:

مليم جنية

(او في مقابل اتاوة سنوية قدرها تدفع في من كل سنة) .

المادة الخامسة : يلتزم « ا » وخلفاؤه من بعده ، بالحفاظة على المصرف المرتفق به ، من حيث الموقع والمناسيب والاطوال ، كما يلتزم بعدم الانيان بأى عمل من شأنه تعطيل استعماله بصورة مرضية لما خصص له وتكون مصروفات تطهير المصرف وصيانته على عاتق الطرفين مناصفة بينهما .

المادة السادسة : مصروفات هذا العقد واتمابه واستيفائه ، على عاتق «ب» وحده .

المادة السابعة : قد وكل «ب» بموجب هذا السيد الاستاذ الحامى في تسلم الصورة التنفيذية من هذا العقد ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

الصيفة رقم ٨٢

عقد رسمی بانشاء حائط مشترك بين عقارين متجاورين

Acte Authentique de Constitution d'un Mur Mitoyen
Entre deux Immeubles Contigus

تمسح ديياجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (ا) بن من ومهنته وجنسيته وديانته
 ومقيم بائع ، طرف اول

ثانيا : (ب) بن بمشتري ، طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصفه وتكوينه مع ذكر تكليله .

كما يمتلك «ب» العقار الآن ببيانه ، بطريق بموجب

بيان العقار

(تفكر نفس البيانات) .

ونظرا لأن الحد من العقار الأول، المملوك لـ « أ » ، ملاصق للحد
من العقار الثاني، المملوك لـ « ب » ، فرغبة منهما في فصل العقارين اتفقا على أقامة حائط مشترك بينهما
بمسك سم ، وبارتفاع مترا على مساحة من الأرض مسطوحها * * مترا ربعا
بطول في عرض تؤخذ مناصفة من كل من العقارين المذكورين .

المادة الثانية : يبنى الحائط المذكور من (نذكر مواد البناء) بمعرفة الطرفين وتحت اشرافهما ، على أن يتحمل كل منهما نصف مصروفات البناء والصيانة .

المادة الثالثة : تصبح ملكية هذا الحائط مناصفة بالمشاع بين الطرفين ، وكل من يحل محلها ، وتخصص لمنفعة المقارين سألني الذكر .

المادة الرابعة : جميع مصروفات هذا العقد واستيفائه التام ، يتحملها الطرفان مفاصة بينهما .

المادة الخامسة : تد وكل كل من «أ» و «ب» بموجب هذا المبدأ الأستاذ المحامي في تملص الصورة التنفيذية من هذا العقد الخاصة به ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي انهام إجراءات الشهر .

(١) ملاحظة : تحرر نفس هذه الصيغة مع استبدال كلمة حائط بـ (خندق) إذا كان العتاران المطلوب فصلهما عبارة عن قطعتي أرض زراعتين .

الباب العاشر

الهبية

La Donation

(م ٨٦ — ٥٠٤ مدنى)

الصيغة رقم ٨٣

مقد هبة رسمى بدون عوض

Acte Authentique de Donation Gratuite

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا « أ » بن ومنهنته وجنيسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن
موهوب له ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : وهب « أ » بموجب هذا العقد ، واستقط وتنازل بغير عوض وبدون مقابل ، مع كافة الضمانات الفعلية والقانونية الى « ب » القابل لذلك ، العقار الآتى :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشياخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكليفه وكل مايتبع ذلك من ملحقات ومشتلات ، دون استثناء شيء .

ملاحظة : وإذا كان العقار اطمينا تذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمراكز والمحافظة وأسماء الاحواض وأرقابها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار والتخيل والبساتى وما يتبع الاطيان من مراو ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الثانية : يقر « أ » بأن العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « ١ » أيضا بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاع ، ظاهرة او خفية وأنه ليس موقوفاً ولا محكراً (١) .

المادة الرابعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح «ب» المالك الوحيد للعقار الموهوب ، ويقر بأنه تسلمه فعلاً ، وله تحصيل ايجاره ، كما عليه دفع العوائد وباتى الضرائب القانونية والمصرفات ، كل ذلك ابتداء من اليوم ، ومن جهة أخرى يعترف «ب» بأنه تسلم من « ١ » جميع مستندات الملكية وعقود الإيجار بمعد تحويلها اليه ، والمستندات الأخرى المتعلقة بهذا العقار .

المادة الخامسة : جميع مصرفات هذا العقد واتعابه واستيفائه التام ، على عاتق « ١ » الواهب وحده .

المادة السادسة : قد وكل «ب» بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسلم الصورة التنفيذية من هذا العقد ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي اتمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ٨٤

عقد هبة رسمى بدون عوض

من والد لولده القاصر أو جد لحفيده القاصر

Acte Authentique de Donation Gratuite par un Père
à son Fils Mineur ou par un Grand-Père à son Petit-Fils Mineur

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولاً « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً « ١ » بن سن بصفته ولياً طبيعياً على ابنه (أو بنته) القاصر
(أو حفيده أو حفيده القاصر اذا كان الواهب الجد)
..... موهوب له ، طرف ثان .

أقر الحاضر عن نفسه وبصفته بأهليته للتصرف . وطلب منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : وهب « ١ » بصفته الشخصية ، بموجب هذا العقد ، واسقط وتنازل بغير عوض وبدون مقابل ، مع كافة الضمانات الفعلية والقانونية لـ القاصر والقابل عنه (أو عنها) « ١ » بصفته ولياً شرعياً عليه (أو عليها) العقار الآتى :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشوارع والقسم والشياخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكليفه وكل مايتبع ذلك من ملحقات ومشتملات ، دون استثناء شيء .

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كانت ارض العقار مفروض عليها مقابل تحسين أم لا .

مس ط ف

ملاحظة : وإذا كان العقار أمينا فنذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمراكز والمحافظة
وأسماء الأحواض وأرقتها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والأدوات الزراعية والنسوان
والأشجار والنخيل والمباني وما يتبع الأطيان من مراو ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الثانية : يتر « ١ » بصفته الشخصية بأن العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يتر « ١ » الواهب بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، كالرهن
والإختصاص والانتياز وحقوق الانتفاع والارتفاع ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفاً ولا محكراً .

المادة الرابعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح القاصر ، الملك الوحيد للعقار الموهوب
ويتر « ١ » بصفته ولياً طبيعياً على القاصر الموهوب له ، بأنه تسلمه فعلاً ، وله تحصيل أيجاره كما عليه
دفع العوائد وبإتالي الضرائب القانونية والمصروفات ، كل ذلك ابتداء من اليوم .

المادة الخامسة : تمهد « ١ » الواهب بالآ يتصرف في العقار الموهوب بالبيع أو الرهن ، لا بصفته الشخصية ، ولا
بصفته ولياً طبيعياً ، طالما أن الموهوب له (أو لها) القاصر تحت ولايته الشرعية .

المادة السادسة : جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه واستيفائه التام ، على عاتق « ١ » الواهب وحده .

المادة السابعة : قد وكل بموجب هذا « ١ » ، بصفته ولياً شرعياً على القاصر الموهوب له السيد الأستاذ
المحامي ، في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي أنتم إجراءات
الشهر .

الصيغة رقم ٨٥

عقد هبة رسمي

في مقابل سداد دين مضمون بحق عيني على العقار الموهوب

Acte Authentique de Donation Contre Paiement

d'une Dette Hypothécaire Grevant l'Immeuble Objet de la Donation

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً « ١ » بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وأهب ، طرف أول .
ثانياً « ب » بن موهوب له ، طرف ثان .

(١) ملاحظة : ينص عا إذا كانت أرض العقار مفروض عليها مقابل تحسين أم لا .

اقر الحاضران بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : وهب « ا » بموجب هذا العقد واستط وتنازل ، مع كافة الضمانات الفعلية والقانونية ، لـ « ب »
القبيل لذلك ، العتار الآتى :

بيان العتار

يذكر رقم العتار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العتار وتسكيته مع
ذكر تكليفه وكل مايتبع ذلك من ملحقات ومشتملات ، دون استثناء شيء .

ملاحظة : واذا كان العتار اطمينا فنذكر المسلحة الاجبالية والنواحي والمراكز والمحافظة
واسماء الاحواض وارقامها وارقام كل قطعة وحدودها مع فكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي
والاشجار والتخيل والباني وما يتبع الاطيان من مرلو ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الثانية : يقر « ا » بأن العتار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « ا » ايضا بأن العتار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالرهن
والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة او خفية ، وانه ليس بموقوف ولا محكرا فيما
عدا

المادة الرابعة : تبت هذه الهبة ، في مقابل تمهد « ب » بالقيام بسداد قيمة الحقوق العينية المذكورة بالمادة
السابقة ، المنقل بها العتار الموهوب من اصل وغوائد وملحقات التي بلغت حتى اليوم مبلغ
بخلاف ما يستجد من الفوائد والملحقات وذلك دون اذى تدخل او مسؤولية على « ا » الواهب ، وبشرط
ان يتم هذا السداد في ظرف من تاريخه لنبرا فية « ا » من هذه الديون نهائيا ، والا كان
من حق هذا الاخير الرجوع في الهبة واعتبار هذا العتد منسوخا من تلقاء نفسه ، ودون حاجة لاي تنبيه
او انذار .

المادة الخامسة : بمجرد التوقيع على هذا العتد ، يصبح « ب » الملك الوحيد للعتار الموهوب ، ويقر بانه تسلمه
فعلا ، وله تحصيل ايجاره ، كما عليه دفع الموائد وباقي الضرائب القانونية والمصرفات ، كل ذلك ابتداء
من اليوم . ومن جهة اخرى يعترف « ب » بانه تسلم من « ا » جميع مستندات الملكية وعقود الاجار بعدد
تحويلها اليه والمستندات الاخرى المتعلقة بهذا العتار .

المادة السادسة : جميع مصروفات هذا العتد واتعابه واستيفائه التام ، وكذا مصروفات شطب القيد الموضحة
اعلاه واتعابه على عاتق « ا . الواهب (او « ب » الموهوب له) وحده .

المادة السابعة : تد وكل « ب » بموجب هذا السيد الاستاذ المخاضى في تسلم صورة هذا العقد التنفذية
وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

(١) ملاحظة : ينصر عما اذا كانت ارض العتبار خاضعة لقبال التحسين لم لا .

الصحيفة رقم ٨٦

عقد هيئة رسمي

في مقابل سنداد ديون الواهب

Acte Authentique de Donation contre Paiement des Dettes du Donateur

ملاحظة : تشيخ جميع مواد عقد الهيئة الرسمي ، في مقابل سداد دين مضمون بحق عيني على العقار الموهوب من الصيغة رقم ٨٥ ، على أن يستبدل بالمادة الرابعة النص الآتي :

المادة الرابعة : تمت هذه الهبة في مقابل تعهد «ب» بالقيام بسداد الديون المستحقة على «أ» الآتي بيانها :

ملیم جنیہ

..... - 1

..... — ۲

..... - ۲

..... = {

على الأزيد المبلغ الذي يدفع من «ب» لسداد جميع هذه الديون من أصل وفوائد وملحقات عن مبلغ ، ويكون السداد دون أدنى تدخل أو مسئولية على « ١ » الواهب ، ويشرط أن يتم ذلك في ظرف من تاريخ توقيع المقدن لبراءة « ١ » من الديون المذكورة نهائياً ، وإذا تأخر «ب» عن سداد كل هذه الديون أو بعضها لحق - « ١ » الرجوع في الهبة ، واعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار .

الصيغة رقم ٨٧

عقد هیبة رسمی

في مقابل ترتيب مرتب للواهب مدى حياته مضمون برهن

Acte Authentique de Donation contre Constitution d'une Rente Viagère
au Profit du Donateur Garantie par une Hypothèque

تنسخ فيياجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر کل من :

اولا «ا» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته

..... وقتیم : واہب ، طرف اول .

ثانياً «ب» بن

..... موهوب له ، طرف ثان .

(١) ملاحظة : القائمة الخاصة بهذا العقد تحرر كالصفة رقم (١.٩) .

أثر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : وهب « أ » بموجب هذا العقد واسقط وتنازل ، مع كافة الضمانات الفعلية والقانونية ، لـ « ب »
القابل لذلك المعيار الآتى :

يعلن العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع
ذكر تكليفه وكل مايتبع ذلك من ملحقات ومشتملات ، دون استثناء شئ .

ملاحظة : وإذا كان العقار لطيفا تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز
والمحافظة وأسماء الاحواض وأرقابها وحدود كل قطعة ، مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية
والسوائى والأشجار والنخيل والمباني ، وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شئ .

المادة الثانية : يقر « أ » أيضا بأن العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « أ » أيضا بأن العقار المذكور ، خال من كافة الحقوق العينية ، أيا كان نوعها ، كالمهرن
والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفاً ولا محكراً فيما
عدا (٩)

المادة الرابعة : بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح « ب » المالك الوحيد للعقار الموهوب ، ويحق له أن يقوم
بتسليمه فوراً وتحصيل أيجاره ، كما عليه دفع العوائد وباقى الضرائب القانونية والمصروفات ، كل ذلك
ابتداء من اليوم ، ومن جهة أخرى يعترف « ب » بأنه تسلم من « أ » جميع مستندات الملكية وعقود الإيجار
بعد تحويلها إليه ، والمستندات الأخرى المتعلقة بهذا العقار .

المادة الخامسة : تمت هذه الهبة في مقابل تعهد « ب » بموجب هذا العقد بأن يؤدي لـ « أ » القابل لذلك
مليم جنيه
ولأمره وأذنه وبمحله اقلته ، ما دام هذا الأخير على قيد الحياة ، مرتباً دورياً قدره مبلغ
شهرياً يدفع له في أول كل شهر ، ابتداء من أول شهر بموجب إيصالات موقع عليها منه .

المادة السادسة : ضماناً وتأميناً لسداد المرتبات والمصروفات القضائية وغير القضائية ، وكافة الالتزامات المترتبة
على هذا العقد ، يهرن « ب » الطرف الأول لصالح « أ » القابل لذلك ، المعيار الموضحة حدوده ومعامله
بالمادة الأولى من هذا العقد .

المادة السابعة : في حالة تأخر « ب » في سداد مرتب أشهر متوالية ، في مواعيد استحقاقها يكون لـ
« أ » علاوة على حقه الطبيعي في التنفيذ عليه بكافة الطرق القانونية للحصول على المرتبات المتأخرة ،
الرجوع في هذه الهبة واسترداد المعيار الموهوب فوراً ، وتكون المرتبات التى سددت قبل التأخر والمستحقة
السداد لغاية تسلم « أ » للعقار الموهوب حقاً مكتسباً له ، كل ذلك دون حاجة لائ تنبيه أو إنذار .

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كانت أرض العقار خاضعة لإقبال التحسين أم لا .

المادة الثالثة: دين « أ » غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من العقار المرهون ضامن لسداد جميع التزامات «ب» الجبينة بهذا العقد .

المادة التاسعة : في حالة وفاة «ب» يكون ورثته ملزمين بطريق التضامن والتكافل ودون انقسام بينهم بالاستقرار في أداء المرتب المقرر لـ « أ » ، وفي تنفيذ جميع التزامات «ب» بهذا العقد .

المادة العاشرة : يتوقف دفع المرتب المقرر بمجرد وفاة « أ » وتبرأ ذمة «ب» من كل التزام من تاريخ الوفاة .

المادة الحادية عشرة : لـ «ب» وخلفائه من بعده الحق في إجراء شطب القيد الذي يشهر عنه شطباً نهائياً بدون قيد ولا شرط ، بمصرفات على عاتقهم ، بمجرد وفاة « أ » وعلى السيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل موظف مختص إجراء التأشير بما تقدم على هابش القيد المذكور أعلاه ، بمجرد تقديم شهادة له دالة على الوفاة .

المادة الثانية عشرة : يتعهد «ب» وورثته من بعده ، بعدم التصرف في العقار الموهوب مدى حياة « أ » ضامناً لسداد المرتبات له في مواعيدها وعدم اضطراؤه الى معاملة الغير ، وكل تصرف يصدر من «ب» عن هذا العقار يعتبر ملغى وكأن لم يكن .

المادة الثالثة عشرة : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طوال مدة سريان هذا العقد محلاً مختاراً له بالمعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره ، عليه إخطار الطرف الآخر أو من يحل محله بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة الرابعة عشرة : بمصرفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتبام استيفائه وشهر قايمة الرهن ، وكذا بمصرفات شطب الرهن عند وفاة « أ » تكون جميعها على عاتق «ب» وحده .

المادة الخامسة عشرة : قد وكل كل من « أ » و «ب» بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية الخاصة به ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي انهاء إجراءات الشهر .

مادة اضافية

ملاحظة : في حالة تعدد افراد الطرف الثانى يضاف البند الآتى :

جميع افراد الطرف الثانى ، يكونون ملزمين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم ويدون انقسام ، في تنفيذ كافة نصوص هذا العقد .

الباب الحادى عشر

الوصية (١)

- Le Legs

(م ١١٥ — ١١٧ مئى)

(القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦)

الصيغة رقم ٨٨

وصية بقسمة اعيان تركه على ورثة الموصى

Testament Répartissant les Activités

d'une Succession entre les Héritiers du de Cujus

نسخ ديياجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر :

« أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومتيم وطلب اثبات الوصية الآتية :

يقر الحاضر بأن ورثته المنتظرين هم «ب» و «ج» و «د» و «هـ» (يذكر نسب كل منهم اليه) ، ومنعا لحصول
خلاف بينهم فى قسمة تركه بعد وفاته ، فقد اوصى بتقسيم هذه التركة بينهم كالآتى :

١ — اوصى لـ «ب» بـ ويقدر قيمته بببلغ

(١) ملاحظات هامة :

« أ » يشترط لصحة الوصية شكلا ان تكون :

١ — بإشهاد رسمى .

٢ — بمعد عرفى يصدق فيه على امضاء الموصى أو ختمه .

٣ — بمعد عرفى مكتوب كله بخط الموصى وموقع عليه باضائه .

«ب» تصح الوصية موضوعا بالثلث للوارث وغيره ، وتنفذ من غير اجازة الورثة .

« ج » تصح الوصية بما زاد عن الثلث ، ولكنها لا تنفذ فى الزيادة ، الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى .

« د » تصح الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصى .

« هـ » يكون للموصى له قبول الوصية أو رفضها ، ويعتبر انه ردها اذا اعلن باعلان رسمى مشتمل على بيان

كاف عن الوصية وطلب منه قبولها أو ردها ، ومضى على اعلانه بذلك ثلاثون يوما كاملة خلاف مواعيد
المسافة القانونية .

« و » تقبل الوصية أو ترد غنيا يختص بالموصى له القاصر والمحجور عليه ، ممن له الولاية على ماله بمعد
الذن الحكمة .

« ز » ويكون القبول من الجهات والمؤسسات والمنشآت ممن يمثلها قانونا .

ملاحظات :

(١) إذا كان الوصي به عقارا ينكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمصلحة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع فكر تكليفه .

س ط ف

«ب» وإذا كان الموصى به أطيانا فنكر المساحة الاجالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الأوحاش وأرقلمها وأرقلم كل قطعة وحسودها مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواني والاصجار والتخيل والبساتي ، وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن ، دون استثناء شيء .

وقد آلت ملكية هذا العقار للحاضر بطريق بموجب

مليم جنيه

٢ - أوصى لـ «ج» بـ ويقدر قيمته بمبلغ

٣ - أوصى لـ «د» بـ ويقدر قيمته بمبلغ

٤ - أوصى لـ «هـ» بـ ويقدر قيمته بمبلغ

على أن تؤول ملكية ما هو موصى به لكل من الوصي له من تاريخ الوفاة ، وعليه تسلمه بالحالة التي يكون عليها حينئذ ، دون أن يحق له الطعن في هذه الوصية ، بأي حال من الأحوال .

ويقرر الحاضر بأن الحصة التي خصصها لكل من الموصي لهم ، تعادل نصيبه الشرعي في التركة وإذا ظهر أن حصة أحدهم تزيد على ذلك ، فتعتبر الزيادة وصية خارج النصيب .

ونفيا يخصص بالأموال التي يتركها الحاضر نقدا ، سواء ان وجدت في منزله أم المصارف تقسم على الوصي لهم بعد استئزال مصروفات تشييع الجنائز بما يليق بمقام الحاضر ، وما جرى عليه العرف ، وجميع الديون الأخرى بنسبة ما يخص كلا منهم بطريق الارث شرعا ، كما يكون عليهم تحمل ديون التركة بنفس النسبة ، إذا لم توف الأموال التتدية المتروكة بسدادها .

وقرر الحاضر أخيرا بأنه قد أوصى بتعيين فلان ، منفذا لهذه الوصية ، ويكون له ما أحسنه التركة من اختصاصات وحقوق والتزامات .

الصيغة رقم ٨٩

وصية عامة لشخص واحد

Legs Universel à une Seule Personne

نسخ ديياجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر :

« أ » بن من ومهنته وجنسيته وديانته

ومقيم

أقر الحاضر بأهليته للتصرف ، وطلب منّا إثبات الوصية الآتية :

أوصى الحاضر بثلاث جميع ما يتركه عند الوفاة كتركة من منقول وعقار إلى «ب» بن

ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

(١) ملاحظة : يمكن اغفال فكر مشتعلات التركة .

وتشمل التركة المذكورة الآتي (تذكر مشتعلات التركة ، على ان توضح المقاررات
بالكيفية المذكورة بالصيغة رقم ٨٧) .

وتكون هذه الوصية مثقلة بالتزام الوصي له بالآتي : (تذكر الالتزامات) وعليه تنفيذها
في ظرف شهرا من تسلمه الاموال الموصى له بها ، وفي حالة مخالفته ذلك يحق لورثة الوصي طلب
ابطالها .

وقد عين الحاضر غلانا منفذا لهذه الوصية ، ويكون له ما لمصفي التركة من اختصاصات وحقوق والتزامات .

الصيغة رقم ٩٠

وصية عامة لعدة أشخاص

Legs Universel à Plusieurs Personnes

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ٨٨

على ان يذكر ان الوصية صادرة لـ «ب» و «ج» و «د» عن ثلث التركة ، على ان يختص «ب» بحصة قدرها
..... من هذا الثلث و «ج» بحصة قدرها و «د» بحصة قدرها

الصيغة رقم ٩١

وصية خاصة لعدة أشخاص

Legs à Titre Particulier à Plusieurs Personnes

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر :

« أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

أقر الحاضر بأهليته للتصرف ، وطلب منا تحرير الوصية الآتية :

أوصى الحاضر بالآتي :

أولا : لـ «ب» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم بالمعيار الآتي :

ينسخ بيان المقار من الصيغة رقم ٨٧

ثانيا : لـ «ج» بن سن ومهنته ومقيم بحق الانتفاع
الآتي ببلته مدى حياته .

ثالثا : لـ «د» بن ومهنته ومقيم بهرتب قدره مليم جنية شهريا ، يدفع له مدى حياته ، على أن يرصد لحساب دفع هذا المرتب سندات يقوم منفذ الوصية بشرائها وتخصيصها لهذا الغرض .

رابعا : لـ «هـ» بن ومهنته ومقيم نقدا .

خامسا : لـ «و» بن ومهنته ومقيم مبلغ قيمة الدين الذي عليه للحاضر من أصل وملحقات حتى اليوم ، بخلاف ما يستجد عليه حتى تاريخ الوفاة بموجب وعلى منفذ الوصية تسليمه سند الدين المذكور مؤشرا عليه بذلك .

سادسا : المؤسسة بمبلغ (أو بهرتب شهري أو سنوي قدره يستمر دفعه لمدة سنة) يؤخذ من ربح العقار (يبين العقار) .
مليم جنية
سابعا : مبلغ لمعهد الخ .

وقرر الحاضر أن جميع ما أوصى به أعلاه لا يتعدى ثلث قيمة أمواله ، وإذا قدرت بأكثر من ذلك فتخفض الزيادة مما خصص لـ و (أو من كل من الوصي لهم بنسبة أنصبتهم في الوصية) .
وقرر الحاضر أخيرا بأنه قد أوصى بتعيين فلان منفذا لهذه الوصية، ويكون له ما لمصنف التركة من اختصاصات وحقوق والتزامات .

الصيغة رقم ٩٢

وصية لمؤسسة عليية أو أدبية

Legs à un Institut Scientifique ou Littéraire

نسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر :

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

أقر الحاضر بأهليته للتصرف ، وطلب منا إثبات الوصية الآتية :

أوصى الحاضر بمبلغ لشراء سندا من سندات بمعرفة فلان المعين مصفيا لتركته ، ويسلم صافي ريعها السنوي المؤسسة العلمية لتضعه بمعرفتها ككافأة مؤلف أحسن كتاب في موضوع يظهر في بحر كل سنة ، أو لكتاب أحسن مقال في موضوع يظهر في بحر كل سنة أو للطلاب الذي يحوز أعلى درجة في الامتحان النهائي لعلوم في مادة أو لمن اخترع أنفع اختراع علمي في بحر كل سنة أو الخ .

الصيغة رقم ٩٣

وصية بتعيين وصي على التركة

Legs Designant un Exécuteur Testamentaire

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر :

« ١ » بن سن وجنسيته وديانته ومقيم
وطلب منا اثبات الآتي :

قد أوصى الحاضر بموجب هذا بتعيين فلان ومهنته المقيم وصيا على تركته بعد وفاته ، مع كل ما يترتب على ذلك فأنسونا ، من تسلم أعيان التركة وموجوداتها بجميع مشتقاتها ، وما لها من حقوق ، وما عليها من التزامات وتنفيذ الوصية الصادرة منه بتاريخ بموجب في جبلتها وتنفيذاتها .

الصيغة رقم ٩٤

الرجوع في وصية

Révocation d'un Testament

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر :

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

وأقر بأهليته للتصرف ، وطلب منا اثبات الآتي :

قرر الحاضر بأنه قد رجع في الوصية السابق صدورها منه (يذكر تاريخ الوصية والجهة التي حررت أمامها وتاريخ شهورها ورقم الشهر إذا كان قد أشهر عنها) ، وبذلك أصبحت الوصية المذكورة ملغاة إلغاء تلبا في جبلتها وتنفيذاتها .

وتد صرح للسادة أمناء مكاتب الشهر العقاري التابعة لها العقارات الموضحة بعد ولكل موظف مختص بإجراء التفسير الهامشي بما تقدم .

بيان العقار

تنقل من الصيغة رقم ٨٧

الصيغة رقم ٩٥

ديباجة وصية عرفية

Formule d'un Testament Olographe

أنا الموقع أدناه « ١ » بن سن ومهنتي وجنسيته وديانتي ومقيم الحائز لجميع الصفات القانونية .

أقر بأن هذه وصيتي الواجب تنفيذها بعد وفاتي

كما أقر وأعترف صراحة بأن هذه الوصية حررت بإكملها بمعرفتي وبخط يدي ، وإضيئها برضائي وبدون إكراه .

وأنه لم تصدر مني وصايا خلاف هذه الوصية ، وإن هذه الوصية تلغى جميع الوصايا السابق صدورها مني والتي تعتبر ملغاة في جبلتها وتفصيلاتها .

الصيغة رقم ٩٦

محضر إيداع وصية داخل مظروف مغلق (١)

P.V. de Dépôt d'un Testament dans une enveloppe scellée

أنه في يوم بمكتب توثيق بمصلحة الشهر العقاري .

أما هنا نحن موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور وبحضور كل من :

١
٢

شاهدين حائزين لجميع الصفات المطلوبة قانونا ومثبتين لحقيقة شخصية الحاضر طبقا لنص المادتين ٨ ، ٧ من قانون التوثيق .

حضر السيد « ١ » بن سن وجنسيته ومهنته وديانته ومقيم

وطلب منا تحرير هذا المحضر الذي بموجبه قد أودع لدينا لحفظه ضمن أصول هذا المكتب مظروفا مغلقا لونه مقاس ومكتوب على وجه المظروف (عبارة هذه وصيتي وموقع عليها بإمضاء المودع وبإمضاءات) .

(١) يمكن الاستغناء عن الشاهدين إذا كان الموصي يحمل بطاقة بالثبات شخصيته .

وقد تم ايداع هذا المظروف داخل مظروف اكبر مقاسه x سم مختوم ايضا بالجمع الاحمر
بعدد اختام بختم المودع . كما توقع عليه منا ايضا .

كما تسلمنا نسخة أخرى من المظروفين من نفس نوع الورق والمقاس وعدد الاختام لارسال تلك النسخة لدار
الحفوظات لحفظها لديه وذلك بعد ان ارغطنا كل نسخة من المظروفين دون ان نعلم بابداهما بنسخة من المحضر
الحالي .

وبما ذكر تحرر هذا المحضر وبعد تلاوته على الحاضر امام الشاهدين ايضا الجميع معنا .

المصيغة رقم ١٧

وصية رسمية محررة امام احدى القنصليات

Testament Authentique dressé par devant un Consulat

انه في يوم الساعة

بسراى القنصلية العلية لجمهورية او لملكة .. بشارع

امامنا نحن القنصل (او نائب القنصل او سكرتير القنصلية العلية النائب عن القنصل العام
الذى حال مانع دون قيامه بهذه المأمورية) وبصحبة الشهود الموضحين بعد من رعايا الجمهورية المذكورة المقيمين
..... المعروفين لى والذين لا تربطهم اية صلة قرابة بى او بعضهم او بالحاضر والغير قابلين
للرد وهم :

حضر :

السيد « ا » بن سن وجنسيته وديانته
وموطن اصلا والمقيم بهذا البلد بشارع وهو معروف لى (او غير معروف لى)
ومعروف للشهود الذين اکتوا لى شخصيته .

وتقرر لى الحاضر انه يرغب فى املاء وصيته بارادته الأخيرة للتصرف فى ثروته بعد وفاته .

وعليه اوصلت السيد المذكور وكذا الشهود المذكورين اعلاه واخطيت معهم فى مكتبى الخاص
الموجود بهذا البلد فى سراى القنصلية وبعد ان تاكدت من الشهود بحقيقة شخصية الحاضر وانه يتمتع بقواه العقلية
وقد لمست ذلك بنفسى بعد سؤاله عدة اسئلة وبعد ان جعلت الشهود سالفى الذكر يخلفون على القرآن الكريم
(او الاتجيل المقدس او التوراة) بالا ينفشوا لاحد طالبا ان الموصى على قيد الحياة اى شيء مما
يسمونه منه ، طلبت من الموصى ان يقرر لى بوضوح وبدقة ارادته الأخيرة للتصرف فى ثروته بعد وفاته .

وتقرر لى السيد حثيا ما يلى :

اولا : يوصى لى وجنسيته والمقيم ويسكن اضافة « على
سبيل الاعتراف بالخدمات المسديدة والهابة التى اداها له بدون مقابل بـ

ثانيا : يوصى لى بحق الانتفاع مدى الحياة وحق الحيازة والسكنى واستعمال العقار الكائن بـ
ويمكن اضافة « وبأمره بان يؤدى من ريع العقار المذكور (١) خلال مدة شهر من وفاة الموصى

مرتب ككفالة أو مبلغ ككنحة الى (٢) مبلغ
دفعة واحدة أو شهريا أو سنويا حتى تاريخ وفاة الموصى له .

ثالثا : يوصى الى

مليم جنيهه

بببلغ أو بسندات

رابعا : ويلبس ورثته بأن يتبعوا الوصايا الآتية

ويأمر أن تباع نورا أو خلال من وفاته الاعيان أو السندات الموضحة بعد لمسداد قيمة
الوصايا الموضحة اعلاه .

خامسا : واخيرا فلن الموصى يقرر انه عين كمنفذ لوصيته الحالية ويكلفه بأن يقوم (أو يقوموا
مجتمعين في حالة تعيين أكثر من منفذ واحد) بتنفيذ الوصية تنفيذا كاملا وتسليم الموصى لهم المخطفين في
اقرب وقت ممكن الوصايا المتركة لهم وكذا في بيع وفي ايداع صافي الناتج بينك
أو في تسليم صافي الناتج الى

هذا ويقرر الموصى انه لم تصدر منه قبل اليوم اية وصية أخرى خلاف الوصية الحالية .

أو

هذا ويقرر الموصى انه سبق أن حرر ووقع على عدد وصية رسمية بـ في تواريخ
مختلفة وهو يلغنها حاليا مع كافة الوصايا الرسمية والعرفية التي يكون قد حررها قبل اليوم الفناء تاما
وكاملا بدون تحفظ بموجب الوصية الحالية النافذة دون سواها ..

وعند هذا توقف الموصى من تلقاء نفسه عن الكلام ويسأله عما اذا كان لديه ما يضيفه أجب بالنفى .

وبعد أن أوضح الموصى ارادته كما هو مبين اعلاه لهابنا وإمام الشهود الذين كانوا حاضرين طوال
المدة التي استغرقتها اتواله حررنا هذه الوصية الرسمية أثناء ما كان الموصى يتكلم وهي مكونة من
صفحة عبارة عن كذا سطر .

وبعد تلاوتها بمرئتنا بصوت عال ومفهوم لكى يسمعه الموصى والشهود وقمها الجميع معنا نحن
..... التفصل (أو نائب التفصل أو سكرتير التفصلية العامة) كالاتى وفي نهاية كل صحيفة .

الصيغة رقم ٩٨

محضر ايداع وصية بعد وفاة الموصى

P. V. de Dépôt d'un Testament après le décès du Testateur

..... الساعة انه في يوم

بمكتب توثيق بمصلحة الشهر العقارى .

هابنا نحن موثق المقشود الرسمية بالمكتب المذكور وبحضور كل من :

الصيغة رقم ١٠٠

محضر بتقرير قبول التركة تحت شرط الجرد

المادة ٩٣٥ مرافقات

P. V. de déclaration d'acceptation d'une succession
sous bénéfice d'inventaire

انه في يوم الموافق الساعة

بمراى محكمة الابتدائية .

ايماننا نحن رئيس تلم الاحوال الشخصية للأجانب بهذه المحكمة وبحضور كل من :

١ -

٢ -

شاهدين حائزين لجميع الصفات المطلوبة قانونا ومثبتين لحقيقة شخصية الحاضر .

السيد « ١ » بن سن وجنسيته وديانته ومقيم

.....

وبعد اطلاعنا على الطلب المتقدم منه الى السيد رئيس محكمة الابتدائية او كبير كتاب محكمة

..... الابتدائية والذي ارفقناه مع هذا المحضر طلب منا اثبات الآتى :

يقر الحاضر بأهليته للتصرف وأنه احد ورثة المرحوم وجنسيته المتوفى في

بجهة دون أن يترك وصية ما كالتأبث من الاعلام الشرعى او القرار الصادر من محكمة

في المادة بتاريخ

وأنه يقرر تطبيقا لنص المادة ٩٣٥ مرافقات بقبوله الارث بشرط الجرد وفقا لما يقضى به قانون جنسية المورث

علما بأنه سبق جرد التركة بتاريخ وفقا لاحكام الفصل الرابع من القانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١

بإضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية .

وعليه قد حررنا هذا المحضر اثباتا لما ذكر وبعد تلاوته على الحاضر امام الشاهدين امضاء الجميع معنا (١) .

(١) ملاحظات :

١ - على الوارث الذى يريد مباشرة هذا الحق أن يقرر ذلك في الميعاد المحدد في قانون جنسية المورث وبشرط أن يسبقه أو يتلوه في الميعاد بادى الذكر جرد التركة . وإذا بدء الجرد في الميعاد المشار اليه ولم يتم جاز لقصاص الأمور الوقتية بأمر على عريضة أن يهده بقدر ما يلزم لتسام الجرد (مادة ٩٣٥ مرافعات) .

٢ - وإذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز للوارث قبل قبوله الارث أن يبيع منقولات التركة فلا يجوز له إجراء هذا البيع إلا بادن من قاضى الأمر الوقتية ويمسدر الآن بأمر على عريضة بعد ابداء النيابة رأيا كتابية ويبين في الأمر طريقة البيع وشروطه وطريقة حفظ الثمن حتى يتقرر نصيب الوارث في التركة (م ٩٣٦ مرافعات) .

الصيغة رقم ١٠١

محضر رسمى بالتنازل عن الارث بلا قيد ولا شرط

P. V. de renonciation sans réserve à une succession

المادة ٩٣٧ مراغقات

انه في يوم الموافق الساعة

بمراى محكمة الابتدائية .

امامنا نحن رئيس قلم الاحوال الشخصية للأجانب بهذه المحكمة وبحضور كل من :

١ -
٢ -

شاهدين حائزين لجميع الصفات المطلوبة قانونا ومثبتين لحقيقة شخصية الحاضر .

حضر :

السيد « ١ » بن سن وجنسينه وديانته ومقيم

وبعد اطلاعنا على الطلب المقدم منه الى السيد رئيس محكمة الابتدائية او كبير كتاب محكمة الابتدائية والذي ارتقناه مع هذا المحضر طلب منا اثبات الاثبات :

يقرر الجاضر باهليته للتصرف وانه احد ورثة المرحوم المتوفى في بجهة
دون أن يترك وصية ما كالثابت من الاعلام الشرعى او القرار الصادر من محكمة في المادة بتاريخ

وانه يقرر تطبيقا لنص المادة ٩٣٧ مراغقات التنازل عن حق الارث في تركة المورث المذكور بلا قيد ولا شرط
كما يبيع له ذلك قانون جنسية المورث .

وعليه قد حررنا هذا المحضر اثباتا لما ذكر وبعد تلاوته على الحاضر امام الشاهدين امضاء الجميع معنا .

الباب الثاني عشر

اشهار حق الارث والوصية

Publication du Droit d'Héritage et du Testament

(مادة ٨) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦)

الصيغة رقم ١٠٢

اشهار حق ارث

Publication d'un Droit d'Héritage

حق ارث

مطلوب شهرة بمكتب الشهر العقاري بـ

يقر « ١ » بن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
بأن المرحوم ومهنته وديانته وجنسيته
والذي كان مقيما بـ قد توفي بتاريخ بعنوان عن ورثته الشرعيين وهم :
« ١ » بن ونسبه للمورث وحصلته في الميراث قيراط
« ب » بن
« ج » بن
« د » بن
كما هو ثابت من الاشهاد الشرعى الصادر بتاريخ من في المادة
(أو الحكم الصادر من محكمة بصفة نهائية بتاريخ في القضية رقم)
والمرافق لهذا .

وقد ترك ضمن ما يورث شرعا العقارات الآتى بيانا :

(١) ملاحظات :

١ - يحرر هذا الاقرار على ورقة دمغة زرقاء من فئة الجنيه ، ويؤشر عليها بصلاحياتها للشهر ، ويصدق على توقيع طالب شهر الارث .

٢ - تراجع طلبات الشهر العقاري الصيغتين ٥ ، ٦ .

بيان العقارات

يذكر رقم كل عتار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العتار وتكوينه مع ذكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كانت العقارات أطيانا تفكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز والمحافظة وأسماء الأخواض وأرقام كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها والآلات والأدوات الزراعية والسواني والأشجار والنخيل والمباني ، وما يتبع الأطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شيء .

وقد آلت ملكية هذه العقارات للبورث بالطريقة الآتية :

كما أن هذه العقارات خالية من الحقوق العينية نيبا عدا (١)

ورسم ضريبة التركات والإبلولة المستحق على التركة هو مبلغ دفع بالكامل أو دفع منه (أو يذكر عدم استحقاق رسم إبلولة على التركة) كما هو ثبت من شهادة مصلحة الضرائب ، قسم ضريبة التركات بإدارة ضرائب بأبورية المحررة بتاريخ

الصيغة رقم ١٠٣

أشهار وصية

Publication d'un Testament

وصية

يقر « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم بن بن وجنسيته المتوفى بجهة بتاريخ

قد أوصى لصالح المقر بالعتار الآتى بيانه :

(يذكر رقم العتار والشارع والشيخة والقسم والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العتار وتكوينه مع ذكر تكليفه) .

(١) ملاحظات :

- « ١ » ينص عما إذا كانت أرض العتار مفروض عليها مقابل تحسين أم لا .
(ب) يحذر هذا الإقرار على ورقة دميغة زرقاء من فئة الجنيه ويؤشر عليها بصلاحيته للشهر ويصدق على توقيع طالب شهر الوصية .
(ج) تراجع طلبات الشهر العتاري من الصيغتين ٧ ، ٨ .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كانت العقارات اطمينا تفكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة
واسماء الاحواض وارقم كل قطعة وحدودها ، مع فكر تخطيطها والآلات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار
والنخيل والمباني ، وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شيء .

وذلك بموجب وصية محررة بـ أو مودعة بجهة بتاريخ تحت رقم

وقد آلت ملكية هذا العقار أو الاطيان الى الموصى بالطريقة الآتية :

(ينص عما اذا كانت ارض العقار مفروض عليها مقابل تحسين أم لا) .

كما أنها خالية من الحقوق العينية فيما عدا

ورسم ضريبة التركات والأيلولة المستحقة على الوصية هو مبلغ دفع بالكامل أو دفع منه
..... كما هو ثابت من شهادة مصلحة الضرائب قسم ضريبة التركات مأمورية
المحررة بتاريخ

الباب الثالث عشر

الرهن الرسمي^(١)

Le Prêt Authentique

(م ١٠٢٠ — ١٠٨٤ مئى)

الصيغة رقم ١٠٤

عقد ابتدائى بقرض مضمون برهن عقارى^(١)

Acte Préliminaire de Prêt Garanti par une Hypothèque

..... انه فى يوم

حرر فى تاريخه بين كل من :

اولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
طرف اول
ثانيا : (ب) بن
طرف ثان

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الاآتى نصه :

المادة الاولى : قبل بموجب هذا « أ » ان يقرض « ب » مبلغ يدفع له يوم التوقيع على عقد الرهن الرسمى
(او بعد التوقيع على العقد الرسمى وشهر قائمة القيد التى ستؤخذ لصالحه واستخراج الشهادات العقارية
الدالة على انه لم يسبق هذا القيد اى تسجيل آخر على العقار المرهون) .

(١) ملاحظات :

- ١ — تحسب مرتبة الرهن من وقت قيده فقط .
- ٢ — لحفظ مرتبة الرهن يجب تجديد قائمته كل عشر سنوات وقبل انقضاءها .
- ٣ — يحفظ القيد من اصل الدين وفى نفس مرتبة الرهن المصروفات وفوائد السنتين السابقتين على تسجيل تنبيه نزع الملكية ، والتى تستحق من هذا التاريخ الى يوم رسو المزا .
- ٤ — اذا اريد حفظ مرتبة الفوائد الزائدة على السنتين السابقتين على تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وجب شهر قيود اخرى عنها تحسب مرتبة كل منها من وقت اجرائها .
- ٥ — لا يجوز ان تزيد الفائدة المتفق عليها عن ٧ ٪ سنويا كما لا يجوز تقاضى فوائد على متجدد الفوائد ، ولا ان تزيد الفوائد التى يتقاضاها الدائن فى مجموعها عن راس المال المقرض .

المادة الثانية : يتعهد «ب» بسداد قيمة هذا القرض بأجله دفعة واحدة لأمر «ا» وأفنه ، ويحل اقباطه أو اقبلة من يحل محله ، بعد مضي سنة من تاريخ التوقيع على العقد الرسمى (أو على قسط كل منها مبلغ ، يستحق اولها بعد توقيع العقد الرسمى بـ وثانيهما بـ وهكذا) .

المادة الثالثة : تسرى على مبلغ الدين خلال مدة القرض فوائد بسعر في المائة سنويا ابتداء من تاريخ التوقيع على العقد الرسمى (أو ابتداء من اليوم) لتنام السداد ، وتنفخ لأمر « ا » وأفنه ويحل اقباطه أو اقبلة من يحل محله ، على أقساط متساوية كل شهر (مقدما أو مؤخرا) بواقع كل قسط

المادة الرابعة : في حالة التأخر عن سداد قسط من الفوائد أو قسط من أصل القرض في مواعيد استحقاقها تحل قيمة الدين جميعه فوراً ، اذا شأ « ا » ذلك ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع في المائة سنويا حتى تمام السداد - وذلك دون حاجة لى تنبيه أو انذار .

المادة الخامسة : لـ « ا » الحق في تحويل كل هذا الدين أو جزء منه ، إن يشاء دون التوقف على رضاء «ب» .

المادة السادسة : يحق لـ «ب» سداد قيمة القرض جميعه أو أى جزء منه ، بشرط الا يقل عن مبلغ قبل ميعاد استحقاقه المحدد بهذا العقد ، على أن يلتزم بدفع قيمة فوائد شهر بسعر الفائدة المتفق عليها كمعويض لاعادة استغلال المبلغ المدفوع .

المادة السابعة : ضمانا وتأيينا لسداد قيمة القرض وفوائده وملحقاته القانونية ، قبل «ب» أن يرهن لـ « ا » العتار المملوك له والمبين بعدد :

بيان العتار

يذكر العتار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العتار وتكوينه وذكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كانت العتارات اطيانا فنذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة وأسماء الأوحاض وأرقام كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها ، والنخيل والمباني ، وما يتبع الاطيان من مزارع وطرق ومساقط دون استثناء شيء .

المادة الثامنة : يقر «ب» بأن العتار المذكور مملوك له بموجب ويضمن خلوه من كافة الحقوق المبنية ، أيا كان نوعها ، كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وهادئة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : اذا كان العتار مبنيا حديثا يكن إضافة : ويقر «ب» أيضا بأنه سدد جميع مطلوب المتاولين الذين تولوا بناء هذا العتار ، وأنه ليس لاحدهم حق امتياز عليه .

المادة التاسعة : في حالة استحقاق الدين ، لى سبب كان ، يحق لـ « ا » طلب اقباطه حارسا قضائيا بدون أجر ، على العتار المرهون .

المادة العاشرة : يكون دين « أ » غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من العقار المرهون ضامن لمسدد الدين جميعه وملحقاته .

بليم جنية

المادة الحادية عشرة : يتعهد « ب » بأن يؤمن على العقار المرهون ضد الحريق ببلغ لصالح « أ » ، طول مدة سريان عقد الرهن الرسمى .

المادة الثانية عشرة : يصبح ببلغ الدين وغوائده والتعويض المتفق عليه ، وكفالة ملحقاته ، مستحقة السداد فوراً ودون حاجة لأى تنبيه أو انذار ، اذا شاء « أ » ذلك فى الأحوال الآتية :

- ١ - اذا تبين فى أى وقت من الأوقات عدم صحة البيانات التى قررها « ب » .
- ٢ - اذا تأخر « ب » فى تنفيذ أى التزام من التزاماته .
- ٣ - اذا تسبب فى انقاص قيمة الضمان بأى عمل كان ، أو امتنع عن صيانة العقار المرهون
- ٤ - اذا بيع العقار المرهون أو نزعت ملكيته جبراً أو للبناء على العلة .
- ٥ - اذا أجر « ب » العقار المرهون لمدة تزيد عن سنة ، أو تخالض عن إيجاره لمدة تزيد عن شهر مقدماً .
- ٦ - فى حالة وفاة « ب » ، أو غتدان أهليته بسبب افلاسه أو اعساره أو الحجر عليه .

المادة الثالثة عشرة : فى حالة امتناع أحد الطرفين عن التوقيع على عقد الرهن الرسمى فى مدة اتصاها يوم ، أى لفأاية يوم على الأكثر ، وهى المدة الكافية لاتمام إجراءات الشهر العقارى ، يلزم بأن يدفع للطرف الآخر ببلغ كتعويض متفق عليه من الآن بين الطرفين ، وذلك بعدد ثلاثة أيام من إخطاره بخطاب موصى عليه وبدون حاجة لأى تنبيه أو انذار آخر ، وهذا التعويض لا رقابة للتضاء عليه (١)

المادة الرابعة عشرة : يقر « أ » بتسلمه جميع مستندات الملكية من « ب » عند التوقيع على هذا العقد (أو يتعهد « ب » بأن يسلم « أ » جميع مستندات الملكية فى ظرف يوم من تاريخه) لاتخاذ الإجراءات اللازمة لأعداد العقد الرسمى .

المادة الخامسة عشرة : اذا توفى أحد الطرفين قبل توقيع العقد النهائى ، يحق للطرف الآخر اذا شاء ذلك ، اعتبار العقد منسوخاً من تلقاء نفسه ، وكان لم يكن ، كما يحق لـ « أ » الامتناع عن التوقيع على العقد الرسمى اذا ظهر له وجود قيود على العقار الذى سيرهن له ، خلاف ما قرره « ب » ، مع الزام هذا الآخر بدفع التعويض المتفق عليه بالمادة الثانية عشرة من هذا العقد .

المادة السادسة عشرة : يقر كل من المتعاقدين صراحة ، باتخاذ موطناً مختاراً له بعنوانه المذكور بهذا العقد ، وكل اعلان له فيه يعتبر قانونياً .

(١) ملاحظة : تراجع البادء الخاصة بشروط استحقاق التعويض وتقديره الواردة فى المصيفة رقم ١٩ .

المادة السابعة عشرة : جميع محروقات هذا العقد وعند الرهن النهائي وشهر القيد وانعائها ، وكذا محروقات الشهادات العقارية وخلاته ، على عائق «ب» وحده .

المادة الثامنة عشرة : يقر كل من طرق التعاقد انه لا يخضع لأحكام الحراسة ولا لتقنون الكسب الغير مشروع .

المادة التاسعة عشرة : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ أى مادة أو شرط من هذا العقد أو شرحها ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

المادة العشرون : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها .

الصيغة رقم ١٠٥

عقد رسمى يقترض مضمون برهن تأييدى عقارى

Acte Authentique de Prêt Garanti par une Hypothèque

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (١) بن ومنهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : (ب) بن
بدين رهن ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان على اهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى : يقترض بموجب هذا « ١ » الطرف الاول «ب» الطرف الثانى القابل لذلك مبلغاً قدره دفع له منه قبل اليوم خارج هذا العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقى وقدره دفع نقداً وعداً بمجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين من يد « ١ » وماله ليد «ب» وعليه يعطى له هذا الأخير بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بقيمة القرض جميعه .

ملاحظة : اذا اشترط دفع قيمة القرض أو جزء منه بعد استخراج الشهادات العقارية يستبدل بالنص السابق النص التالى :

ملهم جنيه
يقترض بموجب هذا « ١ » الطرف الاول «ب» الطرف الثانى القابل لذلك ، مبلغاً قدره دفع له ملهم جنيه
منه قبل اليوم خارج هذا العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ ويعطى «ب» ملهم جنيه
بموجب هذا لـ « ١ » بخالصة به ، والباقى وقدره اشترط دفعه بعد شهر قائمة هذا الرهن واستخراج الشهادات العقارية الدالة على خلو العين المرهونة من كافة الحقوق العينية .

ملاحظة ثالثة : اذا كان المبلغ المقرض اشترط تخصيصه لبناء او لاتمام بناء العقار المرهون ، يستبدل بالنص السابق النص الآتى :

مليم جنيه

يقضى بموجب هذا « ا » الطرف الاول « ب » الطرف الثانى القابل لذلك ، مبلغ قدره يدفع له بالكيفية الآتية :

مليم جنيه

..... عند بناء الدور الاول .

..... عند بناء الدور الثانى .

..... عند اتمام تركيب الإخشاب والادوات الصحية .

..... عند اتمام كافة الاعمال واستحضر المخلصات النهائية من المتاولين بسداد مطلوبهم .

كل هذا على ان يكون البناء مطابقا للرسومات والتصميمات المقدمة من « ب » الى « ا » والموقع عليها من هذا الاخير .

المادة الثانية : يتعهد « ب » بسداد قيمة هذا القرض بأكمله دفعة واحدة لأم « ا » وافنه وبمحل اقامته أو بمحل اقامة مليم جنيه

من يحل محله بعد مضي سنة من تاريخ هذا العقد أى بتاريخ سنة

ملاحظة : يمكن ايضا اشتراط سداد المبلغ على أقساط ، وفي هذه الحالة يستبدل بهذا النص الآتى :

يتعهد « ب » بسداد قيمة هذا القرض لأم « ا » وافنه وبمحل اقامته أو بمحل اقامة من يحل محله على قسط كل منها بمبلغ يستحق اولها في تاريخ والثانى في تاريخ وهكذا .

المادة الثالثة : تسرى على مبلغ الدين أو ما يتبقى منه خلال مدة القرض ، فوائد بسمر في المائة سنويا ، ابتداء من تاريخ لتسام السداد وتفع لأم « ا » وافنه وبمحل اقامته أو اقامة من يحل محله ، على أقساط متساوية كل شهر (مقدما أو مؤخرا) . بواقع كل قسط يستحق اولها في تاريخ والثانى في تاريخ وهكذا .

المادة الرابعة : في حالة تأخر « ب » عن سداد قسط من أقساط الفوائد أو قسط من اصل الدين في مواعيد استحقاقها ، تحل قيمة الدين جميعه فورا ، اذا شاء « ا » ذلك ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع في المائة سنويا ، دون حاجة لأى تنبيه أو اذار .

المادة الخامسة : لـ « ا » الحق في تحويل كل هذا الدين أو جزء منه لمن يشاء دون التوقف على رضاه « ب » .

المادة السادسة : في حالة استحقاق الدين لأى سبب كان ، يحق لـ « ا » طلب اقامته حارسا قضائيا بدون اجر على العقار المرهون ، ويقتل « ب » صراحة من الآن ذلك ، كما يقبل اختصاص السيد قاضى الأمور المستعجلة في الفصل في طلب الحراسة ، ويعمل بهذا الشرط ضد أى حائز للعقار المرهون .

المادة السابعة : دين « ا » غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من العقار المرهون ضامن لسداد الدين جميعه وملحقاته .

المادة الثالثة : المدة المتفق عليها لسداد هذا القرض ، قد روعي فيها مصلحة الطرفين ، لذلك اذا رغب «ب» في مليم جنيه

سداد قيمة الدين (او جزء منه) بشرط الا يقل عن مبلغ قبل ميعاد استحقاقه بهذا العقد ، يلزم بان يدفع قيمة فوائد شهر بسعر الفسائدة المتفق عليها كتعويض لاعادة استغلال المبلغ المدفوع ، وهذا التعويض واجب الدفع ايضا في حالة حلول الدين لاي سبب كان قبل ميعاد الاستحقاق .

المادة التاسعة : يتعهد «ب» بان يؤمن على العقار المرهون ضد الحريق ، لدى احدى شركات التأمين ، لصالح الدائن مليم جنيه

يببلغ طول مدة سريان هذا العقد ، وفي حالة عدم قبليه بذلك في ظرف يوما من تاريخه ، حق لـ « ا » اجراء هذا التأمين بمصروفات على عاتق «ب» ، ويكون لـ « ا » الحق عند حصول حريق في تسلم مطلوبه من اصل وفوائد وملحقات بطريق الأولوية والامتنياز من قيمة التأمين من الشركة راسا ، دون حاجة لحضور «ب» او صدور اى قرار آخر منه .

المادة العاشرة : يصبح مبلغ الدين وفوائده والتعويض المتفق عليه وكافة ملحقاته ، مستحقة السداد فوراً دون حاجة لاي تنبيه او اذار ، اذا شاء « ا » ذلك ، في الأحوال الآتية :

- ١ - اذا تبين في اى وقت من الاوقات عدم صحة البيانات التى اثبتتها «ب» بهذا العقد .
- ٢ - اذا تأخر «ب» في تنفيذ اى التزام من التزاماته المشترطة بالعقد المذكور .
- ٣ - اذا تسبب في انقاص قيمة الضمان باى عمل كان ، او امتنع عن صيانة العقار المرهون .
- ٤ - اذا بيع العقار المرهون او نزعته ملكيته جبرا او للمنافع العامة .
- ٥ - اذا اجر «ب» العقار المرهون لمدة تزيد عن سنة او تخالف عن ايجاره لمدة تزيد عن شهر متتبعاً .
- ٦ - في حالة وفاة «ب» او فقدان اهليته بسبب اغلاله او اعساره او الحجر عليه .

المادة الحادية عشرة : ضمانا وتأميناً لتنام سداد قيمة المبلغ المقترض من اصل وفوائد وتعويض ومصروفات قضائية وكافة الالتزامات المترتبة على هذا العقد ، يرهن «ب» الدين رهنا تأمينيا لصالح « ا » القابل لذلك المقار الاى :

بيان المقار

« يذكر رقم المقار والشارع والتسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ويوصف المقار وتكوينه مع ذكر تكليفه وكل ما يتبع ذلك من ملحقات بدون استثناء شيء » .

ملاحظة : واذا كان المقار اطميانا فذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمراكز والمحافظة واسماء الاحواض واربعها وارقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكاليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار والتخيل والجبلى وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الثانية عشرة : يقر «ب» بان المقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة عشرة : يتر «ب» أيضاً بان المعيار المذكور خال من كافة الحقوق العينية «أيا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاع ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفاً ولا محكراً فيما عدا
كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وهادئة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : وإذا كان هذا المعيار مبنياً حديثاً يمكن إضافة :

ويقتر «ب» بأنه سدد جميع مطلوبات المتاولين الذين تولوا بناءه ، وأنه ليس لأحدهم حق امتياز عليه .

المادة الرابعة عشرة : يتر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطناً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه أخطار الطرف الآخر أو من يحل محله بذلك بخطاب موصى عليه (١) .

المادة الخامسة عشرة : بصرفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتمام استيفائه وشهر قائمة قيد الرهن ، وكذا بصرفات محو القيد عند سداد الدين ، تكون جميعها على عاتق «ب» وحده .

المادة السادسة عشرة : يتر كل من المتعاقدين أنه لا يخضع لأحكام الحراسة ولا لقانون الكسب الغير مشروع .

المادة السابعة عشرة : قد وكل «أ» بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامي في تصلم صورة هذا العقد التنفيذية وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي انتام إجراءات الشهر .

مواد اضافية

ملاحظة أولى : في حالة وجود أكثر من مدين واحد يضاف الآتي :

جميع افراد الطرف الثاني للمدينين ، يكونون ملزمين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم بدون انقسام في تنفيذ كافة نصوص هذا العقد .

ملاحظة ثانية : في حالة وجود ضامن شخصي في عقد الرهن ، يدخل طرفاً ثالثاً فيه ، ويذكر الآتي :

يتر «ج» بأنه اطلع على جميع نصوص هذا العقد ، وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في سداد المبلغ المقرض من أصل وغوائد وملحقات .

ملاحظة ثالثة : في حالة وجود ضامن عيني في عقد الرهن ، يدخل طرفاً ثالثاً فيه ، ويذكر الآتي :

يتر «ج» بأنه اطلع على جميع نصوص هذا العقد ، وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في سداد المبلغ المقرض من أصل وغوائد وملحقات ، وتأميناً وضماناً لسداد كل ذلك ، يرهن «ج» رهناً تأمينياً لصالح «أ» العاقل لذلك المعيار الآتي :

بيان المعيار

(١) ملاحظة : ينص عما إذا كانت أرض المعيار خاضعة لمقابل التحسين أم لا .

ثالثة بقيد رهن تأبيني عقارى
Bordereau d'Inscription Hypothécaire

ثالثة بقيد حق رهن تأبيني عقارى

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقارى بـ

لمصالح

«أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وموطنه المختار مكتب السيد الاستاذ المحلى بـ

ضد

«ب» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

بموجب

عقد رهن رسمى تحرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم ضامنا وتابينا
لسداد المبالغ الآتية :

- ١ - قيمة اصل القرض .
- ٢ - قيمة فوائد سنتين على المبلغ المذكور بواقع فى المائة سنويا ،
المحفوظة قانونا .
- ٣ - تعويض شهر فوائد بواقع فى المائة سنويا ، مشروط دفعه فى حالة
السداد قبل الميعاد .
- ٤ - تحت التقدير ، المصاريف الاحتمالية .
..... الجبلة بخلاف ما هو تحت التقدير .

أهم اشتراطات العقد

- ١ - يستحق اصل الدين دفعة واحدة بعد مضى سنة من التوقيع على عقد الرهن الرسمى
أو يقسط كالآتى :
- ٢ - تسرى الفوائد بواقع فى المائة سنويا على اصل الدين وتدفع كل شهر مقدما
(أو مؤخرا) وفى حالة التأخر فى دفع تقسط من الفوائد يستحق الدين جميعه فوراً ، دون
حاجة لآى تنبيه أو انذار .
- ٣ - للدائن الحق فى تحويل كل الدين أو جزء منه لمن يشاء .

٤ - اذا كان الدينون اكثر من واحد ، يذكر ان الدينين ضلبيين متضللين فيما بينهم ، في مسداد قيمة الدين وملحقته .

بيان المقابر

(تنقل البيانات المساحية والتكليف حريا من واتعقد الرهن) .

توقيع الطالب او محليه

الصيغة رقم ١٠٧

عقد رسمى يقرض مضمون برهن عقارى مع شطب (١)

Acte Authentique de Prêt avec Hypothèque et Mainlevée

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم دائن مرتين ، طرف اول .
ثانيا : (ب) بن
مدين راهن ، طرف ثان .
ثالثا : (ج) بن
دائن مقر الشطب ، طرف ثالث .

اثر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

ملاحظة : تنقل المواد الاولى الى الرابعة عشرة كما هى مذكورة في عقد الرهن الرسمى من الصيغة رقم ١٠٥

المادة الخامسة عشرة : دفع «ب» الطرف الثانى لـ «ج» الطرف الثالث ، القابل لذلك ، نقدا وعدا يجلس هذا العقد امامنا وامام الشاهدين ببلغ عبارة عن جميع مطلوب «ج» قبله من اصل وملحقات حتى اليوم بمقتضى عقد المحرر يكتب توفيق بتاريخ تحت رقم
(او الحكم الصادر من محكمة بتاريخ فى القضية رقم) المأخوذ بمقتضاء قيد (او اختصاص) مشهر عنه بمكتب الشهر العقارى بجهة بتاريخ
تحت رقم على المعار المرهون بهذا العقد ، وعليه يعطى «ج» لـ «ب» بموجب هذا بخالصة تامة ونهائية بجميع المبلغ المطلوب قبله ، وقد دفع المبلغ المذكور لـ «ج» من اصل المبلغ الذى اقترضه «ب» من «أ» بموجب هذا العقد .

(١) ملاحظات :

١ - قائمة القيد الخاصة بهذا العقد كالصيغة رقم (١٠٦) .

٢ - طلب التأشير الهامشى بالشطب كالصيغة رقم (١٠٥) .

المادة السادسة عشرة : يتر «ج» بتنازله نهائيا بدون قيد ولا شرط عن القيد (او الاختصاص) الموضح بالمادة السابقة ، ويقرر شطهيا نهائيا ، كما صرح للسيد أمين مكتب القصر العقاري التابع له المتعار المذكور بهذا العقد ولكل موظف مختص بإجراء التأشير بما تقدم على هامش القيد (او الاختصاص) المذكور .

المادة السابعة عشرة : جميع مصروفات هذا العقد وانمايه واستيفائه وانعاب التأشير الهامشي ومصروفاته ، على عاتق «ب» وحده .

المادة الثامنة عشرة : تد وكل « ١ » بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي ، في تسلم الصورة التنفيذية الخاصة به من هذا العقد ، وما يلزم من صور أخرى ، وفي اتمل اجراءات القهر .

ملاحظة : تنقل المواد الاضائية المذكورة بفيل عقد الرهن الرسمي من الصيغة رقم ١٠٥ اذا لزم الحال ذلك .

الصيغة رقم ١٠٨

عقد رسمي بفتح اعتماد بحساب جار مضمون برهن عقارى

Acte Authentique d'Ouverture de Crédit en Compte Courant
Garanti par une Hypothèque

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم دائن برتهن ، طرف اول .
ثانيا : (ب) بن من
مدين رهن ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يفتح بموجب هذا « ١ » الطرف الاول لـ الطرف الثانى القابل لذلك ، اعتمادا بحساب جار لغاية مبلغ

المادة الثانية : مدة هذا الاعتماد سنة تبدأ من اليوم وتنتهى فى

المادة الثالثة : فية الاعتماد تدفع تدريجيا من « ١ » الى « ب » او للأشخاص الذين يتم تعيينهم بموجب ايمصالات متوqe عليها من « ب » او من الأشخاص المذكورين ، بشرط الا يزيد مجموع المبالغ التى تدفع بهذه الكيفية من مبلغ سنويا .

ملاحظة : اذا كتبت المبالغ المتفق على أن يدفعها « أ » الى « ب » مشترطاً تخصيصها لسداد الدين ، يمكن اضافة : (ومن المتفق عليه بين المتعاقدين ، أن تخصص جميع هذه المبالغ لعملية

المادة الرابعة : تسرى على كل مبلغ يدفع من « أ » فوائد بواقع في المئة سنوياً من يوم دفعه حتى تمام سدادها ، وفي نهاية كل شهر يعمل حساب الفوائد عن المبالغ المتقرضة ، ويلتزم « ب » بدفع قيمة هذه الفوائد فوراً الامر « أ » وافنه وبسجل اقامته او اقامة من يحل محله .

المادة الخامسة : في حالة تأخر « ب » عن سداد قسط من أقساط الفوائد في مواعيد استحقاقها تحل المبالغ المدفوعة فوراً ، اذا شاء « أ » ذلك ، وتسرى عليها فوائد تأخير بواقع في المائة سنوياً ، كل ذلك دون حاجة لاي تنبيه أو انذار .

المادة السادسة : في نهاية كل سنة يقبل حساب المبالغ المدفوعة من « أ » ويوقع عليه من الطرفين ويرحل للسنة التالية ، وهكذا الى نهاية مدة فتح الاعتماد ، وتستحق حينئذ جميع المبالغ المتقرضة دفعة واحدة .

المادة السابعة : لـ « أ » الحق في تحويل كل هذا الدين أو جزء منه لمن يشاء دون التوقف على رضا « ب » .

المادة الثامنة : في حالة استحقاق الدين لاي سبب كان ، يحق لـ « أ » طلب اقامته حارساً قضائياً بدون اجر ، على العقار المرهون ، ويقبل « ب » صراحة ذلك الآن ، كما يقبل اختصاص السيد خاضى الامور المستعجلة في الفصل في طلب الحراسة ، ويعمل بهذا الشرط ضد اى حائز للعقار المرهون .

المادة التاسعة : دين « أ » غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من العقار المرهون ضامن لسداد الدين جميعه وملحقاته .

المادة العاشرة : المدة المتفق عليها لسداد هذا الدين ، قد روعي فيها مصلحة الطرفين ، لذلك اذا رغب « ب » في سداد قيمة الدين أو جزء منه بشرط الا يقلل عن مبلغ قبل استحقاقه المصدد بهذا العقد ، يلزم بدفع قيمة فوائد شهر بمرر الفائدة المتفق عليها كتعويض لاعادة استغلال المبلغ المقرض ، وهذا التعويض واجب الدفع ايضاً في حالة طول الدين ، لاي سبب كان ، قبل ميعاد الاستحقاق .

المادة الحادية عشرة : يتعهد « ب » بأن يؤمن على العقار المرهون ضد الحريق ، لدى احدى شركات التأمين ، باسم الدائن بمبلغ وفي حالة عدم قيام « ب » بذلك في ظرف عشرة ايام من تاريخه ، يحق لـ « أ » اجراء هذا التأمين بمصروفات على عاتق « ب » ، ويكون لـ « أ » في حالة حصول حريق ، الحق في تسلم قيمة مطلوبة من اصل وفوائد وملحقات من قيمة التأمين من الشركة رأساً ، بطريق الأولوية والامتياز .

المادة الثانية عشرة : تصحيح المبالغ المدفوعة وفوائدها والتعويض المتفق عليه وكافة ملحقاتها ، مستحقة السداد فوراً ودون حاجة لاي تنبيه أو انذار ، اذا شاء « أ » ذلك ، في الاحوال الآتية :

١ - اذا تبين في اى وقت من الاوقات ، عدم صحة البيانات التى اثبتها « ب » في هذا العقد .

٢ - اذا تأخر « ب » في تنفيذ اى التزام من التزاماته المشترطة بالمقد المذكور .

٣ - اذا تسبب في انقاص قيمة الضمان بأى عمل كان ، أو امتنع عن صيانة العقار المرهون .

٤ - اذا بيع العقار المرهون أو نزع ملكيته جبراً أو للمنافع العامة .

٥ - اذا اجر «ب» العقار المرحون لمدة تزيد عن سنة ، او تخلص عن ايجار له لمدة تزيد عن شهر مقدما .

٦ - في حالة وفاة «ب» ، او فقدان اهليته بسبب الفلاس او اعساره او الحجر عليه .

المادة الثالثة عشرة : ضمنا وتابينا لنظام سداد قسيمة الاعتماد من اصل وفوائد وتعويض ومصاريف قضائية وكلفة الالتزامات المترتبة على هذا العقد ، يرهن «ب» المدين رهنا تاليفيا لصالح «ا» العقار الآتي :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكليفه وكل ما يتبع ذلك من مشتلات وتحصينات وزيادات ، دون استثناء شيء .

ملاحظة : اذا كان العقار اطينا تذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وأرقامها ورقم كل قطعة وحدودها، مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار والتخيل والمباني ، وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن ، دون استثناء شيء .

المادة الرابعة عشرة : يقر «ب» بأن العقار المذكور ملوك له بموجب

المادة الخامسة عشرة : يقر «ب» بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاع ، ظاهرة او خفية ، وأنه ليس موقوما ولا محكرا فيما عدا

كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وهادئة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : واذا كان هذا العقار مبنيا حديثا يمكن اضافة :

ويقر «ب» بأنه سدد جميع المطلوب المتولين الذين تولوا بناء هذا العقار ، وأنه ليس لاحدهم حق امتياز عليه (١) .

المادة السادسة عشرة : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، موطنًا مختارًا له بالمعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر او من يحل محله بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة السابعة عشرة : يقر كل من المتعاقدين انه لا يخضع لاحكام الحراسة ولا لغنائون الكسب الغير مشروع .

المادة الثامنة عشرة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتسليم استيفائه وشهر قائمة قيد الرهن ، وكذا مصروفات محو القيد عند سداد المبالغ المقرضة ، تكون جيبهما على عاتق «ب» وحده .

المادة التاسعة عشرة : قد وكل «ا» بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

مواد اضافية

ملاحظة اولى : في حالة وجود اكثر من مدين واحد ، يضاف البند الآتي :

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كتلت ارض العقار خاضعة لمقابل التحسين ام لا .

جميع أفراد الطرف الثاني المدعنين ، يكونون متضامنين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم وبدون انقسام في تنفيذ كافة نصوص هذا العقد .

ملاحظة ثانية : في حالة وجود ضامن شخصي في عقد الرهن ، يدخل طرفا ثالثا في العقد ويذكر الآتي :
يقر «ج» بأنه اطلع على جميع نصوص هذا العقد ، وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في سداد جميع المبالغ ، التي تدفع له ، تنفيذا للعقد المذكور من اصل وعوائد وملحقات .

ملاحظة ثالثة : في حالة وجود ضامن عيني في عقد الرهن يدخل طرفا ثالثا في العقد ويذكر الآتي :
يقر «ج» بأنه اطلع على جميع نصوص هذا العقد ، وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في سداد جميع المبالغ التي تدفع له ، تنفيذا للعقد المذكور من اصل وعوائد وملحقات ، وتأميننا وضماننا لسداد كل ذلك يرهن «ج» رهنا تامينيا لصالح « ١ » المقار الآتي :

بيان العقار

الصيغة رقم ١٠٩

قائمة بقيد رهن عقارى بموجب عقد رسمى يفتح اعتماد بحساب جار
Bordereau d'Inscription Hypothécaire en Vertu d'un Acte
Authentique d'Ouverture de Crédit

قائمة بقيد حق رهن عقارى

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقارى بـ

لصالح

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته ودينته
ومقيم وموطنه المختار مكتب السيد الاستاذ المحلى بـ

ضد

« ب » بن سن ومهنته وجنسيته ودينته
ومقيم

بموجب

عقد رسمى يفتح اعتماد بحساب جار ، تحرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم

ضمائم وتأمين السداد المبالغ الآتية

- ١ - قيمة أصل الاعتماد .
- ٢ - قيمة فوائد سنتين على المبلغ المذكور بواقع في المائة سنويا المحفوظة قانونا .
- ٣ - تعويض شهر فوائد بواقع في المائة سنويا المشروط دفعه في حالة السداد قبل الميعاد .
- ٤ - تحت التقدير المصاريف الاحتمالية .
- الجملة فقط مبلغ بخلاف ما هو تحت التقدير .

أهم اشتراطات العقد

- ١ - مدة الاعتماد سنة .
- ٢ - قيمة الاعتماد تدفع تدريجيا وتسرى على كل مبلغ يدفع فوائد في المائة سنويا من تاريخ دفعه حتى تمام السداد ، وفي نهاية كل شهر يعمل حساب الفوائد عن المبالغ المقترضة ، وتدفع قيمة هذه الفوائد فوراً ، وفي حالة التأخر في سداد تسقط من أقساط الفوائد تحمل المبالغ المدفوعة فوراً ، وتسرى عليها فوائد تأخر بواقع في المائة سنويا .
- ٣ - في نهاية كل سنة يقلل حساب المبالغ المدفوعة ويرحل للسنة التالية وهكذا لنهية مدة فتح الاعتماد ، وتستحق حينئذ جميع المبالغ المقترضة دفعة واحدة .
- ٤ - للراهن الحق في تحويل كل الدين أو جزء منه لمن يشاء .
- ٥ - (إذا كان الدينون أكثر من واحد) يذكر أن الدينين ضامنون فيما بينهم في سداد جميع المبالغ وملحقاتها .

بيان العقار

(تنقل البيانات المساحية والتكليف حرغيا من واقع عقد الرهن) .

توقيع الطالب أو محابه

الصيغة رقم ١١٠

عقد رسمى بقرض ورهن عقارى مع تنازل دائن عن مرتبة دينه
Acte Authentique de Prêt Garanti par une Hypothèque
avec Cession de Priorité de Rang par un Créancier

تنسخ ديلاجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديلقته
ومقيم دائن مرتين ، طرف أول
ثانيا : (ب) بن
مدين راهن ، طرف ثان
ثالثا : (ج) بن
دائن متنازل عن ترتيب درجة قيده ، طرف ثالث

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

ملاحظة : تنسخ صيغة العقد الرسمى الخاص بالقرض والرهن التابىنى من الصيغة رقم ١٠٥ بجميع مواده ،
مع اضافة المواد الآتية بعد المادة الرابعة عشرة من العقد المذكور .

المادة الخامسة عشرة : بما أن «ج» يداين «ب» بموجب عقد رهن رسمى ، محرر بمكتب توثيق
بتاريخ تحت رقم (أو بحكم صادر من محكمة بتاريخ في
التفضية رقم) وقد أشهر ببوجبه قيدا (أو اختصا) بمكتب الشهر العقارى بـ
بتاريخ تحت رقم على نفس العقار ملك المدين أعلاه ، فقد تنازل «ج» لصالح
«أ» القابل لذلك عن مرتبة رهنه ، بحيث يسبقه في مرتبة القيد الذى سيؤخذ لصالح «أ» بموجب هذا
التنازل .

المادة السادسة عشرة : لا يترتب على هذا التنازل مساس أى حق من حقوق «ج» قبل «ب» وغيره ، الاغنيا يختص
بتقديم «أ» عليه في المرتبة .

المادة السابعة عشرة : تم هذا التنازل بدون مقابل ، أوفى مقابل مبلغ ، دفع نقدا وعدا يجلس هذا
العقد أمامنا وأمام الشاهدين من يد «أ» وماله ، وعليه يعطى «ج» بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية
بالمبلغ المذكور .

المادة الثامنة عشرة : بصرح «ج» للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ، ولكل
موظف مختص بإجراء التأثير بما تقدم على هابش قائمة قيده أو اختصا .

ملاحظة : ثم تصاف بالى مواد عقد الرهن الرسمى سالف الذكر ابتداء من المادة الخامسة عشرة .

الصيغة رقم ١١١

قائمة بقيد رهن عقارى مع تقدمها فى المرتبة على قيد سابق

Bordereau d'Inscription Hypothécaire avec Antériorité de Rang
sur une Précédente Inscription

قائمة بقيد حق رهن عقارى يكون مقدما فى المرتبة على قيد سابق

المصالح

«أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديلته
ومقيم وموطنه المختار مكتب السيد الاستاذ المحلى بـ

فد

«ب» بن سن ومهنته وجنسيته وديلته
ومقيم

بموجب

عقد رهن رسمى (او فتح اعتماد بحساب جار) تحرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت
رقم

شمانا وتابينا لسداد المبالغ الآتية

- ١ — قيمة أصل القرض .
 - ٢ — قيمة فوائد سنين عن المبلغ المذكور بواقع فى المائة سنويا المحفوظة قانونا .
 - ٣ — تعويض شهر فوائد بواقع فى المائة سنويا مشروط دفعه فى حالة
السداد قبل الميعاد .
 - ٤ — تحت التقدير المصروفات الاحتمالية .
- الجبله فقط مبلغ بخلاف ما هو تحت التقدير .

أهم اشتراطات العقد

- ١ — يستحق أصل الدين دفعة واحدة بعد مضى سنة من التوقيع على عقد الرهن الرسمى
(او يقسط كالآتى) .
- ٢ — تسرى الفوائد بواقع فى المائة سنويا على أصل الدين وتنفذ كل شهر مقدما أو مؤخرا
وفى حالة التأخر فى قسط من الفوائد يستحق الدين جميعه فوراً دون حاجة لاي تنبيه أو اذار .
- ٣ — للدائن الحق فى تحويل كل الدين أو جزء منه لمن يشاء .
- ٤ — اذا كان المدينون أكثر من واحد ، يذكر ان المدينين شامنون متضامنون فيما بينهم فى سداد قيمة الدين
وملحقته .

مع العلم بأن هذا القيد سيسبق في المرتبة القيد المشهر لصالح «ج» بنفس المكتب بتاريخ تحت
رقم وعلى نفس هذا المقار .

بيان المقار

(تنقل البيانات المسلمية والتكليف حريا من واقع عقد الرهن) .

توقيع الطالب او محابه

الصيغة رقم ١١٢

طلب لمكتب الشهر العقاري بإجراء تأشير هاشي

بتنازل دائن عن مرتبة دينه في عقد رهن

Requête au Bureau de la Publicité Immobilière pour Procéder
à une Mention en Marge de Cession par un Créancier
de son Rang d'Antériorité

السيد أمين مكتب الشهر العقاري بـ

مقدمه لسيادتكم (تذكر الصفة اذا لزم الحال) والمقيم

يرجو اجراء التأشير الهاشي على قائمة القيد المشهر عنها بمكتب الشهر العقاري بـ بتاريخ

تحت رقم لصالح «ج» ، بتنازله لصالح « ا » عن مرتبة دينه ، وبأن القيد الذي شهر لصالح هذا
الأخر بنفس المكتب بتاريخ تحت رقم يكون سابقا عليه في المرتبة .

ومرفق بهذا الطلب صورة رسمية من العقد الرسمي المحرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم

كما يرجو اعطاءه شهادة رسمية بإجراء التأشير الهاشي بما تقدم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

الصيغة رقم ١١٣

عقد رسمى يتنازل دائن عن مرتبة دينه

Acte Authentique de Cession par un Créancier de l'Antériorité
de son Rang

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

لولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومتيم طرف أول .

«ب» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومتيم طرف ثان .

اقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : بما أن « أ » يداين فلاننا بموجب عقد رهن رسمى محرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم (أو بحكم صادر من محكمة بتاريخ فى القضية رقم)
وقد أشهر بموجبه قيذا (أو اختصاصا) بمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ تحت
رقم على عقار المدين الآتى بيانه :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشياخة والبلد والحافطة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : اذا كان العقار اطيافا تذكر المساحة الاجمالية والتواهى والمركز والحافطة
واسماء الاحواض وأرقامها ورقم كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي
والاشجار والنخيل والمباني ، وما يتبع الاطيان من مرأى وطرق ومسكن ، دون استثناء شئ .

وبما أن «ب» يداين نفس المدين بموجب عقد رهن رسمى، محرر بمكتب توثيق
بتاريخ تحت رقم (أو بحكم صادر من محكمة بتاريخ فى
القضية رقم) ، وقد أشهر بموجبه قيذا (أو اختصاصا) بمكتب الشهر العقارى بـ
بتاريخ تحت رقم على نفس العقار ملك المدين المدين أعلاه ، فقد تنازل « أ » لصالح
«ب» الغايل لذلك عن مرتبة رهنه ، بحيث يسبقه فى مرتبة التقييد المأخوذ لصالح «ب» مع كل ما يترتب
فنازونا على هذا التنازل .

المادة الثانية : لا يترتب على هذا التنازل مملس باى حق من حقوق « أ » قبل المدين وغيره ، ألا فيما يخص يتقدم
«ب» عليه فى المرتبة .

المادة الثالثة : تم هذا التنازل بدون مقابل (أو فى مقابل) مبلغ دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد

ألمينا وأهلام الشاهدين من يد «ب» وماله ليد «أ» ، وعليه يعطى هذا الأخير له بموجب هذا مخلصمة تلة ونهائية بالبلخ المذكور .

المادة الرابعة : يصرح المتعقدان للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ، ولكل موظف مختص بإجراء التأشير بما تقدم على هلبش قيد (أو اختصاص) كل من المتعقدين .

المادة الخامسة : مبروغات هذا العقد وأتمابه وكل ما يلزم لإجراء التأشير الهلبشى ولتتام استيفائه ، على علق «ب» وحده .

المادة السادسة : قد وكل «ب» بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى فى تسلم ما يلزم من صور هذا العقد نيابة عنه ، وفى أتمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١١٤

مطلب لمكتب الشهر العقارى

بإجراء تأشير هلبشى بتنازل دائن عن مرتبة دينه

Requête au Bureau de la Publicité Immobilière pour Procéder
à une Mention en Marge de Cession par un Créancier
de l'Antériorité de son Rang

السيد أمين مكتب الشهر العقارى بـ

مقدمه لسيادتك (تذكر الصفة اذا لزم الحال) والمقيم
يرجو إجراء التأشير الهلبشى :

١ - على قائمة القيد المشهر عنها بمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ تحت
رقم لصالح «أ» .

٢ - على قائمة القيد المشهر عنها بمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ تحت رقم
لصالح «ب» .

بفتاؤل «أ» لصالح «ب» عن مرتبة دينه .

ومرفق بهذا الطلب صورة رسمية من العقد الرسمى المحرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم

كما يرجو اعطائه شهادة رسمية بإجراء التأشير الهلبشى بما تقدم .

وتفضلو سيادتك بقبول غلق الاحترام .

عقد رسمى بشطب جزئى ولتداد أجل استحقاق باقى الدين

Acte Authentique de Radiation Partielle et de Prorogation du Délai de
d'Echéance du Solde de la Dette

تنسخ ديابة العقد الرسمى من المصيفة رقم ١٦

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته
وديانتته ومقيم دائن مرتين ، طرف اول .
ثانيا : (ب) بن سن ومهنته وجنسيته وديانتته
مدين راهن ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : بما أنه بموجب عقد رهن رسمى مخر ب مكتب توثيق بتاريخ تحت رقم
اقرض « ا » الطرف الاول « ب » الطرف الثانى مبلغ بغائدة قدرها فى المائة سنويا
بالشروط الموضحة بعقد القرض المذكور ، على أن تدفع الفوائد كل شهر (مقدما او مؤخرا)
والاصل فى تاريخ

و ضمنا وتأمينا لسداد هذا الدين وملحقته رهن « ب » رهنا تأمينا لصالح « ا » المقار الآتى :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشياخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكليفه وكل ما يتبع ذلك من مشتبهات دون استثناء شيء .

س ط ف

ملاحظة : اذا كان العقار اطمينا فنكر المساحة الاجمالية والنوامى والمركز والمحافظة
واسماء الاحواض وأرتابها ورقم كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها .

لميم جنيه

وبما أنه باق من الدين المذكور على « ب » حتى اليوم مبلغ من اصل وملحقات ، فقد قبل
« ا » بموجب هذا وبناء على طلب « ب » ، أن يمد له أجل استحقاق هذا الباقي لمدة سنة تقضى
فى تاريخ ، كما يقرر بشطب التقيد نفيًا زاد عن هذا الباقي .

المادة الثانية : تسرى على مبلغ الدين الباقي والمبين بهذا العقد خلال مدة القرض ، فوائد بسعر فى الملة
سنويا ابتداء من اليوم لتنام السداد وتدفع لأم « ا » وإذنه ويحل اقلته أو اقلته من يحل محله ، على
اقساط متساوية كل شهر (مقدما أو مؤخرا) ، بواقع كل قسط يستحق اولها فى
تاريخ والثانى فى تاريخ وهكذا ، وفى حالة تأخر « ب » فى سداد قسط من القساط
الفوائد أو قسط من أصل الدين فى مواعيد استحقاقها ، تحل قيمة الدين جميعه فورًا اذا شاء « ا »
ذلك ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع فى الملة سنويا ودون حجة لى تبييه أو انذار .

المادة الثالثة : تبقى جميع مواد عقد القرض الاصلى ونصوحه كما هي بدون ائضى تعديل سارية المفعول ، كما ان العقد الحالى يعتبر امتدادا للعقد الاصلى وليس استبدالاً له .

المادة الرابعة : يصرح المتعاقدان للسيد امين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ، ولكل موطن مختص باجراء التأشير بما تقدم على هامش القيد المأخوذ لصالح « ١ » الموضح بالمادة الاولى .

المادة الخامسة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل مايلزم لاجراء التأشير الهامشى ولنظام استيفائه ، على عاقل «ب» وحده .

المادة السادسة : تد وكل « ١ » بموجب هذا السيد الأستاذ المحلى ، فى تسلم الصورة التنفيذية من هذا العقد ، وما يلزم من الصور الأخرى ، نيابة عنه ، وفى اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١١٦

طلب مقدم لمكتب الشهر العقارى

باجراء تأشير هامشى بشطب جزئى وامتداد اجل استحقاق باقى الدين

Requête au Bureau de la Publicité Immobilière pour Procéder à une
Mention en Marge de Radiation Partielle et de Prorogation du Délai
d'Echéance du Solde de la Dette

السيد امين مكتب الشهر العقارى بـ

مقدمه لسيداتكم (تفكر الصفة اذا لزم الحال) والمقيم

يرجو اجراء التأشير على هامش قائمة القيد المشهر عنها بمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ
تحت رقم لصالح « ١ » بالآتى :

١ - شطب القيد المذكور شطباً جزئياً فبها زاد عن مبلغ من اصل الدين .

٢ - تعديل سعر الفائدة المستحقة على باقى الدين الى فى المائة سنوياً .

٣ - مد اجل استحقاق الدين موضوع هذا القيد الى مع تعديل تاريخ استحقاق اقتساط هذا
الباقى والفوائد كالآتى :

ومرفق بهذا الطلب صورة رسمية من العقد الرسمى المحرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم

كما يرجو مقدمه اعطائه شهادة رسمية باجراء التأشير الهامشى بما تقدم .

وتفضلو سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

الصيغة رقم ١١٧

تجديد قائمة قيد

Renouvellement d'un Bordereau d'Inscription

تجديد قائمة

بقيد حق رهن عقارى

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقارى بـ تجديدا للقيد المشهر عنه بنفس المكتب بتاريخ
تحت رقم

(تنسخ صيغة القيد الاصلى حرفيا ، وبالنسبة للمبالغ يقتصر على ذكر المبالغ منها بدون سداد توغيرا
للمرسوم) .

الصيغة رقم ١١٨

قائمة لحفظ درجة الفوائد المستحقة

Bordereau d'Inscription pour Conserver le Rang des Intérêts Echus

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقارى بـ

تكيلا للقيد المشهر عنه بنفس المكتب بتاريخ تحت رقم

تنسخ صيغة القيد الاصلى حرفيا وبالنسبة للمبالغ يذكر الآتى :

تأبيننا وضمائنا لسداد المبالغ الآتية :

مليم جنيه
..... قيمة الفوائد المستحقة على اصل الدين بواقع فى المائة سنويا من تاريخ
الى اليوم .

الصيغة رقم ١١٩

عقد رسى بقرض مضمون يتنازل عن ايجار عقار (١)

Acte Authentique de Prêt Garanti par la
cession des Loyers d'un Immeuble

نسخ ديبلجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ثانيا : (ب) بن مدين طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : يقرض بموجب هذا « ا » الطرف الاول «ب» الطرف الثانى المقابل لذلك مبلغا قدره
دفع منه قبل اليوم خارج هذا العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقى وتدره
دفع نقدا وعدا بجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين من يد « ا » وماله ليد «ب» وعليه
يعطى هذا الأخير له بموجب هذا بخالصه ثابة ونهائية بقتية القرض جميعه .

المادة الثانية : تسرى على مبلغ الدين أو ما يتبقى منه فوائد بسعر فى المائة سنويا ابتداء من تاريخ
..... لتنام السداد ، وكل مبلغ يحصل عليه ترفع الفائدة عنه .

المادة الثالثة : لـ « ا » الحق فى تحويل كل هذا الدين أو جزء منه لمن يشاء دون التوقف على رضا «ب» .

المادة الرابعة : ضامنا وتابينا لتنام سداد قيمة المبلغ المقترض من أصل وفوائد وتعويض ومصروفات قضائية
وغير قضائية وكافة الالتزامات المترتبة على هذا العقد ، يتنازل «ب» لـ « ا » المقابل لذلك ، ويحله محله
فى جميع ايجارات العقار المملوك له الآتى بيانه :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والتسم والشياخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكليفه ، وكافة الملحقات .

م س ط ف

ملاحظة : اذا كان العقار اطمينا تذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة

(١) ملاحظة : اذا كانت المدة المقررة لسداد الدين تسع سنوات أو أكثر ، وجب شهر قائمة بقد هذا الحق حتى
يمكن الاحتجاج به ضد الغير .

وأسماء الاحواض وأرقابها ورقم كل قطعة وحدودها، مع ذكر تخطيطها والآلات والادوات الزراعية والسواقي
والاشجار والنخل والمباني ، وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن ، دون استثناء شيء .

المادة الخامسة : سلم «ب» الى «أ» عند التوقيع على هذا العقد جميع عقود ايجار العقار المتنازل له عنه بعد
تحويلها له ، وبيان هذه العقود كالآتي :

١ - عقد ايجار صادر لفلان لمدة ابتداء من قابلة للتجديد بايجار
تكره يدفع

٢ - عقد ايجار صادر لفلان

٣ -

٤ -

المادة السادسة : يحق لـ «أ» بناء على هذا النفاذ الصادر له ، تحصيل الاجار راسا من المستأجرين ،
واعطاءهم المخلصات باسمه وحده دون حاجة لحضور «ب» ، وذلك حتى تمام سداد مطلوبه من اصل
وفوائد ومصرفات وملحقات .

المادة السابعة : جميع المبالغ التي يقوم «أ» بتحصيلها تخضع أولا من المصروفات ثم الفوائد ثم الاصل ، وترفع
الفوائد عن كل مبلغ يحصل من الاصل .

المادة الثامنة : على «أ» سداد جميع العوائد والخفر ويأتي المصروفات القانونية ، التي جرى العرف على أن
ينحليها الملك من المبالغ التي يحصلها ، ويخصم ما زاد عن ذلك من مطلوبه بالكيفية المذكورة بالمادة
السابقة .

المادة التاسعة : يقر «ب» بأن عقود الاجار المحولة منه لـ «أ» صحيحة في جملتها وتصليها ، وانها لم تعدل
او تفسخ من وقت ابرامها ، وأنه لم يسبق له النفاذ منها او التخالص عن ايجارها مقدما ، كما يتعهد بعدم
تعديل أي عقد من العقود السارية أو ابرام عقود جديدة الا بموافقة «أ» كتابة على ذلك ، وأخيرا يقر «ب»
بأن العقار المتنازل عن ايجاره ، خال من كافة الحقوق المبنية ، ايا كان نوعها، وأنه ليس موضوع نزاع
ملكية وأنه لم توقع حجوزات تحت يد المستأجرين .

المادة العاشرة : لـ «ب» الحق في الغاء مفعول هذا العقد بسداد المبلغ المقترض من «أ» أو ما يبقى منه دفعة
واحدة بشرط دفع قيمة فوائد شهريه سعر الفائدة المتفق عليها ، كتعويض لاعادة استغلال
المبلغ المنوع ، وهذا التعويض واجب الدفع أيضا في حالة حلول الدين لأي سبب كان قبل يبعاد الاستحقاق .

المادة الحادية عشرة : يتعهد «ب» بأن يؤمن على العقار المتنازل عن ايجاره ضد الحريق لدى إحدى شركات
التأمين لصالح الدائن بمبلغ مدة سريان هذا العقد ، وفي حالة عدم قيام «ب» بذلك في ظرف
عشرة ايام من تاريخه ، يحق لـ «أ» اجراء هذا التأمين بمصروفات على عاتق «ب» ويكون لـ «أ» في
حالة حصول حريق الحق في تسلم مطلوبه من اصل وفوائد وملحقات بطريق الأولوية والامتياز من قيمة
التأمين من الشركة راسا ، دون حاجة لحضور «ب» أو صدور أي قرار آخر منه .

ملاحظة : هذا البند ينص عليه في حالة ما اذا كان العقار مبنيا .

المادة الثانية عشرة : يصبح مبلغ الدين وفوائده والتسويض المنفق عليه ، وكافة ملحقاته ، مستحقة السداد فوراً ودون حاجة لآى تنبيه او انذار ، اذا شاء « أ » ذلك — في الاحوال الآتية :

١ — اذا تبين في أى وقت من الاوقات عدم صحة البيانات التى اثبتتها «ب» بهذا العقد .

٢ — اذا تأخر في تنفيذ اى التزام من التزاماته المسترطة بهذا العقد .

٣ — اذا تسبب في انتقاص قيمة الضمان بأى عمل كان ، او امتنع عن صيانة العقار المتنازل عن إيجاره .

٤ — اذا بيع العقار المذكور او نزع ملكيته جبراً او للمنافع العامة .

٥ — في حالة وفاة «ب» او فقدان اهليته بسبب انفاسه او اعساره او الحجر عليه .

المادة الثالثة عشرة : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطناً مختصراً له بالمعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر او من يحل محله بذلك بخطاب موسى عليه .

المادة الرابعة عشرة : يقر كل من المتعاقدين انه لا يخضع لاحكام الحراسة ولا لقانون الكسب الغير مشروع .

المادة الخامسة عشرة : مصروفات هذا العقد واتعابه وما يلزم لنظام استيفائه وشهر قائمة التقيّد ، وكذا مصروفات محو التقيّد عند سداد الدين ، تكون جبيهما على عاتق «ب» وحده .

المادة السادسة عشرة : تد وكل « أ » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامى في تسلّم صورة هذا العقد التنفيذي ، وما يلزم من الصور الأخرى ، نيابة عنه وفي اتمام اجراءات الشهر .

الباب الرابع عشر

الرهن الحيازي

Le Gage

(م ١٠٦٦ - ١١٢٩ مئتي)

الصيغة رقم ١٢٠

عقد رسمي بقرض مضمون برهن حيازي عقارى (١)

Acte Authentique de Prêt avec Constitution de Gage Immobilier

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا «ب» بن
مدين ، طرف ثلث .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الاولى : يقرض بموجب هذا « ا » الطرف الاول لـ « ب » الطرف الثانى المقابل لذلك ، مبلغا وقدره
دفع له منه قبل اليوم خارج هذا العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقى
وقدره دفع نقدا وعدا بجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين من يد « ا » وماله ليد « ب »
وعليه يمدى هذا الأخير له بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بقيمة القرض جميعه .

المادة الثانية : تسرى على مبلغ الدين او ما يتبقى منه خلال مدة القرض فوائد بسعر فى المائة سنويا
ابتداء من تاريخ لتتام السداد ، وكل مبلغ يحصل من اصل الدين توفت فوائده من يوم تحصيله .

(١) ملاحظة : يجوز للدائن المرتهن أن يؤجر العقار الى الراهن دون أن يمنع ذلك من نفاذ الرهن الحيازي فى
حق الغير على أن يشهر هذا فى قلعة القيد وإذا اتفق على الإيجار للمدين بعقد لاحق لمعد الرهن وجب أن يؤشر
به على هاتش القيد .

المادة الثالثة : دين « أ » غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من العقار المرهون ضمان لسداد الدين جميعه وملحقاته .

المادة الرابعة : صرح « ب » لـ « أ » بأن يؤمن على العقار المرهون ضد الحريق لدى إحدى شركات التأمين بمبلغ طول مدة نفاذ هذا العقد مع احتساب ما ينفق في هذا السبيل ضمن مصروفات صيانة العقار المرهون ، وفي حالة حصول حريق يكون لـ « أ » الحق في تسلم مطلوبه من أصل و فوائد وملحقات بطريق الأولوية والامتياز من قيمة التأمين من الشركة رأسا دون حاجة لحضور « ب » أو صدور أى إقرار آخر منه .

المادة الخامسة : مبلغ الدين وفوائده والتعويض المتفق عليه وكافة ملحقاته ، مستحقة السداد فورا دون حاجة لآي تنبيه أو إنذار ، إذا شاء « أ » ذلك ، في الأحوال الآتية :

- ١ — إذا تبين في أى وقت من الأوقات عدم صحة البيانات التى أثبتتها « ب » بهذا العقد .
- ٢ — إذا بيع العقار المرهون أو نزع ملكيته جبرا أو للمنافع العامة .
- ٣ — إذا أتى « ب » عملا يحول دون استعمال « أ » لحقوقه المستتدة من هذا العقد .

المادة السادسة : ضمانا وتأمينا لتبام سداد قيمة المبلغ المقرض من أصل وفوائد وتعويض ، وما ينفق من عوائد وأموال أميرية ومصروفات صيانة وخلافه ومصروفات قضائية وغير قضائية ، يرهن « ب » المدين رهنًا حيازيا لصالح « أ » المقابل لذلك ، العقار الآتى :

بيان العقار

(تنقل من واقع طلبات الشهر العقارى)

المادة السابعة : يقر « ب » بأن العقار المذكور مملوك له بموجب

المادة الثامنة : يقر « ب » أيضا بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها ، كالأرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفًا ولا محكرا ، كما ويقر « ب » بأنه حائز له دون منازعة وبصفة غير منتظمة ، ولم يسبق له التصرف فيه (١) .

بملاحظة : وإذا كان هذا العقار مبنيا حديثا ، يمكن اضافة :

ويقر « ب » بأنه سدد جميع مطلوبات المأجولين الذين تولوا بناء هذا العقار ، وأنه ليس لأحدهم حق امتياز عليه .

المادة التاسعة : يقر « أ » بأنه قد تسلم العقار المرهون له تسليما فعليًا ، بعد أن حول له « ب » جميع عقود الإيجار المنتددة مع المستأجرين ، ويتعهد بأن يبذل في حفظ العقار وصيانيته من الغلبة ما يبذله الشخص المعتاد ، ويكون مسئولًا عن هلاكه أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك راجع لسبب اجنبى لا بد له فيه ، وعليه أيضا أن يستثمر العقار المذكور استثمارا كايلا بحسب ما أعد له ، وأن يدفع ما يلزم من الأموال الاميرية ومصروفات الصيانة والإصلاحات وغيرها على أن يخصمها من الربح .

المادة العاشرة : لـ « أ » الحق في حبس العقار المرهون له حتى تبام سداد الدين ، وله تحصيل ريعه رأسا وبدون تدخل من « ب » ، على أن يخصم من المتحصل أولا قيمة ما انتفقه في المحافظة عليه وإصلاحه ، وما زاد عن ذلك يخصم من المصروفات ثم الفوائد ثم أصل الدين .

(١) بملاحظة : ينص عما إذا كانت أرض العقار مغروض عليها مقابل تحسين أم لا .

المادة الحادية عشرة :ـ لـ « أ » ، في سبيل استغلال العقار الموهون ، الحق في الانتفاع به شخصيا أو تأجير له غيره ، على أن يحافظ على مستوى إيجاره .

المادة الثانية عشرة : بـ ضمن « ب » سلامة هذا الرهن ونفاذه ويتعهد بالآتي عملا ينقص من قيمة الشيء الموهون أو يحول دون استعمال « أ » لحقوقه المستمدة من هذا العقد .

المادة الثالثة عشرة : ينقض هذا الرهن بمجرد استيفاء « أ » لمطلوبه من أصل وفوائد وملحقات ، وما أتفقه لمصلحة العقار وإصلاحه ، ويكون عليه حينئذ رد العقار الموهون لـ « ب » أو خلفائه بالحالة التي تسلمه بها دون إبطاء مع تحويل عقود الإيجار السابقة والا لزمته التعويضات الناتجة عن التأخر .

المادة الرابعة عشرة : لـ « ب » الحق في أي وقت شاء ذلك ، أن يرد لـ « أ » المبلغ الذي يكون متبقيا له من أصل وفوائد وملحقات ، على أن يلتزم بدفع قيمة فوائد . . . شهر يسمر الفائدة المفقود عليها كتوكيضي لإعادة استغلال المبلغ المدفوع ، وهذا التعويض واجب الدفع أيضا في حالة حلول الدين لأي سبب كان قبل ميعاد الاستحقاق .

المادة الخامسة عشرة : يترك كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطنا مختارا له بالمعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه إخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة السادسة عشرة : ويترك كل من المتعاقدين بأنه لا يخضع لأحكام الحراسة ولا لقانون الكسب الغير مشروع .

المادة السابعة عشرة : مصروفات هذا العقد واتعابها وكل ما يلزم لقيام استيفائه وشهر قائمة قيد الرهن ، وكذا مصروفات نحو القيد عند استيفاء الدين ، تكون جيمعها على عاتق « ب » وحده .

المادة الثامنة عشرة : قد وكل « أ » بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسليم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى ، نيابة عنه وفي انتام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٢١

قائمة بقيد رهن حيازي

Bordereau d'Inscription d'un Gage Immobilier

قائمة بقيد حق رهن حيازي

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقاري بـ

لصالح

« أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وموطنه المختار مكتب السيد الاستاذ المحامي بـ

شيد

« ب » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

بمسوجب

عقد رهن رسمى تحرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم

ضمتا وتامينا لسداد المبالغ الآتية

لمليم جنيه

- ١ - قيمة اصل القرض .
 - ٢ - قيمة فوائد سنتين على المبلغ المذكور بواقع في المائة سنويا ، المحفوظة قانونا .
 - ٣ - تعويض شهر فوائد بواقع في المائة سنويا ، بشرط دفعه في حالة السداد قبل الميعاد .
 - ٤ - تحت التقدير المصروفات الاحتمالية من اى نوع كانت ، التى ينفقها الدائن .
- الجبلة بخلاف ما هو تحت التقدير .
- =====

اهم اشتراطات العقد

١ - يخصم من المتحصل نا ينفقه الدائن من الاموال الاميرية ومصرفات الصيانة والاصلاحات ثم الفوائد ثم اصل الدين .

٢ - اذا كان العقار قد اجسر للمدين الراهن بنفس عقد الرهن الحيازى فيجب النص على ذلك هنا .

بيان العقار

(تنقل البيانات المساحية والتكليف حرفيا من واقع عقد الرهن) .

توقيع الطالب او محابيه

الصيغة رقم ١٢٢

طلب باجراء التأشير الهابشى بما يفيد تأجير العقار المرهون حيازيا للراهن

Requête de Mention en Marge que l'Immeuble Constitué
en Gage a été donné en Location au Gagiste

السيد أمين مكتب الشهر العقارى بـ

مقدمه (تذكر الصفة اذا لزم الحال)

يرجو التأشير على هابش قائمة الرهن الحيازى المشهر عنها بمكتب الشهر العقارى بـ
بتاريخ تحت رقم بأن العقار المرهون قد اجر الى المدين بموجب عقد اجار
رسمى محرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم لمدة سنة تبدأ من
وتنتهى فى قابل للتجديد .

ومرفق مع هذا صورة رسمية من العقد المشار اليه .

كما يرجو مقدمه اعطاءه شهادة بإجراء التناقص الهائض المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الصيغة رقم ١٢٢

عقد رسمى برهن منقولات (١)

Acte Authentique de Gage Mobilier

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن ومنه وجنسيته وديلته ومقيم
ثانيا «ب» بن بدين راهن ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : يقرض بموجب هذا « أ » الطرف الأول الى «ب» الطرف الثانى المقابل لذلك ، مبلغا وقدره دفع له منه قبل اليوم خارج هذا العقد وفى غير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقى وقدره دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين من يد « أ » وماله ليد «ب» وعليه يعطى هذا الآخر له بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بقبية القرض جميعه .

المادة الثانية : تعهد «ب» بسداد قبية هذا القرض بكامله دفعة واحدة لـ « أ » وبمحل اقباله بعد مضى من تاريخ هذا العقد أى بتاريخ

المادة الثالثة : تسرى على مبلغ الدين أو ما يتبقى منه خلال مدة القرض فوائد بسمر فى المائة سنويا ابتداء من تاريخ لتنام السداد ، وتقدم لـ « أ » وبمحل اقباله على اقتساض متساوية ، كل شهر (مقدما أو مؤخرا) بواقع كل قسط يستحق اولها فى تاريخ والثانى فى تاريخ وهكذا .

المادة الرابعة : فى حالة تأخر «ب» فى سداد قسط من أقساط الفوائد فى مواعيد استحقاقها تحل قبية القرض جميعه فوراً ، إذا شاء « أ » ذلك ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع فى المائة سنويا ، وذلك دون حاجة لآى تنبيه أو انذار .

(١) ملاحظة : يمكن تحرير هذا العقد بصيغة عقد عرفى ، على أن يصدق على توقيعات المتعاقدين .

المادة الخامسة : ضمانا وتأمينا لتنام سداد قيمة المبلغ المقرض من أصل وفوائد وملحقاته ، وما يتفق في صياغة الاشياء المرهونة يرهن «ب» الدين رهنا حيازيا لصالح «ا» القابل لذلك ، المتولات الموضحة بكشف اسفل هذا العقد ، ويقر «ا» بتسليمها تسليها فعليا .

ملاحظة : يجب عند تحرير كشف المتولات ، وصف كل قطعة منها وصفا دقيقا ، بما فيها من تلف وعيوب ونقص لا يمكن تحديدها والاستدلال عليها ، حتى لا يضطر الرهن الى رد منقولات جديدة عند نهاية عقد الرهن ، مع تقدير قيمتها اجمالا أو تفصيلا ان أمكن .

المادة السادسة : في حالة استحقاق الدين لأي سبب كان ، يحق لـ «ا» ان يطلب من قاضي المحكمة المختصة ، لها الترخيص له ببيع الاشياء المرهونة بالمزاد العلني أو بسعرها في السوق ، واما اصدار الامر بتملكها لها وغاء الدين ، على أن تحسب عليه بقيمتها بحسب تقدير الخبراء .

المادة السابعة : اذا حدثت الاشياء المرهونة بالهلاك أو التلف أو نقص القيمة ، بحيث يخشى أن تصبح غير كافية لضمان سداد الدين وملحقاته ، حق لـ «ا» ان يطلب من القاضي الترخيص له في بيعها بالمزاد العلني أو بسعر السوق ، ويجوز له ان يطلب ذلك أيضا اذا عرست فرصة لبيعها وكان البيع صفقة رابحة .

المادة الثامنة : لـ «ا» الحق في حبس الاشياء المرهونة له بهذا العقد حتى تمام سداد الدين ، ولكن عليه ان يبذل في حفظها وصيانتها من العناية بما يبذله الشخص المعتاد ، ويكون مسئولا عن هلاكها أو تلفها ، ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب اجنبي لا يد له فيه ، كما أنه غير مصرح له باستعمالها بأي حال من الاحوال (أو له حق استعمالها على ان يحاسب «ب» على ايجار لها قدره يخس من المبالغ المستحقة له) .

المادة التاسعة : لـ «ا» الحق في الرجوع على «ب» بكافة المروقات التي ينفقها لتخزين الاشياء المرهونة له والحفاظة عليها وصيانتها .

المادة العاشرة : يضمن «ب» سلامة هذا الرهن وتفاذه ، ويتعهد بالا يأتى عملا ينقص من قيمة الاشياء المرهونة أو يحول دون استعمال «ا» لحقوقه المستمدة من هذا العقد .

المادة الحادية عشرة : دين «ا» غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من الاشياء المرهونة ضامن لسداد الدين جميعه وملحقاته .

المادة الثانية عشرة : ينتقض هذا الرهن بمجرد استيفاء «ا» لمطلوبه من أصل وفوائد وملحقات ، وما انتفقه لصيانة الاشياء المرهونة واصلاحها ، ويلتزم حينئذ برد هذه الاشياء لـ «ب» بالحالة التي تسلمها بها منه دون ابطاء ، والا لزمته التعويضات الناتجة عن التأخر .

المادة الثالثة عشرة : لـ «ب» الحق في أي وقت شاء في ان يرد لـ «ا» المبلغ الذي يكون متيقيا له من أصل وفوائد وملحقات ، دون ان يلتزم بدفع أي تعويض عن ذلك (أو على ان يلتزم بدفع قيمة فوائد شهر بسعر الفائدة المتفق عليها كتعويض لاعادة استغلال المبلغ المدفوع) وهذا التعويض واجب الدفع أيضا في حالة حلول الدين لأي سبب كان قبل ميعاد الاستحقاق .

المادة الرابعة عشرة : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطنًا مختارا له بالمعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة الخامسة عشرة : ويقر كل من المتعاقدين أنه لا يخضع لأحكام الحراسة ولا لغاتون الكسب الغير مشروع .

المادة السادسة عشرة : مبروفات هذا العقد وأتعلمه وكل ما يلزم لتبليغ استيفائه وشهر تلبية قيد الوهن وكذا مبروفات نحو القيد عند استيفاء الدين ، تكون جميعها على عاتق «ب» وحده .

المادة السابعة عشرة : قد وكل « أ » بموجب هذا السيد الأستاذ المحامي في تسليم صورة هذا العقد التفضيلية ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي اتمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٢٤

عقد رسمى برهن أسهم أو سندات (١)

Acte Authentique de Nantissement d'Actions ou d'Obligations

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

« أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم دائن مرتين ، طرف أول .
ثانيا « ب » بن
مدين راهن ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يقرض بموجب هذا « أ » الطرف الأول الى « ب » الطرف الثانى القابل لذلك ، مبلغا قدره دفع له منه قبل اليوم وخارج هذا العقد ويغير حضورنا وحضور الشاهدين مبلغ والباقي ونفد دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين من يد « أ » وماله ليد « ب » وعليه يعطى له هذا الأخير بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بقيمة أقرض جميعه .

المادة الثانية : تعهد « ب » بسداد قيمة هذا القرض بإكماله دفعة واحدة لـ « أ » وبحل اقامته بعد مضي من تاريخ هذا العقد ، أى بتاريخ

المادة الثالثة : تسرى على مبلغ الدين أو ما يتبقى منه خلال مدة القرض فوائد بسعر سنويا تبدأ من تاريخ لتبليغ السداد ، وتنتفع لـ « أ » وبحل اقامته على اقتساط متساوية كل شهر (مقدما أو مؤخرا) بواقع كل قسط يستحق أولها في تاريخ والثانى في تاريخ وهكذا .

المادة الرابعة : في حالة تأخر « ب » في سداد قسط من اقتساط الفوائد في مواعيد استحقاقها تحمل قيمة القرض جميعه فوراً ، إذا شاء « أ » ذلك ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع في المائة سنويا ، وذلك دون حاجة لآى تنبيه أو ائذار .

المادة الخامسة : ضمانا وثانيا لتبليغ سداد قيمة المبلغ المقرض من أصل وفوائد وملحقات ، يرهن « ب » الدين رهنا حيازيا لصالح « أ » القابل لذلك ، الأسهم أو السندات الآتية (يوضح بالتفصيل إذا كانت لحابلها أو

(١) ملاحظة : يمكن تحرير هذا العقد بصيغة عقد عرفى على أن يصدق على توثيقات المتعاقدين .

أسبقة) ، فإذا كتلت لحبلها يضاف : ويتر « أ » بتصلبها تسليها مغليا ، لها إذا كتلت أسبقة فيستبدل بالعبارة السابقة الآتي : ويتر « أ » بتصلبه من « ب » الشهادة الدالة على ملكية هذا الآخر للاسهم المذكورة كما يتعمد « ب » بعمل الإجراءات اللازمة لإجراء الناشر برهنها حيازيا لـ « أ » في سجلات الشركة التي أصدرتها .

المادة السادسة : نظرا لأن الأسهم أو السندات المرهونة لها كويونات دورية ، فمن حق « أ » تسلم قيمتها رأسا في مواعيد استحقاقها ، على أن تخصم تلك القيمة من رسوم التأمين ضد الاستهلاك ثم من الفوائد المستحقة أو التي تستحق ثم من الأصل .

المادة السابعة : في حالة استحقاق الدين لأي سبب كان يحق لـ « أ » أن يطلب من قاضي المحكمة المختصة ، لها الترخيص له في بيع الأسهم والسندات المرهونة بالمزاد العلني أو بمسعرها في البورصة ، وأما إصدار الأمر بتلكه لها وغاء للدين ، على أن تحسب عليه بقيمتها حسب تقدير الخبراء أو بمسعرها في البورصة .

المادة الثامنة : إذا هبط سعر الأسهم أو السندات المرهونة بحيث يخشى أن تصبح غير كافية لضمان سداد الدين وملحقته ، حق لـ « أ » أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيعها بالمزاد العلني أو بمسعر البورصة ، ويجوز له أن يطلب ذلك أيضا إذا عرضت فرصة لبيعها وكان البيع صفقة رابحة .

المادة التاسعة : لـ « أ » الحق في حبس الأسهم أو السندات المرهونة له بهذا العقد ، حتى تمام سداد الدين .

المادة العاشرة : تكون رسوم التأمين على الأسهم أو السندات المرهونة ضد الاستهلاك ، على عائق « ب » .

المادة الحادية عشرة : يضمن « ب » سلامة هذا الرهن ونفاذه ، ويتعمد بالأى يأتي عملا يحول دون استعمال « أ » لحقوقه المستتدة من هذا العقد .

المادة الثانية عشرة : دين « أ » غير قابل للتجزئة ، وعليه غكل جزء من الأسهم والسندات المرهونة ، ضامن لسداد الدين جميعه وملحقته .

المادة الثالثة عشرة : ينقضى هذا الرهن بمجرد استيفاء « أ » لطلوبه من أصل وفوائد وملحقات ، ويلتزم حينئذ برد جميع الأسهم والسندات لـ « ب » دون إبطاء ، والا لزمته التعويضات الناتجة عن التأخر .

المادة الرابعة عشرة : لـ « ب » الحق في أى وقت شاء ، في أن يرد لـ « أ » المبلغ الذي يكون متبقيا له من أصل وفوائد وملحقات ، دون أن يلتزم بدفع أى تعويض عن ذلك (أو يلتزم بدفع قيمة فوائد أشهر بسعر الفائدة المتفق عليها كتعويض لإعادة استغلال المبلغ الدفوع ، وهذا التعويض واجب الدفع أيضا في حالة حلول الدين لأي سبب كان) .

المادة الخامسة عشرة : يتر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طوال مدة سريان هذا العقد ، موطنًا مختارا له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه أخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة السادسة عشرة : ويتر كل من المتعاقدين أنه لا يخضع لأحكام الحراسة ولا لقانون الكسب الغير مشروع .

المادة السابعة عشرة : مصروغات هذا العقد وأتباعه وكل ما يلزم لتتمام استيفائه ، على عائق « ب » وحده .

المادة الثامنة عشرة : قد وكل « أ » بموجب هذا السيد الاستاذ المحلى ، في تسلم صورة هذا العقد التقيضية ، وما يلزم من الصور الأخرى ، نيابة عنه .

الصيغة رقم ١٢٥

عقد رسمى برهن دين (١)

Acte Authentique de Nantissement d'une Créance

نسخ دياجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا «ب» بن
مدين راهن ، طرف ثان .

اقر المتعاهدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : يداين «أ» «ب» فى مبلغ من أصل وفوائد وملحقات حتى اليوم بموجب
(يذكر مسند الدين) كما يداين «ب» فلانا بمبلغ من أصل وفوائد وملحقات حتى اليوم بموجب
..... (يذكر مسند الدين) وقد عرض على «أ» أن يرهن له رهنا حيازيا الدين الذى له قبل
فلان ، على أن يقوم «أ» بتحصيل مطلوبه منه .

المادة الثانية : رهن «ب» بموجب هذا لـ «أ» القابل لذلك ، رهنا حيازيا ، الدين الذى له قبل فلان ، المبين
بالمادة السابقة ، وقد سلمه جميع المستندات الخاصة بهذا الدين ، وهى عبارة عن ويعترف
«أ» بتسلمه لها .

المادة الثالثة : يحق لـ «أ» التنفيذ راسا على فلان بمطلوب «ب» قبله ، على أن يخصم ما يحصله منه من فوائد
الدين وأصله مما يستحقه قبل «ب» أولا فأولا من المصروفات ثم من الفوائد ثم الأصل ، كما أن «أ» قد قبل
إيقاف التنفيذ ضد «ب» بمطلوبه قبله مؤقتا .

المادة الرابعة : على «أ» اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل هذا الدين فى مواعيد استحقاقه ، وله تسلم ما يستحق
منه راسا دون تدخل من «ب» ، وإعطاء المخلصات اللازمة عما يتسلمه ، إلا إذا قامت عوائق تستلزم تدخل
هذا الآخر ، فيكون على «أ» حينئذ إخطاره بذلك فى الوقت المناسب .

المادة الخامسة : لا يترتب على هذا الرهن الحيازى نزول «أ» عن دينه الأصلى ولا توقف الفوائد التى تستحق
عليه من اليوم ، ويبقى هذا الدين قائما بجميع ضماناته قبل «ب» حتى يتم تحصيله كاملا من فلان المدين
لـ «ب» .

المادة السادسة : إذا تعذر على «أ» تحصيل جميع مطلوبه أو جزءا منه من فلان مدين «ب» فى مدة أقصاها
من اليوم ، حق له ، إذا شاء ، التنازل عن هذا الرهن الحيازى ورد ما تسلمه من المستندات الخاصة
بدين «ب» قبل فلان ، والتنفيذ مورا ضد «ب» بالدين الذى له قبله بكافة الطرق القانونية .

(١) ملاحظة : يمكن تحرير هذا العقد بصيغة عقد عرفى ، على أن يصدق على توثيقات المتعاهدين : إذا
كان الدين المتنازل عنه ديناً عقارياً يقتضى التأشير على قائمة التيد أو الاختصاص .

المادة السابعة : يضمن «ب» سلامة هذا الرهن ونفاذه ، ويتمهد بالأى عملا ينقص من قيمة الدين المرهون أو يحول دون استعمال «أ» لحقوقه المستندة من هذا العقد .

المادة الثامنة : ينقضى هذا الرهن بمجرد استيفاء «أ» لطلوبه من اصل وغوائد وملحقات وما يلزم من الرسوم والمصروفات والائتاف في سبيل تحصيل الدين المرهون له ، وعليه حينئذ رد المستندات الخاصة ببياتي الدين أو المبلغ الذى حصله زيادة عن مطلوبه لـ «ب» دون ابطاء ، والا لزمته التعويضات الناتجة عن التأخر، كما يتعين عليه أيضا تسليم «ب» مستندات دينه قبله بعد التأشير عليها بالسداد .

المادة التاسعة : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طوال مدة سريان هذا العقد ، موطننا مختارا له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره ، عليه اخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة العاشرة : ويقر كل من المتعاقدين انه لا يخضع لاحكام الحراسة ولا لقانون الكسب الغير مشروع .

المادة الحادية عشرة : مصروفات هذا العقد واتعابه واعلان المدين به ، على عاتق «ب» وحده .

المادة الثانية عشرة : قد وكل «أ» بموجب هذا ، السيد الاستاذ في تسليم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من المصور الاخرى ، نيابة عنه .

الباب الخاشر عشر

رهن المحال التجارية

Nantissement des Fonds de Commerce

(القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها)

الصيغة رقم ١٢٦

عقد رسمى بقرض مضمون برهن محل تجارى (١)

Acte Authentique de Prêt Garanti par le Nantissement
d'un Fonds de Commerce

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بن سن وجنسيته وديانته ومقيم
بصفته المدير المنتدب لبنك بموجب قرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ المرافق ، والبنك
المذكور مصرح له بارتها ن المحال التجارية ، بالقرار الصادر من السيد وزير التجارة والصناعة بتاريخ
رقم دائن مرتين ، طرف أول .
ثانياً : « ب » بن سن صاحب المحل التجارى المعروف باسم
والكائن سجل تجارى رقم وجنسيته وديانته
ومقيم مدین رهن ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يقرض بموجب هذا « أ » الطرف الاول بصفته الى « ب » الطرف الثانى القابل لذلك ، مبلغاً قدره
دفع نقداً وعدا بمجلس هذا المقدأملنا وأمام الشاهدين من يد « أ » ليد « ب » ، وعليه يعطى
هذا الآخر بموجب هذا بخلاصة تامة ونهائية بقيمة القرض جميعه .

(١) ملاحظات :

- ١ - لا يجوز رهن المحال التجارية الا لدى البنوك او بيسوت التسليف التى يرخص لها بذلك وزير التجارة والصناعة ، بالشروط التى يحددها بقرار يصدره .
- ٢ - يثبت الرهن بعقد رسمى او بعقد عرقى مقرون بالتصديق على توثيقات المتعاقدين او اختتامهم .
- ٣ - يجب اجراء القيد فى سجل خاص بكتب السجل التجارى بالمحافظة التى يوجد فى دائرتها المحل التجارى .
- ٤ - ميعاد اجراء القيد خمسة عشر يوما من تاريخ عقد الرهن ، والا كان باطلا .

المادة الثالثة : يتعهد «ب» بسداد قيمة القرض بأكمله بنقمة واحدة لأمر بنك وافئنه وبمركره بمعد
مضى سنة من تاريخ هذا العقد ، أي بتاريخ

ملاحظة : ويمكن أيضا اشتراط سداد المبلغ على أقساط ، وفي هذه الحالة يستبدل بهذا النص
ما يأتي :

يتعهد «ب» بسداد قيمة هذا القرض لأمر بنك وافئنه وبمركره على قسط
كل منها بمبلغ يستحق أولها في والثاني في وهكذا .

المادة الثالثة : تسرى على مبلغ الدين (أو ما يتبقى منه) خلال مدة القرض فوائد بمسعر في المائة سنويا
ابتداء من تاريخ لتنام السداد ، وتدمع لأمر البنك وافئنه وبمركره على أقساط متساوية كل
..... شهر (مقدما أو مؤخرا) ، بواقع كل قسط يستحق أولها في تاريخ
والثاني في تاريخ وهكذا .

المادة الرابعة : في حالة تأخر «ب» في سداد قسط من أقساط الفوائد (أو كذا قسط من أصل الدين)
في مواعيد استحقاقها ، تحل قيمة الدين جميعه ، إذا شاء البنك ذلك ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع
في المئة سنويا ، وذلك دون حاجة لأي تنبيه أو انذار .

المادة الخامسة : للبنك الحق في تحويل كل هذا الدين أو جزء منه لمن يشاء دون التوقف على رضاه «ب» .

المادة السادسة : في حالة استحقاق الدين لأي سبب كان ، يحق للبنك بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه على «ب»
تنبيهه رسميا ، أن يقدم عريضة للسيد قاضي الأمور المستعجلة في المحكمة التي بدانئها المحل المرهون بطلب
الاذن له بأجراء بيعه بالمزاد العلني .

المادة السابعة : دين البنك غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من المحل المرهون ضامن لسداد الدين جميعه
وملحقاته .

المادة الثامنة : المدة المتفق عليها لسداد هذا القرض قد روعي فيها مصلحة الطرفين ، لذلك إذا رغب «ب» في
سداد قيمة الدين (أو جزء منه بشرط ألا يتل عن مبلغ) قبل ميعاد استحقاقه المحدد بهذا
العقد ، التزم بأن يدفع قيمة فوائد شهور ، بمسعر الفائدة المتفق عليها كتعويض لاعادة
استغلال المبلغ المدفوع ، وهذا التعويض واجب الدفع أيضا في حالة حلول الدين ، لأي سبب كان قبل
ميعاد الاستحقاق .

المادة التاسعة : قد أمن «ب» على المحل التجاري المرهون ضد الحريق لدى شركة للتأمين ، لصالح
البنك بمبلغ طول مدة سريان هذا العقد ، وفي حالة حصول حريق يكون للبنك الحق في
تسلم مطلوبه من أصل وفوائد وملحقات بطريق الأولوية والامتياز من قيمة التأمين ، ومن شركة التأمين
رأسا دون حاجة لحضور «ب» أو صدور أي إقرار آخر منه .

المادة العاشرة : يصبح مبلغ الدين وفوائده والتمويض المتفق عليه وكافة ملحقاته ، مستحقة السداد فورا ودون
حاجة لأي تنبيه أو انذار إذا شاء البنك ذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا تبين في أي وقت من الأوقات عدم صحة البيانات التي أثبتتها «ب» بهذا العقد .

٢ - إذا تأخر «ب» في تنفيذ أي التزام من التزاماته المشترطة بهذا العقد .

٢ - اذا تسبب في انقاص قيمة الضمان باى عمل كان . او امتنع عن صيانة المحل التجارى المرهون .

٤ - اذا بيع المحل التجارى المرهون جبراً او رضاء او وقع حجز عليه .

٥ - فى حالة وفاة «ب» او فقدان اهليته ، بسبب افلاسه او الحجر عليه .

٦ - فى حالة صدور تشريع بخفيض قيمة الفائدة او زيادة الضرائب المفروضة حالياً على الفوائد .

المادة الحادية عشرة : ضمانا وتأميناً لتنام سداد قسيمة المبلغ المقرض من اصل وفوائد وتعويض ومصرفات قضائية وغير قضائية وكافة الالتزامات المترتبة على هذا العقد ، يرهن «ب» المدين رهناً تأمينياً لصالح البنك المقابل لذلك المحل التجارى المملوك له المعروف باسم سجل تجارى رقم والكائن ويشمل هذا الرهن العنوان والاسم التجارى والحق فى الايجار والاتصال بالعملاء والمسة التجارية والاثاث التجارى والمهبات والالات التى تستعمل فى استغلال المحل ، حتى ما صار منها عتاراً بالتخصيص والعلامات التجارية والرخس والاجازات وما به من جنك ومنقولات ويضائع وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية و الادبية والفنية المرتبطة به دون استثناء شئ منها .

المادة الثانية عشرة : يقر «ب» بأنه المالك الوحيد للمحل المرهون ، وان هذا المحل ليس موضوع نزاع ، كما يضمن خلوه من الديون والحقوق العينية ، ايا كان نوعها، من رهن واختصاص وحقوق امتياز، وأنه ليس مستحقاً عليه ضرائب او ايجارات متأخرة ، ويقر أيضاً بأنه لم يشهر افلاسه ولم يحرر ضده ائذار بالدفع ، وأنه ليس فى حالة توقف عن الدفع .

المادة الثالثة عشرة : يقر «ب» بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، موطناً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفى حالة تغييره ، عليه اخطار البنك او من يحل محله بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة الرابعة عشرة : ويقر كل من المتعاقدين بأنه لا يخضع لاحكام الحراسة وللقانون الكسب الغير مشروع .

المادة الخامسة عشرة : مصرفات هذا العقد واتعابه وكلها يلزم لتنام استيفائه وشهرقائه قيد الرهن بالسجل التجارى ، وكذا مصرفات شطب الرهن عند سداد الدين ، تكون جبهيعها على عاتق «ب» وحده .

المادة السادسة عشرة : تد وكل البنك بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحلى فى تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى ، نيابة عنه وفى اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٢٧

قائمة بقيد رهن محل تجارى

Bordereau d'Inscription de Nantissement d'un Fonds de Commerce

حافضة قيد رهن محل تجارى

١ - اسم الدائن المرتين ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه (١) ، وإذا كان شركة فبيين عنوانها أو اسمها ونوعها والغرض من تأليفها ومركزها العام

.....

٢ - اسم المدين ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه ، وإذا كان شركة فبيين عنوانها أو اسمها ونوعها والغرض من تأليفها ومركزها العام

.....

٣ - بيان المحل التجارى :

(١) الجهة التى يوجد بها المحل التجارى ونوع عملياته والأجزاء التى ورد عليها عقد الرهن :

الجهة	نوع العمليات	الأجزاء التى يتكون منها المحل التى ورد عليها عقد الرهن
.....
.....
.....
.....
.....

(١) ملاحظات :

١ - عند ذكر كلمة موطن أو جهة يوضع رقم المنزل واسم الشارع أو القسم أو البندر أو المركز ، والموطن هو المركز الشرعى المنسوب للإنسان الذى يقوم فيه بإسقاء ماله وإبقاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه في بعض الأحيان أو أغلبها ، وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه .

٢ - يشتمل المحل التجارى على أجزاء (مقومات) غير مادية ومقومات مادية .

فالمقومات غير المادية هى : العنوان والاسم التجارى والحق فى الإجارة والاتصال بالعملاء والسمة التجارية والرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وعلى وجه العموم كافة حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة بالمحل التجارى .

والمقومات المادية هى : الأدوات والبضائع ويقصد بالأدوات الأثاث التجارى والآلات وجميع المنقولات المادية التى تستعمل فى استغلال المحل ، ويقصد بالبضائع جميع المنقولات المادية المعدة للبيع .

(ب) الجهات التي توجد بها الفروع التابعة للمحل التجاري — اذا وجدت — ونوع عمليات كل منها والأجزاء التي ورد عليها عقد الرهن .

الجهة	نوع العمليات	الأجزاء التي يتكون منها المحل التي ورد عليها عقد الرهن
.....
.....
.....
.....
.....
.....

٤ — قيمة الدين المبين في عقد الرهن والشروط المتعلقة بسمر النوائد ومواعيد الاستحقاق

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٥ — نوع عقد الرهن (رسمي أو عرق) وتاريخه

.....

.....

.....

.....

٦ — وجود أو عدم وجود حق امتياز البائع أو رهن سابق أو أي حق عيني على الشيء المرهون بوصفه عقارا بالتخصيص

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٧ - اسم الشركة المؤمن لديها ضد خطر الحريق

1. The first part of the document is a header section containing the title "THE HISTORY OF THE UNITED STATES" and the author "BY J. W. FULTON".

2. The second part of the document is a table of contents listing the chapters and their corresponding page numbers.

3. The third part of the document is the main body of text, which is a detailed history of the United States.

4. The fourth part of the document is a list of references and sources used in the writing of the book.

5. The fifth part of the document is a list of names of people mentioned in the text.

6. The sixth part of the document is a list of dates and events mentioned in the text.

7. The seventh part of the document is a list of places mentioned in the text.

8. The eighth part of the document is a list of subjects and topics mentioned in the text.

9. The ninth part of the document is a list of names of people mentioned in the text.

10. The tenth part of the document is a list of dates and events mentioned in the text.

٨ - المواطن المختار للدائن المرتهن في دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التي يوجد فيها محل التجارى ..

سيد رئيس مكتب السجل التجاري

أنا الموقع على هذا بصفتي
أطلب قيد عقد الرهن الموضح أعلاه في سجل رهن المحال التجارية .

اطلب قيد عقد الرهن الموضح اعلاه في سجل رهن المحال التجارية .

توقيع الطالب أو الوكيل

• • • • •

تحریر فی سنہ ۱۹

الباب السادس عشر

القرض — العارية الوديعة

Le Prêt, le Prêt à Usage, le Dépôt

الفصل الأول

القرض

Le Prêt

(م ٥٢٨ — ٥٤٤)

الصيغة رقم ١٢٨

عقد قرض رسمي بفائدة

Acte Authentique de Prêt à Intérêts

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

ثانيا : (ب) بن ومنه وجنسينه وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن
مدين ، طرف ثان .

أثر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : اقترض بموجب هذا « أ » « ب » القابل لذلك ، مبلغ دفع له بمجلس هذا العقد امامنا
وامام الشاهدين نقدا وعدا (او بشيك على بنك رقم) ويعترف « ب » بتسلمه ،
ويعطى له عنه بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية .

المادة الثانية : يتعهد « ب » بسداد المبلغ المذكور لأم « أ » وافنه دفعة واحدة بتاريخ او على
تسطل كل منها بمبلغ تستحق الدفع في

المادة الثالثة : تسرى على قيمة القرض جميعه او ما يتبقى منه فوائد بواقع في المائة سنويا تدفع
كل مقدما (او مؤخرا) لأم « أ » وافنه وبمحل اقالته او اقالته من يحصل محله ، وفي حالة

التأخير في دفع قسط من الفوائد أو قسط من الاصل يستحق أصل القرض أو ما يكون متبقيا منه فوراً دون حاجة لاي تنبيه أو انذار ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع في الملة سنويا حتى تمام السداد .

المادة الرابعة : لـ « ا » الحق في تحويل كل هذا الدين أو جزء منه لن يشاء دون التوقف على رضاء « ب » .

المادة الخامسة : جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه على عاتق « ب » وحده .

المادة السادسة : قد وكل « ا » بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه .

الصيغة رقم ١٢٩

عقد قرض رسمي بفائدة بتنازل عن مرتب (١)

Acte Authentique de Prêt à intérêts
avec Cession d'Appointements en garantie

ينسخ عقد القرض الرسمي بفائدة من الصيغة رقم ١٢٨ مع اضافة المواد الآتية بين المادة الرابعة والمادة الخامسة .

المادة الخامسة : ضامنا وتأميننا لسداد المبلغ المقرض من أصل وفوائد وملحقات ، يتنازل « ب » بموجب هذا بطريق الأولوية والامتياز لـ « ا » ولأمره وأذنه عن المرتب والمكافأة والمعاش وخلافه المستحقة أو التي تستحق له قبل شركة ويكون لـ « ا » أو لن يحل محله ، الحق في تسلم المبالغ المتنازل له عنها رأسا بموجب ايصالات موقع عليها منه ، ودون حاجة لحضور « ب » أو صدور أى اقرار آخر منه .

المادة السادسة : يقر « ب » بأن قيمة مرتبه يبلغ سنويا (أو شهريا) ، كما يضمن أنه لم يسبق وقوع أى حجز عليه أو صدور أى تنازل عنه .

مادة اختيارية

قبل « ا » من باب التسامح ، ودون مسئولية عليه في ذلك ، ان يتمتع عن اعلان هذا التنازل للشركة التي يعمل بها « ب » طالما ان هذا الأخير موافق على دفع اقتساط الفوائد والأصل في مواعيد استحقاقها ، حتى لا يتعرض « ب » لاي ضرر قد يلحقه من جراء اعلان هذا التنازل للشركة .

(١) ملاحظة : لا يجوز التنازل الا عن خمس المرتب عن الثمانية جنيهاً الأولى ، والربع عن الاثنى عشر جنيهاً التالية ، والثلث عما زاد عن ذلك ، كما ان مرتبتات ومعايشات موظفي الحكومة غير قابلة للتنازل عنها

الصيغة رقم ١٣٠
اتقرار بدني
Reconnaissance de dette

أنا الموقع أدناه «أ» بن سن ومهنتي وجنسيتي وديانتي ومقيم

أقر بموجب هذا أنني تسلمت بتاريخ اليوم من السيد «ب» المقيم بقيمة قرض بمبلغ بفائدة قدرها في المائة سنويا خصمت منه قبية الفائدة وقدرها عن شهر مدة القرض وتسلم إلى الباقي وقدره بموجب شيك مصرفي صادر لأمرى وأذنني من بنك أو على بنك رقم بتاريخ اليوم .

ومضما وتأمينا لسداد قبية القرض قد حررت بموجب هذا الأمر وأذن السيد «ب» شيك على بنك رقم استحقاق (١) .

وفي حالة تأخرى في سداد الشيك في ميعاد استحقاقه وعدم وجود رصيد لي في البنك المذكور يوم الاستحقاق يكون من حق السيد «ب» إبلاغ النيابة العامة ضدى فضلا عن اتخاذ كافة الإجراءات الأخرى التي تضمن حقوقه كما تنسرى على قبية الدين فوائد تأخر بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد .

وللسيد «ب» الحق في تحويل الشيك لمن يشاء دون التوقف على رضائي .

تحريرا في بجهة

الصيغة رقم ١٣١
عقد قرض استهلاك
Acte de Prêt de Consommation

أنا في يوم

حرر في تاريخه بين كل من :

أولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

طرف أول .

ثانيا : (ب) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

طرف ثان .

أقر المتعاقدان على أهليتهما للتصرف ، واتفقا على الآتي :

(١) ملاحظة : يجب أن يحمل الشيك تاريخ واحد فقط وهو تاريخ استحقاقه والا فقد خصائص الشيك واعتبر سند دين عادي .

المادة الأولى : أقرض بموجب هذا « أ » إلى « ب » أودب أو كيلة كقرض استهلاك ، ويقر « ب » تسلمها بعد أن عاينها بنفسه ، واتضح له خلوها من العيوب وملاحياتها للاستهلاك .

المادة الثانية : يتمدد « ب » بأن يرد بدون غائدة مقدار مطلق من الـ المقترض لأمر « أ » وإفنه ويمحل أقالته أو أقالة من يحل محله ، بعد مضي من التوقيع على هذا العقد أى بتاريخ على الأكثر ، على أن حق « ب » فى الأجل الممنوح له يسقط فى حالة وفاته أو فقدان أهليته بسبب انقلابه أو اعساره أو الحجر عليه .

المادة الثالثة : فى حالة امتناع أو تخلف « ب » أو خلفائه « أ » أو من يحل محله عن الوفاء بما التزم به فى ميعاد الاستحقاق المتفق عليه ، أو فى حالة سقوط الأجل يحتسب عليهم سعر الـ بالثمن الذى يضطر « أ » لشترائه به من الأسواق ، وتضرى على هذا الثمن فوائد بواقع فى المائة سنوياً من تاريخ الاستحقاق أو سقوط الأجل حتى تمام السداد ، ودون حاجة لى تنبيه أو انذار .

المادة الرابعة : لـ « أ » الحق فى تحويل كل هذا المتد أو جزء منه لمن يشاء ، دون التوقف على رضاء « ب » وخلقاته .

المادة الخامسة : مصروفات هذا العقد واتعابه على عاتق « ب » وحده .

المادة السادسة : تحرر هذا المتد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الفصل الثانى

المعربة

Le Prêt à Usage

(م ٦٣٥ — ٦٤٥ مدنى)

الصيغة رقم ١٣٢

عقد عارية استعمال

Acte de Prêt à Usage (Commodat)

..... انه فى يوم

حرر فى تاريخه بين كل من :

أولاً : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : (ب) بن
..... مستعير ، طرف ثان .

أثر المتعاقدين بأهليتهما للتصرف ، وانقضا على الآتي :

المادة الأولى : أفترض بموجب هذا « ١ » إلى « ب » الغايل : إن ذلك لاستعماله بدون أجر ، على أن يرده له بحالته بمجرد طلبه منه ، أو بعد مضي أي بتأخير

المادة الثانية : يقر « ب » بأنه تسلم إليه المعار بحالة جيدة ، بعد معاينته المعاينة التالية والتحقق من صلاحيته للاستعمال المخصص له . ويتمهد باستعماله بنفسه ، وأن يقتصر هذا الاستعمال على ساعة يوميا ، كما يتعهد بعدم التنازل عنه لغيره بأي حال من الأحوال .

المادة الثالثة : على « ب » أن يبذل في المحافظة على الـ المعار ، العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله الخاص ، ويكون مسئولا وحده طول مدة المعارية عن ضياعه أو هلاكه أو تلفه ، ولو كان ذلك بسبب حادث مفاجيء أو قوة قاهرة .

وعليه تحمل نفقة صيانة الشيء المعار واستعماله ، وليس له أن يستردها أو يرجع بها على « ١ » ، كما لا يحق له أن ينزع منه ما يكون قد أضاعه له .

المادة الرابعة : تنتهى المعارية قبل الأجل المحدد بالمادة الأولى من هذا العقد في الحالات الآتية :

(١) إذا عرضت لـ « ١ » حاجة عاجلة للشيء المعار لم تكن متوقعة .

(ب) إذا أساء « ب » استعماله أو قسر في الاحتياط الواجب للمحافظة عليه .

(ج) إذا تسوفى « ب » أو فقد أهليته بسبب انفلاسه أو عساره أو الحجر عليه .

المادة الخامسة : إذا انتهت المعارية لأي سبب من الأسباب ، يلتزم « ب » وخلفاؤه من بعده ، برد الشيء المعار بالحالة التي تكون عليه ، وذلك دون الإخلال بالمسئولية عن الهلاك أو التلف ، لـ « ١ » وبمثل أقابله نورا ، ويكون السيد قاضى الأمور المستعجلة مختصا للحكم برد هذا الشيء أو إثبات حالته ، وقبيل الطرفين صراحة من الآن اختصاصه ، دون الإخلال بمسئولية « ب » عن الهلاك والتلف أو التأخير في رد الشيء المعار .

المادة السادسة : جميع معروفات هذا العقد وأتعابه على عاتق « ب » وحده .

المادة السابعة : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الفصل الثالث

الوديعة

Le Dépôt

(م ٧١٨ — ٧٢٨ مدنى)

الصيغة رقم ١٢٣

أقرار بتسليم وديعة بلا أجر

Reconnaissance de Remise d'un Dépôt à Titre Gratuit

انا الموقع اناه ومهنتى وجنسينتى وديلتى
ومقيم اقر واعترف بموجب هذا باننى تسلمت بتاريخ اليوم من السيد
المنقولات (او البضائع) الموضحة بعد :

ملاحظة :

يجب وصف الاشياء المودعة وصفا دقيقا ، بما فيها من تلف وعيوب ونقص ، لا يمكن تحديدها والاستدلال عليها
حتى لا يضطر من أودعت طرفه لرد منقولات جديدة عند نهاية العقد .

وهذه الاشياء عهدة فى ذمتى ، اتمهد بعدم استعمالها ، والمحافظة عليها بنفسى ، وردها عيناً للمودع او لمن
يفوضه فى ذلك كتابة ، بمجرد طلبها منى .

وتحرر هذا الاقرار بما تقدم .

تحريرا فى

الصيغة رقم ١٢٤

عقد وديعة بأجر

Acte de Dépôt à Titre Onéreux

انه فى يوم

حرر فى تاريخه بين كل من :

اولا : (ا) بن سن ومهنته وجنسينته وديانته
ومقيم
ثانيا « ب » بن
طرف اول
طرف ثان
طرف ثلث

أثر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وانتفا على الآتى :

المادة الأولى : أودع بموجب هذا « أ » طرف « ب » القابل لذلك ، المتقولات (أو البضائع) الموضحة بعد :

ملاحظة : يجب وصف الأشياء المودعة وصفاً دقيقاً ، بما فيها من تلف ومعيوب ونقص ، لا يمكن تحديدها والاستدلال عليها ، حتى لا يضطر من أودعت طرفه ، لرد متقولات جديدة عند نهاية العقد .

ويعتبر توقيع « ب » على هذا العقد اعترافاً منه بتسليمها .

المادة الثانية : تبقى الأشياء المذكورة عهدة في ذمة « ب » ، ويعتمد بعدم استعمالها والحفاظة عليها وردها عينياً لـ « أ » أو أن يفوضه في ذلك كتابة ، بمجرد طلبها منه (أو بعد من تاريخ التوقيع على هذا العقد أى بتاريخ) .

المادة الثالثة : اتفق الطرفان على تحديد مبلغ كاجر لـ « ب » عن هذا الإبداع ، وقد روعي في تقدير هذا المبلغ ما سيضطر « ب » لانفاقه في سبيل حفظ الوديعة ، وقد تعهد « أ » بسداد هذا المبلغ له وقت سحب الوديعة منه .

المادة الرابعة : يحق لـ « ب » حبس الأشياء المودعة عنده ، الى أن يتسلم من « أ » جميع المبالغ التى التزم بهذا الأخير بسدادها له ، بموجب هذا العقد .

المادة الخامسة : يكون « ب » مسئولاً في حالة هلاك الأشياء المودعة ، كلها أو بعضها ، ما لم يثبت أن هلاكها كان بسبب حادث نجائى أو قوة قاهرة .

المادة السادسة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه ، تكون على عاتق « أ » وحده .

المادة السابعة : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ١٣٥

اترار يتسلم مبلغ من المال كوديعة

Reconnaissance de Remise d'un Dépôt d'Argent

أنا الموقع أدناه ومهنتى وجنسيتى وديانتي
ومتيم اتر وأعترف بموجب هذا ، بأننى تسلمت بتاريخ اليوم على سبيل الوديعة من يد السيد
مليم جنيه
..... مبلغ أوراق مالية من البنك الأهلى المصرى ، عبارة عن :

عدد

- (١) ورقة كل منها من فئة وأرقامها
- (٢) ورقة كل منها من فئة وأرقامها
- (٣) ورقة كل منها من فئة وأرقامها
- (٤) ورقة كل منها من فئة وأرقامها

وهذه الأوراق المالية ، تبقى عهدة في ذمتي ، اتمهد بالحفاظ علىها بنفسى ، وعدم استعمالها ، وردها عينا للمودع او لمن ينووه في ذلك كتابة ، بمجرد طلبها منى .

تحريرا في ١٩

الصيغة رقم ١٣٦

تخلص عن وديعة

Décharge de Dépôt

انه في يوم

- اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
- ومقيم (ب) بن طرف اول .
- (ب) بن طرف ثان .

يقر «١» بأنه تسلم اليوم من «ب» جميع المنقولات (او البضائع) ، التى كان قد اودعها طرفه ، بموجب اقرار (او عقد) بتاريخ وبالحالة التى كان قد سلمها بها له ، وعليه يمتطيه بموجب هذا بخالصة تامة ونهائية بهذه الوديعة ويبرىء ذمته منها .

واذا كان قد اتفق على اجر يضاف .

كما ان «ب» يعترف من جهته بأنه تسلم من «١» مبلغ قيمة الاجر المتفق عليه عن مدة الايداع جميعها ، ويعتبر توقيع على هذا العقد مخالصة تامة ونهائية بالاجر المذكور واعترافا منه بتسليمه .

وقد تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها .

الباب السابع عشر

الدخل الدائم والمرتب مدى الحياة

La Rente Perpétuelle et la Rente Viagère

الفصل الأول

الدخل الدائم

La Rente Perpétuelle

(م ٥١٥ — ٥١٨ مدنى)

الصفة رقم ١٣٧

عقد رسمى بترتيب دخل مضمون برهن عقارى فى مقابل دفع مبلغ (١)

Acte Authentique de Constitution de Rente Perpétuelle
et d'Hypothèque à Prix d'Argent

دياجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا «ب» بن
طرف اول
طرف ثان

(١) ملاحظات : توجد بين المرتب مدى الحياة والدخل الدائم اختلافات جوهرية يمكن حصرها فى النقاط الآتية :
« أ » تشمل انقضاء المرتب مدى الحياة ، الفوائد واستهلاك جزء من رأس المال ، فى حين أن انقضاء الدخل الدائم ما هى إلا إعادة رأس المال المدفوع ، وعلى ذلك يجب ألا تزيد عن سعر الفائدة القانونية .
« ب » ينتهى الالتزام فى عقد المرتب مدى الحياة ، بوفاة المقرر له أو أى شخص آخر حسب المشتراط فى العقد فى حين أنه فى الدخل الدائم يستمر الالتزام بدفع المرتب المقرر له ولطفاله بصفة دائمة ، حتى بعد وفاته .
« ج » لا يجوز استبدال المرتب مدى الحياة ، فى حين أنه جائز فى الدخل الدائم .
« د » يمكن تشبيه المرتب مدى الحياة بحق الانتفاع والدخل الدائم بقرض غير مسموح فيه للمدين باسترداد المبلغ المقرض .

اتر التمتعان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الأتي نمه :

المادة الاولى : تمهد بموجب هذا «ب» بأن يؤدي على الدوام الى «ا» ، الغايل لذلك ، ولامره وافنه ويحصل اقبائه ولخلفائه من بعده مبلغ كل يدفع له ابتداء من مقدما (او مؤخرًا) بموجب ايسالات موقع عليها منه .

المادة الثانية : تم هذا الالتزام من قبل «ب» في مقابل تسلمه مبلغ من «ا» ، دفع له نقدا وعدا يجلس هذا العقد امانا واملا الشاهدين من يد هذا الاخير وماله ، وعليه يعطى «ب» له بموجب هذا خلاصة تامة ونهائية بالمبلغ جبيمه .

المادة الثالثة : في حالة تأخر «ب» في سداد الدخل المرتب سنتين متواليتين رغم اعداره ، يكون لـ «ا» علاوة على حقه الطبيعي في التنفيذ عليه بكافة الطرق القانونية للحصول على المرتبات المتأخرة ، اعتبار هذا العقد منسوخا من تلقاء نفسه ، واسترداد المبلغ المدفوع منه لـ «ب» الموضح بالمادة الثانية فورا ، وتكون جميع القساط التي سددت قبل التأخر والمستحقة السداد لغاية تسلم «ا» المبلغ المدفوع منه ، حقا مكتسبا له - كل ذلك دون حاجة لاي تنبيه او اذار .

المادة الرابعة : في حالة اخلال «ب» باى التزام من التزاماته المذكورة بهذا العقد ، وعلى الاخص في حالة تأخره في سداد الدخل سنتين متواليتين ، يحق لـ «ا» ولخلفائه من بعده ، طلب اقبائه حارسا قضائيا بدون اجر على المقار المرون ، مع حقه في خصم الدخل المستحق والذي يستحق له بطريق الاولوية والامتياز من الايراد ، دون التزامه بليداعه خزينة المحسكة ، ويقتل «ب» ذلك صراحة من الآن ، كما يقبل اخصاص السيد قاضي الامور المستعجلة في طلب الحراسة ، ويعمل بهذا الشرط ضد اى حائز للمقار المرون .

المادة الخامسة : دين «ا» غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من المقار المرون ضامن لسداد جميع التزامات «ب» المقررة بهذا العقد .

المادة السادسة : لايجب لـ «ا» باى حال من الاحوال ، سوى حالة تأخر «ب» عن القيام بالتزاماته ، مطالبته برد المبلغ المدفوع له ، اذ ان كل التزامات «ب» لا تعتمدى سداد الدخل المقرر دفعه لـ «ا» ولخلفائه من بعده في مواعيد استحقاقه ، على انه يحق لـ «ب» ابراء حقته من التزاماته هذا ، برد المبلغ المدفوع له من «ا» بشرط الا يستعمل هذا الحق قبل انقضاء سنة (على الا تزيد المدة المتفق عليها عن خمسة عشر سنة ، من تاريخ التوقيع على هذا العقد) او في حالة وفاة «ا» قبل هذه المدة بشرط اعلان «ب» رغبته هذه وانقضاء سنة على هذا الاعلان ، على ان يلتزم «ا» ولخلفاؤه من بعده في هذه الحالة ، بتقرير شطب القيد المشهور عنه لصالحه بمصاريف على عاتق «ب» .

المادة السابعة : في حالة وفاة «ب» ، يكون ورثته ملزمين بطريق التضامن والتكافل ودون انقسام بينهم ، بالاستمرار في أداء الدخل المقرر لـ «ا» ولخلفائه من بعده ، وفي تنفيذ جميع التزامات مورثهم المقررة بهذا العقد .

المادة الثامنة : يتعهد «ب» بأن يؤمن على المقار المرون بموجب هذا العقد ، طول مدة سرياته ، ضد الحريق لدى احدى شركات التأمين باسم «ا» بمبلغ في ظرف يوما من تاريخه ، وفي حالة حصول حريق يكون لـ «ا» ولخلفائه من بعده الحق في تسلم الدخل الذي يكون قد استحق له واصل المبلغ المدفوع منه بطريق الاولوية والامتياز من قيمة التأمين ومن الشركة رأسا ، دون حاجة لحضور «ب» او صدور اى اقرار آخر منه .

المادة التاسعة : يصبح المبلغ المدفوع من « ١ » بهذا العقد ، يستحق المداد غورا ودون حاجة لآى تنبيه أو إنذار ، علاوة على حقه هو وخلفائه من بعده ، فى الاحتفاظ نهائيا بالمحلل السابق تسلمه اذ شاء ذلك فى الاحوال الآتية :

١ - اذا تبين فى أى وقت من الاوقات عدم صحة البيئلت التى اثبتها «ب» بهذا العقد خلصة بالمعقل المرهون .

٢ - اذا تأخر «ب» فى تنفيذ أى التزام من التزاماته المشترطة بهذا العقد .

٣ - اذا تسبب فى انقاص قيمة الضمان بأى عمل كان ، او امتنع عن صيانة العقار المرهون .

٤ - اذا بيع العقار المرهون او نزعت ملكيته جبرا او للمنافع العامة .

٥ - فى حالة وفاة «ب» او فقدان اهليته بسبب افلاسه او اعساره او الحجر عليه او عدم قيام ورثته او ممثليه بدفع الدخل مستتين متواليتين .

المادة العاشرة : ضمانا وتأيينا لسداد الدخل المقرر واصل المبلغ المدفوع فى الحالات المنصوص عليها فى هذا العقد والمصروفات القضائية وغير القضائية وكافة التزامات «ب» ، يرهن هذا الأخير رهنا تأمينيا لصالح « ١ » القابل لذلك ، المقار الآتى :

(تذكر بيانات العقار)

س ط ف

ملاحظة : اذا كان العقار اطمينا تذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وارقابها ورقم كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسوائى والاشجار والنخيل والمباني ، وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن ، دون استثناء شئ .

المادة الحادية عشرة : يتر «ب» ايضا بأن العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثانية عشرة : يتر «ب» ايضا بأن العقار المذكور ، خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وانه ليس موقوعا ولا محسرا فيها عدا (١)

كما يتر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : واذا كان هذا المقار مبنيا حديثا ، يمكن اضافة : ويتر «ب» بأنه سدد جميع مطلوب الماقلين الذين تولوا بناء هذا المقار ، وانه ليس لاحدهم حق امتياز عليه .

المادة الثالثة عشرة : يتر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، موطنًا مختارا له بالعنوان الموضح به ، وفى حالة تغييره ، عليه اخطار الطرف الآخر أو من يحل محله بذلك بخطاب موحي عليه .

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كانت ارض المقار مغرورس عليها مقابل تحسين ام لا .

المادة الرابعة عشرة: معروقات هذا العقد واتعابه ، وكل ما يلزم لتسلم استيفائه وشهر قائمة قيد الرهن ، وكذا معروقات شطب الرهن عند استبدال الدخل الدائم ، تكون جميعها على عاتق «ب» وحسده .

المادة الخامسة عشرة: تد وكل «أ» بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامي ، في تسلم صورة هذا العقد التفتينية ، وما يلزم من الصور الاخرى ، نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

مواد اضافية

١ - في حالة وجود اكثر من مدين واحد ، يضاف البند الاتي :

جميع افراد الطرف الثاني يكونون ملزمين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم ويدون انقسام ، في تنفيذ كافة نصوص هذا العقد .

٢ - في حالة وجود ضامن شخصي في العقد ، يدخل طرفا ثالثا فيه ، ويذكر الاتي :
يقر «ج» بأنه اطلع على جميع مواد هذا العقد ، وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في تنفيذه بجميع نصوصه .

٣ - في حالة وجود ضامن عيني في العقد ، يدخل طرفا ثالثا فيه ، ويذكر الاتي :
يقر «ج» بأنه اطلع على جميع مواد هذا العقد ، وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في تنفيذه بجميع نصوصه ، وتأميننا وضماننا لذلك يرهن «ج» ، علاوة على الرهن الصادر من «ب» لصالح «أ» القابل لذلك ، العقار الاتي :

(تذكر بيانات العقار)

الصيغة رقم ١٢٨

قائمة

بتقيد حق رهن عقارى بتقريب دخل دائم

Bordereau d'Inscription Hypothécaire en Vertu d'un Acte de
Constitution de Rente Perpétuelle

قائمة

بتقيد حق رهن عقارى

مطلوب شهرها بكتاب الشهر بالعقارى بـ

لصالح

«أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
وموطنه المختار مكتب السيد الاستاذ المحامى .

ضد

«أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

بموجب

عقد رسمى بتقريب دخل دائم مضمون برهن عقارى تحرر بكتاب توثيق بتاريخ
تحت رقم

ضمانا وتامينا لسداد المبالغ الآتية

الدخل المقرر بواقع كل تدفع كل مقدما او مؤخرا .

اهم اشتراطات العقد

فى حالة تأخر «ب» عن سداد الدخل المرتب سنتين متواليتين ، يحق لـ «أ» وخلفائه من بعده ، اعتبار المقد
مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لآى تنبيه او انذار ، والمطالبة برد مبلغ المدفوع من «أ» (او
المقرر ثمنا للمقر المبيع منه لـ «ب») ، مع اعتبار جميع أقساط الدخل التى تسلمها قبل ذلك حقا مكتسبا له .

ويحق لـ «ب» استبدال الدخل الدائم بعد انقضاء سنة من تاريخ تحرير العقد ، بشرط اخطار
«أ» او خلفائه برغبته هذه قبل ذلك بسنة على الاقل ، ويكون له هذا الحق أيضا فى حالة وفاة «أ» .

بيان المقر

(تنقل البيانات المساحية والتكليف حرفيا من واقع عقد ترتيب الدخل الدائم) .

توقيع الطالب او محليه

عقد رسمي بترتيب دخل مضمون برهن عقارى فى مقابل ثمن عقار
Acte Authentique de Constitution de Rente Perpétuelle
et d'Hypothèque en Prix d'un Immeuble

- 297 -

المادة الرابعة : يتر «ب» بأنه عين العقار المبيع ، بموجب هذا العقد المملوئة التالية النافذة للجهة شرعا ، وأنه قبل بشراء بحالته الراهنة ، دون أن يحق له الرجوع على «أ» بأى شيء بسبب ذلك .

المادة الخامسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح «ب» الملك الوحيد للعقار المبيع ، ويحمله أن يقوم بشلحه وتحصيل ايجاره ، كما عليه دفع الصوائد وباقى الضرائب القانونية والمصرفات ، كل ذلك ابتداء من اليوم ومن جهة أخرى يعترف «ب» بأنه تسلم من «أ» جميع مستندات الملكية وعقود الإيجار بعد تحويلها اليه ، والمستندات الأخرى المتعلقة بهذا العقار .

المادة السادسة : يقر المتعاقدان بأن ثمن العقار المبيع بموجب هذا العقد هو مبلغ وقد أعفى البائع المشتري من دفعه له ، في مقابل تعهد المشتري وخلفائه من بعده بأن يؤدوا على الدوام الى البائع ، القابل لذلك ولأمره وأنه وبمحط اقبائه وخلفائه من بعده مبلغ كل يدفع له ابتداء من مقدما (أو مؤخرا) بموجب ايصالات موقع عليها منه .

المادة السابعة : ضامنا وتأمينا لسداد الإقتساط والثلث المقدر للعقار المبيع في الحالات التهموص عليها في هذا العقد والمصرفات القضائية وغير القضائية وكافة التزامات «ب» ، يبرهن هذا الأخير رهنا تأمينا لمصالح «أ» ، القابل لذلك ، العقار الموضحة حدوده ومعاله بالمادة الأولى من هذا العقد .

المادة الثامنة : في حالة تأخر «ب» في سداد الدخل المرتب سنتين متواليتين رغم اعذاره ، يكون لـ «أ» علاوة على حقه الطبيعي في التنفيذ عليه بكافة الطرق القانونية للحصول على المرتبات المتأخرة ، اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ، والزأبه يدفع المبلغ المقرر ثمنا للعقار المبيع ، وتكون الإقتساط التي سددت قبل التأخر والمستحقة السداد لغاية دفع الثمن المذكور حقا مكتسبا له ، كل ذلك دون حاجة لآى تنبيه أو اذار .

المادة التاسعة : في حالة اخلال «ب» بأى التزام من التزاماته المقررة في هذا العقد ، وعلى الأخص في حالة تأخره في سداد الدخل سنتين متواليتين ، كالموضع بالمادة السابعة ، يحق لـ «أ» وخلفائه من بعده ، طلب اقبائه حارسا قضائيا بدون أجر على العقار الموهون ، مع حقه في خصم الدخل المستحق والذي يستحق له بطريق الأولوية والامتياز من الأيراد ، دون التزامه بإيداعه خزينة المحكمة ، ويقتل «ب» ذلك مراعاة من الآن ، كما يقبل اختصاص السيد قاضى الأمور المستعجلة في الفصل في طلب الحراسة ، ويعمل بهذا الشرط ضد أى حائز للعقار الموهون .

المادة العاشرة : دين «أ» غير قابل للتجزئة ، وعليه مكل جزء من العقار الموهون ضامن لسداد جميع التزامات «ب» المقررة بهذا العقد .

المادة الحادية عشرة : لا يحق لـ «أ» بأى حال من الأحوال ، الا في حالة تأخر «ب» عن القيام بالتزاماته ، مطالبة يدفع الثمن المقدر للعقار المبيع ، إذ أن كل التزامات «ب» لا تنمى سداد الدخل المقرر دفعه لـ «أ» وخلفائه من بعده في مواعيد استحقاقه ، على أن لـ «ب» ابراء ذمته من التزامه هذا ، يدفع الثمن المقدر للعقار ، بشرط الاستعمال هذا الحق قبل انقضاء سنة (على ألا تزيد المدة التي يتفق عليها عن خمس عشرة سنة) من تاريخ التوقيع على هذا العقد ، أو في حالة وفاة «أ» قبل هذه المدة ، بشرط اعلان «ب» رغبته هذه ، وانقضاء سنة على هذا الاعلان ، على أن يلتزم «أ» وخلفائه من بعده في هذا الحالة بتقرير شطب التقيد المشهر عنه لمصلحه بمصرفات على علق «ب» .

المادة الثانية عشرة : في حالة وفاة «ب» ، يكون ورثته ملزمين بطريق التضامن والتكافل ، ودون انتقاسم بينهم بالاستمرار في أداء الدخل المقرر لـ «ا» وخلفائه من بعده ، وفي تنفيذ جميع التزامات مورثهم المقررة بهذا العقد .

المادة الثالثة عشرة : يتعهد «ب» بأن يؤمن على العقار المرهون طول مدة سريان هذا العقد ضد الحريق ، لدى ملزم جنيه

احدى شركات التأمين باسم «ا» ببلغ في ظرف يوما من تاريخه ، وفي حالة حصول حريق ، يكون لـ «ا» وخلفائه من بعده ، الحق في تسلم الدخل الذي يكون قد استحق له ، والثمن الذي قدر للعقار بطريق الأولوية والامتياز من قيمة التأمين ومن الشركة راسا، دون حاجة لحضور «ب» أو مندوبه أى اقرار آخر منه .

المادة الرابعة عشرة : يصبح الثمن المقرر للعقار مستحق السداد فوراً ودون حاجة لأى تنبيه أو اذار ، علاوة على حق «ا» وخلفائه من بعده في الاحتفاظ نهائياً بالدخل السابق تسلمه ، اذا شاء ذلك في الاحوال الآتية :

١ - اذا تأخر «ب» في تنفيذ أى التزام من التزاماته ، المشترطة بهذا العقد .

٢ - اذا تسبب في انقاص قيمة الضمان بأى عمل كان ، أو امتنع عن صيانة العقار المرهون .

٣ - اذا بيع العقار المرهون ، أو نزع ملكيته جبراً ، أو للمنافع العامة .

٤ - في حالة وفاة «ب» وغسداً أهليته بسبب افلاسه أو اعساره أو الحجر عليه ، وعدم قيام ورثته أو ممثليه بدفع الدخل سنتين متواليتين .

المادة الخامسة عشرة : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطناً مختاراً له ، بالمعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره ، عليه اخطار الطرف الآخر أو من يحل محله بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة السادسة عشرة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتأمين استيفائه وشهر قائمة قيد الرهن ، وكذا مصروفات شطب الرهن عند استبدال الدخل الدائم ، تكون جميعها على عاتق «ب» وحده .

المادة السابعة عشرة : تد وكل كل من «ا» و «ب» بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامي ، في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية الخاصة به ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي انهاء إجراءات الشهر .

مواد اضافية

١ - في حالة تعدد افراد الطرف الثانى ، تضاف المادة التالية :

« جميع افراد الطرف الثانى يكونون ملزمين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم ويدون انتقاسم ، في كافة نصوص هذا العقد .

٢ - في حالة وجود ضامن شخصى في العقد ، يدخل طرفاً ثالثاً فيه ، ويذكر الآتى :

يقر «ج» بأنه اطلع على جميع مواد هذا العقد ، وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في تنفيذه بجميع نصوصه .

الصيغة رقم ١٤٠

عقد رسمى باستبدال دخل دائم (١)

Acte Authentique de Rachat d'une Rente Perpétuelle

نسخ ديبلجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا (ب) بن
طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للنصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : بموجب عقد رسمى محرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم
مليم جنيه
دفع « أ » الى « ب » مبلغ (أو باع له العقار الكائن بـ الذى قدر ثمنه بمبلغ
مليم جنيه
.....) فى مقابل تعهد « ب » بأن يؤدى له على الدوام ولخلفائه من بعده دخل قدره
كل يدفع فى مقدما (أو مؤخرا) ابتداء من

و ضمانا وتأمينا لهذا الالتزام ، رهن « ب » لصالح « أ » ، العقار الموضح بعد :

(تذكر بيانات العقار)

وقد أشهر « أ » قائمة قيد هذا الرهن ، بمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ
رقم

وقد اشترط فى العقد المذكور ، امكن استبدال الدخل الدائم المستمر فى مقابل تسليم « ب » أو ورثته برد
المبلغ المدفوع من « أ » (أو الثمن الذى قدر للعقار) بشرط الا يكون قد مضى على العقد وأن يكون
قد اخطره برفيقه هذه قبل ذلك بسنة على الاقل ، وبما ان « ب » قد قام بالاخطار المذكور بتاريخ
تقد قبل « أ » ، بموجب هذا ، استبدال الدخل الدائم المرتب له من « ب » .

المادة الثانية : دفع « ب » الى « أ » بمجلس هذا العقد امانا وابام الشاهدين مبلغ يقر « أ »
بتسلمه ، ويعطى لـ « ب » بموجب هذا ، مخالصة تامة ونهائية عنه ، وبذلك يصبح عقد ترتيب الدخل
الدائم ملغى ولا يعمل به ابتداء من اليوم .

المادة الثالثة : يقر « أ » ويعترف بأنه قد تسلم جميع المبالغ المستحقة حتى اليوم ، من أقساط الدخل الدائم ، وأصبحت جميع المبالغ المذكورة حقا مكتسبا له ، ولا يحق لـ « ب » مطالبة بردها لأي سبب من الأسباب .

المادة الرابعة : كنتيجة لهذا الاستبدال يتنازل « أ » عن القيد المشهر عنه لصالحه بمكتب الشهر العقاري بـ بتاريخ تحت رقم ويقرر شطبها نهائيا ، مع التصريح للسيد أمين مكتب الشهر العقاري المذكور ، ولكل موظف مختص بالتأشير بهذا الشطب ، على عاتق القيد .

المادة الخامسة : مصروفات هذا العقد وأتعابه ، وكل ما يلزم لتبليغ استيفائه ، على عاتق « ب » وحده .

المادة السادسة : قد وكل « ب » بموجب هذا ، السيد الأستاذ المحامي ، في تسلم ما يلزم من صور هذا العقد نيابة عنه ، وفي اتبام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٤١ (١)

عقد رسمي باستبدال دخل دائم بسبب وفاة المقرر له الدخل

Acte Authentique de Rachat d'une Rente Perpétuelle par Suite
du Décès du Crédit Rentier

نسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : « ج » بن سن ومهنته وجنسيته
وديانته ومقيم

ثانيا : « د » بن
.....

ثالثا : « هـ » بنت
.....

الجميع بصفتهم ورثة المرحوم « أ » ، المتوفى بتاريخ كما هو ثابت من الأعلام الشرعي المصادر
من المرافق لهذا العقد طرف أول .

ثانيا : « ب » بن سن ومهنته وجنسيته
وديانته ومقيم طرف ثان .

أقر المتعاقدون بأهلينهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتي نصه :

(١) ملاحظة : طلب الشطب كالصيغة رقم ١٤٤ .

المادة الاولى : بموجب عقد رسمى محرر بىمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم
دفع المرحوم « ا » الى « ب » مبلغ (او باع له العقار الكائن بـ الذى قدر ثمنه
بمبلغ) فى مقابل تعهد « ب » بأن يؤدى له على الدوام ولظلفائه من بعده دخلا تسدده
..... كل يدفع فى مقبلا (او مؤخرا) ابتداء من

وضمنا وتأمينا لهذا الالتزام ، رهن « ب » لصالح المرحوم « ا » العقار الموضح بعد :

(تفكر ببيانات العقار)

وتقد أشهرت قائمة قيد هذا الرهن ، بىمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ
تحت رقم

وتد اشترط فى العقد المذكور ، امكن استبدال الدخل الدائم المقرر بمجرد وفاة « ب » ، بشرط اخطار
ورثته قبل ذاك بسنة على الاقل .

وبما ان « ب » قد قام بالاطحار المذكور بتاريخ فقد قبل افراد الطرف الاول استبدال
الدخل الدائم المرتب من « ب » ، لمورثهم ولهم من بعده .

المادة الثانية : دفع « ب » لافراد الطرف الاول ، بصفتهم الورثة الوحيديين لـ « ا » ، بمجلس هذا العقد ابلانها
مليم جنيه

وامام الشاهدين مبلغ افروا بتسلمه واعطوا عنه لـ « ب » مخلصه تامة ونهائية ، وبذلك
يصبح عقد ترتيب الدخل الدائم ملغى ولا يعمل به ابتداء من اليوم .

المادة الثالثة : يقر ويعترف افراد الطرف الاول بأن مورثهم وهم من بعده ، قد تسلموا جميع المبالغ المستحقة حتى
اليوم ، من الدخل الدائم ، كما ان المبالغ المذكورة أصبحت حقسا مكتسبا لهم ، ولا يحق لـ « ب » مطالبتهم
بردها لاي سبب من الاسباب .

المادة الرابعة : كنتيجة لهذا الاستبدال ، يتنازل افراد الطرف الاول ، بصفتهم ورثة المرحوم « ا » عن القيد
المشهر عنه لصالحه بىمكتب الشهر العقارى بتاريخ تحت رقم ويقررون
شطبها شطباً نهائياً ، مع التصريح للسيد امين مكتب الشهر العقارى المذكور ، ولكل موظف مختص
بالتأشير بهذا الشطب على هابش القيد .

المادة الخامسة : بصرفنا هذا العقد واتعابه ، وكل ما يلزم لتمام استيفائه ، على عاتق « ب » وحده .

المادة السادسة : قد وكل « ب » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامى فى تسلم ما يلزم من مسور
هذا العقد نيابة عنه ، وفى اتمام اجراءات الشهر .

الفصل الثاني

الرتب مدى الحياة

La Rente Viagère

(م ٧٤١ - ٧٤٦ مدى)

الصيغة رقم ١٤٢

عقد رسمي بتقرير مرتب مدى الحياة مضمون برهن عقارى

في مقابل دفع مبلغ

Acte Authentique de Constitution d'une Rente Viagère
et d'Hypothèque à Prix d'Argent

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيمه
ثانياً : « ب » بن
طرف أول
طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : نعهد بموجب هذا « ب » بأن يؤدي الى « أ » القابل لذلك ، ولأمره وأذنه ويحمل أقامته ، ما دام هذا
الآخر على قيد الحياة مرتباً دورياً قدره شهرياً يدفع له في أول كل شهر ، ابتداء من أول شهر
..... بموجب إيصالات موقع عليها منه .

المادة الثانية : تم هذا الالتزام من قبل « ب » ، في مقابل تسلمه مبلغ من « أ » دفع له نقداً . وعدا
بجلس هذا العقد أملاًنا وأمام الشاهدين من يد هذا الأخير وماله ، وعليه يعطى بموجب هذا مخالصة تامة
ونهاية بالمبلغ جميعه .

المادة الثالثة : في حالة تأخر « ب » في سداد مرتب شهر في مواعيد استحقاقها ، يكون لـ « أ » علاوة على
حقه الطبيعي في التنفيذ عليه بكافة الطرق القانونية للحصول على المرتبات المتأخرة اعتبار هذا العقد مفسوخاً
من تلقاء نفسه واسترداد المبلغ المدفوع منه لـ « ب » الموضح بالمسادة الثانية فوراً ، وتكون المرتبات التى
سددت قبل التأخير والمستحقة السداد لغاية تسلم « أ » المبلغ المدفوع منه ، حقاً مكتسباً له ، كل ذلك دون
حاجة لى تنبيه أو إنذار .

المادة الرابعة : في حالة اخلال «ب» بأى التزام من التزاماته المذكورة بهذا العقد ، وعلى الأخص في حالة تأخره في سداد مرتب شهر متوالية يكون لـ «أ» ، الحق في طلب تعيينه حارساً قضائياً بدون أجر على العقار المرهون ، مع حقه في خصم المرتبات المستحقة والتي تستحق له بطريق الأولوية والامتياز من الإيراد ، دون التزامه بإدائها بخزينة المحكمة ، ويقبل «ب» صراحة من الآن ذلك ، كما يقبل اختصاص السيد قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في طلب الحراسة ويعمل بهذا الشرط ضد أى حائز للعقار المرهون .

المادة الخامسة : دين «أ» غير قابل للجزئة ، وعليه مكل جزء من العقار المرهون ضامن لسداد جميع التزامات «ب» المبينة بهذا العقد .

المادة السادسة : هذا العقد قد روعى فيه مصلحة الطرفين ، وعلى ذلك فلا يحق لـ «أ» بأى حال من الأحوال الا في حالة تأخر «ب» عن القيسام بالتزاماته ، مطالته برد المبلغ المدفوع له ، كما ان كل التزامات «ب» لا تعتمدى دفع الرتب الشهرى لـ «أ» في مواعيد استحقاقه ، ولا يحق لـ «ب» بأى حال من الأحوال ابراء نتمه من التزامه برد هذا المبلغ المدفوع له من «أ» .

المادة السابعة : في حالة وفاة «ب» يكون ورثته ملزمين بطريق التضامن والتكافل ودون انقسام بينهم بالاستمرار في اداء المرتب المقرر لـ «أ» ، وفي تنفيذ جميع التزامات «ب» المقررة بهذا العقد .

المادة الثامنة : يتعهد «ب» بأن يؤمن على العقار المرهون بموجب هذا العقد طول مدة سريانه ، ضد الحريق لدى احدى شركات التأمين باسم «أ» بمبلغ في ظرف يوماً من تاريخه ، وفي حالة حصول حريق يكون لـ «أ» الحق في تسلم المرتبات التي تكون قد استحققت له وأصل المبلغ المدفوع منه بطريق الأولوية والامتياز من قيمة التأمين ومن الشركة رأساً دون حاجة لحضور «ب» أو صدور أى اقرار أخسر منه .

المادة التاسعة : يصبح المبلغ المدفوع من «أ» بهذا العقد مستحق السداد فوراً ودون حاجة لأى تنبيه أو انذار ، علاوة على حقه في الاحتفاظ نهائياً بالمرتبات السابق تسلمها ، اذا شاء ذلك ، في الأحوال الآتية :

- ١ - اذا تبين في أى وقت من الأوقات عدم صحة البيانات التي اثبتتها «ب» بهذا العقد .
- ٢ - اذا تأخر «ب» في تنفيذ أى التزام من التزاماته المشترطة بهذا العقد .
- ٣ - اذا تسبب في انقاص قيمة الضمان بأى عمل كان او امتنع عن صيانة العقار المرهون .
- ٤ - اذا بيع العقار المرهون أو نزع ملكيته جبراً او للمنافع العامة .
- ٥ - اذا أجر «ب» العقار المرهون لمدة تزيد عن سنة أو تخالف عن ايجاره لمدة تزيد عن شهر مقدماً .
- ٦ - في حالة وفاة «ب» أو غشداً أهليته بسبب افلاسه أو اعساره أو الحجر عليه وعدم قيام ورثته أو ممثليه بدفع مرتبات شهر متوالية .

المادة العاشرة : ضامناً وتأميناً لسداد المرتبات وأصل المبلغ المدفوع في الحالات المنصوص عليها والمروغات القضائية وغير القضائية وكافة الالتزامات المترتبة على هذا العقد ، يرهن «ب» الطرف الثانى رهناً تأمييناً لصالح «أ» الطرف الأول ، القابل لذلك ، العقار الآتى :

(تذكر بيانات العقار)

س ط ف

ملاحظة : وإذا كان العقار لطيفاً تفكر المساحة الاجالية والنواحي والمركز والمحافظه
واسماء الاحواض وارقلها وارقل كل قطعة وحدودها مع ذكر تخطيطها والآلات والاموات الزراعية
والسواني والاشجار والنبخل والبسلى وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شيء .

المادة الحادية عشرة : يقر «ب» بأن العقار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثانية عشرة : يقر «ب» ايضاً بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق المينية ، اياً كان نوعها ، كالرهن
والإختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفاً ولا محكراً فيها
عدا (١)

كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : وإذا كان العقار مبنياً حديثاً يمكن اضافة :

ويقر «ب» بأنه سدد جميع مطلوبات المفاوضين الذين تولوا بناء هذا العقار وأنه ليس لأحدهم حق
امتياز عليه .

المادة الثالثة عشرة : يتوقف دفع المرتب المقرر بهذا العقد بمجرد وفاة «أ» ، وتبراً ذمة «ب» من كل التزام من
تاريخ الوفاة ولا يحق لورثة «أ» مطالبة «ب» بأى شيء من المرتب أو أصل المبلغ ، لأنه روعى في تحديد
قيمة المرتب ان يشمل الفوائد واستهلاك أصل المبلغ المدفوع .

المادة الرابعة عشرة : لـ «ب» وخلفائه من بعده ، الحق في اجراء شطب القيد الذى يشهر عنه شطباً نهائياً بدون
تيد ولا شرط ، بصرفوات على عاتقهم ، بمجرد وفاة «أ» وعلى السيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع
له العقار المذكور بهذا العقد ولكل موظف مختص اجراء التأشير بما تقدم على هامش القيد المذكور اعلاه ،
بمجرد تقديم شهادة رسمية له دالة على وفاة «أ» .

المادة الخامسة عشرة : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، موطناً مختاراً له بالعنوان
الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر او من يحل محله بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة السادسة عشرة : بصرفوات هذا العقد وأتباعه ، وكل ما يلزم لتمام استيفائه وشهر قائمة قيد الرهن ،
وكذا بصرفوات شطب الرهن عند وفاة «أ» ، أو سداد المبلغ المدفوع ، تكون جميعها على عاتق «ب»
وحسده .

المادة السابعة عشرة : قد وكل «أ» بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحلى ، في تسلم صورة
هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى ، نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

مواد اضافية

١ - في حالة وجود أكثر من مدين واحد يضاف البند الآتى :

(١) ملاحظة : ينص عما اذا كانت أرض العقار مفروض عليها مقابل تحسين ام لا .

جميع أفراد الطرف الأول المدينين ، يكونون ملزمين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم بدون انقسام، في تنفيذ كافة نصوص هذا العقد .

٢ - في حالة وجود ضامن شخصي في العقد ، يدخل طرفا ثالثا فيه ، ويذكر الآتي :
يقر «ج» بأنه اطلع على جميع مواد هذا العقد وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في تنفيذ جميع نصوصه .

٣ - في حالة وجود ضامن عيني في العقد يدخل طرفا ثالثا فيه ، ويذكر الآتي :
يقر «ج» بأنه اطلع على جميع مواد هذا العقد وأنه يضمن «ب» بطريق التضامن والتكافل في تنفيذه بجميع نصوصه وتأهينا وضمانا لذلك يرهن «ج» علاوة على الرهن الصادر من «ب» لصالح «أ» القابل لذلك المعتار الآتي :

(تذكر البيانات كالموضح بالمادة العاشرة من هذا العقد)

الصيغة رقم ١٤٣

قائمة بقيد حق رهن عقارى تأهيني بموجب عقد رسمى بتقرير
مرتب مدى الحياة

Bordereau d'Inscription Hypothécaire en Vertu d'un Acte
Authentique de Constitution de Rente Viagère

قائمة بقيد حق رهن عقارى

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقارى بـ

لصالح

«أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وموطنه المختار مكتب السيد الاستاذ والمحامى بـ

ضد

«ب» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

بموجب

عقد رسمى بتقرير مرتب مدى الحياة مضمون برهن عقارى تحرر بمكتب توثيق
بتاريخ تحت رقم

ضمائنا وتأهينا لاسداد المبالغ الآتية :

..... شهريا مدى حياة «أ» ، ابتداء من أول شهر

أهم اشتراطات العقد

في حالة تأخر «ب» في سداد مرتب شهر في مواعيد استحقاقها ، يحق لـ «أ» اعتبار
العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لأي تنبيه أو انذار، وبطلبية «ب» برد مبلغ الخفوع منه له
مع اعتبار جميع الرقبات التي تسلمها قبل ذلك من «ب» حقا مكتسبا له .

بيان العقار

تنقل البيانات المساحية والتكليف حرفيا من واقع عقد تقرير المرتب مدى الحياة .

توقيع الطالب أو محابه

الصيغة رقم ١٤٤

طلب مقدم لمكتب الشهر العقاري
لإجراء شطب القيد المشهر عنه بموجب عقد رسمي بتقرير مرتب مدى الحياة
بسبب وفاة المقرر له المرتب
Requête au Bureau de la Publicité Immobilière en Radiation de
l'Inscription prise en Vertu d'un acte authentique de Constitution de
Rente Viagère par suite du Décès du Crédit Rentier

السيد أمين مكتب الشهر العقاري —
مقدمه (تذكر الصفة اذا لزم الحال) والمقيم
يرجو إجراء التأشير بالشطب شطباً نهائياً على هاشب قائمة القيد المشهر عنها بمكتب الشهر العقاري
بـ بتاريخ تحت رقم لصاح «أ» ضد «ب»

ومرفق بهذا الطلب المستندات الآتية :

١ — صورة رسمية من العقد الرسمي بتقرير مرتب مدى الحياة الحرر بمكتب توثيق
بتاريخ تحت رقم المأخوذ بهوجبه القيد المطلوب شطبه ، ومنصوص بالمادة الرابعة
عشرة منه على حق «ب» (وورثته من بعده) في إجراء شطب القيد المذكور ، شطباً نهائياً بدون قيد ولا شرط
بمجرد وفاة «أ» .

٢ — مستخرج رسمي من مكتب صحة بتاريخ بثبوت وفاة «أ» بتاريخ
كما يرجو مقدمه اعطائه شهادة رسمية بإجراء شطب القيد سالف الذكر .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(١) ملاحظة أولى : قائمة القيد تحرر كالصيغة رقم ١٢٨ .
ملاحظة ثانية : طلب التأشير الهاشب بالشطب بسبب وفاة المقرر له المرتب كالصيغة رقم ١٤٤ .

الصيغة رقم ١٤٥

عقد رسمى

بمقتير مرتب مدى الحياة مقابل ثمن عتار (١)

Acte Authentique de Constitution de Rente Viagère en Prix d'un Immeuble

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : « أ » بن ومنه وجنسينه وديانته
ومقيس
ثانيا : « ب » بن
..... مشتر طرف ثان .

اقر المتعاطدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : باع واسقط ونازل بموجب هذا العقد ، ويكافه الضمانات والعطية والعانونية « أ » الطرف الاول الى « ب » الطرف الثانى ، القابل لذلك ، العتار الآتى :

بيان العتار

يذكر رقم العتار والشوارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العتار وتسكوينه مع ذكر تكليفه ، وكل ما يتبع ذلك من ملحقات ومشتتات دون استثناء شئ .

س ط ف

ملاحظة : واذا كان العتار اطيانا فنذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار والنخيل والبساتى وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن دون استثناء شئ .

المادة الثانية : يقر « أ » بأن العتار المذكور مملوك له بطريق بموجب

المادة الثالثة : يقر « أ » ايضا بأن العتار المذكور خال من كافة الحقوق العينية ، ايا كان نوعها ، كالمرهن والاختصاص والامياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ظاهرة او خفية ، وانه ليس موقوف ولا محكرا غيبا عدا (١) كما يقى بأنه حائز له دون منازعة ببصفة ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق له التصرف فيه .

ملاحظة : واذا كان العتار مبنيا حديثا ، يسكن اضافة :

كما ان مباتى هذا العتار مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها وليس عليه اى حق امتياز لصالح المقتولين الذين تولوا البناء .

المادة الرابعة : يقر ويعترف « ب » بأنه عاين العتار المبيع بموجب هذا العقد ، المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا

وأنه قبل مشتراه بحالته الراهنة ، دون أن يحق له الرجوع على « أ » بأى شيء بسبب ذلك .

المادة الخامسة : بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يصبح « ب » المالك الوحيد للعقار المبيع ، ويحق له أن يقوم بتسليمه فوراً وتحصيل إيجاره ، كما عليه دفع الموائد وباتى الضرائب القانونية والمصروفات ، كل ذلك ابتداء من اليوم ، ومن جهة أخرى يعترف « ب » بأنه تسلم من « أ » جميع مستندات الملكية وعقود الإيجار ، بعد تحويلها إليه ، والمستندات الأخرى المطلقة بهذا العقار .

مليم جنية

المادة السادسة : يقر المتعاقدان بأن ثمن العقار المبيع بموجب هذا العقد ، هو مبلغ وقد اعنى البائع المشتري من دفعه له ، في مقابل تعهد المشتري وخلفائه من بعده ، بأن يؤدوا على الدوام الى البائع ،

مليم جنية

القابل لذلك ، وما دام على قيد الحياة ولازمه ولاذنه ويحمل اقامته مبلغ شهرياً ، يدفع له في اول كل شهر ابتداء من اول شهر سنة بموجب ايسالات موقع عليها منه .

المادة السابعة : ضمانا وتأميناً لسداد المرتبات والثلث المقدر المبيع في الحالات المنصوص عليها في هذا العقد ، والمصروفات القضائية وغير القضائية وكافة التزامات « ب » ، يرهن هذا الاخير رهناً تأمينياً لصالح « أ » الطرف الاول ، القابل لذلك ، الثمن الموضح حدوده ومعالجه بالمادة الاولى من هذا العقد .

المادة الثامنة : في حالة تأخر « ب » في سداد مرتب شهر في مواعيد استحقاقها ، يكون له « أ » علاوة على حقه الطبيعي في التنفيذ عليه بكافة الطرق القانونية للحصول على المرتبات المتأخرة ، اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، والزامه بدفع المبلغ المقدر ثمناً للعقار المبيع ، وتكون المرتبات التي سددت قبل التأخر والمستحقة السداد لغاية دفع الثمن المذكور حقا مكتسباً له ، كل ذلك دون حاجة لاي تنبيه او اذار .

المادة التاسعة : في حالة اخلال « ب » بأى التزام من التزاماته المقررة بهذا العقد وعلى الأخص في حالة تأخره في سداد مرتب شهر متوالية كالموضح في المادة السابقة ، يحق له « أ » طلب اقامته حارساً قضائياً بدون أجر على العقار الموهون ، مع حقه في خصم المرتبات المستحقة والتي تستحق له بطريق الأولوية والامتياز من الأيراد ، دون التزامه بإيداعها خزينة المحكمة ، ويقبل « ب » ذلك صراحة من الآن ، كما يقبل اختصاص السيد قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في طلب الحراسة ، ويعمل بهذا الشرط ضد أى حائز للعقار الموهون .

المادة العاشرة : دين « أ » غير قابل للتجزئة ، وعليه فكل جزء من العقار الموهون ضامن لسداد جميع التزامات « ب » المقررة بهذا العقد .

المادة الحادية عشرة : هذا العقد روعى فيه مصلحة الطرفين ، وعلى ذلك فلا يحق له « أ » بأى حال من الاحوال الا في حالة تأخر « ب » عن القيام بالتزاماته ، مطالبته بدفع الثمن المقرر للعقار المبيع ، كما ان كل التزامات « ب » لا تتعدى دفع المرتبات الشهرية له « أ » في مواعيد استحقاقها ، ولا يحق له « ب » بأى حال من الاحوال ابراء نفسه من التزاماته بسداد ثمن العقار المبيع له من « أ » .

المادة الثانية عشرة : في حالة وفاة « ب » يكون ورثته ملزمين بطريق التضامن والتكافل دون انقسام بينهم بالاستمرار في اداء الرتب المقر له « أ » ، وفي تنفيذ جميع التزامات مورثهم المقررة بهذا العقد .

(1) ملاحظة : ينص مما اذا كانت ارض العقار مفروض عليها مقابل تحسين أم لا .

المادة الثالثة عشرة : يعتمد «ب» بأن يؤمن على العقار المرهون طول مدة سريان هذا العقد ضد الحريق لدى إحدى شركات التأمين باسم «أ» ببلغ في ظسرف يوما من تاريخه ، وفي حالة حصول حريق يكون لـ «أ» الحق في تسلم المربيات التي تكون قد استحققت له والتمن الذي قدر للعقار بطريق الأولوية والامتياز من قيسة التأمين ومن الشركة رأسا دون حاجة لحضور «ب» أو صدور أى إقرار آخر منه .

المادة الرابعة عشرة : يصبح الثمن المقدر للعقار مستحق السداد فوراً ودون حاجة لأى تنبيه أو انذار ، علاوة على حق «أ» في الاحتفاظ نهائياً بالمربيات السابق تسلمها ، اذا شاء ذلك في الأحوال الآتية :

- ١ — اذا تأخر «ب» في تنفيذ أى التزام من التزاماته المشترطة بهذا العقد .
- ٢ — اذا تسبب في انقاص قيمة الضمان بأى عمل كان أو امتنع عن صيانة العقار المرهون .
- ٣ — اذا بيع العقار المرهون أو نزع ملكيته جبراً أو للمنافع العامة .
- ٤ — اذا أجر «ب» العقار المرهون لمدة تزيد عن سنة أو تخالف عن إيجاره لمدة تزيد عن شهر مقدماً .
- ٥ — في حالة وفاة «ب» أو عقدان أهليته بسبب انفلاسه أو اعساره أو الحجر عليه وعدم قيام ورثته أو بمثليه بدفع مرتبات شهر متوالية.

المادة الخامسة عشرة : يبطل مفعول هذا العقد ويتوقف دفع المربى المقر به ، بمجرد وفاة «أ» ، وتبرأ ثمة «ب» من كل التزام من تاريخ الوفاة ، ولا يحق لورثة «أ» مطالبة «ب» أو ورثته بأى شىء من المربى ، أو من أصل المبلغ ، لأنه روعى في تحديد قيمة المربى أن يشمل ربح العقار المبيع واستهلاك ثمنه .

المادة السادسة عشرة : لـ «ب» ولخلفائه من بعده ، الحق في إجراء شطب القيد الذى يشهر عنه شطباً نهائياً بدون قيد ولا شرط ، بمصروفات على عاتقهم ، بمجرد وفاة «أ» ، وعلى السيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع للعقار المذكور بهذا العقد ولكل مؤلف مختص إجراء التأشير بما تقدم على هامش القيد المذكور أعلاه ، بمجرد تقديم شهادة رسمية له دالة على وفاة «أ» .

المادة السابعة عشرة : يترك كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، موطناً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه أخطار الطرف الآخر أو من يحل محله بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة الثامنة عشرة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لتنام استيفائه وشهر قائمة الرهن وكذا مصروفات شطب الرهن عند وفاة «أ» ، تكون جميعها على عاتق «ب» وحده .

المادة التاسعة عشرة : تد وكل كل من «أ» و «ب» بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامى في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية الخاصة به ، وما يلزم من الصور الأخرى نيلية عنه ، وفي انتام إجراءات الشهر .

مواد اضافية

١ — في حالة تعدد أفراد الطرف الثانى تضاعف المادة التالية :

جميع أفراد الطرف الثاني يكونون ملزمين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم ويدون انقسام في تنفيذ كافة نصوص هذا العقد .

٢ - في حالة وجود ضمان شخصي في العقد ، يدخل طرفا ثالثا فيه ، ويذكر الآتي :
يقر «ج» بأنه اطلع على جميع مواد هذا العقد وأنه يضمن «أ» بطريق التضامن والتكافل في تنفيذه بجميع نصوصه .

الصيغة رقم ١٤٦

عقد رسمي بتقرير نفقة من ابن لوالده

Acte Authentique de Constitution de Pension Alimentaire
par un Enfant à son Père

ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته
وحيقته ومقيم طرف أول .
ثانيا : (ب) بن
..... طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الأولى : يقرر بموجب هذا « أ » لصالح « ب » والده ، القابل لذلك ، نفقة شهرية دائمة بدى حياة هذا الأخير غير قابلة للتنازل أو التحويل أو الحجز ، قدرها ، يتعهد بدفعها له في أول كل شهر ابتداء من سنة بحل ائبائه وبايصالات موقع عليها منه ، وذلك لاعانته على مواجهة أعباء الحياة وضرورياتها .

المادة الثانية : تد روعى في تحديد هذه النفقة مركز « أ » المالى ومقدار دخله ، كما روعى أيضا سن « ب » ومركزه الاجتماعى وعجزه عن التكسب وعوزة .

المادة الثالثة : تسقط النفقة المقررة بموجب هذا العقد بمجرد وفاة « ب » كما يعنى ورثة « أ » من وجوب ادائها من تاريخ وفاة هذا الأخير .

المادة الرابعة : يتعهد « ب » صراحة بعدم اعلان هذا العقد أو تنفيذه ، طالما ان « أ » قائم بإداء النفقة في مواعيد استحقاقها .

المادة الخامسة : بصوغات هذا العقد واتعلمه ، على عاتق « ١ » وحده .

المادة السادسة : تد وكل « ب » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحلى ، في تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من صور أخرى نيابة عنه .

الصيغة رقم ١٤٧

عقد رسمى بتقرير نفقة من ابناء لوالديهم

Acte Authentique de Constitution de Pension Alimentaire
par des Enfants à leur Père et Mère

دباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

- أولاً : « أ » ومهنته ومقيم
ثانياً : « ب » ومهنته ومقيم
ثالثاً : « ج » ومهنته ومقيم
الجميع اولاد بن وجنسيته وديانته طرف اول *
رابعا : « د » بن سن وجنسيته وديانته ومقيم
خامسا : « هـ » بنت بن حرم « د » ومقيمة معه طرف ثان .

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يقرر بموجب هذا أفراد الطرف الاول لصالح « د » و « هـ » والديهما القابلين لذلك ، نفقة شهرية دائمة مدى حياتهما غير قابلة للتنازل أو التحويل أو الحجز قدرها يتمتعون بخفمها بواقع :
..... ملجم جنيه

..... من « أ »

..... من « ب »

..... من « ج »

في أول كل شهر ابتداء من بحل اقامة أفراد الطرف الثانى بموجب ايصالات موقع عليها منهما ، وذلك لاعنتهما على مواجهة اعباء الحياة وضرورياتها .

المادة الثانية : تد روعى في تحديد هذه النفقة المركز المالى لكل من « أ » و « ب » و « ج » ومقدار دخله كما روعى أيضا سن والديهم ومركزهما الاجتماعى وعجزهما عن الكسب وعوزهما .

المادة الثالثة : في حالة وفاة أحد أفراد الطرف الثانى ، يستمر دفع النفقة للباقي منهما على قيد الحياة ، على أن تخفض هذه النفقة الى مبلغ شهرياً تدفع من أفراد الطرف الاول بنفس النسب وتسقط النفقة كلياً بمجرد وفاة أفراد الطرف الثانى ، كما أنه في حالة وفاة أحد أفراد الطرف الاول ، يعنى ورثته من اداء نصيبه من تاريخ حصول الوفاة .

المادة الرابعة : يتعهد أفراد الطرف الثاني صراحة ، بعدم اعلان هذا العقد أو تنفيذه ضد أى فرد من أفراد الطرف الأول ، طالما هو قائم بدفع اقساط النفقة التى التزم بها فى مواعيد استحقاقها .

المادة الخامسة : مصروفات هذا العقد ، على عاتق أفراد الطرف الأول مثالثة بينهم .

المادة السادسة : قد وكل أفراد الطرف الثانى بموجب هذا ، السيد لاستاذ المحاسبى ، فى تسلم صورة هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى ، نيابة عنها .

الصيغة رقم ١٤٨

مقد رسمى بتقرير نفقة من أب لابنه غير الشرعى المعترف ببنوته

Acte Authentique de Constitution de Pension Alimentaire
par un Père à son Enfant Naturel Reconnu

ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته
و ديالته ومقيم طرف أول .
ثانياً : (ب) بن
..... طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلباً منا تحرير العقد الأتى نصه :

المادة الأولى : يقرر بموجب هذا « أ » الطرف الأول نفقة شهرية غير قابلة للنفاز أو التحويل أو الحجز قدرها
مليم جنيه

..... لصالح الطفل المولود بتاريخ والمتيد بمكتب صحة
بتاريخ تحت رقم على أنه ابن الأنسة « ب » ومن أب مجهول والذى اعترف « أ »
ببنوته له بموجب اشهاد محرر بتاريخ أمام ومن محكمة للأحوال الشخصية فى
المادة سنة

المادة الثانية : تدفع هذه النفقة فى أول كل شهر ابتداء من بمحل اقامة الأنسة « ب » بموجب ايصالات
موتع عليها منها ، وذلك لاعانتها على تربية الطفل المذكور ، على أن تقوم بحضانهه ويكل ما يلزم لنفقتة .

المادة الثالثة : قد روعى فى تحديد هذه النفقة مركز « أ » المالى ومقدار دخله ، كما روعى ما يلزم الطفل من نفقات .

المادة الرابعة : يلتزم « أ » بالمواظبة على دفع هذه النفقة ، حتى يبلغ الطفل المذكور سن الرشد على أن تراد الى
ببلغ شهريا من تاريخ التحاق الطفل بالمدارس .

المادة الخامسة : تستط النفقة المقررة بموجب هذا العقد ، بمجرد وفاة الطفل ، وكذا في حالة كف
الآنسة «ب» عن حضائته أو حرمانها منها . وهذا ومن التفق عليه صراحة بين المتعاقدين انه لا يحق للآنسة
المذكورة الاحتجاج بهذا العقد ضد « أ » لمطالبته بحقوق شخصية تدعيها .

المادة السادسة : يتعهد الآنسة «ب» صراحة بعدم اعلان هذا العقد او تنفيذه ضد « أ » طالما هو قائم بدفع اقساط
النفقة التى التزم بها في مواعيد استحقاقها .

المادة السابعة : مبرونات هذا العقد واتعليه، على عاتق « أ » وحده .

المادة الثامنة : تد وكلت الآنسة «ب» بموجب هذا ، السيد الأستاذ المحامى في تسليم صورة
هذا العقد التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنها .

الباب الثامن عشر

شطب القيد والاختصاصات

Radiation des Inscriptions et Affectations

(المادة ٥٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦)

الصيغة رقم ١٤٩

عقد رسمى بمخالصة وشطب نهائى

بدون حضور الدين (١)

Acte Authentique de Quittance et de Mainlevée Dufinitive en
l'Absence du débiteur

دبيلجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولاً « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومتيم

وطلب منا اثبات الآتى :

لميم جنيه

المادة الاولى : يداين الحاضر فلانا ببيلغ من اصل وملحقات حتى اليوم بموجب عقد
محرر بكتب توثيق بتاريخ تحت رقم (أو بحكم صادر من محكمة
بتاريخ فى القضية رقم) وقد أخذ بموجب قيد (أو اختصاص) أشهر
عنه بكتب الشهر العقارى بجهة بتاريخ تحت رقم على العقار
الآتى بيانه :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والحافطة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكلينه .

ملاحظة : اذا كان العقار اميناً فنذكر المساحة الاجمالية .. والنواحي والمركز والحافطة واسماء
الاحواض وارقامها وارقام كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكلينها .

المادة الثانية : يقر « ١ » بتنازله نهائياً بدون قيد ولا شرط عن القيد (أو الاختصاص) الموضح بالمادة السابقة ،
ويقرر شطبه لتسليمه قبل اليوم أو بتاريخ جميع حقوقه قبل مدینه من اصل وملحقات .

(١) ملاحظة : الشطب يكون بعقد رسمى أو حكم نهائى أو اقرار مصدق على توقيعه .

المادة الثالثة : صرح « ١ » للسيد أمين مكتب الشهر العقاري التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل موطنف مختص بإجراء التأشير بما تقدم على هامش القيد (او الاختصاص) المذكور اعلاه .

المادة الرابعة : بصرفات هذا العقد واتممه ، وكل ما يلزم لإجراء التأشير الهامشي ولتأتم استيفائه ، على عاتق المدين وحده .

المادة الخامسة : قد وكل « ١ » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامي ، في تسلم ما يلزم ، من صور هذا العقد نيابة عنه ، وفي إتمام إجراءات الشطب .

الصيغة رقم ١٥٠

طلب مقدم لمكتب الشهر العقاري

بإجراء تأشير هامشي بشطب قيد

Requête au Bureau de la Publicité Immobilière de Mention
de Radiation en Marge d'une Inscription

السيد أمين مكتب الشهر العقاري

مقدمه لسيادتكم (تذكر الصفة اذا لزم الحال) ، والمقيم

يرجو إجراء التأشير على هامش قائمة القيد (او الاختصاص) المشهر عنه بمكتب الشهر العقاري
بـ بتاريخ تحت رقم بشطبه شطباً نهائياً .

ومرفق بهذا الطلب صورة الإقرار المصدق على توقيعه أو صورة رسمية من العقد الرسمي المحرر بمكتب
توثيق بتاريخ تحت رقم

كما يرجو مقدمه اعطاءه شهادة رسمية باتمام الشطب .

وتفضلوا سيادتكم بقبول غائق الاحترام .

الصيغة رقم ١٥١

مقد رسمى بشطب عريضة دعوى مسجلة (١)

Acte Authentique de Radiation de Transcription d'une Assignment

ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر :

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

وطلب منا اثبات الآتى :

المادة الأولى : رفع الحاضر دعوى صحة تعاقب ، أو شفعة ، أو نزع ملكية (تنبيه نزع ملكية) ، أو دعوى نزع ملكية (ضد بموجب صحيفة افتتاح دعوى معلنة فى أمام محكمة قيدت بجدولها تحت رقم ومحدد لها جلسة ومشهر عنها بمكتب الشهر العقارى بـ بتاريخ تحت رقم على العقار الآتى بيانه :

بيان العقار

يفكر رقم العقار والشارع والتسم والشياخة والبلد والحافطة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تكليفه .

ملاحظة : اذا كان العقار اطمينا تفكر المساحة الإيجابية والنواحى والمركز والحافطة وأسماء الاحواض وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها .

المادة الثانية : يتر « ١ » بتنازله نهائياً بدون قيد ولا شرط ، عن الدعوى سالفة الفكر ، الموضحة بالمادة السابقة ، كما قبل محو تسجيل عريضة الدعوى المذكورة واعتبار تسجيلها كأن لم يكن ، ويصرح للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل موظف مختص بإجراء التأشير بما تقدم على هاتش عريضة الدعوى المسجلة .

المادة الثالثة : تد وكل « ١ » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامى ، فى تسلّم ما يلزم من صور هذا العقد ، نيابة عنه ، وفى اتمام إجراءات الشطب .

(١) ملاحظة : طلب التأشير الهامشى بالشطب كالصيغة رقم ١٥٠ .

الصيغة رقم ١٥٢

عقد رسمى بمخالصة وشطب نهائى

بين دائن ومدين (١)

Acte Authentique de Quittance et de Mainlevée Définitive
entre un Créancier et son Débiteur

فيلجاة انعقد الرسمى من المصيفة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : « أ » بن ومن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : « ب » بن
مدين ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : يداين « أ » الطرف الاول « ب » الطرف الثانى بمبلغ من اصل وملحقات حتى اليوم ،
بموجب عقد محرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم (أو بحكم
صادر من محكمة بتاريخ فى القضية رقم) ، وقد أخذ بموجبه قيد
(أو اختصاص) أشهر عنه بمكتب الشهر العقارى بجهة بتاريخ تحت رقم
على العتار الآتى بيانه :

بيان العتار

بفكر رقم العتار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العتار
وتكوينه مع ذكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : اذا كان العتار اقليميا تذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء
الاحواض وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها . مع ذكر تكليفها .

المادة الثانية : دفع « ب » الطرف الثانى لـ « أ » الطرف الاول المقابل لذلك ، مبلغ قدره نقدا وعدا
بجلس هذا العقد أمامنا وإمام الشاهدين ، وهذا المبلغ عبارة عن جميع مطلوب (أو باتى مطلوب) « أ »
قبله من اصل وملحقات بمقتضى العقد (أو الحكم) المذكور بالمادة السابقة ، وعليه يعطى « أ » لـ « ب »
بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية .

المادة الثالثة : يقر « أ » بتنازله نهائيا بدون قيد ولا شرط ، عن القيد (أو الاختصاص) الموضح بالمادة الاولى ،
ويتبرر شطبه ، كما يصرح للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العتار المذكور بهذا العقد ولكل
موظف مختص بإجراء التأشير بما تقدم على هاشى القيد (أو الاختصاص) المذكور أعلاه .

المادة الرابعة : مصروفات هذا العقد وأتعابه وكل ما يلزم لإجراء التأشير الهاشى ولتنام استيفائه ، على عاتق
« ب » وحده .

المادة الخامسة : تد وكل « ب » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامى ، فى تسليم ما يلزم من صور
هذا العقد ، نيابة عنه ، وفى انتام إجراءات الشهر .

عقد رسمی بطلان جزئی بین دائن و مدین (۱)
Acte Authentique de Mainlevée Partielle entre un Créancier
et son Débiteur

- ۲۲۸ -

المادة الرابعة : صرح « أ » للسيد أمين مكتب الشهر العقاري التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل مولف مختص بلجراء التأسيس بما تقدم على هابش القيد (أو الاختصاص) المذكور أعلاه .

المادة الخامسة : بصرونا هذا العقد واتعابه ، وكل ما يلزم لاجراء التأسيس الهابشي ولتنام استيفائه على عاتق « ب » وحده .

المادة السادسة : قد وكل « ب » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحلى ، فى تسليم بايلزم من صور هذا العقد ، نيابة عنه ، وفى انهام اجراءات الشطب .

الصيغة رقم ١٥٤

عقد رسمى بشطب جزئى بين دائن وحائز عقار (١)

Acte Authentique de Mainlevée Partielle entre un Créancier
et un Tiers Détenteur

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا « ب » بن
..... حائز عقار ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : بموجب عقد بيع رسمى مشهر بمكتب الشهر العقاري بجهة بتاريخ
تحت رقم اشترى « ب » من غلان ، العقار الآتى بيانه :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع ذكر تخطيطه .

ملاحظة : اذا كان العقار اطلينا تذكر المساحة الاجالية والنواحي والمركز والمحافظة واسماء الاحواض وارقامها وارقام كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تخطيطها .

وبما ان هذا العقار يمثل مع عقارات اخرى بقيد (أو باختصاص) لصالح « أ » ضد غلان البائع

(١) ملاحظة : طلب التأسيس الهابشي بالشطب كالمصيغة رقم ١٤٩ ، على أن يستبدل بعبارة شطب نهائى (شطباً جزئياً) .

مليم جنية

ببيلغ ومشهر عنه بمكتب الشهر العقارى بجهة بتاريخ
تحت رقم ، فقد قبل « ١ » أن يتنازل ويشطب القيد (أو الاختصاص) المذكور فيما يختص
بالعقار الموضح أعلاه .

المادة الثانية : أقر « ١ » بتنازله عن القيد (أو الاختصاص) المذكور بالمادة السابقة ، وشطبه فيما يختص بالعقار
المبين بهذا العقد غقط ، مع استمرار مفعوله على باقى العقارات الموضحة به .

مليم جنية

المادة الثالثة : تم هذا التنازل فى مقابل مبلغ دفع نقدا وعدا من «ب» الى « ١ » بمجلس هذا العقد
أمامنا وأمام الشاهدين ، وعليه يعطى « ١ » لـ «ب» بموجب هذا مخالصة بالمبلغ المذكور ، على أن
يخصم من مطلوب « ١ » من أصل وملحقات قبل مدينه فلان البائع .

ملاحظة : اذا كان الشطب الجزئى تم بدون مقابل تستبدل هذه المادة بالآتى :

تم هذا التنازل بدون مقابل نظرا لأن باقى العقارات المثقلة بالقيد (أو الاختصاص) تفى بدين « ١ » .

المادة الرابعة : صرح « ١ » للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ، ولكل
موظف مختص بإجراء التأشير بها تقدم على هامش القيد (أو الاختصاص) المذكور أعلاه .

المادة الخامسة : بصرفات هذا العقد واتعبه ، وكل ما يلزم لإجراء التأشير الهامشى ولتتمام استيفائه ، على
عائق «ب» وحده .

المادة السادسة : قد وكل «ب» بموجب هذا ، السيد الأستاذ المحامى ، فى تسلم ما يلزم من
صور هذا العقد ، نيابة عنه ، وفى انمام إجراءات الشهر .

الباب التاسع عشر

حوالة الحق وحوالة الدين

Cession des Droits et des Créances

(م ٢٠٢ - ٢٢٢ مدنى)

الفصل الأول

حوالة الحق (١)

Cession des Droits

(م ٣٠٢ - ٣١٤ مدنى)

المصفة رقم ١٥٥

عقد رسمى بحوالة حق مضمون برهن بدون حضور المدين

Acte Authentique de Cession d'un Droit Garanti
par une Hypothèque en l'Absence du Débiteur

ديباجة العقد الرسمى من المصفة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن
بحال له ، طرف ثان .

اقر المصنفان باهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يداين « ١ » فلانا ببلغ من اصل وملحقات حتى اليوم بموجب عقد
محرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم او بحكم صادر فى القضية رقم

(١) ملاحظات :

(١) للدائن أن يحول حقه لشخص آخر دون حاجة الى إرضاء المدين ما لم يمنعه من ذلك نص القانون او اتفاق
التعاقدتين او طبيعة الالتزام .

(ب) ويجب لنفساذ الحوالة قبل المدين أن يقبلها او يعلن بها ، كما لا تكون نافذة قبل الغير الا اذا كان قبول
المدين لها ثابت التاريخ .

..... ، وقد أخذ بموجبه قيد (أو اختصاراً) أشهر عنه بكتب الشهر العقارى بجهة
بتاريخ تحت رقم على المقار الأتى بيانه :

بيان المقار

يذكر رقم المقار والشارع والتقسيم والشريحة والبلد والمحافظة والحدود ووصف المقار وتكوينه مع
نكر تكليده .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كان المقار أطياناً تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز والمحافظة
واسماء الاحواض وأرقابها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليدها .

مليم جتبه

المادة الثانية : دفع «ب» الطرف الثانى لـ «أ» الطرف الأول القابل لذلك ، مبلغاً قدره نقداً وعدا
بجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين ، وهذا المبلغ عبارة عن جميع مطلوب «أ» قبل فلان ، كالموضح
بالمادة السابقة ، وعليه يعطى «أ» لـ «ب» بموجب هذا مخرصة تامة ونهائية بهذا المبلغ .

المادة الثالثة : يتنازل «أ» لـ «ب» بموجب هذا تنازلاً نهائياً دون قيد ولا شرط ، ويظه محله في جميع الحقوق
والضمانات المخررة له والمترتبة على العقد (أو الحكم سالف الذكر) وخاصة في القيد (أو الاختصاص) المشهر
عنه والموضح بالمادة الأولى من هذا العقد ، ويكون لـ «ب» الحق في مطالبة المدين بهذا المبلغ والفوائد التى
تسرى عليه ابتداء من اليوم .

المادة الرابعة : تمت حوالة هذا الحق ، دون أدنى ضمان من «أ» سوى وجوده في ذمة المدين وقت تحرير هذا
العقد .

ملاحظة : يمكن استبدال هذا النص بالآتى :

يضمن الحيل وجود الحق المحال ويسار المدين حالياً ومستقبلاً .

المادة الخامسة : يتر «ب» بأنه تسلم من «أ» جميع المستندات الخاصة بالحق المحال وأوراق الإجراءات التى
اتخذت بشأنه .

المادة السادسة : صرح «أ» للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له المقار المذكور بهذا العقد ولكل موظف
مخمس بإجراء التأشير بما تقدم على هابش القيد (أو الاختصاص) المذكور أعلاه .

المادة السابعة : بصرفات هذا العقد واتعابه ، وكل مايلزم لإجراء التأشير الهابشى ، ولتنام استيفائه ، على
عائق «أ» وحده .

المادة الثامنة : قد وكل «ب» بموجب هذا ، السيد الأستاذ المحلى ، فى تسلم صورة هذا العقد
التنفيذية ، وما يلزم من الصور الأخرى ، نيابة عنه وفى انمام إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٥٦

طلب لمكتب الشهر العقاري

باجراء تأشير هابشى بحوالة حق (وشطب جزئى)

Requête au Bureau de la Publicité Immobilière de Mention en
Marge de Cession d'un Droit (et de Radiation Partielle)

السيد أمين مكتب الشهر العقاري بـ

بمقدمه لميادنتكم (تذكر الصفة اذا لزم الحال) والمقيم

يرجى اجراء التأشير على هابشى قائمة التيد المشهر عنها بمكتب الشهر العقاري بـ
بتاريخ تحت رقم بحلول «ب» محل « ١ » فى هذا التيد (ويمكن اضافة : وشطب التيد
جزئيا عن مبلغ) .

ومرفق بهذا الطلب صورة رسمية من العقد الرسمى المحرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم

كما يرجو مقدمه اعطاءه شهادة رسمية باجراء التأشير الهابشى بما تقدم .
وتفضلوا سيادنتكم بقبول غائى الاحترام .

الصيغة رقم ١٥٧

عقد رسمى بحوالة حق مضمون برهن عقارى بحضور المدين مع مد اجل
استحقاق الدين

Acte Authentique de Cession d'un droit Garanti par une
Hypothèque, en présence du Débiteur et en Prorogation de
l'Echéance de la Dette

دبياجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (١) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن
ثالثا : «ج» بن
محيل ، طرف اول .
محال له ، طرف ثان .
مدين ، طرف ثالث .

أثر المتعاملون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :
لميم جنيه

المادة الاولى : سداين « ١ » «ج» ببليخ من أصل وملفات حتى اليوم بموجب عقد

محرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم وقد أخذ بموجبه قيد أشهر عنه
بمكتب الشهر العقارى بجهة بتاريخ تحت رقم على العقار الآتى بيانه :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والتقسيم والشياخة والنبلد والحفاظة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : اذا كان العقار اطمينا تذكر المساحة الاجمالية والنواحى والمركز والحفاظة واسماء
الاحواض وارقابها وارقام كل قطعة وحدودها ، مع ذكر تكليفها .

المادة الثانية : دفع «ب» الطرف الثانى لـ «أ» الطرف الاول باجازة وموافقة «ج» الطرف الثالث مبلغ قدره
..... نقدا وعدا يجلس هذا العقد امامنا وامام الشاهدين ، وهذا المبلغ عبارة عن جميع مطلوب
(او باقى مطلوب) «أ» قبل «ج» والموضح بالمادة السابقة ، وعليه يعطى «أ» لـ «ب» بموجب هذا
مخالصة نامة ونهائية بهذا المبلغ .

المادة الثالثة : يتنازل بموجب هذا «أ» لـ «ب» بموافقة «ج» تنازلا نهائيا دون قيد ولا شرط ويحله محله في جميع
الحقوق والضمائم والتأمينات المقررة والمرتبة على عقد سالف الذكر وخاصة في القيد
المشهر عنه بموجب ، والموضح بالمادة الاولى من هذا العقد .

المادة الرابعة : ثبت حوالة هذا الحق دون اذى ضمان من «أ» سوى وجود الدين في ذمة «ج» وقت تحرير هذا
العقد ، وقد اشر «ج» ذلك .

ملاحظة : يمكن استبدال هذا النص بالآتى :

يضمن المحيل وجود الحق المحال ، كما يضمن يسار المدين حاليا ومستقبلا ، وقد اقر المدين ذلك .

المادة الخامسة : يقر «ب» بأنه تسلم من «أ» جميع المستندات الخاصة بالحق المحال .

المادة السادسة : قبل «ب» بموجب هذا وبناء على طلب «ج» ان يبد له اجل استحقاق المبلغ موضوع الحوالة
..... سنة ابتداء من اليوم ، اى انه اصبح مستحق الدفع في تاريخ

المادة السابعة : تسرى على المبلغ المحال خلال مدة هذا العقد فوائد بسعر فى المئة سنويا ابتداء من
اليوم لتنام السداد ، وتذفع لأمر «ب» واذنه ويحمل اقليمه او اقالمة من يحل محله على اتمساق متساوية كل
..... شهر مقدما او مؤخرا ، بواقع كل قسط يستحق اولها في تاريخ والثانى
في تاريخ وهكذا .

المادة الثامنة : يبقى عقد الغرض الرسمى سالف الذكر يجيب بواده ونصوصه سارى المفعول كما هو بدون
اى تعديل ، كما ان العقد الحالى يعتبر امتدادا للعقد الاصلى وليس تجديدا له .

المادة التاسعة : يصرح المتعاقدون لسيد امين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل موظف
مخصص باجراء التأشير بما تقدم على هابش القيد الماخوذ لصالح «أ» الموضح بالمادة الاولى .

المادة العاشرة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لاجراء التأشير الهابشى ولضام استيفائه على عاتق
«ج» وحده .

المادة الحادية عشرة : قد وكل «ب» بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامي ، في تسلم الصورة التنفيذية من هذا العقد الخاصة به ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

المصيفة رقم ١٥٨

طلب لمكتب الشهر العقاري

باجراء تأشير هامشي بحواله حق ومد اجل وتعديل سعر الفائدة

Requête au Bureau de la Publicité Immobilière de Mention en
Marge de Cession, de Prorogation et de Conversion du Taux d'Intérêts

السيد امين مكتب الشهر العقاري بـ

مقدمه لسيادتكم (تذكر الصفة اذا لزم الحال) والمقيم
.....

يرجى اجراء التأشير على هامش قائمة القيد المشهر عنها بمكتب الشهر العقاري بـ
بتاريخ تحت رقم بالآتي :

اولا : حلول «ب» محل «ا» في هذا القيد .

ثانيا : مد اجل استحقاق الدين موضوع العقد المذكور الى

ثالثا : ويمكن اضافة : تعديل سعر الفائدة المذكورة بالقيد الى في المائة سنويا وشطب
القيد جزئيا عن مبلغ وتعديل تواريخ استحقاق اقتساط اصل الدين او الفوائد كالاتى :

ومرفق بهذا الطلب صورة رسمية من العقد الرسمي المحرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم

كما يرجى مقدمه اعطاءه شهادة رسمية باجراء التأشير الهامشي بها تقدم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

الصيغة رقم ١٥٩

عقد رسمى بحوالة جزء من حق مضمون برهن بدون حضور الدين (١)

Acte Authentique de Cession Partielle d'un Droit Garanti par
une Hypothèque en l'Absence du Débiteur

مباشرة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولاً « أ » بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : (ب) بن
مجال له ، طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : يسدين « أ » فلانا مبلغ من اصل وملحقات حتى اليوم ، بموجب عقد
محرر بكتاب توثيق بتاريخ تحت رقم (أو بحكم صادر من محكمة
بتاريخ فى القضية رقم) وقد اخذ بموجب قيد (أو اختصاص) اشهر عنه بكتاب
الشهر العقارى بجهة بتاريخ تحت رقم على العقار الآتى بيانه :

بيان العقار

يذكر العقار والشارع والقسمة والشياخة والبلد والحفاظة والمساحة والحدود ووصف العقار وتكوينه
ونكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : واذا كان العقار امليانا فنكر المساحة الاجبالية والنواحى والراكر والحفاظة
واسماء الاحواض وارقامها وارقام كل قطعة وحدودها مع نكر تكليفها .

المادة الثانية : دفع «ب» الطرف الثانى لـ « أ » الطرف الاول ، الغالب لذلك ، مبلغا قدره نقدا وعدا
بمجلس هذا العقد امليانا وابام الشاهدين ، وهذا المبلغ عبارة عن جزء من مطلوب (أو من باقى مطلوب)
« أ » قبل فلان كالموضح بالمادة السابقة ، وعليه يعطى « أ » لـ «ب» بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية
بهذا المبلغ .

المادة الثالثة : يتنازل « أ » لـ «ب» بموجب هذا تنازلا نهائيا دون قيد ولا شرط ويحله محله بطريق الاولوية
والامتياز فى حدود المبلغ المدفوع منه ، فى جميع الحقوق والضمانات والتأمينات المقررة له والمرتبة على
عقد (أو الحكم) سالف الفكر وخاصة فى القيد (أو اختصاص) الشهر عنه
الموضح بالمادة الاولى من هذا العقد ، ويكون لـ «ب» الحق فى مطابقة الدين بالفوائد التى تسرى ابتداء من
اليوم على المبلغ المدفوع منه .

(١) ملاحظة : طلب التفسير الهامشى بالتحويل كالصيغة رقم ١٥٦ .

المادة الرابعة : ثبت حوالة هذا الحق دون أدنى ضمان من « أ » سوى وجوده في فحة الدين وقت تحرير هذا العقد .

ملاحظة : يمكن استبدال هذا النص بالآتي :

يضمن المحيل وجود الحق المحال ويسار الدين حاليا ومستقبلا .

المادة الخامسة : يحتفظ « أ » بالصورة التنفيذية من عقد (أو الحكم) سالف الذكر تحت يده ، بسبب بقاء الجزء الأكبر من الحق المحال بأسسه ، على أن يلزم بتسليمها لـ « ب » بليصال أمانة موقع عليه منه كليا لاحتاج هذا الأخير للتنفيذ بها ضد الدين .

المادة السادسة : صرح « أ » للسيد أمين مكتب الشهر العقاري التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل موظف مختص بإجراء التأشير بما تقدم على هاشي التقييد (أو الاختصاص) المذكور أعلاه .

المادة السابعة : مصروغلت هذا العقد واتعابه ، وكل ما يلزم لإجراء التأشير الهاشي ولتتمام استيفائه على عاتق « أ » وحده .

الصيغة رقم ١٦٠

عقد رسمي بحوالة حق مضمون برهن من دائن لأحد المدينين
أو لأحد ورثة المدين (١)

Acte Authentique de Cession d'un Droit Garanti par une
Hypothèque par un Créancier à un des Débiteurs ou à un
des Héritiers du Débiteur

دباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : (ب) بن محال له ، طرف ثان .

اتر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الأولى : يدان « أ » و « ب » و فلان وفلان بطريق التضامن والتكافل (أو مورث « ب ») ببلغ
من أصل وملحقات حتى اليوم ، بموجب عقد محرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم (أو بحكم صادر من محكمة بتاريخ في القضية رقم)

(١) ملاحظة : طلب التأشير الهاشي كالصيغة رقم ١٥٦ .

وقد أخذ بموجب قيد أو اختصاص أشهر عنه بمكتب الشهر العقاري بجهة بتاريخ
تحت رقم على العقار الآتي بيانه :

بيان العقار

« ينكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصف العقار
وتكوينه مع ذكر تكييفه .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كان العقار لطيانا تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز
والمحافظة وأسماء الأحياء وأرقابها وحدود كل قطعة ، مع ذكر تكييفها .

وبما أن هذا الدين قد استحق لـ « أ » وقد اتخذ بموجب إجراءات نزاع ملكية ضد المدينين ، فقد
عرض « ب » بصفته أحد المدينين المتضامنين ، أو أحد ورثة الدين على « أ » القابل لذلك ، أن يسدد له
جميع مطلوبه في مقابل أن يحل محله في جميع حقوقه .

المادة الثانية : فضلا عن حق « ب » قانونا في الحلول محل « أ » ، فإن هذا الأخير يحل محله بموجب هذا صراحة
في جميع الحقوق والالتزامات والتأمينات المقررة له والمرتبة على العقد (أو الحكم) سالف الذكر وخاصة
في القيد (أو الاختصاص) المشهر عنه والموضح بالمادة الأولى من هذا العقد ، ويكون لـ « ب » الحق في
مطالبة باقي المدينين المتضامنين معه (أو باقي الورثة) بالتسديد للمدينين به في المبلغ المدفوع مع النوائد
التي تسرى عليه ابتداء من اليوم .

المادة الثالثة : تبت حوالة هذا الحق دون أدنى ضمان من « أ » سوى وجوده في ذمة المدينين أو ذمة المورث وقت
تحرير هذا العقد .

المادة الرابعة : يقر « ب » بأنه تسلم من « أ » جميع المستندات الخاصة بالحق الحال به وأوراق الإجراءات
التي اتخذت بشأنه .

المادة الخامسة : صرح « أ » للسيد أمين مكتب الشهر العقاري التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل
موظف مختص بإجراء التأثير بما تقدم على هاشم القيد أو الاختصاص المذكور أعلاه .

المادة السادسة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لإجراء التأثير الهامشي وتلزام استيفائه على علق
« ب » وحسده .

المادة السابعة : قد وكل « ب » بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد للتنفيذية
وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنه ، وفي انهاء إجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٦١

عقد رسمي بحوالة حق مضمون يرهن ضمانا لسداد دين
Acte Authentique de Cession d'un Droit Hypothécaire
en Garantie du Paiement d'une Dette

تبليجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيمه
ثانيا (ب) بن بحال له ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

المادة الاولى : بما ان «ب» يداين « ١ » بمبلغ من اصل وملحقات حتى اليوم ، بموجب (يفكر سند الدين)
ويداين « ١ » غلان بمبلغ بموجب عقد محرر بمكتب توثيق بتاريخ
تحت رقم أو بحكم من محكمة بتاريخ في القضية رقم وقد اخذ
بموجبه قيد (أو اختصاص) اشهر عنه بمكتب الشهر العقاري بجهة بتاريخ
تحت رقم على العقار الآتي بيانه المملوك لفلان .

بيان العقار

يفكر رقم العقار والشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع
نكر تكليفه .

مس ط ف

ملاحظة : وإذا كان العقار اطينا نذكر المساحة الاجمالية والتواض والمراكز والمحافظة
واسماء الاحواض وارقابها وارقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها .

وقد تنازل بموجب هذا « ١ » لـ «ب» الغابل لذلك ، عن الدين المستحق له قبل فلان مبالغ الذكر ،
كما اخله محله في سند الدين وفي كافة الاجراءات والتأمينات التي اتخفت بشأن هذا الدين حتى اليوم ،
ضمانا لسداد الدين المستحق عليه لـ «ب» .

المادة الثانية : لـ «ب» الحق في ان يحصل من فلان المدين ما استحق وما يستحق من الدين الحال ، دون حاجة
لحضور « ١ » أو صدور أى اقرار منه وخضم المتحصل من مطلوبه قبل « ١ » ، على ان يتحمل هذا الأخير
بكافة المصروفات اللازمة لاجراءات التنفيذ .

(١) ملاحظة : طلب التأسيس الهامشى بالتحويل كالصيغة رقم ١٥٦ .

المادة الثالثة : من المتفق عليه مراححة بين الطرفين أن هذا العقد لا يعنى « ١ » من الدين المستحق عليه لـ « ب » وعلى ذلك اذا تعذر على هذا الآخر تحصيل جميع مطلوبه قبل « ١ » من مدينه في ظرف سنة من تاريخ هذه الحوالة ، حق له التنفيذ بسند دينه الاصلى ضد « ١ » نورا دون حاجة لى تنبيه او انذار .

المادة الرابعة : يتعهد « ب » بمجرد حصوله على مطلوبه من مدين « ١ » بأن يسلم هذا الآخر نورا سند دينه قبله ، وأن يرد له بطريق التحويل سند الدين المحول له بموجب هذا العقد ، وذلك بصرفوات على عاتق « ا » .

المادة الخامسة : يصرح « ١ » للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد، ولكل موظف مختص بانجراء التأثير بما تقدم على هامش القيد (او الاختصاص) المذكور لصالحه .

المادة السادسة : مصروفات هذا العقد واتعابه وكل ما يلزم لاجراء التأثير الهامشى ولتنام استيفائه على عاتق « ١ » وحده .

المادة السابعة : تد وكل « ب » بموجب هذا ، السيد المحامى فى تسلم الصورة التنفيذية من هذا العقد ، وما يلزم من الصور الأخرى ، نيابة عنه ، وفى اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٦٢

عقد رسمى بحوالة حق بطريق الهبة (١)

Acte Authentique de Cession d'un Droit à Titre de Donation

دباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

« ١ » بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا « ب » بن
موهوب له ، طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يداين « ١ » فلانا بببلغ من اصل وملحقات حتى اليوم بموجب عقد محرر
بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم (او بحكم صادر من محكمة
بتاريخ فى القضية رقم) وقد أخذ بموجبه قيد (او اختصاص) اشهر عنه بمكتب
الشهر العقارى بجهة بتاريخ تحت رقم على العقار الآتى بيانه :

(١) ملاحظة : طلب التأثير الهامشى كالصيغة رقم ١٥٦ .

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشارع والقسم والضيافة والبلد والمحافظة والحدود ووصف العقار وتكوينه مع فكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : وإذا كان العقار اطمينا فنكر المساحة الاجمالية والتواشي والراكر والمحافظة واسماء الاحواض وارقاتها وارقام كل قطعة وحدودها مع فكر تكليفها .

المادة الثانية : تنازل « ا » الطرف الاول لـ « ب » الطرف الثاني القابل لذلك ، بموجب هذا العقد بطريق الهبة وبدون عوض وبلا قيد ولا شرط ، عن الدين الموضح اعلاه ، ويحله محله في جميع الحقوق والقسيمات والتأهيلات المقررة له والمرتبة على العقد (والحكم) سالف الذكر ، وخاصة في القيد (او الاختصاص) المشهر عنه والموضح بالمادة الاولى من هذا العقد ، ويكون لـ « ب » الحق في مطالبة المدين بقيمة الدين مع النوائد التي تسرى عليه ابتداء من اليوم .

المادة الثالثة : ثبت حوالة هذا الحق دون ادنى ضمان من « ا » ، وعلى ذلك فلا يحق لـ « ب » الرجوع عليه في حالة عدم تمكنه من الحصول على قيمة الدين او جزء منه بأي حال من الاحوال .

المادة الرابعة : يقر « ب » بأنه تسلم من « ا » جميع المستندات الخاصة بالحق المحال (واوراق الاجراءات التي اتخذت بشأنه) .

المادة الخامسة : يصرح « ا » للسيد أمين مكتب الشهر العقاري التابع له العقار المذكور بهذا العقد ، ولكل موظف مختص باجراء التأشير بما تقدم على هامش القيد (او الاختصاص) المذكور اعلاه .

المادة السادسة : مصروفات هذا العقد وانعابه ، وكل ما يلزم لاجراء التأشير الهامشي ، ولتسلم استيفائه ، على هاتئ « ا » او « ب » وحده .

الفصل الثاني

حوالة الدين (١)

La Cession de Créances

(م ٢١٥ — ٢٢٢ مثنى)

الصيغة رقم ١٦٢

عقد رسمى باستبدال مدين بمدين آخر

في سداد دين مضمون برهن عقارى

Acte Authentique de Novation Par Changement de Débiteur
Dans le Réglement d'une Dette Hypothécaire

ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بين من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : « ب » بين مدين أصلى ، طرف ثان .
ثالثاً : « ج » بين محال عليه ، طرف ثالث .

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الأولى : يدان « أ » « ب » بببلغ من أصل وملحقات حتى اليوم بموجب عقد محرر بمكتب
توثيق بتاريخ تحت رقم (أو بحكم صادر من محكمة بتاريخ
..... فى القضية رقم) وقد أخذ بهوجبه قيد (أو اختصاص) أشهر عنه بمكتب الشهر
العقارى بجهة بتاريخ تحت رقم على العقار الآتى بيانه :

بيان العقار

يذكر رقم العقار والشوارع والقسم والشباخة والبلد والمحافظة والمساحة والحدود ووصفه وتكوينه
مع ذكر تكليفه .

س ط ف

ملاحظة : إذا كان العقار أطياناً تذكر المساحة الإجمالية والنواحي والمركز والمحافظة
واسماء الأوحاش وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها .

(١) ملاحظة : تتم حوالة الدين بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين ، على أن هذه الحوالة لا تكون
نافذة فى حق الدائن إلا إذا أقرها صراحة .

وتد باع «ب» هذا العقار لـ «ج» بموجب عقد بيع رسمى محرر بمكتب توثيق..... بتاريخ
..... تحت رقم أشهر عنه بمكتب الشهر العقاري بجهة بتاريخ
..... تحت رقم والتمزم «ج» بعقد البيع المذكور بسداد المطلوب «أ» من أصل ثمن
مشتراه .

المادة الثانية : تبلى «أ» أن يحل «ج» محل «ب» فى الدين المستحق له قبل هذا الاخير والموضح بالمادة الاولى من
هذا العقد (وأن يد له أجل استحقاق هذا الدين لمدة تنتهى فى) .

المادة الثالثة : من المتفق عليه صراحة أن مسند الدين سالف الذكر بجميع مواده ونصوصه ، يبقى مسارى
المعمول ضد «ج» الذى يقر بأنه قد اطلع عليه وعلم ما به وتعهده بتنفيذه دون قيد ولا شرط كما أن هذا العقد
لا يعتبر استبدالاً للدين ولا تجديدًا له .

المادة الرابعة : كنتيجة لاحتلال «ج» محل «ب» فى الدين ، يرى «أ» بموجب هذا «ب» من جميع التزاماته قبله
مع انتقال جميع حقوقه ، بما فى ذلك القيد المأخوذ لصالحه ، ضد «ج» بشرط المثلث بالقيد المذكور .

المادة الخامسة : صرح «أ» للسيد أمين مكتب الشهر العقارى التابع له العقار المذكور بهذا العقد ولكل موظف
مختص باجراء التأشير بما تقدم على هامش القيد (او الاختصاص) المذكور اعلاه .

المادة السادسة : بصرفنا هذا العقد واتعابه ، وكل ما يلزم لاجراء التأشير الهامشى ، ولتنام استيفائه ، على
عائق «ب» أو «ج» وحده .

المادة السابعة : قد وكل «أ» بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحلى ، فى تسلم الصورة التنفيذية
من هذا العقد ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفى اتمام اجراءات الشهر .

الصيغة رقم ١٦٤

طلب لكتب الشهر العقارى

بالجاء تأسير هابشى باستبدال مدين بمدين آخر

Requête au Bureau de Publicité Immobilière pour Procéder
à une Mention en Marge de Novation par Changement de Débiteur

السيد أمين مكتب الشهر العقارى به

مقدمه لسيادتكم (تذكر الصفة اذا لزم الحال) والمقيم

يرجو اجراء التأسير على هامش قائمة القيد الشهر عنها بكتب الشهر العقارى به
بتاريخ تحت رقم لصالح « ١ » بالآتى:

١ - حلول «ج» مشترى العقار المنقل بالقيد المذكور محل «ب» المدين الاصلى .

٢ - مد أجل استحقاق الدين موضوع هذا القيد الى

٣ - ويمكن اضافة : تعديل سعر الفائدة المذكورة بالتقيد الى فى المائة سنوياً وشطب القيد جزئياً
عن مبلغ وتعديل استحقاق اقساط أصل الدين والفوائد كالآتى :

ومرفق بهذا الطلب صورة رسمية من العقد الرسمى المحرر بكتب توثيق بتاريخ

كما يرجو مقدمه اعطائه شهادة رسمية بالاجراء التأسير الهابشى بما تقدم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول غائق الاحترام .

الباب العشرون

الوفاء بمقابل ، التجديد والائابة

La Dation en Paiement, la Novation et la Délégation

الفصل الاول

الوفاء بمقابل

La Dation en Paiement

(م ٣٥٠ - ٣٥١ مدنى)

النصفة رقم ١٦٥

عقد تنازل عن اثاث مكان وفاء لاجار متأخر

Acte de Cession du Mobilier d'un Local à Titre de Dation en
Paiement des Loyers en Retard

انه فى يوم

محرر فى تاريخه ، بين كل من :

اولا : (١) بين ومنهته وجنسته وديالته
ومقيم مستأجر ، طرف اول .
ثانيا : (ب)
مؤجر ، طرف ثان .

اقر المتماثلان باهليتهما للتصرف واتفقا على الآتى :

المادة الاولى : يداين « ب » « ا » ببلغ قيمة الاجار المتأخر عليه ، عن المكان الكائن بـ
من المدة من الى بولتع شهريا ، ويعترف « ا » بهذا الدين .

المادة الثانية : قد تنازل بموجب هذا « ا » لـ « ب » التابل لذلك ، وفاء لمطلوب هذا الاخر قبله ، عن جميع المنقولات
والاثاث الموجودة بالمكان المؤجر والمبينة بكشف مرافق ، موقع عليه من الطرفين ويقر « ب » بتسلمه
لها بعد معاينتها المعاينة التامة ، وقبوله لها بحالتها التى هى عليها الآن كما يقر ايضا بأنه تسلم المكان
المؤجر .

المادة الثالثة : كنتيجة لما تقدم يبرىء « ب » ، بموجب هذا « ا » من جميع الاجار الذى له قبله .

المادة الرابعة : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتماثلين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الفصل الثاني

التجديد والاطالة

La Novation et la Délégation

(م ٢٥٢ - ٢٦١ مدني)

الصيغة رقم ١٦٦

عقد تجديد التزام بتغيير الدين

Acte de Novation par Changement de l'Obligation

انه في يوم

اولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم دائن ، طرف اول .
ثانيا : « ب » بن مدين ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف واتفقا على الآتي :

المادة الاولى : يدين « أ » « ب » بمبلغ من اصل وغوائد وملحقات حتى اليوم ، بموجب
وقد قبل « أ » ان يورد له « ب » قمحا او اذرة مثلا بما يوازي قيمة هذا الدين .

المادة الثانية : يتعهد « ب » بموجب هذا بان يورد لـ « أ » عدد اردب في ميعاد اتصاه
يوم ، وفي حالة امتناعه او تاخره عن توريد كل الكمية المتفق عليها او جزء منها ، يلزم بدفع ثمن
ما تخلف عن توريده ، بسعر السوق علاوة على تعويض قدره عن كل اردب لم يورد ، وذلك
دون حاجة لاي تنبيه او اذار ، وهذا التعويض لارقابة للتضاء عليه .

المادة الثالثة : يكون التسليم بمحل اقامة « أ » ، على ان يتحمل « ب » كافة مصروفات التعبئة والنقل .

المادة الرابعة : يعتبر هذا العقد تجديدا واستبدالاً للدين الذي لـ « أ » قبل « ب » ، بموجب والموضح
بالمادة الاولى ، وعلى ذلك تصبح ذمة « ب » بريئة منه نهائيا ، ويعترف هذا الاخير بتسليمه من « أ » مستند
الدين المذكور ، وجميع المستندات الاخرى المتعلقة به .

المادة الخامسة : يقر كل من المتعاقدين بانه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، موطننا مختارا له بعنوانه الموضح
به .

المادة السادسة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه على عاتق « ب » وحده .

المادة السابعة : تحرر هذا العقد من نسختين أصليتين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ١٦٧

عقد تجديد بتغيير الدائن

Acte de novation par changement de créancier

اتمه في يوم حرر في تاريخه بين كل من :

- أولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف أول .
- ثانيا : « ب » بن طرف ثان .
- ثالثا : « ج » بن طرف ثالث .

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وانفقوا على الآتي :

المادة الأولى : يدين « أ » « ب » بمبلغ من أصل وفوائد وملحقات حتى اليوم ، بموجب
وقد أحل « أ » « ج » محله في هذا الدين وقيل « ب » ذلك .

المادة الثانية : تمهد « ب » بأن يدفع المطلوب « أ » قبله وقدره كما هو موضح بالمادة السابقة ، بخلاف
ما يستحق من الفوائد ، ابتداء من اليوم بواقع في المائة سنويا لأم « ب » وافته وبمحل أقابته
بالكيفية والمواعيد الآتية :

المادة الثالثة : يعتبر هذا العقد تجديدا واستبدالاً للالتزام « ب » بتغيير الدائن ، وقد قيل « ب » أن تنتقل إلى « ج »
جميع الضمانات التي كانت لـ « أ » المتعلقة بهذا الدين .

المادة الرابعة : يقر « ج » بموجب هذا بأنه تسلم من « أ » سند الدين وجميع المستندات المتعلقة به بمصد تحويلها
إليه .

المادة الخامسة : جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه على عاتق « ب » وحده .

المادة السادسة : تحرر هذا العقد من ثلاث نسخ ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها ، للعمل بموجبها .

الصفة رقم ١٦٨

عقد رسمى بكتابة في دين

Acte Authentique de Délégation

ديلاجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

ثانياً : « ب » بن منيب مدين ، طرف ثان .

ثالثاً : « ج » بن نائب مدين ، طرف ثالث .

المادة الأولى : يداين « أ » « ب » بمبلغ من اصل وفوائد وملحقات حتى اليوم ، بموجب
(يذكر سند الدين) ، كما يداين « ب » « ج » بمبلغ من اصل وفوائد وملحقات حتى اليوم ،
بموجب (يذكر سند الدين) ، وقد عرض « ب » على « أ » أن يقوم « ج » بسداد ما هو مطلوب
منه لـ « أ » رأساً بطريق الاتابة ، في مقابل أن يبرىء هذا الاخير ذمة « ب » من دينه قبله ، فقبل كل من
المتعاقدين ذلك .

المادة الثانية : يتبل « ج » هذه الاتابة ويعنى « أ » من اعلانها له ، ويتمتع بموجب هذا بسداد مطلوب « ب » قبله
لـ « أ » رأساً كما يقر بصحة الدين ، وأنه ليس له أى دفع أو اعتراض على سداذه في المواعيد المحددة
سند الدين ، وقد تسلم « أ » من « ب » السند المذكور وجميع المستندات المتعلقة به .

المادة الثالثة : كنتيجة لهذه الاتابة يبرىء « أ » « ب » من الدين الذى له قبله ، الموضح بالمادة الاولى من هذا العقد
ويعترف « ب » بتسليمه لسند الدين ، وجميع المستندات الملحقة به مؤشراً عليها بالتخالمس .

المادة الرابعة : تبقى جميع الضمانات المتعلقة بدين « ج » قائمة ، اذ ان هذه الاتابة لا تعتبر تجديدا للدين باى حال
من الأحوال .

المادة الخامسة : بصرفات هذا العقد واتعابه ، على عاتق « ب » وحده .

المادة السادسة : تد وكل « أ » بموجب هذا ، السيد الاستاذ المحامى ، في تسلم صورة هذا العقد
التنفيذية ، وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه .

الباب الحادى عشر

الكفالة والتضامن

Le Cautionnement et la garantie

الفصل الاول

الكفالة (١)

Le Cautionnement

(م ٧٧٢ — ٨٠١ مئى)

الصيغة رقم ١٦٩

اتسرار بكفالة

Déclaration de caution

انا الموقع افناه « ١ » بن سن ومهنتى وجنسىتى
وديانتى ومقيم
اقر بهوجب هذا باننى قد اطلمت على العقد المحرر بتاريخ بين «ب» و «ج» ، والذى التزم هذا
مليم جنيه
الاخير بمقتضاه بان يدفع لـ «ب» مبلغ يستحق السداد فى تاريخ مع فوائد بواتع
فى الملة سنويا ابتداء من واعترف بصحة هذا الدين ، كما اقر بهوجب هذا باننى كتلت «ج» فى سداد
الدين المذكور وملحقاته ، فى ميعاد الاستحقاق وبعبده اذا لم يتم «ج» بسداده بشرط قيام الدائن بتجريد الدين
على نفقتى وارشادى .

(١) ملاحظة : يمكن كفالة ناتمس الاهلية ويسكون الكفيل ملزما بتنفيذ الالتزام ، اذا لم ينفذه الدين المكفول .

الفصل الثاني

التضامن

La Garantie

(م ٢٧٩ - ٢٩٩ مدني)

الصيغة رقم ١٧٠

اتقرار بضمان بالتضامن والتكافل عن دين معين

Déclaration de Garantie Conjointe et Solidaire d'une Créance
Déterminée

انا الموقع اثناء « أ » بن سن ومهنتي وجنسيتي
وديانتى ومقيم

أقر بموجب هذا بأننى قد اطلمت على العقد المحرر بتاريخ بين «ب» و «ج» ، والذي التزم هذا
الأخير بمقتضاه بأن يدفع لـ «ب» مبلغ بواقع في المائة سنويا ، ابتداء من واعترف
بصحة هذا الدين ، كما أقر بموجب هذا بأننى اضمن «ج» بطريق التضامن والتكافل في سداد الدين المذكور وبلحقاته
في ميعاد الاستحقاق وبعده .

تحريرا في سنة ١٩ .

الصيغة رقم ١٧١

اتقرار ضمان بالتضامن والتكافل عن حساب جار

Déclaration de Garantie Conjointe et Solidaire d'un Compte Courant

انا الموقع اثناء « أ » بن سن ومهنتي وجنسيتي
وديانتى ومقيم

أقر بموجب هذا بأننى قد اطلمت على العقد الرسمى المحرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت
رقم والذي قبل بموجبه «ب» أن يفتح لـ «ج» اعتمادا بحساب جارى في حدود مبلغ
لمدة مع ما يستحق عليه من غوائده المتفق عليها بواقع في المائة سنويا ابتداء من
تعدل الى في المئة سنويا في حالة التأخر في الدفع واعترف بصحة هذا العقد كما أقر بموجب هذا بأننى
اضمن «ج» بطريق التضامن والتكافل في سداد جميع المبالغ التى تسحب دون أن يكون لى الحق في الطعن فيها
لاى سبب من الاسباب .

تحريرا في سنة ١٩ .

انا الموقع أدناه « أ » بن سن ومهنتى وجنسيتى
 وديانتي ومقيم

اضمن بموجب هذا بطريق التضامن والتكافل «ج» فى سداد جميع المبالغ المدين بها لـ «ب» فى الماضى والحاضر والمستقبل ، معتبرا نفسى مدينا شخصيا له بطريق التضامن والتكافل مع المدين الاصلى المذكور بخصوص اى سند اذنى او كبيالة او غائورة او تعهد او حساب ما عن عملية بذاتها او حساب جار او عمومى ، ايا كان سببه مع استمرار مفعول هذه الضمانة فى حالة تجديد ديون المدين من سنة لآخرى وهكذا على التوالى ، مصححا من الان على صحة حسابات الدائن مع اعتبار هذا منى اعتمادا وموافقة نهائية عليها ويسرى مفعول هذا الضمان فى حدود مبلغ ملليم جنيهه
 وتحرر هذا منى بالاعتماد .

تحريرا فى سنة ١٩

الباب الثاني والعشرون

الصلح

La Transaction

(م ٥٤٩ — ٥٥٧ مئتي)

المصفاة رقم ١٧٣

عقد صلح عن دعوى مرفوعة

Acte de Transaction sur un Procès en Cours

..... انه في يوم
..... حرر في تاريخه بين كل من :
..... أولا : (أ) بن ومنهنته وجنسيتها وديانته
..... ومقيم
..... ثانيا : (ب) بن
..... طرف ثان

أثر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف واتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : رفع « أ » ضد « ب » دعوى أمام محكمة قُبلت بجدولها تحت رقم ومحدد
لنظرها جلسة يطالبه بـ

وتقد دفع « ب » هذه الدعوى بـ وحسباً للنزاع القائم بينهما قبل كل منهما أن ينزل على
وجه التقابل من جزء من ادعائه .

المادة الثانية : اتفق الطرفان على أن يدفع « ب » مبلغ وقد تنازل « أ » عن باقى طلباته موضوع الدعوى
القائمة بسالفة الذكر .

المادة الثالثة : يتعهد « ب » بدفع المبلغ المتصالح عليه ولا يراه واخذه ويحلل اقامته بالكيفية والمواعيد الآتية :

المادة الرابعة : مصروفات الدعوى المنظورة تكون مناصفة بين الطرفين مع المقاصة في ائتماب الحماية .

المادة الخامسة : يقوم الطرفان بتقديم صورة من هذا الصلح بجلسة المحددة لنظر الدعوى لارماتة
بمحضر الجلسة وجعله في قوة السند الواجب النفاذ ، وفي حالة تخلف احدهم عن الحضور يكون للطرف
الأخر الحق في تقديمه في غيبته واخذ حكم بمقتضاه .

المادة السادسة : تحرر هذا العقد من ثلاث صور بيد كل من المتعاقدين واحدة منها ، والثالثة تقدم للمحكمة
للتدقيق عليها .

الصيغة رقم ١٧٤

عقد صلح بين دائن ومدين على قبول حكم مع تقسيط دفع قيمة المحكوم به

Acte de Transaction entre un Créancier et son Débiteur Portant
Acquiescement à un Jugement et Paiement par Termes
du Montant des Condamnations

..... أنه في يوم

حرر في تاريخه بين كل من :

..... أولاً « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته

..... ومقيم طرف أول .

..... ثانياً « ب » بن

..... طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وانتقيا على الآتى :

المادة الأولى : بتاريخ صدر حكم من محكمة في الدعوى المتيدة بجداولها تحت رقم
لصالح « أ » ضد « ب » ، قضى بإلزامه بأن يدفع مبلغ بخلاف الفوائد والملحقات وقد بلغت
جيلة المحكوم به حتى اليوم مبلغ بخلاف ما يستجد عليه من الفوائد .

المادة الثانية : يقر « ب » بموجب هذا بأنه اطلع على الحكم سالف الذكر ، وأنه قبله نهائياً مع تنازله عن الطعن فيه
بأى طريقة ، سواء أكانت عادية أم غير عادية .

المادة الثالثة : تم هذا القبول من « ب » في مقابل موافقة « أ » على التجاوز عن مبلغ من قيمة المحكوم
به مع قبول تقسيط باقى المبلغ وقدره بالكيفية وفى المواعيد الآتية على أن تخمس
المبالغ التى تسدد من المصروفات ثم الفوائد ثم الاصل .

المادة الرابعة : فى حالة تأخر « ب » عن سداد قسطين متوالين من الاقساط الموضحة فى المادة السابقة ، يعتبر
هذا الصلح منسوخاً من تلقاء نفسه وبدون حاجة لآى تنبيه أو إنذار ، ويحق لـ « أ » مطالبته بتنفيذ الحكم
النصالح عليه ، عن جميع المبالغ المحكوم بها من أصل وفوائد وملحقات مع خصم ما دفع من « ب » من
المحكوم به .

المادة الخامسة : من المتفق عليه صراحة بين الطرفين ، أن هذا الصلح لا يعتبر تجديداً للحكم أو استبدالاً له بأى
حال من الأحوال ، وكتيجة لذلك تبقى جميع الإجراءات التحفظية التى اتخذت تنفيذاً للحكم المذكور
سارية المفعول .

المادة السادسة : تجرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل طرف نسخة ، للعمل بموجبها .

الباب الثالث عشر

الصلح الواقى وللصلح القضائى مع مفلس

Le Concordat Préventif et le Concordat Judiciaire

(القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقى مع مفلس)

الفصل الأول

الصلح الواقى

Le Concordat Préventif

المصيغة رقم ١٧٥

عقد صلح واق من التفليس

Acte de Concordat Préventif

انه فى يوم

حرر بين كل من :

اولا : ١ —

٢ —

٣ — الخ

..... دائنون ، طرف اول .

..... بن ثانيا : «ب»

..... بن ثالثا : «ج»

قد تم الاتفاق والراضى ، على ما يأتى :

المادة الاولى : ختم «ب» لرئيس محكمة الابتدائية طلبا بتاريخ للصلح الواقى من التفليس
مشتتلا على :

(أ) ميزانية السنتين الاخيرتين ، وحساب ارباح وخسائر ، وكشف بالمصروفات المستحقة عنهما .

(ب) بيان بأمواله منقولة وثابتة ، وقيمتها .

(ج) قائمة كائبة بها له من حقوق وما عليه من ديون ، بما فى ذلك الاجلة والمنسازع فيها ، وما يكتلها من
تأمينات .

(د) كشف بأسماء دائنيه وعناوينهم .

(هـ) بيان ما أجراه من المعاملات أثناء الخمسة عشر يوما السابقة على الطلب .

ويقتر «ب» بصحة هذه البيانات ، كما أن أفراد الطرف الاول يقرّون باطلاعهم عليها ، وعلى التقرير المقدم من الرقيب المعين بمعرفة المحكمة ، وقد أرفقت صورة طبق الاصل منها بهذا العقد .

وبناء على هذا الطلب ، قد حدد السيد القاضي المنتدب جلسة لاجتماع الدائنين والمدين والرقيب ، لمناقشة تقرير الرقيب والمداولة في الصلح ، وعلى أساس ما تقدم انضج لأفراد الطرف الاول أن الطرف الثاني سيء الحظ وحسن النية ، ولم يرتكب غشاً أو تدليساً ، وقد وصل إلى هذه الحالة بسبب اضطراب أعماله ولظروف خارجة عن إرادته ، وعليه قبل أفراد الطرف الاول واتفقوا مع الحائزين للأغلبية العددية ولاكثر من ثلاثة أرباع الديون ، كما هو ثابت من الكشف المقدم من الطرف الثاني ، على الصلح الواقي الذي يطلبه بالشروط الواردة بعد .

المادة الثانية : قبل الدائنون أن يتنازلوا للمدين عن في المائة من أصل دين كل منهم وملحقاته ، الموضحة بالكشف المرافق (لا يجوز التنازل عن أكثر من ٥٠ في المئة من قيمة كل دين) ، في مقابل أن يقوم الطرف الثاني بسداد ما تبقى من هذه الديون بعد تخفيضها بالكيفية المذكورة على تسطاً متساوية يستحق أولها في يوم وثانيها في يوم الخ .. (لا يجوز أن يزيد أجل الوفاء على سنتين ، إلا فيما يختص بالديون المحددة لاستحقاقها آجال أبعد من ذلك) .

المادة الثالثة : في حالة تأخر الطرف الثاني في دفع أي قسط من الأقساط المذكورة بالمادة السابقة ، تستحق باقئ الاقساط فوراً دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار ، وتسرّى عليها فوائده بواقع ٧ في المائة سنوياً ، حتى تمام السداد ، يحق لكل فرد من أفراد الطرف الاول اعتبار هذا العقد منسوخاً من تلقاء نفسه ، واتخاذ ما يراه من الإجراءات ضد الطرف الثاني وبالأخص رفع دعوى بإشهار إفلاسه .

المادة الرابعة : يضمن «ج» الطرف الثالث بطريق التضامن والوكالة «ب» الطرف الثاني ، في تنفيذ هذا العقد ، وفي دفع الاقساط المتفق عليها .

المادة الخامسة : بمجرد سداد الاقساط المتفق عليها تبرأ ذمة الطرف الثاني ، من جميع الديون التي عليه لدائنيه من أصل وملحقاته .

المادة السادسة : كنتيجة لهذا الاتفاق ، يتنازل كل من أفراد الطرف الاول فيما يختص به ، عن جميع الإجراءات والحجوزات والمعارضات الصادرة منه ويقرر رفعها .

المادة السابعة : يعرض هذا الصلح بجلسة المذكورة للمادة الاولى من هذا العقد ، التي حددها السيد القاضي المنتدب لاتعداد جمعية الدائنين ، ويتمهد كل من المتعاقدين بالحضور بالجلسة المذكورة لتحرير محضر الصلح لعرضه على غرفة المشورة للتصديق عليه .

المادة الثامنة : يصبح هذا الصلح نافذاً في حق جميع دائني المفلّس ، سواء من وقع على هذا العقد أم لم يوقع ، بمجرد التصديق عليه من غرفة المشورة .

المادة التاسعة: جميع مصروفات هذا العقد وأعماله ورسوم اجراءات هذا الصلح ، وأتملأ الرقيب وخلأه ، تكون على عاتق الطرف الثاني وحده .

ملاحظة هامة :

أولا : الشروط الواجب توافرها في الدين :

(أ) يجب أن يكون التاجر قد قيد اسمه قيدا صحيحا في السجل التجاري ، مدة الثلاث السنوات السابقة على تقديم الطلب .

(ب) أن يكون حسن النية وسبىء الحظ ، ولا يشترط أن يكون قد توقف عن الدفع فعلا ، ويكنى أن تكون أعماله المالية قد اضطربت .

(ج) أن يقدم طلبه قبل انقضاء خمسة عشر يوما على توقفه عن الدفع .

ثانيا : كيفية طلب الصلح الواثق :

يطلب يقدم لرئيس المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها موطنه التجاري ويرفق به ما يأتي :

(أ) ميزانية السنتين الأخيرتين ، وحساب الأرباح والخسائر وكشف بالمصروفات الشخصية عنهما .

(ب) بيان أموال الدين منقولة وثابتة ، وقيمتها

(ج) قائمة كاملة بما له من حقوق ، وما عليه من ديون ، ولو كانت آجلة أو متنازعا فيها ، وما يكتلها من تأميمات .

(د) أسماء مدينيه ودائنيه وعناوينهم .

(هـ) بيان ما أجراه من المعاملات أثناء الخمسة عشر يوما السابقة على الطلب .

(و) الأوراق المثبتة للاتفاق على الصلح مع الدائنين في حالة حصوله .

(ز) وعليه أن يودع خزانة المحكمة في خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لتقديم الطلب ، أمانة يقدرها رئيس المحكمة كافية لمصروفات الاجراءات عدا الرسوم القضائية .

ثالثا : الأغلبية القانونية والضمأن :

لا يعقد الصلح الا اذا أقرته أغلبية الدائنين ، بشرط أن يكون لها ثلاثة أرباع الديون غير المتنازع فيها أو المحددة تحديدا مؤقتا .

وعلى الدين أن يقدم ضمانا عينيا أو شخصيا لتنفيذ الصلح .

رابعا : نسبة تخفيض الديون والأجل :

لا يجوز أن تخفض الديون المتفق عليها في عقد الصلح عن ٥٠ في المائة من أصل وملحقات ، ولا أن يزيد أجل الوفاء على سنتين الا انما يختص بالديون المحدد لاستحقاقها أجل أبعد من ذلك .

الفصل الثاني

الصلح القضائي مع مفلس

Le Concordat Judiciaire

الصيغة رقم ١٧٦

عقد صلح قضائي مع مفلس بتخفيض الديون

Acte de Concordat Judiciaire avec un Failli par Abandon
d'une partie des Créances

انه في يوم

حضر بين كل من :

اولا : ١ -

٢ -

٣ -

..... دائنين ، طرف أول . الخ

..... مفلس ، طرف ثان . ثانيا :

قد تم الاتفاق والتراضي على ما يأتي :

المادة الأولى : بموجب حكم صادر من محكمة التجارية بتاريخ في دعوى الإفلاس رقم الجدول العمومي حكم بإشهار إفلاس «ب» الطرف الثاني، وتعيين السيد وكيلًا للدائنين، وقد حدد السيد مأمور التفتيش جلسة بسرأي المحكمة لحضور الدائنين الذين تحققت ديونهم للبدالة في عمل الصلح ، ولأنه لم يثبت أن المفلس ارتكب غشًا أو تدليسًا ، فقد قبل أفراد الطرف الأول بصفتهم دائنين له وحائزين للأغلبية النسبية ولاكثر من ثلاثة أرباع الديون ، سواء كانت محققة ومؤيدة أو مقبولة مؤقتًا ، الصلح مع الطرف الثاني بالشروط الواردة بعد .

المادة الثانية : قبل الدائنون أن يتنازلوا للمدين عن في المائة من أصل دين كل منهم ، الذي حقق في التدليس ، علاوة على جميع فوائد هذه الديون وملحقاتها في مقابل أن يقوم الطرف الثاني بسداد ما تبقى من هذه الديون بعد تخفيضها بالكيفية المذكورة على قسطًا متساويًا يستحق أولها في يوم سنة وثانيها في سنة الخ .

المادة الثالثة : في حالة تأخر الطرف الثاني في دفع أي قسط من القسائط المذكورة بالمادة السابقة ، تستحق باقي القسائط فورًا دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٧ في المائة سنويًا من تاريخ استحقاقها حتى تمام السداد ، كما يحق لكل فرد من أفراد الطرف الأول اعتبار هذا العقد مفسوخًا من تلقاء نفسه ، واتخاذ ما يراه من الإجراءات ضد الطرف الثاني ، وبالأخص فتح التدليس من جديد .

المادة الرابعة : يضمن «ج» الطرف الثالث بطريق التضامن والتكافل «ب» الطرف الثاني ، في تنفيذ هذا العقد وفي دفع القسائط المتفق عليها .

المادة الخامسة : بمجرد سداد الانساض المتفق عليها تبرا ذمة الطرف الثاني من جميع الديون التي عليه لدائنيه من اصل وملحقات .

المادة السادسة : كنتيجة لهذا الاتفاق يتناول كل من افراد الطرف الاول فيما يختص به عن جميع الاجراءات والحجوزات والمعارضات المصادرة منه ويقرر رفعها .

المادة السابعة : اختيارية — انتدب افراد الطرف الاول غلانا ، احد الدائنين القابل لذلك ، لمرابعة اعمال الطرف الثاني ، ويكون له حق الاطلاع على دفاتره ، وعلى الطرف الثاني استشارته والحصول على تصديقه فيما يختص بالاعمال الآتية :
وفي حالة مخالفته ذلك ، يحق لافراد الطرف الاول طلب فسخ هذا الصلح .

المادة الثامنة : يعرض هذا الصلح بجلسة المذكورة بالمادة الاولى من هذا العقد التي حددها السيد مأمور التفليسة لاتخاذ جمعية الدائنين ، ويتمهد كل من المتعاقدين بالحضور بالجلسة المذكورة لتحرير محضر الصلح لعرضه على المحكمة التجارية للتصديق عليه .

المادة التاسعة : يصبح هذا الصلح نافذا في حق جميع دائني المئلس ، سواء من وقع على هذا العقد أو لم يوقع بمجرد التصديق عليه من المحكمة ، وتسلم حينئذ الطرف الثاني جميع أمواله من عتار ومئقول ، ودفاتره التجارية وسجلاته وخلافه بالحالة التي صارت إليها عند نهاية مأبورية وكيل التفليسة .

المادة العاشرة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه ورسوم التفليسة واتعاب وكيل الدائنين وخلافه ، تكون على عاتق الطرف الثاني وحده .

الصيغة رقم ١٧٧

عقد صلح قضائي

بين مئلس ودائنيه مع التخلي عن أمواله

Acte de Concordat Judiciaire avec un Failli par Abandon d'Actif

..... انه في يوم

حرر بين كل من :

أولا : ١ —

٢ —

٣ —

٤ —

..... الخ دائنون ، طرف اول .

ثانياً : مفلس ، طرف ثان *

قد تم الاتفاق والتراضي على ما يأتي :

المادة الاولى : بموجب حكم صادر من محكمة التجارية بتاريخ في دعوى الإفلاس رقم الجدول المسمى حكم بإشهار إفلاس «ب» الطرف الثاني، وتعيين السيد وكيلًا للدائنين، وقد حدد السيد مأمور التفليسة جلسة بمرأى المحكمة لحضور الدائنين الذين تحققت ديونهم للمداولة في عمل الصلح ، ولأنه لم يثبت أن المفلس ارتكب غشاً أو تدليساً ، فقد قبل أفراد الطرف الأول بمصغتهم دائنين له وحاززين للأغلبية العددية ولاكثر من ثلاثة أرباع الديون ، سواء كانت محققة ومؤيدة أو مقبولة قبولاً مؤقتاً ، الصلح معه بالشروط الواردة بعد .

المادة الثانية : يترك الطرف الثاني المفلس بموجب هذا لدائنيه جميع أمواله دون أدنى استثناء ، حسب الموضح بتقرير وكيل الدائنين المودع بملف الدعوى ، وبالحالة التي ستسلم لهم بها من وكيل الدائنين ، بحيث يحل الدائنين المذكورين محله ويكون لهم حق التصرف فيها بالكيفية التي يرونها .

المادة الثالثة : عين أفراد الطرف الأول السادة كوكلاء اتحاد عنهم ، لتسلم أموال المفلس ، وتصفية موجوداته ، وتوزيع صافي ما ينتج من ذلك على الدائنين العاديين ، كل بنسبة دينه المحقق .

المادة الرابعة : كنتيجة لهذا الاتفاق ، يتنازل كل من أفراد الطرف الأول فيها يختص به ، عن جميع الإجراءات والحجوزات والمعارضات الصادرة منه ويقرر رغبها .

المادة الخامسة : يعرض هذا الصلح بجلسة المذكورة بالمادة الأولى من هذا العقد التي حددها السيد مأمور التفليسة لاتخاذ جمعية الدائنين ، ويعتمد كل من المتماثلين بالحضور بالجلسة المذكورة لتحرير محضر الصلح لعرضه على المحكمة التجارية للتصديق عليه .

المادة السادسة : يصبح الصلح نافذاً في حق جميع دائني المفلس ، سواء من وقع على هذا العقد أم لم يقع ، بمجرد التصديق عليه من المحكمة .

المادة السابعة : تبرا ذمة الطرف الثاني من جميع الديون التي عليه للدائنين من أصل وملحقات ، بمجرد التصديق على هذا الصلح .

المادة الثامنة : على وكلاء الدائنين أن يسجلوا الحكم القاضي بالتصديق على هذا الصلح ، بقلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من الدائنين ، مع التأشير بذلك في السجل التجاري الخاص .

المادة التاسعة : جميع مصروفات هذا العقد واتابعه ورسوم التفليسة واتعاب وكيل الدائنين وخلافه ، تكون على عاتق التفليسة ويقوم بدفعها وكلاء الدائنين ، مما ينتج من التفليسة ، على أن تسدد بطريق الأولوية والابتياز .

الباب الرابع والعشرون

التحكيم

Compromis ou Nomination d'Arbitres

(م ٨١٨ — ٥٨٠ مرافعات)

الصفحة رقم ١٧٨

عقد تعيين محكمين

Acte de Compromis

انه في يوم
حرر في تاريخه ، بين كل من :
اولا : « ا » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : « ب » بن
طرف ثان .
اقر المتعاقدان باهليتها للتصرف ، واتفقا على ما ياتي :

المادة الاولى : بتاريخ تحرر عقد بين الطرفين اشترط بالمادة الـ منه على
ما ياتي : (تنسخ المادة حرجيا) وقد اخطف الطرفان في تفسير هذه المادة ، فادعى « ا » ان معناها (يذكر
ادعاؤه بالتفصيل) في حين ان « ب » يدعى ان معناها (يفكر ادعاؤه بالتفصيل ايضا) .

وحسما للنزاع القائم ، ولإلزام رسوم الدعاوى وبطء الاجراءات امام المحكمة ، اتفق الطرفان على
عرض النزاع على هيئة تحكيم ، يكون حكمها نهائيا وغير قابل لأي طعن .

المادة الثانية : عين المتعاقدان كمحكمين السادة :

- ١ —
- ٢ —
- ٣ —

يجب ان يكون عدد المحكمين وترا ، ويكونون غير قابلين للعزل الا بواقعة الطرفين .

المادة الثالثة : مواد الخلاف الموكول للمحكين الفصل فيها ، هي الآتية :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -

(يجب تحديد نقط الخلاف المطلوب الفصل فيها تحديدا تاما ويستحسن عرضها بشكل أسئلة) .

المادة الرابعة : في حالة ابتناع أحد أو أكثر من المحكمن عن تأدية المأبورية الموكولة اليه ، أو وفاته ، أو إذا تعذر عليه القيام بسبب مرضه أو تغييه أو لاي سبب آخر ، غطى المتعاقدين اختيار غيره ، وإذا اختلف على ذلك تعين المحكمة التي يكون من اختصاصها اصلا الحكم في تلك المنازعة من يلزم من المحكمن بناء على طلب من يمه التعجيل بحضور الخصم الآخر أو في غيبته بعد تكليفه بالحضور .

المادة الخامسة : يعين المحكمن الطريقة التي تتبع امامهم في المرافعة وتقديم الأدلة والمستندات والمذكرات ، وقد قبل الطرفان تنفيذ ما يأمرونها به ، ويكون ميعاد تقديم المذكرات والمستندات للمحكمن قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما على الأقل (وإذا كان ميعاد الحكم أقل من أربعة اسابيع يشترط أن تقدم الأدلة والمستندات والمذكرات في النصف الاول من الميعاد) .

المادة السادسة : على المحكمن اصدار حكمهم في مدة اقصاها شهر من تاريخ هذا العقد ، على أن يتد الميعاد لمدة ثلاثين يوما ، في الحالات المنصوص عليها بقانون المرافعات .

ملاحظة : اذا لم يشترط أجل للحكم وجب على المحكمن اصداره في ظرف ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ قبولهم للحكيم .

المادة السابعة : يصدر حكم المحكمن بأغلبية الآراء بعد المداولة فيما بينهم مجتمعين .

المادة الثامنة : على المحكمن ايداع اصل الحكم الصادرمنهم مع اصل مشاركة التحكيم بمعرفة أحدهم ، في ظرف خمسة الايام التالية لصدوره قلم كتاب محكمة (يذكر اسم المحكمة المختصة اصلا بنظر النزاع) ويصير هذا الحكم واجب التنفيذ بأمر من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة التي اودع اصل الحكم قلم كتابها .

المادة التاسعة : يكون الحكم الذي يصدر من المحكمن ، وفقا لهذا العقد نهائيا وغير قابل لأي طعن .

المادة العاشرة : بمروفات هذا العقد واتعابه ، تدفع مناصفة من كل من الطرفين ، أما بمروفات الإجراءات واتعاب المحكمن ، فيلتزم بها من يحكم ضده من الطرفين .

المادة الحادية عشرة : تحرر هذا العقد من خمس نسخ ، بيد كل طرف نسخة منه ، وتسلم واحدة من الثلاث الباقية لكل من المحكمن .

الصيغة رقم ١٧٩

محضر تكوين هيئة تحكيم

P. V. de Constitution d'un Tribunal Arbitral

..... أنه في يوم

بمكتب أو بمنزل (يعين مكان الاجتماع) .

أهائنا نحن و و

حضر كل من :

١ - (أ)

٢ - (ب)

وقررنا أنه بموجب عقد تحكيم محرر بينهما بتاريخ قد اتفقا على عرض النزاع القائم بينهما ،
والموضح بالمعقد المذكور علينا ، للفصل فيه بهيئة محكمين ، وقد اطلعنا على هذا المعقد المقدم لنا منهما وعلى جميع
نصوصه ، وقد قبلنا مباشرة المأمورية الموكولة إلينا ، مع اتباع كل ما اتفق عليه بينهما خاصة بمواد إصدار الحكم .

وليتمكن الحاضران من استيفاء دفاعهما أهائنا ، قد حددنا لهما مهلة لتقديم الأدلة والمستندات
والمذكرات .

وقد تحرر هذا اثباتاً لما تقدم وتوقع عليه منا ومن الحاضرين .

الصيغة رقم ١٨٠

حكم تحكيم (١)

Sentence Arbitrale

..... أنه في يوم

بحضورنا نحن و المجتمعين بهيئة تحكيم بمكتب أو بمنزل (يبين مكان
الاجتماع) .

وبناء على عقد التحكيم المحرر بين « أ » و « ب » بتاريخ المرافق لهذا ، الذي بمقتضاه وكل
إلينا أمر الفصل في مواد النزاع الموضحة بالمعقد المذكور وبعد الاطلاع على :

أولاً : عقد التحكيم الموضح أعلاه ، والوقوف على مواد الخلاف المطلوب منا الفصل فيها .

(١) ملاحظة : يجب إيداع هذا الحكم في ظرف الخمسة الأيام التالية لصدوره بمعرفة أحد المحكمين ، ولم
كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة إليها ، وبمصر واجب التنفيذ بأمر من قاضي الأمور الوقفية التي أودع
أصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب أحد ذوي الشأن .

ثانيا : المستندات المقدمة لنا من « أ » ، وهي عبارة عن (تذكر المستندات تفصيليا) .

ثالثا : المستندات المقدمة لنا من « ب » ، وهي عبارة عن (تذكر المستندات تفصيليا) .

رابعا : المذكرات التحريرية المقدمة من الطرفين بتاريخ و الخ

وبعد سماع أقوال الطرفين الشفوية ومناقشتها فيها كما هو ثابت بمحاضر الجلسات .

حيث ان مواد النزاع المعروضة علينا هي (توضح مواد النزاع بالتفصيل) .

وحيث أنه ثبت لدينا

وحيث اننا نرى الحكم فيها بالكيفية الآتية :

لهذه الاسباب

حكما بصفة نهائية غير قابلة للطعن لـ

مليم جنيه

مع الزام «أ» او «ب» بالمصروفات والاعتاب التي قدرناها ببلغ او مناصفة بينهما .

الباب الخامس عشر

الحراسة

La Séquestration

(م ٧٢٩ — ٧٢٨ مدنى)

الصيغة رقم ١٨١

عقد رسمى بتعيين حارس على عقارات شائعة

Acte Authentique de Nomination d'un Séquestre sur
des Immeubles Indivis

ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

- اولا : (ا) بن ومنه وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .
ثانيا : (ب) بن
..... طرف ثان .
ثالثا : (ج) بن
..... طرف ثالث .

اتر المتعاقدون باهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد الآتى نصه :

المادة الاولى : بما انه قد قام نزاع بين « ا » و « ب » خاص بالعقار الكائن بـ (ينكر موضوع النزاع
بالتفصيل وبيان العقار) ، وقد رفع « ا » ضد « ب » بشأن هذا النزاع ، دعوى امام محكمة
قيمت بجعلها تحت رقم ومحدد لنظرها جلسة

فقد اتفق الطرفان الاول والثانى حتى يفصل فى هذا النزاع نهائيا ، على تعيين « ج » الثالث القابل
لذلك ، حارسا على العقار المذكور لادارته بالشروط المذونة بهذا العقد .

المادة الثانية : من المتفق عليه صراحة بين الطرفين ، ان قبولهما تعيين حارس على العقار موضوع النزاع لا يعتبر
تسليما من احدهما للآخر ، بما يدعيه من حقوق له على العقار المذكور .

المادة الثالثة : على الحارس ان يقوم باعمال الإدارة المعتادة ، من تاجير وتحصيل الاجار واعطاء المخالفات

والإيصالات اللازمة ، وموفا عليها منه ودفع الأموال الأميرية لإجراء الإصلاحات وخلافه مما تستلزمه المأهولة
الموكولة اليه ، ورفع الدعاوى اللازمة ، وتمثيل الطرفين في الدعاوى المتعلقة بالإيجار وعليه أن يبذل في
كل ذلك عنية الرجل المعتاد ، ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحل محله أحد الطرفين الأولين
أو شخصاً آخر في أداء عمل من أعمال الحراسة ، ومخطور عليه أن يعتد أية اجارة لمدة تزيد عن
وان يتخالف عن الإيجار مقدماً لمدة تزيد عن

المادة الرابعة : يتمتع على الحارس بمسك دفاتر حسابات منظمة لرصد جميع الإيرادات والمصروفات ، وعليه ان يقدم
لكل من الطرفين في نهاية كل حساباً مفصلاً عن نتيجة ادارته من واقع هذه الدفاتر مؤيداً
بالمستندات .

المادة الخامسة : قد قبل الطرفان الأول والثاني ، ان يخضع الحارس كاجر له عن قيامه بشؤون الحراسة ،
..... شهرياً (او في المائة من مجموع الإيراد) .

المادة السادسة : على الحارس ان يحتفظ تحت يده بصافي الإيراد لحين الفصل في النزاع القائم بين « أ » و « ب »
ويكون عليه حينئذ ان يسلم من يحكم له نهائياً ، المقار موضوع هذه الحراسة مع متجدد صافي الربح
من اليوم حتى يوم التسليم ، وكذا جميع المستندات المتعلقة بالحراسة .

المادة السابعة : يستمر الحارس في أداء مأموريته حتى يفصل نهائياً في النزاع ، الا اذا اتفق « أ » و « ب » معاً
على انتهاء مأموريته قبل ذلك .

المادة الثامنة : جميع مصروفات هذا العقد واتعابه على عاتق الحراسة .

المادة التاسعة : قد وكل המתامدون بموجب هذا السيد الأستاذ المحامي ، في تسلم صورة هذا العقد
التنفيذية ، وما يلزم من المصور الأخرى ، نيابة عنهم ، وتسليم الصورة التنفيذية لـ « ج » .

الصيغة رقم ١٨٢

عقد محاسبة ومخالصة مع حارس عين بتناق

Acte de Reddition de Comptes et de Décharge d'un Séquestre
Conventionnel

انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

أولاً : (أ) بن ومنه وبنسبته وبنسبته
ومقيم طرف أول .
ثانياً : (ب) بن
..... طرف ثان .

اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الأولى : بموجب عقد رسمي محرر بكتاب توثيق بمصلحة الشهر العقاري بتاريخ تحت رقم عين « أ » و « ب » بانفصاتها معاً السيد « ج » حارساً قضائياً على العقار الكائن بـ لادارته ابتداء من تاريخ حتى يفصل نهائياً في النزاع القائم بينهما بشأن العقار سالف الذكر .

وحيث أن هذا النزاع قد فصل فيه نهائياً لصالح « أ » بحكم استئناف صادر من محكمة استئناف بتاريخ في الدعوى المقيدة بجدولها تحت رقم كما هو ثابت من الصورة الرسمية من الحكم المذكور المسلبة من « أ » إلى « ج » بحافظة .

وحيث أنه اشترط في عقد تعيين الحارس التزامه بتسليم العقار ومتجدد صافي ريعه والمستندات المتعلقة بالإدارة لمن يحكم له نهائياً ، فقد سلم « ج » إلى « أ » بتاريخ اليوم ، وعند التوقيع على هذا العقد ، العقار موضوع النزاع وبلغ عبارة عن صافي متجدد الربيع بعد خصم أتعاب الحراسة مع كشوف الحسابات وكافة المستندات المؤيدة للحساب ، ويعترف « أ » بتسليمها جميعاً ، وأنه أطلع على الدفاتر والمستندات تفصيلياً ويقر بصحتها ، وعليه يعطى لـ « ج » بموجب هذا أملاصة تامة ونهائية ببدء حراسته ، كما يعفيه من اليوم من المأبورية التي كانت موكولة إليه .

المادة الثانية : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الصفحة رقم ١٨٣

عقد محاسبة ومخالصة مع حارس قضائي

Acte de Reddition de Comptes et de Décharge d'un
Séquestre Judiciaire

..... أنه في يوم

محرر في تاريخه ، بين كل من :

أولاً : (أ) بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
طرف أول .

ثانياً (ب) بن
طرف ثان .

اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الأولى : بموجب حكم صادر من محكمة بتاريخ في الدعوى المرفوعة من ضد والمقيدة بجدولها تحت رقم عين « ج » حارساً قضائياً على العقار الكائن بـ لادارته حسب ما هو مبين بالحكم المذكور ابتداء من تاريخ حتى يفصل نهائياً في النزاع القائم بشأنه .

وحيث أن هذا النزاع قد فصل فيه نهائياً لصالح «أ» بحكم استئناف صادر من محكمة استئناف بتاريخ في الدعوى المفيدة بجدولها تحت رقم كما هو ثابت من الصورة الرسمية من الحكم المذكور المسلمة من «أ» إلى «ج» بحافظة ، فعلى ذلك قد انتهت بأهوية «ج» .

المادة الثانية : سلم «ج» إلى «أ» اليوم وعند التوقيع على هذا العقد ، العقار موضوع الحراسة ، كما أقر «ج» بأن صافي المبالغ المتحصلة بمعرفته من الحراسة قد بلغت جبلتها بعد خصم جميع المصروفات وأنعابه ، من ذلك مبلغ سبق له إيداعه خزينة محكمة بتاريخ يومية رقم وعلى «أ» اتخاذ الإجراءات اللازمة لمصرغه ، والباقي وقدره دفع نقداً وعداً لهذا الأخير من «ج» عند التوقيع على هذا العقد .

المادة الثالثة : يقر «أ» بأنه أطلع تفصيلياً على كشوف حسابات الحراسة والمستندات المؤيدة لها ، سواء أكانت مودعة بقلم كتاب المحكمة أم لا تزال تحت يد الحارس ، ويقر بصحتها كما يعطى لـ «ج» بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بمدة حراسته ، مع اغفائه من اليوم من المأهوية التي كانت بوكولة له .

المادة الرابعة : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الباب السادس العشرون

المقاوله

Le Contrat d'Entreprise

(م ٦٤٦ - ٦٦٧ مدنى)

الصيغة رقم ١٨٤

عقد مقاوله هدم مبائى وبيع انتفاض (١)

Contrat d'Entreprise de Démolition d'une Construction et
de Vente des Débris

- انه فى يوم
- محرف فى تاريخه ، بين كل من :
- اولا : « أ » بن من من ذوى الاملاك وجنسيته وديانته ومقيم طرف اول .
- ثانيا : « ب » بن من المقاول وجنسيته وديانته ومقيم طرف ثان .
- اتفق المتعاقدان على الآتى :
- ١ - موضوع البيع : باع « أ » لـ « ب » القابل لذلك ، جميع انتفاض العقار ملكه الكائن بكافة انواعها ومشتملاتها ، وهذا العقار مسطحه حوالى مترا مربعا ومكون من دور ومحدود بالآتى :
- ٢ - الملكية : يقر « أ » بأنه المالك الوحيد للعقار المبيعه انتفاضه ، بموجب هذا العقد ، كما يضمن أن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها .
- ٣ - الثمن : تم هذا البيع بثمن اجمالى وجزائى قدره دفع بتاريخ اليوم من المشتري للبائع ، الذى يقر بتسلمه ، ويعطى المشتري بموجب هذا العقد مخالصة تامة ونهائية به .
- ٤ - المعاينة : يقر المشتري بأنه عاين بنفسه المبائى المطلوب هدمها وبيع انتفاضها المعاينة التامة النافية للجهالة وأنه قبل مشتراها بحالتها الحاضرة وبطريق جزائى .
- ٥ - الرخص والمسئولية الجنائية والجنسية : على « ب » استخراج الرخص اللازمة للهدم بمعرفته وبمصرفات على حسابه ، كما عليه اتباع جميع اللوائح والقوانين المعمول بها ، ويكون مسئولا وحده عن كل مخالفة تحصل منه بسبب ذلك .

(١) ملاحظة : لا يمكن اجراء هدم مبائى قبل الحصول على تصريح بذلك من لجنة توجيه اعمال البناء والهدم وبالشروط الموضحة بالقانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ والا طبقت الجزاءات المنصوص عليها بالقانون سالف الذكر .

وغسلا عن ذلك عليه اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للمحافظة على املاك الجيران ، المحيطة بالمباني المطلوب
هدمها من اية جهة ، ولنوع وتوقع حوادث لعماله او لغيرهم من الجيران او المرة ، ويكون مسئولوا وحده عما يحدث
من الاضرار له او لعماله او للجيران او لغير بسبب ذلك دون ائتي مسئولية من اى نوع كانت على « ١ » .

٦ - مدة المعاولة والتأخير : تعهد «ب» بتاتام عملية الهدم ونقل الانقاض والاثربة وتسليم الارض للطرف الاول
خالية تماما بمعد تهديدها حسب لوائح التنظيم على المستوى الطبيعي لامتياز الشارع ، في مدة اقصاها
شهرا من تاريخه ، وفي حالة تاخره عن ذلك يلزم بان يفسح لـ « ١ » مبلغ جنيتها عن كل يوم
تاخير ، كتعويض متفق عليه من الآن بين الطرفين ، وهذا التعويض لارقابة للقضاء عليه^(١) ، فغسلان حق « ١ »
في ان يعتبر في هذه الحالة العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لتنبية او اذار ، ورفع دعوى مستعجلة
بإخلاء المأول واقله حارسا قضائيا على المقار لتنفيذ باقى العملية مع الزام «ب» بفرق التكاليف .

٧ - التأمين : قد دفع «ب» لـ « ١ » عند التوقيع على هذا العقد علاوة على الثمن مبلغ جنيتها يبقى
كتأمين تحت يد هذا الاخير ضمانا لتنفيذ جميع تعهداته ، ولا يرد له هذا التأمين الا اذا قام بتسليم الارض لـ « ١ »
بالوضع المتفق عليه ، وفي المدة المنصوص عليها ، كما يكون لـ « ١ » الحق في خصم ما قد يستحق له من
تعويضات من قيمة هذا التأمين ، مع الرجوع على «ب» بالفرق اذا زادت التعويضات عن ذلك .

٨ - اخلاء المستأجرين : تعهد « ١ » بتسليم المقار المبيع لهدمه لـ «ب» خاليا من السكان في مدة اقصاها
يوما ، فاذا تأخر عن التسليم في الاعداد المذكور امتدت المدة المقررة لتنفيذ هذا العقد بقدر مدة التأخير .

٩ - حظر التنازل : لا يحق لـ «ب» ان يتنازل عن هذه العملية او جزء منها لغيره ، ويكون مسئولوا وحده قبل
المالك في تنفيذ جميع نصوص هذا العقد واشتراطاته .

١٠ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ عن هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

١١ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها ، للعمل بهوجبها .

الصيغة رقم ١٨٥

عقد بين مالك ومهندس معمارى

بتصميم رسومات ومباشرة تنفيذها^(٢)

Acte entre un Propriétaire et un Architecte pour l'Elaboration
de plans et la Surveillance de leur Exécution

انه في يوم
حرر في تاريخه ، بين كل من :

ملاحظات :

- (١) تراجع المبادئ الخاصة بشروط استحقاق التعويض وتقديره الواردة في الصيغة رقم ١٩ .
- (٢) يمكن تحرير هذا العقد بعد حصول المالك على تصريح لجنة توجيه اعمال البناء والهدم .

- أولاً : (أ) بين سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم مالك ، طرف أول .
- ثانياً : (ب) بن مهندس معمارى ، طرف ثان .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف ، وانفقا على ما يأتى :

١ - موضوع العمل : قبل بموجب هذا العقد «ب» الطرف الثانى أن يقوم بدراسة بشروع كامل لبناء عمارة استغلال مكونة من دور يحتوى كل منها على شقة تشمل كل منها غرفة طبقاً لأحدث فنون العمارة (تذكر هنا باقى ملحقات العمارة ووصفها على حسب ما يطلبه المالك) ، وذلك على قطعة أرض نضاه مملوكة لـ «أ» وكائنسة بجهة ومعطى لها رقم على شارع وأن يقوم «ب» بنفسه بعد ذلك بالإشراف على تنفيذ العملية بمعرفة المااول الذى بكل «أ» اليه عملية البناء .

٢ - الرسوم والمواصفات : يتعهد «ب» بأن يقوم بعمل التصميمات والرسوم التفصيلية اللازمة ، على أن تكون مطابقة للوائح والقوانين المعمول بها ولشروط التسليم . اذا كانت هذه الأرض خاضعة لاشتراطات خاصة ، وعليه أيضاً تحضير مواصفات الاسمنت المسلح والتجارة والحدادة ... الخ ، وقائمة الشروط ودفتر الالتزامات الفنية ومقاييسات البناء تفصيلياً .

٣ - موافقة المالك على الرسوم : على «ب» تحضير ما يلزم من الرسوم والتصميمات حتى تحوز احداها موافقة «أ» ، وذلك بتوثيقه عليها بالتبويل .

٤ - تصريح لجنة توجيه أعمال البناء والهدم ورخصة البناء : على «ب» الحصول على تصريح لجنة توجيه أعمال البناء وتصديق الجهات المختصة على الرسوم الموضوعه بمعرفته والثى تكون قد حازت قبول «أ» ، وفى حالة رفض الجهات المختصة اجازتها وعجزه عن الحصول على رخصة البناء يكون عليه تحضير غيرها بموافقة المالك .

٥ - الانتعاب : الانتعاب المتفق عليها لوضع الرسوم والتصميمات واعداد قائمة الاشتراطات ودفتر الالتزامات الفنية ومقاييسات البناء التفصيلية قد حددت ببيلغ (أو بواقع فى المائة من قيمة المتاوله) . بشرط حصول «ب» على تصريح لجنة توجيه أعمال البناء والهدم وعلى رخصة البناء . اما الانتعاب الخاصة بالإشراف على تنفيذ العملية ، فقد حددت ببيلغ (أو بواقع فى المائة من قيمة المتاوله) .

وتد دفع له من أصل هذه الانتعاب :

..... ملزم جنينه
..... عند التوقيع على هذا العقد كمقدم انتعاب ، ويقر «ب» بتسليمه ويعطى بموجب هذا مخالصة نهائية عنه لـ «أ» .

- تدفع لـ «ب» عند حصوله على تصريح لجنة توجيه أعمال البناء والهدم .
- تدفع له عند حصوله على رخصة البناء .
- تدفع له عند بدء تنفيذ عملية المتاوله .
- تدفع له عند تسليمه العمارة .

ومن المتفق عليه أنه إذا لم تحز الرسوم المقدمة من «ب» موافقة «أ» . فلأخر الحق في اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وإعفاء «ب» من المأبورية الموكولة له مع اعتبار مقدم الانتعاب الذى تسلمه حقا مكتسباً له .

٦ - المدة : تحدد لتخفيض الرسوم وباتى الأوراق واستخراج رخصة البناء مدة اقصاها شهرا ابتداء من اليوم .

وحتى يطمئن «أ» الى أن «ب» سيقوم باتجاز العمل الموكول اليه في الميعاد المحدد ، فعلى هذا الاخير تقديم المشروع الاول في ظرف يوم من تاريخه ، ومواصلة العمل بهمة ونشاط ، وفي حالة مخالفة «ب» لذلك يكون لـ «أ» الحق في اعتبار هذا العقد كأن لم يكن دون حاجة لاي تنبيه او انذار ، مع مطالبته برد مقدم الانتعاب المدفوعة له ، فضلا عن الزامه بالتعويض المناسب بسبب تأخير تشييد العمارة .

٧ - الوفاة : في حالة وفاة «ب» يحق لـ «أ» اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لاي تنبيه او انذار للورثة مع اعتبار ما دفع من الانتعاب حقا مكتسباً للورثة .

٨ - الضمان : يكون «ب» مسئولاً قبل «أ» خلال عشر سنوات من تاريخ تسليم العمارة عن كل عيب فنى يظهر خلالها ويكون سببه خطأ في التصميم او اهمالا في الاشراف الفنى .

٩ - تأخر المالك في سداد الاقساط : في حالة قيام «ب» باتجاز اى عمل من الاعمال الموضحة بالمادة الخامسة وتأخر «أ» عن سداد القسط المستحق له عن هذا العمل ، يحق لـ «ب» بعد اسبوع من التنبيه عليه بخطاب موصى عليه ، اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، والتوقف عن العمل ومطالبة «أ» بالانتعاب المستحقة له عن الاعمال التى انجزها .

١٠ - الموطن المختار : يتر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطناً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

١١ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة الابتدائية وجزئياتها ، كل في حدود اختصاصها .

١٢ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من الطرفين نسخة منه ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ١٨٦

عقد مقالة بناء بئمن أجمالى وجزائى

Contrat d'Entreprise de Construction Moyennant un prix Global et Forfaitaire

انه فى يوم
محرر فى تاريخه ، بين كل من :

اولا : « أ » بين سن ومهنته وجنسينته وديانته
ومقيم
ثانيا : « ب » بين سن
ومقيم
طرف اول
طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وانفقا على ما يأتى :

١ - موضوع المقالة : قبل بموجب هذا العقد « ب » الطرف الثانى ، أن يقوم ببناء عمارة للاستغلال لحساب « أ » ، مكونة من دور يشمل كل منها شقة كالروضح بالرسوم والتصميمات والمواصفات وقائمة الشروط المرفقة ، والموقع عليها من الطرفين ، والتي قام بوضعها المهندس فلان ، وذلك على قطعة الارض الكائنة بجهة المعطى لها رقم على شارع والمملوكة لـ « أ » .

٢ - علم المقاول بما هية المقالة : يقر « ب » بأنه اطلع ودرس بنفسه جميع الاشتراطات والمواصفات والرسوم المرفقة والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ، وأنه تحقق من تفصيلات العملية وموقع الارض وطبيعتها ، وأنه حدد ثمن المقالة على أسس هذه التفاصيل ، كما تعهد بالقيام بجميع الاعمال المشتركة دون استثناء .

٣ - مراجعة الرسوم : على « ب » محص الرسوم قبل تنفيذها ، كما عليه أن يخطر المالك فى الوقت المناسب بكل خطأ أو سهو قد يكتشفه فيها ، على أنه لا يحق له إجراء أى تغيير أو تعديل من تلقاء نفسه دون تصريح كتابى من المالك أو المهندس المعين من قبله .

٤ - الرخص والمسقات والآلات : على « ب » استخراج جميع الرخص اللازمة لتنفيذ عملية البناء وشغل الطريق وخلافه بمعرفة ، كما عليه اقامة المسقات واستحضار ما يحتاج اليه لانجاز العمل من أدوات ومهمات بصروفات على عاتقه ، وأتباع جميع لوائح التنظيم والبوليس وخلافه ، وهو المسئول وحده عن كل مخالفة للقوانين المعمول بها أو التي تصدر أثناء العمل ، وعليه أخيرا اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع حصول ضرر للمباني المجاورة بسبب تنفيذ هذه المقالة .

٥ - العمال وتوريد مواد البناء : يقوم « ب » باستحضار جميع المواد اللازمة للعمل ، على أن تكون من احسن الانواع المستعملة فى الانبسية الحديثة ، وعليه استخدام عدد كاف من العمال المختصين لحسن سير العمل ، كل ذلك على نفقته الخاصة ، كما عليه تحمل استهلاك المياه اللازمة للبناء .

٦ - حظر التنازل عن المقالة : على « ب » مباشرة العمل والإشراف عله بنفسه ، وليس له أن يتنازل عن هذه العملية أو أى جزء منها لمحاول آخر من الباطن ، والا حق للمالك اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو اذار ، على أنه فيما يخص بأعمال التجارة والبياض والحدائد والأدوات الصحية

يجوز له أن يوكل أمر تنفيذها من الباطن إلى مقاولين مشهود لهم بالكفاءة والسمة الطيبة ، على أن يحوزوا رضا المالك مع بقائه مسئولاً بالتضامن معهم عن هذه الأعمال .

٧ — مسئولية المقاول عن العمال : يكون «ب» مسئولاً وحده عن سلامة العمال والجمهور ، وعليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، كما يكون مسئولاً عن أية جريمة يرتكبها أحد عماله أو المقاولين من الباطن أو عمالهم ، وعليه تعيين من يلزم من الأشخاص لحراسة العمارة والمواد الموجودة بها وما يتم بناءه من أجزائها لحين تسليمها للمالك ، كل ذلك دون ادنى دخل أو مسئولية على هذا الأخير .

٨ — فنانة البناء : على «ب» القيام بعملية البناء حسب أصول الفن ، ويكون مسئولاً عن مئانة الأعمال التي يقوم بها وقوة احتمالها .

٩ — مراعاة العمل : لـ « ١ » الحق في تعيين أى مهندس يختاره لمراقبة سير العمل دون ادنى اعتراض من المقاول وعلى هذا الأخير اتباع إرشاداته ، على أن هذا لا يخلو المقاول من المسئولية قبل المالك .

١٠ — الثمن : الثمن المتفق عليه لجميع أعمال هذه المزاولة وتسليم العمارة كاملة حسب الشروط الفنية والرسوم والمواصفات وقائمة الاشتراطات المرفقة ، قد تحدد ببلغ يسد من «أ» لـ «ب» بالكيفية الآتية :
بلم جنية

..... عند التوقيع على هذا العقد ، ويقر «ب» بتسلمه ، ويعطى بموجب هذا مخالصة نهائية به لـ « ١ » .

..... بعد اتمام أساسات الدور الأرضي .

..... بعد اتمام سقف الدور الأول .

..... بعد اتمام سقف الدور الثاني .

..... بعد اتمام سقف الدور الثالث .

..... بعد اتمام سقف الدور الرابع .

..... بعد اتمام سقف الدور الخامس .

..... بعد اتمام سطح العمارة .

..... عند انتهاء تركيب التجارة بدون دهان و زجاج أو حدائد .

..... عند انتهاء البياض بطانة من الداخل والخارج .

..... عند تركيب الادوات الصحية .

..... عند انتهاء تركيب البلاط وأخشاب الأرضية .

..... عند انتهاء الأعمال النهائية للبياض والدهان وتركيب الزجاج ... الخ .

..... عند انتهاء التسليم المؤقت .

..... بعد مضي ستة شهور من التسليم المؤقت للعمارة .

مع العلم بأن قيام « ١ » بدفع هذه المبالغ لـ «ب» لا يعتبر بأى حال من الأحوال تسليماً منه بأن الأعمال قد تمت أو أُنشئت طبقاً للمواصفات والاشتراطات المتفق عليها .

١١- عدم امكان تعديل الثمن : ثمن هذه المفاوضة اتفق عليه بطريق اجمالي وجزائي وبصفة نهائية ، وعلى ذلك لا يحق لاحد الطرفين طلب تعديله مهما حصل في تقلبات اسعار مواد البناء او اجور العمال .

١٢- مدة المفاوضة : تحدد لتنفيذ جميع الاعمال الخاصة بهذه المفاوضة مدة اقتضاها شهر تبدأ من اليوم وعلى ذلك يتعهد «ب» بتسليم العمارة تامة البناء والالزام حسب الرسوم والمواصفات وقائمة الشروط في مدة اقتضاها يوم سنة وفي حالة تأخره عن ذلك يكون ملزماً بأن يدفع للمالك تعويضا حدد من الآن باتفاق الطرفين وبصفة نهائية ببلغ عن كل يوم تأخير وهذا التعويض لا رقابة للقضاء عليه ، واذا تعدت مدة التأخير يوم ، حق لـ «ا» بعد انذاره ، اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ، مع كل ما يترتب على ذلك ومع حقه في تكليف مغاول آخر بانجاز العمل على نفقة «ب» دون حاجة لرغم الامر للقضاء .

١٣- التوقف عن العمل او التباطؤ فيه : تسري احكام المادة السابقة ايضا على «ب» اذا توقف عن العمل بدون مسوغ قانوني ، او لا حظ المالك عليه انه لم يتم بالعمل بهية ونشاط تمكنه من اتمام العمارة في الميعاد المتفق عليه ، او قام به على وجه معيب او منساف للشروط .

١٤- الوفاة وفقدان الاهلية : في حالة وفاة «ب» يحق لـ «ا» اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لاي تنبيه او انذار للورثة ، وتكون كل التزاماته قبلهم دفع قيمة ما تم من الاعمال وما اتفق لتنفيذ ما لم يتم . وذلك بقدر النفع الذي يعود عليه من هذه الاعمال والنفقات ، بشرط قيام الورثة بتسليمه المواد التي اعدادها والرسوم التي بدىء في تنفيذها .

وتسري هذه الاحكام ايضا في حالة فقدان «ب» لاهليته باشهار اغلase او اعساره او الحجر عليه .

١٥- هلاك البناء : اذا هلك البناء او شيء منه قبل تسليمه للمالك ، فليس للمقاول ان يطالب بشئ عمله او برد نفقاته ، وكذا الحال اذا هلكت او سرقت المواد التي استحضرها .

١٦- الضمان : يضمن «ب» ما يحدث خلال عشر سنوات من تاريخ تسليم العمارة لـ «ا» ، من تدهم كلي او جزئي فيها ولو كان التدهم ناشئا عن عيب في طبيعة الارض ذاتها .

١٧- تأخر المالك في سداد الاقساط : في حالة قيام «ب» بانجاز اى عمل من الاعمال الموضحة بالمادة العاشرة ، وتأخر «ا» عن سداد القسط المستحق له عن هذا العمل ، يحق لـ «ب» بعد اسبوع من التنبيه عليه بخطاب موصى عليه ، اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه والتوقف عن العمل ، ومطالبة «ا» بتعويض عن جميع ما اتفقته من المصروفات وما انجزه من الاعمال وما كان يستطيع كسبه لو انه اتم العمل .

١٨- حفظ حق امتياز المفاوض وحبس العين : يكون لـ «ب» حق امتياز المقاول على المقار موضوع المفاوضة عن جميع المبالغ المستحقة له نتيجة لهذا العقد ، ومن حقه اشهار التيد اللازم لحفظ هذا الحق بمصروفات على عاتق «ا» ، كما يكون له الحق حتى سداد مطلوبه بالكامل في حبس العين واستغلالها مع خصم صافي ريعها من مطلوبه .

١٩- الموطن المختار : يترك كل من الطرفين بانه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطناً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

٢٠- الاختصاص : كل نزاع ينشأ من هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة الابتدائية وجزئياتها ، كل في حدود اختصاصها .

٢١- نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من الطرفين واحدة منها ، للعمل بموجبها .

انه في يوم
حرر في تاريخه ، بين كل من :

أولاً : « أ » بين سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : « ب » بين سن مقاول وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد الآتي نصه :

١ - موضوع المقاوله : قبل بموجب هذا العقد « ب » الطرف الثاني أن يقوم ببناء عمارة للاستغلال لحساب « أ » مكونة من دور يشمل كل منها شقة ، كالموضح بالرسوم والتوصيمات والمواصفات وقائمة الشروط المرفقة ، والموقع عليها من الطرفين والتي قام بوضعها المهندس فلان ، وذلك على قطعة الأرض الكائنة بجهة والمعطى لها رقم على شارع والمطلوكة لـ « أ » .

٢ - علم المقاول بماهية المقاوله : يقر « ب » بأنه اطلع ودرس بنفسه جميع الاشتراطات والمواصفات والرسوم المرفقة والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد ، وأنه تحقق من تنفيذه العملية وموقع الأرض وطبيعتها وأنه حدد ثمن كل وحدة على أساس هذه التفاصيل ، كما يتعهد بالقيام بجميع الأعمال المشترطة دون استثناء .

٣ - مراجعة الرسوم : على « ب » خصم الرسوم قبل تنفيذها ، كما عليه أن يخطر المالك في الوقت المناسب بكل خطأ أو سهو قد يكتشفه فيها ، على أنه لا يحق له إجراء أي تغيير أو تعديل من تلقاء نفسه دون تصريح كتابي من المالك أو المهندس المعين من قبله .

٤ - الرخص والسقالات والآلات : على « ب » استخراج جميع الرخص اللازمة لتنفيذ عملية البناء وشغل الطريق وخلافه بمعرفة ، كما عليه إقامة السقالات واستحضار ما يحتاج اليه لانجاز العمل من أدوات بمصروفات على عاتقه ، وأتباع جميع لوائح التنظيم والبوليس وخلافه ، وهو المسئول وحده عن كل مخالفة للقوانين المعمول بها أو التي تصدر أثناء العمل ، وعليه أخيراً اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع حصول ضرر للبنى المجاورة بسبب تنفيذ هذه المقاوله .

٥ - العمال وتوريد مواد البناء : يقوم « ب » باستحضار جميع المواد اللازمة للعمل ، على أن تكون من أحسن الأنواع المستعملة في الإنشائية الحديثة ، وعليه استخدام عدد كاف من العمال المختصين لحسن سير العمل ، كل ذلك على نفقته الخاصة ، كما عليه تحمل ثمن استهلاك المياه اللازمة للبناء .

٦ - حظر التنازل عن المقاوله : على « ب » مباشرة العمل والإشراف عله بنفسه ، وليس له أن يتنازل عن هذه العملية أو أي جزء منها لمقاول آخر من الباطن ، والا حق للمالك اعتبار هذا العقد منسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو انذار .

٧ - مسؤولية المقاول عن العمال : يكون «ب» مسئولاً وحده عن سلامة العمال والجمهور ، وعليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، كما يكون مسئولاً عن أية جريمة يرتكبها أحد عماله أو المقاولين من الباطن أو عاملهم ، وعليه تعيين من يلزم من الأشخاص لحراسة العمارة والمواد الموجودة بها وما يتم بناءه من أجزائها لحين تسليمها للمالك ، كل ذلك دون ادنى دخل أو مسؤولية على هذا الأخير .

٨ - متانة البناء : على «ب» القيام بعملية البناء حسب أصول الفن ، ويكون مسئولاً عن متانة الاعمال التى يقوم بها وقوة احتياجها .

٩ - مراقبة العمل : لـ « أ » الحق في تعيين أى مهندس يختاره لمراقبة سير العمل دون ادنى اعتراض من المقاول وعلى هذا الأخير اتباع ارشاداته ، على أن هذا لا يخلو المقاول من المسؤولية قبل المالك .

١٠ - الثمن : الثمن المتفق عليه لجميع اعمال هذه المفاوضة وتسليم العمارة كاملة لـ « أ » حسب الشروط الفنية والرسوم والمواصفات وقائمة الاشتراطات المرافقة ، على أن يدفع له الثمن على أساس أسعار كل وحدة كما هو موضح بالكشف الموقع عليه من الطرفين المرفق مع هذا ، بالكيفية الآتية :

مليم جنيه
..... دفع عند التوقيع على هذا العقد ، ويقر «ب» بتسلمه ويعطى بموجب هذا مخالصة نهائية به لـ « أ » .
..... من قيمة الاعمال التى تم انشاؤها في نهاية كل شهر .
..... الباقي بعد خصم المبالغ الموضحة اعلاه يدفعه « أ » لـ «ب» بمجرد تسليم العمارة .

على الا تزيد تكاليف العمارة عن مبلغ مع العلم بأن قيام « أ » بدفع أى مبلغ لـ «ب» لا يعتبر بأى حال من الاحوال تسليماً منه بأن الاعمال قد تمت أو انشئت طبقاً للمواصفات والاشتراطات المتفق عليها .

١١ - عدم إمكان تعديل الثمن : ثمن كل وحدة من اعمال المفاوضة الموضح بالكشف المرافق ، قد تم تحديده والاتفاق عليه بصفة نهائية ، وعلى ذلك لا يحق لأحد الطرفين طلب تعديله بالتخفيض أو الزيادة مهما حصل في تقلبات أسعار مواد البناء أو اجور العمال .

١٢ - مدة المفاوضة : تحدد لتنفيذ جميع الاعمال الخاصة بهذه المفاوضة مدة أقصاها شهر، تبدأ من اليوم، وعلى ذلك تعهد «ب» بتسليم العمارة تامة البناء واللوازم حسب الرسوم والمواصفات وقائمة الشروط، في مدة أقصاها يوم

وفي حالة تأخره عن ذلك ، يكون ملزماً بأن يدفع للمالك تعويضاً حدد من الآن باتفاق الطرفين وبصفة نهائية بمبلغ عن كل يوم تأخر ، وهذا التعويض لا رقابة للقضاء عليه ، وإذا تعدت مدة التأخير يوم حق لـ « أ » بعد إنذاره ، اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً ، مع حقه في تكليف مقاول آخر بالتجيز العمل على نفقة «ب» دون حاجة لرفع الامر للقضاء .

١٣ - التوقف عن العمل أو التباطؤ فيه : تسرى أحكام المادة السابقة أيضاً على «ب» اذا توقف عن العمل بدون مسوغ قانوني ، أو لاحظ المالك عليه أنه لم يتم بالعمل بهمة ونشاط تمكّنه من اتمام العمارة في الميعاد المتفق عليه ، أو قام به على وجه معيب أو منصف للشروط .

١٤- الوفاة ومقتدان الاهلية : في حالة وفاة «ب» يحق لـ «أ» اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لأي تنبيه أو انذار للورثة ، وتكون كل التزاماته قبلهم دفع قيمة ماتم من الاعمال وما أنفق لتنفيذ ماتم يتم وذلك بقدر النفع الذي يعود عليه من هذه الاعمال والتنفقات ، بشرط قيام الورثة بتسليمه الرسوم التي بدىء في تنفيذها .

وتسرى هذه الاحكام ايضا في حالة مقتدان «ب» لأهليته بأشهار انقلاسه او اعساره او الحجر عليه .

١٥- هلاك البناء : اذا هلك البناء أو شيء منه قبل تسليمه للمالك ، فليس للمتعاقد أن يطالب بشئ عمله أو برد نفقاته ، وكذا الحال اذا هلكت أو سرقت المواد التي استخضرها .

١٦- الضمان : يضمن «ب» ما يحدث خلال عشر سنوات من تاريخ تسليم الممارسة لـ «أ» ، من تدهم كلى أو جزئى فيها ولو كان التدهم ناشئاً عن عيب في طبيعة الأرض ذاتها .

١٧- تأخر المالك في سداد قيمة ماتم من الاعمال : في حالة تأخر «أ» عن سداد النسبة المتفق عليها من قيمة ماتم من الاعمال في نهاية كل شهر ، حق لـ «ب» بعد اسبوع من التنبيه عليه بخطاب موصى عليه اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، والتوقف عن العمل ومطالبة «أ» بتعويض عن جميع ما أنفقه من مصروفات

١٨- حفظ حق امتياز المقاول وجبس العين : يكون لـ «ب» حق امتياز المقاول على العقار موضوع المزاولة عن جميع المبالغ المستحقة له نتيجة لهذا العقد ، ومن حقه اشهار القيد اللازم لحفظ هذا الحق بمصروفات على عاتق «أ» ، كما يكون له الحق حتى سداد مطلوبه بالكامل في جيبس العين واستغلالها مع خصم صافي ريعها من مطلوبه .

١٩- الموطن المختار : يتر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد موطناً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه أخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

٢٠- الاختصاص : كل نزاع ينشأ عن هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة الابتدائية وجزئياتها ، كل في حدود اختصاصها .

٢١- نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، بيد كل من الطرفين واحدة منهما ، للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ١٨٨

عقد مقاوله بناء عن المصنعية فقط

Contrat d'Entreprise de Construction pour la Main d'oeuvre seulement

انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

اولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .

ثانيا : « ب » بن سن مقاول وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثان .

اقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتي :

١ - موضوع المقاوله : قبل بموجب هذا العقد « ب » الطرف الثاني ، أن يقوم ببناء عمارة للاستغلال لحساب « أ » مكونة من دور يشمل كل منها شقة كالموضح بالرسوم والتصميمات والمواصفات وقائمة الشروط الرفقة ، والموقع عليها من الطرفين ، والتي قام بوضعها المهندس فلان وذلك على قطعة الأرض الكائنة بجهة والمعطى لها رقم على شارع والمملوكة لـ « أ » .

٢ - علم المقاول بماهية المقاوله : يقر « ب » بأنه اطلع ودرس بنفسه جميع الاشتراطات والمواصفات والرسوم الرفقة ، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ، وأنه تحقق من تفصيلات العملية وموقع الأرض وطبيعتها ، وأنه حدد اجر مصنعية كل وحدة على أساس هذه التفاصيل ، كما تعهد بالقيام بجميع الاعمال دون استثناء .

٣ - مراجعة الرسوم : على « ب » فحص الرسوم قبل تنفيذها ، كما عليه أن يخطر المالك في الوقت المناسب بكل خطأ يكتشفه فيها ، على أنه لا يحق له اجراء أى تغيير أو تعديل من تلقاء نفسه ، دون نصريح كتابي من المالك أو المهندس المعين من قبله .

٤ - الرخص والسقالات والآلات : على « ب » استخراج جميع الرخص اللازمة لتنفيذ عملية البناء وشغل الطريق وخلافه بمفرقته ، وعليه اقامة السقالات واستحضار ما يحتاج اليه لاتجار العمل من أدوات بصروغات على عاتقه ، واتباع جميع لوائح التنظيم والبوليس وخلافه ، وهو المسئول وحده عن كل مخالفة للقوانين المعمول بها أو التي تصدر أثناء العمل ، وعليه اخيرا اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع حصول ضرر للمباني المجاورة بسبب هذه المقاوله .

٥ - توريد مواد البناء : يقوم « أ » بإمداد « ب » بجميع المواد اللازمة للعمل بانتظام ، ويكون مسئولا عن كل عطل يترتب على تأخره في امداده بالمواد اللازمة لحسن سير عملية البناء .

٦ - العمال : على « ب » استخدام عدد كاف من العمال المختصين لحسن سير العمل على نفقته الخاصة كما عليه تحمل ثمن استهلاك المياه .

٧ - حظر التنازل عن المقاولة : على «ب» مباشرة العمل والاشراف عليه بنفسه ، وليس له ان يتنازل عن هذه العملية او جزء منها لمقاول آخر من الباطن ، والا حق للمالك اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لاي تنبيه او انذار .

٨ - مسئولية المقاول عن العمال : يكون «ب» مسئولوا وحده عن سلامة العمال والجمهور ، وعليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، كما يكون مسئولوا عن اية جريمة يرتكبها احد عماله او المقاولين من الباطن او عمالهم .

٩ - مسئولية المقاول عن المواد المسلمة اليه : جميع المواد التي تورد من «أ» تكون عهدة في ذمة «ب» بمجرد وضعها في مكان العمل ، ويكون هذا الاخر مسئولوا عن ضياعها او هلاكها ، وعليه تعيين من يلزم من الاشخاص لحراستها وحراسة ما يتم ببناءه من اجزائها لحين تسليمها للمالك ، كل ذلك دون ادنى دخل او مسئولية على هذا الاخر .

١٠ - مئانة البناء : على «ب» القيام بعملية البناء حسب اصول الفن ، ويكون مسئولوا عن مئانة الاعمال التي يقوم بها وقوة احتمالها .

١١ - مراقبة العمل : لـ «أ» الحق في تعيين اى مهندس يختاره لمراقبة سير العمل دون ادنى اعتراض من المقاول وعلى هذا الاخر اتباع ارشاداته ، على ان هذا لا يخلو بمسئولية المقاول قبل المالك .

١٢ - الثمن : على «ب» القيام بجميع اعمال المقاولة ، وتسليم العمارة كائيلة لـ «أ» حسب الشروط الفنية والرسوم والمواصفات وقائمة الاشتراطات المرفقة ، على ان تدفع له اجرة المصنعية على اساس كل وحدة كما هو موضح بالكشف المرفق عليه من الطرفين المرافق لهذا بالكيفية الآتية :

مليم جنيه
(١) دفع عند التوقيع على هذا العقد ، ويقر «ب» بتسلمه ، ويعطى بموجب هذا بخالصة نهائية عنه لـ «أ» .

(ب) في المئانة من قيمة اجرة الاعمال التي يتم انشاؤها في نهاية كل شهر .

(ج) والبساتى بعد خصم المبالغ الموضحة اعلاه يدفعه «أ» لـ «ب» بمجرد تسليم العمارة مع العلم بان قيام «أ» بدفع اى مبلغ لـ «ب» ، لا يعتبر باى حال من الاحوال تسليما منه بان الاعمال قد تمت او انشئت طبقا للمواصفات والاشتراطات المتفق عليها .

١٣ - عدم امكن تعديل اسعار المصنعية : اجرة مصنعية كل وحدة من اعمال المقاولة الموضحة بالكشف المرافق ، قد تم تحديدها والاتفاق عليها بمسقة نهائية ، وعلى ذلك لا يحق لاحد الطرفين طلب تعديلها بالتخفيض او الزيادة ، مهما حصل في تقلبات اسعار العمال .

١٤ - مدة المقاولة : تحدد لتنفيذ جميع الاعمال الخاصة بهذه المقاولة مدة اقصاها شهر تبدأ من اليوم وعلى ذلك تعهد «ب» بتسليم العمارة تامة البناء والالزام حسب الرسوم والمواصفات وقائمة الشروط في مدة اقصاها يوم سنة

وفي حالة تأخره عن ذلك ، يكون ملزماً بأن يدفع للمالك تعويضاً تحدد من الآن باتفاق الطرفين ويصفه نهائية ببلغ عن كل يوم تأخير ، وهذا التعويض لا رقابة للقضاء عليه . وإذا تعدت مدة التأخير يوم ، حق لـ « أ » ، بعد إنذاره ، اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، مع كل ما يترتب على ذلك تاتوناً، مع حقه في تكليف مقاول آخر بإنجاز العمل على نفقة «ب» دون حاجة لرفع الأمر للقضاء .

١٥- التوقف عن العمل أو التباطؤ فيه : تسرى احكام المادة السابقة أيضاً على «ب» ، اذا توقف عن العمل بدون مسوغ قانوني ، أو لا حظ للمالك عليه انه لم يتم بالعمل بهمة ونشاط تمكنه من اتمام العمارة في الميعاد المتفق عليه ، أو قام به على وجه معيب أو مناف للشروط .

١٦- الوفاة وفقدان الأهلية : في حالة وفاة «ب» ، يحق لـ « أ » اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة لأى تنبيه أو انذار للورثة ، وتكون كل التزاماته قبلهم دفع أجرة ما تم من أعمال بشرط قيام الورثة بتسليمه الرسوم التي بدىء في تنفيذها .

وتسرى هذه الاحكام أيضاً في حالة فقدان «ب» لأهليته بإنشمار افلاسه أو اعساره أو الحجر عليه .

١٧- هلاك البناء : اذا هلك البناء اوشئ منه قبل تسليمه للمالك ، فلا يحق للمقاول ان يطالب بأجرة عمله أو برد نفقاته

١٨- الضمان : يضمن «ب» ما يحدث خلال عشر سنوات من تاريخ تسليم العمارة لـ « أ » ، من تهدم كلى أجزئى فيها ، ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في طبيعة الأرض ذاتها .

١٩- تأخر المالك في تنفيذ التزاماته : في حالة تأخر « أ » عن سداد النسبة المتفق عليها من أجور ما تم من الاعمال في نهاية كل شهر أو في حالة تأخره عن امداد «ب» بالمواد اللازمة لحسن سير أعمال البناء ، يحق لـ «ب» بعد أسبوع من التنبيه عليه بخطاب موصى عليه ، اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، والتوقف عن العمل ، ومطالبته بتعويض عن جميع ما أنفقته من مصروفات ، وما أنجزه من أعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو انه أتم العمل .

٢٠- حفظ حق امتياز المقاول أو حبس العين : يكون لـ «ب» حق امتياز المقاول ، على العقار موضوع هذه المفاولة عن جميع المبالغ المستحقة له نتيجة لهذا العقد ، ومن حقه اشهار القيد اللازم لحفظ هذا الحق بمصروفات على عائق « أ » ، كما يكون له حتى سداد مطلوبه بالكامل حق حبس العين واستغلالها مع خصم صفاتي ريعها من مطلوبه .

٢١- الموطن المختار : يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طول مدة سريان هذا العقد ، موطناً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه .

٢٢- الاختصاص : كل نزاع ينشأ عن هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة الابتدائية وجزئياتها ، كل في حدود اختصاصها .

٢٣- نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين ، يمسك كل من الطرفين واحدة منها ، للعمل بموجبها .

مناقصة مقاوله عن عملية بناء عبارة استغلال مكونة من دور ، يشمل كل منها
شقة ، كالوضع بالرسوم والتصميمات والوصافات المرافقة لقائمة الشروط المودعة بـ والتي قام
بوضعها المهندس وذلك على قطعة الأرض الكتلة بجهة المعطى لها رقم على
شارع وبسطحها مترا مربعا والملوكة للسيد وذلك بالشروط الآتية :

المادة الأولى : موضوع المقاوله — تقدم العطاءات لغاية تاريخ للمالك ، بعنوانه الكائن بـ
على أن يحسد المقاول ثمنًا اجماليًا عن تشييد العمارة بجميع مشتعلاتها، حسب المواصفات الموضوعة،
بما في ذلك أعمال المسلح والأساسات والمباني والتجارة والحدادة والكهرباء والأعمال الصحية وأعمال
الصرف لغاية حدود الأرض والدرأوى والترايزينات الحديد وبلاط الأرضيات والبياض وأعمال الدهانات
... الخ حتى تصبح العمارة صالحة للسكنى .

ولا يحق لمن يرسو عليه المزاى طلب تعديل ثمن المقاوله مهما حصل من تقلبات في اسعار مواد البناء
وأجور العمال .

المادة الثانية : علم المقاول بهامية المقاوله — كل من يقدم عطاء يعتبر انه عاين قطعة الأرض التي تشييد العمارة
عليها ، وعلى معرفة تامة بطبيعتها ، وأنها مناسبة لنوع الأساس المنصوص عنه بفقر الوصفات العامة ،
كما يعتبر انه اطلع ودرس بنفسه جميع الاشتراطات والوصافات والرسوم المرافقة والتي تعتبر جزء
لا يتجزأ من هذه المناقصة ، وأنه تحقق من تفاصيل العملية وحدد ثمن العطاء على أساس هذه التفاصيل
كما تعهد بالقيام بجميع الأعمال المشترطة دون استثناء ، وأنه يتحمل مسؤولية تشييد العمارة بتامها
نسليم المفتاح .

المادة الثالثة : مراجعة الرسوم — على المقاول فحص الرسوم قبل تنفيذها ، كما عليه أن يخطر المالك في الوقت
المناسب بكل خطأ أو سهو قد يكتشفه فيها ، على أنه لا يحق له إجراء أى تغيير أو تعديل من تلقاء نفسه
دون تصريح كتابي من المالك أو المهندس المعين من قبله .

المادة الرابعة : حق المالك في القبول أو الرفض — يكون للمالك الحق في قبول أى عطاء أو رفضه دون إبداء
الأسباب ودون أية مسؤولية عليه في ذلك ، أو التزامه بدفع أى اعتاب أو مصروفات لمن رفض عطاءه .

المادة الخامسة : مدة المقاوله — تحدد لتنفيذ جميع الأعمال الخاصة بهذه المقاوله مدة اقصاها شهر
تبدا من تاريخ قبول العطاء لغاية وعلى ذلك يتعهد المقاول بتسليم العمارة تامة البناء كاملة
اللائم حسب الرسوم والوصافات وقائمة الشروط في مدة اقصاها يوم سنة
وفي حالة تأخره عن ذلك يكون ملزما بأن يدفع للمالك تعويضا تحدد مقدما وبمئة نهائية بمبلغ
عن كل يوم تأخير ، وهذا التعويض لا رقابة للقضاء عليه ، وإذا تصدت مدة التأخير يوما ، حق
للمالك بعد اذاره اعتبار هذا العقد منسوخا ، من تلقاء نفسه مع كل ما يترتب على ذلك فضلا عن حقه
في تكليف مقاول آخر باتخاذ العمل على نفقة المقاول المتخلف دون حاجة لرفع الأمر للقضاء .

المواصفات العامة

دقت القيود والشروط العامة

يقر المتاول بأنه يذعن لأوامر المالك أو من ينوب عنه .

يجب على المتاول أن ينفذ بدقة جميع التعليمات المحررة أو الموضوعة على الرسم ولا يجوز له احدث أى تغيير بدون أمر من المالك ، على أنه بصصفته رجلاً فنياً وإذا خيرة يمكنه احاطة المالك أو من يمثله بها براء صالحاً وببعض آرائه التي يتحمل مسؤوليتها . وللمالك الحق في طلب معاينة بعض الاعمال لتنفسذ في حضوره أو في حضرة من ينوب عنه .

ليكن في علم المتاول ان عملية الردم لا يمكن القياس بها الا بعد أن يتحقق المسالك من التخطيط كما ان عملية رمى الخرسانة لا يمكن القيام بها قبل معاينة التسليح ولا تقلل هذه المعاينة مهما كانت من مسؤولية المتاول .

على المتاول السير بالعمل على وجه السرعة حتى يمكن اتمائه في الوقت المحدود ، وإذا وجد المتاول صعوبة في أثناء تنفيذ العمل يتسبب عنها تأخره عليه اخطار المالك كتابة بذلك الشرط فقد يمكنه مد مدة العمل على أن يبحث المالك حقيقة هذا الطلب .

المواد الموردة يجب أن تكون جيدة ، ومن أول درجة ، وطبقاً للتعليم التي يعطيها المالك ، وعلى المتاول احضار العينات قبل توريد البضاعة حتى يطلع عليها المالك أو من ينوب عنه .

طريقة استخدام المواد وتركيبها ، يجب أن تكون حسب القواعد الفنية ومستوفية لاصول الصناعة ، ويجب أن تكون مقاسات المواد واجامها حسب الرسوم والمواصفات الا اذا غيرها المالك أو من ينوب عنه في أثناء العمل ، وهذا الحق محفوظ له ، ولا يقتصر اشراف المالك على الممارسة فقط ، بل على مصدر توريد المواد المستعملة .

كل عمل لا يتم على الاصول الفنية ، يقوم المتاول باصلاحه على نفقته ، وطبقاً لاجسن القواعد الفنية ، وحسب تعليمات المالك أو من ينوب عنه ، وإذا لم يستطع المتاول القيام بذلك فالمالك أو من ينوب عنه الحق في تعيين شخص آخر للقيام بالعمل على نفقة المتاول .

السنة التي تتبع تاريخ الاستلام المؤقت تعتبر مدة الضمان ، وفي أثناء تلك المدة يكون المتاول مسؤولاً عن اصلاح جميع الاضرار التي تحدث للبنى ، وإذا لم يتم المتاول بها بعد اعلانه بخطاب مسجل ، فغلط الطرف الاول الحق في اصلاحها ، على أن تخصص من قيمة التأمين الذي للمتاول قبل الطرف الاول .

التمن المخزور بالمعدت نهائى ، ويبقى ثابتاً لغاية نهاية العمل ، وليس لاحد الطرفين المتعاقدين حق الاعتراض على الطرف الآخر ، أو المطالبة بفرق الثمن لأى تغيير يحدث لاثمن المواد التي في السوق أو العمل في أثناء مدة القيام بالمقاوله لأى سبب كان ، كارتفاع رسوم الجبرك اوحالة نشوب الحرب .. الخ .

بعد الانتهاء من العمل ، على المتاول أن يرفع بكل سرعة جميع معداته ومواده الزائدة من البنى ، وإذا لم تتم هذه العملية في ظرف اسبوع من تاريخ استلام البنى ، فغلط الطرف الاول الحق في أن يقوم بها على نفقة المتاول .

جميع المصروفات اللازمة لتنفيذ المبنى أو لحفظها أو لإدارتها تكون على نفقة المأول وكذا المصروفات الآتية تكون على نفقته :

- ١ - مصروفات التوريد والعمارة والتنفيذ .
- ٢ - مصروفات حراسة المبنى أثناء العمل .
- ٣ - النفقات الضرورية لصيانة المبنى في حالة نظيفة لمدة القيام بتنفيذ المأول وبعد انتهاءها .
- ٤ - تكاليف عمل كمشك فيه مكتب توضع فيه الرسوم وجميع اللوآرم التى يحتاج إليها ، وكذا العينات .
- ٥ - المصروفات المتولدة من إصلاح الأضرار التى يحدثها أى مجهول .
- ٦ - جميع المصروفات الخاصة بعمل رخص التنظيم ودفع الرسوم الحكومية من دفعة وخلافه .
- ٧ - مصروفات توريد المياه لتنفيذ المبنى ، وكذا القوى الآلية .

جميع الشروط الموجودة في هذه السكاسة ، لها القوة القانونية النافذة ، ولا يمكن أن يهمل العمل بها .

يتسلم المأول الأرض على الحالة الموجودة عليها ، ويجب عليه القيام بالحفر اللازم للأساسات ، وتوريد جميع المواد اللازمة لتنفيذ ما هو مصمم حسب الرسوم والمواصفات والشروط ، أو ناتج من ضرورة عملية لجعل المبنى صالحة للاستعمال ، وعند حفر الأساسات ، يجب أن تكون ذات منسوب واحد في جميع الأجزاء وحسب الإعماق الموجودة على الرسوم التنفيذية ، كما هو مبين بعد ، مع ملاحظة أن هذه المناسيب مأخوذة بالنسبة لمستوى الأرض نفسها ، كما يجب أن يكون الحفر بمستوى القاع وموزوناً بميزان المياه ، ويجب دكه بالمندالة قبل رمى الخرسان ، وإذا احتاج حفر الأساس لتقويته ، فتعمل لذلك مساند جانبية للحفاظ على قطاع الحفر ، وعلى المأول عمل ما يلزم على نفقته الخاصة .

المأول مسئول عن تخطيط الأساسات جميعها والرسوم على الطبيعة ، ويجب عليه أخطار المالك أو من ينوب عنه ، عند التخطيط حتى يمكنه المراجعة ، وذلك لا ينفي بقاء المأول مسئولاً عن التخطيط حتى بعد مراجعة المالك .

يجب على المأول تقديم فئة مستقلة لجميع أعمال المبنى بالطوب (وكذا التواطيع والمراسيب) على أساس أن الطوب من النوع ومورد من قبل يمكن العبارة .

للطرف الأول الحق في انتداب مراقب مباشرة عملية خلط المون وخلافه ، دون اعتراض الطرف الثانى .

المواصفات العامة

بند ١ - أعمال الحفر والردم :

يجب قبل توقيع الرسوم على الأرض تسوية التربة التى عليها مع إزالة التربة المرتفعة عن منسوب الشارع ، وردم الحفر المنخفضة عن ذلك المنسوب .

يجب حفر خنادق بطول الحوائط لزوم الأساسات على حساب الإبعاد والمناسيب المبينة بالرسوم وتعمل المساند اللازمة لمنع انهيار جدران الحفر اذا دعت الحال لذلك .

ويهدم قاع الحفر ويسوى أفقياً تماماً ، ويدق بالندالة مع الرش بالمياه ، ويجب إزالة المباني والأساسات القديمة اذا وجدت .

يجب ردم الأساسات بعد أن تجف المباني تحت سطح الأرض تماماً ، ويجب أن يكون الردم على طبقات لا يزيد سمكها عن ٢٥ سم ، ويكسبها بالندالة مع الرش بالماء ، ويجب إجراء الردم إلى المستويات المبينة بالرسوم ، مع ملاحظة أن هذه المستويات معطاة بالنسبة لمتوسط المستوى الحالي للأرض .

يجب تسوية الأرض الباقية حول المباني إلى المنسوب المبين بالرسم .

بند ٢ - الأساسات :

تعمل دكة خراسانية مكونة من ٢٥٠ كيلو جراماً من الإسمنت لكل نصف متر مكعب من الرمل ومتر مكعب من القشوم ، تحت الحوائط والأعمدة والمقاسات المبينة بالرسوم وتلك جيداً بالندالة وترش بالماء .

ثم تعمل ميدة من الخرسانة المسلحة مكونة من ٣٠٠ ك . ج أسمنت لكل نصف متر مكعب من الرمل ومتر من الزلط والتسليح ، كما هو مبين في لوحة الأساسات .

بند ٣ - أعمال الخرسانة المسلحة :

الرمل - يجب أن يكون الرمل خشن الملمس ، خالياً من الطفل والأتربة والمواد العضوية ، ويتراوح قطر حبيباته بين نصف ومليترين ، ويجب هز الرمل بالمهزة قبل استعماله لاستيفاء هذا الشرط، ويغسل الرمل قبل استعماله لتنظيفه من المواد الغريبة .

الزلط - يجب أن يكون خالياً من الطفل والأتربة ، ويكون حاد الزوايا ، مهزوزاً بمهزة واسعة عيونها ٦ ملليمتر ولا تتعدى مقاسه ٤ سم ويغسل قبل الاستعمال لتنظيفه من المواد الغريبة والأتربة .

الاسمنت البورتلاندي: يجب أن يكون الاسمنت بورتلاندي بمصره نمره ١ ، وأن يكون خالياً من المواد الغريبة ، ويجب احضاره داخل أكياس من الورق مقفلة يكسول المصنع وتحفظ الأكياس في مكان العمل على ألواح من الخشب مرتفعة عن الأرض وبميدة عن الرطوبة ، طول مدة العمل في مكان مغطى .

الصلب : يكون الصلب المستعمل في الخرسانة المسلحة من النوع الطرى ، خالياً من الشروخ والصدأ والبويات والمواد الدهنية .

الخلط : تخلط المكونات على طبلية متلاحة الألواح برتين على الناشف ، ثم يضاف الماء ببطء وبكميات قليلة ، حتى لا تكشف الونة عن الزلط ، ويجب الاستمرار في الخلط حتى يكون الزلط كله مغطى بالونة .

الفرم والشدة : يجب أن تكون الفرم ذات مغاسلات داخلية مساوية للمغاسلات المبينة في الرسوم وتعمل من الواح سمك بوصة مبنية بمسامير في مرابين خشبية أقل مغاسلا منها ٣ بوصات ، وتعمل لها الصلبلت والشدات اللازمة بدرجة كافية من الخانة حتى لا تتحرك مع سير العمل عليها أثناء صب الخرسان .

التسليح : تعمل الاسياخ بالانتظار المبينة بالرسوم وتحسن من الطرفين حسب اصول الصناعة ، بحيث لا يقل طول النئى او عرضه عن أربعة اضعاف قطر السليخ ، فيما عدا اسياخ الاعمدة التى تركيب فيها ككثات لامة ، ويعمل تكسيح اسياخ الكمرات ببيل قطره ٥ ٤ درجة ، واسياخ البلاطات ببيل ٣٠ درجة ، وطول الوصلات لا يقل عن ٤٠ مرة من قطرة السليخ اذا كان عليه جهد شد و ٢٠ مرة قطر السليخ اذا كان عليه جهد شغط وتربط الاسياخ بعضها مع بعض ومع الكثات بالسلك الصلب .

ويللاحظ عمل مخدات من الخرسانة المسلحة فوق الحوائط تحت الكمرات ، بحيث لا يقل عرضها عن ثلاث مرات من عرض الكرة ، ولا يقل طولها عن

الصب : يجب صب الخرسانة العادية في المواضع المخصصة لها بعد الخلط ، وذلك على طبقات لا يزيد سمك الواحد منها عن ٢٠ سم ، وتكد جيدا بالمندالة أولا غاولا حتى ترشح المونة على وجه الخرسانة ولا تستعمل المونة التى مر على خلطها اكثر من نصف ساعة .

وفي حالة الخرسانة المسلحة ، تصب في الفرم بعد رش هذه بالماء بكل اعتناء ، وذلك بحيث لا تتحرك الاسياخ من مواضعها الاصلية ، وتخلخل المونة بين الاسياخ بواسطة سيخ من الحديد .

واذا اوقف الصب واعيد بعد ذلك ، يجب تخشين السطح القديم وصب مونة الاسمنت اللبائى عليه حتى يتماسك مع الخرسانة الجديدة ، ولا يجوز ان ترمى الخرسانة من ارتفاع عال .

ولا ترفع الفرم قبل مضي ٨ ٤ ساعة من الصب في حالة الاعمدة وجوانب الكمرات ، ولا قبل ٧ ايام في حالة الاعتساب ، ولا قبل ١٤ يوما في حالة الاسقف والكمرة الرئيسية ، ويجب رش الاعمال الخرسانية مرتين يوميا لمدة اسبوعين .

وتكون الخرسانة المسلحة مركبة من خلطة اسمنت ورمل وزلط بنسبة ٣٥٠ كج من الاسمنت لكل نصف متر مكعب من الرمل ومتر مكعب من الزلط ، وذلك للاسقف والكمرات والاعتاب ، و ٣٥٠ كج اسمنت للمتر المكعب وذلك للاعمدة .

وتعمل دكة الخرسانة دقشوم بسلك ١٥ سم مكونة من ٢٥٠ كج اسمنت بنصف متر مكعب/م و م مكعب دقشوم لجميع الاجزاء في الارضيات تحت البلاط ، وكذلك المرات في الدور الارضى ، كما هو مبين في لوحة القطاعات .

بند ٤ - المباني بالطوب :

يجب ان يكون الطوب المستعمل احمر ضرب السفره منتظم الواجهه ومحروفا جيدا .

المونة : تستعمل مونة مكونة من ٢٥٠ كج اسمنت لكل م مكعب رمل للحوائط سمك ٢٥ سم او اكثر ، وتستعمل مونة مكونة من ٢٢٠ كج اسمنت لكل م مكعب رمل ، وذلك للمراقيب سمك ١٢ سم او ٦ سم .

توضع قوالب الطوب الواردة للعمارة ، بحيث لا تعمق سير العمل بها ، وبحيث يمكن التنقيش عليها جميعاً ولا تستعمل القوالب المكسورة الا في المواضع التي يتطلبها قطع اللحامات ولا تزيد نسبة السكر عن ٥ في المائة من القوالب ، (السكر) فيزال من العمارة اولاً غلوا .

وتغمر القوالب في الماء وتترك فيه المدة الكافية ، حتى تنتشر بكافيتها من الماء .

ويجب ان تكون المباني مطابقة للمقاييسات المبينة بالرسوم ، مقطوعة اللحامات ، وتكون القوالب مغشورة بالونة الكثيفة من كل جانب عدا الأوجه الظاهرة ، ولا يصح استعمال المونة المائعة ، ولا يجب ان تندی المونة بالماء وقت وضعها بالمباني ، ويجب الا يزيد سمك اللحام عن سنتيمتر واحد .

يجب ربط المداليك افقياً على القذة وميزان الماء ، وتربط أوجه الحوائط رأسياً واللحامات بعضها فوق بعض على خيط الشاغول ، وتكس اللحامات اولاً غلوا بعمق سم واحد وترش المباني مرتين يومياً لمدة اسبوع على الاقل ..

ملاحظة : يلاحظ عمل فواصل تحدد في السور الخارجى للمبنى ابتداء من الأساس الى اقصى ارتفاع المباني ، وذلك كما هو موضح في المواضع المبينة على الرسم .

بند ٥ - المواد العازلة :

يجب ان تكون الطبقة العازلة في المباني من أحسن صنف مركبة من مسحوق الاسفلت الطبيعي المستخرج من الصخور ، وتعمل منه طبقة افقية عازلة لمنع الرشح بسبك سنتيمترين ، وذلك على المنايب الموضحة بالرسم ، وتدهن أوجه الحوائط الملائمة للردم الخارجى بوجهين من مادة البيتومين الساخن الى ١٥ سنتيمترا أعلى مستوى الردم ويعمل مثل هذا الدهان أيضاً على حوائط دورات المياه والحمامات الى ارتفاع مترين .

بند ٦ - السلالم :

تعمل السلالم من درج مصبوب في محل العمل من الخرسانة المسلحة ، كما هو مبين بالرسم التفصيلي ويكون السطح الظاهر من المزاياك الملون أو الأبيض ، حسب رغبة المالك ، وذلك بسبك سنتيمتر ونصف ، ويكون التسليح لخرسانة الدرج بأربعة اسياخ قطر نصف بوصة ، وتعمل لها كانت قطر ربع بوصة ، يعمل أربعة كانت في المتر الطولى ، ويكون طول الدرجة كما هو موضح بالرسم ، ويجلى المزاياك وينعم ويدهن بالسوتوك حسب أصول الصنفعة ويثبت الدرج في الحيطان بالجس الخالص ، ولا يركب الدرج قبل مرور خمسة وأربعين يوماً من صبه بحيث لا يقل الركوب عن ٢٠ سنتيمترا داخل المباني .

ويعمل السلم الخارجى المؤدى الى السطح الحلقى في الجزء المبني من الخرسانة المسلحة ثم تغطى بطبقة من المزاياك الأبيض أو الملون بسبك سنتيمتر ونصف ويكسى السطح السفلى (البطنيّة) للسلم الخارجى ببياض الفلبيسة (كما سرد في مواصفات البياض الخارجى) ، ويجلى المزاياك وينعم ثم تدهن السوتوك حسب أصول الصنفعة .

بند ٧ - أرضيات :

تعمل أرضيات دورات المياه والحمامات والممرات وجميع المناطق المبنية بالرسم ، من بلاط الاسمنت العسادي الأبيض مقاس ٢٠ في ٢٢ سم على أن تقدم عينات من البلاط للمالك (أو من ينوب عنه) وذلك لاعتمادها .

وتعمل أرضيات المطبخ من البلاط الاحمر (اسمنت بنفس المقاس السابق) .

ويستعمل اسمنت رمادي اللون مقاس ٢٠ في ٢٠ في ١.٥ سم ، وذلك في الاجزاء المبنية بالرسم (وهي الأسطح العليا) .

ويستعمل بلاط مزايكو ٢٠ في ٢٠ في ٢ سم للأجزاء المبنية بالرسم ، على أن تقدم عينات منه للمالك أو من ينوب عنه للموافقة على النوع ولاختيار اللون .

وتعمل للأرضيات (الموزايكو والاسمنت) الاسفل اللازمة من نفس بلاط الأرضية ، وتكون ملفوفة الطولة والبطنية .

وتركب جميع الارضيات البلاط على فرش من الرمل ، ويثبت بونة الاسمنت والرمل بنسبة ١ : ٤ ك ج اسمنت على كل متر مكعب من الرمل ، على الا يقل سمك اللحام عن سنتيمتر واحد ثم يسقى البلاط بونة الاسمنت اللباني ويغطى السطح النهائي بالرمل حتى يجف .

أرضيات خشب لزوم أنسرح (إذا كان بالعجارة مسرح) :

تعمل هذه الارضيات من الواح خشب موسكى سمك بوصة واحدة ، ويجب ان تكون مفرزة بالنقر واللسان ومثبتة بمسامير غير ظاهرة على مرايين خشبية مقاس ٣ في ٤ بوصة متباعدة عن بعض بمسافة حوالي ٣٠ سم ويعمل بين المرايين علفات أو دكم من نفس الخشب والقطاع على مسافة متر واحد ، على شرط الا تكون هذه العلفات على خط واحد بل تكون مقطوعة (اى تكون الدكم بين مارينتين في متوسط المسافات بين الدكم وبين المارينتين السابقتين) ، وتدهن جميع المرايين والدكم وجهين قطران ، وتثبت هذه المرايين على قواطيس كما هو مبين بالرسم ، وتضرب الأرضية الخشب جيداً بعد التركيب ، وتقطش بالمشط وتدهن ببوية الزيت ، كما سيرد في مواصفات اعمال الدهان والبويات ، ثم يدهن السطح بالورنيش .

ويعمل للأرضيات الخشب سفلى من الخشب الموسكى سمك بوصة واحدة بارتفاع ١٥ سنتيمتر يثبت في الحائط بعد تخدم بطانة البياض وذلك بخوابير خشبية (٤ في ٤ سم) تثبت في الحائط بالجبس كل ٨٠ سنتيمتراً ويكشط السفلى الخشب ويدهن ببوية الزيت والورنيش .

بند ٨ - أعمال البياض :

الجير البلدى : يجب أن يكون ناتجاً من حرق أحجار جيرية خالية من المواد الغريبة الى درجة حرارة مناسبة ، وأن يكون الحرق حديثاً ، فلا يؤتى الى العمارة بجسر مر على حرقه أكثر من ٥ أيام ، ويطنى الجير بمجرد توريده أو يؤتى به مطفياً ، على الا يستعمل قبل مضي ٥ أيام ولا بعد ١٥ يوماً من اطفائه ، ويجب حفظه مكان خال من الرطوبة وإذا تجمدت بعض أجزاء منه ، فلا يستعمل ولا يصح نقها ويهز الجير بهزة سعة عيونها ٣ مليمترات .

الجبس : يجب ان يكون تام الحرق ، خالياً من المواد الغريبة ، وان يكون جديداً وجاماً للغاية ، مرناً ومماسكاً ، بحيث لا تنفث الكرات المتجونة منه اذا جريت على سطح صلب ، ولا يجب ان تزيد مدة الشك عن ١٢ ساعة ، ويجب خلطه بالماء عند استعماله اولاً فلولاً .

المصيص : يجب ان يكون المصيص بلاح نبرة ١٥ ومن اجود صنف ، حديث الصنع ، ناصع البياض ، ويجب ان يشك تماماً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة .

وتخلط المون في ثلثات خشبية بكيات كافية حتى لا يتعطل سير العمل ، ولكن لا يجب ان تزيد عن الحاجة خوفاً من ان تماسك قبل استعمالها ، وترش الأوجه المراد بياضها بالماء ، وذلك قبل وضع طبقة البياض مباشرة ، وكذلك ترش كل طبقة من طبقات البياض قبل تقديم الطبقة التالية فوقها .

ويلاحظ ان الحوائط المراد بياضها يجب نكش لحاماتها بعقو سنتيمترين حتى يتماسك معها البينشن جيداً .

البياض الخارجى : للأجزاء المبينة بالرسم (فطيسية) وللأعدة ، تعمل من ثلاث طبقت .

الاولى طرطشة بمونة الاسمنت والرمل بنسبة ٣٥٠ كج اسمنت للمتر المكعب من الرمل الحرش النضيف الجاف ، ثم ترش الحوائط جيداً ، قبل وضع الطبقة الثانية اى البطانة التى تعمل بمونة مكونة بنسبة ٢ جير الى ٣ رمل مضاف اليها ١٠٠ كج اسمنت على المتر المكعب من المونة ، والوجه الثالث اى الفطيسية مكون من ١٠٠ كج جير سلطاني الى ٣٥٠ كج جبس البلاح نبرة ١ ، يضاف اليها اللون المطلوب ، ويراعى تخشين البطانة قبل عمل الشهارة .

ويلاحظ ان جميع اجزاء الدراوى من الداخل للجزيين ب و ج لا يعمل لها شهارة بالفطيسية بل يعمل لها بطانة فقط .

ويلاحظ في جميع اعمل البياض ان يعمل للبياض البقح والواتار اللازمة .

ويعمل للأجزاء المبينة بالوجهات (طرطشة اسمنت ملون) وجهين طرطشة وبطانة كالمسابق ذكره في البند السابق (اى في حالة بياض الفطيسية) ، والوجه يعمل بطريقة الطرطشة (تيروليسان) بمونة الاسمنت الملون والرمل او الاسمنت الابيض مضافاً اليه اللون المطلوب والرمل بنسبة واحد الى ثلاثة .

اسفل المباني من الخارج كما هو مبين بالرسم : تعمل اسفل المباني من الخارج على ثلاثة طبقات : الاولى والثانية كما في حالة بياض الطرطشة السابق ذكرها ، ويعمل الأخير بنفس المونة السابق ذكرها ، في حالة بياض الطرطشة فقط ، تخشن وتخدم ويعمل لها لحامات وتكوى بالحديدة .

البياض الداخلى : يعمل البياض الداخلى للأسقف على ثلاثة طبقات : الاولى طرطشة بمونة الاسمنت والرمل بنسبة ٣٥٠ كج اسمنت الى متر مكعب من الرمل ، ثم تعمل طبقة البطانة مكونة من الجير السلطاني والجبس بنسبة ٢ الى ١ ، ويكون سمك هذه الطبقة سنتيمتراً واحداً ، ثم الطبقة الثالثة وهى الشهارة بالمصيص البلاح نبرة ١ المصفى بالسلك والمعجون بماء الجير ، وتكون هذه الطبقة بسمك ٥ ملمترات مع الخدمة والتنعيم بالحسرة ، ويكون مستويها تماماً وخالياً من البقع والتشقق الرقيق وسائر العيوب الأخرى ، ويراعى استدارة جميع الزوايا الداخلية والخارجية للحيطان والاسقف والنهاسيات والتعليلات والرجيمات والشططانات التى يترأى لزوم اجراءها اثناء العمل .

يعمل البياض الداخلى للحوائط على ثلاث طبقات : الاولى طرشرة بيونة الاسمنت والرمل بنسبة ٣٥٠ كيلو جراما اسمنت بورتلاندى للمتر المكعب من الرمل الحشش التنظيف ، والثانية بطانة بيسمك سنتمتر ونصف بمونة مكونة من الجير والرمل بنسبة ٢ جير الى ٣ رمل ، يضاف اليها ١٠٠ كجم اسمنت لكل متر مكعب من المونة . والثالثة خضارة بالمصيص الصافي واراد البلاح نمرة ١ ، وهذا البياض يعمل في جميع الغرف بما في ذلك الدواليب من الداخل (على ارتفاع الحائط الكلى في الجزء ١ ، اما في الجناحين ب وج فتعمل بياض اسمنت على ارتفاع متر ونصف من الارضية البلاط ، ويبقى الارتفاع يعمل بياض المصيص كما سبق ذكره في الجزء ١ .

وبياض الاسمنت هذا يعمل على ثلاث طبقات : الاولى طرشرة بيونة الاسمنت والرمل بنسبة ٣٥٠ ك ج اسمنت لكل متر مكعب ، والثانية الخضارة بيونة اسمنت ورمل بنسبة ٣٠٠ كيلو جرام اسمنت من المتر المكعب من الرمل الحشش التنظيف ، والطبقة الثالثة بيونة الاسمنت اللباني بنسبة ٤٥٠ كيلو جراما اسمنت للمتر المكعب من الرمل الحشش ويخدم جيدا بالمحارة .

ويعمل هذا البياض الاسمنت في جميع الفصول في الجناحين بوج ، وفي المراحيض والحمامات والمطابخ وصالة الطعام في المبنى ١ .

ويلاحظ ان جميع الاسفل من البلاط بارتفاع ٢٠ سنتمترا ، بما عدا سفلى المسرح ، فيعمل من الخشب الموسكى بيسمك بوصة كالمستعمل للأرضية وبارتفاع ١٥ سنتمترا ، ويثبت في الحوائط بخوابير خشبية ، وذلك بعد تخدم الطبقة الثانية من البياض (البطانة) ولا تزيد المسافة بين خابورين عن ٨٠ سنتمترا .

ويجب عمل بياض طرشرة للسور الخارجى (من الداخل والخارج) بيونة الاسمنت ، كما ورد في مواصفات اعمال البياض الطرشرة الخارجى لوجهات المباني .

ويعمل السفلى والجلسة بنفس المونة وتخشن ويعمل لها اللحبات .

الدهانات بالبوية :

تسبق جميع اعمال دهان الاخشاب بالبوية بظانة عاتية لماء الثقوب واللحبات بمعجون مركب من زيت بذرة الكتان الاسوداج او ابيض الرصاص ، ويسبق اعمال دهان الحديد ومواسير المياه والمجارى الظاهرة بظانة ببوية السلاجون ومعجنة لماء الثقوب واللحبات ، ثم تدهن جميع اعمال التجارة والحديد من درابزبات وخصوص حديد وابواب حديد . الخ بوجهين بالالوان على حسب تعليمات المالك او من ينوب عنه .

وتدهن جميع اعمال البياض الاسمنت السابق ذكرها في اعمال البياض الداخلى ببوية الزيت وتمعجن الثقوب بالحوائط بمعجون مركب من جزء اسوداج وجزء زيت مع قليل من الماء او الوردنيش ، ثم تدهن وجهها تحضرياً مركباً من جزعين زيت وجزء من ابيض الزنك ، وبعد جفافه التام بعد اربعة وعشرين ساعة ، وتحك اوجه الحوائط جيدا بالسنفرة وتمعجن الثقوب التى تظهر عليها بنفس المعجون السابق ، وتدهن وجهين ببوية الزيت المكونة من كميات متساوية من زيت بذرة الكتان الحر العافى وابيض الزنك مضافاً اليها ٨ في المئة زيت النفث و ٨ في المائة سيكانيف سائل والالوان اللازمة حسب طلب المالك او من ينوب عنه ، على ان يراعى الانتظار حتى تجف كل طبقة تماماً ، وتحك الحوائط جيدا بالسنفرة ويمعجن ما يبقى من الثقوب قبل دهان الوجه التالى ويمكن زيادة نسبة ابيض الزنك المستعمل في الوجة النهائية .

دهان اعمال النجارة : تنظف الاخشاب جيدا من المادة الصبغية ، ثم تدهن البروز والعقد بدهان مركب من جبالكا وكحول ، ثم يملأ القيوب من معجون مركب من جزء اسيداج وجزء زيت مع قليل من الورنيش ، وتصفى الاخشاب جيدا بالصفرة ، وبعد تنظيف الاخشاب تدهن وجهها تحضيريا بحلول مركب من جزعين من زيت بذر الكتان وجزء من ابيض الزنك ، وبعد جفاف هذه الطبقة تحك بالصفرة وتنظف جيدا وتدهن الاخشاب وجهين ببوية الزيت بنفس المركبات ونفس الطريقة المشروحة ، كما ورد في دهان الحيطان .

دهان اعمال الحديد : تنظف الحديد جيدا من الصدأ والقصور بواسطة غرشة سلك ، ثم تدهن وجهها تحضيريا بالسلاقون مركب من ٧٩ في المائة سلاقون الرصاص و١٣ في المائة من زيت بذر الكتان و٦ في المائة من زيت نفخ وواحد في المائة اسود الهباب وواحد في المائة سيكاتيف بكرة ، وبعد جفاف هذا الوجه تدهن الحديد وجهها ثانيا بالسلاقون المركب ٧٩ في المائة من سلاقون الرصاص و١٣ في المائة من زيت بذر الكتان و ٧ في المائة من زيت نفخ وواحد في المائة سيكاتيف بكرة ، وبعد جفاف هذه الطبقة تدهن جميع الحديد وجهين ببوية الزيت التى سبق ذكرها في دهان الحوائط والمزيت ، وذلك بالالوان التى يعتمدها المالك او من ينوب عنه .

بند ٩ - اعمال النجارة :

جميع اخشاب النجارة المستعملة تكون من الخشب الموسكى بسبك ٣ بوصة فيها عدا ابواب الدواليب فتكون بسبك بوصة ونصف كما هو مبين في لوحة جدول النجارة رقم ١٢ وتكون جميع الاخشاب مجففة جيدا خالية من العيوب كالنشقق او العقد الخبيثة او البروز او الالياف .

وتجلد الابواب بالابلاكاش من الوجهين بخشب الابلاكاش سبك ٥ مليمترا على ان تعمل له حالات مستعرضة لا تزيد المسافة بين الحملتين عن ٣٠ سنتيمتر من المحور للمحور .

وتعمل الابواب الحشو من خشب الموسكى سبك بوصتين وتعمل الحشوات سبك ثلاثة ارباع بوصة تثبت في اخشاب التجاليع بواسطة نقر فيه .

ويراعى في الشبليك ان يكون تركيب الزجاج في الضلف بواسطة سدابات خشبية مقطوعة من نفس الخشب ، ويكون تثبيت الزجاج بعسد التركيب وقبل دهان الوجه الاخر من البوية ، ويستعمل زجاج الحنيزى بسبك ٣ مليمترا خالى من الفراغات الهوائية والتموجات على ان تقدم عينات من الزجاج لاعتمادهما .

وتستعمل المفصلات من مقاس ١١ سنتيمترا وتقدم عيناتها للمالك او من ينوب عنه .

وتثبت حلق الابواب والشبليك في الحوائط بواسطة ٦ دساتير خشبية مقطونة ثلاثة على كل جانب ضلعة وتثبت الابواب والشبليك بواسطة مفصلات ثلاثة مقاس ١١ سنتيمترا لكل ضلعة ، ويجب الاعتناء بتسليك النجارة واحكام غلقها ، واذا لوحظ اى عيب بالحلق او الضلف ناتج عن عدم مسحة مقاساتها او رداءة المصنعية لآى سبب كان فيجب استبدالها بغيرها .

ويراعى عدم تركيب الزجاج بأعمال النجارة الا بعد الوجه الثانى من البوية وقبل الوجه الاخر كما انه يراعى دهان المفصلات وجميع اعمال الحسادة والخردوات (اذا كانت هذه غير مطلية بالنيكل) بالسلاقون وذلك قبل دهنها ببوية الزيت .

تعمل درابزينات من الجانبين للسلم الداخلي من الخشب السويدى قطاعه دائرى قطر ٣ بوصات مثبت في الحوائط بواسطة خوص من الحديد مثبتة بئونة الاسمنت بنسبة ١ الى ٣ ، ودهن الخشب وجهين من الزيت وجهين من البوية ، ثم يدهن بالشمع وتدهن الخوص الحديد وجهين سلاتون وجهين بوية بالزيت .

الخردوات : تثبت ضلف الابواب والشبابيك في الحلوون بواسطة ٣ مفصلات على الأقل مقياس ١١ سنتميترا لكل ضلفة .

ويعمل لكل ضلفة شكل من النحاس المطلى بالنيكل مقياس ١٠ سنتميترات .

وتركب للابواب كوالين صنع الخارج ، ذات مقابض من النحاس المطلى بالنيكل ، ويركب لسكن من المفتاح والمقبض وجه مستدير من النحاس المطلى من النيكل .

وتركب للشبابيك سبينيولات مدفونة ذات مقابض من النحاس المطلى من النيكل .

ولا تركيب مقابض لآبواب دواليب الحوائط ، كما يركب لآبواب دورات المياه الداخلية تربلس من نحاس مطلى بالنيكل مقياس ٦ سنتميترات ولاتركب كوالين او مقابض .

ويكون للباب المنزلق دالة للانزلاق صنع الخارج ومعتمدة من المالك او من ينوب عنه ، ويركب في كل ضلفة مقبض من النحاس المطلى بالنيكل وكذلك كالون .

ويجب تقديم عينات من جميع الخردوات للمالك او لمن ينوب عنه لاعتمادها ، وذلك قبل توريدها للمارة .

بند ١٠ - اعمال الحدادة :

باب المدخل الرئيسى : يعمل الباب الحديدى للمنخل من تركى قطاعات صلب حسب الابعاد المبينة بالرسوم وتجميعها باللحام ، وكذلك الخوص المعدنية اللازمة لتركيب الزجاج مع تركيبها في العوارض الافقية بالقلاووظ ويثبت الحلق في الحائط بواسطة كفات حديدية لا يقل طولها عن ٢٠ سنتميترا ويراعى رد جميع الاجزاء الزائدة في اللحام ثم دهانها بالسلاتون ، وتركب ثلاث مفصلات (رمان بلى) وذلك لكل ضلفة ، وتكون من نوع معتد ، ويركب قفل (بيل) للباب ، وتكون مقابض الباب كما هو مبين بالرسم ومصنوعة من الالومنيوم ويكون الزجاج انجليزيا اصفر اللون سمك ٦ ملليمترات ويثبت بالزوايا الحديد مع مراعاة وضع طبقة من الجوج بين الاسطح المتلامسة من الزجاج والصلب .

ويدهن الباب وجهين سلاتون احدهما قبل التركيب والاخر بعده لاستقبال بوية الزيت التى تدهن على وجهين كما سبق ذكره في اعمال الدهان بالبوية (بند ٨) .

الدرايزينات : تعمل درابزينات التراس الالامى والخلفى في الجزء ١ ، كذلك درابزين السلم الخلفى بالمواسير حديد قطر بوصة ونصف مثبتة في المباني بواسطة خوص من الحديد كما هو مبين بالرسم ، ويحس عليها بئونة الاسمنت والرمل بنسبة ١ الى ٣ ، وتدهن وجهين سلاتون احدهما قبل التركيب والاخر بعده لاستقبال بوية الزيت التى تدهن على وجهين .

الأسوار الخارجية : يعمل الجزء المعدني من الأسوار الخارجية من شبك معدني قطر العين الكبرى بوصة واحدة، ويثبت في إطارات من قطاعات صلب كما هو موضح بالرسم ، وتثبت هذه الإطارات في المباني بواسطة خوص حديدى (لا يقل الجزء المثبت منها في المباني عن ١٥ سنتيمترا) .

وتعمل البوابات الخارجية من جميع شبك معدني (قطر بوصة واحدة) في إطارات مكونة من قطاعات صلب تثبت في إطارات خارجية مكونة من مواسير حديد ، وتركب لكل ضلفة منفصلتان (رمان بلى) كما هو مبين بالرسم .

وتدهن جميع أعمال الحدادة من وجهين سلاقون ... الخ كما سبق فكرم ويترك اختيار اللون للمالك أو لمن ينوب عنه .

بند ١١ - أعمال الكهرباء :

يجب ان تكون مواسير الكهرباء المستعملة سفلى الخارج ومن ماركة معتمدة ولا يقل قطرها للخطوط الفرعية عن ١٣ ملمترا ولا عن ١٦ ملمترا للخطوط الرئيسية، وتكون مواسير مبطننة من الداخل بمادة عازلة وتدهن المواسير من الخارج بالسلاقون قبل تركيبها وتدهن في الاسقف والحوائط، ويجس عليها بالجبس وتكون العلب المستعملة من المعدن معزولة بمادة عازلة من الداخل (بغطاء مربع أو مستدير) ، وتدهن بالسلاقون من الخارج ، وتدهن العلب الخشب المستعملة باللون الاسود وتدهن في الحوائط، وتكون جميع التركيبات وفق القواعد الفنية وتخضع للشروط المعتمدة من وزارة الاشغال العمومية .

وتكون جميع الاسلاك المستعملة معزولة بطبقتين من الكاوتشوك ولا يقل قطر السلك المستعمل عن سنتيمتر ونصف باى حال من الاحوال ، وتكون جميع المفاتيح والبريزات من النوع (البكاليث) الامريكاني على ان تقدم منها عينات للمالك أو من ينوب عنه لاعتمادها .

وتعمل لوحة الفيش (الفيوز) في الجزء ١ كما هو مبين بالرسم من الرخام من احسن صنف ، وتوضع عليها الفيش والعدادات والفيش العمومية ومفتاح سكينه لمنع الخطر ، وتعمل جميع التوصيلات حسب لوحة أعمال الكهرباء، ويعمل لباب المدخل الخارجى جرس يذق في غرفة الخادم ، وتعمل توصيلة مخفونة تحت الأرض عمق ٥٠ سنتيمترا توصل الى الباب الخارجى للسور (كما هو مبين بالرسم) ، ويكون السلك داخل ماسورة من النوع (الكابل) وتقدم عينات لجميع خردوات الكهرباء للمواسير والاسلاك ... الخ الى المالك أو من ينوب عنه لاعتمادها . وذلك قبل توريدها أو تركيبها في العمارة ، ويلاحظ ان تسليم أعمال الكهرباء يشمل الكردون المحلى من السقف بها في ذلك الدوايا والكبش .

بند ١٢ - الاعمال الصحية (الاعمال المذكورة يعد خاصة بؤسسة اجتماعية) :

تركيب مواسير المياه الصاعدة من العداد من حديد مجلفن قطر بوصة ورعب ، وفي حالة مرورها تحت الأرض أو داخل الحوائط تغطى بالفيش المقطرن وتكون على عمق (سنتيمترا في الأرض على الأقل . وإذا كانت مكشوفة تدهن وجهين سلاقون ثم وجهين من البوية باللون (كما ورد في أعمال الدهان بنسب ٨) وتركب على اطواق بلحزمة في الحوائط .

مراحل مبنى الإدارة : مكون من مرحاض أنرنجى عبارة عن سلطانية من الصينى (من احدى المراكات : شاتكس، دولتون، توى غوردس، أو من المراكات المعتمدة من صناعة الخارج) ، ويعمل للمرحاض خزان

طرد عل من الزهر سعة جالونين لغطف المياه وسيفون غير ظاهر ويركب للخزان سلسلة من النحاس المظلي بالنيكل ذات مقبض من الصيني ، ويعمل للمحاضر بمعد بسيط بغطاء مزدوج من خشب (المهوجنة) ، ويكون المقعد الخشبي سمك بوصة من قطعة واحدة غير موصولة ويثبت بأسفل المقعد أربع قطع من الكاوتشوك ويدهن المقعد والغطاء بالجمالكه ، ويثبت الغطاء في المقعد بمفصلات من النحاس المظلي بالنيكل ، ويركب لخزان الطرد حنفية نحاس مقلوزة وعمود تنف من الحديد المظلي بالنيكل قطر بوصة بوصة ونصف غير مدفون في الحائط .

ويركب في مرحاض مبنى الإدارة حوض ايدى (لنوماتو) من الصينى مصنع الخارج مقاس ٥٥ في ٣٥ سنتيمترا مقام على كابولي من ماسورة حديد للقطر ثلاثة ارباع بوصة مدهونة باللاكه وحنفية نصف بوصة من النحاس المظلي بالنيكل مثبتة في الحائط .

مرحاض غرفة نوم المشرفة : يشمل سلطانية افرنجى كما سبق ذكرها في مرحاض مبنى الإدارة ، وكذلك حوض غسيل من الصينى (كالسابق ذكره) .

ويضاف الى ذلك جهاز دوش مكون من محبس من النحاس المظلي بالنيكل قطر بوصة ونصف ، وتكون ماسورة الدش وفراعه قطر نصف بوصة من النحاس المظلي بالنيكل والرشاشه قطر سبعة بوصات من النحاس المظلي ايضا وتركب الاحزمة ومسامير البورصة اللازمة للثبيت ونجيش الحوايط بونة الاسمنت . ويعمل سيفون (بالوعة ذات بيسة) لارضية الحمام بالجزء المنخفض ويعمل لها غطاء من الزهر المظلي بالصينى (ويرامى عمل الميل اللازم لارضية الحمام) .

الحمامات المشتركة في الجزء ١ : تركيب اجهزة الدش من محبس نصف بوصة وماسورة الدش وفراعه من الحديد المجلفن قطر نصف بوصة والرشاشه قطر سبعة بوصات تكون من النحاس المظلي من النيكل ، وتكون ماسورة الدش ظاهرة وتدهن وجهين سلاقون ووجهين بوية (كما ورد في بند A) .

وتعمل في ارضية الدش مجرى مكونة من نصف ماسورة من الفخار المزجج قطر ٣ بوصات يجيش عليها بونة الاسمنت والرمل بنسبة ١ الى ٣ مع عمل المبول اللازمة للارضية لتصريف المياه ، ويعمل سيفون في الارضية في نهاية الجرى كالسابق ذكره في حمام المشرفة .

المراحيض العمومية في الجزء ١ : يتكون المراحيض البلدى من سلطانية صينى مصنع الخارج ويركب لها غطاء (سلبس) من الصينى مقاس ٦٠ في ٧٠ سنتيمترا ، ويكون في مستوى بلاط الارضية مع مراعاة عمل الميل اللازم في البلاط لتصريف مياه الغسيل .

ويعمل حزان الطرد من الزهر سعة جالونين بسلسلة من النحاس ، ويشتمل حنفية نحاس مقلوزة وعمود تنف من الرصاص قطر بوصة ونصف ومقبض من النحاس في نهاية السلسلة ويدهن حزان الطرد من الخارج وجهين بالسلاقون ووجهين بوية من الزيت ، ويركب الخزان على كابولين من الزهر ومدهونين بمتله وجهين سلاقون ووجهين بوية زيت ، ويلحم مدخل ماسورة الطرد في توصيلة صندوق الطرد وكذلك مخرجا في السلطانية بواسطة توصيلة من النحاس وتثبت الماسورة على الحائط بأحزمة من الرصاص .

تركب حنفية نحاس نصف بوصة على ارتفاع ٤٠ سنتيمترا من الارضية في كل مرحاض .

وتركب احواض صينى مقاس حوالى ٥٥ في ٢٥ سنتيمترا من مصنع الخارج مقالة على كوابيل من

المواسير الحديد قطر ثلاثة ارباع بوصة مدهونة وجهين سلاتون ووجهين بوية لأكبه وحفريات نصف بوصة من النحاس المطلى بالفينيل ، وتثبت الحفيسة في الحائط ، وتجمع مياه هذه الأحواض في ماسورة رصاص قطر بوصة ونصف تصب مياهها في مجرى النش خلف غرفة المراحيض .

المطبخ : يركب حوض للآتية من الفخار المطلى بالصيني الأبيض ويكون مقاسه ٨٠ في ٥٠ في ١٥ سنتيمترا وفيه ثقب من جهة اليمين أو اليسار ذو طابق بوضتين براكور ، ويركب الحوض على قوائم من المواسير قطر ثلاثة ارباع بوصة مثبتة في الأرض وتدهن وجهين سلاتون ووجهين بوية زيت .

تركيب رف من الرخام الأبيض بجانب حوض الاواني وتعمل له جدار طولية ويثبت ببيل بسيط لتصريف المياه ويثبت على كوابيل حديد حرف T مثبتة في الحائط ومجيش عليها بمونة الاسمنت والرمل بنسبة واحد الى ثلاثة .

تركب المواسير اللازمة لتوصيل المياه الساخنة من المطبخ الى غرفة الحمام .

ملاحظة : يجب تركيب ترابيع من البلاط القيشاني الأبيض غير المشطوفة فوق جميع أحواض غسيل الايدي والاواني على ارتفاع ٦٠ سنتيمترا ويكون عرضه مساويا لعرض الحوض على الأقل ، بحيث يستعمل عدد صحيح من الترابيع ، وتكون غير مقطوعة الحد وتثبت بمونة الاسمنت والرمل بنسبة واحد الى ثلاثة ولا يزيد سمك اللصام عن ٣ ملليمترات وتصل اللصامات بالمصيص ، ويجب أن يكون سطحها راسيا تماما ، ويلاحظ تركيب ترابيع فيشاني فوق رخابة حوض المطبخ أيضا .

اعمال الصرف : تطبق اشتراطات ومواصفات مصلحة المباني العمومية فيما يتعلق بأعمال الصرف ، ويشتراط في مواسير الزهر أن تكون صنع الخارج من ماركة معتمدة ، وتكون مواسير الفخار من صنع سورنجا ، ويطبق على أعمال الصرف الاشتراطات المعمول بها في المنطقة .

ملاحظة : يجب تقديم عينات لجميع الادوات الصحية وخردواتها للمالك أو من ينوب عنه ، وذلك قبل توريدها لمكان العبارة .

الصيغة رقم ١٩٠

قائمة بحفظ حق امتياز مقاول أو مهندس معماري

Boulevard d'Inscription du Privilège d'un Entrepreneur
ou d'un Architecte

المادة ١٤٨ (١) مدني

قائمة بقيد حق امتياز مقاول أو مهندس معماري (١)

مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقاري بـ

المبالغ

« ١ » بن سن مقاول أو مهندس معماري وجنسيته وديانته ومقيم وموطنه المختار مكتب السيد الاستاذ المحامي بـ

مستند

« ب » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

بموجب

عقد مقاوله بناء أو محاسبية عن مقاوله بناء أو عقد عن انعاب مهندس معماري محرر بمكتب توثيق بتاريخ تحت رقم أو مصدق على توثيقاته بمكتب توثيق بتاريخ تصديقات .

ضمائنا وتأهينا لسداد المبالغ الآتية :

مليم جنيه

- ١ - صافي قيمة المخالفة أو انعاب المهندس .
- ٢ - قيمة فوائد سنتين على المبلغ المذكور بواقع % المحفوظة قانونا .
- ٣ - تحت التقدير المصروفات الاجالية .
- الجبله بخلاف ما هو تحت التقدير .

(١) ملاحظات :

١ - المبالغ المستحقة للمخالفين والمهندسين المعماريين الذين عهد اليهم في تشييد ابنية أو منشآت أخرى أو في إعادة تشييدها أو في تربيها يكون لها امتياز على هذه المنشآت ولكن بقدر ما يكون زائدا بسبب هذه الاعمال في قيمة العقار وقت بيعه .
٢ - ويجب أن يقيد هذا الامتياز وتكون مرتبته من وقت التقييد .

أهم اشتراطات المقعد

- ١ - يستحق أصل الدين دفعة واحدة بعد مضي سنة من تاريخ أو يتسط كالآتي :
- ٢ - تسري الفوائد بواقع في الملة سنويا على أصل الدين وتدفع وفي حالة التأخر في دفع تسط من الفوائد أو الأصل يستحق الدين جميعه فوراً دون حاجة لأى تنبيه أو إنذار .
- ٣ - للدائن الحق في تحويل كل الدين أو جزء منه لمن يشاء .
- ٤ - اذا كان الدينون أكثر من واحد يفكر أن الدينين شامنين فيما بينهم في سداد قيمة الدين وبلحقاته (بشرط وجود نص في المقعد يفيد ذلك) .

بيان المقدر

تكتب البيانات المساحية من واقع كشف التحديد المستخرج من مكتب الشهر العقاري .

الباب السابع والعشرون

الشركات (١)

Les Sociétés

(المواد ٥٠٥ — ٥٣٧ مدنى ، المواد ١٩ — ٦٥ تجارى)

الفصل الأول

شركة التضامن

La Société en Nom Collectif

المصيغة رقم ١٩١

عقد شركة تضامن

Acte d'une Société en Nom Collectif

..... انه في يوم
حرر في تاريخه ، بين كل من :
..... من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
..... ثانيا «ب» بن طرف ثان .

(١) ملاحظات :

- ١ — أهم القواعد التي يجب ملاحظتها عند تكوين الشركات (غنيا عدا شركة المحاصة) .
« أ » يجب ان يكون لكل شريك حصة في رأس المال ، ويجوز ان تكون الحصة عملا فعليا وليس مجرد نفوذ أو ثقة مالية .
« ب » يجب ان يخصص لكل شريك حصة في الأرباح والخسائر مع جواز اعفاء من لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط الا يكون قد تقرر له اجر عن عمله .
« ج » في شركات التضامن والتوصية يجب استيفاء اجراءات التسجيل والنشر في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التوقيع على العقد والا كانت الشركة ملغاة بالنسبة للمتعاقدين ما لم يعلن ملخص الشركة قبل طلب الحكم بالبطلان .
- ٢ — شركة المحاصة : شركة تجارية ليس لها رأس مال ولا عنوان ولا تخضع لاجراءات النشر الخاصة بالشركات الأخرى ويمكن اثباتها بأبراز الدفاتر والخطابات وهي تختص بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية وتخضع للشروط المنفق عليها بين الشركاء .
- ٣ — في الشركات الخفية لا يوجد تضامن بين الشركاء غير أنه اذا أسمر أحدهم وزعت حصته في الدين على الباقين كل بقدر نصيبه .

ثالثا (ج) بن طرف ثالث .

اقر المتعاقدون باهليتهم للتصرف وانتقوا على تكوين شركة تضامن فيما بينهم بالشروط الآتية :

١ - عنوان الشركة : « ا » وشركاه (وتذكر ايضا السبة التجارية ان وجدت) .

٢ - غرض الشركة : غرض الشركة

٣ - مركز الشركة : مركز الشركة بشارع رقم تبع قسم أو ناحية
بمركز (وتذكر عناوين الفروع ان وجدت) ويمكن نقل مركز الشركة أو احد فروعها باتفاق الشركاء

٤ - رأس مال الشركة دفع جميعه من الشركاء ، وحصة الطرف الاول فيه والطرف
الثاني والطرف الثالث

ويجوز زيادة رأس المال أو تخفيضه بإجماع الشركاء على ذلك .

المبالغ المقرضة من أحد الشركاء : تسرى فائدة سنوية قدرها في المائة على كل مبلغ يقتضيه
أحد الشركاء للشركة وتدفع له هذه الفائدة في نهاية كل سنة مالية ، على أن تحتسب ضمن المصروفات العمومية
للشركة ولا يحق لمن اقترض الشركة مطالبتها برد المبالغ المقرضة الا بموافقة باقي الشركاء أو بعد اخطار من يمثل
الشركة بـ شهر على الأقل ما لم يكن قد حدد لرد هذه المبالغ أجلا معينا . .

٦ - مدة الشركة : مدة هذه الشركة سنة تبدأ من وتنتهى في قابلة للتجديد
لمد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الشركاء الآخرين بخطاب موصى عليه يرغبه في الانفصال قبل نهاية مدة الشركة
أو أية مدة مجددة بـ شهر على الأقل .

٧ - الإدارة وحق التوقيع : إدارة الشركة والتوقيع عنها موكولة الى « ا » و « ب » ولهما كافة السلطات
لتحقيق غرض الشركة ، ولكل منهما حق الانفراد بشرط أن تكون الاعمال التي تصدر منها بعنوان الشركة وضمن
أغراضها ، على أنه فيما يخص بالمعهدات والمعاملات التي تزيد قيمتها عن مبلغ والمصروفات الخاصة
برهن أو بيع عقارات الشركة فيجب لتكون نافذة في حق الشركة والغير أن تصدر من الشركاء جميعا .

٨ - الحسابات والسنة المالية : تملك دفاتر تجارية منظمة لحسابات الشركة يرصد فيها رأس المال
النقدى والعيني ، كما تدون بها جميع المصروفات والإيرادات وغيرها حسب الأصول التجارية .

وتبدأ السنة المالية للشركة في أول وتنتهى في على أنه استثناء من هذه القاعدة
تبدأ السنة المالية الأولى من بدء تكوين الشركة الى آخر ديسمبر القادم .

وفي نهاية كل سنة مالية مجرد أصول الشركة وخصومها وحساب الأرباح والخسائر ، وتعمل ميزانية
عمومية يحتج بها على الشركاء بمجرد توقيعهم عليها أو بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة منها
لكل منهم بخطاب مسجل بعلم الوصول .

يكون من حق كل منهم أن يطلع في أي وقت شاء على دفاتر الشركة ورصيدها بنفسه أو بواسطة أومعاونة
أحد الخبراء الحسابيين .

ويراعى في تحديد قيمة الأرباح والخسائر النهائية للشركة استئزال أجور المستخدمين والعمال والمبالغ التى تعادل قيمة استهلاك السدد والآلات وتجديدها وقيمة الضرائب المستحقة وغيرها من المصروفات التى يتطلبها حسن سير العمل .

٩ - الأرباح والخسائر : توزع الأرباح والخسائر بين الشركاء بعد اعتماد الميزانية السنوية منهم بالنسب الآتية : فى المائة للطرف الأول و فى المائة للطرف الثانى و فى المائة للطرف الثالث ، وفى حالة وجود خصاصة فى ميزانية إحدى السنوات ترحل للسنة التالية ، وهكذا ولا توزع أرباح على الشركاء الا بعد تغطية خسارة السنوات السابقة .

١٠ - حظر منافسة الشركة : محظور على كل شريك أن ينافس الشركة بالقيام بأى عمل من الأعمال التى تقوم بها ، والا حق لباقى الشركاء طلب فصله مع عدم الإخلال بمطالبته بالتعويضات الناتجة عن تصرفه هذا ، كما أن ذلك محظور أيضا على كل منهم لمدة سنة من تاريخ قطع علاقته بالشركة .

١١ - الانسحاب والتنازل عن الحصص : لا يحق لأحد الشركاء أن ينسحب من الشركة قبل نهاية مدتها ولا أن يبيع حصته فيها أو يتنازل عنها أو عن جزء منها الا بموافقة الشركاء الآخرين كتابة .

١٢ - وفاة أحد الشركاء أو فقدان أهليته : فى حالة وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو اشهار إعساره أو إفلاسه ، لا يحق لورثته أو لمثليه أو دائنيه أن يطلبوا بأى حال من الأحوال وضع الاختلم على ممتلكات الشركة أو قسمتها ولا أن يتدخلوا فى شئون إدارتها ، وتستمر الشركة قائمة بين باقى الشركاء وورثة المتوفى منهم أو بمثليه لنهاية مدتها وتقتصر حقوق وورثة الشريك المتوفى أو بمثليه على المطالبة بنصيبه فى الأرباح التى لم يتسلمها والتى تجنيها الشركة مستقبلا ، على أنه يحق لباقى الشركاء فى هذه الحالة اعتبار الشركة مفسوخة من تلقاء نفسها أو اعتبار هذا الشريك مفصولا من الشركة وتسوية نصيبه على أساس آخر ميزانية معدته منه مع استمرار الشركة بينهم وحدهم .

١٣ - فسخ الشركة : تفسخ الشركة قبل ميعاد انتهائها فى حالة إجماع الشركاء على ذلك أو اذا تجاوزت الخسائر فى المائة من رأس المال ، ما لم يتفق على استمرارها بالرغم من ذلك .

١٤ - تصفية الشركة وقسمتها : فى حالة انتهاء عقد الشركة لى سبب من الاسباب ، يقوم الشركاء بتصفيته بالطريقة التى ينتقون عليها ، وفى حالة عزم الاتفاق تكون تصفيته بمعرفة مصف تختاره أغلبية الشركاء فإذا لم توفق الأغلبية الى اختيار مصف يعين بمعرفة المحكمة المختصة على أن يكون توزيع صافى الناتج من التصفية على الشركاء بنسبة حصصهم فى رأس المال .

١٥ - النزاع بين الشركاء : كل نزاع ينشأ بين الشركاء أو بينهم وبين ورثة اأحدهم أو بمثليه خاص بأى شرط من شروط هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

١٦ - تسجيل الشركة والاشهار عنها : على مدير الشركة أن يقوم بتسجيل هذا العقد والاشهار عنه بالطرق القانونية ، بمصروفات على عاتق الشركة .

١٧ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسخة ، بيد كل من الشركاء واحدة منها للعمل بموجبها ، وتحفظ النسخة الأصلية بمقر الشركة ، أما النسخة الباقية فتودع بمكتب المجل التجارى الموجود فى دائرته مركز الشركة .

مادة اضافية اختيارية :

مليم جنيه

مرتبسات بعض الشركاء واستجراتهم : يحتسب مرتب شهري لكل من « أ » و « ب » قدره مليم جنيه

لأول و للثاني يدفع لهما في نهاية كل شهر ، وعلاوة على ذلك يحق لكل من الشركاء ان يستجر من الشركة مبلغاً لا يتعدى شهريا ، بشرط ان يسمح ما في الصندوق بذلك ، وفي آخر كل سنة مالية تخصم استجرات كل شريك من نصيبه في الأرباح ، وإذا ظهرت خسائر تمنع الاستجرات منعاً باتاً لحين تغطية الخسائر وظهور فائض من الأرباح .

الصيغة رقم ١٩٢

ملخص عقد شركة تضامن

Extrait de l'Acte d'une Société en Nom Collectif

بموجب عقد محرر في يوم سنة تكونت جمعية تضامن فيما بين :

١ — أسماء الشركاء : أولاً : « أ » بن البالغ من العمر سنة ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم شريك متضامن ، طرف أول .
ثانياً : (ب) بن شريك متضامن ، طرف ثان .
ثالثاً : « ج » بن شريك متضامن ، طرف ثالث .

٢ — عنوان الشركة : « أ » وشركاه (تذكر أيضا السمة التجارية ان وجدت) .

٣ — غرض الشركة : غرض الشركة

٤ — مركز الشركة : مركز الشركة بشارع رقم تبع قسم أو ناحية بمركز (يذكر عنوان الفروع ان وجدت) .
مليم جنيه

٥ — رأس مال الشركة : يقسم كما هو موضح بالمعقد .

٦ — الأرباح والخسائر : توزع كما هو موضح بالمعقد

٧ — مدة الشركة سنة تبدأ من وتنتهي في قابلة للتجديد لسدد مماثلة ما لم يحصل تنبيه .

٨ — الإدارة وحق التصويت : لكل من « أ » و « ب » على انفراد ، على أنه فيما يخص بالتعهدات والمعاملات

التي تزيد عن مبلغ والتصرفات الخاصة برهن عقارات الشركة وبيعها ، فيجب لتكون نافذة في حق الشركة والفسر ان تصدر من الشركاء جميعا .

الشريك الاول المسؤول	الشريك الثاني المسؤول	الشريك الثالث المسؤول
امضاء	امضاء	امضاء

الصفحة رقم ١٩٣

نشرة عن ملخص عقد شركة تضامن

Insertion de L'extrait de l'acte d'une Société en Nom Collectif

بموجب عقد سجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية تحت رقم سنة تكونت شركة تضامن بين « أ » و « ب » و « ج » بعنوان « أ » وشركائه لتجارة ومركزها بشارع بنفالية أو مركز لادة سنة من إلى قبلية للتجديد براس مال وحق التوقيع عن الشركة لكل من « أ » و « ب » منفردا ، على أنه فيما يختص بالتمهيدات والمعاملات التي تزيد عن ملخصه والتصرفات الخاصة برهن عقارات الشركة او بيعها فيجب لتكون نافذة في حق الشركة والغير ان تصدر من الشركاء جميعا .

الفصل الثاني

شركة التوصية البسيطة

La Société en Commandite Simple

المنفعة رقم ١٩٤

عقد شركة توصية بسيطة

Acte d'une Société en Commandite Simple

انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

- اولا : « أ » بن البالغ من العمر سنة ومهنته وجنسيته
وذيانته ومقيم
..... شريك متضامن ، طرف اول .
- ثانيا : « ب » بن
..... شريك متضامن ، طرف ثان .
- ثالثا : « ج » بن
..... شريك موصى ، طرف ثالث .
- رابعا : « د » بن
..... شريك موصى ، طرف رابع .

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، واتفقوا على تكوين شركة توصية بسيطة فيما بينهم بالشروط الآتية :

١ — عنوان الشركة : « أ » وشركاه (تذكر أيضا السمة التجارية ان وجدت) .

٢ — غرض الشركة : غرض الشركة : ..

٣ — مركز الشركة : مركز الشركة بشارع رقم تبع قسم أو ناحية
مركز (وتذكر عناوين الفروع ان وجدت) .

٤ — رأس مال الشركة : دفع جميعه من الشركاء وحصة الطرف الاول فيه
والطرف الثانى والطرف الثالث والطرف الرابع ويجوز زيادة
رأس المال أو تخفيضه بإجماع الشركاء على ذلك .

ملاحظة : يجوز أن تكون حصة احد الشركاء المتضامين عملا فعلياً فقط أو عملاً مضافاً الى
نصيب نقدي في رأس المال .

٥ - المبالغ المقرضة من أحد الشركاء : تسرى فائدة سنوية قدرها في المائة على كل مبلغ يقرضه أحد الشركاء للشركة ، وتدفع له هذه الفوائد في نهاية كل سنة مالية ، على أن تحتسب ضمن المصروفات العمومية للشركة ، ولا يحق أن اقترض الشركة مطالبتها برد المبالغ المقرضة الا بوافقة باقى الشركاء او بعد اخطار من يمثل الشركة بـ شهر على الأقل ، ما لم يكن قد حدد لرد هذه المبالغ أجلا معينا .

٦ - مدة الشركة : مدة هذه الشركة سنة تبدأ من وتنتهى في قابلة للتجديد لحد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الشركاء الآخرين بطلب موسى عليه برغبته في الانفصال قبل نهاية مدة الشركة او أية مدة مجددة بـ شهر على الأقل .

٧ - الإدارة وحق التوقيع: إدارة الشركة والتوقيع عنها بوكولة الى « أ » و « ب » ، ولهما كافة السلطات لتحقيق غرض الشركة ولكل منها حق الاتفراد بشرط أن تكون الاعمال التى تصدر منها بعنوان الشركة وضمن اغراضها .

ملاحظة : لا يجوز لأحد الشركاء الموصين الاشتراك في الإدارة او التوقيع عن الشركة .

٨ - الحسابات والسنة المالية : تترك دفاتر تحاية منظمة لحسابات الشركة يرصد فيها راس المال النقدى والعينى ، كما تدون بها جميع المصروفات والإيرادات وغيرها حسب الأصول التجارية .

وتبدأ السنة المالية للشركة في أول وتنتهى في على أنه استثناء من هذه القاعدة تبدأ السنة المالية الأولى من بدء تكوين الشركة الى آخرديسمبر القادم ، وفي نهاية كل سنة مالية تجرد اصول الشركة وخصومها وحساب الأرباح والخسائر ، وتعمل ميزانية عمومية يحتج بها على الشركاء بمجرد توقيعهم عليها او بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال صورة منها بخطاب مسجل مع علم الوصول لكل منهم .

ويكون من حق كل شريك أن يطلع في أى وقت شاء على دفاتر الشركة ورصيدا بنفسه او بواسطة او معاونة أحد الخبراء الحسابيين .

ويراعى في تحديد قيمة الأرباح والخسائر النهائية استئزال أجور المستخدمين والعمال والمبالغ التى تعادل قيمة استهلاك العدد والآلات وتجديدها وقيمة الضرائب المستحقة وغيرها من المصروفات التى يتطلبها حسن سير العمل .

٩ - الأرباح والخسائر : توزع الأرباح والخسائر بين الشركاء بعد اعتماد الميزانية السنوية منهم بالنسب الآتية في المية للطرف الأول ، و في المية للطرف الثانى ، و في المية للطرف الثالث ، و في المية للطرف الرابع .

وفي حالة وجود خسارة في ميزانية إحدى السنوات ترحل للسنة التالية وهكذا ولا توزع أرباح على الشركاء الا بعد تغطية خسارة السنوات السابقة .

ملاحظة : يجوز الاتفاق على اعفاء الشريك الذى لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط الا يكون قد تقرر له أجر عن عمله .

١٠ - حظر منافسة الشركة : محظور على كل شريك أن ينافس الشركة بالتقيام بأى عمل من الأعمال التى تقوم بها والا حق لبايى الشركاء طلب فصله مع عدم الاخلال بمطالبته بالتعويضات الناتجة عن تصرفه هذا ، كما أن ذلك محظور أيضا على كل منهم لمدة سنة من تاريخ قطع علاقته بالشركة .

١١ - الانسحاب والتنازل عن الحصص : لا يحق لأحد الشركاء أن ينسحب من الشركة قبل نهاية مدتها ، ولا أن يبيع حصته فيها أو يتنازل عنها أو عن جزء منها الا بموافقة الشركاء الآخرين كتابية .

١٢ - وفاة أحد الشركاء أو فقدان أهليته : فحالة وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو اشهار اعساره أو اعلانه ، لا يحق لورثته أو ممثليه أو دائنيه أن يطلبوا بأى حال من الأحوال وضع الاختصاص على ممتلكات الشركة أو تسبيتها ولا أن يتدخلوا فى شئون ادارتها، وتسند الشركة قائمة بين باقى الشركاء وورثة المتوفى منهم أو ممثليه لنهاية مدتها ، وتقتصر حقوق وورثة الشريك المتوفى أو ممثليه على المطالبة بنصيبه فى الأرباح التى لم يتسلمها والتى تجنيهها الشركة مستقبلا .

على انه يحق لبايى الشركاء فى هذه الحالة ، اعتبار الشركة مفسوخة من لقاء نفسها ، أو اعتبار هذا الشريك مفصولا من الشركة وتسوية نصيبه على اساس آخر ميزانية معدة منه مع استمرار الشركة بينهم وحدهم .

١٣ - نسخ الشركة : تفسخ الشركة قبل ميعاد انتهائها فى حالة اجماع الشركاء على ذلك أو اذا تجاوزت الخسائر فى المائة من رأس المال ، ما لم يتفق على استمرارها رغبا عن هذا .

١٤ - تصفية الشركة وقسمتها : فى حالة انتهاء عقد الشركة لأى سبب من الاسباب ، يقوم الشركاء بتصفيتها بالطريقة التى يتفقون عليها ، وفى حالة عدم الاتفاق يكون تصفيتهما بمعرفة مصف تختاره اغلبيية الشركاء فإذا لم توقع الاغلبية الى اختيار مصف يمين بمعرفة المحكمة المختصة على أن يكون توزيع صافى الفائض من التصفية على الشركاء بنسبة حصصهم فى رأس المال .

١٥ - النزاع بين الشركاء : كل نزاع ينشأ بين الشركاء أو بينهم وبين ورثة أحدهم أو ممثليه خاص بأى شرط من شروط هذا العقد ، يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

١٦ - تسجيل الشركة والاشهار عنها : على مدير الشركة أن يقوم بتسجيل هذا العقد والاشهار عنه بالطرق القانونية بصرفات على عائق الشركة .

١٧ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسخة ، بيد كل من الشركاء واحدة منها للعمل بموجبها ، وتحفظ النسخة الأصلية بقر الشركة ، اما النسخة الباقية فتودع بكتب السجل التجارى الموجود فى دائرته مركز الشركة .

مادة اضافية اختيارية :

مرتبات بعض الشركاء واستجاراتهم : يحتسب مرتب شهري لكل من « ا » و « ب » وتدره للاول و للثاني ، يدفع لها فى نهاية كل شهر ، وعلاوة على ذلك يحق لكل من الشركاء أن يستجر من الشركة مبالغ لا تتعدى شهريا ، بشرط أن يسمح ما فى الصندوق بذلك ، وفى آخر كل سنة مالية تخصم استجارات كل شريك من نصيبه فى الأرباح ، وإذا ظهرت خسائر تمنع الاستجارات بمنعاً باتا لحين تغطية الخسائر وظهور غائض من الأرباح .

الصيغة رقم ١٩٥

ملخص عقد شركة توصية بسيطة

Extrait d'un Acte d'une Société en Commandite Simple

بموجب عقد محرر في يوم سنة تكونت شركة توصية بسيطة فيما بين :

١ - أسماء الشركاء :

- (أولا) : « أ » من البالغ من العمر سنة ، ومهنته وجنسيته
وديانته ومقيم شريك متضامن ، طرف أول .
(ثانيا) : « ب » بن شريك متضامن ، طرف ثان .
(ثالثا) : شريك موصى مذكور بالمعقد .
(رابعا) : شريك موصى مذكور بالمعقد .

٢ - عنوان الشركة : « أ » وشركائه ، (تذكرا أيضا السمة التجارية أن وجدت) .

٣ - غرض الشركة : غرض الشركة

٤ - مركز الشركة : مركز الشركة بشمارع رقم تتبع قسم و ناحية بهركز
(وينكر عنوان الفروع أن وجدت) .

٥ - رأس مال الشركة : مقسم كما هو موضح بالمعقد .

٦ - الأرباح والخسائر : توزع كما هو موضح بالمعقد .

٧ - مدة الشركة سنة تبدأ من وتنتهي في قابلة للتجديد لمدد مماثلة ما لم يحصل
تغييره .

٨ - الإدارة وحق التصويت : لكل من « أ » و « ب » على انفراد .

الشريك الثاني المسئول

الشريك الأول المسئول

أعضاء

أعضاء

الصيغة رقم ١٩٦

نشرة عن ملخص عقد شركة توصية بسيطة

Insertion de l'Extrait d'un Acte d'une Société en Commandite Simple

بموجب عقد تسجيل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية برقم سنة
تكونت شركة توصية بسيطة بين « أ » و « ب » شريكين متضامنين وشريكين موصيين مذكورين بالمعقد بعنوان
« أ » وشركائه لتجارة ومركزها بشمارع ناحية أو مركز لدة سنة من
سنة إلى مسنة قابلة للتجديد برأس مال قدره وحق التصويت عن
الشركة لكل من « أ » و « ب » على انفراد .

الفصل الثالث

تعديل شركات التضامن والتوصية البسيطة

Modification des Sociétés en Nom Collectif et des Sociétés
en Commandite Simple

الصيغة رقم ١١٧

عقد تعديل شركة تضامن أو توصية بسيطة بحد أجلها

Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en Commandite
Simple par Prorogation de sa Durée

انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

- اولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم شريك متضامن ، طرف اول .
- ثانيا : « ب » بن شريك متضامن أو موصي ، طرف ثان .
- ثالثا : « ج » بن شريك متضامن أو موصي ، طرف ثالث .
- رابعا : « د » بن شريك متضامن أو موصي ، طرف رابع .

اتفق المتعاقدون على الآتي :

المادة الأولى : بموجب عقد محرر بتاريخ ومسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة
الابتدائية الوطنية بتاريخ تحت رقم ومقيد بالسجل التجارى بتاريخ
تحت رقم كون المتعاقدون شركة تضامن (أو توصية) معنونة باسم « أ » وشركاه (تذكر أيضا
السمية التجارية أن وجدت) ومركزها كائن براس مال قدره لمدة سنة
تبدأ من إلى وبما أن أجل هذه الشركة انتهى بتاريخ فقد قبل المتعاقدون
تجديد مدتها سنة تبدأ من يوم وتنتهى في بنفس شروط العقد الأساسى دون
اثنى تعديل في أى نص من نصوصه .

المادة الثانية : على مدير الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة للنشر بما تقدم في السجلات الخاصة بذلك والاشهار
عنه بمصروفات على عاتق الشركة .

المادة الثالثة : حرر هذا العقد من نسخة ، بيد كل من الشركاء واحدة منها للعمل بموجبها ، وتحفظ
النسخة الاصلية بمقر الشركة ، أما النسخة الباقية فتودع بمكتب السجل التجارى التابع له مركز الشركة .

الصيغة رقم ١٩٨

ملخص عقد تعديل شركة تضامن أو توصية بحد أجلها
Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif
ou en Commandite Simple par Prorogation de sa Durée

بموجب عقد محرر في يوم سنة عدلت شركة التضامن أو التوصية المعنوية باسم « أ »
وشركائه (وتذكر السمة التجارية ان وجدت) ، والمسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة
الابتدائية تحت رقم سجل تجارى رقم والمحررين :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم شريك متضامن ، طرف أول .

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

(اذا كان أحد الشركاء موصياً فلا يذكر اسمه ، ويكتفى بكتابة « شريك موصى مذكور بالمعقد ») عدلت
الشركة المذكورة بتجديد مدتها سنة تبدأ من يوم وتنتهى في يوم
وينفس شروط المعقد الاساسى دون ائنى تعديل خلاف ما ذكر .

الصيغة رقم ١٩٩

نشرة عن ملخص عقد تعديل شركة تضامن أو توصية بسيطة بحد أجلها
Insertion de l'Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom
Collectif ou en Commandite Simple par Prorogation de sa Durée

بموجب عقد محرر في عدلت شركة التضامن أو التوصية « أ » وشركائه (وتذكر أيضا السمة
التجارية ان وجدت) ، المسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية تحت رقم سجل
تجارى رقم بتجديد مدتها سنة تبدأ من وتنتهى في

الصيغة رقم ٢٠٠

عقد تعديل شركة تضامن أو توصية بسيطة

بتغيير مدتها ، أو غرضها ، أو السنة المالية ، أو بزيادة رأس مالها
أو تخفيضه ، أو الحصص في رأس المال أو في الأرباح والخسائر ،
أو تعديل المرتبات والاستحقات

Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en Commandite
Simple Par Changement de sa Durée, de son Objet, de son
Exercice, Augmentation ou Réduction de son Capital, des Quote-
Parts dans le Capital ou dans les Bénéfices et Pertes,
des Rétributions ou Prélèvements

انه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

اولا : « ا » بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

ثانيا : شريك متضامن ، طرف اول .

..... شريك متضامن او موصى ، طرف ثان .

ثانيا : « ب » بن شريك متضامن او موصى ، طرف ثالث .

..... شريك متضامن او موصى ، طرف ثالث .

رابعا : « د » بن شريك متضامن او موصى ، طرف رابع .

اتفق المتعاقدون على الآتي :

المادة الاولى : تعدل المادة من عقد شركة التضامن (او التوصية) المعنوية « ا » وشركاءه (وتذكر
ايضا السمة التجارية ان وجدت) المحرر بتاريخ والمسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة
الابتدائية بتاريخ تحت رقم والمقيد بالسجل التجارى بتاريخ تحت رقم
والكائن مركزها برأس مال لمدة ونص المادة المذكورة .

(تذكر المادة المطلوب تعديلها حرفيا) .

النص الجديد

(يفكر نص المادة الجديدة حرفيا) .

المادة الثانية : تبني شروط عقد الشركة الاساسي قائمة بين المتعاقدين دون اثنى تعديل فيها عدا ما ذكر اعلاه .

المادة الثالثة : على مدير الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأشير بها تقدم في المسجلات الخاصة بذلك والشهر
عنه بمصروفات على عاتق الشركة .

المادة الرابعة : حرر هذا العقد من نسخة ، بيد كل من الشركاء واحدة منها للعمل بموجبها ، وتحفظ
النسخة الاصلية بقر الشركة ، اما النسخة الباقية فتودع بمكتب السجل التجارى التابع له مركز
الشركة .

المصفة رقم ٢٠١

ملخص تعديل شركة تضامن او توصية بسيطة
بتغيير مدتها ، او غرضها ، او السنة المالية او زيادة رأس المال
او تخفيضه ، و تعديل الحصص في رأس المال او الارباح او الخسائر
او تعديل المرتبات والاستجرات

Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en
Commandite Simple par Changement de sa Durée, de son Objet,
de son exercice, Augmentation ou Réduction de son Capital, des
Quote - Parts dans le Capital ou dans les Bénéfices et Pertes,
des Rétribution et Prélèvements

بموجب عقد محرر في يوم سنة عدلت شركة التضامن او التوصية المعنوية باسم
« ١ » وشركاه (وتذكر أيضا السمة التجارية ان وجدت) ، والمسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة
الابتدائية تحت رقم سجل تجارى رقم والمنعقدة بين :

أولاً : « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم شريك متضامن ، طرف اول .

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

(اذا كان أحد الشركاء موصياً فلا يذكر اسمه ، ويكتفى بكتابة « شريك موصى مذكور بالعقد ») .

١ - تعديل المدة : عدلت مدة الشركة المذكورة وأصبحت سنة تبدأ من وتنتهى
في مع بقاء باقى شروط عقد الشركة الاساسى دون ادنى تعديل خلاف ما ذكر .

٢ - تعديل غرضها : عدل غرض الشركة المذكورة فأصبح
مع بقاء شروط عقد الشركة الاساسى دون ادنى تعديل خلاف ما ذكر .

٣ - زيادة او تخفيض رأس المال : عدلت الشركة المذكورة بزيادة رأس مالها الى او بتخفيض
رأس مالها الى مع بقاء شروط العقد الاساسى دون تعديل خلاف ما ذكر .

٤ - تعديل الحصص في رأس المال : عدلت الشركة المذكورة بتغيير حصص الشركاء في رأس المال فأصبح
لـ « ١ » ولـ « ب » ولـ « ج » ولـ « د »
.....

٥ - تعديل الحصص في الارباح والخسائر : لا يعمل عنها ملخص ولا نشر .

٦ - تعديل الرتب والاسجرات : لا يعمل عنها ملخص ولا نشر .

٧ - تعديل السنة المالية : لا يعمل عنها ملخص ولا نشر .

الصيغة رقم ٢٠٢

نشرة عن تعديل شركة تضامن أو توصية بسيطة بتغيير مدتها ،
أو غرضها ، أو زيادة أو تخفيض رأس المال

Insertion de l'Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom
Collectif ou en Commandite Simple par Changement de sa Durée,
de son Objet, Augmentation ou Réduction de son Capital

بموجب عقد محرر في عدلت شركة التضامن (أو التوصية) المعنونة باسم « ١ » وشركائه
(ونذكر السمة التجارية إن وجدت) المسجل ماخصه بسجل الشركات بحكمة الابتدائية بتاريخ
..... تحت رقم

١ - تعديل المدة : بتعديل المدة وأصبحت سنة تبدأ من وتنتهى في

٢ - غرض الشركة : تعدلت بتغيير غرضها فأصبح
مليم جنيه

٣ - زيادة أو تخفيض رأس المال : عدلت بزيادة رأس مالها الى (أو بتخفيض رأس مالها
مليم جنيه
الى) .

الصيغة رقم ٢٠٣

عقد تعديل شركة تضامن أو توصية بسيطة بانسحاب احد الشركاء
وتخفيض رأس المال

Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en Commandite
Simple par le Retrait d'un Associé et la Réduction du Capital

..... أنه في يوم

حرر في تاريخه ، بين كل من :

أولاً « ١ » بن سن ومهنته وديانته وجنسيته
ومقيم شريك متضامن ، طرف أول .

ثانياً : «ب» بن شريك متضامن أو موصى ، طرف ثان .

ثالثاً : «ج» بن شريك متضامن أو موصى ، طرف ثالث .

رابعاً : «د» بن شريك متضامن أو موصى ، طرف رابع .

اتفق المتعاقدون على الآتى :

المادة الأولى : بموجب عقد حر بتاريخ ومسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية بتاريخ تحت رقم ومقيد بالسجل التجارى بتاريخ تحت رقم كون المتعاقدون شركة تضامن (أو توصية) معنونة باسم « أ » وشركائه ، (يذكر ايضا الاسم التجارى ان وجد) ، ومركزها كائن لمدة سنة تبدأ من الى يرأس مال قدره دفع بواقع من « أ » و من «ب» و من «ج» و من «د» .

وبما أن أحد الشركاء وهو يرغب في الانسحاب من هذه الشركة ، فقد وافق باقى الشركاء على ذلك .

المادة الثانية : يقر الشريك بأنه تسلم مبلغ عند التوقيع على هذا العقد ، وبذلك أصبح خالصاً نهائياً بجميع حقوقه عن حصته في هذه الشركة من رأس مال وأرباح وخسائر حسب كشف الميزانية الموقع عليه من جميع الشركاء والمرافق لهذا العقد ، وعليه يعطى بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية لباقى شركائه ، كما لا يحق لهؤلاء الشركاء الرجوع عليه بأى شيء كان بخصوص هذه الشركة ، على أن الشريك المنسحب يبقى مسئولاً عن نصيبه في الضرائب التى لم تدفع أو تطلب من تاريخ دخوله في الشركة حتى تاريخ انسحابه منها .

المادة الثالثة : يصبح رأس مال الشركة مبلغ يخص « أ » فيه و«ب» و«ج» ويكون نصيب كل منهم في الأرباح والخسائر بنسبة في المائة للأول و في المائة للثانى و في المائة للثالث (١) .

ملاحظة : في حالة انسحاب الشريك المتضامن المذكور اسمه كعنوان للشركة يضاف الآتى :

» يعدل عنوان الشركة من « أ » وشركائه الى «ب» وشركائه مثلاً » .

(١) ملاحظات :

- ١ - في حالة انسحاب شريك متضامن كان له حق الإدارة والتوقيع بنص في بند الإدارة والتوقيع على الآتى : تصبح إدارة الشركة والتوقيع عنها من حق منفرداً أو أو مجتمعين .
- ٢ - وفي حالة انسحاب الشريك المتضامن المذكور اسمه كعنوان للشركة يضاف الآتى :
» يعدل عنوان الشركة من « أ » الى «ب» وشركاه مثلاً » .

المادة الرابعة : تبقى باقى شروط عقد الشركة الاساسى كما هى دون ادى تعديل ويستمر العمل بها بين باقى الشركاء حتى نهاية العقد ، ويصبح الشركاء المذكورون المالكين وحدهم لجميع موجودات الشركة وما عليها من الالتزامات والديون ايا كان نوعها .

المادة الخامسة : على مدير الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأشير بما تقدم فى السجلات الخاصة بذلك والاشهار عنه بمصروفات على عاتق الشركة .

المادة السادسة : حرر هذا العقد والميزانية المرافقة من نسخة ، بيد كل من المتعاقدين واحدة للعمل بموجبها ، وتحفظ النسخة الاصلية بمقر الشركة . اما النسخة الباقية فتودع بكتب السجل التجارى التابع له مركز الشركة .

الصيغة رقم ٢٠٤

ملخص عقد تعديل شركة تضامن او توصية بسيطة

باتسحاب احد الشركاء وتخفيض رأس المال

Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en
Commandite Simple par le Retrait d'un Associé et la Réduction
du Capital

بموجب عقد محرر فى يوم سنة عدلت شركة التضامن أو التوصية المعنوية باسم « ١ » وشركائه (وتذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت) ، والمسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية تحت رقم سجل تجارى رقم والمحرر بين :

أولاً : « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم شريك متضامن ، طرف أول .

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

(اذا كان أحد الشركاء موصياً ، فلا يذكر اسمه ويكتفى بكتابة « شريك موصى بذكر بالعقد ») .

عدلت باتسحاب احد الشركاء الموصين (لا يذكر اسمه) ، او باتسحاب فلان احدالشركاء المتضامين ، واصبحت الشركة بها لها من حقوق وما عليها من الديون ، قاصرة على (يذكر اسماء الشركاء المتضامين وحدهم مع ذكر عدد الشركاء الموصين دون اسمائهم) كما اصبح رأس مالها مبلغ (١) مع بقاء شروط العقد الاساسى كما هى دون ادى تعديل خلاف ما ذكر .

(١) ملاحظات :

١ - فى حالة انسحاب شريك متضامن كان له حق الادارة والتوقيع ينص فى بند الادارة والتوقيع كالاتى:

« تصبح ادارة الشركة والتوقيع عنها من حق منفردا أو و مجتمعين » .

٢ - وفى حالة انسحاب الشريك المتضامن المذكور اسمه كعنوان للشركة يضاف الاتى :

يعدل عنوان الشركة من « ١ » الى « ب » وشركاه مثلا .

الصيغة رقم ٢٠٥

نشرة عن تعديل شركة تضامن (او توصية بسيطة) بانسحاب احد الشركاء

وتخفيض رأس المال

Insertion de l'Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom
Collectif ou en Commandite Simple par le Retrait d'un Associé
et la Réduction du Capital

بموجب عقد محرر في عدلت شركة التضامن (او التوصية) المعنونة « ١ » وشركائه (وتذكر
ايضا السمة التجارية ان وجدت) المسجل ملخصه بسجل الذركات بحكمة الابتدائية بتاريخ
..... تحت رقم سجل تجارى رقم بانسحاب احد الشركاء ، واصبحت
بما لها من الحقوق وما عليها من الديون ، قاصرة على (يذكر اسماء الشركاء المضامين وحدهم مع ذكر عدد
الشركاء الموصين دون اسمائهم) ، كما اصبح رأس مالها مبلغ (تراجع الملاحظة المدونة أسفل الصفحة
السابقة) .

الصيغة رقم ٢٠٦

عقد تعديل شركة تضامن او توصية بسيطة بانضمام شريك اليها

وزيادة رأس المال

Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en Commandite
Simple par adjonction d'un Associé et Augmentation du Capital

انه في يوم
حرر بين كل من :
اولا : « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم شريك متضامن ، طرف اول .
ثانيا : « ب » بن شريك متضامن او موصى ، طرف ثان .
ثالثا : « ج » بن شريك متضامن او موصى ، طرف ثالث .
رابعا : « د » بن شريك متضامن او موصى ، طرف رابع .
خامسا : « هـ » بن طرف خامس .

اتفق المتعاقدون على الآتى :

المادة الاولى : بموجب عقد تحرر بتاريخ وسجل ملخصه بسجل الشركات بحكمة الابتدائية بتاريخ تحت رقم والمقيّد بالسجل التجارى بتاريخ تحت رقم كون المتعاقدون الاربعة الاول شركة تضامن (او توصية) باسم « أ » وشركائه (تذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت) ، ومركزها كائن لمدة سنة تبدأ من الى براس مال قدره دفع يواتع من « أ » و من « ب » و من « ج » و من « د » .

وبما ان « هـ » الطرف الخامس يرغب في الدخول كشريك متضامن (وموصى) في هذه الشركة ، فقد وافق باقى المتعاقدين على ذلك .

المادة الثانية : يقر « هـ » بأنه اطلع على عقد الشركة الاساسى وتسلم صورة منه ، كما اطلع على حسابات الشركة وميزانياتها السابقة اطلاعاً تاماً نائياً للجهالة ، وأنه قبل دخوله شريكا على هذا الوضع .

المادة الثالثة : دفع اليوم « هـ » الطرف الخامس للشركة مبلغ يعترف المتعاقدون الاربعة الاول بتسلم الشركة له ويعتبر توقيعهم على هذا العقد مخالصة تامة ونهائية به .

المادة الرابعة : يصبح راس مال الشركة مبلغ يخص « أ » فيه و « ب » و « ج » و « د » و « هـ » ويكون نصيب كل منهم في الارباح والخسائر بنسبة للاول و للثاني و للثالث و للرابع و للخامس .

المادة الخامسة : يكون لـ « هـ » الحق في الارباح التى تجنيها الشركة ابتداء من اليوم كما عليه تحمل خسائرها من نفس التاريخ ، دون ان يكون له دخل في الارباح أو الخسائر أو الضرائب عن المدة السابقة .

ملاحظة : اذا كان شريكا موصيا ، يضاف الآتى :

« ولا يحق له التدخل في ادارة الشركة اذ يقتصر حقه كشريك موصى على الاطلاع على دفاتر الشركة ورصيد حسابها في اى وقت شاء ذلك » .

واذا كان شريكا متضامناً ، يضاف الآتى :

« ويكون له ما لباقى الشركاء المتضامنين من الحقوق والالتزامات في الشركة » .

واذا اشترط اشتراكه في الادارة يضاف :

« وكذا حق الاشتراك الفعلى في ادارتها والتوقيع عنها » .

واذا كان قد تقرر له مرتب شهري يضاف :

« وقد تقرر له مرتب شهري عن ادارته وقدره يدفع في آخر كل شهر علاوة على حصه في الارباح » .

المادة السادسة : تبقى باقى شروط العقد الاساسى كما هى دون اذى تعديل ، ويستمر العمل بها بين المتعاقدين حتى نهاية العقد .

المادة السابعة : على مدير الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأشير بما تقدم في السجلات الخاصة بذلك ،
والاشهار عنه بمصروفات على عاتق الشركة .

المادة الثامنة: تحرر هذا العقد من نسخة بيد كل من المتعاقدين واحدة منها للعمل بهوجبهما ، وتحفظ
النسخة الاصلية بمقر الشركة ، اما النسخة الباقية فتودع بكتب السجل التجاري التابع له مركز الشركة .

الصفحة رقم ٢٠٧

ملخص تعديل شركة تضامن او توصية بسيطة

باتضمام شريك اليها وزيادة رأس المال

Eztrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en
Commandite Simple par Adjonction d'un Associé
et Augmentation du Capital

بموجب عقد محرر في يوم سنة تعدلت شركة التضامن او التوصية ، المعنونة باسم «ا»
وشركائه (وتذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت) ، والسجل ملخصه بسجل الشركات بحكمة
الابتدائية تحت رقم سجل تجارى رقم والمنعقدة بين :

اولا : « ا » من سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

ثانيا :

ثالثا :

رابعا :

خامسا : فلان (الشريك المنضم)

(اذا كان احد الشركاء موصيا فلا يذكر اسمه ، ويكتفى بكتابة « شريك موصى مذكور بالعقد ») .

مليم جنيه

عدلت باتضمام فلان الى الشركة ببلغ كـشـريـك مـتـضـامـن (واذا كان موصيا لا يذكر اسمه ويكتفى

مليم جنيه

بذكر شريك خامس موصى) فاصبح رأس مال الشركة مع بقاء شروط العقد الاساسى كما هي دون
ادنى تعديل خلاف ما ذكر .

الصيغة رقم ٢٠٨

نشرة عن ملخص عقد تعديل شركة تضامن او توصية بسيطة

بإتضمام شريك اليها وزيادة رأس المال

Insertion de l'Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom
Collectif ou en Commandite Simple par Adjonction d'un Associé
et Augmentation du Capital

بموجب عقد محدد في يوم سنة عدلت شركة التضامن (او التوصية) المعنونة باسم «أ»
وشركائه (وتذكر أيضا السمة التجارية ان وجدت) ، والمسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة
الابتدائية تحت رقم سجل تجاري رقم بإتضمام فلان الى الشركة بمبلغ كشريك
متضامن (وإذا كان موصيا لا يذكر اسمه ويكتفى بذكر شريك خالص موصى) ، كما أصبح رأس مال الشركة
مليم جنيه
.....

الصيغة رقم ٢٠٩

عقد تعديل شركة تضامن او توصية بسيطة بتنازل شريك عن حصته لغيره

Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en Commandite
Simple par Cession de la Quote-Part d'un Associé à un Tiers

انه في يوم
حرر هذا العقد ، بين كل من :
اولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وقيادته
ومقيم وشريك متضامن ، طرف اول .
ثانيا : « ب » بن وشريك متضامن او موصى ، طرف ثان .
ثالثا : « ج » بن وشريك متضامن او موصى ، طرف ثالث .
رابعا : « د » بن طرف رابع .

اتفق المتعاقدون على الآتي :

المادة الاولى : بموجب عقد تحرر بتاريخ وبسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية
بتاريخ تحت رقم والمقيد بالسجل التجاري بتاريخ تحت رقم
كون المتعاقدون الثلاثة الاول شركة تضامن (او توصية) معنونة باسم «أ» وشركائه (تذكر أيضا السمة
التجارية ان وجدت) ، ومركزها كائن لمدة سنة تبدأ من الى
برأس مال قدره دفع بوائج من « أ » و من « ب » و من « ج »

وبما أن «د» الطرف الرابع يرغب في الحلول محل أحد الشركاء في هذه الشركة ، فقد وافق المذكور ، كما وافق الشريكان الآخران على ذلك .

المادة الثانية : يقر «د» بأنه اطلع على عقد الشركة الاساسي وتسلم صورة منه ، كما اطلع على حسابات الشركة وميزانيتها السابقة اطلاقاً تاماً نائياً للجهالة ، وأنه قبل دخوله شريكاً على هذا الوضع .

المادة الثالثة : تم وقبل هذا النازل من الشريك المتنازل الى «د» بنين اجمالي وجزافي قدره دفع له نقداً وعداً عند التوقيع على هذا العقد ، ويعترف «د» بتسلمه ، كما يعطى بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية به (او دفع له بالكيفية الآتية) .

المادة الرابعة : يحل «د» محل الشريك المتنازل في نصيبه في رأس المال بالتقدر الذي آل اليه ، وفي جميع حقوقه والتزاماته في الشركة ، ويسرى منعول هذا الحلول على الماضي من تاريخ دخول الشريك المتنازل في الشركة فيها عدا ما تم المحاسبة عليه من الارباح والخسائر والضرائب .

المادة الخامسة : تبقى شروط العقد الاساسي كما هي دون ادنى تعديل ويستمر العمل بها بين المتعاقدين حتى نهاية العقد (١) .

المادة السادسة : يكون الشريك المتنازل مسئولاً بالتضامن مع «د» عن جميع التزامات الشركة السابقة على هذا النازل .

المادة السابعة : قد وافق و الشريكان الباقيان على هذا النازل والحلول دون ادنى ضمان منهما او مسئولية عليهما .

المادة الثامنة : على مدير الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأشير بها تقدم في السجلات الخاصة بذلك . والاشهار عنه بمصاريف على عاتق «د» .

المادة التاسعة : تحرر هذا العقد من نسخة ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها للعمل بموجبها ، وتحفظ النسخة الاصلية بمقر الشركة ، أما النسخة الباقية فتودع بمكتب السجل التجاري التابع له مركز الشركة .

(١) ملاحظات :

- ١ - في حالة حصول التنازل من شريك متضامن كان له حق الادارة والتوقيع ، ينس على الآتي :
« تصبح ادارة الشركة والتوقيع عنها من حق منفرداً او و مجتمعين » .
- ٢ - وفي حالة انسحاب الشريك المتضامن المذكور اسمه كعنوان للشركة يضاف الآتي :
« يعدل عنوان الشركة من « ١ » وشركاه الى «ب» وشركاه مثلاً » .

الصيغة رقم ٢١٠

ملخص تعديل عقد شركة تضامن أو توصية بسيطة بتنازل شريك
عن حصته لغيره

Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Nom Collectif ou en
Commandite Simple: par Cession de la Quote-Part
d'un Associé à un Tiers

بموجب عقد محرر في يوم سنة تعدلت شركة التضامن أو التوصية المعنوية باسم « ! »
وشركائه (وتفكر أيضا السمة التجارية إن وجدت) ، والمسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة
الإبندائية تحت رقم سجل تجارى رقم والمتعددة بين :

أولاً : (١) بن من ومهنته وجنسيته
وبيانته ومقيم شريك متضامن : طرف أول .
ثانياً :
ثالثاً :
رابعاً :

(إذا كان أحد الشركاء موصياً فلا يذكر اسمه ؛ ويكتفى بكتابة (شريك موصى مذكور بالعقد) ، عدلت
الشركة المذكورة بإحلال فلان محل أحد الشركاء ، مع بقاء شروط العقد الاساسى كما هى دون
ادنى تعديل خلاف ما ذكر . (تراجع الملاحظات المدونة بالسفل الصيغة السابقة) .

الصيغة رقم ٢١١

عقد تعديل شركة توصية بسيطة

بتغيير صفة أحد الشركاء الموصين الى شريك متضامن (١)

Acte Modificatif d'une Société en Commandite Simple par
Changement de la Qualité d'un des Associés Commanditaires
en Associé en Nom

انه في يوم
حرر هذا العقد ، بين كل من :

(١) ملاحظة أولى : إذا كان قصد اتفاق على اشراكه في الإدارة والتوقيع يضاف الآتى: كما يكون له حق الاشتراك
الفعلى في الإدارة والتوقيع عن الشركة .

(٢) ملاحظة ثانية : إذا كان قد تقرر له مرتب شهري يضاف الآتى : وقد تقرر له عن ادارته مرتب شهري قدره
..... يدفع له في آخر كل شهر علاوة على حصته في الارباح .

اولا : (ا) بن	من	ومهنه	وجنسيته	وحياته
مقيم	طرف اول			
ثانيا : «ب»	بن			
	طرف ثان			
ثالثا : «ج»	بن			
	طرف ثالث			
رابعا : «د»	بن			
	طرف رابع			

اتفق المتعاقدون على الآتي :

المادة الاولى : بموجب عقد تحرر بتاريخ ومسجل ملخصه بسجل الشركات بحكمة الإندائية الوطنية بتاريخ تحت رقم ومقيد بالسجل التجاري بتاريخ تحت رقم كون المتعاقدون شركة توصية باسم « أ » وشركائه (وتذكر أيضا السمة التجارية إلى وجدت) ، ومركزها كائن لمدة سنة تبدأ من يوم وتنتهى في برأس مال قدره دفع بواقع من « أ » و من «ب» و من «ج» و من «د» باعتبار « أ » و «ب» شريكين متضامنين و «ج» و «د» شريكين موصيين .

المادة الثانية : ابتداء من اليوم يكون لـ ما لبقى الشركاء المتضامنين من الحقوق والالتزامات في الشركة .

المادة الثالثة : تبقى شروط الشركة كما هي دون أدنى تعديل .

المادة الرابعة : على مدير الشركة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بما تقدم في السجلات الخاصة بذلك والإشهار عنه بمصاريف على عاتق الشركة .

المادة الخامسة : تحرر هذا العقد من نسخة ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها للعمل بموجبها، وتحفظ النسخة الأصلية بمقر الشركة ، أما النسخة الباقية فتودع بمكتب السجل التجاري التابع له مركز الشركة .

الصيغة رقم ٢١٢

ملخص عقد تعديل شركة توصية بسيطة

بتغيير صفة أحد الشركاء الموصين الى شريك متضامن (١)

Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société en Commandite Simple
par Changement de la Qualité d'un Associé Commanditaire
en Associé en NoM

بموجب عقد محرر في يوم سنة تعدلت شركة التضامن او التوصية المعنونة باسم « ا »
وشركائه (وتذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت) ، والمسجل بملخصه بسجل الشركات بمحكمة
الابتدائية تحت رقم سجل تجارى رقم والمحرة بين :

اولا : « ا » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم شريك متضامن ، طرف اول .
ثانيا : « ب » بن
ثالثا : « ج » بن
رابعا : « د » بن

(اذا كان أحد الشركاء موصياً فلا يذكر اسمه ويكتفى بكتابة شريك موصى المذكور بالعقد) عدلت الشركة
المذكورة بتغيير صفة فلان أحد الشركاء من شريك موصى الى شريك متضامن بقيمة حصته في رأس المال ، مع بقاء
شروط العقد الاساسى دون أدنى تعديل خلاف ما ذكر .

الصيغة رقم ٢١٢

نشرة عن ملخص عقد تعديل شركة توصية بسيطة

بتغيير صفة أحد الشركاء الموصين الى شريك متضامن

Insertion de l'Extrait d'un Acte Modificatif d'une Société
en Commandite Simple par Changement de la Qualité d'un des
Associés Commanditaires en Associé en NoM

بموجب عقد تحرر في تعدلت شركة التوصية « ا » وشركائه (وتذكر ايضا السمة التجارية
ان وجدت) ، المسجل بملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية تحت رقم سجل تجارى
رقم بتغيير صفة فلان أحد الشركاء من شريك موصى الى شريك متضامن .

(١) ملاحظة : في حالة تغيير صفة الشريك المعنونة باسمه الشركة ، يضاف الاى : واصبح عنوان الشركة
..... وشركائه وتذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت .

الفصل الرابع

فسخ شركات التضامن والتوصية

Dissolution des Sociétés en Nom Collectif et des Sociétés
en Commandite Simple

الصيغة رقم ٢١٤

عقد فسخ شركة تضامن أو توصية قبل تصفيتها

Acte de Dissolution d'une Société en Nom Collectif ou en
Commandite Simple avant sa Liquidation

انه في يوم

حضر هذا العقد ، بين كل من :

اولا : « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
« ب » بن
ثانيا : « ب » بن
« ج » بن
ثالثا : « ج » بن
« د » بن
رابعا : « د » بن
طرف اول
طرف ثان
طرف ثالث
طرف رابع

الجميع بصفتهم اصحاب شركة التضامن (او التوصية) المعروفة بعنوان « ١ » وشركائه (تذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت) ، المكونة بموجب عقد محرر بتاريخ ومسجل ملخصه بسجل الشركات بحكمة
الابتدائية بتاريخ تحت رقم والكل من مركزها بـ برأس مال قدره
لمدة سنة تبدأ من الى

وقد اتفقوا على حل هذه الشركة بالشروط الآتية :

المادة الاولى : قد فسخت الشركة المذكورة ابتداء من لانتهاؤها لجلها (او قبل حلول اجلها) .

المادة الثانية : تصفى الشركة بمعرفة كما هو متفق عليه بالمادة من عقد تكوين الشركة
(او عين المتعاقدون فلانا كمصف للشركة)

المادة الثالثة : على المصفي اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لانتهاء التصفية في اقرب وقت ممكن (بحيث تنتهى جميع
اعمال التصفية في ظرف على الاكثر) ، وقد خوله المتعاقدون في تسلم جميع الحقوق التي للشركة

لدى الغير ، واعطاء المخلصات اللازمة ، وسدّد ما على الشركة من الديون والالتزامات والصلح والتخلص وبيع موجوداتها من عقارات ومنقولات بالطرق التي يراها ، وله رفع جميع الدعاوى اللازمة لذلك وتوكيل غيره ، وعلى العموم له عمل كل ما يراه واجبا لانهاء هذه التصفية والحصول على احسن نتائج ممكنة ، ويقر المتعاقدون من الآن بأنهم موافقون على كل ما يجريه المصفي او من يوكله بشأن ذلك .

المادة الرابعة : يقوم المصفي بجميع اعمال التصفية بلا مقابل (او تد حدد المتعاقدون مبلغ او نسبة في المائة من صافي التحصيل كاتعاب له عن جميع اعمال التصفية ، ويحق له خصمها من المبالغ المتحصلة) .

المادة الخامسة : على المصفي توزيع صافي المبالغ التي تنتج من التصفية على المتعاقدين بالنسب المتفق عليها بعقد تكوين الشركة .

المادة السادسة : بمجرد انتهاء اعمال التصفية وتوزيع الناتج منها على الشركاء لا يحق لكل منهم مطالبة الآخرين بأى شيء بسبب هذه الشركة ، كما تخلى مسؤولية المصفي عن اعمال التصفية .

المادة السابعة : تسلم بعد التصفية جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها الهامة لفنان بحافظة ، لحفظها بحالتها التي تسلم له بها ، مع التزامه بتقديم ما يلزم منها كلما دعت الحالة لذلك ، وتبقى مسؤوليته قائمة عنها مدة سنة من اليوم .

المادة الثامنة : اذا ظهرت بعد اتمام تصفية هذه الشركة ديون مستحقة لمصلحة الضرائب او غيرها لم يطالب بها حتى الآن ، تحل كل من المتعاقدين نصيبه فيها بنسبة تعادل حصته في رأس مال الشركة النحلة ، واذا امتنع احدهم عن سداد نصيبه فيها واضطر الآخرون او احدهم لدفعه عنه ، لزمته الفوائد بواقع في المائة سنويا من تاريخ الدفع لتعام السداد لصالح من تولى الدفع ، واذا اعسر احدهم وزع نصيبه في الديون على الباقيين بنفس النسب .

ملاحظة: في حالة وجود شركاء موصين يضاف الآتي :

(على الا يلزم كل من الشركاء الموصين بأكثر مما يصيبه من تصفية الشركة) .

المادة التاسعة : تد وكل المتعاقدون المعين مصفيا في اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأشير بما تقدم بالسجلات الخاصة بذلك ، والاشهار عن نسخ الشركة بصاريه واتعاب على عاتق التصفية .

المادة العاشرة : تحرر هذا المتمد من نسخة بيد كل من الشركاء والمصفي (اذا كل من غير الشركاء) واحدة منها للعمل بموجبها عند اللزوم ، وتحفظ النسخة الاصلية ضمن محفوظات الشركة ، أما النسخة الباقية فتودع بمكتب المسجل التجاري التابع له مركز الشركة .

الصيغة رقم ٢١٥

ملخص عقد نسخ شركة تضامن أو توصية بسيطة قبل تصفيته
Extrait d'un Acte de Dissolution d'une Société en Nom Collectif
ou en Commandite Simple avant sa Liquidation

بموجب عقد محرر في يوم سنة نسخت شركة التضامن أو التوصية المعنونة باسم « ١ »
وشركائه (وتذكر أيضا السمة التجارية ان وجدت) ، والمسجل ملخصها بسجل الشركات بحكمة
الابتدائية بتاريخ تحت رقم سجل تجارى رقم والتي كانت بمنعقدة بين :
اولا : « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانيا : « ب »
ثالثا :
رابعا :

(اذا كان أحد الشركاء موصيا ، فلا يذكر اسمه ويكتفى بكتابة « شريك موصى مذكور بالمعقد » نسخت
الشركة المذكورة ابتداء من لانتهاء اجلها (او قبل انتهاء مدتها) ، وقد عين مصفيا لها ، مع
تحويله اجراء التصفية طبقا للشروط المذكورة بالمعقد الفسخ ويستحسن ذكر السلطات المعطاة للمصفي
بالمختصار) .

الصيغة رقم ٢١٦

نشرة عن ملخص عقد نسخ شركة تضامن أو توصية بسيطة
قبل تصفيته

Insertion de l'Extrait d'un Acte De Dissolution d'une Société en
Nom Collectif ou en Commandite Simple Avant sa Liquidation

بموجب عقد محرر في نسخت شركة التضامن (أو التوصية) المعنونة « ١ » وشركائه (وتذكر
السمة التجارية ان وجدت) المسجل ملخصها بسجل الشركات بحكمة الابتدائية بتاريخ
تحت رقم سجل تجارى رقم ابتداء من لانتهاء اجلها (او قبل انتهاء مدتها) وقد
عين مصفيا لها مع تحويله اجراء التصفية طبقا للشروط المذكورة بالمعقد الفسخ .

الصيغة رقم ٢١٧

عقد نسخ شركة تضامن أو توصية بسيطة
بعد تصفيتها

Acte de Dissolution d'une Société en Nom Collectif ou en
Commandite Simple après sa Liquidation

..... انه في يوم

حرر هذا العقد ، بين كل من :

أولا : « أ » بن من ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

ثانيا : « ب » بن
..... طرف ثان .

ثالثا : « ج » بن
..... طرف ثالث .

رابعا : « د » بن
..... طرف رابع .

الجميع بصفتهم أصحاب شركة التضامن (أو التوصية) المعروفة بعنوان « أ » وشركائه (تذكر أيضا المسماة التجارية أن وجدت) ، المكونة بموجب عقد محرر بتاريخ ومسجل بملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية بتاريخ تحت رقم والكائن مركزها بـ برأس مال قدره
لدة سنة تبدأ من الى

وقد اتفقوا على حل هذه الشركة بالشروط الآتية :

المادة الأولى : قد نسخت الشركة المذكورة ابتداء من لانتهاء أجلها (أو قبل حلول أجلها) ويقر ويعترف الشركاء بأنهم اتوا تصفيتا تصفية نهائية وتسلم كل منهم نصيبه في صافي ما نتج من التصفية حسب ما هو ثابت من الميزانية الختامية المرافقة والموقع عليها منهم جميعا والمعرف بصحة ما ورد بها بعد أن حررت بحضور الجميع وإطلاعهم إطلاعا تاما على حسابات الشركة وموجوداتها وزمائماتها وديونها ونتيجة التصفية والمستندات المؤيدة لكل ذلك .

المادة الثانية : كنتيجة لهذه التصفية يعطى بموجب هذا كل من الشركاء بخالصة تامة ونهائية للأخريين ولا يحق لمطالبتهم أو الرجوع عليهم بأي شيء كان بخصوص هذه الشركة .

المادة الثالثة : قد سلمت جميع دفاتر وسجلات الشركة ومستنداتها الهامة لـ بحافظة يبيد كل من المتعاقدين صورة منها ، وذلك لحفظها بحالتها التي تسلمها بها مع التزامه بتقديم ما يلزم منها كلما دعت الحاجة لذلك . وتبقى مسؤوليته قائمة عنها مدة سنة من اليوم .

المادة الرابعة : إذا ظهرت بعد نسخ هذه الشركة ديون مستحقة لمصلحة الضرائب أو غيرها لم يطالب بها حتى الآن تحيل كل من المتعاقدين نصيبه فيها بنسبة تصالصل حصته في رأس مال الشركة المنحلة ، وإذا امتنع أحدهم عن سداد نصيبه فيها وأضرط الآخرين أو أحدهم لدفعه عنه لزمته الفوائد بواقع في المائة سنويا من تاريخ الدفع لتصل السداد لصالح من تولى الدفع ، وإذا أعسر أحدهم وزع نصيبه في الديون على الباقيين بنفس النسب .

ملاحظة: في حالة وجود شركاء موصين بضاف الآتي :
(على ألا يلتزم كل من الشركاء الموصين بأكثر مما حصله من تصفية الشركة) .

المادة الخامسة : تد وكل المتعاقدون أحدهم (أو السيد الاستاذ المحامي) في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأثير بما تقدم بالسجلات الخاصة بذلك والنشر عنه وقد دفع له مبلغ نظير المصروفات والانتعاب ضمن مصروفات الشركة كما هو مذكور بالميزانية الختامية .

المادة السادسة: تحرر هذا العقد من نسخة بيد كل من المتعاقدين واحدة منها للعمل بموجبها ، وتحفظ النسخة الأصلية بمقر الشركة ، أما النسخة الباقية فتودع بكتب السجل التجاري التابع له مركز الشركة .

الصيغة رقم ٢١٨

ملخص عقد نسخ شركة تضامن أو توصية بسيطة
بعد تصفيتها

Extrait d'un Acte de Dissolution d'une Société en Nom Collectif
ou en Commandite Simple avant sa Liquidation.

بموجب عقد محرر في يوم سنة فسخت شركة التضامن (أو التوصية) المعنونة باسم «...» وشركائه (وتذكر أيضا السمة التجارية ان وجدت) ، والمسجل ملخصه بسجل الشركات بحكمة الابتدائية تحت رقم سجل تجارى رقم والتي كانت منعقدة بين :

أولاً : « ١ » بن من ومهنته وجنسيته وميقاته ومقيم

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

(إذا كان أحد الشركاء موصيا فلا يذكر اسمه ويكتفى بكتابة شريك موصى مذكور بالمعتمد) .

فسخت الشركة المذكورة ابتداء من لانتهاء أجلها (أو قبل انتهاء مدتها) ، وقد تم تصفيتها وتسلم كل شريك حصته فيها وتخلص مع باقى الشركاء .

الصيغة رقم ٢١٩

نشرة عن ملخص عقد شركة تضامن او توصية بعد تصفيتها

Insertion de l'Extrait d'un Acte de Dissolution d'une Société en Nom
Collectif ou en Commandite Simple après sa Liquidation

بموجب عقد محرر في تاريخ فسخت شركة التضامن (او التوصية) المعنونة « أ » وشركائه
(تذكر أيضا السمة التجارية ان وجدت) ، والكائن مركزها بـ والتي كانت قائمة بين « أ » و « ب »
و « ج » و « د » (لا تذكر أسماء الشركاء الموصين ويكتفى بذكر عددهم) بموجب العقد المسجل ملخصه بسجل
الشركات بمحكمة الابتدائية بتاريخ تحت رقم سجل تجاري رقم وقد
تم تصفيتها وتسلم كل شريك حصته فيها وتخالص مع باقي الشركاء .

الفصل الخامس

اندماج الشركات

Fusion des Sociétés

الصيغة رقم ٢٢٠

عقد اندماج شركتين (١)

Acte de Fusion de Deux Sociétés

..... انه في يوم

حرر هذا العقد ، بين كل من :

أولا : « أ » بن ومنهته وجنسيته وديانته

ومقيم بصفته مديرا لشركة التضامن (او التوصية)

(١) ملاحظات :

- ١ - يجوز اندماج شركتين أو أكثر متضامنة أو توصية أو بعضها متضامن والباقي توصي .
 - ٢ - في حالة اندماج شركتين أو أكثر من نوات الأسهم يجب الحصول على موافقة الجمعية العمومية لكل منها .
 - ٣ - يتم الاندماج إما بطريقة نسخ الشركات المندمجة وعمل عقد جديد تنبع فيه الأحكام العامة لانشاء الشركات وإما بنسخ الشركات المندمجة وإبقاء عقد الشركة الدامجة كما هو مع تعديل قيمة رأس المال وإضافة الشركاء الجدد وحصص كل منهم في رأس المال والأرباح وفائدة الطريقة الأخيرة هو توفير الرسوم والأجراءات .
- على أنه إذا كثرت التعديلات المطلوب ادخالها في عقد الشركة الدامجة وجب نسخ جميع الشركات المندمجة وتحريير عقد جديد تنبع فيه الأحكام العامة لانشاء الشركات .

(يفكر عنوانها وسجلها التجارية) ، والمفوض من جميع الشركاء في الشركة المذكورة بإبرام هذا العقد بموجبيه
توكيل (يذكر تاريخ التوكيل ورقم التوكيل وما اذا كان موثقاً او مصدقاً على توقيعات الموكلين)
..... طرف اول .

ثانياً : « ب » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم بصفته مديراً لشركة التضامن (او التوصية) . (يذكر
عنوانها واسمها التجارى) والمفوض من جميع الشركاء في الشركة المذكورة بإبرام هذا العقد بموجب توكيل (يذكر
تاريخ ورقم التوكيل وما اذا كان موثقاً او مصدقاً على توقيعات الموكلين)
..... طرف ثان .

اتفق المتعاقدان على الآتى :

المادة الاولى : بموجب هذا اندمجت شركة التضامن (او التوصية) المعنونة باسم (تذكر ايضا السبة
التجارية ان وجدت) الكائن مركزها بـ والمكونة بموجب عقد تحرر بتاريخ ومسجل
بملخصه بسجل الشركات بحكمة الابتدائية بتاريخ تحت رقم والمقيدة
بالسجل التجارى بتاريخ تحت رقم لمدة سنة تبدأ من الى
مليم جنيه
براس مال قدره دفع بواقع من الشريك الاول و من الشريك الثانى
و من الشريك الثالث . اندمجت الشركة المذكورة في شركة التضامن (او التوصية
المعنونة باسم (تذكر ايضا السبة التجارية ان وجدت) ، الكائن مركزها بـ
والمكونة بموجب عقد محرر بتاريخ ومسجل بملخصه بسجل الشركات بحكمة الابتدائية
بتاريخ تحت رقم والمقيدة بالسجل التجارى بتاريخ تحت رقم
لمدة سنة تبدأ من الى براس مال قدره دفع بواقع
من الشريك الاول و من الشريك الثانى و من الشريك الثالث . الخ .

المادة الثانية : يقر كل من المتعاقدين بصفته انه اطلع اطلاعاً تلياً على عقد تأسيس الشركة التى يمثلها الآخر
وعلى دفاترها وميزانياتها ورصيدها ومالها من حقوق وما عليها من ديون وانه عاين موجوداتها من عقار
ومنقول بمعاونة خبراء مختصين وانه وجدها مطابقة تلياً لكشف الجرد المقدم له من الشركة الاخرى
كما يقر مدير كل شركة ان كشف الجرد المقدم من الشركة التى يمثلها هو صورة طبق الاصل للحقيقة حالتها .

مليم جنيه
المادة الثالثة : قومت الشركتان على اساس البيانات الواردة بكشفى الجرد المرفقين ببلغ للشركة
مليم جنيه
المندجة وبلغ للشركة الدالجة .

المادة الرابعة : كنتيجة لهذا الاندماج قد فسخت الشركة المندمجة ، وعلى مديرها اتخاذ الاجراءات اللازمة
للتاثير بالفسخ في السجلات الخاصة بذلك والاشهار عنه .

المادة الخامسة : تبقى الشركة الدابجة قائمة بنصيب نصوصها واشتراطاتها دون ائفى تعديل سوى انضمام الشركاء اصحاب الشركة المنذجة الى اصحاب الشركة المذكورة وقد اصبح راس مال الشركة يخص فلانا فيه و ويكون جميع الشركاء متضامنين (او يكون الـ متضامنين والباقيون موصين) على ان توزع الارباح بين الشركاء بالنسب الآتية :

المادة السادسة : على مدير الشركة الدابجة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأثير بما تقدم في السجلات الخاصة بذلك والنشر عنه بصرفوفات على علق الشركة .

المادة السابعة : حرر هذا العقد من اربعة نسخ ، بيد كل من المتعاقدين واحدة منها للعمل بموجبها ، وتحفظ النسخة الاصلية بمحفوظات الشركة. اما النسخة الباقية فغودع بكتب السجل التجارى التابع له مركز الشركة .

الصيغة رقم ٢٢١

ملخص عقد اندماج شركتين

Extrait d'un Acte de Fusion de Deux Sociétés

بموجب عقد محرر في يوم سنة اندمجت شركة التضامن (او التوصية) المعنونة باسم وشركائه (تذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت) ، الكائن مركزها بـ والمكونة بموجب عقد تحرر بتاريخ ومسجل بملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية بتاريخ تحت رقم والمقيدة بالسجل التجارى بتاريخ تحت رقم لمدة سنة تبدأ من الى برأس مال قدره بين :

تذكر اسماء الشركاء المتضامنين فقط وعدد الشركاء الموصين .

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

اندمجت الشركة المذكورة في شركة التضامن (او التوصية) المعنونة باسم (تذكر ايضا السمة التجارية ان وجدت) ، الكائن مركزها بـ والمكونة بموجب عقد محرر بتاريخ ومسجل بملخصه بسجل الشركات بمحكمة الابتدائية بتاريخ تحت رقم والمقيدة بالسجل التجارى بتاريخ تحت رقم لمدة سنة تبدأ من الى برأس مال قدره بين :

تذكر أسماء الشركاء المتضامنين فقط وعدد الشركاء الموصيين .

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

وعليه قد نسخت الشركة المندمجة وتبقى الشركة الدابجة قائمة بجميع نصوصها واشتراطاتها دون ادنى تعديل سوى انضمام الشركاء اصحاب الشركة المنفصلة الى اصحاب الشركة المذكورة وقد اصبح رأس مال الشركة يبلغ يخص فيه و الخ .

ويكون جميع الشركاء متضامنين (او يكون الـ متضامنين والباقيون موصيين) « مع ملاحظة عدم ذكر أسماء الشركاء الموصيين عند بيان نصيب كل منهم في رأس المال » ، على أن توزع الارباح والخسائر بينهم كما هو موضح بعقد الاندماج .

الصيغة رقم ٢٢١

نشرة عن ملخص عقد اندماج شركتين

Extrait d'un Acte de Fusion de Deux Sociétés

بموجب عقد محرر في يوم سنة اندمجت شركة التضامن (او التوصية) المعنونة باسم وشركائه (تذكر السمة التجارية ان وجدت) الكائن مركزها ب والمكونة من « تذكر أسماء الشركاء المتضامنين وعدد الشركاء الموصيين » وعليه قد نسخت الشركة الاولى المندمجة وتبقى الشركة الثانية الدابجة قائمة بجميع نصوصها واشتراطاتها دون ادنى تعديل سوى انضمام الشركاء اصحاب الشركة المندمجة الى اصحاب الشركة المذكورة واصبح رأس مالها

الفصل السادس

شركة المحاصة

La Société en Participation

الصيغة رقم ٢٢٢

مقد شركة محاصة — لعملية واحدة —

Akte de Société en Participation pour une Seule Opération

..... انه في يوم

حرر هذا العقد ، بين كل من :

اولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .

ثانيا : « ب » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
..... طرف ثان .

قد اتفق المتعاقدان على تكوين شركة محاصة فيها بينهما بالشروط الآتية :

١ — تحديد العملية : يقر الطرف الاول انه تعاقد مع شركة الكائن مركزها بـ
على استيراد الف متر حرير حسب العينة الموجودة تحت يده والتي اطلع عليها الطرف الثاني بسعر اجمالي
قدره جنيتها مصريا عن الصنفه جبيهما بخلاف مصروفات الشحن والتأمين والجمرك تسليم ميناء
الاسكندرية وستصل هذه البضاعة حوالى وقد اشترط دفع ثمنها بالكيفية الآتية :
..... دفع فعلا من الطرف الاول للشركة وقت التعاقد بتاريخ
..... باقى الثمن فتح به اعتماد عن طريق بنك بالقاهرة .

٢ — طريقة دفع الثمن : قيل « ب » ان يدفع لـ « أ » نصف ثمن البضاعة الموضحة بالمسادة السابقة
وقد دفع له فعلا وقت التوقيع على هذا العقد مبلغ عبارة عن نصف جميع المبالغ التي
دفعت من « أ » حتى الآن وقد تعهد « ب » بان يدفع له ايضا النصف في جميع المصروفات التي تستجد المنطقه
بهذه العملية والتي تستحق الدفع مستقبلا .

٣ — طريقة بيع البضاعة : عند ورود البضاعة يتولى الطرف الاول بيعها باسمه خاصة وتحت اشراف
الطرف الثانى على الا يقل سعر البيع عن متوسط سعر الجيلة في اسواق جمهورية مصر العربية وقت
البيع — وفي حالة تعذر تصرف كل هذه البضاعة أو جزء منها في ظرف شهر من تاريخ وصولها
تقسم عينا ومناصفة بين الطرفين أو يتباع بالزاد العلنى بالطريقة التى يفتقان عليها .

٤ — الأرباح والخسائر : توزع الأرباح والخسائر بين الطرفين بنسبة في المائة للطرف
الاول و في المائة للطرف الثانى .

٥ - النزاع بين الشركتين : كل نزاع ينشأ بين الشركتين أو بين أحدهما وورثة الآخر أو ممثليه خاص بأى شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

٦ - نظرا الى ان الطرف الاول هو الظاهر وحده امام مصلحة الضرائب والجهات الرسمية الاخرى فمن المتفق عليه بين الطرفين ان يحتجز الطرف الاول تحت يده على ذمة سداد الضرائب وغيرها التى ستستحق على الطرف الثانى مبلغ من حصته من ناتج البيع على أن تتم الحاسبة بين الطرفين بعد ذلك على المبلغ المحتجز بعد سداد مطلوب الضرائب وغيرها .

٧ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من الطرفين واحدة منهما للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٢٢٣

عقد شركة محاصة - لعدة عمليات -

Acte de Société en Participation pour Plusieurs Opérations

انه في يوم

حرر هذا العقد ، بين كل من :

اولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته ومقيم

..... طرف اول .

ثانيا : « ب » بن

..... طرف ثان .

ثالثا :

..... طرف ثالث .

قد اتفق المتعاقدون على تكوين شركة محاصة فيما بينهم بالشروط الآتية :

١ - غرض الشركة : شراء وبيعها بالنقد لتجار الجملة .

٢ - التعامل باسم الشركة : تكون جميع المعاملات والتعاقد عن الشركة باسم الطرف الاول وحده وبارشاد باقى الشركاء وتحت اشرافهم .

٣ - مركز الشركة : مركز الشركة بشارع قسم او ناحية بمركز ولا يجوز نقله الا باقتافى الشركاء .

٤ - الارباح والخسائر : تدفع اثمان المشتريات من الشركاء مثالفة وتوزع الارباح والخسائر بينهم بهذه النسبة ايضا بمجرد تصفية كل عملية مباشرة على ان تستعمل من اثمان البيع المصروفات من اى نوع كانت .

وفي حالة تخلف احد الشركاء عن دفع نصيبه او جزء منه في ثلث احدى العمليات او خسارتها لزمته فوائد المبالغ المستحق دفعا بواقع في الملة سنويا من تاريخ استحقاقها دون حاجة لتفصيله او اذار فضلا عما يترتب على ذلك من تعويضات .

٥ - مدة الشركة وانتهائها : تبقى الشركة قائمة طالما بقي الشركاء متفقين على ذلك - وتنسخ عند اخطار احدهم الاخرين بخطاب موصى عليه برغبته في الانفصال وكذا عند وفاة احدهم او فقدان اهليته على ان تصفى العمليات التي تمت فعلا قبل ذلك .

٦ - حظر منافسة الشركة : يحظر على كل شريك ان ينافس الشركة بالقيام باى عمل من اعمالها والا حق لباقي الشركاء مطالبته بالتعويضات الناتجة عن تصرفه هذا .

٧ - نظرا الى ان الطرف الاول هو الظاهر وحده امام مصلحة الضرائب والجهات الرسمية الاخرى فمن المتفق عليه بين المتعاقدين ان يحتجز الطرف الاول تحت يده مبلغ من حصة كل من الشركاء من ناتج البيع لسداد مستحقات الضرائب وخلافها طرف كل شريك على ان تتم المحاسبة بين الشركاء الاول وكل من باقى الشركاء بعد سداد المستحق على كل شريك .

٨ - النزاع بين الشركاء : كل نزاع ينشأ بين الشركاء او بينهم وبين ورثة احدهم او ممثليه خاص باى شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

٩ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من ثلاث نسخ بيد كل من الشركاء واحدة للعمل بموجبها .

١٠ - اتمام العقد : اتمام هذا العقد تحتسب ضمن المصروفات العامة .

الصيغة رقم ٢٢٤

عقد شركة محاصة لاستغلال سينما (١)

Acte de Société en Participation pour l'Exploitation d'un Cinéma

انه في يوم

حضر هذا العقد ، بين كل من :

أولا : « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته

ومقيم طرف اول .

(١) ملاحظة : تطبق هذه الصيغة على شركات المحاصة الخاصة باستغلال اى محل تجارى مثل مقهى او مطعم او مسرح وما شابه ذلك على ان تعدل الصيغة بما يطابق موضوع الاستغلال .

ثانياً : «ب» بن من طرف ثان .

اتفق المتصلدان على تكوين شركة محاسة بينهما بالشروط الآتية :

١ - غرض الشركة : استغلال دار السينما الملوكة لـ « أ » والكاتبة بشارع رقم بمدينة والمستأجرة باسمه بن بإيجار شهري قدره لمدة تبدأ من وتنتهى فى قبله للتجديد .

٢ - التعامل باسم الشركة : تكون جميع المعاملات والتعاقد عن الشركة باسم « أ » وحده وإرشاد «ب» وتحت إشرافه .

٣ - إدارة الشركة : تكون الإدارة الفنية والإدارية لـ « أ » وحده (أو لكل من الطرفين) .

٤ - رأس مال الشركة : قد ساهم « أ » فى هذه الشركة بتقديم دار السينما بجميع مشتملاتها ومحتوياتها كالأبواب نصلياً بكثف مرافق كما ساهم «ب» بمبلغ تمهد بدفعه بالكيفية الآتية :

٥ - مركز الشركة : يكون مركز الشركة بدار السينما نفسها .

٦ - مدة الشركة : تحددت مدة الشركة بـ سنة تبدأ من وتنتهى فى قبله للتجديد لحد أخرى ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين للآخر بخطاب موصى عليه قبل انتهاء أجلها أو أجل أية مدة مجددة بـ شهر على الأثل (أو لمدة تنتهى فى وهى نفس المدة الباقية من عقد إيجار دار السينما وتتجدد مع تجديد عقد الإيجار المذكور) .

٧ - مرتب المدير : قد تقرر لـ « أ » كمدير للشركة مرتب شهري قدره يدفع له فى نهاية كل شهر علاوة على حصته فى الأرباح .

٨ - استهلاك موجودات السينما : يخضع من أراد الشركة بمبلغ شهرياً يدفع لـ « أ » فى نهاية كل شهر نظير استهلاك جميع آلات السينما ومعداتنا ويحسب ضمن مبروفات الشركة على أن يلتزم « أ » بتجديد ما يلزم من الأدوات والمعدات التى تستهلك بالاستعمال أو القدم وإصلاحها بمبروفات على عاقته .

٩ - دفاتر الشركة : تملك الشركة دفاتر تجارية منظمة ترصد فيها جميع الإيرادات والمبروفات وغيرها حسب الأصول التجارية وفى آخر كل شهر يعمل جرد للأصول والخصوم وحساب الأرباح والخسائر وتحرر ميزانية عمومية ويعتمد الحساب ويعتبر نهائياً بمجرد توقيع الطرفين عليه - ويكون من حق كل منهما فى أى وقت شاء أن يطلع على دفاتر الحساب ورصيده بنفسه أو بواسطة أو معاونة أحد الخبراء الحسابيين .

وإيراعى فى تحديد قيمة الأرباح والخسائر النهائية استئزال إيجار دار السينما ومبروفات المدير والمستخدمين والعمال وإيجار الأفلام واستهلاك الآلات والإعلانات والضرائب وغيرها من المبروفات التى يتطلبها حسن سير العمل .

١٠ - الأرباح والخسائر : توزع الأرباح والخسائر بين المتعاقدين بنسبة فى الملة لـ « أ » و.....

في المادة لـ «ب» وفي حالة ظهور خسارة في احدى الميزانيات ترحل للميزانية التي عليها وهكذا، ولا توزع الارباح على الشريكين الا بعد تغطية خسارة الميزانية السابقة .

١١- فسخ الشركة : تنسخ الشركة قبل انتهاء مدتها باتفاق الشريكين او اذا اتضح من احدى الميزانيات ان الخسارة قد جاوزت من تاريخ بدء الشركة ما لم يتفق على خلاف ذلك .

١٢- حظر منافسة الشركة : محظور على كل شريك ان ينافس الشركة بالقيام بأى عمل من اعمالها والا حق للشريك الآخر مطالبة بالتعويضات الناتجة عن تصرفه هذا .

١٣- تصفية الشركة : في حالة انتهاء عقد الشركة لأى سبب من الاسباب يسترد «ب» المبلغ المدفوع منه بعد استئزال نصيبه في الخسارة ان وجدت وتعود دار السنيما بجميع محتوياتها لـ «أ» وحده على ان يلتزم بسداد المبلغ المستحق لـ «ب» في بحر يوم من تاريخ الفسخ والا لزمته الفوائد بواقع في المائة سنويا وتكون السنيما بجميع مشتلاتها ضامنة لسداد مطلوب «ب» .

١٤- الوفاة ومقدان الاهلية : في حالة وفاة أحد الشريكين او فقدان اهليته بافلاسه او اعساره او الحجر عليه تفسخ الشركة وتتبع اجراءات التصفية المتفق عليها بالمادة السابقة .

١٥- عدم النشر : بما ان هذا العقد شركة محاصة فلا يجوز النشر عنه كما انه محظور على «ب» بتاتا اطلاق الغير عليه وخصوصا موظفى الدار ومن تتعامل معهم - وفي حالة مخالفته ذلك يحق لـ «أ» طلب فسخ العقد مع الزام «ب» بكافة التعويضات .

١٦- النزاع بين الشريكين : كل نزاع ينشأ بين المتعاقدين او بين احدهما وورثة الآخر او ممثليه خاص بأى شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

١٧- نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف واحدة منهما للعمل بموجبها عند اللزوم .

١٨- المصروفات والانتعاب : مصروفات هذا العقد وانتعابه تحتسب ضمن المصروفات العامة .

عقد شركة محاصة بين تاجر ووكيل بالعمولة

Acte de Société en Participation entre un Commerçant et un placier

اتمه في يوم

حرر بين كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديلاته ومقيم
ثانياً : « ب » بن سن ووكيل بالعمولة وجنسيته وديلاته ومقيم
طرف ثان .

اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الأولى : بموجب هذا قبل « ب » بصفته وكيلا بالعمولة بوضع خبرته وتخصيص كل مجهوداته ووقته لتوزيع (يذكر نوع البضاعة التي ينتجها « أ » والتي يستوردها من الشركة التي يملكها بجمهورية مصر العربية) والترويج لها بالأسعار الأساسية التي يحددها « أ » باتفاقه معه - مع العلم بأنه محظور على « ب » أن يقوم بمثل هذه الاعمال بنفسه أو بالوساطة لصالح غيره .

المادة الثانية : جميع المبيعات التي يعقدها « ب » باسم « أ » رأساً وبالتفدحتا (أو يدفع في المائة من ثمنها نقداً والباقي بكبيلات أو سندات آتية لا يزيد أجل استحقاق آخرها عن شهر وعلى ألا يكون البيع بالأجل للبيوت أو لتجار ذوى سمعة طيبة) .

وتعتبر جميع المبيعات التي تتم بواسطة « أ » أو تطلب منه رأساً سواء صدرت من عملائه الجدد أو السابقين على هذا العقد - أنها تمت بفضل مجهودات « ب » ويكون لهذا الأخير نصيب في أرباحها .

المادة الثالثة : على « أ » المحافظة دائماً على مستوى منتجاته والعمل على تحسينها بقدر الإمكان لأرضاء العملاء وتلافى المنافسة .

المادة الرابعة : مدة هذا العقد سنة تبدأ من وتنتهى في قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر اجد الشريكين الآخر بخطاب موصى عليه برغبته في الانفصال قبل نهاية مدة هذه الشركة أو المدة المحددة بـ شهر على الأقل .

على أنه نظراً لأن « أ » لم يبرم هذا الاتفاق مع « ب » إلا لزيادة مقطوعته في المبيعات والإرباح فإذا نقصت كمية المبيعات عن في السنة الأشهر الأولى (أو السنة الأولى) حق لـ « أ » بمعد يوماً من أخطار « ب » بخطاب موصى عليه اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ودون حاجة للحصول على حكم بذلك وعلى « أ » يلتزم بدفع أى تعويض له عن ذلك .

المادة الخامسة : جميع المصروفات اللازمة لانتقالات « ب » وإقامته في أنحاء القطر التي يجول فيها وكذا مصروفات من يضطر للاستعانة بهم لمعاونته في مأموريته تدفع من « أ » وتحسب ضمن مصروفات الشركة بشرط التصريح

بها من هذا الاخر واعتمادها منه بمقتضى كشوف شهرية تقدم له من «ب» ويشترط ألا تتجاوز مبلغ
مليم جنيه
..... شهرية .

المادة السادسة : يمسك « أ » دفاتر تجارية منظمة ترصد فيها جميع المبيعات والمصروفات وغيرها حسب
الاصول التجارية وفي آخر كل شهر يعمل جرد للأصول والخصوم وحساب الأرباح والخسائر
وتحرر ميزانية عمومية تعتبر نهائية بمجرد توقيع الطرفين عليها — ومن حق «ب» أن يطلع في أي وقت شاء
على الدفاتر ورصيد الحساب — ويراعى في تحديد قيمة الأرباح والخسائر النهائية استئصال أجور
المستخدمين والعمال وإيجار المحل ومصروفات انتقالات «ب» والإعلانات والفرائب (واستهلاك العدد
والآلات أن وجدت) وغيرها من المصروفات التي يتطلبها حسن سير العمل .

المادة السابعة : توزع الأرباح والخسائر بين المتعاقدين بنسبة في المدة لـ «ب» و لـ «أ»
وفي حالة ظهور خسارة في إحدى الميزانيات ترحل للميزانية التي تليها وهكذا ولا توزع أرباح على الشريكين
إلا بعد تغطية خسارة الميزانيات السابقة على أن « أ » يتعهد بأن يدفع لـ «ب» إلى أن تحرر الميزانية
الأولى مبلغ في نهاية كل شهر تخضع من حصته في الأرباح ويتوقف دفع هذه المبالغ بظهور
أول ميزانية سواء اتضح منها وجود أرباح أو خسائر .

المادة الثامنة : في حالة وفاة أحد الطرفين أو فقدان أهليته بإفلاسه أو عساره أو الحجر عليه يفسخ هذا العقد
ويسرى الفسخ ابتداء من تحرير آخر ميزانية ويكون من حق «ب» أو وراثته أو ممثليه الحصول على
نسبة في الأرباح أو الخسائر محسوبة على أساس ما أظهرته آخر ميزانية بقدر المدة التي انتقضت بين
تحرير آخر ميزانية وبين فقدان أهلية أحد الطرفين أو وفاته .

المادة التاسعة : يتعهد « أ » بعدم التصرف بالبيع أو التنازل عن محله طول مدة سريان هذا العقد كما أنه محظور
على كل من الطرفين طلب فسخه قبل نهاية مدته وفي حالة مخالفته أحدهما لهذه الشروط يلزم بكافة
التعويضات الناتجة عن ذلك .

المادة العاشرة : بما أن هذا العقد شركة خاصة فلا يجوز النشر عنه كما أنه محظور بناتاً على «ب» اطلاع الغير
عليه وخصوصاً عملاء المحل وموظفيه وفي حالة مخالفته ذلك يحق لـ « أ » طلب فسخ العقد مع الزامه
بكافة التعويضات .

المادة الحادية عشرة : كل نزاع ينشأ بين المتعاقدين أو بين أحدهم وورثة الآخر أو ممثليه خاص بأى شرط من شروط
هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة التجارية .

المادة الثانية عشرة : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من الطرفين واحدة منها للعمل بوجوبها .

المادة الثالثة عشرة : مصروفات هذا العقد واتعابيه تحتسب ضمن المصروفات العامة .

الفصل السابع

الشركة ذات المسؤولية المحدودة (١)

La Société à Responsabilité limitée

الصيغة رقم ٢٢٦

عقد شركة ذات مسؤولية محدودة

Acte de Société à Responsabilité limitée

استحدثت قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ نوعا جديدا في الشركات هو الشركات ذات المسؤولية المحدودة ولتيسير أمر انشاء هذه الشركات على الراغبين في ذلك اعنت وزارة التجارة والصناعة انموذجا لعقد الشركة ذات المسؤولية المحدودة ليسترشد به أصحاب الشأن .

وفيما يلي النموذج المشار اليه .

الواقعون على هذا وهم (٢) :

- ١ - السيد (اسم الشريك ولقبه) المولود (تاريخ ومحل الميلاد) ومقيم في (محل الإقامة) . وجنسيته وديانته
 - ٢ - السيد المولود ومقيم في وجنسيته وديانته
 - ٣ - السيد المولود ومقيم في وجنسيته وديانته
- الخ

قد أسسوا فيما بينهم شركة ذات مسؤولية محدودة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وأحكام هذا العقد .

ويقرر المؤسسون انهم قد راعوا التوعية التي يقرها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه في شأن عنوان الشركة وغرضها وعدد الشركاء ومقدار رأس المال وانهم الوفاء به بأسره وايداعه على الوجه المبين في المادة ٦٧ من القانون المذكور واتهام توزيع الحصص .

- (١) تراجع المادة ٦٣ من القانون في تعريف الشركة والمادة ٦٨ في أركان العقد . ويلقى الباب الرابع من هذا النموذج الخاص بمجلس الرقابة بالنسبة للشركات التي لا يزيد عدد الشركاء فيها على عشرة وكذلك كل إشارة في النموذج تتصل بمجلس الرقابة .
- (٢) تراجع المادتان ٦٦ - ١ و ٢ و ٦٩ - ١ وإذا كان التوقيع بواسطة وكيل فيجب ان يكون التوكيل رسميا (م ٧٠٠ - معنى) .

الباب الاول

تسمية الشركة — غرضها — مدتها — مركزها العام

مادة ١ — عنوان الشركة أو اسمها هو
شركة ذات مسئولية محدودة (١) .

مادة ٢ — غرض الشركة هو (٢) .

مادة ٣ — مدة الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ قيدتها في السجل التجارى . ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد (٣) .

مادة ٤ — يكون مركز الشركة العام ومحلها القانونى بمدينة شارع رقم

ويجوز لمديرى الشركة ان يقرروا نقل المركز العام الى اية جهة اخرى فى نفس البلد كما يجوز لهم ان يقرروا انشاء فروع او وكالات للشركة فى مصر او فى الخارج .

واذا نقل المركز العام الى بلد آخر فيلزم ان يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركاء وفقا للأحكام المقررة فى المادة ٢٩ من العقد .

مادة ٥ — حدد رأس مال الشركة ببيلغ جنيه موزع الى حصة قبية كل منها
منها حصة نقدية قيمتها جنيهه و حصة عينية قيمتها جنيهه (٤) .

وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على الوجه الآتى :

اسم صاحب الحصة	عدد الحصص النقدية	عدد الحصص العينية	القيمة بالجنيهات
—	—	—	—
—	—	—	—
الخ ...	—	—	—
المجموع	—	—	—

ويقرر الشركاء ان الحصص النقدية دفعت قيمتها بالكامل وقدرها جنيهه واودعت فى

(١) تراجع المادتان ٦٥ و ٦٨ — ١ .

(٢) تراجع المادة ٦٤ .

(٣) تراجع المادة ٨٥ .

(٤) تراجع المادتان ٦٣ — ٢ و ٧١ .

بنك بموجب الشهادة المرافقة (١) .

وبها إلى بيان الحصص العينية المقدمة من فلان وفلان (٢) .

١ — قدم السيد ما يأتى.....

٢. — وقدم السيد ما يأتى.....

مادة ٦ — كل حصة في رأس مال الشركة تخول صاحبها الحق في حصة متعادلة في أرباح الشركة وفي ملكية موجوداتها . ولا يلتزم الشركاء الا في حدود قيمة حصصهم .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها في ايدي كل من تؤول اليه ملكيتها ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول احكام هذا العقد وقرارات الجمعية العمومية .

مادة ٧ — يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بأصدار حصص جديدة أو بتحويل المال الاحتياطي الحر الى حصص وذلك بقرار من الجمعية غير العادية للشركاء وفقا للأحكام المقررة في المادة ٢٩ من العقد .

وفي حالة اصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق افضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص قديمة . ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع وبالشروط التي تعينها الإدارة بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العمومية غير الاعتيادية خلاف ذلك .

مادة ٨ — للجمعية العمومية غير الاعتيادية ان تقرر تخفيض رأس المال لاي سبب وعلى ان لا يقل عن ألف جنيه ويكون التخفيض بالكيفية التي تراها الجمعية وبالأخص عن طريق انقاص عدد الحصص أو استرداد بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية لكل منها عن عشرين جنيتها .

مادة ٩ — الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء بلا قيد ويجب ان تخطر به الشركة لإثباته في السجل الخاص بذلك .

ويجب على من يعتزم بيع حصته للفرد ان يخطر إدارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتأثر اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها . وتقوم الإدارة بدورها بإخطار الشركاء في بحر الثلاثة ايام التالية . وللشركاء خلال شهر من الاخطار ان يستردوا الحصة بالشروط نفسها .

وبعد انقضاء شهرين إبلاغ العرض دون ان يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك

(١) تراجع المادة ٦٧ — ١ من القانون والقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٢) تراجع الملاحظين ٦٧ — ٢ و ٦٨ — ١ والملحق المرافق .

حرا في التصرف في حصته واذا استعمل حق الاسفرداد اكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم (١) .

مادة ١٠ - يمدد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتى :

(١) أسماء الشركاء وخصياتهم ومهنتهم .

(٢) عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .

(٣) النازل عن الحصص او انتقال ملكيتها مع بيان تاريخه وتوقيع المدير والمنازل له في حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة في حالة الانتقال بسبب الموت ولا يكون للنازل او الانتقال اثر بالنسبة الى الشركة او الى الغير الا من تاريخ قيده في السجل .

ويجوز لكل شريك ولكل ذى مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في ساعات عمل الشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة بالبيانات الواردة في هذا السجل او عن كل تغيير يطرأ عليها الى مصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة .

الباب الثالث

ادارة الشركة (٢)

مادة ١١ - يتولى ادارة الشركة السيد المقيم في باعتباره المدير الوحيد وتنتهى وظيفته في (او يباشر الادارة لمدة غير محددة) .

او يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العمومية من بين الشركاء او من غيرهم .

واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الادارة الاولى من :

١ - السيد المقيم في

٢ - السيد المقيم في

الخ

وتنتهى وظيفة المديرين في « او يباشرون وظيفتهم لمدة غير محدودة » .

المدير

مادة ١٢ - يظل الشركة في علاقاتها مع الغير ولهم « منفردون او مجتمعون او » المديرين

في هذا الصدد اوسع السلطة للتعامل باسمها واجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض

(١) تراجع المبحثان ٧٣ و ٧٤ .

(٢) تراجع المواد ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ ويلاحظ أن معظم الأحكام الواردة في هذا الباب هى على سبيل المثال .

الشركة وعلى الأخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخفي الشركة وتحديد مبيعاتهم واجورهم ومكافاتهم وتضرب ودفع المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة السندات الائتمانية التجارية وايرام جميع العقود والمشارطات والصفتات التي تتعلق بعمليات الشركة بالنقد او بالأجل . وله شراء جميع المواد والمهمات والمنقولات . وله أن يقرض بطريق فتح الاعتمادات ... الخ .

لها العروض غير المتوخ بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمدايلات وبيع المحصلات التجارية والمعارات والرهون وكذلك الاشتراك في المؤسسات الأخرى فلا يجوز اجراؤها الا بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية « او بناء على قرار اجماعى من الشركاء » (١) .

مادة ١٣ - المدير قابل للعزل في أى وقت بقرار مسبب يصدر من الجمعية العمومية غير العادية « او بقرار اجماعى من الشركاء » وله أن يستقيل في نهاية السنة المالية على أن يقدم الاستقالة الى :

بقي المديرين

رئيس مجلس الرقابة قبل ذلك ب شهر على الأقل .
الجمعية العمومية

مادة ١٤ - في حالة انتهاء وظيفة أحد المديرين يعلى الباقين خلال شهر أن يدعوا الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد للنظر في الامر وتعيين مدير جديد .

مادة ١٥ - للمديرين في علاقتهم مع بعضهم وكتدبير ذى صفة داخلية ان يؤلفوا مجلس ادارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيه .

ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس او عضوين آخرين من اعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك ويعقد الاجتماع في مركز الشركة او في اى مكان آخر يعينه خطاب الدعوة .

ولا تعد مداواته صحيحة الا اذا كان نصف اعضاء مجلس الادارة على الأقل حاضرين الاجتماع . وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية أصوات المديرين الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات المذكورة في محاضر تدون في سجل خاص ويوقع عليها المديرين الذين اشتركوا في اصدار هذه القرارات . ويصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

ويتداول مجلس الادارة في جميع المسائل المعروضة عليه والتي تتعلق بادارة شئون الشركة .

ويجب على المجلس ان يبت بصفة خاصة في كل عملية او تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة او مصروف تزيد قيمته على (١٠٠ جنيه مثلاً) دون ان يكون للغير ان يطالبوا بأى اثبات في هذا الصدد

ويجب على المديرين ان يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الادارة وأن يتبعوا تعليماته وارشاداته والا عزلوا من وظائفهم والزموا بتعويضات للشركة .

مادة ١٦ - للمديرين الحق في قبض مبلغ سنوى اجمالى قدره جنيه بصفة مكافأة تدفع كل (شهر

(١) الفترة الاولى من هذه المادة على سبيل المثال .

أو ثلاثة شهور مثلا) وتقيد بحساب المصروفات العمومية . وذلك علاوة على حقهم في استرداد مصروفات التمثيل وبذل السفر والانتقال .

ولهم أيضا حق الحصول على حصة في الأرباح على الوجه المبين في المادة ٣٥ من هذا العقد .

ويمت توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

مادة ١٧ — جميع العقود والغاير والاسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الأوراق والطبوعات الأخرى التي تصدر من الشركة يجب أن تحمل تسمية الشركة وأن تسبقها أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة ، مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

ولا يكون التصرف ملزما للشركة إلا إذا وقعه المدير أو غيره من مستخدمي الشركة بمشغوعا بالصفة التي يتعامل بها .

مادة ١٨ — تكون تبليغات الشركة المشار إليها في هذا العقد سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

الباب الرابع

مجلس الرقابة (١)

مادة ١٩ — يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن عضوا على الأكثر تميمهم الجمعية العمومية من بين الشركاء وتقدر اتعابهم .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون أول مجلس رقابة من عضوا هم :

١ — السيد المقيم في

٢ — السيد المقيم في

٣ — السيد المقيم في

مادة ٢٠ — يعين أعضاء مجلس الرقابة لمدة سنوات (ثلاثة مثلا) .

غير أن مجلس الرقابة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنة وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الأعضاء (مثلا) في كل سنة عند انعقاد الجمعية العمومية العادية . ويعين الظن الأول بطريق الاقتراع ثم يتجدد الأعضاء بعد ذلك بحسب الأقدمية في التصيين . فإذا كان عدد أعضاء المجلس غير قابل للقسمة على ثلاثة اندمج العدد الباقي ثمين يتناولهم آخر تجديد . ويجوز دائما إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

مادة ٢١ — يشترط أن يكون عضو مجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص الشركة قدره حصة على الأقل تخصص لضمان الإخلاء التي يتركها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة (٢) .

(١) تراجع المواد ٧١ و ٨٠ و ٨١ والملاحظة رقم ١ في الصفحة الأولى من النموذج .
(٢) حكم هذه المادة اختياري .

مادة ٢٢ — لمجلس الرقابة ان يعين اعضاء في مراكز الاعضاء التي تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة او الوفاة او لاي سبب آخر ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالي للخلو اذا نقص عدد الاعضاء عن ثلاثة .

والاعضاء الذين يعينون على هذا الوجه يتسلمون العمل في الحال على ان للجمعية العمومية في اول اجتماع لها ان تقرر تعيينهم او ان تعين آخرين بدلا منهم . والمعضو الذي يعين في محل الآخر يبقى ثانيا باعماله في المدة المتبقية من ولايته .

مادة ٢٣ — يعين مجلس الرقابة من بين اعضائه رئيساً وسكرتيراً وعقد غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم باعمال الرئيس مؤقتاً .

ويعتد مجلس الرقابة في مركز الشركة او في اي مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس او (عضوين من اعضائه مثلاً) ويجوز دعوته الى انعقاد غير عادي بناء على طلب ادارة الشركة .

ويلزم لصحة المداوالت ان يكون نصف اعضاء المجلس على الاقل حاضرين وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً .

وتثبت مداوالت المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص ويوقع عليها الرئيس والسكرتير ويصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٢٤ — يقوم مجلس الرقابة بتبثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة . وعليه نحصى الدفاتر والحسابات والخزينة ومحفظات الاوراق المالية وقيم الشركة .

ويقدم كل سنة الى الجمعية العمومية تقريراً بنتيجة اعماله يبين فيه المخالفات والاطغاء التي تد بجدتها في قوائم الجرد كما يبين الاسباب التي قد تحول دون اجراء توزيع حصص الارباح التي قد تقترحها ادارة الشركة .

مادة ٢٥ — لاعضاء مجلس الرقابة الحق في ان يتقاضوا مبلغ جنيه بصفة « بدل حضور او مكافأة » يجرى توزيعه بينهم حسب ما يترأى لهم .

مادة ٢٦ — الجمعية العمومية المكونة تكويناً صحيحاً تبثل جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها الا في « المدينة التي يقع بها مركز الشركة » .

مادة ٢٧ — لكل شريك حق حضور الجمعية العمومية مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الاصل او بطريق انابة شريك آخر لتبثيله في الجمعية .

ولكل شريك عدد من الاصوات بقدر عدد ما يملكه او يبثله من حصص دون تحديد .

(١) تراجع المقتان ٨٢ و ٨٣ .

مادة ٢٨ — يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الرقابة وعند غيابيه يرأسها أحد زملائه يختاره المجلس ويعين الرئيس سكرتيراً ومراجعا لنز الأصوات على أن تقر الجمعية العمومية تعيينهما .

مادة ٢٩ — توجه الدعوة لحضور الجمعيات العمومية بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل ، ويجوز تخفيض هذه المهلة إلى سبعة أيام بالنسبة للجمعيات غير العادية أو الجمعيات المنعقدة بناء على دعوة ثانية .

ويجب أن تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الأعمال ومكان الاجتماع وزماتة .

مادة ٣٠ — لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في خطاب الدعوة والقرارات التي تصدرها الجمعية العمومية طبقاً لعقد الشركة تكون ملزمة لجميع الشركاء بها فيهم الغائبين والمخالفين في الرأي وعدى الأهلية .

مادة ٣١ — تنعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة بناء على دعوة من إدارة الشركة خلال السنة شهور التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وتجتمع على الأخص لسماح تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد حصص الأرباح التي توزع على الشركاء وتعيين المديرين أو أعضاء مجلس الرقابة وتحديد مكافآتهم وغير ذلك من المسائل التي لا تدخل في اختصاص الجمعية غير العادية .

ولا تكون قرارات الجمعية العمومية العادية صحيحة إلا إذا صدرت بأغلبية الأصوات التي تمثل رأس المال فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية في الاجتماع الأول تعين عقد الجمعية العمومية ثانية خلال الثلاثين يوما التالية .

ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحاً مهما كان عدد الحصص الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وفي حالة التساوي يرجح الرأي الذي في جانبه الرئيس .

مادة ٣٢ — للجمعية العمومية غير العادية أن تعدل مواد عقد الشركة عدا ما يتعلق منها بغرض الشركة الأصلي أو زيادة التزامات الشركاء .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع المال (١) .

على أنه إذا كان القرار يتعلق بعزل أحد المديرين فإن الأغلبية تصب بعد استبعاد الحصص التي يملكها المدير المقترح عزله وإذا كان القرار يتعلق بالمساح بحقوق فئة من الحصص فلا يكون صحيحاً إلا إذا توافرت الأغلبية المطلوبة بالنسبة لكل فئة من أصحاب الحصص .

(١) طبقاً للمادة ٨٣ يجوز أن يشترط العقد أغلبية أخرى .

مادة ٣٣ - يجوز للتدوين دعوة الجمعية العمومية لاتخاذ غير عادية طلبا دعوت الضرورة الى ذلك .

ويجوز لمجلس الرقابة ان يتولى توجيه الدعوة اذا طلب من المديرين بطلب موصى عليه وانتقضت ثمانية ايام دون ان يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويجوز ان تدعى الجمعية العمومية بناء على طلب شريك او اكثر يمثل اكثر من نصف رأس المال اذا طلب ذلك من المديرين بطلب موصى عليه وانتقضت ثمانية ايام دون ان يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويوضع جدول الاعمال بمعرفة « الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد » .
(المديرين او مجلس الرقابة او الشركاء حسب الاحوال) .

مادة ٤٣ - لكل شريك أثناء انعقاد الجمعية العمومية حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الاعمال ويكون المديرين ملزمين بالإجابة على اسئلة الشركاء بالتقدير الذي لا يعرض بمصالح الشركة للضرر .

فاذا رأى أحد الشركاء ان الرد على سؤاله غير كاف احتكم الى الجمعية العمومية وكان قرارها واجب التنفيذ .

مادة ٢٥ - تدون مداوات الجمعية العمومية وقراراتها في محاضر تفيد في سجل خاص ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكترير والمراجع . ويصدق رئيس الجمعية على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

الباب السادس

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي - المال الاحتياطي - توزيع الارباح (١)

مادة ٢٦ - تبدأ سنة الشركة من أول يناير مثلا وتنتهي في (آخر ديسمبر مثلا) من كل سنة على ان السنة الاولى تشمل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى (آخر ديسمبر مثلا) من السنة التالية .

وتتخذ اول جمعية عمومية عقب هذه السنة .

مادة ٣٧ - على مديري الشركة ان يعدوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح بمعد الجمعية العمومية خلال (ستة اشهر على الاكثر) من تاريخ انتهائهما ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الارباح والخسائر تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

وتودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من اعدادها مكتب السجل التجارى ولكل ذي شأن ان يطلب الاطلاع عليها .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية ان يطلع بنفسه او بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء او من غيرهم على هذه الاوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

(١) تراجع المقتان ٨٤ و ٦٨ - ٢ .

مادة ٢٨ - توزع ارباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى كما يأتي :

١ - يرسد بانتطاع مبلغ يوازي (٥ ٪ على الأقل) من الارباح لتكوين احتياطي . ويقف هذا الانتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي (٢٠ ٪ على الأقل) من رأس المال ومتى من الاحتياطي تمين المود الى الانتطاع (١) .

٢ - لم يقتطع المبلغ الكازم لتوزيع حصة اولى من الارباح قدرها (٥ ٪ على الأقل) للشركاء من قيمة حصصهم . على انه اذا لم تصح ارباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين القادمة .

٣ - يخصص بعد ما تقدم (١٠ ٪ على الاكثر) من الباقي لمكافحة المديرين .

٤ - يوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على الشركاء كحصة اضافية في الارباح او يرسل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة او يخصص لانشاء مال للاحتياطي او للاستهلاك غير عاديين .

٥ - اذا وجدت - ان وجدت - فيتحملها الشركاء بنسبة عدد حصصهم دون ان يلزم اقدمهم باكثر من حصة حصصه .

مادة ٣٩ - يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الادارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة .

مادة ٤٠ - تدفع حصص الارباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها المديرين . ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة ان يقوموا بتوزيع مبلغ من اصل حصص ارباح السنة الجارية اذا كانت الارباح المخصصة والجارية تسبح بذلك .

الباب السابع

المنازعات

مادة ٤١ - لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد المديرين او ضد اقدمهم الا بلسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية .

ويجب على كل شريك بريد اشارة نزاع من هذا القبيل ان يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الاقل ويجب على المديرين ادراج هذا الاقتراح في جدول اعمال الجمعية .

فإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح لم يجز لأى شريك إعادة طرحه بلسه الشخصي الا اذا قبلت الجمعية العمومية مباشرة الدعوى مندوبا او اكثر ويجب ان توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية .

(١) يجوز ان يتضمن عقد الشركة احكاما خاصة بتكوين احتياطيات اخرى .

الباب الثامن

حل الشركة - تصنيفها (١)

مادة ٤٢ - منذ انتهاء مدة الشركة او في حالة حلها قبل الاجل المحدد تعين الجمعية العمومية بنسأ على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مهنيا اوجلة مصفين وتحدد سلطتهم .
وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفين . اما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب التاسع

احكام ختامية

مادة ٤٣ - يقيد هذا العقد في السجل التجارى وينشر طبعا للقانون وقد فوض الشركاء السيد في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .
المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العمومية .

ملحق

نموذج للمواد الخاصة بتقدير حصة عينية

(الباب الثانى من العقد مادة ٥)

اذا دخل شريك « مثلا » بحصة عينية (مصنع معد لصناعة البويات والالوان مثلا) في شركة ذات مسئولية محدودة فيتعين اثبات هذه الحصة في المادة ٥ من نموذج العقد وفقا للآتى :

مادة ٥ - حدد راس مال الشركة بمبلغ « تراجع مادة ٥ من نموذج العقد » .

ونعيا يلى بيان الحصة العينية المقدمة من السيد « ١ » لحد الموعين على هذا العقد :

١ - قدم السيد « ١ » لهذه الشركة المحل الصناعى والتجارى لصناعة البويات والالوان وتجارتهما المملوك له والكاثن بشارع عبد العزيز رقم ١٥ قسم الموسيقى بالقاهرة والذى يشمل العناصر المعنوية والعناصر المادية الموضحة فيها يلى :

« ١ » الاسم التجارى وشهرة المحل والعملاء .

« ب » الحق في ايجار الامكن التى يشغلها المحل التجارى والمصنع والمخازن والمستودعات عن المدة الباقى سرياتها من العقود . وذلك على التفصيل الآتى :

عقد ايجار المحل الكائن بشارع عبد العزيز رقم ١٥ لمدة تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٨٣ بايجار

(١) تراجع المواد ٨٦ و ٦٦ - ٣ .

شهرى قدره ١٥ جنيه بموجب عقد عرفى صادر من ملك العقار السيد / ومحرر في اول
يناير سنة ١٩٥٠ ثابت التاريخ بمكتب الشهر العارى والتوثيق بالموسكى في ٥ يناير ١٩٥٠ .

عقد ايجار المصنع الكائن..... الخ .

عقد ايجار المستودع الكائن..... الخ .

(ج) ارباح والتزامات جميع الصفقات والمعاملات والائتمانات والمتود التى قد تكون ببرمة مع الغير لاستغلال
المحل وعلى الاخص مع المستخدمين والمعلماء .

(د) الآلات والادوات والمهمات واثاث المكاتب الموجودة في المحل والمصنع والمخازن والتى تستخدم في
استغلال المحل .

(هـ) المواد الأولية والمواد الصناعية والبضائع المتعلقة بالمحل في تاريخ التوقيع على هذا العقد .

وقد استثنى السيد « ١ » من الحصة المقدمة منه واحتفظ بعناصر موجوداته التجارية الاخرى وعلى
الاخص النقدية بالصندوق والبنوك والتزامات من اى نوع كانت الموجودة في تاريخ التوقيع على هذا العقد .

٢ - تؤول ملكية الموجودات المقدمة للشركة ابتداء من تاريخ التوقيع على هذا العقد ويبدأ حق التمتع بها
من نفس التاريخ . وقد قدمت هذه الحصة العينية خالية من جميع القيود ومع الضمانات القانونية .

ويقرر السيد « ١ » صراحة انه يتمتع عن تأسيس او شراء او استغلال او الاشتراك في محل تجارى او
صناعى يقوم بنشاط مماثل لنشاط الشركة او الاهتمام به بطريق مباشر او غير مباشر وذلك طول مدة قيام الشركة .

٣ - تتسلم الشركة الموجودات المقدمة بحالتها الراهنة وليس لها حق الرجوع على مقدم الحصة باى
صورة كانت بسبب قدم او رداءة المهمات او اثاث المكاتب او غير ذلك من الموجودات .

وتنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بهذه الموجودات الى الشركة اعتبارا من تاريخ التوقيع على
هذا العقد .

{ - حددت القيمة الاجمالية للحصة العينية المقدمة من السيد « ١ » بالاتفاق بين الموقعين على هذا ببلغ
٥٠٠ جنيه على الوجه الاينى ؟

(١) العناصر المعنوية ١٠٠٠

(ب) الآلات والمهمات والادوات واثاث المكاتب ٢٨٠٠

(ج) المواد الأولية والمواد الصناعية والبضائع ١٢٠٠

المجموع ٥٠٠٠

» تلى ذلك المادة السادسة طبقاً للنموذج « .

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة مع الهيئات التي تراول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز لها أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها .

المادة الرابعة : يكون مركز الشركة في مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في مصر أو في الخارج .

المادة الخامسة : المدة المحددة لهذه الشركة هي ٢٥ (٢٥) سنة ابتداء من المرسوم المرخص في تأسيسها (٥) ، وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن تعتمد بمرسوم (٦) .

المادة السادسة : حدد رأس مال الشركة بمبلغ (٧) جنيهاً موزع على سهماً قيمة كل سهم (يجب ألا يقل عن جنيه) منها أسهم عادية و أسهم ممتازة ومنها أسهم نقدية و أسهم تقابلها حصصاً عينية . كما انفق على إنشاء حصة تأسيس .

المادة السابعة : تم الاكتتاب في رأس المال التقدي جيمه كما يأتى وقد دفع المكتتبون من القيمة الاسمية مبلغ وقدره في بنك وهو من البنوك المتبعة كل منهم بنسبة اكتتابه وهذا المبلغ لا يجوز سحبه بعد صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة (٨) إلا بقرار من الجمعية العمومية .

المادة الثامنة : الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس مال الشركة عبارة عن مقدمة من بالشروط الآتية : وقد ورد خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود المعاوضة الآتية بياتها وبيان شروطها وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تغل الربح الآتى بياته وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتى بياته وقرر رئيس محكمة الابتدائية تعيين الخبراء للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص وتقدم الخبراء المذكورون تقريرهم الذى قدروا فيه هذه الحصص على الوجه الآتى بياته نقداً عن مقدم الحصة العينية .

وقد وزع هذا التقرير على جماعة المكتتبين بتاريخ وقررت الجمعية المذكورة بتاريخ اقرار هذا التقدير وتبذل أداء الفرق وقدره

-
- (٤) يجوز تجاوز هذه المدة بموافقة وزارة التجارة والصناعة إذا اقتضى غرض الشركة ذلك ،
(٥) تستبدل بعبارة المرسوم المرخص في تأسيسها عبارة الإشهاد الرسمى الصادر بتأسيسها في الحالات التى يتم فيها إنشاء الشركة بإشهاد رسمى .
(٦) تستبدل بكلمة مرسوم عبارة إشهاد رسمى في الحالات التى يتم فيها إنشاء الشركة بإشهاد رسمى .
(٧) يجب أن يكون رأس المال كافياً لتحقيق غرض الشركة والا يقل المدفوع منه عن عشرين ألف جنيه (فقرة ١ من المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) .
(٨) تستبدل بعبارة بعد صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة «عبارة» بعد صدور الإشهاد الرسمى الممنى للشركة في الحالات التى يتم فيها إنشاء الشركة بإشهاد رسمى .

المادة التاسعة : حصص التأسيس قد تقرر منحها الى (١) بمقابل التنازل للشركة عن الالتزام المنوح له من الحكومة في شأن ومقابل الحقوق المعنوية الاثني بيانها وقد خصص للحصص المذكورة نسبة من الارباح العامة بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء على الأقل بصفة ربح لرأس المال وعند حل الشركة وتصفياتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص اى نصيب من غائض التصفية . وللجمعية العمومية بعد مضي سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق في (٢) انتشاتها بمقابل التعويض العادل أو التعويض الذى يتم تقديره على أساس

المادة العاشرة : يتعهد الموقعون على هذا بالسعى في استصدار مرسوم الترخيص والقيام (٣) بجميع الاجراءات اللازمة لانمام تأسيس الشركة ولهذا الغرض قد وكلوا عنهم في القيام بالنشر والتقييد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الحكومة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرافق له .

المادة الحادية عشرة : المصروفات والتنفقات والاجور والتكاليف التى تلزم الشركة بادائها بسبب تأسيسها بيانها التقريبى كالاتى وقد حرر هذا العقد (٤) من نسخ لكل من المتعاقدين نسخة والآخره لإيداعها بوزارة التجارة والصناعة لطلب الترخيص اللازم (٥) .
التوقيعات

الصيغة رقم ٢٢٨

القانون الاساسى لشركة مساهمة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة

Statuts d'une Société Anonyme jouissant de la Nationalité
de la République Arabe Unie

الباب الاول

في تأسيس الشركة

١ - تأسست طبقاً لأحكام القانون النافذ وللنظام الحالى شركة مساهمة بجنسية جمهورية مصر العربية بين مالكي الاسهم المبنية احكامها فيما بعد .

- (١) يوزع التقرير قبل الاجتماع بالسبعين على الأقل « فقرة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » ،
المال « فقرة ٣ م ١٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » ويجب وفاء خمسة في المائة على الأقل بصفة ربح لرأس
- (٢) لا يجوز تخصيص ما يزيد على عشرة في المائة من الاربا (١٩٥٤) « .
- (٣) هي ثلث مدة الشركة او عشر سنوات مالية على الأكثر « فقرة ٢ م ١٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » .
- (٤) يجب ان يكون العقد رسمياً او مصدقاً على التوقيعات فيه « م ١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » .
- (٥) تستقبل بمباراة لإيداعها بوزارة التجارة والصناعة لطلب الترخيص اللازم عبارة لأرقامها بالاشهاد الرسمى اذا كان انشاء الشركة بأشهاد رسمى .

٢ - اسم هذه الشركة هو

٣ - غرض هذه الشركة هو

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك باى وجهه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوِل اعمالا شبيهة باعمالها اوالتي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر او فى الخارج او ان تندمج فيها او تشتريها او تلحقها بها .

٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة

ويجوز لمجلس الادارة ان ينشئ لها فروعاً او مكاتب او توكيلات فى مصر او فى الخارج .

٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ المرسوم المرخص فى تأسيسها .

وكل اطالة لسدة الشركة يجب ان تعتمد بمرسوم (١) .

الباب الثانى

فى راس مال الشركة وفى المستندات

٦ - يحدد راس مال الشركة ببلغ جنبها موزع على سهما قيمة كل سهم جنبها منها اسهم عادية و اسهم ممتازة ومنها اسهم نقدية و اسهم مقابل حصص عينية وحصص تأسيس تمثل مقابل

٧ - دفع ال من قيمة كل سهم عند الاكتتاب .

٨ - يجب ان يتم الوفاء ببائى كل سهم خلال ٥ سنوات على الاكثر من تاريخ اصدار المرسوم المرخص فى تأسيس الشركة (٢) وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يعينها مجلس الادارة على ان يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الاقل وتتقيد المبالغ المدفوعة على سندات الاسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأشرا صحيحا بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء يبطل حتى تداوله .

وكل مبلغ يتأخر اداؤه عن الميعاد المعين تجرى عليه حتما غرامة بسعر ٦ ٪ سنويا لمصلحة الشركة من يوم استحقاقه وتنشر ارقام الاسهم المتأخر اداء المستحق من قيمتها فى جريتين يوميتين تصدران فى المدينة التى بها مركز الشركة احداهما على الاقل باللغة العربية وفيشرة وزارة التجارة والصناعة .

ويحق لمجلس ادارة الشركة ان يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه رسمى او اية اجراءات قانونية ومستندات الاسهم التى تباع بهذه الكيفية تطفى حتماً على ان تسلّم مستندات جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحل ذات الارقام التى كانت على المستندات القديمة .

(١) يعطل النص وفقاً لأحكام المبدأ الابتدائى .

(٢) يستبدل بعبارة المرسوم المرخص فى تأسيس الشركة بعبارة الاشهاد الرسمى الصادر بتأسيس الشركة اذا كان الاشهاد بلاشهاد رسمى .

ويخصص مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من اصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت اسهمه على ما قد يوجد من الزيادة وتطلبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من ان تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته او في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها اياها الاحكام العامة للقانون .

٩ - تكون الاسهم اسمية الى ان يسدد قيمتها ويجوز لصاحبها ان يطلب تحويلها الى اسهم لحاملها ما لم تكن الجمعية العمومية قد قررت بقاء اسهم الشركة اسمية .

ويستثنى من ذلك حصص التأسيس و الاسهم التي تعطى مقابل الحصص المبنية والاسهم التي يكتب فيها مؤسسوا الشركة فانها تظل اسمية طوال المدة السابقة على نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تتل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة او تاريخ قيدها في السجل التجارى ان كان تأسيسها قد تم بحرر رسمى .

١٠ - تستخرج الاسهم او السندات المبلطة للاسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى ارقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من اعضاء مجلس الادارة وتختم بخاتم للشركة .

ويجب ان يتضمن السهم على الاخص تاريخ المرسوم الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها وسندتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية .

ويكون للاسهم كوبونات ذات ارقام متسلسلة ومشملة ايضا على رقم السهم .

١١ - تنتقل ملكية الاسهم الاسمية باثبات النازل كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المنازل اليه - وللشركة الحق في ان تطلب التصديق على توقيع الطرفين واثبات اهليتهما بالطرق القانونية - وبالرغم من حصول النازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتسبون الاصليون والنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ الباقية الى ان يتم تسديد قيمة الاسهم على اعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيود الاسهم الاسمية في سجل نقل الملكية .

١٢ - لا يلزم المساهمون الا بقيمة الاسهم المكتتب فيها ولا يجوز زيادة التزاماتهم .

١٣ - تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

١٤ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

١٥ - لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه باية حجة كانت ان يطلبوا وضع الاختام على دفاتر الشركة او قراطينها او ممتلكاتها ولا ان يطلبوا قسمتها او يبيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا ان يتدخلوا باية طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التحويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .

١٦ - كل سهم يخلو الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الارباح المستحقة على الوجه المبين فيما بعد .

١٧ - تنفع حصص الارباح المستحقة عن الاسهم التي لحظتها الى حامل السكوبون وتنفع المبالغ التي تستحق في حالة قسمة موجودات الشركة الى حامل السهم وما دامت الاسهم اسمية متأخر ملك لها يتبد اسمها في سجل الشركة يسكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم مسوا كانت حصصا في الارباح او نصيبا في موجودات الشركة .

١٨ - مع مراعاة حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار اسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الاصلية كما يجوز تخفيضه .

ولا يجوز اصدار الاسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية واذا اصدرت بأكثر من ذلك اضيف الفرق حتيا الى الاحتياطي القانوني وتكون زيادة رأس المال اوتخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الادارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر اصدار الاسهم ومدى حق المساهمين القدامى في اولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا وكيفية .

١٩ - مع مراعاة حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية العمومية ان تقرر اصدار سندات من أي نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى اسهم .

الباب الرابع

في ادارة الشركة

٢٠ - يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من عضوا على الاقل و عضوا على الاكثر تعينهم الجمعية العمومية .

واستثناء من طريقة التعيين السابقة الذكر عين المؤسسون اول مجلس ادارة من
..... عضوا وهم :

الاسم الجنسية السن

٢١ - يعين اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات :

غير ان مجلس الادارة المعين في المسادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنوات
(لا يجوز ان تزيد مدة مجلس الادارة الاول على خمس سنوات) .

وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه ، وبعد ذلك يتجدد ثلث الاعضاء في كل سنة ويعين الثلثان الاولان بطريق الاقتراع ، ثم يتجدد الاعضاء بالاقدمية فاذا كان عدد اعضاء مجلس الادارة غير قابل للقسمة على ثلاثة انميج العدد الباقي عين يتناولهم آخر تجديد ويجوز دائما اعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

٢٢ - لمجلس الادارة الحق في ان يضم اليه اعضاء جديدا كلما تراءى له ذلك على الا يزيد عدد الاعضاء

المتنصين على نصف عدد الاعضاء الذين يكونون في وظائفهم وقت انعقاد الجمعية العمومية الاخيرة والا يجاوز اعضاء مجلس الادارة عضوا (الحد الاتمى لعدد الاعضاء) .

وله كذلك ان يعين اعضاء في المراكز التى تظلو في اثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص عدد اعضائه عن عضوا (الحد الأدنى) .

والاعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرتين السابقتين يتسلطون العمل في الحال على ان تقر الجمعية العمومية تعيينهم في أول اجتماع لها .

٢٣ - يعين المجلس من بين اعضاءه رئيسا وفي حالة غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

وقد عين المؤسسون رئيسا لأول مجلس ادارة .

٢٤ - يجوز لمجلس الادارة ان يعين من بين اعضاءه عضوا مندوبا او أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته .

٢٥ - يعقد مجلس الادارة في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده وبناء على دعوة الرئيس او بناء على طلب عضو آخر من اعضاء مجلس الادارة .

على أنه يجب ان يجتمع مجلس الادارة اربع مرات على الاقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز ان تنقضى اربعة اشهر كالية دون عقد اجتماع المجلس .

ويجوز أيضا ان ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع اعضاءه حاضرين او ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر .

ويجوز ان ينص على عقد اجتماعات استثنائية لمجلس ادارة الشركة في مدينة معينة خارج مصر اذا توافرت لدى الشركة ظروف تبيح هذا الاستثناء .

٢٦ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره عدد الاعضاء (الثلث على الاقل) على الا يقل عدد الحاضرين عن (ثلاثة على الاقل) .

٢٧ - لعضو مجلس الادارة ان ينيب عنه عند الضرورة أحد زملائه في المجلس ، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ، ولا يجوز ان ينوب عضو مجلس الادارة عن أكثر من واحد .

ولا يجوز ان تتجاوز اصوات المنيبين الغائبين ثلث عدد اصوات الحاضرين .

٢٨ - تصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين والمطلين وإذا تساوت الاصوات رجح صوت الرئيس أو من يقوم مقامه .

٢٩ - لمجلس الادارة اوسع سلطة لادارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية . ويدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيبشرها وفقا لاحكام المادتين ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

٣٠ - يمثل رئيس المجلس الشركة امام القضاء سواء كانت مدعية أو مدعى عليها .

يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المتدربين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .

ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين او وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

٣٢ - لا يلتزم اعضاء مجلس الإدارة بأى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكتلتهم .

٣٣ - تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ٤٨ من النظام ومن بدل الحضور الذى تحدد الجمعية العمومية قيمته كل سنة أو من راتب مقطوع قدره

وفيما عدا العضو المنتدب للإدارة لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التى يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بصفته هذه باعتبارها راتبا مقطوعا يؤدي دون نظر الى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضور عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا .

الباب الخامس

في الجمعية العمومية

٣٤ - الجمعية العمومية المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا في
(المدينة التى بها مركز الشركة) .

٣٥ - لكل مساهم حائز سهما (عشرة اسهم على الأكثر) الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الاصاله أو النيابة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابى خاص وأن يكون التوكيل رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه اذا كان النائب من غير المساهمين .

ولا يكون لأى مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا أو نائباً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز % (٤٩ % على الأقل) من عدد الأصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

ومع ذلك غنى الجمعيات التى تدعو للنظر في تقويم الحصص العينية وتعيين أول مجلس إدارة والتثبت من صحة اقرارات المؤسسين . يكون لكل مساهم أيا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية ويكون له عدد الأصوات المقررة في نظام الشركة دون أن يجاوز عشرة بأى حال من الأحوال .

٣٦ - يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أن يثبتوا أنهم اودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف مصر أو الخارج التى تكون قد عينت في اعلان الدعوة وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الاسهم الاسمية في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العمومية .

٣٧ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وعند غيابه يرأسها عضو مجلس الإدارة الذى ينوب عنه مؤقتاً .

ويعين الرئيس سكرتيراً ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن تقر للجمعية العمومية تعيينهم .

٢٨ - تعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال الـ شهر (ستة شهور على الأكثر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكن واليوم والساعة المعينة في اعلان الدعوة للاجتماع .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالى وتقرير المراقب والتصديق عند اللزوم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الارباح والخسائر ولتحديد حصص الارباح التى توزع على المساهمين ولانتخاب مراقب الحسابات وتحديد مكافآتهم ولانتخاب اعضاء مجلس الادارة اذا اقتضت الحال .

٢٩ - لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية كلها رأى ذلك ويتمعن على المجلس ان يدعو الجمعية كلها طلب اليه ذلك لغرض معين المراقب أو المساهمين الحائزون لعشر راس المال على الاقل . وفى هذه الحالة الاخيرة يجب على هؤلاء المساهمين ان يثبتوا قبل ارسال اية دعوة انهم اودعوا اسهمهم فى مركز الشركة أو فى مصرف بجمهورية مصر العربية بحيث لا يجوز لهم سحبها الا بعد ارفض الجمعية العمومية .

وترسل صورة من هذه الاوراق الى مصلحة الشركات فى نفس الوقت الذى يتم فيه نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين .

٤٠ - للمراقب عند الضرورة التصوى ان يدعو الجمعية العمومية للانعقاد وعليه فى هذه الحالة ان يضع جدول الاعمال ويتولى نشره بنفسه .

وترسل صورة من هذه الاوراق الى مصلحة الشركات فى نفس الوقت الذى يتم فيه نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين ،

٤١ - يكون انعقاد الجمعية صحيحا اذا كان ربع راس مال الشركة على الاقل ممثلا فيها فاذا لم يتوافر هذا القدر الاثنى فى الاجتماع الاول انعقدت الجمعية العمومية بناء عن دعوة ثانية فى خلال الثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات وفى حالة التساوى يرجع صوت من يراس الجمعية .

٤٢ - لا يجوز للجمعية العمومية ان تتداول فى غير المسائل الواردة فى جدول الاعمال المبين فى اعلان الدعوة .

٤٣ - قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقاً لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخلفين فى الراى أو عديمى الاهلية ومن لم تتوافر فيهم الاهلية .

الباب السادس

فى مراقب الحسابات

٤٤ - يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من الاشخاص الطبيعيين تعينه الجمعية العمومية وتقدر اتعابه . واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد المقيم فى مراقباً اول للشركة ويجب فى جميع الاحوال ان يكون للشركة مراقب مصرى على الاقل .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجبوع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

صفة الشركة — الجرد — الحساب الختامي — المال الاحتياطي

توزيع الأرباح

٤٥ — تبدأ سنة الشركة المالية من وتنتهى في من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تنتفى من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى من السنة التالية .

٤٦ — على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها (سنة أشهر على الأكثر) . ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات المعينة في القرار الصادر من وزير التجارة والصناعة .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

٤٧ — توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :

١ — يبدأ بانتطاع مبلغ يوازى % من الأرباح لتكوين الاحتياطي القاتونى (٥ % على الأقل) ويقف هذا الانتطاع متى بلغ مجبوع الاحتياطي قدرها يوازى من رأس مال الشركة المدفوع (٢٠ % على الأقل) ومتى مس الاحتياطي تعين العود الى الانتطاع . ويجوز أن ينص نظام الشركة على أنواع أخرى من الاحتياطات .

٢ — ثم يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى في الأرباح قدرها % (٥ % على الأقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا تجوز المطالبة بها من أرباح السنين الخاضعة الا بالنسبة الى الاسهم الممتازة فانه يكون لها الحق في

٣ — يخصص بعد ما تقدم % من الأرباح لحصص التأسيس .

٤ — يخصص بعد ما تقدم % (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي لكفاة مجلس الإدارة ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة اضافية في الأرباح او يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة او يخصص لانشاء مال للاحتياطي او مال للاستهلاك غير عاديين .

٤٨ — يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة .

٤٩ — تدفع حصص الأرباح الى المساهمين في المكان والموعده التي يحددها مجلس الإدارة .

الباب الثامن

في المنازعات

٥٠ - مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التي تهمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين .
وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية .

ويجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

فإذا رفضت الجمعية العمومية هذا الاقتراح لم يجز لأي مساهم إعادة طرحه باسمه الشخصي
إلا إذا قبلت اثنين الجمعية العمومية لمباشرة الدعوى مندوباً أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الإعلانات الرسمية .

الباب التاسع

في حل الشركة وتصفيتها

٥١ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

٥٢ - عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناءً على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو جلة مصفين وتحدد سلطاتهم .
وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

٥٣ - يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .

المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العمومية .

الباب الثامن العشرون

استثمار المال العربى والأجنىى والمناطق الحرة

L'INVESTISSEMENT DES CAPITAUX
ARABES ET ETRANGERS ET ZONES FRANCHES

ARAB AND FOREIGN INVESTMENT
AND FREE ZONES

يراجع قرار السيد وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربى والأجنىى والمناطق الحرة .

واللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونموذج طلب الاستثمار فى جمهورية مصر العربية .

ويمكن الحصول على نصوصها الكاملة باللغتين العربية والأجنىىة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

ونكتفى فيما يلى بتقديم نص النماذج التالية باللغة العربية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

١ — نموذج للعقد الابتدائى والنظام الأساسى للشركة المساهمة .

٢ — نموذج للعقد الابتدائى والنظام الأساسى لشركة التوصية بالأسهم .

٣ — نموذج لعقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة .

— الصيغة رقم ٢٢٩ —

نموذج للعقد الابتدائي والنظام الأساسي
للشركة المساهمة التي تنشأ

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ولائحته التنفيذية

**FORMULAIRE DE L'ACTE PRELIMINAIRE ET
DES STATUTS DE LA SOCIETE ANONYME
CONSTITUEE CONFORMEMENT A LA LOI NO.
159 DE L'ANNEE 1981 ET DE SON REGLEMENT
EXECUTIF**

مقد الشركة الابتدائي

انه في يوم / /

فيما بين الموقعين أدناه :

- ١- الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية -
العنوان .
- ٢-
- ٣-

(مادة ١)

اتفق الموقعين على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة معربة
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين المعمول
بها ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

(مادة ٢)

اسم هذه الشركة هو

(يطلق عليها الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه)

(مسادة ٣)

غرض هذه الشركة هو
ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه
مع الشركات وغيرها التى تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد
تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج . كما يجوز لها
أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك
طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

(مسادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة.....
ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعا أو مكاتب أو توكيلات
فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

(مسادة ٥)

المدة المحددة لهذه الشركة هى سنة تبدأ
من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

(المادة ٦)

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١)
وحدد رأس مال الشركة المصدّر بمبلغ (٢) موزع على سهم
قيمة كل سهم منها أسهم نقدية
..... أسهم تقابل حصصا عينية

(المادة ٧)

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تخاف المادة التالية :
الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن
مقدمة من وبالشروط الآتية :
.....
وقد وردت طيها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها مقبوض -
المعاوضة الآتى بيانها وبيان شروطها
.....
وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تغل الربح الآتى بيانه

- ١ - يجوز تطب هذه الطفرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد رأس المال المرخص به .
- ٢ - يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعا بعمللة أجنبية .

وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الاتي بيانها:

ومن المتفق عليه التخيير في استيفاء الحصة المذكورة نقداً بالشروط الآتية :

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذى قدروا فيه الحصص على الوجه الآتى بيانه

تقدما ووافق عليه المؤسسون بجلسة

(مادة ٧)

اكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال الشركة بأسمهم مددها قيمتها على النحو التالى

..... وطرح باقي الأسهم ومقدارها سهما وقيمتها للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتمريح رقم بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك

(تشطب اذا لم يكن هناك اكتتاب عام)

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين.

وعد دفع المكتتبون ريع كامل القيمة الاسمية وقدره

في بنك المسجل لدى البنك المركزي المصري.

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى.

(مادة ٨)

(تشطب في حالة عدم وجود حصص تأسيس)

حصص التأسيس قد تقرر منحها الى
مقابل التنازل للشركة من الالتزام الممنوح له من الحكومة في شأن
..... أو مقابل الحقوق العينية الآتى بيانها .
.....

وقد خصص للخصم المذكورة نسبة من الأرباح
بعد حجز الاحتياطي القانونى ووفاء على الأقل
بصفة ربح لرأس المال . وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب
هذه الحصص أى نصيب فى فائض التصفية .

وللجمعية العامة بعد مضي سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق فى
الفاشها مقابل التعويض العادل والذي يتم تقديره على أساس

(مادة ٨)

يتعهد الموقعون على هذا بالمعى فى الحصول على موافقة اللجنة
الممنوع عليها فى المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات

التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه على

إنشاء الشركة .

والقيام بكافة الإجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها . وفى هذا السبيل وكلوا عنهم

فى القيام بالنشر والقيـد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والأوراق الى مجلس ادارة الشركة .

(مادة ٩)

تلتزم الشركة باءاء المصروفات والتنفقات والأجور والتكاليف التى تم اتفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

(مادة ١٠)

حرر هذا العقد بمدينة
بجمهورية مصر العربية
فى سنة هجرية الموافق
سنة ١٩ ميلادية من
نسخة لكل من المتعاقدين نسخة
وباقى النسخ لتتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص
فى التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الاقامة	التوقيع
- ١			
- ٢			
- ٣			
- ٤			
- ٥			
- ٦			
- ٧			

النظام الأساسى للشركة

الباب الأول

فى تأسيس الشركة

(مادة ١)

تأسست طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد :

(مادة ٢)

اسم هذه الشركة هو شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية .

(مادة ٣)

غرض هذه الشركة هو
ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوَل أعمالاً شبيهة بأعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة
ويجوز لمجلس ادارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر أو في
الخارج .

(مادة ٥)

العمدة المحددة لهذه الشركة هي سنة
تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

الباب الثانى

فى رأس مال الشركة

(المادة ٦)

- حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ جنيها (١)
- وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ جنيها موزع على
- سهما قيمة كل سهم (٢) جنيها منها اسهم نقدية
- و اسهم مقابل حصص عينية .

(المادة ٧)

جميع اسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال على النحو التالى.

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفا
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ - اكتتاب عام			

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين

- (١) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به مع مراعاة احكام المادة ٦ من اللائحة التنفيذية .
- (٢) لا تقل من خمسة جنيهات ولا تزيد على الف جنيه .

وقد دفع المكتتبون (ربح) ^(١) القيمة الاسمية بالكامل للسهم عند الاكتتاب ^(٢)

(المادة ٨)

تستخرج الاسهم أو الشهادات المعثلة للأسهم من دفتر ذى قوائم
وتعطى أرقاماً مسلسلّة ويوقع عليها عفوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم
بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الإخص اسم الشركة وتاريخ قيده
بالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد الاسهم الموزع
عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع
الجمعية العامة العادية .
ويكون للأسهم كوبونات ذات ارقام مسلسلّة ومشتعلة أيضا على رقم
السهم .

(المادة ٩)

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال سنوات
على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى
يعينها مجلس الإدارة على أن يعلن من تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة
عشر يوما على الأقل وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات الاسهم ، وكل
سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء يظل
حتماً تداوله .

(١) أو أكثر بحسب المدفوع .

(٢) إذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تغاف عبارة "واكتتب
المؤسسون وحدهم بـ بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر
أو ما يساوى ١٠ ٪ من رأس المال المرخص .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه من الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع % سنويا من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك.

ويحق لمجلس ادارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ - اعداد المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك.

ب - الاعلان في احدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات من أرقام الاسهم التي تأخر اصحابها في الوفاء بقيمتها .

ج - اخطار المساهم بكتاب مسجل بهورة من الاعلان وعدد الجريدة . أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ،

وشهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الشهادات القديمة .

ويخضع مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أهل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يبيع اسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول مجز . ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حلها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق و ضمانات أخرى في نفس الوقت أو في أي وقت آخر .

(مادة ١٠)

تنتقل ملكية الأسهم باثبات التعريف كتاة فى سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق فى أن تطلب التمديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتها بالطرق القانونية. (١)

وبالرغم من حصول التنازل واثباته فى سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسؤولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليها عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل منها الى أن يتم سداد قيمة الاسهم وفى جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التنازل فى السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيود الاسهم الاسمية فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لايولة الاسهم الى الغير بالارث او الوصية وجب على الوارث او الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه ، واذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك.

(١) فى حالة ايراد نصوص فى النظام تتضمن قيودا على تداول الأسهم فانه يتعين مراعاة احكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية.

وفي جميع الأحوال يؤثر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم
من انتقلت اليه .

(مادة ١١)

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيـادة
التزاماته وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

(مادة ١٢)

تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقـرارـات
جمعيتها العامة .

(مادة ١٣)

كل سهم غير قابل للتجزئة .

(مادة ١٤)

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة ان يطالبوا بوضع
الاختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا
قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأيـة
طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل
على قوائم جرد التركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية
العامة .

(مادة ١٥)

كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس

النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية (١)

(مادة ١٦)

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة.

(مادة ١٧)

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية. (٢)

(مادة ١٨)

في حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية ، يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التي

(١) مع مراعاة حقوق الأسهم الممتازة .

(٢) بالنسبة للأسهم الممتازة وحصص الأرباح وحصص التأسيس فإنه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لايجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخس بذلك ابتداءً .

يملكها (١) (٢)، وذلك بشرط مراعاة ما يكون لاسهم الممتازة من حقوق

وأولوية خاصة بها. (٣)

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة

تقدير حقوق أولوية خاصة بهم بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال

طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين

القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل من ثلاثين يوماً من فتح باب الاكتتاب .

(مسادة ١٩)

في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية

تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى

كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع

المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق . (٤)

(١) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد

الاسبقية في الاكتتاب فقط ، وتشمل بالإضافة لذلك الاعفاء من علاوة
الإصدار أو جزء منها .

(٢) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناءً على تقرير مراقب الحسابات أن

في أسهم الزيادة - كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير
حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

(٣) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن النظام بنشأ أسهم ممتازة .

(٤) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناءً على تقرير من مراقب

الحسابات أن تطرح في أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب
العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الثالث
في السندات

(مادة ٢٠)

مع مراعاة احكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه
ولاحته التنفيذية للجمعية العامة ان تقرر اصدار سندات من أى نوع
كانت ويوضح هذا القرار قيعة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها
للتحويل الى أسهم .

=====

الباب الرابع
في ادارة الشركة

الفصل الاول
مجلس ادارة الشركة

(مادة ٢١)

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من عضوا .
(أو من عضوا على الاقل و عضو على الاكثر ،
تعيينهم الجمعية العامة^(١)^(٢) ويشترط في كل منهم
ان يكون مالكا لعدد من اسهم الشركة لا تقل قيمتها عن^(٣)
واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون اول
مجلس ادارة من عضوا هم :

الاسم الجنسية السن

(١) يشترط ان يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة ، ويجوز النص على ضم

عضوين على الاكثر لا يتوافر فيهم نصاب ملكية اسهم الشركة .

(٢) اذا قرر النظام اشتراك العاملين في عفوية مجلس الادارة تضاف

الفترة الاتية : " يكون من بينهم) (عضوا ممن يعملون لدى

الشركة يختارهم العاملون بالشركة ممن يتوافر فيهم شروط العضوية .

اما اذا قرر النظام انشاء اسهم العمل مملوكة لجميع العاملين

بالشركة تضاف العبارة الاتية : " يكون من بينهم) (عضو ممن

يعملون في الشركة تختارهم الجمعيات الخاصة بالعاملين من اصحاب

اسهم العمل على النحو المحدد باللائحة التنفيذية .

(٣) بشرط الا تقل قيمتها الاسمية من خمسة الاف جنيه .

(مادة ٢٢)

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات .
غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنوات (١) ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة فـى استبدال من يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .

(مادة ٢٣)

لمجلس الإدارة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي-
ان يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن عضوا .
ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال الى ان ينعقد اول اجتماع للجمعية العامة فاما ان تقرر تعيينهم او تعيين آخرين بدلا عنهم .

(مادة ٢٤)

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس
يحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس
العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

(مادة ٢٥)

يجوز لمجلس الإدارة ان يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا او أكثر
ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته كما يكون له أن يوآلف من بين أعضائه

(١) لا يجوز ان تزيد المدة على خمس سنوات .

لجنة او اكثر بمنحها بعض اختصاصاته او يعهد اليها بمراقبة سير العمل
بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

(مادة ٢٦)

يعقد مجلس الادارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مطلحتها الي
انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث اعضاءه ، ويجب
أن يجتمع مجلس الادارةمرات على الاقل خلال السنة المالية
الواحدة .

ويجوز أيضا ان ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط ان يكون جميع
أعضاءه حاضرين او ممثلين في الاجتماع وان يكون هذا الاجتماع في مصر .

(مادة ٢٧)

لعفو مجلس الادارة ان ينيب عنه عند الضرورة في المجلس أحد زملائه
وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ويجب ان يكون النائب عن العضو
المصري مصرياً ولايجوز ان ينوب عضو مجلس الادارة عن أكثر من عضو واحد وفي
جميع الاحوال لايجوز ان تزيد أصوات المنهيين عن ثلث عدد أصوات الحاضرين .

(مادة ٢٨)

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره عضو (ثلاثة على الاقل) .

(مادة ٢٩)

تصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية عفو (يجوز النص

على نصاب معين في بعض الموضوعات) .

(مادة ٣٠)

مع مراعاة احكام المواد من ٩٦ الى ١٠١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. المشار اليه واحكام لائحته التنفيذية لمجلس الادارة اوسع سلطة لادارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة^(١) للجمعية العامة وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات وفتح اللوائح المتعلقة بالشئون الادارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم المالية ، كما يفخ المجلس لائحة خاصة بتنظيم اعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات .

(مادة ٣١)

يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة امام القضاء والغير.

(مادة ٣٢)

يملك حق التوقيع^(٢) من الشركة على افراد كل من رئيس مجلس الادارة واعضاء مجلس الادارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .
ولمجلس الادارة الحق في ان يعين عدة مديرين او وكلاء مفوضين وان يخولهم ايضا حق التوقيع من الشركة منفردين او مجتمعين.

(١) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة اذا روى اخراجها

من اختصاص مجلس الادارة .

(٢) يجوز ان يتفهم النظام تنظيما آخر لحق التوقيع .

(مادة ٢٣)

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود
وكالتهم بأية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

(مادة ٢٤)

تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في
المادة (٥٧) من النظام ومن بدل الحضور الذي تحدد الجمعية العامة قيمته كل
سنة .

الفصل الثاني

اللجنة الادارية المعاونة (١)

(مادة ٢٥)

يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين .
وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة
برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة وكذلك كل
ما يتعلق بشؤون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الاجور والمرتبات فضلا
عن الموضوعات الاخرى التي تحال اليها من مجلس الادارة او من مجلس الادارة
المنتدب . وترفع اللجنة توصيتها ونتائج دراستها الى مجلس الادارة . ويحضر
رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الادارة ويكون له صوت معدود في ا لعداوات .

(١) اذا لم يتضمن النظام طريقة من طرق اشتراك العاملين في مجلس الادارة
المنصوص عليهما في المادتين ٢٥١ ، ٢٥٢ من اللائحة التنفيذية تعين
أن يتضمن النظام المنصوص المبينة في هذا الفصل .

(مادة ٣٦)

تعين اللجنة من بين اعضائها رئيسا - وفي حالة غيابه تعين العضو
الذى يقوم باعمال الرئاسة مؤقتا .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتدب او من يفوضه من
اعضاء مجلس الادارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يختاره
مجلس الادارة دون ان يكون لهم صوت محدود في المداولات .

(مادة ٣٧)

يتولى مجلس الادارة وضع قواعد وشروط اختيار اعضاء اللجنة الادارية
المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافاة اعضائها
وتجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره
ثلث عدد الاعضاء على الاقل ، وتصدر القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين فاذا
تساوت الاصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس او من يقوم مقامه .

(مادة ٣٨)

تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس
الادارة توضع فيه الموضوعات التى احيلت اليها وما اوصت به فى شأنها
واقترحاتها التى ترى عرضها على المجلس والتى يودى الاخذ بها السى
تحقيق مصلحة الشركة .

الباب الخامس
في الجمعية العامة

(المادة ٣٩)

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا في.....
(المدينة التي بها مركز الشركة)

(المادة ٤٠)

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصلية
او النيابة ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الادارة ان ينيب عنه أحد
أعضاء مجلس الادارة في حضور الجمعيات العامة .
ويشترط لمحة النيابة ان تكون شأته في توكيل كتابي وان يكون
الوكيل مساهما ولا يكون لى مساهم من غير الاشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا
ونائبا عن الغير او بالصفتين معا عدد من الاصوات يجاوز (.....) من
عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

ويجب ان يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العامة بما لا يقل عن
العدد الواجب توافره لمحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الاحوال التي
ينقص فيها عدد اعضاء مجلس الادارة من ذلك ولايجوز تخلف أعضاء مجلس الادارة
عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

وفي جميع الاحوال لا يبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة

(١) تحدد النسبة بواسطة الجمعية التأسيسية للشركة .

على الاقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة او نائبة او أحد الاعضاء المنتدبين
للادارة، وذلك اذا توافر للاجتماع الشروط الاخرى التى يتطلبها القانون
واللائحة التنفيذية (١)

(مادة ٤١)

يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة ان يثبتوا
انهم اودعوا اسهمهم فى مركز الشركة او فى احد البنوك ... قبل انعقاد
الجمعية العامة ستة ايام كاملة على الاقل .
ولا يجوز قيد اى نقل للملكية الاسهم فى سجل الشركة من تاريخ نشر
الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

(مادة ٤٢)

تتخذ الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس
مجلس الادارة فى الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال
الستة الشهور (على الاكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .
ولمجلس الادارة ان يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة
الى ذلك .

وعلى مجلس الادارة ان يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا
طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، او عدد من المساهمين يمثل ٥ ٪ من رأس
مال الشركة على الاقل ، بشرط ان يوضحوا اسباب الطلب وان يودعوا أسهمهم
(١) يجوز النص على تحديد الحد الاقصى لعدد الاصوات المقررة ، او الحد الاقصى
لما يحمله الوكيل من أسهم .

مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ويجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الاحوال التي يتراخى فيها مجلس الادارة من الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

كما يكون للجهة الادارية المختصة ان تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد اعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده . أو امتنع الاعضاء المكملين لذلك احد عن الحضور وفي جميع الاحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة .

(المادة ٤٣)

تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص في ما يأتى:

- (أ) انتخاب اعضاء مجلس الإدارة وعزلهم .
- (ب) مراقبة اعمال مجلس الإدارة والنظر في اخلاسه من المسؤولية .
- (ج) المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .
- (د) المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة .
- (هـ) الموافقة على توزيع الارباح وتحديد مكافأة وبدلات اعضاء مجلس الادارة
- (و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه .
- (ز) كل ما يرى مجلس الادارة أو الجهة الادارية المختصة او المساهمين الذين يملكون ٥ ٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

(مادة ٤٤)

على مجلس الادارة ان يعد من كل سنة مالية - في موعد يسمح بهقـد
الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها -
ميزانية الشركة وحساب الارباح والخاسر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال
السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً
للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون.
ويجب على مجلس الادارة ان ينشر الميزانية وحساب الارباح والخاسر
وخلامة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع
الجمعية العامة بعشرين يوماً على الأقل .

ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من
المبينة في الفقرة الاولى (١)
الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة
بعشرين يوماً على الأقل .

(مادة ٤٥)

يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين فـسـى
صحفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة
أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الاول.
ويجوز (٢) الاكتفاء بإرسال اخطار الدعوة الى المساهمين على عناوينهم

(١) جوازياً

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تطرح اسهمها للكتاب العام .

الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل او بتسليم الاخطار للمساهمين
باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة معا ينشر او يخطر به المساهمين على النحو السوارد
في المادتين ٤٥ ، ٤٦ الى الادارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق
المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر
او الارسال الى المساهمين.

(مادة ٤٦)

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون
يمثلون على الاقل (١). فاذا لم يتوافر الحد الادنى في الاجتماع
الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما
التالية للاجتماع الاول.

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع
الثاني. (٢)

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا ايا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .
وتعذر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة
في الاجتماع. (٣)

-
- (١) ربع رأسمال على الاقل وبشرط لا يجاوز نصف رأسمال .
 - (٢) جوازية .
 - (٣) الا اذا اشترط النظام اغلبية خاصة في اصدار القرارات .

(المادة ٤٧)

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة

ما يأتي :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من

الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهمين الأساسية

التي يعتمد عليها بصفته شريكا .

(ب) يجوز اضافة اغراض مكملية او مرتبطة او قربية من غرض الشركة الاصل

ولا يجوز تغيير الغرض الاصلى الا لاسباب توافق عليها اللجنة المنصوص

عليها في المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون الجمعية العامة غير العادية النظر في اطالة امد الشركة

او تقصيره او حلها قبل موعدها او تغيير نسبة الخسارة التي يترتب

عليها حل الشركة اجباريا او ادماج الشركة .

اذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المعدر وجب على مجلس

الادارة ان يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل

الشركة او استمرارها .

(المادة ٤٨)

مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على

الجمعية العامة غير العادية الاحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة ،

وعلى المجلس توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠ ٪ من رأس المال على الاقل لاسباب جدية وبشروط أن يودع الطالبون اسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، واذا لم يقيم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين ان يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التى تتولى توجيه الدعوة . (ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال (على الاقل) ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى فـلا اجتماع الاول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال (على الاقل) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثى الاسهم الممثلة فى الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الاصلى أو ادماجها ، فيشترط لصحة القرار فى هذه الاحوال ان يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الاسهم الممثلة فى الاجتماع .

(مادة ٤٩)

لايجوز للجمعية العامة المداولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول

الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي
تتكشف اثناء الاجتماع .

ومع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية والحادثة
٥٣ من هذا النظام وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة
لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه
القرارات او غائبين او مخالفين ، وعلى مجلس الادارة تنفيذ قرارات الجمعية
العامة .

(مـادة ٥٠)

تسجل اسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم
وما اذا كان بالاصالة او بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع
من كل من مراقب الحسابات وجامعى الاصوات .

ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة
الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال ، واستجواب اعضاء مجلس الادارة
ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة
ايام على الاقل في مركز الشركة بالبريد المسجل او باليد مقابل إيفصال.
ويجب على مجلس الادارة على اسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي
لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، واذا رأى المساهم
أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة (1)، ويجب ان يكون

التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب اعضاء مجلس الادارة
او بعزلهم او باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، او اذا طلب ذلك رئيس مجلس
الادارة او عدد من المساهمين بمثل بالاصوات الحاضرة في الاجتماع
على الاقل .

ولا يجوز لافضاء مجلس الادارة الاشتباك في التصويت على قرارات الجمعية
العامة لان تحديد رواتبهم ومكافآتهم او لبراءة ذمتهم واخلاء مسؤوليتهم
من الادارة .

(مـادة ٥١)

يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك
اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية أو الممثل القانونى لجامعة حملة
السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما
يحدث اثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت في الجمعية ومدد الاصوات
التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون اثباته في المحضر .
وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل
جلسة من سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر
وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

(١) يعين النظام طريقة التصويت فاذا لم يعينها فانها تتم بالطريقة
التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية
المختمة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

(مسادة ٥٢)

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من
الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون أو نظام الشركة .
وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين
أو للاضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لافضاء مجلس الادارة أو غيرهم دون
اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز ان يطلب البطلان في هذه الحالة الا للمساهمون الذين
اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا من الحقوق بسبب
مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختمة ان تنوب عنهم في طلب البطلان
اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة
الى جميع المساهمين وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى
المحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب
على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله طهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /.....

المقيم في مراقبا اول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا

عن مجموع المساهمين لكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش

تقرير المراقب ان يستوضحه مما ورد به .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد- الحساب الختامي

العمال الاحتياطي - توزيع الارباح

(مادة ٥٤)

تبتدى * السنة المالية للشركة من وتنتهى فى من كل سنة على ان السنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى من السنة التالية.

(مادة ٥٥)

على مجلس الادارة ان يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال (سنة أشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها) ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المجلس ايضا ان يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها.

(مادة ٥٦)

توزع ارباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى كما يلى :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي من الارباح لتكوين الاحتياطى

- القانونى (هـ) على الأقل) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي من رأس مال الشركة المعدر) نصـف رأس المال (ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع (١).
- ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقدًا في حدود
- ١ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)
- ٢) يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)
- على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .
- ٣) ويخص بعد ما تقدم (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة .
- ٤) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين) فـسـي الحدود والنسب المقررة في هذا النظام) حصة إضافية في الأرباح أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي .
- ١) يجوز أن يتفغن نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام .
- ٢) لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠ ٪ من الأرباح .
- ٣) كما يجوز للنظام أن يقرر للعاملين نسبة أكبر من ١٠ ٪ وفي هذه الحالة يجنب نصيب العاملين في الزيادة على ١٠ ٪ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة أو استخدامه في مشروعات لخدمات العاملين .

(مادة ٥٧)

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أو في مصالح الشركة .

(مادة ٥٨)

تدفع الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

الباب الثامن

في المنازعات

(مادة ٥٩)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

(مادة ٦٠)

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات

التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الادارة او ضد واحد
او اكثر من أعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية
العامة .

وعلى كل مساهم يريد اشارة نزاع من هذا القبيل ان يخطر بذلك مجلس
الادارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الاقل ويجب
على المجلس ان يدرج هذا الاقتراح في جداول اعمال الجمعية .

الباب التاسع

في حل الشركة وتصفيتها

(مادة ٦١)

في حالة خسارة نصف رأسمال الشركة قبل انقضاء اجلها الا اذا
قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك.

(مادة ٦٢)

مع مراعاة احكام من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .
تعين الجمعية العامة مصفيا او اكثر وتحدد اتعايبهم ، ويكون تعيين
المصفين من بين المساهمين او الشركاء او غيرهم .
وفي حالة صدور حكم بحل الشركة او بطلانها تعين المحكمة طريقة
التصفية كما تعين المصافي وتحدد اتعايبه .

ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء او اشهار الفلاسهم او اعسارهم
او بالحجر عليهم وان كان مصفيا من قبلهم .
وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتميين المصفين .
اما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الس ان
يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

(مادة ٦٣)

تخضع المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من
حساب المصروفات العامة .

(مادة ٦٤)

تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية
فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

(مادة ٦٥)

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

— الصيغة رقم ٢٣٠ —

نموذج للعقد الابتدائي والنظام الأساسي
لشركة التوصية بالأسهم التي تنشأ

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ولامحته التنفيذية

FORMULAIRE DE L'ACTE PRELIMINAIRE ET
DES STATUTS DE LA SOCIETE EN
COMMANDITE PAR ACTIONS CONSTITUEE
CONFORMEMENT A LA LOI NO. 159 DE
L'ANNEE 1981 ET DE SON REGLEMENT
EXECUTIF

مقد الشركة الابتدائى

انه فى يوم

فيما بين الموقعين أدناه :

- ١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية - العنوان
(بيان صفة الشريك متضامن - موسى)
- ٢ -
- ٣ -

(مادة ١)

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة توصية بالأسهم بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

(مادة ٢)

اسم هذه الشركة وعنوانها هو :
(ضرورة أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم) .

(مادة ٣)

غرض هذه الشركة هو

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التتداول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولاعتباره التنفيذية .

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز أن يكون لها فروع أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

(مادة ٥)

المدة المحددة لهذه الشركة هى سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه .

(مادة ٦)

- حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١)
وسدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢)
موزع على سهم
وحصة قيمة كل منها
أسهم نقدية
و أسهم تقابل حصص عينية .

وتمثل حصة الشركاء المتضامنين حصة بمبلغ

(مادة)

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :

الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عليه من

مقدمة من وبالشروط الآتية

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود -المعاوضة
الآتى بيان شروطها
وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تغل الربح الآتى بيانه

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد رأس المال
المرخص به .

(٢) يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى حتى ولو كان جزء منه
مدفوعا بعملة أجنبية .

وسبق ان ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتى بيانها:
ومن المتفق عليه التخيير فى استيفاء الحصة المذكورة نقداً بالشروط الآتية:
وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير
الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذى قدروا فيه الحصص
على الوجه الآتى بيانه نقداً ووافق عليه الموصون بجلسة

(مادة ٧)

اكتب الموصون الموقعون على هذا العقد فى رأس مال الشركة بأصهم
وحصص عددها قيمتها على النحو التالى :
وطرحت باقى الاسهم ومقدارها سهما وقيمتها
للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتمريح رقم
بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك
(تشطب اذا لم يكن هناك اكتتاب ب مام)

الاسم والجنسية	عدد الاسهم او الحصص	القيمة الاسمية	العھلة التى تم بها الوفاء
<u>الشركات المتغامنون</u>			
١ -			
٢ -			
<u>الشركات الموصون</u>			
٣ -			
٤ -			

وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى
وفتد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره
فى بنك
المسجل لدى البنك المركزى المصرى .
وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى .

(مادة ٨)

يتعهد الموقعون على هذا العقد بالسعى فى الحصول على موافقة اللجنة
المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوسية
بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على انشاء الشركة والقيام
بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها . وفى هذا السبيل وكلوا عنهم
..... فى القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى
واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات
التي تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام
الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والأوراق الى مجلس ادارة الشركة .

(مادة ٩)

تلتزم الشركة باداء المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التي تم
اتفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصماً من حساب المصروفات العامة .

(مادة ١٠)

حرر هذا العقد بمدينة بجمهورية مصر العربية
في سنة ١٤ هجريا الموافق
سنة ١٩ ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة
وباقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص فى التأسيس

التوقيعات

الاسم الثلاثى والمفة	الجنسية	الاقامة	التوقيع
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ -			
٥ -			
٦ -			
٧ -			

النظام الأساسي للشركة

الباب الأول

في تأسيس الشركة

(مادة ١)

تأسست طبقاً لأحكام الفوائين المعمول بها في جمهورية مصر العربية ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي التالي شركة توصية بالأسهم بالشروط المقررة فيما بعد :

(مادة ٢)

اسم هذه الشركة وعنوانها هو شركة توصية بالأسهم (١)

(مادة ٣)

غرض هذه الشركة هو (٢)

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

-
- (١) يجب أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .
- (٢) لا يجوز أن تتولى أعمال التامين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير .

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة ويجوز
لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروماً أو توكيلات في مصر أو في الخارج.

(مادة ٥)

العدة المحددة لهذه الشركة هي سنة تبدأ من
تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

الباب الثانى
فى رأس مال الشركة

(مادة ٦)

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ جنيهاً (١)
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ جنيهها موزع على سهماً
حصة قيمة كل منها (٢) جنيهها منها اسهم نقدية وحص
او اسهم مقابل حصص مينية وتمثل حصة الشركاء المتغامنين
حصة بمبلغ .

(مادة ٧)

جميع حصص واسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال على النحو
التالى :

الاسم والجنسية	عدد الاسهم او الحصص	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
<u>الشركاء المتغامنون</u>			
١ -			
٢ -			
<u>الشركاء الموصون</u>			
٣ -			
٤ - اكتتاب عام			

(١) يجوز تطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال
المرخص به .

(٢) لا تقلل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه .

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين.
وقد دفع المكتتبون (ريج) ^(١) القيمة الإسمية للسهم بالكامل عند
الاكتتاب ^(٢) الحصص.

(مادة ٨)

تستخرج الأسهم أو الشهادات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قوائم
وتعطى أرقاماً متسلسلة وموقع عليها عنوان من أعضاء مجلس المراقبة وتختتم
بخاتم الشركة .

ويجب ان يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة بتاريخ قيدها بالسجل
التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد الأسهم الموزع عليها
وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية
العامة العادية .

ويكون للأسهم كويونات ذات أرقام متسلسلة ومشتعلة أيضا على رسم
السهم .

ويسرى على الحصة ما يسرى على السهم.

(١) أو أكثر بحسب المشروع.

(٢) اذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تفادى عبارة " واكتتب
المؤسسون وحدهم ب بما لا يقل من نصف رأس المال
المعدر أو ما يساوى ١٠٪ من رأس المال المرغى .

(مادة ٩)

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم وحصة خلال سنوات (١) على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك في المواعيد والطريقة التي يعينها مجلس المراقبة على أن يعلن من تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل وتفيد المبالغ المدفوعة على تهاديات الأسهم ، وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق منه فائدة لصالح الشركة بواقع % سنوياً من المبلغ المستحقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك ، ويحق لمجلس المراقبة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر من الدفع وعلى ذمته وتحتمسوليته بلا حاجة الى تنبيه او اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ - اصدار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبيـن بسجلات الشركة ومضى ستهين يوماً على ذلك .

ب - الاعلان في إحدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقلعيتها .

ج - اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على ذلك ، وشهادات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تُلغى حتماً على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضاً منها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الشهادات القديمة .

ويخضع مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أكل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصوله .

(١) يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز العشرة .

ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى نفس نفس الوقت او في أى وقت آخر.

(مادة ١٠)

تنتقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية بالشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات اهليتهما بالطرق القانونية. (١)

وبالرغم من حصول التنازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتسبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفي جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التبادل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لقيد الاسم الاسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم الى الغير والارث والوصية ويجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه ، واذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذاً لحكم نهائى جرى القيد فـسـى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك.

(١) في حالة ايراد نص في النظام تتضمن قيوداً على تداول الأسهم فإنه يتعين مراعاة احكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية.

وفى جميع الأحوال يواثر على السهم ما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

(مادة ١١)

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخف جميع الأسهم لالتزامات متساوية .

اما الشركاء المتضامنون أصحاب الحصص يسألون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة .

(مادة ١٢)

تتربح حتما على ملكية السهم أو الحصة قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

(مادة ١٣)

كل سهم غير قابل للتجزئة مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

(مادة ١٤)

لا يجوز لورثة المساهم او لداثنيه بأية حجة كانت ان يطالبوا بوضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت فى ادارة الشركة ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التحويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

(مادة ١٥)

كل سهم أو حصة يخول الحق في نصيب مبادل لنصيب غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في القسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية.

(مادة ١٦)

تدفع الأرباح المستحقة عن الأسهم والحصص لآخر مالك لها مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قيد المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا أو نسيبا في موجودات الشركة.

(مادة ١٧)

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه . يجوز ، زيادة رأس مال الشركة بإصدار اسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية . (١)

(مادة ١٨)

- في حالة زيادة رأس المال باسهم يتم الاكتتاب فيها نقداً ، يكون للمساهمين القدامى وأصحاب الحصص حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم أو الحصص التي يمتلكها (٢) (٣) ، وذلك بشرط
- (١) بالنسبة للأسهم الممتازة وحصص الأرباح وحصص التأسيس فإنه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لايجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخص بذلك ابتداءً .
 - (٢) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الأسبقية في الاكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة لذلك الإعفاء من مساهمة الإصدار أو جزء منها .
 - (٣) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناءً على تقرير مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة - كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

مراعاة ما يكون للأسهم الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها. (١)

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم بالنشر أو بكتاب معجل على حساب الأحوال طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح باب الاكتتاب .

(مادة ١٩)

في حالة زيادة رأسمال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة. للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق . (٢)

(١) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتغمن النظام بإنشاء أسهم ممتازة .

(٢) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقبي الحسابات أن تطرح في أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الثالث

في السندات

(مادة ٢٠)

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها ، ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

الباب الرابع

في ادارة الشركة

الفصل الأول

المدير أو المديرون

(مادة ٢١)

- (١) يتولى ادارة الشركة السيد / المقيم
(٢) بعفته الشريك المتضامن ، ومسؤوليته مسئولية غير محدودة عن التزامات الشركة

- (١) اذا كانت الإدارة لأكثر من مدير تعدل الصياغة على هذا النحو ، ويرامى تحديد سلطاتهم مجتمعين أو منفردين. ولذا لما يتلف عليه .
(٢) يشترط في كل الأحوال في المدير الوحيد أو المديرين المتعديدين أن يكونوا من بين الشركاء المتضامنين .

وللمدير (والمديرين) فى سبيل الادارة أوج السلطات التى تستلزمها
ادارة الشركة ، وتمثيل الشركة أمام القضاء أو الغير والتوقيع عنها
مجتمعين أو منفردين والتصرف والتعاقد فى كل ما يتعلق بأمر الشركة
وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة أو لمجلس المراقبة^(١)
وهو مسئول أمام الغير وأمام باقى الشركاء ، وليس للشركاء الموصين أى تدخل
فى الادارة ومسئوليتهم محصورة فى حدود قيمة اسهمهم المدفوعة فى رأس المال
للشركة .

.....

وللمدير الاستعانة بمن يرون من الفنيين والاداريين وتفويضهم فى بعض
اختصاصاتهم على ان يكون المدير مسئولاً شخصياً عن اعمال هؤلاء المعاوين .

(مادة ٢٢)

تحدد مكافأة الشريك المدير (او الشركة المديرين) بمبلغ جنيها
او بنسبة ٪ من الارباح الصافية على النحو المنصوص عليه فى المادة (٥١)
من هذا النظام .

ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما لا يجاوز

() .

(مادة ٢٣)

لا يجوز للمدير أن يعمل فى أى عمل تجارى يتعارض مع نشاط هذه الشركة ،
كما لا يجوز له مباشرة أى عمل يترتب عليه الانتقاص مما تتطلبه ادارة الشركة
من وقت وجهده .

(١) يجوز اخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير الى مجلس المراقبة
أو للجمعية العامة ، ويستحسن تفصيل اختصاصات المدير .

(مادة ٢٤)

لا يترتب على وفاة المدير أو تخليه من الإدارة باختياره أو بغير اختياره لأى سبب من الأسباب ان تعتبر الشركة منحلة بل تستمر قائمة والمجلس المراقبة أن يعين مديراً مؤقتاً للشركة يتولى أعمال الإدارة العاجلة الى أن تنتقد الجمعية العامة لاختيار مدير للشركة . ويجب على المدير الموقت دعمه للجمعية العامة للانعقاد خلال شهر من تعيينه .

ولا يكون للمدير الموقت مسئولاً الا عن تنفيذ وكالته فقط .
واذا كانت الإدارة لاكثر من مدير وتوفى أحدهما أو تخلى عن الإدارة يستمر المدير الاخر في تولي الإدارة بمفرده الى حين انعقاد الجمعية العامة وتعيين مدير بدلا ممن انتهت ادارته .

الفصل الثاني

مجلس المراقبة

(مادة ٢٥)

يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل . (أو من
عضوا على الأقل و عضو على الأكثر) تعينهم الجمعية العامة (١) من المساهمين غير المديرين .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس للمراقبة من عضوا هم :
الاسم الجنسية السن

(١) يشترط أن يكون العدد فردياً ولا يقل عن ثلاثة .

(مادة ٢٦)

يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات .
غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله
لمدة سنوات (١)

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الادارة في استبدال من
يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .
وللجمعية العامة عزل المجلس كله أو بعضه اذا كانت هناك أسباب
لذلك .

(مادة ٢٧)

لمجلس المراقبة - اذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي
- ان يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه اجراء
هذا التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن عضوا .
يباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل
في الحال الى أن ينعقد اول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقرر تعيينهم
أو تعين آخرين بدلا منهم .
ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

(١) لا يجوز أن تزيد المدد على خمس سنوات .

(مادة ٢٨)

يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً ويجوز تعيين نائب للرئيس
يحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس
العضو الذين يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً .

كما يعين المجلس سكرتيراً له من الأعضاء أو من غيرهم .

(مادة ٢٩)

يعقد مجلس المراقبة جلساته في مراكز الشركة كلما دعت مصالحها الى
انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس
المراقبة ، ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة مرات على الأقل
خلال السنة المالية الواحدة .

ويجوز أيضاً أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون ثلاثة
أرباع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في
مصر .

(مادة ٣٠)

تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة ب
(أو تحدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء
مجلس المراقبة) .

(مادة ٣١)

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره عفا (ثلاثة
على الأقل) وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية عضوا
(يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) واذا كانت القرارات
بالاغلبية المطلقة يرجح صوت الرئيس في حالة التساوي .
وتثبت مداوات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص مرقومه
صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر - ويمدق رئيس المجلس على صور
أو مستخرجات هذه المحاضر .

(مادة ٣٢)

يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة
ويتولى الاشراف الدائم على اعمال المديرين ومراجعة نشاط الشركة
واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية أعمال
الشركة وتطويرها ، وللمجلس أن يطلب الى المديرين تقديم حساب عن
ادارتهم وله ان يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وان يقوم بجرد الصندوق
والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها
ويجب على المديرين أن يوفرؤا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة
وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات .

ولمجلس المراقبة أن يبدي الرأي في المسائل التي يعرضها عليه

مدير الشركة وله أن يأذن بإجراء التصرّفات التي يتطلب هذا النظام
اذنه فيها. (١)

ويقوم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية في اجتماعها
السوى لنظر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تقريراً بملاحظاته على
ادارة الشركة.

ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع.

الباب الخامس

في الجمعية العامة

(مادة ٣٣)

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين وأصحاب الحصص ولايجوز
انعقادها الا في (المدينة التي بها مركز الشركة) .

(مادة ٣٤)

لكل شريك الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاضالة
أو النيابة ولا يجوز للشريك ان ينوب أحد المديرين في حضور الجمعية
العامة. (٢)

(١) يجوز النص على الاختصاصات الاخرى لمجلس المراقبة او التي يتعين
اذنه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين.

(٢) يجوز النص على تحديد الحد الاقصى لعدد الأصوات المقررة، او الحد
الاقصى لما يحمله الوكيل من أسهم .

ويشترط لعمدة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكسونه
الوكيل مساهما . ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات لعمدة الجمعية العامة
كما يجب أن يكون مجلس المراقبة ممثلا فيها بما لا يقل عن العدد الواجب
توافره لعمدة انعقاد جلساته . ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

(عمادة. ٣٥)

على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة
أن يشبهوا انهم اودعوا سهمهم في مركز الشركة أو في احد البنوك
قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام كاملة على الأقل .
ولا يجوز قيد أي نقل لملكية الاسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر
الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

(عمادة. ٣٦)

تتعمد الجمعية العامة العادية للشركة كل سنة بدعوة من المدير
في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة، وذلك خلال الستة الشهور
(على الاكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .
وللمدير او مجلس المراقبة ان يقررا دعوة الجمعية العامة كلما
دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى المدير (أو المديرين) ان يدعو الجمعية العامة العادية الى
الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من الشركاء يمثل
٥ ٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوفضوا أسباب الطلب

وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة، ولا يجوز

سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة أن يدموا الجمعية

العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها المدير عن الدعوة، على

الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي

يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع .

(مادة ٣٧)

تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص فيما يأتى :

(أ) تعيين امضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين وعزلهم .

(ب) مراقبة اعمال المدير او المديرين .

(ج) المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .

(د) المصادقة على تقرير الادارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير مجلس المراقبة

(هـ) الموافقة على توزيع الارباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين ومجلس

المراقبة .

(و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

(ز) كل ما يرى المدير او مجلس المراقبة او الجهة الادارية المختصة او الشركاء

الذين يملكون ٥ ٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

(مادة ٣٨)

على المدير ان يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح بعقد الجمعية

العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية

الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية

ومن مركزها العالى فى ختام السنة ذاتها، وذلك كله طبقا للأوضاع والشروط

والبيانات التى حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على المدير (او المديرين) ان ينشر الميزانية وحساب الارباح

والخسائر و خلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل

اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

ويجوز الاكتفاء بارسال نسخة من الاوراق المبينة فى الفقرة الاولى (١) الى

كل شريك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما
على الأقل.

(مادة ٣٩)

يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين فى حقيقتين

يوميتين على ان يتم النشر فى المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على

الاول من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (٢) الاكتفاء بارسال اخطار الدعوة الى الشركاء على عناوينهم

الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطارات الى الشركاء

باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر او يخطر به الشركاء على النحو الوارد فى

المادتين ٣٩ ، ٤٠ ، الى الادارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال

وممثل جماعة حملة السندات فى نفس الوقت الذى يتم فيه النشر أو الارصال

الى الشركاء .

(١) جوازية

(٢) يقتصر فقط على الشركات التى لم تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

(مادة ٤٠)

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون من رأس المال على الاقل . فاذا لم يتوالى الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول.

- ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثانى (١) ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا أى كانت نسبة رأس المال الممثلة فيه .
وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاعلبية المطلقة (٢) .
لعدد الاصوات المقررة للحصص والاسهم الممثلة فى الاجتماع .
ولا يجوز للجمعية العامة ان تباشر او تقر الأعمال المتعلقة بمصلحة الشركة بالغير ، أو أى عمل من أعمال الادارة الخارجية للشركة .

(مادة ٤١)

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتى :

- (١) لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشريك الاساسية التى يستمدّها بصفته شريكا .

(١) جوازية .

- (٢) الا اذا اشترط النظام الغلبية خاصة فى اصدار القرارات .

(ب) يجوز اضافة أغراض مكمله ومرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلى ولا يجوز تغيير الغرض الأصلى الا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العاديةية النظر فى إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة جباريا أو إدماج الشركة .

إذا بلغت الخسائر الشركة نصف رأس المال الممدر وجب على مجلس الإدارة ان يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العاديةية للنظر فى حل الشركة أو استمرارها .

وفى جميع الاحوال لا يجوز للجمعية العامة غير العاديةية تعديل نظام الشركة الا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين. (١)

(مادة ٤٢)

مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العاديةى تسرى على الجمعية العامة غير العاديةية الاحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العاديةية بناء على دعوة المدير أو مجلس المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة إذا طلب اليه ذلك عدد من الشركاء يمثلون ١٠ ٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط ان يسودع الطالبون من المساهمين اسهمهم مركز الشركة أو احد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يقم المدير

(١) هذه الفقرة يجوز - الاتفاق على ما يخالفها .

بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطلاب أن يتقدموا
إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره شركاء
يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) فإذا لم يتوافر الحد الأدنى فـى
الاجتماع الاول وجهت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين
يوما التالية للاجتماع الاول، ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا إذا حضره
عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .

ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثى رأس المال
الممثل فى الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه
أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الاصلى أو ادماج الشركة
فى أخرى ، فيشترط لمحة القرار فى هذه الأحوال أن يصدّر بأغلبية
ثلاثة أرباع رأس المال الممثل فى الاجتماع .

(مادة ٤٣)

لا يجوز للجمعية العامة المداولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول
الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة فى الوقائع الخطيرة التي تتكشف
أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية والمادة
٤٧ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع
الشركاء الموصيين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه
هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية
العامة .

(مادة ٤٤)

تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة او بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقبي الحسابات وجامعى الاصوات .

ويكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال ، واستجواب المديرين ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام على الاقل في مراكز ادارة الشركة بالبريد المسجل ، باليد مقابل ايمال .
ويجب المديرين على اسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدرة السدى لا يعرض مصلحة الشركة او المصلحة العامة للضرر ، واذا رأى الشركاء أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة (١) ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب مجلس المراقبة أو بعزله أو بعزل المديرين أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو اذا طلب ذلك المدير أو عدد من الشركاء يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل .

ولا يجوز للأعضاء المديرين الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو أي أمر يتعلق بمسئوليتهم .

(١) يهين النظام طريقة التصويت فاذا لم يعينها فانها تتم بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

(مادة ٤٥)

يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الإنعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلو الجهات الادارية أو الممثل القانوني لجماعة حملية السندات كما يتضمن ملخصا وافيا لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الشركاء اثباته في المحضر.

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

(مادة ٤٦)

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون او نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الشركاء أو للاضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص للمديرين أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا الشركاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة ان تنوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتعقظ دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

(مادة ٤٧)

مع مراعاة احكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات او اكثر ممن تتوافر فسي شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعيينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /.....

المقيم في مراقبا اول الشركة .

ويسأل المراقب من صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع الشركاء ولكل شريك اثناء عقد الجمعية العامة ان يناقش تقرير المراقب وان يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

سنة الشركة - الجود الحساب الختامي

العمال الاحتياطي - توزيع الارباح

(مادة ٤٨)

تبتدىء السنة المالية للشركة من وتنتهى فى من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى من السنة التالية .

(مادة ٤٩)

على المدير أن يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للشركة خلال (ستة اشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المدير أيضا ان يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

(مادة ٥٠)

توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

- ١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى ٪ من الارباح لتكوين الاحتياطي القانونى (٥ ٪ على الأقل) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي

قدرًا يوازى..... % من رأس مال الشركة المدفوع (٢٠ % على الأقل)
ومتى نص الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع (١)

ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقدًا فــــــى
حدود % بشرط ألا يزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين
بالشركة. (٢) (٣)

- ٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ % على الأقل) للشركاء عن المدفوع من قيمة أسهمهم وحصصهم والعاملين.
على أنه اذا لم تسمح ارباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .
- ٣ - يخصم بعد ما تقدم (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي كمكافأة للمديرين .
- ٤ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء والعاملين (فى الحدود والنسب المقررة فى هذا النظام) كحصة اضافية فى الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح المديرين الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادى أو مال استهلاك غير عادى.

(١) يجوز ان ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الاغراض التي يحددها النظام.

(٢) لا يجوز ان تقل النسبة عن ١٠ % من الارباح.

(٣) كما يجوز للنظام ان يقرر للعاملين نسبة اكبر من ١٠ % وفي هذه الحالة يجنب نصيب العاملين فى الزيادة على ال ١٠ % فى حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين فى السنوات التي لا تتحقق فيها ارباح بسبب خارج عن ارادة الشركة أو استخدامه فى مشروعات لخدمات العاملين.

(مادة ٥١)

يستعمل المال الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على اقتراح المدير فيما يكون بمصالح الشركة.

(مادة ٥٢)

تدفع الارباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الادارة بشرط الا تجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

الباب الثامن

في المنازعات

(مادة ٥٣)

لا يترتب على اى قرار يعذر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد المديرين بسبب الاخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم و اذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير المديرين او مراقب الحسابات فتسقط الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على هذا التقرير.

ومع ذلك فان كان الفعل المنسوب الى المديرين يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

(مادة ٥٤)

مع عدم الاخلال بحقوق الشركاء المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد المديرين او مجلس المراقبة او ضد واحد او اكثر من اعضاءه الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى القرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد اشارة نزاع من هذا القبيل يخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الاقل ويجب ان يدرج هذا الاقتراح فى جدول اعمال الجمعية .

الباب التاسع

فى حل الشركة وتمقيتها

(مادة ٥٥)

فى حالة خسارة نصف رأسمال المال تحمل الشركة قبل انقضاء اجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

(مادة ٥٦)

مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تعيين الجمعية العامة مصفيا او اكثر وتحدد اتعايبهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين او الشركاء او غيرهم .

وفى حالة صدور حكم بحل الشركة او بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كماتعين المصفى وتحدد اتعايبه .

ولا ينتهى عمل المصفى بوفاة الشركاء او اشهار افلاسهم او اعسارهم او بالحجر عليهم ولو كان معينا من قبلهم .

وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين .

اما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى ان يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر
احكام ختامية

(مادة ٥٧)

تخضع المصاريف والالتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب
المصروفات العامة .

(مادة ٥٨)

تسرى احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات
ذات المسؤولية المحدودة المشار اليها ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في
شأنه نص خاص في هذا النظام .

(مادة ٥٩)

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

— الصيغة رقم ٢٣١ —

نموذج لعقد تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ولائحته التنفيذية

FORMULAIRE DE L'ACTE DE CONSTITUTION
D'UNE SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITEE
CONFORMEMENT A LA LOI NO. 159 DE
L'ANNEE 1981 ET DE SON REGLEMENT
EXECUTIF

عقد تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة

انه في يوم

وفيما بين الموقعين أدناه :

- ١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية - محل الإقامة (او مركز الادارة اذا كان الشريك شخصا معنويا)
- ٢ -
- ٣ - (١)

قد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة وفقا لاحكام القوانين النافذة ، واحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية واحكام هذا العقد ، ويقر الموقعون انهم قد راعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة .

الباب الاول

اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام

(مادة ١)

- ١ - عنوان الشركة او اسمها (شركة ذات مسؤولية محدودة) (٢)

- (١) لا يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا يزيد عددهم عن خمسين .
- (٢) للشركة ان تتخذ اسما خاصا ، ويجوز ان يكون اسمها مستعدا من غرضها ، ويجوز ان يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر (بيان الزام)

(مادة ٢)

غرض الشركة هو (١).....

(مادة ٣)

مدة الشركة هي (٢)..... تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجارى ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد وبموافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة (٣).....
بجمهورية مصر العربية.

ويجوز لمديرى الشركة ان يقرروا نقل المركز الرئيسى الى اية جهة أخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم ان يقرروا انشاء فروع او وكالات للشركة فى مصر او فى الخارج.

واذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم ان يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء.

-
- (١) لا يجوز ان تتولى الشركة اعمال التأمين أو اعمال البنوك أو الإلخار أو تلقى الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير بوجه عام.
- (٢)(٣) بيانات إلزامية .

الباب الثاني

رأس المال - الحصص

(مادة ٥)

عدد
حدد رأس مال الشركة (١) بمبلغ موزع الى حصة قيمة كل
منها عدد حصة نقدية قيمتها و حصة عينية قيمتها
..... وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على (٢) الوجه الاتي :

اسم صاحب الحصة وجنسيته	عدد الحصص العينية	عدد الحصص النقدية	القيمة	نسبة المشاركة
الخ ... المجموع				

ويقرر الشركاء ان الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها وأودعت

في بنك بموجب الشهادة المرفقة .

وفيما يلي بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء (٣)

- (١) لا يقل عن خمسين الف جنيه مصري ومقسمة الى حصص متساوية لا تقل كل منها عن ١٠٠ جنيه مصري (بيان الزام) .
- (٢) لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته (بيان الزام) .
- (٣) يجب بيان نوع كل حصة عينية وقيمتها والثلث الذي ارتفاه باقي الشركاء لها ومقدار حصة الشريك في رأس المال مقابل ما قدمه من حصة عينية .

١ - قدم السيد ما يأتي .

٢ - وقدم السيد ما يأتي .

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد كما تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها إلى الشركة كما اتفق المؤسسون على تقدير الحصة المبنية المقدمة من السيد /..... بمبلغ

(مسادة ٦)

تخلو الحصص حقوقا متساوية في الحصول على الأرباح وفي اقتسام موجودات الشركة عند التصفية ولا يلتزم الشركاء إلا في حدود قيمة حصصهم .
والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها في أيدي كل من تؤول إليه ملكيتها ، ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام هذا العقد وقرارات الجمعية العامة .

(مسادة ٧)

يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بأصدار حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحر إلى حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية وطبقا للأحكام المنصوص عليها في كل من القانون ولائحته التنفيذية .
وفي حالة أصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق الفلحة الاكتساب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص . ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع وبالشروط التي يعينها المديرون بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك.

(مادة ٨)

للجمعية العامة غير العادية ان تقرر تخفيض رأس المال لى سبب وعلى أن لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويكون التخفيض بالكيفية التى تراها الجمعية سواءً عن طريق انقاص عدد الحصص او استرداد بعضها او تخفيض القيمة الاسمية على أن لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة جنيهاً .

(مادة ٩)

الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير، ويجب أن يثبت هذا الانتقال أو التصرف بالسجل المعد لذلك .

ويجب على من يعتزم بيع حصته للغير ان يقوم باخطار ادارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل منها ، وتقوم الادارة بدورها باخطار الشركاء فى خلال الثلاثة أيام التالية ، وللشركاء خلال شهر من الاخطار الاول استرداد الحصة بالشروط نفسها ولا سقط هذا الحق ، وادا استعمل حق الاسترداد اكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم فى رأس المال .

(مادة ١٠)

يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتى :

- ١ - أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنتهم .

- ٢ - عدد الحصص التي يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .
- ٣ - حالات التنازل من الحصص وانتقال ملكيتها مع بيان تاريخ وتوقيع المعتنزل والمتنازل اليه في حالة التصرف بين الاحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة في حالة الانتقال بطريق الميراث .
- ولا يكون للتنازل او الانتقال أثر بالنسبة الى الشركة او السمسار الغير الا من تاريخ قيده في هذا السجل .
- ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في اوقات العمل ليومي للشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا السجل ومن كل تغيير يطرأ عليها الى الادارة العامة للشركات .

الباب الثالث ادارة الشركة

(مادة ١١)

يتولى ادارة الشركة السيد/..... المقيم في باعتباراه المدير الوحيد . وتنتهى وظيفته في او يباشر الادارة لمدة غير محدودة" .

او يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء او من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الادارة الاولى من :

(١) بيانات الزامية .

- ١ - السيد / المقيم في
٢ - السيد / المقيم في
الخ

وتنتهى وظيفة المديرين في أو يباشرون وظيفتهم لمدة
غير محدودة " .

(مادة ١٢)

يمثل المدير او المديرين الشركة في علاقاتها مع الغير ولهم " منفردين
او مجتمعين (١) في هذا الصدد اوسع السلطات للتعامل باسمها واجراء
كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الاخص تعيين ووقف ومزل
وكلاء ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم وقبض ودفع كافة
المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة السندات الاذنية التجارية و ابرام
جميع العقود والمشارطات والصفقات التى تتعلق بمعاملات الشركة بالنقــــد
أو بالاجل . ولهم شراء جميع المواد والمهمات والبضائع والمنقولات والاقتراض
بطريق الاعتمادات الخ .

، أما الغروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمبادلات
وبيع المحلات التجارية والعقارات والرهون وكذلك الاشتراك في الموءسات الاخرى
فلا يجوز اجراؤها الا بعد موافقة الجمعية العامة باغلبية الشركاء الحاضرة
لثلاثة ارباع رأس المال (أو بناء على قرار اجماعى من الشركاء) (٢) ولا يكون

(١) يختار احد الحكيمين .

- الاختصاصات المشار اليها على سبيل التمثيل ويجوز اسناد بعضها
لجمعية العامة .

التمصرف ملزما للشركة الا اذا وفق المدير او غيره من العاملين مشفوعا
بالصفة التي يتعامل بها.

(مادة ١٣)

المدير قابل للعزل فى اى وقت بقرار مسبب يصدر
بموافقة الاغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة ارباع رأس المال
او بقرار اجماعى من الشركاء. وله أن يستقبل فى نهاية السنة المالية على
أن يقدم الاستقالة الى رئيس مجلس الرقابة او باقى المديرين أو الجمعية
العامة قبل ذلك (شهر على الاقل).

(مادة ١٤)

فى حالة انتهاء وظيفة احد المديرين يجب على المديرين الباقين خلال
شهر ان يدعوا الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر فى الامر وتعيين
مدير جديد.

(مادة ١٥)

للمديرين فى علاقتهم مع بعضهم وتسيير ذى صفة داخلية ان يؤلفوا
مجلس ادارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيه.
ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس او مفوضين آخرين من اعضاءه
كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك. ويعقد الاجتماع فى مركز الشركة او فى
اى مكان آخر يعينه خطاب الدعوة.
ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور نصف اعضاء مجلس الادارة على الاقل.

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات المديرين الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات المذكورة في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها المديرين الذين اشتركوا في اصدار هذه القرارات ويصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر. ويتداول مجلس الإدارة في جميع المسائل المعروضة عليه والتي تتعلق بإدارة شئون الشركة . ويجب على المجلس ان يبت بصفة خاصة في كل عملية او تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة أو مصروف تزيد قيمته على () ويجب على المديرين ان يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة وأن يتبعوا تعليماته وإرشاداته والا عزلوا من وظائفهم والزموا بتعويضات الشركة .

(مادة ١٦)

للمديرين الحق في مبلغ سنوي إجمالي قدره جنيه بصفة مكافأة تدفع كل " شهر أو ثلاثة شهور مثلا " وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقهم في استرداد مصروفات التمثيل وبدل السفر والانتقال .
ولهم أيضا حق الحصول على حصة في الأرباح على الوجه المبين في العادة
٢٨ من هذا العقد.

ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

(مادة ١٧)

يجب ان تحمل الاعلانات ونسخ العقود وجميع الاوراق والمطبوعات الاخرى
التي تصدر من الشركة اسم الشركة وأن تسبقها او تلحقها عبارة " شركة ذات
مسئولية محدودة" مكتوبة باحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة
وبيان رأس المال اذا لم يكن اقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

(مادة ١٨)

تكون تبليغات الشركة المتعار اليها في هذا العقد سواء كانت بين
الشركاء او بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

الباب الرابع

مجلس الرقابة (١)

(مادة ١٩)

يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الاقل او من
مفوا على الاكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشركاء وتقدر اتعايهم .

(١) يلغى هذا الباب اذا لم يزد الشركاء على عشرة وتلغى كذلك كل
اشارة تتعلق بمجلس الرقابة .

واستثناء مما تقدم عين المواعيد أول مجلس رقابة من عضوا هم:

١ - السيد / المقيم في

٢ - السيد / المقيم في

الخ

(مادة ٢٠)

مدة العضوية لمجلس الرقابة هي سنوات " ثلاثة مثلا".
غير أن مجلس الرقابة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله مدة سنة . وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الاعضاء " مثلا " في كل سنة عند انعقاد الجمعية العامة ، ويعين الثلثان الاوان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الاعضاء بعد ذلك بحسب الاقدمية في التعيين ، فاذا كان عدد اعضاء المجلس غير قابل للقسم على ثلاثة اندمج العدد الباقي فيمن يتناولهم آخر تجديد . ويجوز دائما اعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

(مادة ٢١)

يشترط ان يكون عضو مجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص الشركة قدره حصة على الاقل تخضع لضمان الاخطاء التي قد يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة. (١)

(١) حكم هذه المادة اختياري .

(مادة ٢٢)

لمجلس الرقابة ان يعين اعضاء في مراكز الاعضاء التي تخلق خلال السنة بسبب الاستقالة او الوفاة او لاي سبب آخر . ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالي للخلو اذا نقص عدد الاعضاء عن ثلاثة .

ويباشر الاعضاء المعينون على هذا الوجه العمل في الحال الى ان يعقد اول اجتماع للجمعية العامة فاما ان تقر تعيينهم أو أن تعين آخرين بدلا منهم .
ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر الددة المتبقية من مدة سلفه .

(مادة ٢٣)

يعين مجلس الرقابة من بين اعضائه رئيسا وأميناً للسر وعند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئيس مؤقتا .
ويعقد مجلس الرقابة اجتماعاته في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس او مفوضين من اعضائه مثلا ويجوز دعوته الى انعقاد غير عادي بناء على طلب ادارة الشركة .

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف عدد اعضائه على الاقل وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

وتثبت مداوات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة

صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ويمدق رئيس المجلس على صور
أو مستخرجات هذه المحاضر .

(مادة ٢٤)

يغوم مجلس الرقابة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة .
وعليه فحص الدفاتر والحسابات والخزينة ومحفظه الاوراق العالية وقيم
الشركة .

ويقدم كل سنة الى الجمعية العامة تقريراً بنتيجة أعماله يبين فيه
المخالفات والاختفاء التي قد يجدها في قوائم الجرد كما يبين الاسباب
التي قد تحول دون اجراء توزيع حصص الارباح التي تقترحها ادارة الشركة .

(مادة ٢٥)

لاعضاء مجلس الرقابة الحق في ان يتقاضوا مبلغ جنيه
بصفة " بدل حضور أو مكافأة " يجرى توزيعه بينهم حسب ما يتراءى لهم .

الباب الخامس

الجمعية العامة

(مادة ٢٦)

تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها الا في
(المدينة التي يقع بها مركز الشركة) .

(مادة ٢٧)

لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها
سواء كان ذلك بطريق الاصل او بطريق ائابة شريك آخر لتمثيلة فى الجمعية
ولكل شريك عدد من الاصوات يقدر بعدد ما يملكه او يمثله من حصص دون تحديد.

(مادة ٢٨)

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الرقابة أو المدير بحسب الاحوال
او من ينوب عنهما وعند غيابه يرأسها احد زملائه يختاره المجلس ويعين
الرئيس امينا للسر ومراجعا لفرز الاصوات على ان تقر الجمعية العامة
تعيينهما.

(مادة ٢٩)

توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل
لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الاقل .
ويجب ان تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الاعمال ومكان الاجتماع
وزمائه .

(مادة ٣٠)

لا يجوز للجمعية العامة ان تتداول فى غير المسائل الواردة فى جدول
الاعمال المبين فى خطاب الدعوة وتكون القرارات التى تصدرها الجمعية العامة

طبقاً لعقد الشركة ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين والمخالفين في
الرأى وعديمي الأهلية .

(مادة ٣١)

تتعقد الجمعية العامة العادية كل سنة بناء على دعوة من إدارة
الشركة خلال السنة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة .
وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي
وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الارباح
والخسائر وتحديد حصص الارباح التي توزع على الشركاء وتعيين المديرين
أو أعضاء مجلس الرقابة وتحديد مكافآتهم وغير ذلك من المسائل التي
لا تدخل في اختصاص الجمعية غير العادية .

ولا تكون قرارات الجمعية العامة العادية صحيحة الا اذا صدرت بأغلبية
الاصوات التي تمثل رأس المال على الاقل . (١)

وفي حالة عدم توفر النصاب لصحة الاجتماع الاول تعين عقد الجمعية
العامة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية . ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا
مهما كان عدد الحصى الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات على الاقل (٢) وفي حالة التساوى يرجح
الجانب الذي منه الرئيس .

ويجوز ان تتضمن الدعوة الى الاجتماع الاول موعد الاجتماع الثاني في حالة
عدم تكامل النصاب . (٣)

(٢/١) يمكن زيادة نصاب الحضور والتصويت . (٣) حكم هذه الفقرة اختياري .

(مادة ٣٢)

للجمعية العامة غير العادية أن تعدل عقد الشركة عدا ما تعلق منها

بزيادة التزامات الشركاء ما لم تكن موافقتهم اجماعية .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة الا اذا صدرت بموافقة الاغلبية

العديدة للشركاء الحائزة لثلاثة ارباع رأس المال (على الاقل) .

على أنه اذا كان القرار يتعلق بعزل احد المديرين فان الاغلبية

تحتسب بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزله واذا كان

القرار يتعلق بالمساحيق فئة من اصحاب الحصص فانه يشترط في هذه

الحالة حضور الاغلبية العددية لاصحاب تلك الحصص الذين يمثلون ثلاثة

ارباع قيمتها .

(مادة ٣٣)

يجوز للمديرين دعوة الجمعية العامة للانعقاد غير عادي كلما دعت

الغورة الى ذلك . ويجوز لمجلس الرقابة ان يتولى توجيه الدعوة اذا طلب

ذلك من المديرين بخطاب موسى عليه وانقضت ثمانية ايام دون ان يقوم

المديرين بتوجيه الدعوة .

ويجوز ان تدعى الجمعية العامة ببناء على طلب شريك او اكثر يمثل اكثر

من ٥ ٪ من رأس المال اذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موسى عليه وانقضت

ثمانية ايام دون ان يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويوضع جدول الاعمال بمعرفة " الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد "

المديرون او مجلس الرقابة او الشركاء حسب الاحوال .

(مادة ٣٤)

لكل شريك اثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الاعمال ويكون المديرون ملزمين بالاجابة على اسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر ..

فاذا رأى أحد الشركاء ان الرد على سوءاله غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

(مادة ٣٥)

تدون مداولات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقيد في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها رئيس الجمعية وأمين السر وفـسـارز الاصوات ومراقب الحسابات ويصدق رئيس الجمعية على صور او مستخرجـات هذه المحاضر .

الباب السادس

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

العمال الاحتياطي - توزيع الارباح

(مادة ٣٦)

السنة المالية للشركة اثني عشر شهرا ميلادية تبدأ من أول وتنتهي في اخر على ان السنة الاولى تشعل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى
وتنعقد اول جمعية عامة عقب هذه السنة .

(مادة ٣٧)

على مديري الشركة أن يعدلوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ٦ أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الأرباح والخسائر تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

وتودع الميزانية بعد انقضاء ١٥ يوماً من تاريخ إعدادها مكتب السجل التجاري ولكل ذي شأن أن يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوماً التي تسبق انعقاد الجمعية العامة أن يطلع بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء أو من غيرهم على هذه الأوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

(مادة ٣٨)

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العامة والتكاليف الأخرى كما يأتي :

١ — يبدأ باقطاع مبلغ يوازي ٥ ٪ على الأقل من الأرباح لتكوين احتياطي ويقف هذا الاقطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدره يوازي « » على الأقل « من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الاقطاع .

٢ — يقطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ من رأس المال على الأقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على أنه إذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

٣ — يخصص بعد ما تقدم ١٠ ٪ من الأرباح المتبقية (على الأكثر) لمكافأة المديرين ^(١) .

٤ — تخصص نسبة من الأرباح بناء على اقتراح مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العامة ^(٢) توزع على العاملين .

٥ — يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل ^(٣) بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال للاستهلاك غير عادي .

(١) فوجالة الشركات التي يبلغ رأسمالها الحد الأدنى لشركات المساهمة

المغلقة يضاف البند ٢ على النحو التالي :

٢ — يقطع بعد ذلك المبلغ المذكور لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ على الأقل على الشركاء والعاملين بحيث لا يقل نصيب العاملين من ١٠ ٪ من الأرباح الموزعة وشرط الايزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة، على انه اذا لم تسمح ارباح الشركة فيسنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين المقبلة .

(٢) تشطب في حالة وجود نصيب وجهي يوزع على العاملين من الارباح .

(٣) يراعى تعديل النصيبان يشغل التوزيع العاملين وبدات الشروط المعفزة

قانوننا وذلك في حالة وجود توزيع وجهي من الارباح عليهم .

أما الخسائر — إن وجدت — فيتحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم أحدهم بأكثر من قيمة حصصه .

(مادة ٣٩)

يستعمل الاحتياطي بقرار من مجلس الإدارة فيما يعود على الشركة بالنفع .

(مادة ٤٠)

تدفع حصص الأرباح إلى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها المديرون ، ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة أن يقوموا بتوزيع مبلغ من أصل حصص أرباح السنة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة والجارية تسمح بذلك .

في مراقبة الحسابات

(مادة ٤١)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوفر فيهم الشروط المقررة بقانون مزاوله مهنة المحاسبة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / المقيم في مراقباً أول للشركة ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .



الباب السابع

المنازعات

(مادة ٤٢)

لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أحدهم إلا بإسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المديرين إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

وإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح فلا يجوز لأي شريك إعادة طرحه بإسمه الشخصي أما إذا قبل فتعين الجمعية العامة لمباشرة الدعوة مندوباً أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الاعلانات الرسمية .

الباب الثامن

حل الشركة — تصفيها

(مادة ٤٣)

عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة قبل الأجل المحدد تبين الجمعية بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصف أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم . وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفون أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

الباب التاسع

أحكام ختامية

(مادة ٤٤)

تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا العقد .

(مادة ٤٥)

يقيد هذا العقد في السجل التجارى وينشر طبقا للقانون وقد فوض الشركاء السيد/..... فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن . والمصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم اتفاقها فى سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العامة .

قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥

بالغاء سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء غير المصريين
من شروط اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تلغى سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء بعض الحالات من شروط اكتساب غير المصريين ملكية
العقارات المبنية والأراضي الفضاء المقررة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم
تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولية سنة ١٩٨٥) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ (تابع) في ١٩٨٥/٧/٤ .

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء
المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ بإلغاء سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء غير المصريين
من شروط اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل برقم (٣) من البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم
تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء النص الآتي :

٣ — « أن يحول عن طريق أحد مصارف القطاع العام التجارية نقداً أجنبياً قابلاً للتحويل بالسعر المعلن
لدى مجمع النقد الأجنبي بالمصارف التجارية مزيداً بالعلاوة يعادل قيمة العقار التي يقدر على أساسها الرسم النسبي
المستحق على شهر المحرر ، على ألا يقل ثمن المتر في هذه العقارات عن خمسمائة دولار أمريكي ، ومجلس الوزراء
أن يقرر رفع هذا الحد الأدنى » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رجب سنة ١٤٠٦ (٩ ابريل سنة ١٩٨٦) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٥ (تابع) في ١٠/٤/١٩٨٦ .

الصيغة رقم ٢٢٢

(استمارة رقم ١ « وكلاء تجاريين » تاجر فرد)

طلب قيد بسجل الوكلاء التجاريين

Requete Pour L'Inscription Au Registre Des Représentants De Commerce

- ١ - اسم التاجر ولقبه
- ٢ - تاريخ ومحل الميلاد
- ٣ - الجنسية
- ٤ - الاسم التجارى والسمة التجارية (ان وجدت)
- ٥ - المنشآت التى يعمل الطالب ويكلا تجاريا لها موصحة بالاستمارة رقم ٤ وكذلك السلع موضوع التوكيل
- ٦ - عنوان المحل الرئيسى (الذى ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالطلب)
- ٧ - قيمة رأس المال
- ٨ - رقم القيد بالسجل التجارى محافظة التاريخ

السيد مدير ادارة الوكلاء التجاريين :

أنا الموقع على هذا
المقيم
بصفتى

أطلب قيسد اسمى فى سجل الوكلاء التجاريين .

واقمر أن جميع البيانات الواردة فى الطلب صحيحة .

ومع هذا المستندات المثبتة لذلك واتعهد بتقديم جميع المستندات التى تطلبها الادارة .

تحريرا فى سنة ١٩ ترقيم الطلب

بيانات خاصة بالادارة

أودع هذا الطلب فى من شهر سنة ١٩
وتم قيده فى سجل الوكلاء التجاريين فى من شهر سنة ١٩
برقم
تحريرا فى سنة ١٩ مدير الادارة

المستندات المطلوبة

١ - شهادة خبرة من الغرفة التجارية المصرية المختصة او النقابة المهنية المختصة في مجال نشاط التوكيل متعددة من الملحة .

٢ - شهادة من وزارة الداخلية تثبت ان الطالب من اب مصري ومقيم بجمهورية مصر العربية خمس السنوات الاخيرة ما لم يكن من العابليين بالخارج بترخيص عمل او بقرار من السلطة المختصة .

٣ - صحيفة الحالة الجنائية .

٤ - مستخرج حديث من صحيفة القيد بكتب السجل التجارى المختص .

٥ - اقرارات تتضمن :

(١) ان الطالب ليس من بين العابليين بالحكومة والهيئات العامة ومؤسسات وشركات القطاع العام ما لم يكن قد مضى على تركه العمل بها سنتان على الاقل (شهادة ادارية) .

(ب) ان الطالب ليس من الاقارب من الدرجة الاولى لأحد العابليين بالحكومة والهيئات العامة ومؤسسات وشركات القطاع العام من الفئة العالية فما فوق ومن هم في مستواهم (شهادة ادارية) .

(ج) ان الطالب ليس من اعضاء مجلس الشعب او من المتفرغين للعمل السياسى طوال مدة العضوية او التفرغ ما لم يكن مستغفلا اصلا في هذا قبل العضوية (شهادة من الجهة المعنية) .

(د) اقرار بالالتزام الوكيل بابسك حسابات منتظمة وفقا للقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتقييد فيها المعاولات التى تستحق له والبنوك المودعة بها .

٦ - صورة طبق الاصل من التوكيل الصادر من الشركة الاصلية المنتجة او الموزعة بحيث يكون منصوحا فيه على طبيعته مسئولية الشركة الموكله عن التزام الوكيل في مجال تمثيله لها وعلى نسبة المعولة التى يتكافأها الوكيل - مع بيان السلع موضوع التوكيل وحق الوكيل في توزيعها وحده وأن يكون سارى المفعول وقت تقديم الطلب وبمحيث لا يكون صادرا وقت وجود وكيل قائم للشركة الموكله من شركات القطاع العام .

٧ - استمارة رقم ٤ ببيان المنشآت التى يعمل الطالب وكبلا لها .

الصيغة رقم ٢٣٣

(استثمار رقم ٤ « وكلاء تجاريون »)

بيان المنشآت التي يعمل التاجر / شركة وكيلًا تجاريًا لها :

رقم مسلسل	اسم المنشأة	مقرها	السلع موضوع التوكيل

تحريرا في سنة ١٩ . توقيع الطالب

مرفق مع الطلب المودع في من شهر سنة ١٩ .

والمقيد في سجل الوكلاء التجاريين في من شهر سنة ١٩ .
برقم

تحريرا في سنة ١٩ . مدير الادارة

صيغة عقد عمل فردي وفقا للقانون ٤٣ سنة ١٩٧٤ الخاص

باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية والمناطق الحرة

Contrat de Travail Individuel

Conforme à la Loi 42/1974

اسم وعنوان المشروع او المنشأة

تاريخ العقد

اسم وعنوان الموظف او العامل

سنة

حالته الاجتماعية

عدد اولاده

جنسيته

رقم وتاريخ البطاقة الشخصية او العائلية او جواز السفر

نوع العمل

مدته

الاجر المنفق عليه والاجور عن ساعات العمل الاضافية (يسمح للعاملين الاجانب القادمين من الخارج بان يحولوا ٥٠ ٪ الى الخارج من الاجور والمزايا و المكافآت كما ان العاملين الاجانب بالمناطق الحرة معفون من الضريبة على اليراد العام .

ساعات العمل اليومية (يجب الا تزيد عن ٤٢ ساعة في الاسبوع) والعملة الاسبوعية

الايام المحددة لاداء الاجور في مكان العمل .

١ - **الاشتراطات :** بموجب هذا قد الحق الطرف الاول المعبر عنه برب العمل الطرف الثاني المعبر عنه بالمعامل بناء على طلب الاخير وقبوله في العمل الموضح اعلاه بالشروط والالتزامات المنفق عليها بعالهه وغنما بعد والخاصة بنوع العمل والاجر والمدة وطريقة دفع الاجر علاوة على الشروط المدونة بعد .

٢ - **واجبات الاجر :** يقر الاجير ان العمل الذي الحق به بموجب هذا العقد يتناسب مع مؤهلاته ويتمهد ببذل كل ما في وسعه لتأدية عمله على احسن وجه بما يرضى رب العمل وبان يتبع تعليماته ويحترم اللوائح والتعليمات الادارية وبان يخضع لللائحة النظام الاساسي للعمل ولللائحة الجزاءات وشروط توقيعها وانتمد احيص علها به خطر مهنته ووسائل الوقاية الواجب عليه اتخاذها .

كما يتعهد بالا يرتكب اى فعل او تقصير في واجباته .

٣ - **تسبب الاجير في فقدان او اخلاف او تمسح مهمات :** اذا تسبب الاجير في فقد او اخلاف او تدمير مهمات او آلات او منتجات موجودة في معتمه يهلكها رب العمل وكان ذلك ناشئا عن خطأ وجب ان يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك . ولرب العمل ان يبدا باقتطاع المبلغ المذكور من الاجير على الا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض عن اجر خمسة ايام كل شهر طبقا للاوضاع المنصوص عليها بالمادة ٥٤ من قانون عقد العمل .

٤ - **تكليف الأجير عمل غير المتفق عليه** : يجوز لرب العمل أن يكلف الأجير مؤقتا بعمل غير المتفق عليه أو يخرج على القيود المشروطة في هذا العقد إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعاً لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة كما يحق لرب العمل نقل الأجير إلى أحد مراكز مؤسساته أو مروعها وله أن يكلف الأجير عملاً غير المتفق عليه إذا كان لا يختلف اختلافا جوهريا كما يجوز له إذا عهد إلى آخر تأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها اعارة الأجير له .

٥ - **تطبيق قانون عقد العمل والقانون المدني** : يخضع كل من رب العمل والعمال لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل والقانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ في مواد من ٦٧٤ إلى ٦٩٨ وبالأخص فيما يتعلق بمدة العقد ومدة التمرين ونظام تشغيل الأحداث والنساء وتشغيل العمال في المناجم والمحاجر وتشغيل العمال المدرجين والتأهيل المهني للعاجزين عن العمل وتخديمهم وتحديد ساعات العمل والفترات التي تتخللها لنزول الطعام وللراحة والأجور التي تدفع في ساعات العمل الإضافية ومخاطر المهنة ووسائل الوقاية والشروط والأوضاع التي تتبع في اثبات تقاضي الأجر ووسائل الاسعاف الطبية في المنشأة وتوفير وسائل العلاج وفسخ وإنهاء العقد وفسخ عقد العمل المدرج والأجازات السنوية وتجزئة الإجازة وتأجيل إعطاء العمال إجازته بناء على طلبه الكتابي وأجازات الأعياد وتشغيل العمال في هذه الأجازات والأجازات المرضية والأجر الذي يدفع للعمال أثناءها وحرمان العمال من أجره عن مدة إجازته أو استرداد ما أداه له رب العملين أجر فيها إذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب رب عمل آخر واقتطاع جزء من أجره وفاء لما يكون اقترضه من مال وشروط الحجز والتنازل عن الأجر وتوقيع الغرامات وطريقة تنفيذها والتصرف فيها والإيقاف عن العمل أو إيقاف العمال لارتكابه جنابة أو جنحة أو تسببه في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات ووقفه ووقف تنفيذ الفصل والغاء العقد ومهلة اعلان الانهاء والتعويض في حالة الفسخ وحالات الفسخ دون سبق اعلان ودون مكافأة أو تعويض والحالات التي يجوز للعمال فيها ترك العمل قبل نهاية العقد وبدون سبق اعلان وشروط التزام رب العمل بمصروفات انتقال العمال من الجهات التي استقدمهم منها إلى مكان العمل وعودتهم إليها والمكافأة التي تستحق للعمال في حالة استقالته وحظر منافسة رب العمل وإنهاء عقد العمل بوفاء العامل أو بمجزؤه عن تأدية عمله أو بمرضه وإثبات العجز أو المرض والتحكيم الطبي وحق امتياز العمال على الأموال المستحقة له وطريقة توزيع المكافأة عند انتهاء العقد بوفاء العامل ومواعيد سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وعن إصابات العمل بالنتاجم .

٦ - **تطبيق قانون لتأمينات الاجتماعية** : تسرى على العاملين المصريين بالمشروعات التي تمارس نشاطها بالنطاق الحرة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ - ١٩٧٥ ما لم يكفل لهم المشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٧ - **التعويض عن إصابات العمل** : لا يجوز للعمال فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتمسك بلحاكم أى قانون آخر خلاف القانون ٧٩ - ١٩٧٥ ما لم يكن الحادث قد نشأ عنه خطأ جسيم من جانب رب العمل . ويقع عبء الإثبات في هذه الحالة على العامل .

٨ - **حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو ادماجها في غيرها** : لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة على هذا العقد حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات .

٩ - شهادة ببدء الخدمة : على صاحب العمل ان يعطى العامل مجانيا في نهاية عقده بناء على طلبه شهادة لا يبين فيها سوى تاريخ دخوله في الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع العمل الذي كان يؤديه وقيمة الأجر ونوع الامتيازات ان وجدت ان طلب العامل ذلك .

١٠ - احكام القانون : كل ما لم يذكر بهذا العقد يخضع لاحكام القانون .

١١ - نسخ العقد : حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ منها واحدة لزوم كل من طرفي التعاقد وستودع الثالثة لدى ادارة المنطقة الحرة للجهاز العام لاستثمار رؤوس الاموال العربية والاجنبية والمناطق الحرة .

رب العمل.....

العامل.....

الباب التاسع والعشرون

التوكيلات (١)

Les Procurations

(م ٦٩٩ — ٧١٧ مدني)

الصفة رقم ٢٣٥

توكيل رسمي عام لمحام

Procurat ion Authentique Générale à un Avocat

نسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر

« ١ » بين من ومهنته وجنسيته وديالته
ومقيم

وطلب منا اثبات التوكيل الآتي نصه :

تد وكل الحاضر بموجب هذا السيد الاستاذ المحامي توكيلا عاما في جميع القضايا التي ترفع منه أو ضده أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ابتدائية واستئنافية ونقض وإبرام ومحاكم الأحوال لشخصية ومجلس الدولة — كما له تمثيله أمام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وأمورياتها وتقديم طلبات الشهر العقاري والتوقيع عليها وتعديلها واستبدالها والغائها ومصلحة الضرائب وأمورياتها ولجان التقدير التابعة لها ومصالح الحكومة وجهات الإدارة وخلافها ولسيادته حق المرافعة والدفاع عنه والاعتراض بالدين والأبراء منه وتسليم الحقوق واعطاء المخالفات والتنازل عنها كما له ابقاء الأوراق عنه والقرار وحضور التحقيق ومطلب تحليف اليمين ورددها والتحكيم والمخالصة والمصالحة وشطب الدعاوى والتنازل عنها وترك الخصومة فيها وإنكار الخطوط والاختام والأبضاء والطعن فيها بالتزوير أو بأي طريق آخر وتقديم الأدلة وإعلان شواهد التزوير وطلب تعيين الخبراء ورددهم والحضور أمامهم وإبداء الأقوال والملاحظات ورد الغضاة وتقرير المعارضة والاستئناف في القضايا الجنائية ومحب الاحكام والتماس اعادة النظر والنقض والإبرام في القضايا الجنائية والمدنية وتقديم الاسباب واعلائها وتقديم المخفركات .

(١) ملاحظات :

١ — للمحكمة أن تقبل في النيابة عن الخصوم من يختارونه من الأتارب أو الإصهار إلى الدرجة الثالثة (مادة

٨١ مرافعات) .

٢ — يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك (مادة ٧٠٠ مدني) وعلى سبيل المثال يجب أن تكون الوكالة بمقد رسمي في الرهن أو الهبة لأن القانون يشترط الرسمية فيها .

كما وكله الحاضر في دفع الرسوم والامانات والكفالات وصرفها او صرف بواقيها بعد تسويتها وفي صرف المبالغ المودعة على ذمته بخزائن المحكم وجهات الادارة .

وبالاختصار قد وكله في عمل كل ما يراه مناسباً لصالحه ولو لم يكن منصوباً عنه بهذا وله توكيل من يشاء في هذا كله او بعضه مصدقاً من الآن على كل مايجري سياسته او من ينوب عنه .

الصيغة رقم ٢٣٦

توكيل محام في دعوى معينة

Procurat  n    un Avocat pour une Affaire D  termin  e

أنا الموقع اذناه « ١ » بن سن ومهنتى وجنسيتى
وديانتى ومقيم

قد وكلت بموجب هذا السيد الاستاذ المحامى فى الدعوى المرفوعة من ضد
امام محكمة حتى يفصل فيها ابتدائيا واستئنافيا .

ويكون لسيادته حق المرافعة والمدافعة عنى والاقرار بالدين والبراء منه وتسلم الحقوق واعطاء المخالصات والنفاذ عنها كما له اامضاء الاوراق عنى والاقرار وحضور التحقيق وطلب تطفيف اليهين وردھا والتحكيم والمخاصمة والمصالحة وشطب الدعوى والنفاذ عنها وترك الخصومة فيها وانكار الخطوط والاختام والامضاءات والظعن فيها بالنزوير او باى طريق آخر وتقديم الادلة واعلان شواهد التزوير وطلب تعيين الخبراء وردهم والحضور امامهم وابداء الاقوال والملاحظات وردالقضاة وسحب الاحكام وتنفيذها وتقديم المستندات وسحبها وتقرير المعارضة والاستئناف والتماس اعادة النظر وتقديم الاسباب واعلانها وتقديم المذكرات .

كما وكلته في دفع الرسوم والامانات والسكالات وصرفها او صرف بواقيها بعد تسويتها وفي صرف المبالغ المودعة على ذمته بخزائن المحاكم وجهات الادارة .

وبالاختصار قد وكلته في عمل كل ما يراه مناسباً لصالحى ولو لم يكن منصوباً عنه بهذا وله توكيل من يشاء في هذا كله او بعضه مصدقاً من الآن على جميع ما يجري سياسته او من ينوب عنه .

الصيغة رقم ٢٣٧

توكيل رسمى علم (١)

Procurat  n G  n  rale Authentique

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

(١) ملاحظة : التوكيل فى القضايا لا يسمح الاحكام او تريب حتى الدرجة الرابعة .

وطلب منا اثبات التوكيل الاتي نصه :

قد وكل الحاضر بموجب هذا السيد
في ادارة املكه الكائنة بجمهورية مصر العربية الحسنية والمستقلة الثابت منها والمنقول وتاجيرها من
يشاء بالايجار والشروط التي تراها والتوقيع على عقود الايجار ومد اجلها وتجديدها وقبض قبية الايجار
واعطاء المخالفات اللازمة لذلك واجراء الاصلاحات والترميمات ودفع الموائد واستهلاك المياه والنور
واقساط التأمين واجور من يستعين بهم في الادارة وفي تمثله امام مآبوريات الموائد ولجان الموائد ولجان
التحسين والمعارضة في قرارات التقدير وامام الجهات الادارية ومصلحة التنظيم فيما يخص بتصاريح
ومخالفات شغل الطريق وتخطيط الشوارع والمعارضة امام لجان التقدير في حالة نزاع ملكية جزء من العقارات
او كلها وتسلم ما يستحق من تعويض عن ذلك وفي المعارضة في القرارات الخاصة بفرض مقابل تحسين على
العقارات والحضور امام اللجنة المختصة بذلك وابرام ما يرى لزوم ابرامه عن عقود مع الجيران باتشاء
حقوق ارتفاق خادمة او مخدومة .

وفي شراء وبيع ما يراه من الاملاك والمعارات والاعيان الثابت منها والمنقول بالثمن والشروط التي يتفق
عليها وفي التوقيع على عقود البيع والشراء .

وفي تشييد العمارات والتعاقد مع المهندسين والمقاولين والاتفاق معهم بشأن اثمان المباني وبالشروط
التي يراها .

وفي رهن ما يرى رهنه من املكه وفي الاقرار بانها خالية من كافة الحقوق العينية من رهن واخصاص
وابتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق والوقف والحكر من كل دعوى بطلان وفي تحديد مدة القرض وسعر الفائدة
وفي التوقيع على العقود اللازمة لذلك وفي الاقرار بانه متضامن ومتكافل مع غيره في الدين والرهن والسداد .

وفي التقرير بشطب القيود والاختصاصات والتسجيلات بمقابل او بغير مقابل وفي قبول حلول محل
الغير او احلال الغير محله في جميع القيود والافتيازات والتسجيلات .

وفي التنازل عن حق امتياز البائع وعن جميع التسجيلات بما في ذلك تسجيلات اجراءات نزاع الملكية
والتنازل ايضا عن اسبقية القيود والاختصاصات بمقابل او بغير مقابل .

وفي قسمة الاملاك انعاقا او قضاء وفي المفاوضة عليها والتوقيع على العقود اللازمة لذلك .

وفي تقديم طلبات الشهر العقاري والتوقيع عليها وتعديلها واستبدالها والغائها وفي تحرير وتقديم
مشروعات العقود لمأبوريات الشهر العقاري للناشر عليها بصلاحياتها للشهر .

وفي تقديم وسحب جميع المستندات والتأمينات والرسوم .

وفي قبض النقود والاقرار بقبضها واعطاء المخالفات اللازمة لذلك وفي سحب جميع المبالغ المودعة
باسمه في البنوك والشركات وصندوق توغير البريد والمصالح والاقرار بسحبها وتسلم الامانات من جميع
الجهات .

وفي ايداع ما يراه من المبالغ باسمه في البنوك والشركات والمصالح الحكومية .

وفي قبض جميع الشيكات والتحويلات والكبيالات وانونات الصرف وفي توظيف الاموال في قروض برهن
او غير رهن وفي شراء الديون والتنازل عنها وفي شراء شهادات الاستثمار وسندات او اسهم الشركات
او الحكومة او المؤسسات وفي رهنها وبيعها وقبض ثمنها .

وفي تحويل المبالغ والكبيالات وفي التنازل عن كل حق وتخفيض كل دين أو التنازل عنه وفي الإقرار بأنه متضامن ومكافئ مع غيره وفي اتخاذ الموطن المختار وفي تأمين الاملاك لدى شركات التأمين وفي قبض التعويض أو تحويله .

وفي المحاسبة والموافقة على كل حساب أمام أى جهة من الجهات .

كما وكله توكيلا عاما في جميع القضايا التي ترفع منه أو ضده أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ابتدائية واستئنافية وتنفساً وإبراماً ومحاكم الأحوال الشخصية ومجلس الدولة - كما له تمثيله أمام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومأبورياتها ومصلحة الضرائب ومأبورياتها ولجان التقدير التابعة لها ومصلح الحكومة وجهات الإدارة وغيرها ولإبائته حق المرافعة والدفاع عنه والإقرار بالدين والإبراء منه وتسلم الحقوق واعطاء المخالفات والتنازل عنها كما له إفساء الأوراق عنه والإقرار وحضور التحقيق وطلب تحليف الميمن ورددها والتحكيم والمخالصة والمصالحة وشطب الدعاوى والتنازل عنها وترك الخصومة فيها وإنكار الخطوط والاختام، والإبضاءات والطمع فيها بالتزوير أو بأى طريق آخر وتقديم الأدلة وإعلان شواهد التزوير وطلب تعيين الخبراء ورددهم والحضور أمامهم وإبداء الأتوال والملاحظات ورد القضية وتقرير المعارضة والاستئناف في القضايا المدنية والجنائية جنحاً ومخالفات والناس إعادة النظر والنقض والإبرام في القضايا الجنائية والمدنية وتقديم الأسباب وإعلانها وتقديم المذكرات وسحب الأحكام تنفيذية وغير تنفيذية وتسلم المستندات وإيداعها - كما وكله الحاضر في دفع الرسوم والأبنات والكفالات والغرامات وصرفها أو صرف بواقفها بعد تسويتها وفي صرف المبالغ المودعة على فته بخزائن المحاكم وجهات الإدارة .

وبالإختصار قد وكلته في عمل كل ما يراه مناسباً لصالحه ولو لم يكن منصوباً عنه بهذا وله توكيل من يشاء في هذا كله أو بعضه مصدقاً من الآن على جميع ما يجريه سيادته أو من ينوب عنه .

الصيغة رقم ٢٣٨

توكيل لإدارة عقار

Procuracion pour Gérer un Immeuble

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وطلب منا اثبات التوكيل الآتى :

قد وكل الحاضر بموجب هذا السيد في إدارة العقار ملكه الكائن بشارع
شياخة قسم محافظة من تأجيريه وإخلاء المستأجرين وتحصيل
الإيجار واعطاء المخالفات اللازمة وإجراء الإصلاحات والتزيمات وخلانته وفي تمثيله أمام مأبوريات
العوائد والمعارضة في قرارات التقدير والجهات الإدارية ومصلحة التنظيم فيما يختص بتصاريح ومخالفات

شغل الطريق وتخطيط الشوارع والمعارضة أمام لجنة التقدير في حالة نزاع ملكية جزء من العقار أو كله وتسلم ماينتج عن هذا الإجراء من تبويض والطنن في تقدير مقابل التحسين وإبرام ما يرى لزوم إبرامه من عقود مع الجيران لإنشاء حقوق ارتفاق خادمة أو مخدومة .

وعلى العموم عمل كل ما يلزم لصيانة العقار واستغلاله على أحسن حال .

كما وكلة في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه بخصوص هذا العقار أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومصلحة لشهر العقارى والتوثيق ومصلحة الضرائب والمصالح الحكومية وفي المرافعة عنه ويكون له حق الاقرار والإنكار والصلح والتحكيم وطلب حلف البين وردها وتسليم وتسلم الأوراق ، والمستندات والأحكام وتنفيذها وفي دفع الرسوم والأمانات وتسويتها وفي صرف بواقيها وصرف الأمانات التي تودع على ذمته في أى جهة كانت وفي طلب تعيين الخبراء وردهم والحضور أمامهم وأبداء الاعتصام والملاحقات والطنن بالتزوير وأغلبة الدعاوى ورفع المعارضات والاستئنافات والتباس إعادة النظر والنقض ورفع الاشكالات للدرجات الانتهازية وفي شطب الدعاوى والنزاع عنها وترك الخصومة فيها وفي كل ما تقتضيه من الإجراءات القانونية وله توكيل من يشاء من المحامين في كل ما تقدم أو بعضه مصدقا من الآن على كل ما يجريه سياسته أو من ينوب عنه .

الصيغة رقم ٢٣٩

توكيل رسمى خاص ببيع عقار

Procuration Authentique Pour la Vente d'un Immeuble

تمسح بدياجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته

..... ومقيم

وطالب منا اثبات التوكيل الآتى :

قد وكل الحاضر (يذكر اسم الوكيل) المقيم بـ فى أن يبيع نيابة عنه العقار المملوك له والكائن بـ لمن يختاره الوكيل المذكور وبالشروط التى يتفق عليها هذا الاخر على الا يقل من العقار عن مبلغ او بالثمن الذى يراه مناسباً .

كما وكلة في التوقيع نيابة عنه على عقد البيع الابتدائى اللازم وعلى طلبات الشهر العقارى وتقديدها لما بورية الشهر العقارى المختصة وفي تعديلها واستبدالها والفائها وفي التوقيع على العقود النهائية وفي تسلم العريون وباتى الثمن واعطاء المخلصات اللازمة وعلى العموم عمل كل ما يلزم لانتمام البيع مصدقا من الآن على كل ما يجريه سياسته .

وقد صرح الحاضر للسيد الأستاذ المحامى في تسلم الصور اللازمة من هذا التوكيل .

الصيغة رقم ٢٤٠

توكيل رسمى خاص بشراء عقار (١)

Procuration Authentique pour l'Acquisition d'un Immeuble

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر

« أ » بن سن ومهنته وجنسيته ودينته
ومقيم

وطلب منا إثبات التوكيل لآتى :

قد وكل الحاضر (يذكر اسم الوكيل) المقيم بـ فى ان يوقع نيابة عنه على عقد البيع
النهائى الصادر له من عن المعتبر الكائن والبالغ بمسطحه والوارد
فى تكليف البائع مكلفه والمحدد منه بمبلغ أو بالثلث والشروط التى يراها مناسبة وفى
تقديم طلبات الشهر العقارى اللازمة لذلك والتوقيع عليها وفى تعديلها واستبدالها والتنازل عنها .

كما وكله بأن يوقع نيابة عنه على عقد البيع المذكور بالشروط التى يتفق عليها مصدقا من الآن على كل
ما يجريه سيادته .

وقد صرح الحاضر للسيد الاستاذ المحامى فى تسليم الصور اللازمة من هذا التوكيل .

الصيغة رقم ٢٤١

توكيل لتسلم مبلغ مودع بخزينة المحكمة

Procuration pour le Retrait d'une Somme Déposée à la Caisse
d'un Tribunal

انا الموقع أدناه « أ » بن سن ومهنتى وجنسيتى
ودينتى ومقيم

قد وكلت بموجب هذا السيد فى ان يتسلم نيابة عنى مبلغ المودع على ذمتى
من فى خزينة محكمة بتاريخ تحت رقم يومية
(أو الذى خصنى فى التوزيع رقم المفتوح بمحكمة ضد وفى اتخاذ جميع
الاجراءات اللازمة لسحب المبلغ المذكور كما فوضت لسيادة أمين محكمة فى التصريح
لـ المذكور فى سحب هذا المبلغ وفى التوقيع نيابة عنى وتسليمه وذلك دون حاجة لحضورى
أو صدور أى اقرار آخر منى ودون مسئولية لورجوع على المحكمة بذلك .

(١) ملاحظة : يمكن ان يعطى التوكيل لمشتري عقار دون ذكر موقعه وبالثمن والشروط التى يتفق عليها الوكيل .

توكيل من دائن لمباشرة أعمال تنظيية او تصفية قضائية

Procuratun par un Créancier pour assister aux Opérations
d'une Faillite ou d'une Liquidation Judiciaire

أنا الموقع أدناه « أ » بن سن ومهنتى وجنسية
ودياتنى ومقيم

قد وكلت بموجب هذا السيد فى مباشرة أعمال تنظيية (أو أعمال
التصفية القضائية) وخولت له الحق فى طلب وضع الاختتام ورفعها وإجراء الاجراء وابداء الملاحظات
والتحفظات وطلب تعيين وكلاء ومصفين للتنظيية وتقديم ما يلزم من العرائض لذلك وفى الاطلاع على حالة
التنظيية وفى اجراءات تحقيق دينى قبل المفسس وتوكيده وتحقيق بائى الديون والطمع فيها ولاشتراك
فى المداولات والتنازل عن جزء من الدين واعطاء المفسس مواعيد للسداد والتوقيع على كل صلح يتم بينى
وبين الدائنين « كونه كورداو » والطمع فيه بالطرق القانونية مع تسليم وتسليم المستندات والاوراق وتبض
النسب المتسوية التى تخصنى فى قسمة الغرماء واعطاء المخالفات اللازمة عنها مصدقا من الآن على كل
ما يجريه سيادته ولو لم يكن منصوفا عليه صراحة فى هذا .

توكيل بأجر

Procuratun à Titre Onéreux

ينسخ نص التوكيل العادى من الصيغة رقم ٢٤٢ ويضاف الاينى :

وقد قبل بموجب هذا « أ » أن يدفع للتوكيل المذكور بهذا العقد فى نهاية مدة وكلاته ويمعد ان يقوم
بالمأمورية الموكولة اليه وتقديم الحساب النهائى مبلغا جزافيا قدره كأجر له .

توكيل من مدير شركة بانابة غيره فى الادارة

Procuratun par laquelle le Directeur d'une Société délègue
ses Pouvoirs à un Tiers

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر

« أ » بن سن ومقيم
بصفته مديرا لشركة الكائن مركزها بـ سجل تجارى رقم
وطلب منا اثبات التوكيل الاينى :

قد وكل الحاضر بما له من حق توكيل غيره بمقتضى عقد تعيينه السيد الموظف بشركة في القيام نيابة عنه بجميع الاعمال الادارية الخاصة بالشركة المذكورة والتي غوض مجلس ادارة هذه لشركة او باقى الشركاء للحاضر القيام بها كما وكله في صرف جميع الشيكات والاذونات والحوالات والمبالغ المستحقة او التي تستحق للشركة من المصارف والمصارف الحكومية والمؤسسات والشركات والإيراد وعلى العموم عمل كل ما فيه مصلحة لشركة وذلك في حدود السلطات المخولة للحاضر بمقتضى قرار تعيينه .

ويعمل بهذا التوكيل من اليوم حتى تاريخ اى المدة التى سيضطر الحاضر التغيب خلالها خارج جمهورية مصر العربية .

الصيغة رقم ٢٤٥

توكيل لوكيلين

Procurat ion à deux Mandataires

انا الموقع أدناه « ١ » بن سن ومهنتى وجنسيتى
وديانتي ومقيم

قد وكلت بموجب هذا كل من و مجتمعين أو منفردين فى الآتى
(يذكر نص التوكيل) .

الصيغة رقم ٢٤٦

توكيل متمم لتوكيل سابق

Procurat ion Complémentaire

حضر

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم وطلب منا اثبات الآتى :

الحاقاً للتوكيل السابق صدوره من الخاضر لـ المحرر بكتب توثيق بتاريخ تحت رقم قد خول الحاضر بموجب هذا للوكيل علاوة على ما وكله به للقيام بالآتى :

الصيغة رقم ٢٤٧

توكيل من وكيل

Procurat ion par un Mandataire

انا الموقع اناه « ١ » بن سن ومهنتى وجنسيته
وديانتي ومقيم

بمفنى وكلاء عن بموجب توكيل صادر لى منه ومصرح فيه بتوكيل غيرى ومحرر بمكتب
توفيق بتاريخ تحت رقم

أمر بموجب هذا اثنى قد وكلت عنى فى الآتى :

(يذكر نص التوكيل الاصلى حرفياً اذا كانت الاتابة عامة اما اذا اقتصر على منح وكيل الوكيل بعض
ما للوكيل من سلطات فيقتصر على ذكر البعض) .

الصيغة رقم ٢٤٨

توكيل رسمى لمصلحة الموكل غير قابل للالغاء

Procurat ion Irrévocable au profit d'un Mandataire

نسخ دياباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر

« ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

وطلب منا اثبات التوكيل الآتى :

يوكل الحاضر بموجب هذا السيد توكيلاً خاصاً فى التوقيع نيابة عنه على عقد البيع النهائى
الخاص بالعقار الكائن بـ المباع منه لـ بـبلغ وفى تسلم باتى
التمن وقدره واعطاء للمخالصة اللازمة عنه .

كما ان لسيادة الوكيل المذكور اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة قبل المشتري فى حالة تاخره
او امتناعه عن التوقيع على عقد البيع النهائى فى الميعاد المتفق عليه كما له ان يتفق على صيغة العقد
النهائى كما يشاء وعلى العموم له حق التصرف المطلق فى ذلك مصدقاً من الان على كل ما يجريه سيادته .

كما صرح الحاضر ايضا للوكيل المذكور بأن يحتفظ نهائياً بباتى التمن بأكمله وقدره نظراً
لأنه سبق له ان تسلمه منه بتاريخ بموجب وهذا التوكيل غير قابل للالغاء
لأنه صادر من الحاضر لمصالح الوكيل وفاء لسداد الدين لهذا الاخير قبله .

(١) ملاحظة : يمكن اصدار هذا التوكيل لمصالح شخص يختاره المشتري او الصادر لمصالحه الصفة .

الصفحة رقم ٢٤٩
تفويض للسهم
Option à un Courtier

انه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :

اولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .

ثانيا : « ب » بن سن ومهنته اذا كان سمسارا يذكر رقم الرخصة
وجنسيته ومقيم طرف ثان .

اتفق الطرفان على ما ياتي :

١ - موضوع التفويض : قد فوض « أ » « ب » في يذكر موضوع التفويض .

٢ - المبلغ الذي يجب ان تعتد به الصفقة وطريقة دفعه

٣ - قيمة السهمرة المتفق عليها وطريقة دفعها

٤ - مدة التفويض : يعمل بهذا التفويض لمدة تبدأ من وتنتهي في

٥ - شروط أساسية :

(أ) يفسخ هذا التفويض من تلقاء نفسه وبدون حاجة الى أى اخطار كتابى أو شفوى بمجرد انتهاء مدته .

(ب) في حالة اتمام الصفقة في الميعاد وبالشروط المتفق عليها اعلاه لا يحق للمفوض له المطالبة بأى شيء
على سبيل السهمرة أو : لاتعاب أو مصروفات الانتقال أو خلاعه .

(ج) يجب ان يصل الاخطار كتابة بقبول الصفقة الى الصادر منه التفويض قبل نهاية المدة المتفق عليها .

(د) يتحمل الصادر له التفويض الخريبة المستحقة على قيمة سهمته ويتعهد بمسداها ويكون
من حق الصادر منه هذا التفويض ان يخضع قيمة الخريبة المستحقة للطرف الثانى لدفعها
راسا لمصلحة الضرائب اذا لم يكن للسهمار رخصة ولا مكتب يزاول غيه عمله بانتظام .

خبر هذا العقد من مسورتين بيد كل طرف صورة للعمل بموجبها عند اللزوم »

الصفحة رقم ٢٥٠

تنازل عن توكيل

Désistement d'une Procuration

تسخ ديلاجة العقد الرسمي من المصوغة رقم ١٦

حضر :

« أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

وطلب منا اثبات الآتي :

يقرر الحاضر بتنازله بموجب هذا عن التوكيل السابق صدوره له من والمحضر ب مكتب
توثيق بتاريخ تحت رقم وبذلك أصبح هذا التوكيل ملغى من اليوم وقد
كف الحاضر عن استعماله مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً .

ملحوظة : يجب اعلان هذا التنازل للوكيل على يد محضر كما يمكن تحريره بشكل اقرار مصدق على
توقيعه .

الصفحة رقم ٢٥١

عقد محاسبة وتخالص بين موكل ووكيل

Arrêté de Comptes et Décharge entre un Mandant et son Mandataire

انه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :

اولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .
ثانياً : « ب » بن
..... طرف ثان .

اقر الطرفان باهليتهما للتصرف واتفقا على ما يأتى :

المادة الاولى : بموجب توكيل محرر بتاريخ محضر تصديق رقم بسنة (او
محرر ب مكتب توثيق بتاريخ تحت رقم) وكل « ب » « أ »
في (يذكر موضوع ومحتويات التوكيل) .

ونظراً لانتهاء الملبورية الموكولة الى « أ » (او لاتفاق الطرفين على الفاء التوكيل) فقد قدم « أ »
لـ « ب » تقريراً نهائياً عن اعماله مشفوعاً بكشوف الحساب مؤيداً بالمستندات وسلمت جميعاً من « أ »
لـ « ب » بحافطة ويمترف هذا الاخير بتسليمه لها .

المادة الثانية : يقر ويعترف «ب» أنه اطلع اطلاعاً دقيقاً على ما قام به «أ» لحسابه ووافق عليه وعلى ذلك فقد اخطى طرف «أ» من هذه المأبورية وتسلم منه جميع المبالغ التي حصلها لحسابه كما يعترف «أ» بتخلّصه من جميع المصروفات وإجّره المستحق عن جميع الأعمال التي قام بها بموجب التوكيل السابق ذكره .

المادة الثالثة : يقر «أ» أنه لم يتم بأى عمل خلاف ما هو مذكور بالتقرير وبالكشوف المقدمة منه لـ «ب» والموقع عليها من الطرفين والمراعاة لهذا المقدّ ومن المتفق عليه بين الطرفين أن إخلاء طرف «أ» قد تم على أساس هذه الكشف .

المادة الرابعة : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف واحدة منهما للعمل بموجبها .

الصفحة رقم ٢٥٢

اتفاق على تحصيل دين

Convention pour le Recouvrement d'une Créance

..... انه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : «أ» سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف أول .

ثانياً : «ب» بن
..... طرف ثان .

اتفق الطرفان على ما يأتى :

المادة الأولى : يداين «أ» فلانا بمبلغ بموجب وتعذر تحصيله حتى الآن وقد عرض «ب» عليه أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمحاولة تحصيل هذا المبلغ .

المادة الثانية : سلم «أ» الى «ب» وقت التوقيع على هذا سند الدين وجميع المستندات الخاصة به كما عمل او يتعمد في ظرف يوماً بعمل توكيلا رسمياً له يخوله بموجبه اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الدين وتسلم الدين لحسابه .

المادة الثالثة : تعهد «ب» باتخاذ ما يلزم من الإجراءات ضد المدين في أقرب وقت ممكن وتكون جميع الرسوم والمصروفات القضائية وغير القضائية على عاتقه على أن يستردها بطريق الأولوية والامتياز من المبالغ التي تحصل .

المادة الرابعة : يوزع صافي التحصيل بواقع في المائة للطرف الأول و في المائة للطرف الثاني ويلتزم «ب» بتسليم «أ» نصيبه بمجرد تحصيله ويكون هذا النصيب عهدة في ذمته ومسئولاً عنه بصفته وكيلاً بآجر علاوة على التزامه بنفع فوائده ٧ في المائة سنوياً من يوم تحصيله حتى تمام السداد وبدون حاجة لى تنبيه أو انذار .

المادة الخامسة : اذا لم يتمكن «ب» من تحصيل الدين ضاعت عليه المبالغ المنصرفة منه ولا يحق له الرجوع بها على «أ» .

المادة السادسة : لا يحق لـ «ب» الصلح مع الدين على التجاوز له عن اكثر من في المدة من اصل الدين وملحقاته دون الرجوع الى «أ» والحصول منه على موافقة كتابية بذلك .

المادة السابعة : اذا لم يتم «ب» باتخاذ إجراءات حاسبة ضد الدين في ظرف يلتزم برد سند الدين وجميع المستندات المطبقة به لـ «أ» بمجرد طلبها منه والا ازم بكافة التعويضات وكذا الحال اذا لم يتمكن «ب» من تحصيل شيء في بحر ابتداء من اليوم .

المادة الثامنة : بصرفات هذا العقد واتعابه يقوم بدفعها «ب» وله استردادها بطريق الاولوية والامتياز من المبالغ التي تحصل من الدين الا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة السابعة فيتحل «ب» نهائيا بما يكون قد صرفه دون ان يحق له الرجوع به على «أ» .

المادة التاسعة : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من المتعاقدين نسخة منها للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٢٥٣

عقد محاسبة وتخالص بين قاصر بلغ سن الرشد والوصى عليه

Arrêté de Comptes et Décharge entre un Mineur Devenu Majeur
et son Tuteur

انه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :

أولا : «أ» بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف أول .

ثانيا : «ب» بن
..... طرف ثان .

اقر الطرفان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : بموجب قرار صادر بتاريخ من محكمة للأحوال الشخصية في القضية رقم عن تركة المرحوم تعين «أ» وصياً على «ب» الذي كان يبلغ حينئذ سنة من العمر وكانت حصته في التركة المذكورة تراطاً وهي تشمل جميع العقارات والمنقولات والزيارات والديون وخلافه الموضحة بمحضر الجرد المحرر بمعرفة محكمة الأحوال الشخصية عقب الوفاة المرقق صورة منه مع هذا .

وقد باشر الوصي مأموريته بانتظام من يوم تعيينه وكلن يقدم لحكمة الاحوال الشخصية حسابا سنويا على ادارته تصدق عليه .

ونظرا لان «ب» بلغ بتاريخ سن الرشد ورغمت عنه الوصاية بالقرار الصادر بتاريخ ومن حقه انتهاء مأمورية الوصي نقصد قدم له هذا الأخير تقريرا بنتيجة ادارته مشغوعا بكشف الحساب المؤيد بالمستندات يعترف «ب» بتسلها جميعا من «ا» بحافطة كما يعترف ايضا بتسله جميع سندات الديون التي له قبل الغير والتي لم يحصلها «ا» بعد ضمن الحافطة المذكورة .

المادة الثانية : يقر ويعترف «ب» انه اطلع اطلاعا دقيقا على الحسابات والمستندات المؤيدة لها بمعاونة خير من طرفه فغبين مستحها وان «ا» قام بمأموريته خير قيام .

المادة الثالثة : كنتيجة للحساب الختامي المذكور اعلاه انضج ان «ا» له طرف «ب» مبلغ تسله منه بتاريخ اليوم تقدا او باذن صرف على بنك ويعطيه بموجب هذا بخالصة تابة ونهائية عن هذا المبلغ وعن ادارته طول مدة الوصاية .

المادة الرابعة : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف واحدة منها للعمل بموجبها .

الصفحة رقم ٢٥٤

اتفاق انصاع تين محام وموكل

Convention d'Honoraires entre un Avocat et son Client

انه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :

اولا : السيد الاستاذ المحامي

..... طرف اول

ثانيا :

..... طرف ثان

بالاتى :

اولا : قبل الطرف الاول ان يقوم بنفسه او بمن ينوب عنه بالاتى :

.....

ثانيا : قبل الطرفين ان يكون ذلك في مقابل انصاع قدرها فقط دفع منها الطرف الثاني اليوم مقدما مبلغ فقط وقد صار هذا المبلغ حقا مكتسبا للطرف الاول لا يجوز استرداده لا كله ولا بعضه باى حال من الاحوال وباتى الانصاع وقدرها

مقتط تدفع لأمر واذن الطرف الأول يكتبه بمجرد صدور أى حكم ينهى الخصومة ألام هذه الدرجة فقط أو بالحكم لصالح الطرف التالى بكل طلباته أو بعضها وكذلك يستحق مؤخر الاتعاب اذا انتهى النزاع الموكل فيه سلحا بعد التوقيع على هذا العقد ولو لم ترع الدعوى أو حكم فيها من هذه الدرجة لصالح الطرف الثانى بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز نظرها أو بطلانها أو ببطلان المرافعة فيها سواء أكانت الدعوى ابتدائية أم استئنافية أو تنازل الطرف الثانى عن توكيل الطرف الأول قبل تمام العمل الذى وكل فيه .

اما في حالة صدور حكم تمهيدى في القضية لصالح الطرف الثانى فيكون ملزما بسداد نصف مؤخر الاتعاب المتفق عليها غورا للطرف الأول والنصف الباقى يكون ملزما بسداده عند انتهاء الخصومة على النحو سابق الذكر .

ثالثا : هذه الاتعاب المتفق عليها بالبند السابق لا تشمل مباشرة الطرف الاول أى عمل من أعمال تنفيذ الحكم الذى يصدر لصالح الطرف الثانى أو الطعن فيه أوفى الحكم الصادر ضده بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية وكذلك لا تشمل دعاوى الاسترداد أو الاستحقاق أو التزوير أو أى دعوى أخرى أصلية أو فرعية تنتج من هذا النزاع وكذا أعمال الخبرة نكل هذه الأعمال الواردة بهذا البند وغيرها مما يخرج عن العمل الوارد تحديده بالبند الاول من هذا العقد يستحق عنها اتعاب أخرى تكون محل اتفاق جديد أو يترك تقديرها للجهات المختصة في حالة عدم الاتفاق .

رابعا : وللطرف الاول الحق في سحب الإثبات والكفالات المدفوعة من الطرف الثانى خصما من تعابه المتفق عليها .

خامسا : في المواد الجنائية يستحق مؤخر الاتعاب اذا حفظت النيابة الدعوى العمومية لآى سبب كان أو حكم فيها بالبراءة أو الغرامة أو إيقاف التنفيذ أو اعتبرت الجنائية جنحة أو الجنحة مخالفة أو تعدلت العقوبة استثنائيا على أى وجه من الوجوه .

سادسا : يلزم الطرف الثانى بدفع الرسوم وثن ملف الجنابة وتقديم المستندات والمعلومات والبيانات اللازمة لمصلحة الدعوى في المواعيد التى يحددها الطرف الاول كما يلزمه بإحضار التوكيل في خلال من تاريخ التوقيع على هذا العقد وإذا تأخر عن تنفيذ شئ من ذلك كان مسئولا عما يترتب على هذا التأخير من الضرر وكان ملزما بأن يدفع مؤخر الاتعاب حتى ولو انتهى تقصيره هذا بخسلة الدعوى أو اضطر الطرف الاول بسببه الى التنازل عن التوكيل .

سابعا : أفراد الطرف الثانى متضامنون بطريق التضامن والتكافل في كل ما جاء بهذا الاتفاق .

ثامنا : مصروفات الانتقالات خارج مدينة يلزم بها الطرف الثانى بواقع في كل انتقال وفي حالة عدم دفع هذه المصروفات متعها يكون الطرف الاول في حل من عدم السفر وإثابة غيره في الحضور .

تاسعا : تأيينا وضمانا لسداد الاتعاب المتفق عليها ولكل مبلغ يستحق للطرف الاول تنفيذ هذا العقد يتنازل الطرف الثانى له بموجب هذا بطريق الأولوية والامياز عن مبلغ مماثل مما سيحكم له به ضد الخصوم ويكون لسيادة الطرف الاول أو من يحل محله التنفيذ بالمبالغ المستحقة له واستلامها من الخصوم رأسا دون حاجة لحضور الطرف الثانى أو صدور أى اقرار آخر منه .

عائرا : اتفق الطرفان على اختصاص محكمة فيما عساه ينشأ عن هذا المقد من نزاع .
حادى عشر : تحرر هذا المقد من صورتين بيد كل طرف صورة ويقرئانه قائلما جاء فيه ويلتزم بتنفيذه دون
اى اعتراض او مطعن لاي سبب .

الطرف الثانى

الطرف الاول

الصيغة رقم ٢٥٥

صيغة اخرى لاتفاق اتعاب بين محام وموكله

Autre Formule de Convention d'Honoraires d'Avocat

انه في يوم سنة ١٩

تم الاتفاق بين السيد الاستاذ..... المحامى..... طرف اول ،
وبين طرف ثان ،
على ما يأتى :

اولا : قبل الطرف الاول ان يقوم بنفسه او بمن ينوب عنه بالأتى :

ثانيا : حددت الاتعاب ببيلغ مليم جنيه دفع مقدما منه مليم جنيه
وقد صار حقا مكتسبا للطرف الاول ولا
يجوز رده والباقي وقدره يدفع لأمر الطرف الاول واذنه بمجرد صدور الحكم لصالح
الطرف الثانى أو انجاز العمل الموكل للطرف الاول القيام به .

ثالثا : اذا حصل صلح بين الطرف الثانى وخصمه في أية حالة كانت عليها الدعوى فيكون المؤخر واجب الدفع
للطرف الاول .

رابعا : الطرف الثانى ملزم بان يقدم للطرف الاول الرسوم والمستندات والمعلومات والبيانات اللازمة لمصلحة
الدعوى في المواعيد التى يحددها الطرف الاول واذا تأخر عن ذلك كان مسئولا عما ينتج من تأخيره من
اضرار كما يلتزم بدفع مؤخر الاتعاب اذا نتج عن تقصيره خسارة الدعوى .

خامسا : الطرف الثانى ملزم بمصروفات انتقالات الطرف الاول .

سادسا : اذا احيلت الدعوى الى التحقيق او تفرغت منها دعوى تزوير او اى دعوى اخرى فتكون مباشرتها
باتعاب واتفاق جنهين .

سابقا : اتفق الطرفان على اختصاص محكمة بالفصل في كل نزاع ينشأ عن هذا العقد .
وتحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للمعاملة بموجبها وقت اللزوم .

الطرف الثاني

الطرف الاول

الصيغة رقم ٢٥٦

عقد تنازل عن مجموعة توكيلات تجارية

Acte de Cession d'un Portefeuille de Représentations Commerciales

انه في يوم

حرر بين كل من :

اولا : « أ » بن سن تاجر وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول — متنازل .

ثانيا : « ب » بن تاجر وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثان — متنازل له .

اقر المتعاقدان باهليتهما للتصرف واتفقا على ما يأتي :

١ — موضوع العقد : يمثل « أ » في جمهورية مصر العربية والقطار الشقيقة البيوتات التجارية المذكورة
بعد :

وقد تعهد بموجب هذا ان يعرض على هذه البيوتات ويتقهما باعتماد « ب » محله في تمثيلها بنفس
الشروط وان يبذل كل مجهود ممكن لحمل عملائه الوثوق به « ب » التعامل معه .

٢ — الثمن : يتعهد « ب » في حالة نجاح « أ » في احلاله محله في تمثيل جميع البيوتات الموضحة اعلاه ان
يدفع له مبلغ نظير ما يبذله من المجهود في ذلك وتعميظه عما يفوته من الارباح للكف
عن تمثيلها وقد دفع « ب » لـ « أ » من اصل المبلغ المتفق عليه مبلغ وقت التوقيع على
هذا يبقى امانة في ذمة « أ » يتعهد برده لـ « ب » في حالة عدم الحصول على موافقة البيوتات التي يمثلها
في اعتماد « ب » وكيلها لها وباتى الثمن يدفع فوراً بمجرد موافقة هذه البيوتات رسمياً على تعيين « ب »
ويدفع المبلغ بواقع عند الحصول على موافقة البيت و عند
موافقة البيت وهكذا .

٣ — المدة : يجب ان تتم الموافقة على تعيين « ب » وكيلاً لجميع هذه البيوتات في مدة لا تتعدى
من تاريخه والا أصبح هذا العقد ملغى من تلقاء نفسه فيما يخص البيوتات التي لم يتمكن « أ » من
الحصول على موافقتها في بحر المدة المذكورة .

٤ — نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من المتعاقدين واحدة منهما للثقل بموجبها .

الباب الثالثون

الاجلوة

Le Louage

(م ٥٥٨ - ٦٢٣ مدنى)

الفصل الأول

اجارة الاشياء

Le Louage des Objets

الصفة رقم ٢٥٧

عقد ايجار مكان

Contrat de Bail à Loyer

انه في يوم

حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : « ١ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
مؤجر طرف اول .

(١) ملاحظات :

- ١ - ق ١٢١ - ١٩٤٧ للأماكن التى انشئت حتى ٣١ - ١٢ - ١٩٤٣ .
- ٢ - ق ١٩٩ - ١٩٥٢ للأماكن التى انشئت من ٣ - ١ - ١٩٤٤ الى ١٧ - ٩ - ١٩٥٢ وخففت بنسبة ١٥ % .
- ٣ - ق ٥٥ - ١٩٥٨ للأماكن التى انشئت من ١٨ - ٩ - ١٩٥٢ الى ٥ - ٦ - ١٩٥٨ وخففت بنسبة ٢٠ % .
- ٤ - ق ١٦٨ - ١٩٦١ للأماكن التى انشئت من ٦ - ٦ - ١٩٥٨ الى ٢ - ١١ - ١٩٦١ وخففت بنسبة ٢٠ % .
- ٥ - ق ٤٦ - ١٩٦٢ للأماكن التى انشئت بعد ٢ - ١١ - ١٩٦١ والتى لم تؤجر او تشغل لأول مرة قبل العمل بالقانون ١٦٨ - ١٩٦١ .
- ٦ - ق ٧ - ١٩٦٥ بتخفيض ايجار الأماكن التى انشئت بعد ٢ - ١١ - ١٩٦١ بمعدل ٣٥ % والمنشأة منذ ١ - ١ - ١٩٤٤ بمعدل ٢٠ % .
- ٧ - ق ٥٢ - ١٩٦٩ بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بالنسبة للمباني المنشأة بعد تطبيق القانون ٧ - ١٩٦٥ .
- ٨ - ق ٤٩ - ١٩٧٧ بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .
- ٩ - اذا كان المقار قد تم انشاؤه بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وخضع للقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ فيذكر تاريخ ورقم وجهة اصدار ترخيص البناء ومقدار الاجرة الاجمالية الشهرية المقدرة للبني جميعه وللوحدة المؤجرة وما يخص الوحدة المؤجرة من الضرائب العقارية الاسلية والاضافية .

ثانياً : هـ بن مستأجر ، طرف ثان

بموجب هذا تد اجر الطرف الاول للطرف الثانى المقابل لذلك (يذكر وصف المكان) في
المعار الكائن بـ وعدد غرفه بما في ذلك الصالة والمكان المؤجر يخضع للقانون
..... بتصد استعماله وذلك بالشروط الآتية :

١ - مدة الاجارة : مدة هذه الاجارة تبدأ من وتنتهى في قابلة
للتجديد لحد أخرى مبالغة ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين على الآخر بخطاب موصى عليه قبل انتهاء
مدة الاجارة او اية مدة مجددة بـ على الأجل .

وعند حصول تنبيه بالاخلاء يجب على المستأجر ان يسمح بدخول كل من يرغب معاينة المكان وبوضع
اعلانات الايجار في الموضع التى يعينها المالك والا التزم بدفع ايجار شهرين كتعويض متفق عليه من
الآن .

هذا ويلتزم المستأجر بتسليم المكان والمفاتيح للمؤجر بمجرد انتهاء عقد الايجار والا التزم بدفع تعويض
يعادل ضعف الايجار المتفق عليه من مدة التأخير جميعها وذلك دون حاجة لى تنبيه او ائذار .

٢ - القيمة الاجارية : تحددت القيمة الاجارية للمكان بواقع شهريا تدفع في
ومقدما لمر المؤجر وافنه وتحمل لحل اقالته ولا تطلب .

٣ - الالتزامات : اجرة البواب (ان وجد) على عاتق المالك - وانارة المدخل والسلم على عاتق
واستهلاك المياه على عاتق

٤ - التأمين النقدي : دفع المستأجر للمؤجر مبلغ قيمة اشهر من الايجار ولا يرد هذا
التأمين له الا عند الانتهاء من هذه الاجارة ولا تحتسب عليه فوائد .

٥ - الضمان : يضمن «ج» بطريق التضامن والتكافل المستأجر في تنفيذ هذا العقد وجميع الالتزامات المترتبة
عليه - ويستمر مفعول هذا الضمان حتى في حالة تجديد الاجارة لحد أخرى .

٦ - حالة المسكان : يقر المستأجر انه عاين المسكان بنفسه ووجده على احسن حال مستوفيا كل لوائمه من
ابواب ونوافذ وزجاج وانوات صحية وأقفال ومفاتيح ... الخ .

ويقر ايضا ان هذا المكان صالح للائتماع الذى اجر من اجله وملام لصحته وصحة افراد عائلته المرح
لهم بالاقامة معه فيه .

ويتعهد بأن يراعى المكان كما يراعى كل انسان ماله الخاص ، وان يتمتع عن استعماله بطريقة تنافق
شروط الايجار او ان يحدث فيه اى تغيير او هدم او بناء او ازالة فتحات او اقامة مباني أخرى او بناء
حوائط الا بتصريح كتابى سابق وصریح من المالك والا اعتبر هذا العقد منسوخا غورا مع التزام
المستأجر بدفع الايجار عن باقى مدة العقد واعادة المكان الى ما كان عليه فضلا عن الزامه بكافة
التعويضات التى تترتب على ذلك .

ويلتزم المستأجر في حالة وضع أجهزة لتوصيل المياه أو النور الكهربائي أو الغاز أو التليفون أو الراديو، وما إلى ذلك، أن يتبع الأصول المرعية وبشرط ألا يهدد وضعها سلامة العقار . كما عليه من جهة أخرى عند انتهاء عقد إيجاره إعادة المكان إلى ما كان عليه وتسليمه للمؤجر في أحسن حال .
على أنه يحق للمؤجر أن يطلب المستأجر بأن يترك له جميع التصنيكات والتعديلات والإصلاحات التي يكون قد أجراها دون أن يحق للمستأجر مطالبة بأي تعويض عن ذلك .

٧ — المنقولات : يتعهد المستأجر بأن يضع في المكان المؤجر له أشياء كافية تضمن دفع إيجار سنتين أو إيجار مدة العقد إذا كانت أقل من سنتين .

وتعتبر الأشياء المذكورة ملكا خاصا له وضمانا للمؤجر الذي يحق له حبسها ضمانا لكل حق يثبت له بمقتضى هذا العقد وإن يمتنع في نقلها فإذا نقلت كان له الحق في استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية .

٨ — غرف السطح والمصعد : محظور على المستأجر استعمال غرف السطح للسكنى إذا أنها مخصصة للغسيل ولايداع الأشياء .

ومن جهة أخرى بما أن استعمال المصعد مجرد مزية ممنوحة من المالك للمستأجر ولا يترتب عليها أى حق لهذا الأخير فلا يمكن اعتبار المالك مسؤولا لأى سبب كان ، وبالأخص في حالة حصول أى حادث أو توقف المصعد عن العمل .

٩ — التسليم : لا يحق للمستأجر أن يطلب المؤجر بشئ في حالة حصول أى تأخير من المستأجر السابق في تسليم المكان المؤجر .

١٠ — التأخير في الدفع : في حالة التأخير في دفع أى قسط من الإيجار في ميعاد استحقاقه يفسخ هذا العقد فوراً من تلقاء نفسه ويكون حاجة لتنبه أو إنذار ويحق للمؤجر رفع دعوى ضد المستأجر أمام السيد قاضى الأمور المستعجلة الذى يحكم بالإخلاء بمجرد التثبت من التأخير في الدفع أذ يعتبر المستأجر في هذه الحالة غاصبا للمكان وشاغلا له بدون سند .

ويحق للمؤجر أيضا توقيع حجز تحفظى دون إنذار سابق على جميع الأشياء الموجودة في المكان المؤجر وفضلا عن ذلك فلا يحق للمستأجر لأى سبب أن يؤجل دفع الإيجار أو يطلب تخفيضه أو يدعى بمقاصته مع مصروفات تصليحات أو خلافه يستلزمها المكان المؤجر ولا يحق له أيضا إيداعه بخزينة المحكة في حالة توقيع حجز تحت ده بحكم نهائى ضد المؤجر .

١١ — الإخلاء قبل الميعاد : إذا رغب المستأجر في ترك المكان قبل نهاية عقده يلزم بأن يدفع للمؤجر الإيجار عن كل الدة الباقية من العقد .

ويلزم المستأجر بذلك أيضا إذا استحال عليه الانتفاع بالمكان المؤجر لأسباب صحية أو بسبب طرده منه أو إغلاقه بأمر السلطة الإدارية أو القضائية أو لأى سبب آخر .

١٢ — التنزل والتأجير من الباطن : محظور على المستأجر أن يؤجر من الباطن أو يتنازل عن كل المكان المؤجر أو جزئه منه حتى لأقرب اقربائه دون الحصول على تصريح سابق وكتابى من المالك الذى يحق له أن يرفض ذلك وفي حالة مخالفة هذا الشرط يعتبر العقد مفسوخا فوراً .

وفي حالة موافقة المؤجر على الإيجار من الباطن تحصل على قيمة الإيجار الأصلي المملوغة المفروضة على المالكين المؤجرة بقصد استغلالها مفروضة ولو كان النازل أو التاجر من الباطن عن جزء فقط من المكان المؤجر .

ويكون المستأجر الأصلي ضامناً متضامناً مع من أحله في سداد الإيجار وفي تنفيذ جميع بنود واشتراطات هذا العقد .

ومن جهة أخرى يحتفظ المؤجر لنفسه بحق النازل عن هذا العقد لمن يشاء دون أدنى معارضة من المستأجر .

١٣- الحريق وتعدي الغير : محظور على المستأجر أن يضع في المكان المؤجر مواد ملتهبة أو مضرّة بالصحة أو من شأنها تهديد سلامة العقار .

والمستأجر مسئول قبل المؤجر عن كل حريق يحدث في المكان مهما كانت الأسباب .

ولا يحق للمستأجر من جهة أخرى اعتبار المالك مسؤولاً عن تسرب المياه ولا عن تعدي الغير لمنعه من الانتفاع بالمكان المؤجر وله أن يرجع على المتعدي راساً وبأسه خاصة وتحت مسؤوليته .

١٤- الترميمات : الترميمات المعبر عنها بترميمات إيجارية يتحملها المستأجر أما الأخرى فيلزم بها المالك الذي له حرية إجرائها دون أن يحق للمستأجر مطالبته بأى تعويض بسببها .

وللمالك أن يشرع في بناء ادوار عليا دون أن يكون للمساكن الحق في منعه أو مطالبته بأى تعويض بسبب هذا العمل .

١٥- الوفاة والافلاس والاعسر : وفاة المؤجر أو المستأجر لا يتسبب عنها فسخ هذا العقد .

على أنه اذا توفى المستأجر دون أن يترك أقرباء كانوا يقيمون معه في المكان المؤجر له حتى وفاته أو لم يعقد الإيجار معه الا بسبب حرقته أو لاعتبارات أخرى متعلقة بشخصه حق للمالك — اذا شاء ذلك — أن يفسخ هذا العقد ويسترد المكان المؤجر وكذا الحال اذا افلس المستأجر أو اعسر .

١٦- بيع العقار : في حالة بيع العقار يحق للبشترى فسخ هذا العقد بشرط أن يخطر المستأجر برغبته هذه قبلها بشهرين باتذار رسمى أو خطاب موصى عليه يعلم الوصول دون أن يحق للمستأجر مطالبته بأى تعويض بسبب ذلك .

وكذا الحال اذا رغب المالك في شغل المكان المؤجر بنفسه أو بأحد اولاده أو اراد هدم كل العقار الموجود به المكان المؤجر أو جزء منه .

١٧- اختصاص محكمة الامور المستعجلة وبحكمة الموضوع : السيد قاضي الامور المستعجلة مختص بالحكم باخلاء المستأجر للمكان في حالة مخالفته لاي شرط من شروط هذا العقد كما يكون الاختصاص المحلى للمحاكم التابع لها محل اقامة المؤجر .

١٨- القوانين والمراسيم : يقر المستأجر ان الإيجار المتفق عليه بهذا العقد هو القيمة الإيجارية الفعلية للبكان مع مراعاة العلاوات والتخفيضات التي فرضتها مراسيم القوانين والأوامر العسكرية والقوانين المعمول بها حاليا .

١٩- الموطن المختار : يقر المستأجر صراحة انه يتخذ موطنه مختارا له بالمكان المؤجر وكل اعلان يرسل له فيه يعتبر قانونياً .

٢٠- احكام القانونن : كل ما لم يذكر بهذا العقد يخضع لاحكام القانون .

٢١- رسوم النسخة : تحرر هذا العقد من نسختين ويتعهد كل من المتعاقدين بان يلمق على النسخة الخاصة به طوابع الدفعة المفروضة حاليا وهي ١٥٠ مليما عن كل ورقة من العقد وذلك بخلاف ١٥٠ مليما في حالة وجود ضامن .

الضامن

المستأجر

المؤجر

جدول بالضرائب التي يتحمل بها كل من المستاجر والمالك

إيجار الوحدة أكثر من ٣ ج :

١ - المباني المنشأة حتى ١٩٤٣/١٢/٣١ :

يتحمل المستاجر ١١٢ مليا عن كل جنيه من الإيجار منها ٢٠ مليا نظافة و ٢٠ مليا شاغلين و ٤٠ مليا دفاع و ٣٢ مليا أمن قومي علاوة على ٨٠ مليا إذا كان المكان مستعمل لغير أغراض السكنى بشرط ألا يتجاوز إيجار الوحدة ٥ ج .

ويتحمل المالك ٤٥ وثلاث مليا منها ٢١ وثلاث مليا بلدية و ٢٤ مليا خفر إذا كان المكان مستعمل للسكنى و ٣٧ وثلاث مليا إذا كان لغير السكنى اذ يخفض الخفر إلى ١٦ مليا وذلك اذا كان إيجار الوحدة لا يتجاوز ٥ ج .

ويتحمل ٢١٢ مليا وثلاث للجنيه إذا كان إيجار الوحدة من ٥ إلى ٨ ج منها ٢١ مليا وثلاث بلدية و ١٦٠ مليا ضريبة أصلية و ٣٢ مليا خفر .

ويتحمل ٣٠٦ مليا وثلاث إذا كان الإيجار أكثر من ٨ إلى ١٠ ج اذ تزداد الضريبة الأصلية إلى ٢٤٠ مليا والخفر إلى ٤٨ مليا .

ويتحمل ٤٠٥ مليا وثلاث إذا كان الإيجار يتجاوز ١٠ ج اذ تزداد الضريبة الأصلية إلى ٣٢٠ مليا والخفر إلى ٦٤ مليا .

٢ - المباني المنشأة من ١٩٤٤/١/١ إلى ١٩٦٥/٢/٢٢ :

يتحمل المستاجر ٤٠ مليا عن كل جنيه منها ٣٠ مليا نظافة و ٢٠ مليا شاغلين علاوة على ٨٠ مليا إذا كان المحل مستعمل لغير أغراض السكنى بشرط ألا يتجاوز إيجار الوحدة ٥ ج .

ويتحمل المالك ١١٧ م وثلاث منها ٢١ مليا وثلاث بلدية و ٤٠ مليا دفاع و ٣٢ مليا أمن قومي و ٢٤ مليا خفر إذا كان إيجار الوحدة من ٣ إلى ٥ ج ومستعملة للسكنى و ٨٨ مليا إذا كانت مخصصة لغير السكنى منها ٤٠ مليا دفاع و ٣٢ مليا أمن قومي و ١٦ مليا خفر .

ويتحمل المالك ٢٨٥ مليا وثلاث إذا كان الإيجار أكثر من ٥ إلى ٨ ج منها ٢١ مليا وثلاث بلدية و ٤٠ مليا دفاع و ٣٢ م أمن قومي و ١٦٠ م ضريبة أصلية و ٣٣ م خفر .

ويتحمل المالك ٣٨١ مليا وثلاث إذا كان الإيجار أكثر من ٨ إلى ١٠ ج اذ تزداد الضريبة الأصلية إلى ٢٤٠ مليا والخفر إلى ٤٨ مليا .

ويتحمل المالك ٤٧٧ مليا وثلاث إذا تجاوز الإيجار ١٠ ج اذ تزداد الضريبة الأصلية إلى ٣٢٠ مليا والخفر إلى ٦٤ مليا .

٣ - إيجار الوحدة حتى ٣ ج :

المباني المنشأة حتى ١٩٦١/١١/٥ :

يتحمل المستاجر ٢٠ مليا رسم نظافة عن كل جنيه من الإيجار علاوة على ٨٠ مليا عن كل جنيه إذا كان المكان مستعمل لغير أغراض السكنى .

ويتحمل المالك ٣٦ مليا منها ٢٠ م نظافة و ١٦ م أمن قومي .

٤ - المبنى المنشأة بعد ١٩٦١/١١/٥ حتى ١٩٦٥/٢/٢٣ :
لا يتحمل المستأجر بآية ضريبة أذ يعتبر إيجاره بعد تخفيضه بمعدل ٣٥٪ طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥
إيجار صاف .

المبنى بعد ١٩٦٥/٢/٢٣ :
يتحمل المستأجر بكافة الضرائب الأصلية والاضافية وتحدد جسيمها بمعرفة لجنة تحديد الإيجارات .

الصيغة رقم ٢٥٨
عقد إيجار مكان مفروش
Contrat de Bail d'un Local Meublé

..... انه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :

أولا : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف أول .

ثانيا : « ب » بن سن ومهنته وجنسيته (مقيم أو غير مقيم)
..... البطاقة الشخصية أو بطاقة الإقامة أو جواز السفر طرف ثان .

موضوع الإجارة : المكان الموضح بعد بها فيه من مفروشات مذكورة تفصيلا بذييل العقد .

..... موقع المكان

نوع الإجارة ومعناها : (إجارة بتجددة أو مؤقتة أو للمصيف أو للمشتى)

القيمة الإيجارية وطريقة دفعها :

استهلاك المياه على عاتق

استهلاك التيار الكهربائي على عاتق :

تأبين مخدوع للمؤجر بمقتضى هذا العقد

لا يرد هذا التأبين الا عند الانتهاء من الإجارة وتسليم المكان والمفروشات الموجودة به في احسن حال
ولا تحسب عليه فوائد .

ضمان تضامن (اختياري) : اسم الضامن وعنوانه ومهنته وجنسيته .

يستمر مفعول هذا الضمان حتى في حالة تجديد الإجارة لحد أخرى .

الشروط :

١ - حالة المكان المتقولات : يقر المستأجر انه عاين المكان والمفروشات الموجودة به بنفسه ووجدها
على احسن حال وان المكان صالح للانتفاع الذى اجر من اجله وملامم لصحته ولصحة أفراد عائلته المرح
لهم بالاتامة معه فيه .

ويعتمد باستعمال المكان والمفروشات الموجودة فيه في الغرض المعد له وأنه بذل من العناية في حفظها وصيانتها ما يبذله الشخص المعتاد كما يعتمد بردها في نهاية العقد بالحالة التي هي عليها الآن فيما عدا الاتلافات التي تنتج عن الاستعمال العادي كما يلزم باستبدال ما يفقد أو يتلف منها أو يصبح غير صالح للاستعمال بنتولات أخرى من نفس النوع والقيمة أو يدفع قيمتها ، وتعتبر هذه المنقولات عهددة في ذمة المستأجر يتعين عليه اثبات وجودها كلها طلب منه ذلك .

هذا ولا يحق للمستأجر بأي حال من الأحوال طلب تحويل الإجارة الحالية الى إجارة غير مفروشة .

٢ - تجديد الإجارة : اذا كانت الإجارة لمدة المصيف أو المشتى جميعه أو لفترة معينة منه أو كانت لمدة محددة غير قابلة للتجديد يتعين على المستأجر ترك المكان المؤجر وتسليمه مع المنقولات الموجودة به الى المؤجر بمجرد انتهاء المدة المحددة دون أن يحق له الإبتناع أو التأخر عن التسليم بأي حال من الأحوال ويحق للمؤجر إجباره على ذلك باستعمال القوة الجبرية لفنعه من الحقول في المكان المؤجر اذ ان عقد إيجاره يعتبر مفسوخا من تلقاء نفسه ودون حاجة لأي تنبيه أو انذار بمجرد انتهاء أجله .

أما اذا كانت الإجارة لمدة قابلة للتجديد فتجدد لمدد أخرى مماثلة ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين على الآخر قبل انتهاء مدة الإجارة أو أية مدة مجددة بـ على الأجل .

٢ - الحريق والسرقة : المستأجر مسئول قبل المؤجر عن كل حريق أو سرقة تحصل في المكان المؤجر أو موجوداته مهما كانت الأسباب .

٤ - الفنازل والتأجير من الباطن : محظور على المستأجر أن يؤجر من الباطن أو يتنازل عن كل المكان المؤجر أو جزء منه أو من المنقولات الموجودة به وفي حالة مخالفته لهذا الحظر يحق للمؤجر اذا تراءى له ذلك اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ودون حاجة لأي تنبيه أو انذار .

٥ - الإخلاء قبل الميعاد : اذا رغب المستأجر ترك المكان قبل انتهاء مدة عقده يلزم بأن يدفع للمؤجر الإيجار عن كل المدة الباقية من العقد .

ويلزم المستأجر بذلك أيضا اذا استحال عليه الانتقال بالمكان المؤجر لأسباب صحية أو بسبب طرده منه أو اغلاقه بأمر السلطة الإدارية أو القضائية أو لأي سبب آخر

٦ - التأخير في الدفع : في حالة التأخير في دفع أي قسط من الإيجار في ميعاد استحقاقه ينسخ هذا العقد من تلقاء نفسه وبدون حاجة لأي تنبيه أو انذار اذا تراءى للمؤجر ذلك . كما يحق للمؤجر اتخاذ كافة الاجراءات القانونية للمطالبة بما هو مستحق له مع الزام المستأجر بكافة المصروفات .

٧ - اختصاص محكمة الأمور المستعجلة وحكمة الموضوع : السيد قاضي الأمور المستعجلة يختص بالحكم بإخلاء المستأجر في حالة مخالفته لأي شرط من شروط هذا العقد أو بسبب انتهاء مدته . كما يكون الاختصاص المحلى للحكمة التابع لها المكان المؤجر أو موطن المؤجر حسب رغبة الأخير .

٨ - الموطن المختار : يقر المستأجر صراحة انه اتخذ موطناً مختاراً له بالمكان المؤجر وكل اضطراب أو إعلان يرسل له فيه يعتبر صحيحاً وقانونياً .

٩ - نسخ المقد : تحرر هذا المقد من نسختين بين كل من المتماثلين نسخة منه للعمل عليها .

كشف بالقرنات :

ملاحظة :

يذكر بيسان دقيق لكل قطعة من المنقولات (مقاماتها ونوع خاماتها ، جيدة أو مستعملة ، في حالة جيدة أو متوسطة — والظنات والنقص والميوب التي بها) لا يمكن تمييزها والتعرف عليها حتى لا يضطر المستاجر الى استبدالها بأخرى جيدة عند انتهاء أجل عقده مع تقدير قيمة المنقولات بالتفصيل أو جملة كلما تيسر ذلك .

الضامن

المستاجر

المؤجر

عقد ايجار جزء من مكان من البطلان في مقابل دفع جزء من الدخل كإيجار

Contrat de Sous-Location d'une Partie d'un Local Contre

Paiement d'une Quote-Part des Revenus comme Loyers

..... أنه في يوم

حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف أول
ثانياً : « ب » بن
..... طرف ثان

تمهيد :

بما أن الطرف الثاني عرض على الطرف الأول أن يستغل جزءاً من المقيم المأجور لهذا الأخير والكائن بشارع رقم ناحية وذلك لإنشاء بونيه لمبيع السنديتيش فقد قبل الطرف الأول هذا العرض بالشروط الآتية :

١ - تحديد المكان : وضع الطرف الأول تحت تصرف الطرف الثاني جزءاً من المقيم المذكور مساحته متراً مربعاً عيسارة عن متراً في متراً على شارع وإن يده بالاتارة اللازمة .
والتزم الطرف الثاني من جهته بأعداد المكان المذكور بما يلزم لاستغلاله من عمال وأدوات على أن تكون أطقم الأطباق والشوك والسكاكين والملاعق والكوابل التي يستحضرها بخالفه لثيلاتها المستعملة في المقيم لمنع اختلاطها وأن يتحمل جميع النفقات اللازمة لذلك .

٢ - إدارة المحل : يتولى الطرف الثاني وحده الإدارة الفنية لهذا المحل وعليه أن يشتري يومياً المواد اللازمة لتحضير السنديتيش من ماله الخاص

٣ - مراقبة العمل : نظراً لأن الطرف الثاني لا يرغب في تدخل الطرف الأول في دقائق العملية فقد قبل الطرف الثاني أن يعطى الطرف الأول في آخر كل يوم كحصّة في الأرباح في المائة من مجموع المبيعات الإجمالية - ولا يمكن مراقبة حساب المبيعات كلف الطرف الأول أحد عماله بمصروفات على عاقته صرف تذاكر مرقومة بأثمان الطلبات ومحظور على الطرف الثاني البيع من غير هذا الطريق .

٤ - مدة العقد : مدة هذا العقد شهر تبدأ من وتنتهي في قابلة للتجديد إحد أخرى مماثلة ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين للآخر قبل نهاية مدة هذا العقد أو أية مدة مجددة بـ يوماً على الأقل

٥ - نسخ العقد : بالرغم مما جاء بالمادة السابقة يفسخ هذا العقد فوراً ومن تلقاء نفسه وبدون تنبيه في حالة معارضة وزارة الصحة أو الجهات الإدارية الأخرى أو مالك العقار في تنفيذه .

٦ - صيغة الحل : تعهد الطرف الثاني باستغلال المكان الموضوع تحت تصرفه استغلال الشخص العادى للملك الخاص وتنفيذ اوامر السلطات المحلية وكذا اشتراطات عقد الايجار الصادر من الملك للطرف الاول ويقر بأنه اطلع عليه عند التوقيع على هذا العقد ويقبل من جهة اخرى ان يتحمل كل مسؤولية مدنية وجنائية تنتج عن كل عمل يصدر منه او من عماله ويزترتب عليه الاخلال بالاداب والنظام العمم أو اطلاق راحة رواد المقهى ويحق للطرف الاول فى هذه الحالة نسخ هذا العقد مع تحميل الطرف الثانى مسؤولية النسخ .

٧ - اعادة المكان الى حالته الاولى : يلتزم الطرف الثانى عند انتهاء العقد باعادة هذا المكان الى حالته الاولى بمرورفات على عاقبه .

٨ - الضرائب : يلتزم الطرف الاول بدفع الضرائب عن حصته فى الارياح والتي تحدثت بـ فى المائة من مجموع المبيعات كما هو موضح فى المادة الثالثة من هذا العقد كما يلتزم الطرف الثانى بدفع الضرائب على الحصة الخاصة به على اساس الارياح الحقيقية التى تعود عليه من هذه العملية بمعد استنزال الـ فى المائة التى تدفع للطرف الاول وكل من الطرفين يلزم رأساً قبل مصلحة الضرائب بحصته فى الضرائب دون أى دخل له فى حصة الآخر . وقد وكل الطرفان السيد الاستاذ المحامى فى اخطار مصلحة الضرائب بذلك .

٩ - عدد النسخ : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف واحدة منهما للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٢٦٠

عقد ايجار واجهة عقار لتزكيب اعلانات مضيئة

Contrat de Location de la Devanture d'un Immeuble
pour l'Installation d'Enseignes au Néon

انه فى يوم

حرر هذا العقد بين كل من :

اولا : (أ) بن سن ومهنته وجنسينته وديانته

ومقيم مالك ، طرف اول .

ثانيا : (ب) بن مستاجر ، طرف ثان .

تم الاتفاق والتراضى على ما يأتى :

١ - موضوع الايجار : بموجب هذا يؤجر «أ» الملك لـ «ب» المساجر القابل لذلك أعلى واجهة العقار ملكه الكائن بشارع وذلك بقصد استعمالها فقط لإقامة اعلانات مضيئة بطريقة النيون .

٢ - مدة الاجارة : مدة هذه الاجارة شهرا تبدأ من وتنتهى فى وتجدد لمد أخرى مماثلة بنفس الشروط ما لم يحصل تنبيه من احد الطرفين على الآخر بخطاب موصى عليه قبل انتضاء مدة الاجارة أو اية مدة مجددة بـ على الأقل .

٢ - القيمة الاجبارية : تحددت قيمة ايجار المكان المؤجر ببلغ عن كل يدفع مقدما
في من كل

٤ - حجم الاعلانات ونظها : يجب الا يزيد حجم الواح الاعلانات طوال مدة الاجارة عن مترا
في مترا ولا يزيد نظها عن كيلو .

ويقرر المستأجر تحت مسؤوليته ان النقل الذي حدد في العقايصة الموقع عليها من الطرفين والرفقة بهذا
العقد لا يمكن ان يتسبب عنها اى ضرر لمباني العقار .

٥ - تركيب الاعلانات : تركيب الواح الاعلانات والموتورات وخلافه وصيانتها تكون بمعرفة المستأجر
وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وحسب اصول الفن وبشرط الا يتسبب عن ذلك اى ضرر لمباني
العقار .

ويجب على المستأجر اذا لزم الحال ان يحصل مقدما من الجهة المختصة على الرخصة اللازمة
لاجراء هذه الاعمال .

كل ذلك دون ادنى دخل او مسؤولية على المالك .

٦ - تركيب الموتورات : الموتورات اللازمة لاتارة الاعلانات يمكن وضعها بسطح العقار وقدصرح المالك
الآن للاشخاص المكلفين من قبل المستأجر بنقص الواح الاعلانات واصلاحها بدخول السطح لهذا
الغرض .

٧ - ايجار باقى الواجهة : للمالك الحق في تأجير باقى واجهة العقار موضوع هذه الاجارة وكذا باقى
واجهات العقار الاخرى بشرط ان يترك مسافة كافية بين موضع الاعلانات الحالية والاعلانات الجديدة .

٨ - المسؤولية والتأمين : المالك غير مسئول عن اى ضرر يمكن ان يصيب الغير بسبب هذه الاعلانات وتقع
هذه المسؤولية على المستأجر وحده .

وعلى هذا الاخير ان يؤمن فوراً لدى احدى شركات التأمين المعروفة طول مدة الاجارة ببلغ
جنيه على الأقل ضد الحريق وضد الحوادث التى يمكن ان تصيب الاشخاص او الاشياء بعقد تأمين
لصالح المالك .

٩ - التأخير في دفع الايجار : يترتب على التأخير في دفع قسط ايجار واحد في ميعاده استحقاق باقى القسط
حتماً ونسخ هذا العقد فوراً من تلقاء نفسه وبدون حاجة لتنبيه او اذار ويكون من حق المالك رفع
دعوى ضد المستأجر امام القضاء المستعجل الذى يحكم باخلاء المكان بمجرد التثبت من التأخير في
الدفع .

ويحق للمالك ايضاً دون اذار سابق توقيع حجز تحفظى على جميع الاشياء المملوكة للمستأجر
والموجودة بالمكان المؤجر .

وتعتبر الاشياء المذكورة ملكاً خاصاً للمستأجر وضمناً للمالك الذى يحق له منع نظها تأميناً لكل حق
يثبت له بموجب هذا العقد .

وفضلا من ذلك فلا يحق للمستأجر لاي سبب ان يؤجل دفع الإيجار أو يطلب تخفيضه أو يودعه بخزينة المحكمة .

١٠ - الإخلاء قبل الميعاد : في حالة إخلاء المستأجر للمكان المؤجر قبل نهاية عقده يلزم بأن يدفع للمالك الإيجار عن المدة الباقية من العقد .
وكذا الحال اذا استحال على المستأجر الانتفاع بالواجهة المؤجرة بأمر السلطة الادارية او القضائية او لاي سبب آخر .

١١ - النزاع والتاجر من الباطن : محظور على المستأجر ان يؤجر من الباطن او يتنازل عن كل الواجهة المؤجرة او جزء منها دون الحصول على تصريح كتابي مسبق من المالك الذي يحق له ان يرفض ذلك - وفي حالة مخالفة هذا الشرط يعتبر العقد منسوخا فوراً .

١٢ - بيع العقار : في حالة بيع العقار يحق للبشترى فسخ هذا العقد بشرط ان يخطر المستأجر برغبته هذه قبل أخلائه بشهرين على الأقل بانذار رسمي او بخطاب موحي عليه يعلم الوصول دون ان يحق للمستأجر مطالبته بأى تعويض .
وكذا الحال اذا رغب المالك في هدم العقار الذى به الواجهة المؤجرة .

١٣ - تسليم الواجهة عند انتهاء العقد : يجب على المستأجر عند انتهاء عقد ايجاره تسليم الواجهة المؤجرة للمالك بالحالة التى كانت عليها عند ابتداء هذا العقد .

١٤ - اختصاص قاضى الامور المستعجلة : يترتب على مخالفة أى شرط من شروط هذا العقد فسخه من تلقاء نفسه بدون تنبيه او انذار او حكم قضائى ويكون السيد قاضى الامور المستعجلة مختصا فى هذه الحالة بالحكم بإخلاء المكان .

١٥ - عدم تطبيق القوانين الاستثنائية الخاصة بإيجار الاماكن : لا تطبق القوانين الاستثنائية الخاصة بإيجار الاماكن المبينة على هذا العقد لأن موضوعه مجرد اجارة واجهة وليس مكانا .

١٦ - الموطن المختار : يقرر المستأجر صراحة بأنه اتخذ موطناً مختاراً له بعنوانه الموضح بهذا العقد وكل اعلان يرسل له فيه يعتبر قانونياً .

١٧ - احكام القانون : كل ما لم يذكر بهذا العقد يخضع لاحكام القانون .

١٨ - رسم الدفعة : تحرر هذا العقد من نسختين ويتعهد كل من المتعاقدين بأن يلصق على النسخة الخاصة به طوابع الدفعة المفروضة حالياً .

المستأجر

المالك

عقد إيجار واجهة أرض فضاء أو واجهة عتار لتعليق اعلانات
Contrat de Location de la Devanture d'un Terrain Vague
ou d'un Immeuble pour l'Affichage

..... انه في يوم

حرر هذا العقد بين كل من :

اولا « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم ملكه (الكاتنة بشارع وذلك بقصد استعمالها لتعليق اعلانات فقط .
ثانيا (ب) بن
..... مستأجر ، طرف ثان .

تم الاتفاق والتراضي على ما يأتى :

١ - موضوع الإيجار : بموجب هذا يؤجر المالك للمستأجر القابل لذلك واجهة (الأرض الفضاء أو العتار ملكه) الكاتنة بشارع وذلك بقصد استعمالها لتعليق اعلانات فقط

٢ - مدة الإجارة : مدة هذه الإجارة تبدأ من وتنتهى في وتجدد لمدادخرى مماثلة بنفس الشروط ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين على الآخر بخطاب موصى عليه قبل انقضاء مدة الإجارة أو أية مدة مجددة بـ شهر على الأقل .

٣ - القيمة الإيجارية : تحددت قيمة إيجار المكان المؤجر بببلغ عن كل يدفع مقدما في من كل

٤ - حجم الاعلانات : يجب ألا تزيد المساحة التى تستعمل للاعلان طوال مدة هذه الإجارة عن متر فى متر .

٥ - تعليق الاعلانات : تعليق الاعلانات أو رسمها يكون بمعرفة المستأجر وعلى نفقته وتحت مسئوليته وحسب أصول الفن وبشرط ألا يتسبب عن ذلك أى ضرر لمستأجرى العتار (إذا كان موضوع الإيجار واجهة عتار) .

وكذا الحال فيما يخص بتركيب الأخشاب التى ستعلق عليها الاعلانات (إذا كان موضوع الإيجار واجهة أرض فضاء) .

ويجب على المستأجر إذا لزم الحال أن يحصل مقدما من الجهة المختصة على الرخصة اللازمة لإجراء هذه الاعمال كل ذلك دون اننى دخل أو مسئولية على المالك .

٦ - إيجار باتى الواجهة : للمالك الحق فى تلجير باتى الواجهة موضوع هذا الإيجار وكذا باتى واجهات العتار الأخرى بشرط أن يترك مسافة كافية بين موقع الاعلانات الحالية والاعلانات الجديدة .

٧ - المسئولية والتأمين : المالك غير مسئول عن أى ضرر يمكن أن يصيب الغير بسبب تعليق الاعلانات

والاخشاب المختصة للتطبيق (اذا كان موضوع الإيجار واجهة أرض فضاء) .

وعلى المستأجر ان يؤمن فوراً لدى احدى شركات التأمين المعسوفة وطوال مدة الاجارة ببلغ لا يقل عن ضد جميع الحوادث التي يمكن ان تصيب الأشخاص او الأشياء بمعدن تأمين لصالح المالك .

٨ - التأخير في دفع الإيجار : يترتب على التأخير في دفع قسط إيجار واحد في ميعاده استحقاق الأقساط حتيا ونسخ هذا العقد فوراً من تلقاء نفسه وبدون حاجة لتنبيه أو انذار ويكون من حق المالك رفع دعوى ضد المستأجر أمام القضاء المستعجل الذي يحكم بالإخلاء بمجرد التثبت من التأخير في الدفع .

وغيرلا من ذلك فلا يحق للمستأجر لاي سبب ان يؤجل دفع الإيجار أو يطلب تخفيضه أو يودعه بخزينة المحكمة .

ملاحظة : تنقل عنا المواد من ١٠ الى ١٨ من عقد إيجار واجهة لاعلانات مضيئة من الصيغة السابقة .

الصيغة رقم ٢٦٢

عقد إيجار أو مزارعة أطميان وفقاً لأحكام الإصلاح الزراعي
وطبقاً للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ للمعل للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

Contrat de Bail à Ferme ou en Participation
conforme aux Dispositions de la réforme agraire

تاريخ العقد (١)
اسم المالك وعنوانه

(١) يجب ان يكون عقد الإيجار ثلثاً بالكتابة أيأ كانت قيمته . ويحرر العقد من ثلاث نسخ تبقى احداها مع الملك والثانية مع المستأجر وتودع الثالثة بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة في القرية الكائنة في زمامها الإطيان المؤجرة — فإذا لم توجد جمعية في تلك القرية فيكون الإيداع بالجمعية التعاونية الزراعية المشتركة في المركز التابع له القرية — ويقع عبء الالتزام بالإيداع على المؤجر .
فإذا امتنع المؤجر عن الإيداع أو امتنع أحد الطرفين عن توقيع عقد الإيجار وجب على الطرف الآخر ان يبلغ ذلك الى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة التي تكلف رئيسها بتحرير العقد وتوقيعه نيابة عن الطرف الممتنع الذي يلتزم بان يؤدي الى الجمعية مصاريف ادارية عن سنة زراعية واحدة تعادل ١ ٪ من الاجرة السنوية للمعين المؤجرة مقدرة على اساس سبعة امثال الضريبة العقارية الأصلية المفروضة عليها . ولا تتيل المنازعات والدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضي الزراعية مزارعة أو نقداً امام أية جهة ادارية أو قضائية من اخل بالالتزام بالإيداع ما لم يكن عقد الإيجار مودعا بالجمعية التعاونية المختصة .
وإذا اشكل الامر على الجمعية التعاونية في تطبيق أى حكم من أحكام قانون الإصلاح الزراعي فطعنها موافاة المؤسسة التعاونية الزراعية العالمة بالوثائق كاملة ومستفادتها وتحريراتها قبل ان تتخذ الجمعية اجراءات ايداع العقد أو اثبتت المعلقة الإيجارية .

اسم المستأجر وعنوانه (١)

سهم قنطرة فدان

المساحة الاجالية باعتبارها صنفه واحدة (٢)

مدة الاجارة

الضريبة الاصلية المربوطة على الفدان الواحد أو القيمة الاجارية الثابتة بكشف المكلية
القيمة الاجارية السنوية باعتبارها صنفه واحدة يحل بعضها بعضا (٣) .

وهذه القيمة الاجارية قابلة للتعديل مستقبلا تبعاً لتقديرات لجان تعديل الضرائب .

طريقة دفع الاجار (وفي حالة التاجر بطريق المزارعة يبين نصيب المالك في مقادير الحاصلات
وانواعها (٤) .

(١) لا يجوز تاجر الارض الا ان يتولى زراعتها بنفسه — ولا يجوز لأي شخص هو وأسرته التي تشمل
زوجته ولولاده القصر ان يحوزوا بطريق الاجار أو وضع اليد مساحة تزيد على خمسين فداناً .

(٢) يجب ان لا تقل مساحة الفدان عن ٣٠٠ نسبة بما فيها المصارف والقنوات الحظية الداخلة في المساحة
المؤجرة بشرط الا تزيد مجموع الارض المؤجرة على ما هو وارد في تكليف المالك .

(٣) لا يجوز ان تزيد الاجرة على سبعة أمثال الضريبة العقارية الاصلية المفروضة عليها — وتحسب
الاجرة وفقاً للضريبة السارية في ١٩٥٢/٩/٩ أو طبقاً لاعادة ربط الضريبة خلال مدة الاجار . وإذا
رخص للفر في زراعة الارض لحصول شتوي واحد حسب مقابل الانتفاع بثلثي القيمة الاجارية . وإذا
كان الترخيص لحصول شتوي واحد — حسب مقابل الانتفاع بثلث القيمة الاجارية وفي الحالات التي
لا تزرع فيها الا عروة أو عرونان طوال السنة يكون الحد الأقصى للاجرة السنوية سبعة أمثال الضريبة
وإذا لم تكن الارض قد فرضت عليها ضريبة أو فرضت عليها ضريبة تقل عن جنبيين للفدان في السنة
تفتقر القيمة الاجارية على أساس اجرة المثل . ولا يسرى الحد الأقصى لاجرة الاراضى الزراعية على
الاراضى التي تؤجر لزراعتها حدائق أو موز أو نباتات مستديمة لوبالنباتات التي تبقى مزروعة في الارض
لاكثر من سنة عدا القصب وفي هذه الحالات تفرض ضريبة عقارية اضافية تقدر بأربعين في المائة
(٤٠ ٪) من قيمة الزيادة في اجرتها عن سبعة أمثال الضريبة العقارية الاصلية .

(٤) يجب على المؤجر ان يسلم المستأجر مخالصة مكتوبة عن كل مبلغ يؤديه اليه — ولا يجوز للمؤجر توكيل
الغير في تحصيل الاجرة الا اذا قام بتعيين الوكيل في عقد الاجار . وإذا اختار الوكيل بعد تحرير العقد
وايداعه الجمعية المختصة وجب عليه ان يبلغ كلا من المستأجر والجمعية بذلك بكتاب مسجل بعلم
الوصول خلال اسبوع من توكيله .

وإذا امتنع المؤجر أو وكيله عن تسلم الاجرة أو اعطاء مخالصة مكتوبة كالمستأجر ان يودع الاجرة
نقداً على ذمة المؤجر في الجمعية التعاونية الزراعية المختصة مقابل ايصال منها أو بحالة بريدية بكتاب
مسجل بعلم الوصول — وفي حالة الاجار بطريق المزارعة اذا امتنع المؤجر أو وكيله عن محاسبة
المستأجر وتسليم نصيبه في المحصول كان للمستأجر ان يخطر الجمعية بذلك كتابة وتبلغ الجمعية المؤجر
أو وكيله بكتاب مسجل بعلم الوصول خلال اسبوع من الاخطار تمهلها اسبوع ثم تقوم ببيع المحصول
ومحاسبة المستأجر وتودع الجمعية المبالغ المتحصلة لصالح المؤجر خزانة المحكمة الجزئية الواقعة
في دائرة اختصاصها الارض بعد خصم رسوم الايداع والمصاريف الادارية . وتظلمه أو تخطر وكيله
بذلك بكتاب مسجل بعلم الوصول .

طريقة التجديد: لحد أخرى مماثلة ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين على الآخر بخطاب موسى عليه قبل انتهاء مدة الإجارة أو أية مدة محددة بشهرين على الأقل .

التزامات

في حالة الإيجار نقدا : تكون عوائد الاطيان على عائق المالك أما الضرائب الإضافية وضريبة الدفاع وباتى الملحقات فتنتع على عائق المستاجر كما يلتزم المستاجر بأجور الري وغفا للثالث المقررة قانونا .

في حالة المزارعة : لا يجوز ان يزيد نصيب المؤجر عن النص ، بعد خصم جميع المصروفات موزعة بين طرفي العقد على الوجه الآتي :

(أ) ما يلزم به المؤجر :

- ١ - جميع الضرائب الأصلية والإضافية والرسوم المفروضة على الاطيان عدا ضريبة الدفاع .
- ٢ - الترميمات والتحصينات الرئيسية اللازمة للزراعة والمباني والآلات بها في ذلك تطهير وصيانة المساقى والمرأوى والمصارف الرئيسية .

(ب) ما يلزم به المستاجر :

- ١ - جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء بأشراها بنفسه أو بأولاده أو بعماله أو بالمأثنية وذلك ما لم يتفق على اقتسامها .
- ٢ - التسديد بالسداد البلدى للزراعة .
- ٣ - جمع المحصول .
- ٤ - تطهير المساقى والمرأوى والمصارف الفرعية .
- ٥ - اصلاح آلات الري والزراعة العادية .

(ج) ما يلزم به المؤجر والمستاجر مناصفة :

- ١ - ما يلزم الزراعة من التفاوى والاسمدة الكيميائية .
- ٢ - مقاومة الآفات والحشرات سواء باليد أو بالمبيدات .
- ٣ - الري بالآلات الميكانيكية في حدود الاسعار التى تحددها وزارة الري .
- ٤ - اجور الخفراء والخولة اللازمين للزراعة .
- ٥ - ضريبة الدفاع المنصوص عليها في القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ .

تلهم (اختيارى)

مليم جنبه

منفوع للمالك بموجب هذا العقد :

لا يرد هذا التأهين الا عند انتهاء عقد الإيجار وتسليم الأرض ولا تحتسب عليه فوائد .

اسم الضمان وبهته :
عنوانه :

يستمر مفعول هذا الضمان حتى في حالة تجديد الإيجارة لحد أخرى .

١ - **الإشراطات** : بموجب هذا قد أجر المالك للمستأجر القابل لذلك الاطيان الموضحة بعدد بالشروط المتفق عليها بعاليه والخاصة باستعمال الاطيان وقيمتها الاجبارية ومدة الاجارة وطريقة دفع الاجار او توزيع الحاصلات وتجديد العقد وبالقى الالتزامات علاوة على الشروط المدونة بعدد ٢

٢ - **حالة الاطيان** : يعترف المستأجر صراحة بأنه عاين بنفسه الاطيان المؤجرة له مع ملحقاتها من مباني والآلات رى وخلافه وأنه عالم بموقعها بالفسيط وتقبل استئجارها بحالتها الراثة وأنه تسلمها فعلا . وعليه فلا يحق له الادعاء في اى وقت اثناء اجارته بوجود اراضى يور او عجز في المساحة كما يتعهد بأن يبذل من العناية بالاطيان ما يبذله الشخص المعتاد لملكه الخاص وأن يمنع عن استعمالها بطريقة تتناقى شروط الاجار او العرف الزراعى او يأخذ منها اترية او يحدث فيها او في ملحقاتها ومبانيها اى تغيير .

ومن جهة اخرى يحق للمالك ان يطالب المستأجر بأن يترك له جميع التعديلات والتحسينات والاصلاحات من اى نوع كانت والتي يكون قد اجراها دون ان يحق للمستأجر المطالبة باى تعويض عن ذلك .

٣ - **الزروعات** : يتعهد المستأجر بزراعة الارض طبقاً للتوانين واللوائح المعمول بها او التي تصدر مستقبلاً خصوصاً فيما يتعلق بالحد الأدنى الذى يزرع قمحا ويتحدد المساحة التى تزرع تطنساً او ارزا او قمحا ومنع تكرار الزراعات نفسها في بقعة واحدة .

٤ - **الانتازل والتاجر من الباطن** : يقر المستأجر بأن مهنته الاساسية الزراعة وأنه سيتولى زراعة الارض بنفسه ويحظر عليه أن يؤجر من الباطن او ينتازل عن كل الاطيان المؤجرة او جزء منها او يشرك الغير فيها - ويبيع باطلال كل تعاقد يتم بالخالفه للحكم المتقدم - ويشمل البطلان ايضا العقد الحالى المبرم بين المؤجر والمستأجر الاصلى - وتقضى بالبطلان المحكمة الجزئية متى طلب اليها المالك ذلك ولا يخل هذا البطلان بحق المالك في مطالبة المستأجر الاصلى والمستأجر من الباطن بما له من حقوق او بتعويض ما اصابه من اضرار . ومن جهة اخرى يحتفظ المالك لنفسه بحق التنازل عن هذا العقد وعن كل الاجار المستحق او الذى يستحق او جزء منه او في تنسيبه في الحاصلات في حالة التاجر بطريق المزارعة لامر من يشاء بدون ادنى معارضة من المستأجر .

٥ - **الحريق والحوادث القهرية وتعدي الغير** : المستأجر مسئول قبل المالك عن كل حريق يحدث بالاطيان او ملحقاتها مهما كانت الاسباب كما يتحمل وحده كل ضرر او تلف بسبب الحوادث القهرية او الاانات الزراعية او بسبب الجفاف او الفسق . ولا يحق للمستأجر من جهة اخرى اعتبار المالك مسؤولاً عن تعدي الغير لئمه من الانتفاع بكل الاطيان المؤجرة او جزء منها وله ان يرجع على المعتدى رأساً وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته .

٦ - **التأخير في الدفع او في تسليم الحاصلات** : اذا لم يف المستأجر بالاجر او في تسليم المالك نصيبه في الحاصلات في حالة التاجر بطريق المزارعة في الميعاد المتفق عليه عن السنة الزراعية بأكملها او باى جزء منها يحق للمؤجر اخلاء المستأجر بعد اذاره وانتقضاء شهرين على انتهاء السنة الزراعية وفخلفه عن الوفاء بأحدتها كلها او بعضها .

٧ - تسليم الاطيان : على المستاجر ان يسلم الملك الاطيان المؤجرة ولحقاقها في نهاية الاجارة خالية من كل زراعة وذلك دون حاجة لتنبيه أو اذار كما عليه تمكين المستاجر الجديد من تجهيز الأرض وبزورها .
وفي حالة تاخره عن ذلك يحق للمالك ان يقسم الأرض فوراً بما عليها من المزروعات بدون مقابل .
ومن جهة أخرى لا يحق للمستاجر الجديد مطالبة المالك بأى شيء في حالة حصول أى تأخير من المستاجر السابق في تسليمه الاطيان المؤجرة .

٨ - الاخلاء قبل الميعاد : في حالة اخلاء المستاجر الاطيان جميعها أو جزء منها قبل نهاية مدة الاجارة يعنى من دفع الإيجار للمالك عن المدة الباقية من العقد وتكون المحاسبة على الإيجار لفاية تاريخ التسليم .

٩ - الوفاة والتجنيد : وفاة الملك لا يتسبب عنها نسخ هذا العقد . وإذا توفى المسافر يلتزم ورثته بتسليم الأرض ما لم يكن أحدهم أو جميعهم حرفتهم الزراعة ففى هذه الحالة يحق له أو لهم الاستمرار في الزراعة على أن يكونوا ضابنون في الوفاء بالإيجار وفي تنفيذ جميع اشتراطات هذا العقد . ويجوز لورثة المستاجر أن يطلبوا انتهاء العقد .

ولا تنتهى الاجارة اذا جند المستاجر أو استدعى للخدمة في القوات المسلحة ويجوز للمستاجر خلال مدة تجنيده أن يعمد بزراعة الأرض المؤجرة اليه لأحد أفراد عائلته أو أحد اقاربه حتى الدرجة الرابعة .

١٠ - الضمان وعدم الانقسام : في حالة وجود أكثر من مستاجر واحد يكون الجميع ملزمين قبل الملك بطريق التضامن والتكافل مع عدم الانقسام بينهم وبين ورثتهم في اداء الإيجار وفي تنفيذ جميع اشتراطات هذا العقد .

١١ - انتهاء العقد واخراج المساجر : ونجوز انتهاء العقد واخراج المستاجر من الأرض في الاحوال الآتية :

(١) اذا أخل بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد الحالى بعد اذاره بنسخ العقد .

(٢) اذا استعمل الأرض المؤجرة اليه أو سيج باستعمالها بطريقة تنافى شروط الإيجار .

(٣) تكرار انتهائه بتمرفات مخرطة بالأمن والامانة .

(٤) اذا قام بتأجير الأرض أو جزء منها من باطنه أو اشرك أحد معه فيها .

(٥) اذا رغب المؤجر الذى لا تزيد ملكيته أو حيازته وزوجته اولاده القصر وبشروط أن تكون حرفته الزراعة باعتبارها مورد رزقه الاساسى عن خمسة افنتة أو عن نصف ما يحوزه المستاجر . ويتقدم الطلب الى لجنة المنازعات الزراعية المختصة فإذا تبين لها صحة الوقائع وجب عليها أن تتفق بانهاء العقد واخلاء المستاجر ويجب على المؤجر الذى يسرد أرضه أن يزرعها بنفسه خلال الخمس سنوات الزراعية التالية والا قامت اللجنة بنزع حيازتها منه وتأجيرها بمعرفتها الى صفار الزراع .

ويحق للمالك أن ينتقل المحتاجر من الأرض المؤجرة بموجب هذا العقد الى أرض أخرى مملوكة له في نفس الزمان أو في زمان آخر متصل بالزمان الاول دون أى اعتراض من المستاجر .

١٢ - **الاختصاص** : تخمس المحكمة الجزئية التي يكون لها ولاية القضاء المستعجل وقاضي التنفيذ في المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية والسلف الزراعية والعينية ويكون لظك المحكمة إذا ثبت لها سوء استخدام هذه السلف أن تقضى بنقل بيانات الحيثية باسم الطرف الآخر - وتستأنف أحكامها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها أمام المحكمة الابتدائية المختصة .

١٣ - **الوطن المختار** : يقر المستأجر صراحة بأنخاذ موطناً مختاراً له بالمعنوان المذكور بهذا العقد وكل أخطار أو إعلان يرسل اليه فيه يعتبر صحيحاً وقانونياً .

١٤ - **أحكام القانون** : كل ما لم يفكر بهذا العقد يخضع لأحكام القوانين المعمول بها .

١٥ - **نسخ العقد** : تحرر هذا العقد من ثلاثة نسخ أحداها مع الملك والثانية مع المستأجر والثالثة تودع بمقر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

بيان الإطيان المؤجرة

مسهم	تقراط	قدان	الناحية	المركز	الحافظة	أرقام القطع	أسماء الأحياء وأرقامها	الحدود

الضامن

الملك

المستأجر

..... أنه في يوم

..... حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته المقيم
 ثانياً : « ب » بن مستأجر ، طرف ثان .

قد اتفق الطرفان على ما يأتي :

١ — موضوع الإيجار : أجر « أ » لـ « ب » القابل لذلك المنقولات الموضحة بكشف أسفل هذا العقد (أو بكشف مرافق) حرر بمعرفة الطرفين بعد المعاينة ويقر « ب » بتسليمه لها عند التوقيع على هذا العقد .

ملحوظة : يجب عند تحرير كشف المنقولات وصف كل قطعة وصفاً دقيقاً بما فيها من تلف وعيوب ونقص لا مكان تحديدها والاستدلال عليها حتى لا يضطر المستأجر لرد منقولات جديدة عند نهاية عقد الإيجار مع تقدير قيمة المنقولات اجبالاً وتفصيلاً ان أمكن .

٢ — مكان ايداع المنقولات : يقر « ب » بأنه استأجر هذه المنقولات لإيداعها في (يذكر مكان الإيداع) كما تعهد بعدم نقلها من المكان المذكور الا بتصريح كتابي سابق من المؤجر .

٣ — طريقة الاستعمال : يتعهد « ب » باستعمال المنقولات المذكورة بالمادة السابقة في الغرض المعدة له وإن يبذل من العناية في حفظها وصيانتها ما يبذله الشخص المعتاد كما يتعهد بردها في نهاية العقد بالحالة التي هي عليها الآن فيها عدا الاتلاف الذي نتج من الاستعمال العادي كما التزم باستبدال ما يتلف منها أو يصبح غير قابل للاستعمال بمنقولات أخرى من النوع نفسه والقيمة وتعتبر هذه المنقولات عهدة في ذمته يتعين عليه اثبات وجودها للمؤجر كلما طلب منه ذلك .

٤ — مدة الاجارة : مدة هذه الاجارة شهرا تبدأ من وتنتهى في قابلة للتجديد لحد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم تجديدها قبل نهايتها أو نهاية اية مدة مجددة بـ يوماً .

٥ — القيمة الإيجارية : الإيجار المتفق عليه هو مبلغ شهرياً يدفع مقدماً في أول كل شهر بمحل افاتبة المؤجر ولأمره وأذنه بموجب إيصالات موقعة عليها منه أو من يحل محله .

٦ — حظر التنازل : محظور على « ب » التنازل عن هذا العقد لأي شخص دون الحصول على تصريح كتابي سابق من المؤجر الذي يحق له أن يرفض ذلك .

٧ - موافقة مالك العقار : يتمهد «ب» بأن يقدم لـ «ا» في ظرف يوماً من تاريخ هذا العقد اقراراً من مالك العقار لذي ستوضع فيه المنقولات بأنه عالم باستئجار «ب» لها وأنها ليست ملكه بل ملكاً لـ « ا » مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً .

ملاحظة : ويمكن استبدال هذه المادة بالآتي :

اتفق الطرفان على إخطار مالك العقار الذي ستوضع المنقولات المستأجرة به بأن هذه المنقولات ليست ملكاً للمستأجر ولا ضامنة للإيجار .

٨ - التأمين النقدي : دفع «ب» لـ « ا » اليوم عند التوقيع على هذا العقد مبلغ كتأمين يعترف «ا» بتسليمه ويعطى بموجب هذا بخالصة نهائية عنه ويبقى هذا التأمين تحت يده لحين انتهاء عقد الإيجار وتسلمه المنقولات جميعها بالحالة المتفق عليها ولا تحسب فوائد على هذا التأمين .

٩ - التأمين ضد الحريق والسرقة : يتمهد «ب» بالتأمين على المنقولات المستأجرة ضد الحريق والسرقة بببلغ لا يقل عن باسم « ا » طول مدة الإجارة .

١٠ - نسخ العقد : يترتب على التأخير في دفع أى تسط من الإيجار في ميعاده نسخ هذا العقد فوراً من تلقاء نفسه وبدون حاجة لآى تنبيه أو إنذار مع حق المؤجر في رفع دعوى ضد المستأجر أمام القضاء المستعجل الذى يحكم برد المنقولات بمجرد التثبت من التأخير في دفع الإيجار - وكذا الحال اذا خالف المستأجر أى شرط من شروط هذا العقد وعلى الأخص في حالة اساءة استعمال المنقولات المؤجرة أو تهديدها أو تهديد جزء منها أو عدم التأمين عليها أو رفض مالك العقار الذى ستودع فيه الاعتراف بملكية «ا» لها .

١١ - الاختصاص : تكون المحاكم التابع لها محل إقامة المؤجر هى المختصة بالفصل في أى نزاع ينشأ بخصوص هذا العقد .

١٢ - الموطن المختار : يقر المستأجر صراحة باتخاذ موطن مختار له بالعنوان المذكور بهذا العقد وكل اعلان يرسل اليه فيه يعتبر صحيحاً .

١٣ - المصروفات والأتعاب : جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه وكذا مصروفات التأمين ضد الحريق والسرقة وتقل المنقولات وخلاته على عاتق الطرف الثانى المستأجر .

١٤ - عدد النسخ : تحرر هذا القعد من نسختين بيد كل طرف واحدة منهما للعمل بموجبها .

الصفحة رقم ٢٦٤

عقد ايجار سيارة

بالمساعة — باليوم — بالاسبوع — بالشهر

Contrat de Location d'une Auto à l'heure, au Jour, à la Semaine,

..... انه في يوم

حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسينته وديانته
ومقيم مؤجر ، طرف اول .

ثانياً : « ب » بن
مستأجر ، طرف ثان .

اتفق الطرفان على الآتي :

المادة الأولى : بموجب هذا أجر « أ » لـ « ب » القابل لذلك السيارة ماركه ورقم صنيحتها ملكي (أو نقل) (يذكر اسم المحافظة) لمدة تبدأ من وتنتهي في غير قابلة للتجديد الا باتفاق كتابي آخر بإيجار قدره دفع فوراً عند تحرير هذا العقد ويعتبر توقيع « أ » على هذا سنداً يتسلمه الإيجار المذكور .

المادة الثانية : يقر « ب » انه تسلم السيارة سليمة بحالة جيدة وصالحة للاستعمال وتبقى في عهده ويكون مسئولاً عنها مدنياً وجنائياً .

المادة الثالثة : توين السيارة بالبنزين والزيوت يكون على عائق المستأجر وحده كما ان قيادتها تكون بمعرفة أو بسائق من طرفه ويكون « ب » مسئولاً من كافة الاتلاف والحوادث التي تحصل له أو للغير منه أو من قائدها لحين اعادتها سليمة للطرف الاول — ودون دخل أو مسئولية على هذا الاخير .

المادة الرابعة : تدفع « ب » وقت التوقيع على هذا العقد « أ » علاوة على قيمة الإيجار وبإيصال على حدة تأييداً قدره جنبه كضمانة لما قد يصيب السيارة من اضرار أو تلف في اثناء استعمالها ولا يرد هذا التأييد له الا بعد اعادة السيارة بحالة جيدة كلتي تسلمها بها — وهذا التأييد لا يعفيه بأي حال من الاحوال من التزامه بالتعويضات الاضافية اذا احتاجت السيارة لاصلاحات تفوق قيمة التأييد المذكور .

المادة الخامسة : اذا تأخر « ب » عن تسليم السيارة في نهاية مدة هذا العقد بالضغط بالتزم بدفع عن كل ساعة (أو يوم) تأخير وذلك دون حاجة لأي تنبيهه أو اذار وهذا التعويض غير خاضع لرعاية القضاء .

المادة السادسة : (اختيارية) يضمن « ج » « ب » المستأجر بطريق التضامن والتكافل في جميع التزاماته المترتبة على هذا العقد .

المادة السابعة : كل نزاع ينشأ بخصوص هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

المادة الثامنة : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من المتعاقدين واحدة منها للعمل بموجبها .

الفصل الثاني

اجارة الاتخاص

Le Louage Personnes

الصيغة رقم ٢٦٥

عقد عمل فردى

وفقا للتاتون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل
والتاتون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التاتينات الاجتماعية

Contrat de Travail Individuel

تاريخ العقد
اسم صاحب العمل
منوانه ورقم المسجل
اسم الموظف أو العامل
محل اقامته
سنه (١) حالته الاجتماعية
عدد اولاده جنسيته
رقم وتاريخ بطاقته الشخصية (ويانسية للأجنس بطاقة اقامته والترخيص الصادر له من وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل
رقم وتاريخ قيده في مكتب التوظيف والتقديم (٢)
مؤهلاته واعماله السابقة
التغلبه التي ينتمى اليها ومقرها ورقم تيدها بوزارة الشؤون الاجتماعية
التاريخ الذى التحق فيه بالعمل الحالى ان كانت له مدة خدمة سابقة بنفس المنشأة

- (١) على صاحب العمل أن يسلم الى العمال القصر انفسهم اذا بلغوا ١٤ عاما لجورهم ومكافاتهم ويكون هذا التسليم مبرئا لخمته « مادة ٤٦ » .
(٢) لا يجوز توظيف او تقديم أى متحمل الا اذا كان حاصلا على شهادة قيد من اهد مكتب التقديم التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية « مادة ١٤ » .

الوظيفة أو العمل الذي التحق به بموجب هذا العقد أو الذي يشغله وقت تحريره (٣)
 مدة العقد وينص عما إذا كان التعيين تحت الاختيار (٤)
 الأجر المتفق عليه (٥)
 ايلم أداء الأجر في مكان العمل (مادة ٤٧)
 يوم العطلة الأسبوعية (المادتان ١١٨ و ١١٩)
 عدد عمال المنشأة على وجه التقريب (٦)
 هل يوجد بالمنشأة صندوق ادخار أو معاش وما نظلمه (٧)

(٣) ينص عما إذا كان عاملاً متدرجاً لتعلم مهنة أو صناعة (مواد ٣٧ - ٤١) .
 (٤) لا يجوز تعيين العامل تحت الاختيار لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وأكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد (مادة ٤٤) .
 وإذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد ممتداً مجدداً لمدة غير محددة (٧١) .

(٥) أجر شهري أو أسبوعي أو يومية أو بالساعة أو بالقطعة ونفكر أيضاً العمالة والنسب المؤمية والامتيازات المعنية وكل منحة (مادة ٣) وفي حالة وجود مدة خدمة سابقة على تحرير العقد يذكر الأجر الحالي. ويستحسن التفريق بين الأجر الثابت وغلاء المعيشة إذ أنه نص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن زيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحال التجارية والصناعية إلى أن تصدر قرارات اللجان المشكلة طبقاً لحكم المادة ١٥٦ بشأن تحديد الأجور في كل محافظة وبالمرافق الصناعية الهامة (سادة ٤) وإذا كان التعاقد للعمل بقصد تعلم مهنة أو صناعة يجب تحديد مدة تعلم المهنة ومراحلها المتتابعة والأجر بصورة متدرجة في كل مرحلة من مراحل التعليم على ألا تقل في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجور المحددة لفئة العمل في المهنة التي يتدرج فيها (مادة ٣٨) .
 (٦) الأشخاص الذين يستغلون في محال لا تدار بالآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أصحابها حسب آخر ربط على عشرين جنيتها سنوياً وكذلك عمال أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة هذه المهنة المستحقة عليهم - حسب آخر ربط - على المبلغ المذكور لا ينتفعون بأحكام هذا القانون إلا من تاريخ العمل به .

(٧) نصت المادة ٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التامينات الاجتماعية على انتقال حقوق والالتزامات كل من صندوق التامين والإدخار المنشأين بمقتضى أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ وصندوق أصابات العمل المنشأ بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ إلى مؤسسة التامينات الاجتماعية المنشأة بموجب أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كما نصت المادة ٧ على أن ينشر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في الجريدة الرسمية وأن لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه وأن يعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لاتقضاء ثلاثة أشهر على نشره (نشر في ٧ أبريل سنة ١٩٥٩) وأن يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر . وإلى أن يتم تطبيق أحكام هذا القانون يستمر العمل بأحكام القوانين والقرارات المنقاة .

وتسرى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة على مستخدمى وعمال الحكومة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة ما لم يكن لهم وقت العمل به نظام أفضل .

ويلتزم أصحاب الأعمال والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل مناديق ادخار أو عقود تامين اجتماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقاً لأحكام هذا القانون .

١ - الاشتراطات : بموجب هذا الحق الطرف الأول المبرر عنه بصاحب العمل الطرف الثاني المبرر عنه بالمعامل بناء على طلب هذا الأخير وقبوله في العمل الموضح أعلاه بالشروط والالتزامات المتفق عليها بماليه والخاصة بنوع العمل والاجر والدأ وطريقة دفع الاجر علاوة على الشروط الواردة بعد .

٢ - واجبات العامل : يقر العامل ان العمل الذى الحق به بموجب هذا العقد يتناسب مع مؤهلاته ويتمتع ببذل كل ما في وسعه لتأدية عمله على احسن وجه بما يرضى صاحب العمل وبأن يتبع تعليماته ويحترم اللوائح والتعليمات الادارية وبأن يخضع لللائحة النظام الاساسى للعمل ولللائحة الجزاءات وشروط توقيمها .

كما يتمتع بالآ يرتكب اى فعل او تقصير يقصد به منع تنفيذ التعليمات او اساءة استعمال او الحاق ضرر او تلف بالوسائل الموضوعه لحاية صحته وسلامة العمال المشتغلين معه .

وعليه ان يستعمل وسائل الوقاية ويتمتع بما بحوزته منها بعناية وان ينفذ التعليمات الموضوعه لوقايته من الاصابات .

٣ - اثبات تقاضى الاجر : يلزم العامل عند تسليمه الاجر المستحق له بالتوقيع بما يفيد ذلك - ويكون اثبات تقاضى الاجر ونفاً للشروط والاوضاع التى يحددها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وفي حالة امتناع العامل عن التوقيع بالاستلام يحق لصاحب العمل حبس الاجر عنه .

٤ - اشتراكات النقابة : يصرح العامل الى صاحب العمل بأن يقطع من اجره قيمة اشتراكه في النقابة التى ينتمى اليها بناء على طلب كتابى من هذه النقابة وان يسلم الى امين صندوق النقابة المعاملة او النقابة الفرعية او اللجنة النقابية الاشتراك خلال النصف الاول من كل شهر .

٥ - تسبب العامل في فقد او اتلاف او تدمير مهمات : اذا تسبب العامل في فقد او اتلاف او تدمير مهمات او آلات او منتجات يملكها صاحب العمل او كانت في عهده وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب ان يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك . ولصاحب العمل ان يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من اجر العامل على الا يزيد ما يقطع لهذا الغرض على اجر خمسة ايام في كل شهر طبقاً للأوضاع المنصوص عليها بالمادة ٥٤ .

٦ - تكليف العامل عمل غير المتفق عليه : يجوز لصاحب العمل ان يكلف العامل مؤقتاً عمل غير المتفق عليه او يخرج من القيد المشروطة في هذا العقد اذا دعت الضرورة الى ذلك منعاً لوقوع حادث او لاصلاح ما نشأ عنه او في حالة القوة القاهرة تكماً بحق لصاحب العمل نقل العامل الى احد مراكز مؤسسته او غروعه وله ان يكلف العامل عملاً غير المتفق عليه اذا كان لا يختلف اختلافاً جوهرياً كما يجوز له اذا عهد الى آخر بتأدية عمل من اعماله الاصليه او جزء منها ، اعارة العامل له .

٧ - تطبيق قانون عقد العمل والقانون المدنى : يخضع كل من صاحب العمل والعامل لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل وللقانون المدنى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ في عواده من ١٧٤ الى ٦٦٨ وبالاخص فيما يتعلق ببدء العقد ومدة التميين ونظام تشغيل الاحداث وتشغيل النساء وتشغيل العمال

في المناجم والمحاجر وتشغل العمال المترجعين والتأهيل المهني للمعجزين من العمل وتخفيفهم وتحديد مساهمة العمل والفترات التي تتخللها لتناول الطعام والراحة والأجر التي تنفع عن ساعات العمل الإضافية ومخاطر المهنة ووسائل الوقاية والشروط والأوضاع التي تتبع في أثبات تغلفى الأجر ووسائل الإسعاف الطبية في المنشأة وتوفر وسائل العلاج وغسل وأثناء العقد وغسل عقد العمل المترج والجازات السنوية وتجزئة الاجازة وتأجيل اعطاء العامل اجازته بناء على طلبه الكتابي واجازات الاعياد وتشغيل العامل في هذه الاجازات والجازات المرضية والأجر الذي يدفع للعامل أثناءها وحريان العامل من أجره عن مدة اجازته أو استرداد ما اداه له صاحب العمل من أجر فيها اذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب صاحب عمل آخر واقتطاع جزء من أجره وفاء لما يكون قد اقترضه من مال وشروط الحجز والنزول عن الأجر وتوقيع الغرامات والإيقاف عن العمل وإيقاف العامل لارتكابه جنابة أو جنحة أو تسببه في فقد أو اضرار أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات ووقفه بدون مبرر ووقف تنفيذ الفصل وإلغاء العقد ومهلة اعلان الإلغاء والتعويض في حالة الفسخ وحالات الفسخ دون سبق اعلان ودون مكافأة أو تعويض والحالات التي يجوز للعامل فيها ترك العمل قبل نهاية العقد وبدون سبق اعلان وشروط التزام صاحب العمل بمسؤوليات انتقال العامل من الجهات التي استقدم منها الى مكان العمل وعودتهم اليها والمكافأة التي تستحق للعامل في حالة استقالته وحظر منافسته لصاحب العمل وأثناء عقد العمل بوفاء العامل وحق إمتياز العامل عن الأموال المستحقة له ومواعيد سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وعن اصابات العمل بالتقدم .

٨ - تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية : يسرى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمينات الاجتماعية اعتباراً من صدور قرار وزير الشؤون الاجتماعية المركزي بتطبيقه على صاحب العمل وعياله وذلك فيما يتعلق بتعاريف ومجال التطبيق وإنشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتنظيمها الإداري وفرض التأمين الإجباري على اصحاب الاعمال والعمال وتأمين اصابات العمل والتعويضات والمعاشات واجراءات الإبلاغ عن الحوادث والعلاج وصرف معونة مالية خلال فترة المعجزو التحكيم الطبي وتأمين الشبخوخة وتأمين المعجز والوفاة والاشتركاكات وكيفية ادائها واقتطاعها وعلاج المصابين على نفقة المؤسسة ومعاش المعجز المخلف عن اصابات العمل وتوزيع معاش الوفاة على المستحقين وحق العامل في استبدال مستحقته المقابلة لمكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في القانون والأموال المدخرة لحسابه في الصندوق عند استحقاقها الى معاش طبقاً للجدول الذي يصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على عرض مجلس ادارة المؤسسة بشرط الا تقل القيمة الاستبدالية لهذه الاموال المستحقة على جنيتين شهريا .

٩ - التعويض من اصابات العمل : لا يجوز للعامل فيها يتعلق بحوادث العمل أن يتسك بأحكام أى قانون آخر خلاف القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما لم يكن الحادث قد نشأ عنه خطأ جسيم من جانب رب العمل ويقع عليه الإثبات في هذه الحالة على العامل .

١٠ - حل المنشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو ادماجها في غيرها : لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة على هذا العقد حل المنشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو افلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات .

١١ - ملف خدمة العامل: يقوم صاحب العمل بإنشاء ملف خاصاً للعامل يذكر فيه اسمه وصناعته أو مهنته وسنه ومحل اقامته وحقائقه الاجتماعية (وضعه المائلي) وتاريخ ابتداء خدمته وأجره مع بيان ما يدخل

عليه من تطورات والجزاءات التي توقع عليه ويبلن بما يحصل عليه من اجازات اعتيادية او مرضية وتاريخ انتهاء الخدمة واسباب ذلك على ان يرافق هذا الملف محاضر التحقيق الخاصة بالجزاءات التأديبية وتقارير رؤساء العايل عن عمله . ولا يلتزم صاحب العمل بالاحتفاظ باللف المذكور لأكتر من سنة واحدة من تاريخ انتهاء خدمة العايل .

١٢ - شهادة بدة الخدمة : على صاحب العمل ان يعطى العايل مجاًاً في نهاية عقده بناء على طلبه شهادة لا يبين فيها سوى تاريخ دخوله في الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع العسل الذي كان يؤديه ويبين في هذه الشهادة ايضاً قيمة الاجر والمرتبات الأخرى ونوع الامتيازات ان وجدت ان طلب العايل ذلك .

١٣ - الوطن المختار : يقر العايل صراحة انه يتخذ موطناً مختاراً بالعنوان الموضح بهذا العقد وكل خطاب او اعلان يرسل له فيه يعتبر قانونياً .

١٤ - احكام القانون : كل ما لم يذكر بهذا العقد يخضع لاحكام القانون .

١٥ - الاختصاص : كل نزاع ينشأ بين الطرفين خاصاً بتنفيذ أى شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص دائرة العمال التابع لها محل العمل او موطن صاحب العمل ، وفي حالة قيام نزاع خاص بالعمل او بشروطه بين صاحب العمل وجميع مستخدميه او فريق منهم تطبق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .

١٦ - نسخ العقد ورسوم النسخة : تحرر هذا العقد من نسختين ويترك كل من الطرفين انه عالم بكل ما جاء به وفي حالة عدم معرفة العايل للقراءة والكتابة انه اطلع النسخة التي ينتمى اليها ان وجدت او احد معارفيه ممن يجيدون القراءة على هذا العقد ونهم بضمونه وأنه لا يحق له باى حال من الاحوال الطعن فيها جاء به او الاحتجاج بايتمه ، ويتعهد كل من المتعاقدين بأن يلصق على النسخة الخاصة به طوابع النسخة المقررة .

المسايل

صاحب العمل

..... انه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :
اولا : « أ » بن سن صاحب المحل المعروف باسم
وجنسيته وديانته ومقيم طرف اول .
ثانيا : « ب » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف واتفقا على ما يأتى :

١ - موضوع العقد : بموجب هذا قد عين « أ » الطرف الاول « ب » الطرف الثانى القابل لذلك مديرا لمحلته
التجارى الخاص ببيع الكائن المعروف بعنوان والمقيد بالسجل
التجارى تحت رقم

٢ - موجودات المحل : قد تحرر بتاريخ اليوم كشف مرافق موقّع عليه من الطرفين بجميع موجودات المحل
وبضائعه والتي تعتبر هبة في ذمة « ب » يكون مسئولاً عنها وعن ائتمان ما يبيعه من بضائع .

٣ - ادارة المحل : يتعهد « ب » بادارة المحل بنفسه مع تخصيص كل الوقت اللازم لضمان حسن الادارة
ويذل كل ما في وسعه لحصول على أقصى انتاج تجارى وعليه اتباع الطريقة التى سار عليها صاحب
المحل حتى الآن مع عدم تغييرها دون موافقته وعليه تجديد البضائع بانتظام حسب حاجة العمل
والتعامل مع موردي البضائع الذين اعتاد المحل التعامل معهم وعدم استبدالهم بغيرهم الا بموافقة
« أ » .

٤ - التعامل بالنقد : تكون جميع مبيعات المحل بالنقد ولا يحق لـ « ب » مشتري بضائع بالتقسيط بمبلغ يزيد
عن من كل تمهيد شهريا والا يزيد ثمن مجموع البضائع المشتراه بهذه الكيفية عن
شهريا ويحظر عليه الاقتراض أو ائضاء الكبيالات أو رهن المحل اذ أن العمل الموكول له قاصرا على
ادارة المحل .

٥ - التعامل باسم صاحب المحل : يجب أن تكون جميع معاملات « ب » مع الغير باسم « أ » وحده بصفته
الملك الوحيد للمحل وتكون توقيعاته بصفته مديرا محسوب .

٦ - الموظفون والعمال : يكون تعيين الموظفين والعمال وفصلهم وتوقيع الجزاءات عليهم بمعرفة « ب »
وحده على أن يراعى مواعيد التنبيه في حالة الاستفتاء عن خدمات أحدهم وعليه توجيههم وتوزيع
العمل عليهم .

٧ - المصروفات : على «ب» دفع ايجار المحل وتسديد الضرائب واتساق التالين المختطفه واستهلاك المياه والنور ومربيات الموظفين والعمال على الا تزيد جميع المرتبات عن مبلغ شهريا .

٨ - قيد الحسابات : على «ب» ان يمسك دفاتر منظمة حسب اصول العرف التجارى لقيد جميع الايرادات يوما بيوم .

٩ - الاجر : تعهد «ا» بان يدفع لـ «ب» مرتبا قدره في آخر كل شهر ابتداء من اليوم فضلا عن في المئنة من صافي الارباح السنوية في ظرف اسبوع من عمل الميزانية السنوية المحدد لعلها شهر من كل سنة .

١٠ - المدة : تحددت مدة هذا العقد بـ سنة تبدأ من تاريخ سنة وتنتهى في سنة قابلة للتجديد لحد أخرى بمائلة ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين للآخر بخطاب موصى عليه قبل انتهاء هذه المدة او أية مدة مجددة بـ شهر .

١١ - الاجازات : لـ «ب» الحق سنويا في اجازة مقدارها يوما باجر مدفوع علاوة على الايام التي يعلق فيها المحل رسميا على ان تكون هذه الاجازة ما بين شهر وشهر ويتحتم عليه قبل قبليه بالاجازة تعيين من يقوم بمقايه من الموظفين لادارة المحل واذا مرض «ب» لمدة تزيد عن يوما وجب عليه اخطار «ا» بذلك وتقديم شهادة مرضية له من طبيب المحل - ويحق لـ «ا» في هذه الحالة تعيين مدير آخر مؤقتا طول مدة المرض مع حرمان «ب» من مرتبه طوال هذه المدة واذا زادت مدّة غياب «ب» عن يوما حق لـ «ا» اعتبار هذا العقد منسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لاي تنبيه او انذار ودون ان يحق لـ «ب» مطالبته باى تعويض عن ذلك .

١٢ - نسخ العقد : اذا ترتب على ادارة «ب» للجل حصول خطأ جسيم او اعيال او ظهور عجز وكذا في حالة منافسة «ب» للمحل او مخالفته لاي شرط من شروط هذا العقد يحق لـ «ا» عزله من وظيفته ومنعه من دخول المحل دون ان يكون لـ «ب» الحق في مطالبته باى تعويض عن ذلك - كما يكون لـ «ا» الحق في حالة انحابه من التجارة او بيع المحل ان يفسخ هذا العقد بشرط اخطار «ب» قبل ذلك بـ شهر على الاقل مع دفع تعويض له يعادل شهر من مرتبه الثابت ومكافاته من واقع آخر ميزانية .

١٣ - الوفاة : في حالة وفاة «ب» يفسخ هذا العقد من تلقاء نفسه ولا يستحق ورثته سوى المكافاة القانونية عن مدة خدمته السابقة أما في حالة وفاة «ا» فيحق لورثته اما اعتبار هذا العقد ساريا او نسخه مع دفع تعويض لـ «ب» يعادل شهر من مرتبه الثابت .

١٤ - حظر المنافسة : لا يحق لـ «ب» في حالة قطع علاقته بالمحل سواء بحض ارادته او بفصله منه ان ينقل المحل بلية طريقة كانت وعلى الاخص يفتح محل آخر من نفس النوع في دائرة قطرها ميلا من مركز المحل ، ويسرى هذا الحظر لمدة سنة تبدأ من تاريخ الانفصال ويكون من حق «ا» منعه من ذلك بكافة الطرق القانونية والحصول على حكم قضائى باغلاق كل محل يتفح مخالفا لهذا الشرط .

١٥ - نسخ العقد : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف واحدة منها للمحل بموجبها .

عقد بين شركة سينمائية وممثل على تمثيل دور في فيلم
Contrat entre une Société Cinématographique et un Acteur
pour Remplir un Rôle dans un Film

أنه في يوم
حرر هذا العقد بين كل من :
أولا : شركة « أ » الكائن مركزها بـ والتي يطلها مديرها
المسئول طرف أول .
ثانيا : « ب » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومعتم طرف ثان .
أقر المتعاقدان بأعليتهما للتصرف واتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : مهدت بموجب هذا شركة « أ » إلى « ب » القابل لذلك في أن يمثل لحسابها وتحت إشراف المخرج الذي تعينه وتوجيهه دور في فيلم المزمع إخراجيه ، ويقر « ب » بأنه اطلع على حوار (سيناريو) الفيلم وعلى الدور المطلوب منه تمثيله فيه وعليه أن يخضع لما تقرره الشركة خاصة بطريقة الماكياج ونوع الملابس وكيفية أداء الدور دون أن يحق له الاعتراض على ذلك .

المادة الثانية : قدرت الشركة للانتهاء من إنتاج الفيلم مدة تبدأ من مع ذلك فلا يحق لـ « ب » التوقف أو الإضراف عن اتهم تمثيل دوره إذا استلزم العمل مدة اضافية معقولة .

المادة الثالثة : للشركة الحق في أي وقت تشاء ذلك — أن تدخل على الحوار (السيناريو) وعلى الدور المعهود لـ « ب » تمثيله التعديلات التي تراها دون أدنى اعتراض من هذا الأخير ولها فضلا عن ذلك أن تستبدل بهذا الدور أي دور آخر في أحد الأفلام الأخرى التي تنتجها على أن يكون الدور الجديد من مكانة الدور سالف الذكر ونوعه وأن يتم تمثيله في المدة المتفق عليها بهذا العقد .

المادة الرابعة : على « ب » أن يضع نفسه تحت تصرف الشركة كلما احتاجت إليه لعمل تجارب (بروفات) تصويرية أو لقياس ملابس أو تجريبية ماكياج أو لتمثيل أو إعادة تمثيل بعض المناظر وذلك في مكان العمل وفي المواعيد التي تحددها بالضبط ولو كان ذلك ليلا أو في أيام العطلة الرسمية . وعلى « ب » أن يكون على اتصال دائم بالشركة لطفي أوامرها وليس له أن يبتعد عن عنوانه الموضح بهذا العقد حتى لا يترتب على ذلك تعطيل العمل .

ويمكن إضافة : كما ليس له في أثناء قيام هذا العقد أن يتعاقد مع الغير على العمل بالسينما أو المسرح أو الإذاعة أو التلفزيون دون الحصول على إذن كتابي من الشركة .

المادة الخامسة : جميع المصروفات اللازمة لانتقالات « ب » إلى مواقع العمل تكون على عاتقه خاصة ما لم يبعد مكان الانتقال عن كيلو مترا من مسكنه أو يستمر العمل إلى ساعة متأخرة من الليل ففي هذه الحالة تكون انتقالاته بوسائل تملكها الشركة له على نفقته .

المادة السابعة : على «ب» استحضار الملائش المصرية اللازمة لتمثيل دوره على أن تحوز رضا الشركة أما الملائش اللازمة لتمثيل الادوار التاريخية والادوار الشاذة فتنظم الشركة باعدادها بمعرفتها وعلى نفقتها وتميرها لـ«ب» على أن يرد لها عقب التمثيل مباشرة .

المادة السابعة : للشركة الحق في استغلال اسم «ب» ومكثته الفنية للدعاية للفيلم بالطرق التي تراها كما أن «ب» يتعهد من الآن بالامتناع بتفا عن اعطاء محررى الصحف أو أى شخص آخر أى تفاصيل عن الفيلم أو عن الدور المجهود اليه تمثيله .

المادة الثامنة : اتفق الطرفان على تحديد أجر اجبلى وجزاق قدره لـ «ب» نظير قيامه بتمثيل الدور المذكور وينفع له باللكيفية الآتية :
وليس لـ «ب» الحق في المطالبة بأى أجر اضافى لاي سبب من الاسباب .

المادة التاسعة : جميع ضرائب كسب العمل عن الاجر الذى سيدفع لـ «ب» يتحملها هذا الآخر وحده ويتعهد من الآن بسدادها لمصلحة الضرائب بمعرفته ودون ادنى تدخل أو مسئولية على الشركة .

المادة العاشرة : اذا توفت «ب» أو امتنع عن تمثيل الدور الموكول اليه التزم برد جميع المبالغ المدفوعة له فضلا عن دفع كافة التعويضات المادية والأدبية عن الخسائر التى تلحق الشركة بسبب ذلك .

المادة الحادية عشرة : اذا اضطرت الشركة لايقاف العمل بسبب ظروف تعرية فطبيها اخطار «ب» بذلك بطلب مومى عليه قبل التوقف بـ يوما على الأقل ، وفي هذه الحالة يلغى العقد من تلقاء نفسه ولا تلزم الشركة بأن تدفع لـ «ب» عن مدة عمله سوى أجر نسبي محسوب على أساس ما اتفق عليه بهذا العقد واذا تراءى للشركة مواصلة العمل بعد ايقافه تعين على «ب» اتمام تمثيل دوره في مقابل باقى الاجر المتفق عليه . وكذا الحال اذا اتضح لخرج الفيلم عدم صلاحية «ب» أو مقدرة فنيهاً على القيام بدوره على الوجه الاكمل .

المادة الثانية عشرة : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة

المادة الثالثة عشرة : تحرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل من الطرفين واحدة منها للعمل بموجبها .

الصيغة رقم ٢٦٨

مقد بين شركة سينمائية ومخرج على اخراج فيلم

Contrat entre une Société Cinématographique et un Metteur
en Scène pour la Production d'un Film

انه في يوم

حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : شركة « أ » الكائن مركزها بـ والتي يمثلها مديرها المسئول طرف أول .

ثانياً : « ب » بن سن ومهنته مخرج سينمائي وجنسينته ودياقته ومقيم طرف ثان .

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف واتفقا على الآتي :

المادة الأولى : عهدت بموجب هذا شركة « أ » الى « ب » العايل لذلك في ان يخرج لحسابها فيلم بطله ومعه نخبة من الممثلين والحوار والسيناريو بن وضع والاغاني من التحين

المادة الثانية : تضع الشركة تحت تصرف المخرج استوديو الكائن بـ وذلك لمدة تبدأ من وتنتهى في وعلى المخرج انجاز الفيلم واعداه في المدة المذكورة .

المادة الثالثة : يقر « ب » انه اطلع على الحوار (السيناريو) والاغاني والتحسين وعلى اسماء الممثلين والمطربين الذين انتقلت معهم الشركة لاداء الانوار وانه قبل التعاون معهم ويتعهد باخراج الفيلم حسب الاصول الفنية وطبقا للحوار (السيناريو) الموضوع .

المادة الرابعة : يكون من اختصاص « ب » تحديد مكان العمل ومواعيده واطار الممثلين ومن يعملون تحت امرته بالحضور في المواعيد التي يحددها لعمل تجارب (بروغات) تصويرية أو صوتية أو لقياس ملابس أو تجربة ماكياج أو لتمثيل أو إعادة تمثيل بعض المناظر وعلى المصوم له الاشراف على كل ما يمس اخراج الفيلم من قريب أو بعيد والموافقة عليه اذ انه هو المسئول وحده عن اخراج الفيلم غنياً على احسن وجه .

ويمكن اضافة : « كماليس لـ « ب » في اثناء قيام هذا العقد ان يتعاقد مع الغير على العمل بالسينما او المسرح او الاذاعة او التلفزيون دون الحصول على اذن كتابي من الشركة بذلك » .

المادة الخامسة : للشركة الحق في استغلال اسم « ب » ومكانته الفنية للدعاية للفيلم بالطرق التي تراها كما ان « ب » يتعهد من الان بالامتناع بنائاً على اعطاء محرري الصحف او اى شخص آخر اى تصريحات عن الفيلم المجهود اليه اخراجه .

المادة السادسة : اتفق الطرفان على تحديد أجر إجمالي وجزائى لـ «ب» نظير اخراجه الفيلم قدره يدفع له بالكيفية الآتية : وهذا المبلغ شلال لأجور المظنين وواضعى حوار (سيناريو) الفيلم وأغانيه والملحنين والمصوريين وخلافهم ممن تماقتت الشركة بمهم راسا .

هذا ولا يحق لـ «ب» مطالبة الشركة بأى أجر اضافى لآى سبب من الاسباب .

المادة السابعة : تكون جميع المصروفات اللازمة للاخراج من مناظر وأفلام أولية وتصوير وتحفيض وملابس وأدوات للباكياج والزوار وانتقالات وخلافها على عاتق الشركة وحدها وتصرف بمعرفتها وأبوعرفة المخرج على أن تسدد أولا فولا له .

المادة الثامنة : جميع ضرائب كسب العمل عن الأجر الذى سيدفع لـ «ب» يتحملها هذا الآخر وحده ويتمهد من الآن بسدادها لمصلحة الضرائب بمعرفته ودون اننى تتخذ أو مسئولية على الشركة .

المادة التاسعة : اذا توقف «ب» أو امتنع عن اخراج الفيلم الموكول اليه التزم برد جميع المبالغ المدفوعة له فضلا عن دفع كافة التعويضات المادية والادبية التى تلحق الشركة بسبب ذلك .

المادة العاشرة : اذا اضطرت الشركة لايقاف العمل بسبب ظروف قهرية تعطيلها اخطار «ب» بذلك بخطاب موصى عليه قبلها بـ يوما على الأقل وفى هذه الحالة يلغى العقد من تلقاء نفسه ولا تلزم الشركة بأن تدفع لـ «ب» عن مدة عمله سوى أجر نسبى على أساس ما اتفق عليه بهذا العقد واذا تراءى للشركة مواصلة العمل بعد إيقافه تمين على «ب» اتمام الاخراج فى مقابل باقى الأجر المتفق عليه وكذا الحال اذا اتضح أن «ب» غير صالح أو غير قادر غنيا على القيام بالاخراج على الوجه الاكمل .

المادة الحادية عشرة : كل نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص

المادة الثانية عشرة : تحرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل من الطرفين واحدة منهما للعمل بموجبها .

عقد بتعيين مدرس بمدرسة حرة

Contrat d'Engagement d'un Instituteur dans une Ecole Privée

..... انه في يسوم

حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : مدرسة « أ » الكائن مركزها بـ والتي يمثلها ومديرها المسؤول

..... طرف أول

ثانياً : « ب » بن سن ومهنته مدرس والحائز لشهادة

وجنسيته وديانته ومقيم طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف واتفقا على الآتى :

المادة الأولى : عينت بموجب هذا مدرسة « أ » « ب » القابل لذلك مدرساً بها لتدريس المواد التى تحددها له المدرسة مما يتناسب مع مؤهلاته العلمية والقيام أيضاً بالاعمال المدرسية التى جرى العرف على قيام زملائه بالمدارس الاجرية بها على الا يزيد عدد الحصص التى يكلف بها اسبوعياً على الحد الاقصى الذى تحدده وزارة التربية والتعليم للمدرسين فى مثل هذه المدرسة .

المادة الثانية : اذا اقتضت الضرورة تكليف « ب » بحصص تزيد على الحد الاقصى المقرر له وجب على المدرسة الحصول على موافقة وزارة التربية والتعليم بذلك أولاً مع التزامها بأن تدفع لـ « ب » مكافأة عن هذه الدروس تتناسب ومدة قيامه بها ويكون لـ « ب » مطلق الحرية فى الاعتذار عن قبول هذه الدروس الاضافية .

المادة الثالثة : يحظر على « ب » طول مدة هذا العقد ان يمارس اى عمل آخر خلاف عمله بهذه المدرسة او ان يعطى دروساً خاصة الا بترخيص كتابى من المدرسة بعد موافقة وزارة التربية والتعليم .

المادة الرابعة : مدة هذا العقد تبدأ من وتنتهى فى قابلة للتجديد لمدد اخرى سنة فسنة وبمفسف الشروط الواردة فيه ما لم يخطر اهد الطرفين الآخر برغبته فى عدم التجديد قبل نهاية السنة الجارية بـ شهر على الاقل .

المادة الخامسة : يحسب لـ « ب » مرتب شهري حسب ما تقرره وزارة التربية والتعليم ويخذل فيه ما قد تمنحه الوزارة من اعالة له .

المادة السادسة : للمدرسة ان تسفخ العقد فى اثناء مدة سرياقه بشرط موافقة وزارة التربية والتعليم على ذلك اذا اخل « ب » باحكامه او تبين عدم لياقته للتدريس او مسدحت ضده احكام قضائية او تأديبية تمس سمعته كمدرس .

المادة السابعة : اذا رات الوزارة نقل « ب » لمدرسة حرة اخرى او تعيينه بمدراسها اعتبر هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه على انه يتمين على « ب » الاستمرار فى مباشرة عمله حتى تعين الوزارة مدرساً يحل محله .

المادة الثامنة : ليس لـ «ب» التغيب عن عمله بغير عذرمقبول كما أن الاعتذار يجب أن يصل للمدرسة قبل التغيب بوقت كاف لتتمكن من توزيع عمله على غيره .

ويجب ألا تزيد أيام الاجازات العارضية عن سبعة ايام في السنة الدراسية كلها لماذا زادت عن ذلك او كان الغياب بغير عذر مقبول جاز للمدرسة أن تخصم ايام التغيب من المرتب واخطار الوزارة لانتذاره ثم النظر في امره في حالة العود .

المادة التاسعة : اذا كان غياب «ب» بسبب المرض لمدة لا تتجاوز عشرة ايام وجب عليه تقديم شهادة طبية يقرها طبيب المدرسة واذا زادت عن ذلك وجب ان يرجع الى المراقبة الصحية بوزارة التربية والتعليم لتشكيل له لجنة طبية (قوميون) لفحصه وتقدير مدة الاجازة اللازمة له .

ولـ «ب» ان يتغيب في السنة الدراسية بسبب المرض مدة لا تزيد على شهرين سواء اكانت متصلة ام متقطعة دون ان يحرم من مربيته عن هذه المدة .

المادة العاشرة : يتعهد الطرفان كل غيبا يختص به بناتج القوانين واللوائح والنشرات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم ويكون المرجع في تفسيرها للوزارة نفسها .

المادة الحادية عشرة : هذا العقد يلغى جميع العقود السابق تحريرها بين الطرفين (في حالة وجود عقود سابقة) .

المادة الثانية عشرة : تحرر هذا العقد من ثلاث حور سليمت واحد منها لكل من المتعاقدين وتسلم الناقلة لوزارة بطريق المدرسة .

الصيغة رقم ٢٧٠

اعلان بالاستغناء عن خدمة موظف

Avis de Licenciement d'un Employé

تعلم شركة (او فلان) بأن فلانا الذي كان موظفا بها في وظيفة قد استغنى عن خدماته ابتداء من وليس له اية علاقة بالشركة المذكورة من تاريخ الاستغناء عنه وكل معاملة معه باسمها تعتبر ملغاة .

الباب الحادي والثلاثون

عقود الأحوال الشخصية (١)

Les Contrats de Statut Personnel

الصيغة رقم ٢٧١

عقد زواج رسمي

Contrat Authentique de Mariage

انه في يوم الموافق الساعة يكتب توثيق

اميلنا نحن الموق بالمكتب المذكور وبحضور كل من :

١ -
٢ -

باعتبارهما شاهدين بالغين عاقلين مثبتيين لحقيقة شخصية الحاضرين ولا تربطنا بهما أو بأحدهما صلة قرابة أو مصاهرة وفقاً للمادتين ٧ و ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق .

حضر كل من :

أولاً : السيد « أ » بن من سن وجنسيته وديانته مذهبه ومهنته مقيم

ثانياً : الأنسة « ب » كريمة بن سن وجنسيته ومذهبه ومهنتها مقيمة

وطلبا منا أن نربطهما برباط الزوجية الشرعية بعد أن قررا بعدم وجود مانع يحول دون زواجهما وأتتهما الشاهدان على ذلك .

بعد مراجعة الأوراق المرافقة لهذا العقد والتحقق من عدم وجود ما يمنع شرعا أو قانونا من زواجهما سألنا كلا منهما عما إذا كان قد سبق لأحدهما الزواج فأجاب الطرف الأول انه لم يسبق له الزواج (أو انه سبق له الزواج بـ وأنها لا زالت على ذمته أو طلقها أو توفيت) كالتبليغ

وأجابت الطرف الثاني انها لم يسبق لها الزواج (أو انه سبق لها الزواج بـ وأنه طلقها أو توفي كالتبليغ وانقضت عدتها) .

(١) ملاحظة : تراجع أيضا الأبواب الخاصة بالوصية والهبة والنفقات .

وبعد أن أتمهناهما علناً على مسمع من الحاضرين ما سيترتب على هذا الزواج من آثار سالنا الطرف الاول «أ» الحاضر بمجلس هذا العقد عما إذا كان يقبل بالأنسة «ب» الحاضرة بمجلس هذا العقد زوجة شرعية له فأجاب بقوله (قبلت زواجها) .

ثم سالنا الطرف الثانى «ب» الحاضرة بمجلس هذا العقد عما إذا كتبت تقبل الطرف الاول «أ» الحاضر بمجلس هذا العقد زوجاً شرعياً لها فأجابت بقولها (قبلت زواجه) .

وهذا الزواج على صدق قدره دفع منه بمقدم صدق والباقى وقدره
مؤجلاً يستحق عند اقرب الأجلين (الوفاة أو الطلاق) وقررت الزوجة استلامها بمقدم المصدق نقداً وعدا بمجلس هذا العقد أمامنا وإمام الشاهدين .

وقد سالنا الزوجين عما إذا كانا قد اختارا نظاماً مالياً معيناً من الأنظمة المالية للزواج فأجابا بالنفى ولا توجد دونه (أو أنهما اختارا بينهما نظاماً مالياً عبارة عن)

وبعد ذلك قرر الحاضران علناً وعلى مسمع من الموجودين أنها قد ارتبطا برابط الزوجية الشرعية الصحيح وقد تم جميع ذلك علناً بصوت واضح بمجلس هذا العقد على مسمع من الحاضرين .

وقد لنا الزوج «أ» :

١ - شهادة طبية (أو شهادتين طبيتين) من الدكتور مؤرخة تفيد خلو الزوجين من الأمراض .

٢ - شهادة من السفارة أو القنصلية برقم مؤرخة مصدق عليها من محافظة القاهرة بتاريخ تفيد بأن الزوج الجنسية وبذهبه وأنه ليس هناك سبب قانونى أو خلاصه يمنعه من عقد زواجه بالطرف الثانى «ب» وأن السفارة أو القنصلية ليس لديها أى مانع من عقد هذا الزواج .

أو - شهادة من بطريكية أو حاخامخانة برقم تفيد أن مذهبه وأنه لم يسبق له الزواج وخال من الموانع الشرعية .

وقد تمت الزوجة «ب» (ينسخ ما هو مذكور تحت رقم ٢ أعلاه) .

وكذا قدم لنا الحاضران صورتان فوتوغرافيتان لكل منهما .

وارفقنا جميع المستندات الموضحة أعلاه بهذا العقد .

وألمعنا كلامن الحاضرين على طاقته وهى بالنسبة للطرف الاول «أ» وللطرف الثانى «ب» وردت لكل منهما بالتالى

وبما ذكر تحرر هذا العقد بزواج السيد «أ» بالأنسة «ب» وبعد تلاوته على الحاضرين بمعرفتنا أمام الشاهدين أمضاء الجميع معنا (١) .

(١) ملاحظت :

١ - يمكن حضور والد أحد الزوجين للوفاقة على العقد .

٢ - كما يمكن أن ينوب عن كل من الزوجين أو عن أحدهما وكيل يحمل توكيلاً خاصاً بذلك .

الصيغة رقم ٢٧٢

عقد مصادقة على زواج

Contrat de Confirmation d'un Mariage

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته ومذهبه
ومقيم طرف أول .
ثانياً : « ب » كريمة سن ومهنتها وجنسيتها ومذهبها
ومقيمة طرف ثان .

وطلبا منا إثبات العقد الآتي :

قد تصادق كل من السيد « أ » والسيدة « ب » على قيام الزوجية بينهما بتاريخ بكنيسة
وقد تم هذا الزواج بدون نظام مالي ولا توجد دويلة أو كونتر دويلة (أو بنظام مالي عبارة عن)

وقد صار هذا التصديق بحضور المتعاقدين والشاهدين وبمسد التحقق من خلوها من الموانع كالنكاح من
المستندات المقررة من الزوجين وهي :

- ١ - شاهديان من الحكور مؤرختان تفيدان خلو الزوجين من الأمراض .
- ٢ - شهادة من سفارة جمهورية بالقاهرة مؤرخة تصدق عليها من محافظة
القاهرة بنفس التاريخ تفيد بأنه لا يوجد مانع من انتمام هذا الزواج .
- ٣ - محضر عقد زواج صادر من بطريكية مؤرخ يفيد زواج الزوجين هينياً
بالتاريخ المذكور .
- ٤ - صورتان فوتوغرافيتان لكل من الزوجين .

وأطلعنا الزوج على جواز سفره أو بطلته رقم مذكور فيه أنه من مواليد

وأطلعنا الزوجة على جواز سفرها أو بطلتها رقم مذكور فيها أنها من مواليد
وبما ذكر تحرر هذا العقد بالمصادقة على زواج السيد « أ » والسيدة « ب » وبمسد تلاكوته على الحاضرين
أبام الشاهدين أبشاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٧٣

أشهاد باتفاق على طلاق وتنازل الزوجة عن كافة حقوقها

Acte de Convention de Divorce et de Renonciation de l'Épouse
à tous ses droits

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم
ثانياً : « ب » كريمة سن ومهنتها وجنسيتها وديانتها
ومقيمة
طرف ثان .

وقرر الحاضران بأنهما بالغان راشدان عاقلان .

وطلباً منا أثبتت الآتي :

قرر الطرف الأول أنه زوج للطرف الثاني بمقتد صحيح شرعي تاريخه ويتاريخ
أوتع عليها يميناً بقوله لها « أنت طالق » ولسكنه عاد وراجعها وأعادها الى عصمته بالقول وبالفعل بأن
عاشرها بمحاضرة الأزواج ثم عاد وطلقها مرة ثانية وراجعها الى عصمته وعاشرها بمحاضرة الأزواج .

ونظراً لاستحالة العشرة بينهما فقد اتفقا على الآتي :

أولاً : تبرئ الطرف الثاني الطرف الأول من جميع حقوق الزوجية بما فيها نفقة العدة بمقابل أن يطلقها .
ثانياً : قبل الطرف الأول بما عرضته عليه الطرف الثاني فقاتل له الزوجية « إبرائك يا زوجي من جميع
حقوق الزوجية بما فيها نفقة العدة وأسالك الطلاق ، على ذلك « فأجلها الطرف الأول فور سؤالها بقوله لها
« وأنت طالق على ذلك » وتصادق على أن هذا هو الطلاق الثالث فلا تحصل له إلا بعد نكاح زوج آخر .

وبما ذكر تحرر هذا الإشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين أمام الشاهدين أمضاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٧٤

أشهاد بإقرار على الإبراء بمسند الى زمن مضى وذلك بحضور الزوجة

Déclaration de Libération remontant à une période antérieure
en présence et de l'Aquiescement de l'Épouse

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :
أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وبذميه
ومقيم
طرف أول .

ثانياً : «ب» كريمة سن ومهنتها وجنسيتها وديانتها
ومقيمة

وقرر الحاضران بأنهما بالفان راشدان عاتلان .

وبعد الاطلاع على عقد زواجهما المعقود بتاريخ أمام أقر « ا » الطرف الأول انه
بعد أن دخل بزواجه «ب» الطرف الثاني أبرأته من مؤخر صدقاتها لديه ونفقة عدتها في نظير أن يطلقها على ذلك
بقولها له مخاطبة اياه « انى أبرأتك من مؤخر صدقاتى لديك ومن نفقة عدتى مقابل أن تطلقنى على ذلك » وانه
قال لها نور أبرأتها المذكور مخاطباً لها « وانت طالق على ذلك » وأن هذه البراءة وهذا الطلاق كانتا بتاريخ

وقد صدقته «ب» في جميع ما تقدم .

وبما ذكر تحرر هذا الإشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين أمام الشاهدين أمضاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٧٥

اشهاد باقرار بطلاق على الإبراء مسند الى زمن مضي بحضور الزوجة

وعدم تصديقها للزوج في ذلك

Déclaration de Répudiation et Libération en présence de l'épouse
avec refus d'Acuiescement de sa part

تنسخ ديبلجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولاً : « ا » بن سن ومهنته وجنسيتها وديانتها
ومقيم طرف اول .

ثانياً : «ب» كريمة سن ومهنتها وجنسيتها وديانتها
ومقيمة طرف ثان .

وقرر الحاضران بأنهما بالفان راشدان عاتلان .

وبعد الاطلاع على عقد زواجهما المعقود بتاريخ أمام أقر « ا » الطرف الأول انه
بعد دخوله بزواجه «ب» برأته من مؤخر صدقاتها لديه ونفقة عدتها حتى تنقضي شرعا في نظير أن يطلقها ثلاثاً
بقولها له مخاطبة اياه « أبرأتك من مؤخر صدقاتى لديك ومن نفقة عدتى حتى تنقضي شرعا نظير تطليقى ثلاثاً »
وأنه قال لها نور أبرأتها هذه مخاطباً لها « وانت طالق ثلاثاً على ذلك » وأن هذه البراءة وهذا الطلاق كانتا
بتاريخ

وقد صدقته «ب» في جميع ما تقدم .

وبما ذكر تحرر هذا الإشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين أمام الشاهدين أمضاء الجميع معنا .

اشهاد بقرار بطلاق مسند الى زمن ما من تصديق الزوجة

Déclaration de Répudiation Antérieure avec Acquiescement de l'Epouse

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنة وجنسيته وديانته ومقيم طرف أول .

ثانياً : « ب » كريمة سن ومهنتها وجنسيته وديانته ومقيمة طرف ثان .

وقرر الحاضران بأنهما بالخاف راشدان عاقلان .

وبعد الاطلاع على عقد زواجهما المعقود بتاريخ أمام أقر « أ » الطرف الأول انه بتاريخ طلق زوجته « ب » المذكورة ثلاثاً بقوله لها بشافهة « انت طالق بالثلاث » ومسحقتة زوجته المذكورة في ذلك وبذا بانت منه بينونة كبرى لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

وماذكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين أمام الشاهدين أمضاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٧٧

اشهار اسلام (١)

Déclaration d'Islamisme

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر

السيد « أ » بن سن وجنسيته وديانته ومقيم
والشهد على نفسه انه اعتنق الدين الاسلامي الحنيف وتطق بالشهادتين « اشهد ان لا اله الا الله وان سيدنا

(١) ملاحظات :

١ - يجب ان يسبق هذا الاقرار طلباً لجهة الادارة يبين فيه اسم ومهنة الطالب ورغبته في اعتناق الدين الاسلامي .

٢ - متى وصل الطلب لجهة الادارة تخبر هي رئيسه الديني بذلك الذي يستدعيه اياه ويتحدث معه في طلبه ومتى ظهر انه متمسك بالاسلام تفاد جهة الادارة ترسل هي خطاباً للشهر العقاري بذلك .

محمد رسول الله وإن عيسى عبد الله ورسوله « أو : (وإن موسى عبد الله ورسوله إذا كان من يشهر أسلامه
أسراييلي) وإنى برىء من كل دين يخالف الدين الإسلامى الحنيف .

وقرر المشهد أنه لا يرغب في تغيير اسمه المسمى به وهو

أو

وقرر المشهد أنه يرغب في تغيير اسمه المسمى به وهو الى

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين امام الشاهدين امضاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٧٨

اشهاد طلاق بعد اعتناق الاسلام

Déclaration de Répudiation après Conversion à l'Islamisme

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر

السيد « ١ » بن من وجنسيته ومذهبه ومقيم
والذى كان اسمه قبل الاسلام وأصبح بعد اشهار اسلامه بموجب اشهاد محرر بمكتب
توثيق بتاريخ برقم واشهد الحاضر على نفسه أنه سبق أن تزوج بالسيدة
المفتية حاليا بموجب عقد زواج امام بطريكية او حاضنة
بتاريخ سجل رقم وذلك حسب شهادة الزواج المرفقة مع هذا الاشهاد والمؤرخة في ..
.....

كما قرر أنه دخل بزوجه المذكورة وعاشها بمعاشرة الأزواج ويرغب الآن في طلاقها لأول مرة ونطق قاتلا
« زوجتى ومدخولتى السيدة طلاق بنى طلقة اولى رجعية » .

وقد أفهمناه أن هذا الطلاق يعتبر طلاقا رجعى .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد بطلاق الحاضر السيد : « ١ » من السيد

اشهاد باتقرار مطلقة بانتقضاء عدتها بالحيض ثلاث مرات

Déclaration par une Femme Divorcée de l'Expiration de trois périodes menstruelles

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر

السيدة «ب» كريمة سن ومهنتها وجنسيته
ومقيمة

وطلبت منا اثبات الآتي :

تقر الحاضرة طائعا مختارة وهي بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا انه بعد ان طلقها زوجها «ا» بتاريخ
على يد كالنائب من وكان قد دخل بها جادها الحيض ثلاث مرات كحوال وهذا اتفقت
عدتها شرعا واصبحت اجنبية من «ا» المذكور .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد ويعد تلاوته على الحاضرة امام الشاهدين امضاء الجميع معنا .

اشهاد باتقرار زوج بتجديد النفقة المستحقة عليه بحضور وموافقة
زوجته (١)

Déclaration de Reconnaissance par un Mari des Arrérages de la Pension due par lui en présence et du Consentement de son Epeuse

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : «ا» سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم

ثانيا : «ب» كريمة سن ومهنتها وجنسيته وديانته
ومقيمة

وطلبا منا اثبات الآتي :

أقر «ا» طائعا مختارا وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا انه بتاريخ فرض عليه لزوجته «ب»
التي لا تزال على عصمته للآن نفقة قدرها شهريا لطلعها ومثلها كل ستة اشهر لكسوتها وذلك في

(١) ملاحظة : يستحسن تحرير هذا الاشهاد بعقد رسمي حتى يمكن التنفيذ بوجبه دون حاجة لاستصدار
حكم به .

القضية رقم محكمة وانه قد مضى من وقت الغرض لأن مدة تجدد خلالها لها عليه فيها نفقة قدرها وانه لم يؤد لها متجدد النفقة المذكورة لأن بل هو باق جيمعه بنفسه لها . ويتعهد بموجب هذا سداد المبلغ لسدب» فيمعاذ لقضاء او بواقع مع قيمة النفقة المستجدة التي تستحق عليه من اليوم والتي يتعهد بدفعها لها في مواعيدها .

وقد اقرته «ب» على ذلك ووافقت على كل ما جاء بهذا .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين امام الشاهدين اعضاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٨١

اقرار مطلقة بقبض مؤخر الصداق

Déclaration par une Femme divorcée d'Encaissement de sa
Contre Dot

اقر انا المرحمة ابناء «ب» وانا طامعة بختارة وبكامل الاوصاف المعتبرة شرعا اتنى قبضت من مطلقي « ا » جميع مؤخر صدقاتي البالغ قدره بعد طلاقه لى وذلك أصبحت ذمته بريئة ولا حق لى فى مطالبتى اياه به ولا بشئ منه .

الصيغة رقم ٢٨٢

اشهاد باقرار بفرض نفقة زوجية (١)

Déclaration d'Engagement de payement d'une Pension à l'Epouse

تنسخ ديباجة المقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

السيد «ا» بن سن وجنسيته ومذهبه ومقيم

.....

وطلب منا اثبات الاثبات :

يقر الحاضر طامعا بختارا وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا انه بتاريخ فرض من نفسه على نفسه كتفقة شرعية لزوجته التى لا تزال فى عصمته لأن مبلغ فى كل شهر لطامعها ومثل ذلك كل ستة اشهر لكسوتها وانه يتعهد بموجب هذا بأداء الغرض سالف الذكر بقسميه لها فى مواعيده .

وبما فكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين امام الشاهدين اعضاء الجميع معنا .

(١) ملاحظة : يستحسن تحرير هذا الاشهاد بمقد رسمى حتى يمكن التنفيذ بوجبه دون حاجة لاستصدار حكم به .

الصيغة رقم ٢٨٣

انذار من امرأة بسقوط متجدد نفقتها وإبطال عرضها

Déclaration par une Epouse de sa Déchéance de la Pension
Arriérée et de l'Annulation de son Imposition

أنا الموقعة أدناه السيدة «ب» كريمة بن ومهنتي وجنسيتي
ومقيمة

أقرر بموجب هذا أنه بتاريخ فرض لي على زوجي «ا» كفقة شرعية مبلغ كل
شهر لطعامي ومبلغ كل ستة أشهر لكسوتي وأنه بعد هذا الفرض اصطلحت مع زوجي المذكور على
إبطال الفرض سالف الفكر بقسميه والاكل معه تبوينا وعلى استقاط متجدد النفقة عن المدة السابقة .

لذا أقر طائعة مختارة وأنا بكامل الأوصاف المعتبر شرعا أنه قد بطل فرض النفقة المذكورة بنوعيتها من
اليوم وسقط متجدد النفقة عن المدة التي انقضت حتى الآن وأصبح لا حق لي في المطالبة بشيء من النفقة سالفة
الفكر .

الصيغة رقم ٢٨٤

أشهاد بقوة رسمي

Déclaration Authentique de Paternité

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولا : السيد «ا» بن سن ومهنته وجنسيته ومذهبه سن
ومقيم
ثانيا : السيدة «ب» كريمة بن ومهنتها وجنسيته ومذهبها
سن ومقيمة

ومطابا منا أثبات الآتي :

قررنا الحاضران أنهما تزوجا ببعضهما بموجب وأنهما من هذا التاريخ والحياة الزوجية قائمة
بينهما وقد رزقا على فراش الزوجية بمولود اسمياه وذلك بتاريخ ويقرران بأنه إنسا
شرعيا لهما له من الحقوق ما للأبناء على الآباء وعليهم الواجبات ما للآباء من الإبناء .

وقد اطلعنا على قسمة زواجهما المؤرخة والثابت بها زواجهما أمام

وبما ذكر تحرر هذا الإتهاد بثبوت بقوة للابوين الحاضرين وبمسد تلاوته على الحاضرين أمام
الشاهدين أبضاه الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٨٥

اشهاد نسب رسمى

Déclaration Authentique de Filiation

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : السيد « أ » بن ومنهته وجنسيته ومذهبه
سن ومقيم
ثانيا : السيد « ب » المجهول نسبه لأب معين ومنهته وجنسيته سن
ومقيم طرف ثان .

وطلبا منا اثبات الآتى :

قرر الحاضران بأن « ب » الطرف الثانى مجهول النسب لا يعرف نسبه لأب معين وقد أقر « أ » طائعا
مختارا وهويكامل الأوصاف المعتبرة شرعا بأن « ب » الذى حضر معه ابنه رزق به من ثلاثة بسبب عقد زواج
صحیح بينهما وولده على فراش الزوجية وأنه بهذا يكون « أ » أباً لـ « ب » ويكون « ب » هذا ابناً لـ « أ »
المذكور وصديق « ب » على جميع ما ذكر والشهد الاثنان الشاهدين الحاضرين على ما صدر منهما جميعه .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد بثبوت نسب « ب » لـ « أ » بعد تلاوته على الحاضرين أمام الشاهدين إيفاء
الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٨٦

اشهاد باتقرار امرأة باستقوط حق الحضانة عنها لتزوجها بأجنبى من الصغير

Déclaration de Reconnaissance par une Femme de sa Déchéance

du Droit de Garde de l'Enfant par suite de son mariage

avec un Etranger à l'Enfant

تنسخ ديباجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضرت

اسيدة « ب » كريمة بن ومنهتها وجنسيتها ومثمة
.....

وطلبت منا الحاضرة اثبات الآتى :

تقرر الحاضرة أنه سبق أن تزوجت بـ « أ » بمقد زواج صحیح بينهما ورزقت منه على فراش الزوجية
بولد صغير فى سن الحضانة يسمى ويبلغ الآن من العمر سنين تقريبا وأن زوجها

المذكور طلقها بتاريخ بموجب وانقضت منه عدتها وتزوجت بعده برجل أجنبي من الصغير يسمى ولا تزال في مصبته لأن وبذلك لا يكون لها حق حضنة ابنها المذكور لتزوجها بأجنبي منه ويقعها في مصبته وأنها لما ذكر تقر طائفة مختارة وهي بكامل الأوصاف المعتبرة شرعا بأنه لا حق لها في حضنة ابنها المذكور لتزوجها بـ الأجنبي منه .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته على الحاضرة أمام الشاهدين أمضاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٨٧

شهادة بإقرار الأب بأن حق حضنة ابنه لجده لأبه

Déclaration de Reconnaissance par un Père que le Droit de Garde
de l'Enfant appartient à sa grand-mère maternelle

تنسخ ديباجة العقد الرسمي من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

أولاً : « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف أول .

ثانياً : « ب » كريمة سن ومهنتها وجنسيتها وديانته
ومقيمة طرف ثان .

وطالب منا الحاضران اثبات الآتي :

يقر الطرف الأول طائفاً مختاراً وهو بكامل الأوصاف المعتبرة شرعا أنه سبق أن تزوج بـ « ب » بعقد زواج صحيح بينهما ورزق منها على أنراض الزوجية بولد صغير ما زال في سن الحضنة مسمى وأن زوجته « ج » المذكورة توفيت إلى رحمة الله وبوئها انتقل حق حضنة الولد المذكور للسيدة « ب » جدته لأبه وأن المذكورة خالية من الأزواج وعدتهم وأهل وصالحة لحضنة الولد المذكور وأمينه عليه وأن حق الحضنة لها دون سواها .

وقد صدقته « ب » الطرف الثاني في جميع ما تقدم .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته على الحاضران أمام الشاهدين أمضاء الجميع معنا .

الصيغة رقم ٢٨٨

اشهاد بوصاية مختارة

Déclaration de Nomination d'un Tuteur

تنسخ ديالاجة العقد الرسمى من الصيغة رقم ١٦

حضر كل من :

اولا : السيد « أ » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف اول .

ثانيا : السيد « ب » بن سن ومهنته وجنسيته وديانته
ومقيم طرف ثان .

ومطلبا منا اثبات الآتى :

يقرر الطرف الاول بانه وكل ابر اولاده الصغار بعد وفاته للسيد « ب » ليحافظ عليهم ويقوم بشؤونهم
وتعليمهم ويسير بهم في طريق الخير لما يعلمه من ان المذكور خير من يقوم بذلك لاستقامته وعدالته وصلاحه
وتقواه لذلك تد اقامه وصيا مختارا على اولاده الصغار بعد وفاته ليحافظ على اموالهم يتصرف فيها بما فيه
المصلحة لهم وينفق عليهم منها من غير اسراف ولا تقتير الى ان يبلغوا رشدهم .

وقرر « ب » المذكور انه يقبل هذه الوصاية لنفسه والتزم بالقيام بها رجاء رحمة من الله تعالى وثوابه .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين امام الشاهدين امضاء الجميع معنا .

~~~~~

# الباب الثاني والثلاثون

عقد متوعة

الصفحة رقم ٢٨٩

إتفاق بوضع منتجات بصالة عرض على ذمة يبعها

Convention de dépôt  
de produits dans une salle d'exposition à  
l'effet de les vendre

انه في يوم : .....

حرر فيما بين :

(١) : ..... عن نفسه (أو بصفته مديراً أو ممثلاً لشركة .....

طرف أول

(٢) : ..... عن نفسه (أو بصفته مديراً أو ممثلاً لشركة .....

طرف ثان

## تمهيد

يملك (أ) ... أو يمثل بصفته وكيلاً عن شركة ..... أو بصفته الموزع الوحيد لمنتجات شركة ..... منشأة لإنتاج (أو لبيع) .....

كما يملك (ب) عن نفسه (أو بصفته ....) صالة العرض الكائنة أسفل العمارة ..... (يلتزم وصف تفصيلي للعمارة وللصالة وموقعها ومسطحها وأطولها ..... الخ .....).

وقد إتفق الطرفان على أن يقوم (أ) بعرض (يلتزم نوع المنتجات) لغرض بيعها بصالة عرض (ب) الموضحة تفصيلاً أعلاه وذلك بالشروط الآتية :

المادة الأولى : التهميد المسطر أعلاه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً له .

المادة الثانية : يتولى (أ) عمل جميع التجهيزات والديكورات اللازمة في الصالة طبقاً لأصول الفن لإعدادها لبيع منتجاته بعد عرض مشروع الأعمال المزمع إجرائها على (ب) لإقراره وتحمل (أ) بجميع النفقات اللازمة لذلك على ألا يلحق أي جزء بأساسات الصالة أو بالمقار الموجودة به الصالة وأن تم الأعمال تحت إشراف مهندس نقائي كما يقوم (أ) بتكيب اللوحات والإعلامية التي تحمل أسماء المنتجات المعروضة للبيع .

ويمكن إستبدال هذا النص بالآتي :

يلتزم (ب) بأن يدفع من ماله الخاص إيجار الصالة وكافة مصروفاتها من إستهلاك نور وخلافه وأجور موظفي صالة العرض الذين سيتولون عملية البيع وكذا المصاريف اللازمة لإعداد الصالة للعرض الذي خصصت له .

**المادة الثالثة :** إتفق الطرفان على أن تباع المنتجات التي ستعرض للبيع بالأسعار التي سيتفقان عليها دون إمكان البيع بأسعار تزيد أو تقل عنها .

**المادة الرابعة :** تعتبر المنتجات التي ستعرض بالصالة ملكاً خاصاً لـ (أ) ومودعة بصفة أمانة طرف (ب) على ذمة بيعها . يلتزم (ب) بإخطار مالك العقار الموجود به الصالة بذلك .

**المادة الخامسة :** يقوم (أ) بالتأمين على المنتجات التي يودعها بالصالة ضد السرقة والحريق .

**المادة السادسة :** مدة هذا العقد : ..... سنة تبدأ من : ..... وتنتهي في : ..... وتجدد تلقائياً لمدة أخرى ماثلة مالم يحظر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في تجديد المدة أو أية مدة مجددة قبل ذلك بـ ..... على الأقل بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول .

**المادة السابعة :** ( إذا كان «ب» هو الذي سيشرع على الصالة ويديرها يذكر الآتي ) :

يلتزم «ب» بأن يسلم «أ» في اليوم الـ ..... على الأكثر من كل شهر المبالغ التي يحصلها من بيع المنتجات في الشهر السابق على أن تحسم من تلك المبالغ نسبة الـ ..... % حصته في مجمل المبيعات وهي النسبة المتفق على احتفاظها بها . ( وإذا كان «أ» هو الذي سيشرع على الصالة ويديرها ) يذكر الآتي :

يلتزم «أ» أن يسلم «ب» في اليوم الـ ..... على الأكثر من كل شهر نسبة الـ ..... % من مجمل مبيعات الشهر السابق والمتفق على دفعها له .

**المادة الثامنة :** يلتزم ( أ ) علاوة على نسبة الـ ..... % من مجمل المبيعات التي تعهد بدفعها إلى (ب) أن يدفع أيضاً إيجار الصالة وكافة مصروفاتها من نور وخلافه وأجور الموظفين الذين يستخدمهم في الصالة .

( ويمكن إستبدال هذا النص بالآتي ) :

يلتزم (ب) بأن يدفع من ماله الخاص إيجار الصالة وكافة مصروفاتها من استهلاك نور وخلافه وأجور موظفي الصالة الذي سيتولون عملية البيع .

**المادة التاسعة :** تمسك دفاتر حسابات منظمة بكافة مبيعات الصالة وتم المحاسبة على أساسها بين الطرفين .

**المادة العاشرة :** عند فسخ هذا العقد أو إنتهاء أجله يقوم (أ) بسحب كافة منتجاته وإزالة كافة التركيبات التي يكون قد أقامها بالصالة وذلك خلال : ..... يوم وإعادة الصالة إلى ما كانت عليه بعد إصلاح ما تلف فيها كل ذلك بمصروفات على عاتقه .

**المادة الحادية عشر :** يلتزم كل من المتعاقدين بالضرائب التي يستحق عليه عن نشاطه المالي .

**المادة الثانية عشر :** تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من المتعاقدين نسخة منها ،،،



## مناقصة

### SOWMISSION

شركة : .....

تجريباً في : .....

السادة / .....

العنوان : .....

نرجوا إفادتنا لغاية ظهر يوم ..... الموافق / / ١٩ — عن أسعاركم لتوريد الآتي بضاعة حاضرة تسليم مخازن شركتنا — شاملة كافة المصاريف والعبوات والوزن الصافي وذلك حسب الشروط الموضحة بعد .

علماً بأن تقدمكم بعطاء في المناقصة يعتبر موافقة شخصية منكم على هذه الشروط .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

|             |                |                 |
|-------------|----------------|-----------------|
| رقم المسلسل | الصف ومواصفاته | الكمية المطلوبة |
|             |                | عدد وحدة        |

### الشروط

- ١ ( يوضع العطاء داخل ظرف مغلق ميناً عليه رقم المناقصة وميعاد فتحها .
- ٢ ( كل عطاء يصل بعد الميعاد المحدد لفتح المظاريف لا يلتفت إليه .
- ٣ ( الشركة غير ملزمة بقبول العطاء الأول ولها الحق في قبول أو رفض أي عطاء بدون إبداء الأسباب كما لها الحق في تجزئة العطاءات .
- ٤ ( تقدم عينة للصنف المطلوب قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف مع ختمها بختم المورد أو تمييزها بأية طريقة أخرى موضحاً عليها اسم مقدم العطاء ورقم المناقصة — ويرفض كل عطاء مقدم بدون العينة المطلوبة في حالة النص على ضرورة تقديمها .

- ٥ ( مدة سريان العطاء : ..... من تاريخ فتح المظاريف ولا يحق سحب هذه المدة كما لا يحق أيضاً سحب العينات المقدمة من الأصناف المطلوب توريدها — ويعتبر مضي هذه المدة دون إخطار مقدم العطاء بقبول التوريد بمثابة رفض للعطاء المقدم منه ويتعين عليه حينئذ سحب العينات المقدمة منه في ظرف : ..... من تاريخ إعتبار عطائه مرفوضاً بشرط ألا تكون قد استهلك في التحليل أو التجارب . وبعد إنتضاء هذه المهلة دون سحب العينات يحق للشركة التصرف فيها دون دفع قيمتها .
- ٦ ( التعديلات التي يريد مقدم العطاء إدخالها على عطائه يجب أن تصل الشركة قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف ولن يلتفت إلى أي تعديل يرد بعد الميعاد .
- ٧ ( يرفض العطاء الذي يكون مبدئياً فيه قبول مقدمه تخفيض نسبة محددة أو مئوية من أقل عطاء يقدم .
- ٨ ( للشركة الحق في رفض أي عطاء أقرن بتخفيضات تضر بمصلحتها .
- ٩ ( يجب أن ينص المورد صراحة على مصدر البضاعة ( محلية أو مستوردة ) مع ذكر الجهة المستوردة منها في حالة إستيرادها من الخارج . وإذا إتضح أنه لم يذكر مصدر البضاعة على حقيقته بقصد الغش يرفض عطاؤه ويرفع اسمه من سجل الموردين .
- ١٠ ( للمورد الحق في التقدم في جميع الكميات والأصناف أو بعضها .
- ١١ ( في حالة قبول العطاء من أحد الموردين فعليه القيام بالتوريد لمخازن الشركة في مدة لا تتجاوز : ..... من تاريخ إخطاره بقبول العطاء إلا إذا نص على غير ذلك . وفي حالة الإمتناع أو التأخير لأي سبب من الأسباب فللشركة الحق في الشراء المباشر من الغير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار على حسابه ومطالبته بفروق الأسعار إن وجدت بخلاف التعويضات الأخرى .
- ١٢ ( يعتبر تقديم العطاء في هذه المناقصة قبول مقدم العطاء لكافة الشروط الواردة بهذه المناقصة .
- ١٣ ( يشترط تقديم تأمين ابتدائي قدره % من إجمالي قيمة العطاء يزداد إلى % عند رسو العطاء ويقدم التأمين نقداً لحزينة الشركة أو بشيك مقبول الدفع — وأي عطاء لم يقدم عنه التأمين الابتدائي المطلوب تصرف الشركة النظر عنه .
- ١٤ ( محكم : ..... هي المختصة بالفصل في كل نزاع ينشأ بين مقدم العطاء والشركة بخصوص هذه المناقصة .

الصيغة رقم ٢٩١

عقد صيانة

## CONTRAT D'ENTRETIEN

انه في يوم : .....  
حرر فيما بين : .....  
أولاً ( أ ) ..... طرف أول  
ثانياً ( ب ) ..... طرف ثان  
إتفق الطرفان على الآتي :

المادة الأولى : عهد الطرف الثاني إلى الطرف الأول بصيانة ( تين الآلة أو الشيء المطلوب صيانته ) بالتفصيل .

المادة الثانية : يتعهد الطرف الأول بالحضور بنفسه أو بإيفاد مندوبين أو مندوباً عنه مرة كل : ..... لفحص الآلة ( أو الشيء ) المطلوب صيانته وإجراء الصيانة الفنية اللازمة له .

المادة الثالثة : يتعهد الطرف الثاني بتمكين الطرف الأول ومندوبيه من المعاينة والصيانة في المواعيد المتفق عليها .

المادة الرابعة : تشمل عملية الصيانة في الأوقات المحددة الخدمة العامة مثل التنظيف والغسيل والتشحيم والضبط .

المادة الخامسة : تم هذا الإتفاق نظير مبلغ ..... يدفع كل من الطرف الثاني إلى الطرف الأول بموجب إيصالات موقعاً عليها من الأخير .

المادة السادسة : الإصلاحات التي تتطلبها الآلة موضوع الصيانة نتيجة لأي تلف فيها أو نتيجة للحاجة إلى تغيير قطع غيار لا تدخل ضمن نطاق العقد الحالي وتم المحاسبة عليها بين الطرفين أولاً بأول .

المادة السابعة : مدة هذا العقد : ..... تبدأ من : ..... وتنتهي في : ..... وتتجدد تلقائياً لمدة أخرى ماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في تجديد العقد بموجب خطاب موصى عليه يعلم الوصول قبل إنتهاء مدة العقد أو أية مدة مجددة بـ ..... على الأقل .

المادة الثامنة : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من الطرفين نسخة منها للعمل بموجبها ،،،

الطرف الثاني

الطرف الأول

## قانون ٨١ لسنة ١٩٧٦

### بتظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه :

#### ( المادة الاولى )

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية او الأراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث .

ويشمل هذا الحظر الملكية النامية وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ، ويعتبر فى حكم التملك فى تطبيق احكام هذا القانون ، الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاما .

ويقصد بالعقارات المبنية والأراضى الفضاء فى تطبيق احكام هذا القانون المبانى والأراضى ولو لم تكن خاضعة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ فى شأن ضريبة الاطيان او القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية .

ويقصد بالشخص الاعتبارى غير المصرى ، فى تطبيق احكام هذا القانون اية شركة - ايا كان شكلها القانونى - لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد انشئت فى مصر طبقا لأحكام القانون المصرى .

#### ( المادة الثانية )

استثناء من الحظر المنصوص عليه فى المادة السابقة ، يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضى الفضاء فى الأحوال الآتية :

( ١ ) اذا كانت ملكية العقار لحكومة اجنبية لاتخاذها مقرا لبعثتها

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٥ بتاريخ ٢٦/٨/١٩٧٦ .

الدبلوماسية او القنصلية او لسكنى رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل ،  
او كانت الملكية لاحدى الهيئات او المنظمة الدولية .

( ب ) فى الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء والتى تتوافر فيها  
الشروط الآتية :

١ - ان يكون التملك لمرة واحدة بقصد السكنى الخاصة للفرد اولاسرته  
او لمزاولة نشاطه الخاص .

ويقصد بالاسرة الزوجان والابناء القصر .

٢ - الا تتجاوز مساحة العقار بملحقاته ، لاي من الغرضين المحددين فى  
البند السابق الف متر مربع .

٣ - ان يحول عن طريق احد المصارف المرخص اليها تقدا اجنبيا قابلا  
للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار التى يقدر على اساسها الرسم  
النسبى المستحق على شهر المحرر .

٤ - الا تكون ملكية المين حصة شائعة مع مصرى .

ويجوز لمجلس الوزراء الاستثناء من الشروط المتقدمة كلها او بعضها ،  
وذلك فى الحالات التى تقتضيها مصالح البلاد القومية او الاقتصادية او متطلبات  
التنمية الاجتماعية او اعتبارات المجاملة .

وفيما عدا هذه الحالات المستثناة ، يجب على غير المصرى الذى يملك  
ارضا فضاء للاغراض المشار اليها فى البند ( ب ) ، ان يقيم عليها البناء خلال  
مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ التملك ، وان يستورد المواد اللازمة للبناء ،  
او يسدد قيمتها بالتقد الاجنبى القابل للتحويل بالاسعار والشروط التى يحددها  
وزير الاسكان والتعمير ، واذا لم يتم البناء خلال هذه الفترة جاز للدولة  
اعادة البيع للغير على حسابه ، ويعرض المالك بما يعادل ثمن الشراء على ان  
يؤول الفرق بين ثمن الشراء و ثمن البيع الى الدولة .

وتحتسب مدة السنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ، بالنسبة لغير  
المصريين الذين يمتلكون اراضى فضاء فى هذا التاريخ .

#### ( المادة الثالثة )

لايجوز لغير المصرى الذى اكتسب ملكية عقار وفقا لاحكام البند ( ب )  
من المادة السابقة ان يتصرف باى وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية قبل  
مضى خمس سنوات من تاريخ اكتسابه الملكية .

#### ( المادة الرابعة )

يقع باطلا كل تصرف يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون ، ولا يجوز شهره ويقع باطلا كل تصرف ابرم بقصد للتحايل على احكام هذا القانون ، وكذلك كل شرط يرمى الى ضمان تنفيذ مثل ذلك التصرف المصوري او الى ترتيب التزام بالتعويض ايا كان نوعه في حالة عدم تنفيذ التصرف .

ويجوز لكل ذي شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها .

#### ( المادة الخامسة )

مع عدم الاخلال بما نص عليه في الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة (٢) وحكم المادة (٣) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التي تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة ومنتجة لاغيارها القانونية . اما التصرفات التي لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا قدمت بشأنها طلبات شهر مأموريات الشهر العقاري او اقيمت عنها دعاوى صحة تعاقدا امام القضاء او استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

#### ( المادة السادسة )

يصدر وزير الاسكان والتعمير القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

#### ( المادة السابعة )

مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، يلغى كل نص يتعلق بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى النضاء كما يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

#### ( المادة الثامنة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ ( ١٤ ) اغسطس سنة ١٩٧٦ ) .

## وزارة الإسكان والتعمير

قرار وزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧

بالأحكام التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦  
بتنظيم تملك غير المصريين للمقارلات البنية والأراضي الفضاء

وزير الإسكان والتعمير :

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري .
- وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .
- وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمقارلات البنية والأراضي الفضاء .
- وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء .
- وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر

#### (المادة الاولى )

- لا تقبل الطلبات المقدمة من غير المصريين للموريات الشهر العقارى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الا فى الحالات الآتية :
- ( ١ ) اذا كانت ملكية العقار لحكومة اجنبية لاتخاذها مقرا لبعثتها الدبلوماسية او القنصلية او لسكن رئيس البعثة .
- ( ب ) اذا كانت الملكية لاحدى الهيئات او المنظمات الدولية .
- ( ج ) اذا كانت عن تصرفات سبق ان قدمت بشأنها طلبات شهر او اقيمت عنها دعاوى صحة تماقد امام القضاء او استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .
- ( د ) اذا طلب صاحب الشأن العرض على مجلس الوزراء باستثنائه من كل أو بعض الشروط المنصوص عليها فى الفقرة (ب) فى المادة الثانية من القانون المشار اليه .

### ( المادة الثانية )

لا يجوز شهر اى تصرف الى غير المصريين يتناول اكتساب ملكية العقارات المبنية او الاراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية ، كما لا يجوز الترخيص لغير المصريين فى تغطية او استكمال العقارات المبنية او البناء فى الاراضى الفضاء الا بعد تقديم المستندات الآتية :

( أ ) بالنسبة الى الطلبات المقدمة من الاشخاص الاعتباريين .

تقدم شهادة من مصلحة التسجيل التجارى ، تبين نسبة ملكية المصريين فى رأس مال الشخص الاعتبارى .

( ب ) بالنسبة الى الطلبات المقدمة من البعثات الدبلوماسية او القنصلية تقدم شهادة من وزارة الخارجية عن توافر شروط المعاملة بالمثل .

( ج ) بالنسبة الى الطلبات المقدمة من الهيئات او المنظمات الدولية تقدم شهادة من وزارة الخارجية بتوافر الصفة .

وفى جميع الاحوال يقدم غير المصرى تعهدا يقر فيه تحت مسؤوليته ان ملكيته متفقة مع احكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

ويجب توافر هذه المستندات سواء قدمت طلبات الشهر او تراخيص البناء من غير المصريين مباشرة او قدمت باسمهم او لحسابهم .

### ( المادة الثالثة )

يجب بالنسبة الى الحالات التى تعرض على مجلس الوزراء وفقا للبند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه اتباع الاجراءات الآتية :

( أ ) يقدم الطلب الى مأمورية الشهر العقارى المختصة مرفقا به المستندات الآتية :

( ١ ) طلب الاستثناء من الحظر المنصوص عليه فى المادة الاولى ، يوضح به المبررات الداعية الى طلب الاستثناء ، وخطه وأوجه استعمال المبنى او الاراضى الفضاء خلال خمس سنوات ، وما سيتم تنفيذه فعلا من بيان خلال مدة السنتين المنصوص عليها بالقانون مع التعهد بالالتزام بذلك .

( ٢ ) بيان من الطالب بكافة العقارات المبنية او الاراضى الفضاء التى يمتلكها فى جمهورية مصر العربية .



(٣) اقرار بأن التملك بقصد السكنى الخاصة للطلاب أو لأسرته من زوجة وأولاده قصر أو لمزاولة نشاطه الخاص ، وفى هذه الحالة يبين نوع النشاط وطبيعته .

(٤) اقرار بتحويل نقد اجنبى قابل للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار الذى يقدر على أساسها الرسم النسبى المستحق على شهر الحرر مصحوبا بشهادة من أحد المصارف بما يفيد هذا التحويل .

(٥) اقرار بعدم وجود حصة شائعة مع مصرى .

(٦) شهادة من المحافظة المختصة متضمنة رأيها فى الطلب ، مشفوعة بالبيانات الكافية عن العقار المطلوب تملكه من حيث موقعه ووصفه ومساحته وإية ايضاحات أخرى ترى المحافظة انها تعين على البت فى طلب التملك وتصدر هذه الشهادات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، وذلك وفقا للاوضاع والاجراءات التى تقررها كل محافظة .

( ب ) تحيل مصلحة الشهر العقارى والتوثيق الطلب والاوراق المرفقة به بعد فحصها وابداء الراى فيها ، الى وزارة العدل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا المستندات المطلوبة .

وتتولى وزارة العدل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تلقى الطلب ، اعداد مذكرة بوجهة نظرها فيه . تحيلها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لتتخذ اجراءات عرضها على مجلس الوزراء .

( ج ) تتولى الامانة العامة لمجلس الوزراء اخطار وزارة العدل ومصلحة الشهر العقارى والتوثيق وغيرها من الجهات المعنية ، بمضمون القرار الصادر من مجلس الوزراء فى الطلب .

ولا تخضع للاجراءات المتقدمة الحالات التى يرى مجلس الوزراء استثناءها وتقتضيها مصالح البلاد القومية او الاقتصاد او متطلبات التنمية الاجتماعية او اعتبارات الجامعة .

#### المادة الرابعة )

تتولى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، كما تتولى الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام ومختلف أجهزة الدولة المعنية ، ابلاغ المحافظات كل فيما يخصها بالبيانات المتوفرة لديها عن حالات غير المصيرين الذين يمثلون اراضى فضاء فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

كما تنولى ابلاغ المحافظات اولا باول بحالات تملكهم للاراضى القضاء بعد هذا التاريخ مما يسرى عليها البند (ب) من المادة الثانية من القانون المذكور ويكون للمحافظات فى سبيل التعرف على كل هذه الحالات ، اتخاذ ما تراه كل محافظة مناسبا ووافيا من الاجراءات التى تحقق حصر الاراضى القضاء المملوكة لغير المصريين .

وتنولى كل محافظة مراقبة تنفيذ غير المصرى لالتزامه بالبناء خلال المدة المحددة بالمادة الثانية من القانون المشار اليه ، وفى حالة المخالفة تتخذ المحافظات الاجراءات اللازمة لاعادة البيع للغير على حساب المخالف :

#### ( المادة الخامسة )

لا يجوز شهر اى تصرف باى وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية يقوم به غير المصرى الذى اكتسب ملكية عقار وفقا لاحكام البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قبل مضى خمس سنوات من تاريخ اكتساب الملكية .

وتتخذ مصلحة الشهر العقارى والتوثيق الاجراءات الضمانات الكفيلة بمراقبة النع من التصرف خلال الاجل المذكور .

#### ( المادة السادسة )

لايجوز تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى القضاء ، وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الا بعد موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة على :

- ( ا ) تأسيس الشركة فى حالة الاشخاص الاعتباريين .
- ( ب ) المشروع فى حالة الاشخاص الطبيعيين .

وتعتبر موافقة الهيئة فى الحالات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المذكورة ، شرطا لازما لشهر التصرف او استخراج موافقات وتراخيص البناء .

#### ( المادة السابعة )

تختص لجنة توجيه اعمال البناء بوزارة الاسكان والتعمير ، بنظر طلبات البناء المقدمة من غير المصريين تطبيقا لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

وتتولى البت فى هذه الطلبات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمها  
وتخطر فوراً الجهة المحلية المختصة بهذه الطلبات وأقرارات الصادرة فى شأنها

وتتولى الجهة المحلية المختصة بشئون التنظيم البت فى طلبات تراخيص  
البناء الخاصة بغير المصريين خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارها بموافقة  
البناء .

#### ( المادة الثامنة )

مع مراعاة حكم المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار  
إليه إذا ذهب غير المصرى فى الحصول من داخل البلاد على المواد اللازمة للبناء  
التي تقدر كمياتها مع تراخيص البناء وتوزع بعمرة أجهزة الدولة أوتحت إشرافها  
فلا يجوز له ذلك الا بمقتضى حصص من وزارة الإسكان والتعمير دون أية  
إعانة فى السعر وبعد تحمل كافة الضرائب والرسوم الجمركية .

وفى هذه الحالة تؤدى قيمة المواد بالتقيد الاجنبى القابل للتحويل بالسعر  
الرسمى دون أية إعانة فى السعر وبعد تحميله جميع الضرائب والرسوم  
الجمركية .

#### ( المادة التاسعة )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١٥ صفر سنة ١٣٩٧ ( ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ )

المهندس حسن محمد حسن

**قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦**  
**بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦**  
**بتنظيم الشهر العقاري (١)**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**المادة الأولى**

تضاف ثلاث فقرات جديدة الى نص المادة ٩ وفقرة جديدة الى نص كل من المواد ١٠ ، ١٦ ، ٢٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري، بالنصوص الآتية :

**مادة ٩ - ( فقرات جديدة )**

« ويجوز لمن حصل مع آخرين على حكم نهائي مثبت لحق من هذه الحقوق أن يطلب قصر التسجيل على القدر الذي قضى له به ، كما يجوز له أن يطلب قصر التسجيل على المقاررات المتقضى له بها فى قسم أو ناحية معينة »  
ويجوز لمن حصل على حكم نهائي لصالحه أن يطلب قصر التسجيل على القدر المتقضى له به فى قسم أو ناحية معينة

ولا تسرى الفقرتان السابقتان اذا كان التصرف المتقضى به من عقود المقايضة .

**مادة ١٠ - فقرة جديدة**

ويجوز للمشارك الذى حصل على حكم نهائي بالقسمة أو بصحة التعاقد على القسمة أن يطلب قصر التسجيل على حصته ما لم يترتب على هذا الشهر انتهاء حالة الشبوع ، كما يجوز له أن يطلب قصر التسجيل على نصيبه فى قسم أو ناحية معينة . وعلى المكتب الذى تم فيه التسجيل أن يخطر مكاتب الشهر التى تقع بدائرتها باقى المقاررات موضوع القسمة للتأشير بذلك .

**مادة ١٦ - فقرة جديدة**

ويتم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام

**مادة ٢٣ - فقرة جديدة**

وذلك كله بشرط عدم تعارض هذه المحررات مع مستندات المالك الحقيقى .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٤ بتاريخ أول ابريل ١٩٧٦

## المادة الثانية

تضاف الى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ للمعارى ، مواد جديدة بأرقام ٢٣ مكرراً ، ٢٧ مكرراً ، ٣٦ مكرراً ، ٥٣ مكرراً بالنصوص الآتية :

**مادة ٢٣ مكرراً** - اذا كان أصل الملكية او الحق العيني محل طلب الشهر لا تستند الى أحد المحررات المنصوص عليها في المادة السابقة وطلب صاحب الشأن استناده الى وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، فعلى المأمورية تحقيق وضع اليد للتثبيت من مدى توافر شروطه وفقاً لأحكام القانون المدنى ثم تحيل الطلب الى مكتب الشهر مشفوعاً برأيها .

وتتولى لجنة تشكل بمكتب الشهر برئاسة أمين المكتب وعضوية أقدم اثنين من الأمناء المساعدين والأعضاء الفنين النظر فى الطلب والاعتراضات المقدمة بشأنه . وتصدر قرارها مسبباً بقبول الطلب أو رفضه

وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبع فى تحقيق وضع اليد ، والمستندات الواجب تقديمها وطرق النشر والاعلان وكيفية الاعتراض أمام اللجنة .

ويستحق على الطلب رسم نسبى قدره ( ١ / ) من قيمة العقار أو الحق العينى موضوع الطلب ، فضلاً عن مصروفات النشر والانتقال .

ولا تسرى أحكام الفقرات السابقة على العقارات المنصوص عليها فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ولا الأراضى الفضاء . كما لا تخل أحكام هذه المادة بحق ذوى الشأن فى الالتجاء الى القضاء المادى للمنازعة فى موضوع الطلب .

**مادة ٢٧ مكرراً** - لصاحب الشأن عند الاقتضاء أن يستصدر أمراً على عريضة من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار موضوع اجراءات الشهر بالتأريض للموظف المختص بدخول المقار لمباينته والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لاجراء الشهر وأن يستصحب من يعاونه فى ذلك

**مادة ٣٦ مكرراً** - كل من توصل أو شارك فى شهر حرر بقصد سلب ملكية عقار مملوك للغير أو ترتيب حق عيني عليه يعاقب بالعقوبة وبالغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وذلك مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر . ويعاقب على الشروع فى هذه الجريمة بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة . .

مادة ٥٣ مكررا - يجب على الموظفين المختصين ، في أية جهة كانت ، تقديم البيانات والأوراق التي تطلبها جهات الشهر العقارى خلال عشرين يوما من تاريخ طلبها .

ويجوز لأمين مكتب الشهر فى الحالات التى يتعين فيها الحصول على بيانات لا تتصل بالملكية أو الحقوق المبنية الأخرى ، من جهة إدارية أو استطلاع رأيها قبل إجراء الشهر أن يأذن بالضى فى الإجراءات بعد فوات شهر من تاريخ وصول إخطار الى تلك الجهة . بذلك بكتاب موسى عليه يعلم وصول ، ويجوز مد هذا الأجل اذا قامت أسباب تبرر ذلك .

### المادة الثالثة

يستبدل بنصوص المواد ٦ ، ٨ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ بند سادسا ، ٢٤ فقرة أولى ، ٣٥ فقرة ثالثة ورابعة ، ٣٩ فقرة أخيرة ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٦ - تقوم مكاتب الشهر بما يأتى :

- ١ - مراجعة المحررات المقدمة للشهر بعد التأشير على مشروعاتها من المأمورات المختصة بالصلاحيه للشهر .
- ٢ - اثبات المحررات فى دفاتر الشهر والتأشير عليها بما يفيد شهرها
- ٣ - تصوير المحررات التى يطلب شهرها .
- ٤ - حفظ أصول المحررات التى تشهر وموافاة الجهات المختصة بصور منها
- ٥ - اعداد فهارس للمحررات التى تشهر .
- ٦ - التأشيرات الهامشية وإرسال صور منها للمكتب الرئيسى .
- ٧ - اعطاء الشهادات العقارية .
- ٨ - اعطاء صور من المحررات التى تم شهرها ومرفقاتها
- ٩ - الترخيص بالاطلاع ( الكشف النظرى )

كما تعتبر مكاتب الشهر جهة خبرة فيما يطلب اليها دراسته من الجهات القضائية وذلك بالنسبة الى الحقوق العينية المقارية .

مادة ٨ - يصدر وزير العدل قرارا باللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتنظم

اللائحة دفاتر الشهر ودفاتر الفهارس ، كما تبين التنظيم الداخلي لمكاتب الشهر العقارى والمأموريات التابعة لها وسير العمل فيها .

**مادة ١٧ -** يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ أو التأشير بها أن حق المدعى إذا ما تقرر بحكم مؤشّر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها .

ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة .

ولا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على الأحكام التى يتم التأشير بها بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صيرورتها نهائية أو من تاريخ العمل بهذا القانون إيهما أطول .

**مادة ٢١ -** تقدم طلبات الشهر للمأمورية التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها على النموذج الذى يمد لذلك ، ويصدر به قرار من وزير العدل نظير رسم لا يجاوز مائتين وخمسين مليماً . ويجوز تقديم الطلبات على غير هذا النموذج . ويجب أن يكون موقعا على هذه الطلبات من المتصرف أو المتصرف له فى العقود والإشهادات أو ممن يكون المحرر لصالحه فى غير ذلك من المحررات كأوراق الاجراءات وصحف الدعاوى والأحكام .

**مادة ٢٢ -** ( سادساً ) البيانات الخاصة بأصل حق الملكية أما الحق العيني محل التصرف وذلك فى العقود والإشهادات ، وكذلك أحكام صحة التعاقد والقسمة وتثبيت الملكية إذا بنيت على الإقرار بأصل الحق أو التسليم للمدعى بطلباته ، وأحكام توثيق الصلح بين الخصوم وإثبات ما اتفقوا عليه فى محضر الجلسة وأوامر الاختصاص .

ويجب أن تشتمل هذه البيانات على اسم المالك أو صاحب الحق العيني السابق وسبب انتقال الملكية أو الحق العيني ورقم وتاريخ شهر سند الملكية أو الحق العيني إذا كان مشهراً .

**مادة ٢٤ -** ( فقرة أولى ) يؤدى رسم قدره مائتا قرش عند تقديم الطلب .

**مادة ٢٥ -** ( فقرة ثالثة ورابعة ) .  
ويصدر القاضى بعد سماع إيضاحات صاحب الشأن ومكتب الشهر العقارى

قراراً مسبباً خلال أسبوع من رفع الأمر اليه بأبقله الرقم الوقتى بصفة دائمة  
أو بالفائه تبعا لتحقق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون توافرها لشهر  
المحرر أو القائمة .

ويكون القرار الصادر فى هذا الشأن نهائيا .

#### مادة ٣٩ - ( فقرة أخيرة )

ويصدر القاضي قراره على النحو المبين بالمادة ٣٥ تبعا لتحقيق أو تخلف  
الشروط التى يتطلب القانون توافرها لإجراء التأشير . ويكون قراره نهائيا .

مادة ٤٨ - يقدم الطلب الخاص بشهر حق الارث للعمومية التى يقع المقار  
فى دائرة اختصاصها ويجب أن يكون موقعا من الوارث طالب الشهر أو من يقوم  
مقامه أو من ذى شأن وأن يشتمل على اسم المورث ولقبه واسم أبيه وجده لأبيه  
وديانته وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ ومحل وفاته وأسماء ورتته والقباهم  
وسنهم وجنسياتهم ومحل اقامتهم وأسماء أبنائهم وأجدادهم لأبنائهم والبيانات  
المتعلقة بالمقار والحقوق العينية المقررة عليه والبيانات الخاصة بالتكليف وبأصل  
ملكية المورث وذلك وفقا للبنود ثالثا وخامسا وسادسا وسابعا من المادة ٢٢

مادة ٤٩ - يجب أن يرفق بالطلب الأوراق الآتية :

- ١ - الاشهاد الشرعى أو الحكم أو غير ذلك من المستندات المثبتة لحق الارث
- ٢ - ما يثبت صفة من يقوم مقام الطالب ان وجد
- ٣ - كشوف رسمية عن عقارات المورث مستخرجة من دفاتر التكليف وغريبة  
المقارات المبينة .
- ٤ - سندات ملكية المورث للمقارات المذكورة على أن يراعى فى شأنها حكم  
المادة ٢٣ . فإذا تعذر تقديمها فتنتمى الأحكام الواردة فى المسادة ٢٣  
« مكررا » ، وإذا كان أصل ملكية المورث هو الميراث فيرفق بالطلب المستند  
الثبت لحق الارث .

مادة ٥٧ - استثنى من أحكام الباب الثالث من هذا القانون يجوز أن تشير  
بطريق الإيداع على الوجه المبين باللائحة التنفيذية ، المحررات التى تجيز القوانين  
الأخرى شهرها بهذا الطريق .



#### المادة الرابعة

تلغى المادة ٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه .

#### المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٩٦ ( ٢٣ مارس سنة ١٩٧٦ ) .

أنور السادات

## ملذكرة ايضاحية لمشروع قانون

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦

### بتنظيم الشهر العقارى

ياتى قانون الشهر العقارى فى مقدمة القوانين التى تمس مصالح الجماهير فهو ينظم شأنا هاما من شئونهم حينما ينزلون على حكمه بوجوب شهر تصرفاتهم التى ترد على عقاراتهم ، ولئن كانت الغاية من الشهر هى تحقيق مصلحة عامة تتمثل فى تهينة سبيل العلم للكافة بما وقع من تصرفات على العقارات التى يتعاملون فيها فان السبيل الى تحقيق تلك الغاية ينبغى أن يكون ميسرا بعيدا عن التعميد لا يحمل ذوى الشأن مالا يطيقون .

ومن ثم ، وبعد أن مضت على صدور قانون الشهر العقارى وتطبيقه زهاء الثلاثين عاما ، فقد جرت مراجعة أحكامه على ضوء ما كشف عنه التطبيق لتعديل ما تدعو الحاجة الى تعديله من هذه الأحكام أو تدارك أوجه النقص فيها .

وفىما يلى بيان بالأحكام التى استحدثها المشروع وتلك التى تنسأولها بالتعديل :

١ - أضاف المشروع بنذا جديدا برقم (١) الى المادة (٦) نص على قيام مكاتب الشهر بمراجعة المحررات المقدمة للشهر بعد التأشير على مشروعاتها بالصلاحيه للشهر من المأموريات المختصة ، وقد دعا الى اضافة هذا الحكم أن المراجعة الفنية بالنسبة لطلبات الشهر كانت تتم فى المأموريات على أن العمل قد جرى على مراجعة المحررات بمكاتب الشهر عند تقديمها للشهر مع أن القانون لم يكن ينص على هذه المراجعة فى المكاتب وذلك زيادة فى الحيلة والحرس على سلامة الحقوق المنبته فى تلك المحررات ، ولما قد بطرا من أسباب مانعة للشهر بعد التأشير على مشروعاتها مسن المأموريات بالصلاحيه للشهر كصدور قانون بمنع التصرف أو مضى منة على تاريخ تقديم طلب الشهر أو عدم استكمال المحرر لجميع توقيعات أصحاب الشأن فيه ، ومن أجل ما تقدم فقد رؤى تقنين ما جرى عليه العمل فى هذا الشأن بالنص على قيام مكاتب الشهر بهذه المراجعة ، وقد ترتب على اضافة هذا البند تعديل أرقام سائر بنود المادة المذكورة .

كما أجاز المشروع فى البند (٨) من تلك المادة لمكاتب الشهر اعطاء

صور من مرفقات المحررات التي تم شهرها في حين أن النص القائم يجيز إعطاء صور المحررات التي شهرت دون مرفقاتها ، وقد قصد بهذا التعديل تمكين أصحاب الشأن من الحصول على ما يريدون من مسودات لمرفقات المحررات التي تم شهرها بتقدير أنه وقد قدم أصل المرفقات فإنه يبدو من حق أصحاب الشأن الحصول على صور لها .

وقد أضاف المشروع فقرة جديدة للمادة (٦) تقرر اعتبار مكاتب الشهر جهة خبرة فيما يطلب إليها دراسته من الجهات القضائية وذلك بالنسبة إلى الحقوق العينية المقارية وذلك مماونة لتلك الجهات في هذا الشأن باعتبار أن مكاتب الشهر بحكم طبيعتها عملها جهة خبرة في هذا المجال .

٢ - توفيراً للمرونة وأخذاً بما تجرى عليه القوانين فقد روي أن تصدر اللائحة التنفيذية بقرار من وزير العدل بدلاً من قرار من رئيس الجمهورية وذلك بتعديل المادة الثامنة من القانون القائم بما يحقق هذا الغرض .

٣ - استحدثت المشروع في المادتين ٩ ، ١٠ أحكاماً أجاز بمقتضاها لمن يحصل على حكم مع آخرين مثبت لحق من الحقوق العينية الأصلية أو حكم بالقسمة أو بصحة التعاقد عليها أن يطلب قصر الشهر على القدر النقيض له به أو على نصيبه في ناحية معينة بالنسبة للأراضي الزراعية أو قسم معين بالنسبة للمعارات الكائنة بالمدن وذلك تيسيراً عليه حتى لا يلزم بدفع رسوم الشهر عن كامل أنصبة الشركاء على نحو ما يجري به العمل في ظل القانون القائم كما رئي أن يستفيد من هذه التيسيرات من صدر لصالحه حكم بمفرده دون اشتراكه مع آخرين ، ونص المشروع على عدم سريان الأحكام السابقة إذا كان التصرف المقضي به من عقود المقايضة لأن ذلك يتنافى مع طبيعة عقد المقايضة باعتبار أنه في حقيقته بيع وشراء بالنسبة لكلا الطرفين المتقايضين .

٤ - أضاف المشروع فقرة جديدة للمادة (١٦) من القانون القائم تنص على أن يتم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام ، ومؤدى ذلك أنه لا يفتى التأشير المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (١٦) عن وجوب تسجيل الأحكام النهائية المشار إليها عملاً بالمادتين ٩ ، ١٠ من القانون وذلك حتى ينتج التسجيل آثاره القانونية في شأن نقل الملكية فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير ، إذ يقتصر أثر التأشير عند اجرائه وفقاً للمادة (١٧) من القانون على أحداث الأثر الرجعي للاحتجاج بالحق

الصادر به الحكم الى تاريخ شهر عريضة الدعوى ، ولذلك فانه يتمين  
عند تقديم هذه الاحكام للتأشير بمقتضاها على النحو سالف الايضاح  
ضرورة ان تكون تلك الاحكام قد سبق شهرها بطريق التسجيل عملا  
بأحكام المادتين ٩ ، ١٠ .

وحكمة هذه الاضافة ازالة اى ليس قد ينور فى اذهان اصحاب الشأن  
من ان التأشير بمنطوق الاحكام النهائية فى هامش تسجيل صحف دعاوى  
صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية بالتطبيق للمادة ١٦ يفتى عن  
تسجيلها وهو ما يتعارض مع حكم المادتين ٩ ، ١٠ سالفى الذكر .

٥ - أثبت الواقع العملي ان كثيرا من اصحاب الشأن فى دعاوى صحة التعاقد  
يكتفون بتسجيل الصحيفة ولا يقومون بتسجيل الحكم والتأشير به بعد  
ذلك اعتقادا منهم على ان تسجيله والتأشير به جائز فى اى وقت وانهم  
لن يضاروا بسبب هذا التراخي لأن التأشير بالحكم بعد تسجيله سوف  
يرجع اثره الى وقت تسجيل صحيفة الدعوى وهو امر ادى الى اضطراب  
المعاملات وعدم استقرارها ولذا فقد رؤى التدخل لوضع حد زمنى لا يجوز  
بعده لصاحب الشأن ان يستفيد من الاثر الرجعى . ولهذا فقد استحدثت  
المشروع حكما يقضى بعدم سريان الاثر الرجعى الذى تقرره الفقرة الاولى  
من المادة ١٧ من القانون القائم على الاحكام التى يتم التأشير بها بعدمضى  
خمس سنوات من تاريخ صيرورتها نهائية او من تاريخ العمل بهذا الحكم  
المستحدث أيهما اطول .

٦ - تمكينا لاصحاب الشأن الذين يقدمون طلبات الشهر بأنفسهم من التعرف  
على البيانات اللازمة وما يجب تقديمه من مستندات ومعاونة لهم فى انجاز  
ما يطلب منهم ، نص المشروع فى المادة (٢١) على تقديم طلبات الشهر  
للمأمورية على النموذج الذى يعد لذلك ويصدر به قرار من وزير العدل  
وحدد رسما ضئلا مقابل النموذج مما لا يتجاوز مائتين وخمسين مليما  
حتى لا يرهق اصحاب الشأن . وجعل تقديم طلب الشهر على هذا النموذج  
جوازيا .

٧ - رؤى النص فى البند سادسا من المادة (٢٢) من القانون القائم على بيان  
أصل الملكية او الحق العيني محل التصرف بالنسبة لأحكام القسمة  
وتثبيت الملكية اذا بنيت على الاقرار بأصل الحق او على التسليم للدعى  
بطلباته وأحكام توثيق الصلح بين الخصوم او اثبات ما اتفقوا عليه  
فى محضر الجلسة وذلك تقنيا لما جرى عليه العمل من بحث أصل الملكية

أو الحق العيني محل التصرف بالنسبة لهذه الأحكام قياسا على أحكام  
سحة التناقد المنصوص عليها صراحة في النص القائم ، باعتبار أن المحاكم  
لا تبحث أصل الملكية أو الحق العيني في هذا النوع من الأحكام ، كما  
قصد بهذا الحكم المستحدث القضاء على محاولات محاسبات اغتصاب  
العقارات للاستيلاء على أملاك الغير دون وجه مشروع .

كما استلزمت المادة بحث ملكية المدين بالنسبة لأوامر الاختصاص  
استنادا الى ما توجبه المادة ١٠٨٨ من القانون المدني من أن يكون المقار  
محل الاختصاص مملوكا للمدين وقت القيد ، ولأن مستندات ملكية المدين  
للمقار قد لا تعرض على القاضي الأمر .

٨ - أضاف المشروع فقرة جديدة الى المادة (٢٢) يكون بمقتضاها لمصلحة  
الشهر العقاري المفاضلة بين المحررات والاعتداد بالمحرر الصادر من صاحب  
الحق الحقيقي دون المحرر الصادر من غيره ولو كان مشهورا ، ذلك أنه  
لا يكفي في نظام التسجيل الشخصي أن يكون المحرر مشهورا حتى ينتقل  
الحق الوارد به وإنما يجب كذلك أن يكون التصرف صادرا من صاحب  
الحق إذ أن الاشهار لا يصحح التصرف الباطل . وقد استهدف هذا  
التعديل حماية المالك وغيرهم من أصحاب الحقوق العينية بعد أن ثبت أن  
بعض عصابات اغتصاب الأراضي قد توصلت الى شهر المحررات بالرغم من  
صدورها من غير مالك أو صاحب حق عن طريق الشهر المؤقت أو غير  
ذلك من الطرق ، كما أن بعض المحررات شهرت خطأ إذ أن السجلات في  
ظل نظام الشهر الحالي لا توصل أحيانا الى معرفة صاحب الحق الحقيقي ،  
وتصحيحا لهذه الأوضاع والتزاما بالمبادئ المتقدمة فقد جرى العمل  
بمصلحة الشهر العقاري - بناء على ما أفتى به مجلس الدولة - على عدم  
الاعتداد في بحث أصل الملكية أو الحقوق العينية بالمحررات المشهورة إذا  
كانت تتعارض مع مستندات المالك الحقيقي أو صاحب الحق .

٩ - تمكينا لأصحاب الشأن من التصرف في العقارات المملوكة لهم أو إشهار  
ملكيتهم لها وسائر حقوقهم العينية عليها استحدثت المشروع مادة جديدة  
برقم (٢٣) تكررا تعالج الحالات التي لا يكون فيها أصل الملكية أو الحق  
العيني مستندا الى أحد المحررات المبينة في المادة (٢٣) كما لو تضمنت  
تقديم هذه المحررات أو كانت غير موجودة أصلا وطلب أصحاب الشأن  
استناد حقوقهم الى وضع اليد المدة الطويلة المكسب للملكية . فنص الحكم  
المستحدث على تحرير محضر تحقيق في الطبيعة يباشرة رئيس المأمورية  
المختصة لإثبات وضع يد الطالب أو سلفه مدة خمس عشرة سنة سابقة

على تاريخ تقديم الطلب ، وحماية لحقوق الغير وحتى يحاط الكافة علما بمحضر التحقيق فقد رتب النص على النشر عن التحقيق ونتيجته والاعلان عن ذلك واجيز لكل ذى مصلحة الاعتراض على التحقيق ونتيجته خلال مدة معينة وذلك وفقا للاجراءات والمواعيد التي تبينها اللائحة التنفيذية .

وغنى عن البيان أن وضع اليد المعنى فى هذا النص هو وضع اليد الهادى الظاهر المستمر وبنية التملك وطبقا للشروط والأحكام التى بينها القانون المدنى .

وتعزيزا لمحضر تحقيق وضع اليد سالف الذكر فقد نص على ضرورة تقديم كشوف رسمية تثبت ورود العقار فى تكليف الطالب أو سلفه مدة خمس عشرة سنة سابقة وحتى تقديم الطلب - وعلة اشتراط هذا الحكم هو ما ينطوى عليه ذلك من قرينة بقاء العقار فى تكليف الطالب أو سلفه حتى تاريخ تقديم الطلب وأنه لم ينتقل الى تكليف غيره .

وبالنسبة الى العقارات الكائنة بمساكن القرى التى لا تخضع لضريبة العقارات المبنية فقد رأى المشروع أن يكتفى فى شأنها بتحرير محضر تحقيق فى الطبيعة يؤكد وضع يد الطالب أو سلفه مدة خمس عشرة سنة سابقة على الطلب ، ذلك أن هذه العقارات غير مقيدة فى دفاتر التكليف ولا يحتفظ أصحابها بمستندات ملكيتها وإن احتفظوا بها فلا يقومون بشهرها فضلا عن أن هذه العقارات ليس لها خرائط تحددها .

وقد رؤى ضمانا لسلامة البحث فى هذه الحالات أن يسند أمره الى لجنة تعقد بمكتب الشهر المختص برئاسة أمين المكتب ومعضوية أقدم اثنين من الأمناء المساعدين والأعضاء الفنيين بالمكتب وتصدر اللجنة قرارها بعد اطلاعها على محضر التحقيق وسائر الأوراق بقبول الطلب أو رفضه مع وجوب أن يكون هذا القرار مسببا فى جميع الاحوال .

وتشجعا لأصحاب الشأن الى سلوك هذا السبيل الذى قد يغنيهم عن الالتجاء الى القضاء جعل الرسم الذى يؤدى فى هذه الحالة بواقع ١/٢ ( واحد فى المائة ) من قيمة العقار موضوع الطلب . وقد روعى فى تقدير هذا الرسم النزول به الى أدنى حد ممكن بحيث يقل عن أى رسم نسبي يستحق على الدعاوى التى تقام أمام المحاكم فى هذا الشأن . على أن تقدير الرسم على هذا النحو لا يعفى أصحاب الشأن من التزامهم بسداد ما يستحق من مصروفات كصاريث النشر والانتقال . وغنى عن البيان أنه يتبع

في تقدير الرسم سالت الذكر التوافق للقررة بالقانون رقم ٧٠ خمسة  
١٩٦٤ برسوم التوثيق والشهر .

وقد استثنى المشروع من حكم هذه المادة المقارات المنصوص عليها  
في المادة ٩٧٠ من القانون المدني والتي لا يجوز تملكها بالتقادم وهي  
المقارات المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات  
الاقتصادية التابعة للمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام  
التابعة لأيهما والأوقاف الخيرية ، وكذلك بالنسبة لحقوق الارث اذا  
لا تكتسب بالتقادم الا اذا دامت حيازتها مدة ثلاث وثلاثين سنة ، كما لم  
ير المشروع أن يمد الأحكام التي استحدثتها في هذا النص الى المقارات  
والحقوق التي تكون محلا لمحررات مشهورة باعتبار أن مثل هذه المقارات  
والحقوق لها أصحابها المروفون ومن ثم رئي أن يترك بحث اكتسابها  
بالتقادم الى القضاء .

وبالنسبة للأراضي الفضاء فقد رئي ألا يشملها كذلك حكم هذا النص  
المستحدث اذا أنها لا ترد عادة في دفاتر المكلفات لأنها كانت مرتما خصبا  
لخصابات اغتصاب المقارات لسهولة اثبات وضع اليد عليها عن طريق  
الشهود في غفلة من أصحابها ، فلا يسوغ قياسها على المقارات الكائنة  
بمسكن القرى المغاة من ضريبة المقارات المبنية والتي لم يمد لها دفاتر  
تكليف اذ يضع كل مالك في القرية عادة يده على مسكنه .

١٠ - وقد رأى المشروع جعل الرسم الذي يؤدي عند تقديم طلب الشهر مائتا  
قرش بدلا من مائة قرش كما هو مقرر حاليا ، وذلك حتى يتناسب الرسم  
مع ارتفاع تكاليف الخدمات التي تؤديها مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ،  
وقد اقتضى ذلك تعديل الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون بما يحق  
هذا الفرض .

١١ - استحدثت المشروع مادة رقم (٢٧) مكررا تجيز لصاحب الشأن أن  
يستصدر من قاضي الأمور الوقتية أمرا على عريضة يرخص للموظف المختص  
بدخول المقار لمباينته والحصول على البيانات اللازمة لاجراءات الشهر ،  
وذلك للتغلب على الاعتراض على دخول الموظف ذلك المقار .

١٢ - عدل المشروع الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٣٥ من القانون العام  
بما يوجب على القاضي سماع ايضاحات صاحب الشأن للوقوف على  
الأسانيد التي يبنى عليها تظلمه وكذلك ايضاحات مكتب الشهر العقاري

المختص بما يتيح له الالام بجميع جوانب الموضوع المطروح عليه وليجىء  
قراره سليما .

وحرصا على مصالح اصحاب الشأن التى تستدعى اتاحة الوقت الكافى  
للقاضى للدراسة والفحص قبل اصدار قراره ورغبة فى انهاء اجراءات  
هذه المنازعة فى اقرب وقت استقرارا للحقوق فقد رؤى للتوفيق بين  
هذين الاعتبارين أن يصدر القاضى قرارا مسببا خلال اسبوع من رفع  
الامر اليه .

١٣ - استحدثت المشروع مادة برقم ٣٦ مكررا تنص على تجريم الافعال التى  
تقوم بها عادة عصابات اغتصاب المقارات والتى لا تكون جريمتى النصب  
والتزوير لعدم توافر اركانها وذلك على غرار نص المادة ٦٥ من القانون  
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العينى ، ذلك أن الجريمة التى  
تضمنها المشروع تتوافر اركانها بمجرد التوصل الى شهر محسّر ناقل  
للملكية أو مرتب لحق عينى مع علم الفاعل بأن ذلك المقار أو الحق العينى  
ملوك للغير كما تضمن النص المقاب على الشروع وذلك حتى لا يفلت  
الجاني من العقاب بأية صورة .

١٤ - أجرى المشروع تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون القائم  
يسا يتفق مع التعديل الوارد فى المادة ٣٥ ليكون الحكم واحدا فى  
الحالتين .

١٥ - وقد رؤى تعديل المادتين ٤٨ ، ٤٩ من القانون القائم والخاصين بشهر  
حق الارث ، وذلك باستبعاد ما ورد فيهما بشأن رسم الأيلولة ، إذ أن  
تطبيق السير فى اجراءات طلب شهرحق الارث على تقديم شهادة بالبيانات  
المتعلقة برسم الأيلولة فيه عرقلة الاجراءات دون مبرر، لأن شهر هذا الحق اجراء  
سابق استلزمه القانون قبل شهر أى تصرف صادر من الورثة ولأنه يلزم  
تقديم هذه الشهادة عند شهر أى تصرف من وارث فى التركة وذلك  
ما يتفق واحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على  
التركات .

١٦ - أثبت العمل ان كثيرا من الجهات الادارية - بناء على قوانين أو تعليمات -  
تطلب من جهات الشهر عدم المضى فى اجراءات الشهر بالنسبة لمقار  
معين الا بعد الحصول على بيانات منها أو الرجوع اليها لاستطلاع رأيها .  
وعندما تطلب مكاتب أو مأموريات الشهر المقارى رأى هذه الجهات  
بالنسبة لما قدم اليها من طلبات أو محررات بشأن هذا المقار تتوانى هذه



الجهات في الموافاة بالبيانات أو في إبداء رأيها مما يترتب عليه تعطيل إجراءات الشهر وتعرض أسبقية الطلبات للسقوط مما كان مثار شكوى أصحاب الشأن ، ولذلك فقد حرص المشروع على علاج هذه الحالة باتجاز الطلبات في وقت ملائم ملافاة للأضرار التي قد تنشأ عن التراخي وذلك باستحداث مادة جديدة برقم ٥٣ مكررا توجب على الموظفين المختصين في كافة الجهات موافاة جهات الشهر بما تطلبه من بيانات وأوراق خلال عشرين يوما من طلبها ، وبطبيعة الحال فان مخالفة هذا الحكم يؤدي الى مساءلة المخالف تأديبيا ، فاذا لم تقم الجهة الادارية بتقديم البيانات والأوراق المطلوبة منها أو موافاة جهات الشهر برأيها خلال المدة السابقة وكانت هذه البيانات أو الأوراق أو الرأي المطلوب لا يتصل ببحث الملكية أو الحقوق العينية الأخرى جاز الاذن بالمضي في إجراءات الشهر ، وجعل هذا الاذن من اختصاص أمين مكتب الشهر ضمانا لحسن التقدير ، كما اشترط أن يسبق الاذن بالمضي في الإجراءات فوات شهر من تاريخ وصول اخطار بعلم الوصول الى الجهة الادارية حتى لا يكون لتلك الجهة أى عذر بعد ذلك . كما رؤى اجازة مد هذا الأجل اذا قامت أسباب تبرر ذلك وهو امر متروك تقديره لأمين مكتب الشهر .

١٧ - أجرى المشروع تعديل المادة ٥٧ من القانون القائم التي تجيز الشهر بطريق الإيداع بالنسبة الى المحررات التي ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ عن غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفى ، قصر بمقتضى هذا التعديل اجازة الشهر بطريق الإيداع على المحررات التي ترخص القوانين الخاصة شهرها بهذا الطريق ، ذلك أنه لا كان الشهر بطريق الإيداع يتم دون اخضاع المحرر الثابت التاريخ لإجراءات الشهر العادية اذ لا يمر بمرحلتى الطلب أو المشروع اللتين يتم خلالهما بحث أصل الملكية أو الحق العيني والتكليف ، فقد دل التطبيق العملي على أن كثيرا من المحررات التي شهرت بطريق الإيداع كانت مصطنعة ومزورة حتى جرى العمل على قصر الشهر بطريق الإيداع على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتا رسميا بالدفاتر المدة لذلك للاستيناق من صحة بياناتها بالرجوع الى هذه الدفاتر - وحتى هذا الاجراء فلم يكن كافيا للتحقيق من صحة هذه المحررات لقصور تلك الدفاتر عن اثبات ذلك لأنها لا تتضمن أية بيانات مساحية عن المقار محل المحرر ، ولذلك فانه كان من السهل استنطاق محررات تتفق مع البيانات الثابتة بهذه الدفاتر ، الأمر الذى رؤى معه عدم سريان نظام الشهر بطريق الإيداع على تلك المحررات وقصره على المحررات التي تجيز القوانين الخاصة شهرها بهذا الطريق .

١٨ - نص المشروع في المادة الرابعة منه على إلغاء المادة (٣) من القانون القائم التي تنص على إنشاء مجلس للشهر العقاري يكون من الأمين العام رئيسا وستة أعضاء من بينهم من يمثل جهة القضاء ومصلحة المساحة وبيوت الأنتان العقاري ، لتعرض عليه مشروعات القوانين واللوائح والقرارات والمنشورات المتعلقة بالشهر العقاري ولاقتراح ما يرى ادخاله على نظام الشهر من تعديلات ونصوص ما يقدم اليه من اقتراحات .

وقد استهدف هذا النص منذ العمل بأحكام القانون القائم اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٧ معاونة الجهات المثلة في المجلس المذكور لمصلحة الشهر العقاري وهي في مستهل انشائها في ظل نظام جديد للشهر وما قد ينقصها من عناصر الخبرة .

وقد قامت مصلحة الشهر العقاري بتأدية رسالتها مدة تزيد على الربع قرن فأصبح القائمون على العمل بها قادرين على ممارسة هذه الاعمال ولهذا لم تعد ثمة حاجة الى الإبقاء على المجلس المذكور والذي لم ينعقد الا مرة واحدة منذ العمل بالقانون القائم ، فضلا عن أن تشكيل مثل هذا المجلس لا يقتضى نصا في القانون ويكفى في شأنه فيما لو دعت الحاجة الى إعادة تشكيله استصدار قرار من رئيس الجمهورية اعمالا للمادة ١٤٦ من الدستور .

وتحقيقا للأغراض المتقدمة فقد أعد مشروع القانون المرفق ويتشرف وزير العدل بعرضه بالصفة التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ وجاء الموافقة عليه واستصداره .

تحريرا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٥

وزير العدل

# الباب الثالث والثلاثون

رسوم التوثيق والتمهر

Les Droits de Notariat et de Publicitt

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

يستبدل بنص المادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر النصاب الآتيان :

مادة ٢١ — الحالات التي نص فيها على تقدير الرسم النسبي على أساس قيمة العقار أو المنقول يقدر الرسم مبدئيا ووفقا للأسس الآتية :

( ١ ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في ( ٢٥٠ ) .

أما بالنسبة للأراضي الزراعية التي لم تربط عليها ضريبة فتقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن ٥٠٠ جنية للفدان الواحد ، ولا تسرى هذه الأحكام على الأراضي الصحراوية أو الأراضي البور خارج كردون المدينة .

(\*) الجريدة الرسمية في ٧ مايو سنة ١٩٨٠ — العدد ١٨ مكرر « ١ »

(ب) بالنسبة للمقارنات المبينة تقدر قيمتها على النحو الآتي :

١ - المباني السكنية المعدة للانتفاع قبل أول يناير سنة ١٩٦٦ تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في ١٨٠ مضافا إليها على الأساس الوارد بالبند (ج) ما قد يكون قد استبعد من الأرض عند تقدير القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة فإذا لم تكن قدر بطت عليها ضريبة أصلية بصفة نهائية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض مقدرا على الأساس الوارد بالبند (ج) بالإضافة إلى قيمة المباني وتقدر بمجموع مساحات الوحدات المكونة للبنى في المناطق السياحية المحددة طبقا لأحكام قانون تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر مضروبا في ٥٠ جنبها للتر المربع كحد أدنى ، وفي المناطق غير السياحية مضروبا في ٢٠ جنبها للتر المربع كحد أدنى .

٢ - المباني السكنية المدة للانتفاع اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر، بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في ٣٠٠ مضافا إليها على الأساس الوارد بالبند (ج) ما قد يكون قد استبعد من الأرض عند تقدير القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ، فإذا لم تكن قدر بطت عليها ضريبة أصلية بصفة نهائية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض مقدرة على الأساس الوارد بالبند (ج) بالإضافة إلى قيمة المباني وتقدر بمجموع مساحات الوحدات المكونة للبنى في المناطق السياحية مضروبا في ١٠٠ جنبها للتر المربع كحد أدنى ، وفي المناطق غير السياحية مضروبا في ٣٠ جنبها للتر المربع كحد أدنى .

٣ - المباني السكنية المدة للانتفاع اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ فتقدر قيمتها كما يلي :

في المناطق السياحية على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض موضوع التعامل مقدوة على الأساس الوارد في البند (ج) بالإضافة إلى قيمة المباني وتقدر بمجموع مساحات الوحدات السكنية موضوع التعامل مضروبا في ١٥٠ جنبها للتر المربع كحد أدنى أو للضريبة الأصلية السنوية مضروبة في ٣٥٠ أيهما أكبر .

وفي المناطق غير السياحية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض موضوع التعامل مقدرة على الأساس الوارد بالبند (ج) بالإضافة إلى قيمة المباني وتقدر بمجموع مساحات الوحدات السكنية موضوع التعامل مضروبا في ٥٠ جنبها للتر المربع كحد أدنى أو الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في ٣٠٠ أيهما أكبر .

(ج) بالنسبة للأراضي القضاء والمعدة للبناء والأراضي الزراعية السكانية في ضواحي المدن ورفقت عنها الضريبة لخروجها من نطاق الأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن ١٥٠ جنبها للتر المربع في المناطق السياحية و ٥٠ جنبها للمستتر المربع في المناطق غير السياحية كحد أدنى .

أما بالنسبة للأراضي الزراعية السكانية في ضواحي المدن والمربوط عليها ضريبة أطيان فيحصل الرسم مؤقتا طبقا للبند (أ) ويستوفى ما قد يكون باقيا من الرسم المستحق بعد تحرى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق عن قيمة العقار الحقيقية .

(د) بالنسبة لانتقولات

يقدر الرسم مبدئيا على للقيمة المينة في المحرر أو التي يوضحها الطالب فيما هذا مركبات النقل السريع وفقا لأحكام قانون المرور فتقدر قيمتها طبقا للجدول الذي يصدر به قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى وزير المالية .

وفي جميع الحالات المتقدمة يجوز لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بعد اتخاذ اجراءات التوثيق أو الشهر التحريري من القيمة الحقيقية للمقار أو المنقول ويحصل الرسم التكميلي عن الزيادة التي تظهر في القيمة .

وفي المحررات التي ينص فيها على أن التصرف يتناول الأرض دون ما عليها من مبان أو منشآت تقدر الرسوم النسبية على كامل قيمة الأرض والمباني والمنشآت ما لم يثبت أن التصرف مقصور على الأرض أو أن المتصرف إليه أقام المباني والمنشآت على نفقته .

مادة ٢٢ — تقدر الرسوم النسبية على التصرفات والوفائع في المحررات التي تكون الدولة أو إحدى وحدات الحكم المحلي أو إحدى الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام طرفاً فيها على أساس القيمة الموضحة في تلك المحررات .

#### ( المادة الثانية )

يستبدل بفئات الرسم النسبي الوارد بالجدول حرف ( أ ) المسرفق بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الخاصة بالحقوق العينية الأصلية فيما يتعلق ببيع المقار أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه الفئات الآتية :

- ٢ . / من قيمة المقار إذا لم تتجاوز ١٠٠٠ جنيه .
- ٣ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه .
- ٤ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه .
- ٥ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه .
- ٦ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ٧٠٠٠ جنيه .
- ٧ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه .
- ٨ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ١٥٠٠٠ جنيه .
- ٩ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ٢٠٠٠٠ جنيه .
- ١٠ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ٢٥٠٠٠ جنيه .
- ١١ . / من تلك القيمة إذا لم تتجاوز ٣٠٠٠٠ جنيه .
- ١٢ . / من قيمة المقار إذا تجاوزت ٣٠٠٠٠ جنيه .

كما يستبدل بفئات الرسم النسبي الواردة بالجدول حرف (ب) المرفق بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه والخاصة ببيع المنقول أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه والبدل في المنقول والإقرار للغير بمنقول أو التصديق عليه وبيع المحال التجارية والصناعية وهبة المنقول أو الرجوع فيها والوصية بالمقار أو المنقول أو الرجوع فيها الفئات الآتية :

— بيع المنقول أو رده باتفاق ٢٪ من قيمة المنقول .  
المتعاقدين أو التنازل عنه .

— البدل في المنقول . ٢٪ من قيمة أكبر البديلين .

— الإقرار للغير بمنقول ١٪ من قيمة المنقول وقت الإقرار أو التصديق .  
أو التصديق عليه . ويتعهد هذا الرسم بتعدد المقرين ما لم يكونوا في حكم شخص واحد .

— بيع المحال التجارية والصناعية ٢٪ من قيمة المقومات المسدية والمنعوية للبيع  
إذا لم تزيد القيمة على ١٠٠٠ جنيه .  
٣٪ إذا لم تتجاوز القيمة ٢٠٠٠ جنيه .  
٤٪ إذا لم تتجاوز القيمة ٣٠٠٠ جنيه .  
٥٪ إذا زادت القيمة على ٣٠٠٠ جنيه .

— هبة المنقول أو الرجوع فيها . ٢٪ من قيمة الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .

— الوصية بالمقار أو المنقول ١٪ من قيمة المال الموصى به إن كان معينا  
فإن كانت الوصية بمال غير معين أو بجزء شائع  
كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه  
الموصى وقت صدور الوصية .

#### ( المادة الثالثة )

لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات المتعلقة بالمقارات والثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ بشرط تقديمها للشهر أو التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٨٢

كما لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات للمذكورين السابق تقديمها للشهر أو التسجيل  
للمحريات الشهر العقاري حتى ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٠

وتسرى بالنسبة للمحررات المبينة في الفقرتين السابقتين أحكام القانون رقم (٧٠)  
لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بأحكام هذا القانون .

#### ( المادة الرابعة )

يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ ( ٧ مايو سنة ١٩٨٠ )



## المادة ١٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

### بإصدار قانون الضرائب

مادة ١٩ - استثناء من حكم المادة ( ٣١ ) من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر ٥٪ وبغير أى تخفيض على اجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء أكان هذا التصرف شاملا العقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو للغير .

وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث فى العقارات الآيلة من مورثة بحالتها عند الميراث وكذلك تقديم العقار كحصة عينية نظير الاسهام فى رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية فى الأسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وبذات اجراءات تحصيلها من التصرف إليه الذى يلتزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلا كل شرط أو اتفاق يقضى بنقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه .

ويستع على مأموريات ومكاتب الشهر العقارى توثيق أو شهر التصرفات المشار إليها الا بعد تحصيل الضريبة المنصوص عليها فى هذه المادة .

وفى تطبيق حكم هذه المادة يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة التصرف بالهبة لغير القروع أو بقرقر حق انتفاع على العقار أو تأجير ه لمة تزيد على خمسين عاماء ولا يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة المشار إليها اليسوع الجبرية إدارية كانت أو قضائية وكذلك نزع الملكية أو الاستيلاء للنفعة العامة أو للتحصين .

وبتم توريد هذه الضريبة طبقاً لما تقضى به أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ولا تسرى الضريبة العامة على الدخل فى هذه الحالة .

## فهرس كتاب

الصيخ القانونية للمقود الرسمية والعرفية

| رقم الصيغة          | صفحة | رقم الصيغة                          | صفحة |
|---------------------|------|-------------------------------------|------|
| <b>الكتاب الأول</b> |      | <b>طلبات للمهورية الشهر العقارى</b> |      |
| ١                   | ١    | ١٠                                  | ١٠   |
| ٢                   | ٢    | ١١                                  | ١١   |
| ٣                   | ٣    | ١٢                                  | ١٢   |
| ٤                   | ٤    | ١٣                                  | ١٣   |
| ٥                   | ٥    | ١٤                                  | ١٤   |
| ٦                   | ٦    | ١٥                                  | ١٥   |
| ٧                   | ٧    | ١٦                                  | ١٦   |
| ٨                   | ٨    | ١٧                                  | ١٧   |
| ٩                   | ٩    | ١٨                                  | ١٨   |
| ١٠                  | ١٠   | ١٩                                  | ١٩   |
| ١١                  | ١١   | ٢٠                                  | ٢٠   |
| ١٢                  | ١٢   | ٢١                                  | ٢١   |
| ١٣                  | ١٣   | ٢٢                                  | ٢٢   |
| ١٤                  | ١٤   | ٢٣                                  | ٢٣   |
| ١٥                  | ١٥   | ٢٤                                  | ٢٤   |
| ١٦                  | ١٦   | ٢٥                                  | ٢٥   |
| ١٧                  | ١٧   | ٢٦                                  | ٢٦   |
| ١٨                  | ١٨   | ٢٧                                  | ٢٧   |
| ١٩                  | ١٩   | ٢٨                                  | ٢٨   |
| ٢٠                  | ٢٠   | ٢٩                                  | ٢٩   |
| ٢١                  | ٢١   | ٣٠                                  | ٣٠   |
| ٢٢                  | ٢٢   | ٣١                                  | ٣١   |
| ٢٣                  | ٢٣   | ٣٢                                  | ٣٢   |
| ٢٤                  | ٢٤   |                                     |      |
| ٢٥                  | ٢٥   |                                     |      |
| ٢٦                  | ٢٦   |                                     |      |
| ٢٧                  | ٢٧   |                                     |      |
| ٢٨                  | ٢٨   |                                     |      |
| ٢٩                  | ٢٩   |                                     |      |
| ٣٠                  | ٣٠   |                                     |      |
| ٣١                  | ٣١   |                                     |      |
| ٣٢                  | ٣٢   |                                     |      |
| ٣٣                  | ٣٣   |                                     |      |
| ٣٤                  | ٣٤   |                                     |      |
| ٣٥                  | ٣٥   |                                     |      |
| ٣٦                  | ٣٦   |                                     |      |
| ٣٧                  | ٣٧   |                                     |      |
| ٣٨                  | ٣٨   |                                     |      |
| ٣٩                  | ٣٩   |                                     |      |
| ٤٠                  | ٤٠   |                                     |      |
| ٤١                  | ٤١   |                                     |      |
| ٤٢                  | ٤٢   |                                     |      |
| ٤٣                  | ٤٣   |                                     |      |
| ٤٤                  | ٤٤   |                                     |      |
| ٤٥                  | ٤٥   |                                     |      |
| ٤٦                  | ٤٦   |                                     |      |
| ٤٧                  | ٤٧   |                                     |      |
| ٤٨                  | ٤٨   |                                     |      |
| ٤٩                  | ٤٩   |                                     |      |
| ٥٠                  | ٥٠   |                                     |      |
| ٥١                  | ٥١   |                                     |      |
| ٥٢                  | ٥٢   |                                     |      |
| ٥٣                  | ٥٣   |                                     |      |
| ٥٤                  | ٥٤   |                                     |      |
| ٥٥                  | ٥٥   |                                     |      |
| ٥٦                  | ٥٦   |                                     |      |
| ٥٧                  | ٥٧   |                                     |      |
| ٥٨                  | ٥٨   |                                     |      |
| ٥٩                  | ٥٩   |                                     |      |
| ٦٠                  | ٦٠   |                                     |      |
| ٦١                  | ٦١   |                                     |      |
| ٦٢                  | ٦٢   |                                     |      |

### الكتاب الثاني

#### البيع

|    |    |
|----|----|
| ١٠ | ١٠ |
| ١١ | ١١ |
| ١٢ | ١٢ |
| ١٣ | ١٣ |
| ١٤ | ١٤ |
| ١٥ | ١٥ |
| ١٦ | ١٦ |
| ١٧ | ١٧ |
| ١٨ | ١٨ |
| ١٩ | ١٩ |
| ٢٠ | ٢٠ |
| ٢١ | ٢١ |
| ٢٢ | ٢٢ |
| ٢٣ | ٢٣ |
| ٢٤ | ٢٤ |
| ٢٥ | ٢٥ |
| ٢٦ | ٢٦ |
| ٢٧ | ٢٧ |
| ٢٨ | ٢٨ |
| ٢٩ | ٢٩ |
| ٣٠ | ٣٠ |
| ٣١ | ٣١ |
| ٣٢ | ٣٢ |
| ٣٣ | ٣٣ |
| ٣٤ | ٣٤ |
| ٣٥ | ٣٥ |
| ٣٦ | ٣٦ |
| ٣٧ | ٣٧ |
| ٣٨ | ٣٨ |
| ٣٩ | ٣٩ |
| ٤٠ | ٤٠ |
| ٤١ | ٤١ |
| ٤٢ | ٤٢ |
| ٤٣ | ٤٣ |
| ٤٤ | ٤٤ |
| ٤٥ | ٤٥ |
| ٤٦ | ٤٦ |
| ٤٧ | ٤٧ |
| ٤٨ | ٤٨ |
| ٤٩ | ٤٩ |
| ٥٠ | ٥٠ |
| ٥١ | ٥١ |
| ٥٢ | ٥٢ |
| ٥٣ | ٥٣ |
| ٥٤ | ٥٤ |
| ٥٥ | ٥٥ |
| ٥٦ | ٥٦ |
| ٥٧ | ٥٧ |
| ٥٨ | ٥٨ |
| ٥٩ | ٥٩ |
| ٦٠ | ٦٠ |
| ٦١ | ٦١ |
| ٦٢ | ٦٢ |

| رقم الصفحة | رقم الصفحة                                                                                                                             | رقم الصفحة |
|------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
|            | <b>الباب الثالث</b>                                                                                                                    |            |
|            | <b>المقايضة ( البذل )</b>                                                                                                              |            |
| ١٠٥        | عقد بذل رسمى بدون معذل                                                                                                                 | ٦٠         |
| ١٠٧        | عقد بذل رسمى بمعذل                                                                                                                     | ٦١         |
| ١٠٧        | قائمة بقيد حق امتياز المتبادل                                                                                                          | ٦١         |
|            | <b>الباب الرابع</b>                                                                                                                    |            |
|            | <b>القسمة</b>                                                                                                                          |            |
| ١٠٩        | عقد قسمة رسمى بدون معذل                                                                                                                | ٦٣         |
| ١١١        | عقد قسمة رسمى بمعذل                                                                                                                    | ٦٤         |
| ١١٢        | قائمة بقيد حق امتياز المتقاسم                                                                                                          | ٦٥         |
| ١١٣        | عقد قسمة مهابة                                                                                                                         | ٦٦         |
| ١١٤        | عقد رسمى بإبقاء حالة الشيوع في عقار                                                                                                    | ٦٧         |
|            | <b>الباب الخامس</b>                                                                                                                    |            |
|            | <b>ملكية الأسرة</b>                                                                                                                    |            |
| ١١٦        | عقد رسمى بإنشاء ملكية للأسرة                                                                                                           | ٦٨         |
| ١١٧        | وصية بتخصيص عقار لسكن الأسرة                                                                                                           | ٦٩         |
|            | <b>الباب السادس</b>                                                                                                                    |            |
|            | <b>ملكية الطبقات</b>                                                                                                                   |            |
| ٧٠         | عقد رسمى بشراء أرض فضاء وتنظيم ملكية                                                                                                   |            |
| ١١٨        | طبقات عمارة تشيد عليها مبنى المشترين                                                                                                   | ١١٨        |
| ١٢١        | عقد رسمى ببيع طباق أو شقة في منزل                                                                                                      | ١٢١        |
|            | <b>الباب السابع</b>                                                                                                                    |            |
|            | <b>حق الانتفاع وحق الرقبة</b>                                                                                                          |            |
| ١٢٣        | عقد رسمى ببيع حق انتفاع                                                                                                                | ٧٢         |
| ١٢٥        | عقد رسمى ببيع حق رقبة مع الاحتفاظ بحق الانتفاع                                                                                         | ٧٣         |
| ١٢٧        | عقد رسمى ببيع حق الانتفاع لأشخاص وحق الرقبة لآخرين                                                                                     | ٧٤         |
| ١٢٩        | عقد رسمى بهبة حق انتفاع                                                                                                                | ٧٥         |
|            | عقد رسمى ببيع عقار لجهة أشخاص على أن تؤول ملكيته في النهاية لمن يبقى منهم على قيد الحياة                                               | ٧٦         |
| ١٣١        | عقد رسمى ببيع سيارة مستعملة                                                                                                            | ٦٣         |
|            | عقد رسمى بمحصول حديقة                                                                                                                  | ٦٤         |
|            | عقد رسمى مؤلف لنشر                                                                                                                     | ٦٥         |
|            | عقد رسمى رسم أو نموذج صناعي                                                                                                            | ٦٧         |
|            | عقد رسمى براءة اختراع                                                                                                                  | ٦٨         |
|            | عقد رسمى مكتب محام                                                                                                                     | ٦٩         |
|            | عقد رسمى عيادة طبيب                                                                                                                    | ٧٠         |
|            | عقد رسمى راديو أوببواتو أو آلة كتابة أو سيارة أو آلة خياطة أو آلة زراعية أو ثلاجة كهربائية أو شيء مماثل بتقسيم مع الاحتفاظ بحق الملكية | ٧٢         |
|            | عقد رسمى أسهم أو سندات بالتقسيم                                                                                                        | ٧٣         |
|            | عقد رسمى بالعينة                                                                                                                       | ٧٥         |
|            | عقد رسمى بشرط التجربة                                                                                                                  | ٧٦         |
|            | عقد رسمى بشرط المذاق                                                                                                                   | ٧٧         |
|            | عقد رسمى بالوزن أو الكيل                                                                                                               | ٧٨         |
|            | عقد رسمى على الوثائق                                                                                                                   | ٧٩         |
|            | عقد رسمى ببيع محل تجاري                                                                                                                | ٨٠         |
|            | عقد رسمى ببيع محل تجاري مع حفظ حق امتياز البائع                                                                                        | ٨٣         |
|            | حافضة قيد ببيع محل تجاري                                                                                                               | ٨٧         |
|            | نشرة ببيع محل تجاري                                                                                                                    | ٨٩         |
|            | عقد رسمى بمخالصة بشطب نهائي عن قيد حق امتياز البائع بنقل محل تجاري                                                                     | ٩٠         |
|            | عقد رسمى ببيع سفينة مع حفظ حق امتياز البائع                                                                                            | ٩١         |
|            | عقد رسمى ببيع حصة في شركة                                                                                                              | ٩٤         |
|            | عقد رسمى بتخارج عن شركة                                                                                                                | ٩٦         |
|            | عقد بتصدق مالك على بيع صادر من غيره                                                                                                    | ٩٨         |
|            | عقد ببيع حق متنازع عليه                                                                                                                | ٩٩         |
|            | عقد رسمى ببيع حقوق متنازع عليها                                                                                                        | ١٠٠        |
|            | عقد رسمى ببيع حق متنازع عليه من مدين لدائن له                                                                                          | ١٠١        |
|            | عقد رسمى ببيع حق متنازع عليه بنقل عقار لحائزه                                                                                          | ١٠٢        |
|            | عقد رسمى باسترداد حق متنازع عايه                                                                                                       | ١٠٤        |



| رقم الصفحة | رقم الصفحة                                                                                                          | رقم الصفحة |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| ١٨١        | استحقاق باقي الدين                                                                                                  | ١٨١        |
| ١١٦        | طلب لمكتب الشهر العقاري بإجراء تأشير هامشي بشطب جزئي وابتداء أجل استحقاق باقي الدين                                 | ١٨٢        |
| ١١٧        | تجديد قائمة قيد رهن عقارى                                                                                           | ١٨٣        |
| ١١٨        | قائمة قيد لحفظ فجرة الفوائد المستجدة                                                                                | ١٨٣        |
| ١١٩        | عقد رسمى بقرض مضمون يتناول عن ايجار عقار                                                                            | ١٨٤        |
|            | <b>الباب الرابع عشر</b>                                                                                             |            |
|            | <b>الرهن الحيازى</b>                                                                                                |            |
| ١٢٠        | عقد رسمى بقرض مضمون برهن حيازى عقارى                                                                                | ١٨٧        |
| ١٢١        | قائمة بقيد حق رهن حيازى                                                                                             | ١٨٩        |
| ١٢٢        | طلب بإجراء تأشير هامشى بما يفيد تأجير العقار المرهون حيازيا للرهن                                                   | ١٩٠        |
| ١٢٣        | عقد رسمى برهن متقولات                                                                                               | ١٩١        |
| ١٢٤        | عقد رسمى برهن اسم أو سندات                                                                                          | ١٩٣        |
| ١٢٥        | عقد رسمى برهن دين                                                                                                   | ١٩٥        |
|            | <b>الباب الخامس عشر</b>                                                                                             |            |
|            | <b>رهن المحال التجارية</b>                                                                                          |            |
| ١٢٦        | عقد رسمى بقرض مضمون برهن محل تجارى                                                                                  | ١٩٧        |
| ١٢٧        | قائمة قيد رهن محل تجارى                                                                                             | ٢٠٠        |
|            | <b>الباب السادس عشر</b>                                                                                             |            |
|            | <b>القرض - العارية - الوديعة</b>                                                                                    |            |
| ١٢٨        | عقد قرض رسمى بفائدة                                                                                                 | ٢٠٣        |
| ١٢٩        | عقد قرض رسمى بفائدة مضمون يتناول عن مرتب أو استحقاق في وقف                                                          | ٢٠٤        |
| ١٣٠        | اقرار بدين                                                                                                          | ٢٠٥        |
| ١٣١        | عقد قرض استهلاك                                                                                                     | ٢٠٥        |
| ١٣٢        | عقد عارية استعمال                                                                                                   | ٢٠٦        |
| ١٣٣        | اقرار بتسلم وديعة بلا اجر                                                                                           | ٢٠٨        |
| ١٣٤        | عقد وديعة بأجر                                                                                                      | ٢٠٨        |
| ١٣٥        | اقرار بتسلم مبلغ من المال كوديعة                                                                                    | ٢٠٩        |
| ١٣٦        | تخلص عن وديعة                                                                                                       | ٢١٠        |
| ١٣٧        | عقد رسمى بقرض مضمون برهن حيازى عقارى                                                                                | ٢١١        |
| ١٣٨        | قائمة بقيد حق رهن عقارى بترتيب دخل دائم مضمون برهن                                                                  | ٢١٥        |
| ١٣٩        | عقد رسمى بترتيب دخل دائم مضمون برهن عقارى في مقابل ثمن عقار                                                         | ٢١٦        |
| ١٤٠        | عقد رسمى باستبدال دخل دائم                                                                                          | ٢١٩        |
| ١٤١        | عقد رسمى باستبدال دخل دائم بسبب وفاة المقر له الدخل                                                                 | ٢٢٠        |
| ١٤٢        | عقد رسمى بتقرير مرتب مدى الحياة مضمون برهن عقارى في مقابل دفع مبلغ                                                  | ٢٢٢        |
| ١٤٣        | قائمة بقيد حق رهن عقارى تأمينى بموجب عقد رسمى بتقرير مرتب مدى الحياة                                                | ٢٢٥        |
| ١٤٤        | طلب لمكتب الشهر العقارى لاجراء شطب القيد المشهر عنه بموجب عقد رسمى بتقرير مرتب مدى الحياة بسبب وفاة المقر له المرتب | ٢٢٦        |
| ١٤٥        | عقد رسمى بتقرير مرتب مدى الحياة مقابل ثمن عقار                                                                      | ٢٢٧        |
| ١٤٦        | عقد رسمى بتقرير نفقة من ابن لوالده                                                                                  | ٢٣٠        |
| ١٤٧        | عقد رسمى بتقرير نفقة من أبناء لوالدهم                                                                               | ٢٣١        |
| ١٤٨        | عقد رسمى بتقرير نفقة من اب لابنه غير الشرعى المعترف ببونوته                                                         | ٢٣٢        |
|            | <b>الباب الثامن عشر</b>                                                                                             |            |
|            | <b>شطب القيد والاختصاصات</b>                                                                                        |            |
| ١٤٩        | عقد رسمى بخلاصة وشطب نهائى بدون حضور المدين                                                                         | ٢٣٤        |
| ١٥٠        | طلب لمكتب الشهر العقارى بإجراء تأشير هامشى بشطب قيد                                                                 | ٢٣٥        |
| ١٥١        | عقد رسمى بشطب عريضة دعوى مسجلة                                                                                      | ٢٣٦        |
| ١٥٢        | عقد رسمى بخلاصة وشطب نهائى بين دائن ومدين                                                                           | ٢٣٧        |
| ١٥٣        | عقد رسمى بشطب جزئى بين دائن ومدين                                                                                   | ٢٣٨        |
| ١٥٤        | عقد رسمى بشطب جزئى بين دائن وحائز عقار                                                                              | ٢٣٩        |

### الباب التاسع عشر حوالة الحق وحوالة الدين

- ١٥٥ عقد رسمي بحوالة حق مضمون برهن بدين  
حضور الدين ..... ٢٤١
- ١٥٦ طلب لمكتب الشهر العقاري بإجراء تأشير  
هابشي بحوالة حق وشطب جزئي ..... ٢٤٢
- ١٥٧ عقد رسمي بحوالة حق مضمون برهن عقارى  
بحضور الدين مع مد أجل استحقاق الدين ..... ٢٤٣
- ١٥٨ طلب لمكتب الشهر العقاري بإجراء تأشير  
هابشي بحوالة جزء من حق ومد أجل تعديل  
سعر الفائدة ..... ٢٤٥
- ١٥٩ عقد رسمي بحوالة جزء من حق مضمون برهن  
بدون حضور الدين ..... ٢٤٦
- ١٦٠ عقد رسمي بحوالة حق مضمون برهن من  
دائن لأحد المدينين أو لأحد ورثة المدين — ..... ٢٤٧
- ١٦١ عقد رسمي بحوالة حق مضمون برهن ضمانات  
لسداد دين ..... ٢٤٩
- ١٦٢ عقد رسمي بحوالة حق بطريق الجهة ..... ٢٥٠
- ١٦٣ عقد رسمي باستبدال مدين بمدين آخر في  
سداد دين مضمون برهن عقارى ..... ٢٥٢
- ١٦٤ طلب لمكتب الشهر العقاري بإجراء تأشير  
هابشي باستبدال مدين بمدين آخر ..... ٢٥٤

### الباب العشرون الوفاء بمقابل — التجديد والإنابة

- ١٦٥ عقد تنازل عن اثاث مكان وفاء لإيجار متأخر ..... ٢٥٥
- ١٦٦ عقد تجديد التزام بتغيير الدين ..... ٢٥٦
- ١٦٧ عقد تجديد التزام بتغيير الدائن ..... ٢٥٦
- ١٦٨ عقد رسمي بكتابة في دين ..... ٢٥٨

### الكتابة والتضامن الباب الحادي والعشرون

- ١٦٩ اقرار بكتابة ..... ٢٥٩
- ١٧٠ اقرار بضمان بالتضامن والتكافل عن  
دين معين ..... ٢٦٠
- ١٧٢ اقرار ضمان بالتضامن والتكافل عن حساب  
جار ..... ٢٦١

### الباب الثاني والعشرون الصلح

- ١٧٣ عقد صلح في دعوى مرغوة ..... ٢٦٢
- ١٧٤ عقد صلح بين دائن ومدين على قبول حكم مع  
تسليم دفع قيمة الحكم به ..... ٢٦٣

### الباب الثالث والعشرون الصلح الواقى والصلح القضائى مع مجلس

- ١٧٥ عقد صلح واق من التفليس ..... ٢٦٤
- ١٧٧ عقد صلح قضائى مع مجلس بتخفيض الديون ..... ٢٦٧
- ١٧٦ عقد صلح قضائى بين مدين والدائنه مع  
التخلي عن أمواله ..... ٢٦٨

### الباب الرابع والعشرون التحكيم

- ١٧٨ عقد تعيين محكمين ..... ٢٧٠
- ١٧٩ محضر تكوين هيئة تحكيم ..... ٢٧٢
- ١٨٠ حكم تحكيم ..... ٢٧٢

### الباب الخامس والعشرون الحراسة

- ١٨١ عقد رسمي بتعيين حارس على عقارات  
ثلاثية ..... ٢٧٤
- ١٨٢ عقد محاسبية ومخالصة مع حارس عين باتفاق ..... ٢٧٥
- ١٨٣ عقد محاسبية ومخالصة مع حارس قضائى ..... ٢٧٦

### الباب السادس والعشرون المقاوله

- ١٨٤ عقد مقاوله هدم مباني وبيع انتفاض ..... ٢٧٨
- ١٨٥ عقد بين مالك ومهندس معمارى بتصميم  
رسومات ومباشرة تنفيذها ..... ٢٧٩
- ١٨٦ عقد مقاوله بناء ضمن اجمالى وجزائى ..... ٢٨٢
- ١٨٧ عقد مقاوله بناء مع تحديد الثمن بالوحدة ..... ٢٨٥
- ١٨٨ عقد مقاوله بناء على المصلحة فقط ..... ٢٨٨
- ١٨٩ مناقصة مقاوله عن عملية بناء ..... ٢٩١
- ١٩٠ قائمة بحفظ حق امتياز مقاول أو مهندس  
معمارى ..... ٣٠٥

[illegible]

|     |                                                             |     |
|-----|-------------------------------------------------------------|-----|
| ٢٤٢ | توكيل من دائن لمباشرة أعمال تقيسة أو تصفية قضائية .....     | ٤٨٣ |
| ٢٤٣ | توكيل بأجر .....                                            | ٤٨٣ |
| ٢٤٤ | توكيل من مدير شركة بانابة غيو في الإدارة .....              | ٤٨٣ |
| ٢٤٥ | توكيل لوكيلين .....                                         | ٤٨٤ |
| ٢٤٦ | توكيل متمم لتوكيل سابق .....                                | ٤٨٤ |
| ٢٤٧ | توكيل من وكيل .....                                         | ٤٨٥ |
| ٢٤٨ | توكيل رسمي لمصلحة الموكل غير قابل للإلغاء .....             | ٤٨٥ |
| ٢٤٩ | تفويض لسمسار .....                                          | ٤٨٦ |
| ٢٥١ | تنازل عن توكيل .....                                        | ٤٨٧ |
| ٢٥١ | عقد محاسبية وتفاصيل بين موكل ووكيل .....                    | ٤٨٧ |
| ٢٥٢ | اتفاق على تحصيل دين .....                                   | ٤٨٨ |
| ٢٥٣ | عقد محاسبية وتفاصيل بين قاصر بلغ سن الرشد والوصي عليه ..... | ٤٨٩ |
| ٢٥٤ | اتفاق أتعاب بين عام وموكل .....                             | ٤٩٠ |
| ٢٥٥ | صيغة أخرى لاتفاق أتعاب بين عام وموكله .....                 | ٤٩٢ |
| ٢٥٦ | عقد تنازل عن مجموعة توكيلات جانية .....                     | ٤٩٣ |

#### الباب الثلاثون الاجارة

|     |                                                                        |     |
|-----|------------------------------------------------------------------------|-----|
| ٢٥٧ | عقد إيجار مكان .....                                                   | ٤٩٤ |
| ٢٥٨ | عقد إيجار مكان مفروش .....                                             | ٥٠٠ |
| ٢٥٩ | عقد إيجار جزء من مكان من الباطن في مقابل دفع جزء من الدخل كإيجار ..... | ٥٠٣ |
| ٢٦٠ | عقد إيجار واجهة عقار لتركيب إعلانات مضيق .....                         | ٥٠٤ |
| ٢٦١ | عقد إيجار واجهة أرض فضاء أو واجهة عقار لتعليق إعلان .....              | ٥٠٧ |
| ٢٦٢ | عقد إيجار أو مزارعة أطميان وفقاً لأحكام الإصلاح الزراعي .....          | ٥٠٨ |
| ٢٦٣ | عقد إيجار منقولات .....                                                | ٥١٤ |
| ٢٦٤ | إيجار سيارة — بالساعة — باليوم — بالأسبوع — بالشهر .....               | ٥١٦ |
| ٢٦٥ | عقد عمل فردي .....                                                     | ٥١٧ |
| ٢٦٦ | عقد تعيين مدير عمل تجاري .....                                         | ٥٢٢ |
| ٢٦٧ | عقد بين شركة سينائية ويشمل على تمثيل دور في فيلم .....                 | ٥٢٤ |
| ٢٦٨ | عقد بين شركة سينائية ومخرج على اخراج فيلم .....                        | ٥٢٦ |
| ٢٦٩ | عقد بتعيين مدبر بمسرة حرة .....                                        | ٥٢٨ |
| ٢٧٠ | إعلان بالاستفتاء عن خدمة موظف .....                                    | ٥٢٩ |

#### الباب الثامن والعشرون

##### استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

|     |                                                                                                                                                                                                                     |     |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| ٣٧٥ | قرار السيد وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة واللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأشهم ..... | ٣٧٠ |
| ٣٧٠ | والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونموذج الاستثمار في جمهورية مصر العربية .. ٢٢٩                                                                                                                    |     |
| ٢٢٩ | نموذج للعقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة المساهمة التي تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفيذية .....                                                                                     | ٣٧١ |
| ٢٣٠ | نموذج للعقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركة التوصية بالأشهم التي تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفيذية .....                                                                               | ٤١١ |
| ٢٣١ | نموذج لعقد تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفيذية .....                                                                                                            | ٤٤٨ |
| ٤٤٨ | قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون تمليك غير المصريين .....                                                                                                                                                       | ٤٦٩ |
| ٤٦٩ | قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم تمليك غير المصريين .....                                                                                                                                                               | ٤٧٠ |
| ٤٧٠ | ٢٣٢ (استارة رقم ١ «وكلاء تجاريين» تاجر فرد) .....                                                                                                                                                                   | ٤٧١ |
| ٤٧١ | ٢٣٣ (استارة رقم ٤ «وكلاء تجاريين») .....                                                                                                                                                                            | ٤٧٣ |
| ٤٧٣ | ٢٣٤ عقد عمل فردي وفقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية والمناطق الحرة .....                                                                                                               | ٤٧٤ |

#### الباب التاسع والعشرون

##### التوكيلات

|     |                                          |     |
|-----|------------------------------------------|-----|
| ٢٣٥ | توكيل رسمي عام لعام .....                | ٤٧٧ |
| ٢٣٦ | توكيل عام في دعوى معينة .....            | ٤٧٨ |
| ٢٣٧ | توكيل رسمي عام .....                     | ٤٧٨ |
| ٢٣٨ | توكيل لإدارة عقار .....                  | ٤٨٠ |
| ٢٣٩ | توكيل رسمي خاص ببيع عقار .....           | ٤٨١ |
| ٢٤٠ | توكيل رسمي خاص بشراء عقار .....          | ٤٨٢ |
| ٢٤١ | توكيل لتسلم مبلغ مودع بمخزنة محكمة ..... | ٤٨٢ |



| صفحة                                            | رقم الصيغة                                        | صفحة                                               | رقم الصيغة                                      |     |     |
|-------------------------------------------------|---------------------------------------------------|----------------------------------------------------|-------------------------------------------------|-----|-----|
|                                                 |                                                   | <b>الباب الحادي والثلاثون</b>                      |                                                 |     |     |
|                                                 |                                                   | <b>عقد الأحوال الشخصية</b>                         |                                                 |     |     |
| ٥٤٠                                             | ٢٨٥                                               | ٢٧١                                                | ٥٣٠                                             |     |     |
| إشهاد نسب رسمي                                  | إشهاد بإقرار امرأة بسقوط حق الحضانة عنها لتزويجها | ٢٧٢                                                | ٥٣٢                                             |     |     |
| ٥٤٠                                             | ٢٨٦                                               | إشهاد بمصادقة على زواج                             | ٢٧٣                                             | ٥٣٣ |     |
| بأجنبي عن الصغير                                | إشهاد بإقرار الأب بأن حق حضانة ابنه لجدته لأنه    | ٢٧٤                                                | ٥٣٤                                             |     |     |
| ٥٤١                                             | ٢٨٧                                               | إشهاد بإقرار على الإبراء مسند إلى زمن مضي وذلك     | ٢٧٥                                             | ٥٣٣ |     |
| ٥٤٢                                             | ٢٨٨                                               | بمحضور الزوجة وتصديقها                             | إشهاد بإقرار بطلاق على الإبراء مسند إلى زمن مضي | ٥٣٤ | ٢٧٦ |
|                                                 |                                                   | بمحضور الزوجة وعدم تصديقها للزوج في ذلك            | إشهاد بإقرار بطلاق مسند إلى زمن ماض بتصديق      | ٢٣٥ | ٢٧٧ |
| <b>الباب الثاني والثلاثون</b>                   |                                                   | الزوجة                                             | ٢٧٨                                             | ٥٣٥ |     |
| <b>عقد متنوعة</b>                               |                                                   | إشهار إسلام                                        | ٢٧٩                                             | ٥٣٦ |     |
| ٥٤٣                                             | ٢٨٩                                               | إشهار طلاق بعد إعتناق الإسلام                      | ٢٨٠                                             | ٥٣٧ |     |
| ٥٤٥                                             | ٢٩٠                                               | إشهاد بإقرار مطلقة بانقضاء عدتها بالحيض ثلاث مرات  | ٢٨١                                             | ٥٣٨ |     |
| ٥٤٧                                             | ٢٩١                                               | إشهاد بإقرار زواج بمجمد النفقة المستحقة عليه بحضور | ٢٨٢                                             | ٥٣٨ |     |
| قانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين     | —                                                 | وموافقة زوجته                                      | ٢٨٣                                             | ٥٣٩ |     |
| ٥٤٨                                             | —                                                 | إقرار مطلقة بقبض مؤخر الصداق                       | ٢٨٤                                             | ٥٣٩ |     |
| قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون | —                                                 | إشهاد بإقرار بفرض نفقة زوجية                       | ٢٨٥                                             | ٥٣٩ |     |
| رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري          | ٥٥٦                                               | إقرار من امرأة بسقوط متجمد نفقتها وإبطال فرضها     | ٢٨٦                                             | ٥٣٩ |     |
| <b>الباب الثالث والثلاثون</b>                   |                                                   | ٢٨٧                                                | ٥٣٩                                             | ٢٨٨ | ٥٣٩ |
| ٥٧١                                             | —                                                 | ٢٨٩                                                | ٥٣٩                                             | ٢٩٠ | ٥٣٩ |
| رسوم التوثيق والشهر                             | —                                                 | ٢٩١                                                | ٥٣٩                                             | ٢٩٢ | ٥٣٩ |
| المادة ١٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار   | —                                                 | ٢٩٣                                                | ٥٣٩                                             | ٢٩٤ | ٥٣٩ |
| قانون الضرائب                                   | ٥٧٧                                               | ٢٩٥                                                | ٥٣٩                                             | ٢٩٦ | ٥٣٩ |

٢٢ شارع الظاهر - القاهرة  
ت: ٩٠٦٧٠٦



يطلب هذا الكتاب من المؤلفين  
عمارة إيوبليا — ٢٦ شارع شريف باشا — القاهرة  
شقة ١٦٠٢ — تليفون ٧٥٥٨٤٢

**دار النشر للطباعة**

٢٢ شارع الظاهر — القاهرة ت: ٩٠٦٧٠٦